

٩٦

الاول السقط من

٩٦٦

[illegible]

96

ولهذا لم يصنع تأليفات أبي حيان رحمه الله تعالى رحمة واسعة انه امام النحو
يعني كل ما بحث عنه على قواعد النحو ولا يتخطى الى كلمة سواه من المعاني والبيان
كما ان الامام في المنطق فينسج كلامه على منوال الصغرى والكبرى والنتيجة وجزائها ودليل
الموجهات ومن اسرار ابحاث الكتاب الذي ذكره صاحب المفتاح
ونحوه بتشبيهات الرفقاء الاربعة ومنه يعلم ان الزمخشري له المزية بالمعاني والبيان

الجرمية
قال ... في الحواشي في المعرب ... قال
واختلف العلماء هل فيه شيء من القرآن بغير العربية ...
اصحابنا انه ليس فيه شيء بغير العربية وقال ابو عبيدة
من زعم ان في القرآن لسانا بغير العربية فقد اعظم على الله
القول واحتج بقوله قرآنا عربيا وروي عن ابن عباس ومجاهد
... وغيرهما ان فيه من غير لسان العرب مثل سجيل والمشكاة
واليم والطور ... على ... غير ... قال
ابو عبيدة وهو اعلم ... وكلاهما ...
مذهب ... هو ... شيء
... ان هذه الحروف بغير لسان العرب في الاصل ...
لفظت بها العرب فعربتها فصارت عربية ... اذا
فهي عربية في هذه الحال اعجمية الاصل فهذا القول
يصدق المذهبين جميعا انتهى

استعار هذا الكتاب مني الشيخ بدر الدين
ومطلني به سنة فكتبت اليه في ذلك

ابدر الدين قد انسيت ذكري واني لم ازل لهجا بذكرك
وان اسمع بذكرك في مكان يكن لي الكلام ببث شكرك
نهاري من صدودك مثل ليلي بهم لا ينقضي بغير بدرك
الى الدر اللقيط ازداد شوقي وفي تأخيره خفض لقدرك
ولما جئتني تبغيه مني اجبت وكنت ممتثلا لامرك
وثقت بعوده ودعوت اني بحمد الله في عمري وعمرك
أمطلك مستعيرا مستغيرا وغدرك فيه يجحف لعذرك
كانك قد نذرت المطل فيه فارسله ولا توفي بنذرك
فلا تنبذه اني استمعته وقد صار فيه شغلك طول دهرك
اترضى ان يقولوا انك مثل الى نبذ الكتاب وراء ظهرك

كتاب الدر اللقيط من البحر المحيط

جمع الشيخ الامام العالم المتقن المتفنن الشيخ شهاب الدين عرف بابن مكتوم ادام الله النفع به

شكرتك يا ابن مكتوم على ما جمعت لنا من البحر المحيط
لقطت الدر منه فغير بدع اذا ما جدت بالدر اللقيط

١٣٦٠

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي انزل وجعله حجة واوضح به للمومنين الى الحق محجة
واظهر لهم باياته نورا وكانوا من ظلم الباطل في لجة احمده حمد
من اتبع نهجه ورفض الباطل مرجه ومزجه واصلي على نبيه محمد
المبعوث بالحجة القاطع بمعجزاته من حجه صلى الله عليه وعلى اله
وصحبه ما قمع الحق الباطل وحجه ورفع ثلج اليقين حر الشك ووهجه
وبعد فهذا كتاب يشتمل على ذكر ما في كتاب شيخنا الاستاذ
العالم الحافظ ابي حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان النفزي
الاندلسي نزيل القاهرة ايده الله في تفسير القران المسمى بالبحر
المحيط من الكلام مع الامام العالم جار الله ابي القاسم محمود بن عمر
بن محمود الزمخشري والقاضي المفسر العالم ابي محمد عبد الحق بن غالب
بن عبد الرحمن بن غالب بن عطيه المحاربي رحمهما الله والرد عليهما فيما
ذكراه في كتابيهما في التفسير والتنبيه على خطايهما في الاحكام
الاعرابيه وتقريب ذلك احسن تقريب جردته منه لنفسي وجعلته
عمدة عند الوحشة لانسي اذكار نخبة ما فيه وزبدة ما تضمنه من
المعاني الشريفه والنحويه وان كانت فرايده تزهي على الزهر وفوايده
تضاهي لفظ القطر وربما ذكرت فيه من فوايد الكتاب المذكور
غير ذلك مما يتعلق بالاحكام الاعرابيه

التفسير لغة

الاستبانة والكشف ومنه قيل للماء الذي ينظر فيه الطبيب تفسرة كانه
سمي بالمصدر وقد جا مصدر فعل تفعلة كجرب تجربة وكرم تكرمة
وان كان القياس من فعل التفعيل كقوله واحسن تفسيرا واصطلاحا
علم يبحث فيه عن كيفية النطق بالفاظ القران ومدلولاتها واحكامها

الافراديه والتركيبيه ومعانيها التركيبيه وتتمات لذلك واما
كيفية النطق علم القراات ومدلولاتها علم اللغه والافراديه
والتركيبيه شامل للتصريف والاعراب والبيان والبديع العلوم
الاربعه ومعانيها المحمول عليها عند التركيب شامل دلالة التركيب
بالحقيقة والمجاز اذا التركيب قد يقتضي شيا ويصد عن الحمل على
الظاهر صاد وقوله وتتمات مثل معرفة النسخ وسبب النزول
وقصة توضح ونحوه. البا في بسم الله تعالى للاستعانة نحو
كتبت بالقلم موضعه نصب اي بدات قاله الكوفيون وكذا الفاعل
بدا في فعله التسميه وقدره الزمخشري اقرا واتلو الان
الذي يجي بعد مقرو وجعله متاخرا اذ تقدم المعمول عنده يوجب
الاختصاص وليس كما زعم قال سيبويه وقد
تكلم على ضربت زيدا واذا قدمت الاسم فهو عربي جيد كما كان ذلك
يعني تاخيره عربيا جيدا وذلك قولك زيدا ضربت والاهتمام والعنايه
هنا في التقديم والتاخير سوا مثله في ضرب زيد عمرا وضرب
زيدا عمرو وهذا نصه وقال ايضا كانهم يقدمون الذي بيانه اهم
لهم وهم ببيانه اعني وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم وقيل
موضعه اسم رفع التقدير ابتداي ثابت او استقر باسم الله وهو
قول البصريين ورجحان الاول ان اصل العمل للافعال والثاني بقا
احد جزي الاسناد ابو حيان دعوى الزمخشري
ان في ابيات امري القيس الثلاثه التفاتات لانا خطا بل اثنان اولهما
الخروج من الخطاب المفتتح به في قوله ليلك الى الغيبه في قوله
وبات له ثانيها الخروج من هذه الغيبه الى التكلم في قوله جاني
وتعين كون الاول انتقالا من الغيبه الى الحضور اشد خطا

اذا الالتفات من عوارض الالفاظ لا من التقادير المعنوية لابي حيان
لتقارب معنى غيرهما بما الا اي الزمخشري بمساله بين بها
التقارب فقال ويقول انا زيدا غير ضارب مع امتناع قولك انا زيدا مثل
ضارب لانه بمنزلة قولك انا زيدا لا ضارب يريد ان العامل المجرور بالاضافة
لا يجوز تقديم معموله عليه ولا على المضاف لكن تسمحوا في العامل المضاف
اليه غير فاجازوا فيه ذلك اجرا لغير مجرى لا وكما ان لا يجوز تقديم
معمول ما بعدها عليها فكذلك غير واورد المسله على انها مسله مفروع
منها لقوي بها التقارب اذ لم يذكر فيها خلافا وما نحاه مذهب ضعيف
جدا بناه على جواز انا زيدا لا ضارب وفي تقديم معمول ما بعد لا عليها
ثلاثه مذاهب في النحو ثم كون اللفظ يقارب اللفظ في المعنى لا يقتضي
له جريان احكامه عليه وايضا لا يثبت تركيب الا بسماع ولم
يسمع انا زيدا غير ضارب وذكر الاصحاب قول من جوزه وردوه
ابو حيان اختار الزمخشري ان فيه من لا ريب
فيه خبر وبنى عليه سوالا حاصله هلا قدم الظرف على الريب كما قدم على
الغول في قوله لا فيها غول واجاب بان التقديم يشعر بانفكاك غير
المراد وهو ان كتابا من غيره فيه ريب كما قصد في ايه الخمر تفضيل
خمر الجنة على خمر الدنيا بانها لا تغتال العقول كما تغتالها هي فليس
فيها هذا العيب وقد انتقل الزمخشري من دعوى الاختصاص بتقديم المفعول
الى دعواه بتقديم الخبر ولا نعلم فارقا بين ليس في الدار رجل وليس
رجل في الدار على ان العرب وصفت خمر الدنيا بعدم الاغتيال قال
علقمه بن عبده ؛ تشفي الصداع ولا يوذيك صالبها ولا يخالطها
في الراس تدويم ابن عطيه من يقول آمنا رجع من
لفظ الواحد الى لفظ الجمع بحسب لفظ من ومعناها وحسن ذلك

لان الواحد قبل الجمع في الرتبه ولا يجوز الرجوع من الجمع الى التوحيد
لو قلت ومن الناس من يقولون ويتكلم لم يجز ما ذكر من
عدم الجواز خطا نص النحويون على جواز الحملين لكن الحمل على
اللفظ ثم المعنى اولى من عكسه ومما رجع فيه الى الافراد بعد الجمع
لست ممن يكع او يستكينون اذا كافحته خيل الاعادي
الزمخشري يجوز عطف قوله واذا قيل لهم على يكذبون فيكون
موضعه نصبا عطفا على خبر كان والمعطوف على الخبر خبر وهي اذا
حين من السبب المستحق به العذاب الاليم ووافقه ابو البقاء
ابو حيان هذا خطا ان كانت ما موصوله بمعنى الذي اذ المعطوف
على الخبر خبر وقد حذف العائد من يكذبون والمعطوف لا ضمير
فيه يعود على ما فبطل كونه معطوفا اذ التقدير اذن ولهم عذاب
اليم بما كانوا اذا قيل لهم الايه وهو فاسد لعدم العائد وان
كانت مصدريه فعند الاخفش يكون الاعراب خطا ايضا اذ المصدر
كالموصوله عنده في اسميتها واحتياجها الى ضمير من صلتها والمعطوف
عار منه وعند الجمهور سايغ ابو حيان ادعى ؛ الزمخشري
ان الا التنبيهيه في قوله الا انهم هم المفسدون مركبه من همزه
الاستفهام ولا النافيه للدلاله على تحقق ما بعدها والاستفهام
اذا دخل النفي افاد تحقيقا كقولك اليس ذلك بقادر وكذلك لا تكاد تقع
الجمله بعدها الا مصدره بنحو ما يتلقى به القسم والذي نختاره
انها حرف بسيط اذ دعوى التركيب على خلاف الاصل وايضا مواقع الا
تدل على انها ليست للنفي فتتم دعواهم لانه لا يتخيل ان اصل الا
ان زيدا منطلق لا ان زيدا منطلق اذ ليس من تركيب العرب بخلاف
ما نظر به لصحه تركيب ليس زيد بقادر ولوجودها قبل رب

ابو حيان
البدر

وقبل الندا وغيرهما مما لا يعقل فيه أن لا نافيه قال الشاعر

الا رب يوم صالح لك منهما ولا سيما يوم بداره جلجل

وقال اخر

الا يا لقومي للخيال المشوق وللدار ناي بالحبيب ونلتقي

وقوله

الا يا قبس والضحاك سير فقد جاوزتما خمر الطريق

وقوله لا يكاد يقع الجمله الى اخره غير صحيح لان الجمله تجدها تنتنح رب والندا وفعل الامر وحبذا في قوله الا حبذا هند وارض بها هند ولا يتلقى بشي منه القسم فانه علامه الا هذه صحه الكلام دونها ويكون ايضا حرف عرض يليها الفعل او الاسم باضمار الفعل وحرف جواب يقول القايل الم تقم فيقول الاصمعي بلى وهو شاذ قال الزمخشري جواب لما من قوله فلما اضات محذوف لاستطاله الكلام مع امن الالباس الدال عليه ابو حيان جواب لما قوله ذهب الله بنورهم ولا نسلم استطاله الكلام بل هنا لما وجوابها فلا استطاله بخلاف قوله فلما ذهبوا به فان الكلام طال بذكر المعاطيف على الفعل ومتعلقاتها فلذلك ساغ الحذف لاستطاله الكلام وقوله مع امن الالباس ممنوع واي امن ولا شي يدل على المحذوف والذي يقتضيه ترتيب الكلام وصحته ووضعه بمواضعه ما قدمناه واذا جعل غيره الجواب مع قوه ترتيب ذهاب الله بنورهم على الاضاءه كان لغوا اذ ترك شي يتبادر واضمر شي يحتاج الى وحي تسفر عنه اذ لا دلاله للفظ على حذفه مع وجود تركيب ذهب الله بنورهم ولم يكتف بالجواز حتى ادعى ان الحذف اولى للوحازه مع الاعراب عن الصفه الى اخر كلامه وهو خطابه لا طايل فيه قال الزمخشري وصدر الجمله الاولى من قوله كلما بحل والثانيه باذا الحرص على وجود ما

همهم به معقوده من امكان المشي وتاتيه فكلما صادفوا منه فرصه انتهزوها ولا كذلك التوقف والتحبس قال ابو حيان لا فرق عندي بين كلما واذا هنا من جهه المعنى اذ التكرار متى فهم من كلما لزم منه التكرار ايضا في انه اذا اظلم عليهم قاموا اذ الامر دائر بين اضاءه البرق والاظلام متى وجد ذا فقد ذا ولزم من تكرار وجود ذا تكرار عدم ذا على ان من النحاه من ذهب الى ان اذا تدل على التكرار ككلما وانشد بعضهم

اذا وجدت اوار الحب في كبدي اقبلت نحو سقاء القوم ابترد

فمعناه معناه هنا قال الزمخشري فلا تجعلوا لله اندادا تعلق بلعل على ان ينتصب جعلوا انتصاب فاطلع من قوله لعلي ابلغ الاسباب اسباب السماوات فاطلع في قراه حفص عن عاصم اي خلقكم لكي تتقوا وتخافوا عقابه فلا تشبهوه بخلقه قال ابو حيان فعلى هذا تكون لا نافيه لا ناهيه وتجعلوا منصوب على جواب الترجي ولا يجوز على قول البصريين انما اجازه الكوفيون اجرا لعل مجرى هل فكما ان الاستفهام ينصب الفعل في جوابه فكذلك الترجي فما ذكره باطل على قول البصريين قال ابن عطيه هذه الايه تعطي ان الله تعالى اغنى الانسان بنعمه هذه عن كل مخلوق فمن احوج نفسه الى بشر مثله بسبب الحرص والامل والرغبه في زخرف الدنيا فقد اخذ بطرف من جعل ندا قال ابو حيان تركيب هذا الكلام خطا لان اعطى لا تنوب ان ومعمولاها مناب معموليها بخلاف ظن ولذلك سر ذكره النحاه قال الزمخشري لو لم تعدل عن لفظ الاتيان الى لفظ الفعل لاستطيل ان يقال فان لم تاتوا بسوره من مثله ولن تاتوا بسوره من مثله قال ابو حيان لا يلزم ما قال لانه لو قيل

فان لم تاتوا ولن تاتوا لان المعنى على ما ذكر ويكون قد حذف ذلك
اختصارا كما حذف اختصارا مفعول لم تفعلوا ولن تفعلوا اذ التقدير
فان لم تفعلوا الاتيان بسورة من مثله ولن تفعلوا الاتيان بسورة
من مثله فهما سيان في الحذف قال ابن عطيه انما عملت
لم الجزم لانها اشبهت لا في التبريه في انهما ينفيان فكما تحذف لا تنوين
الاسم كذلك تحذف لم الحركه او العلامه من الفعل قال
ابو حيان تعليل غريب قال الزمخشري وبشر الذين
امنوا وعملوا الصالحات يجوز عطفه على فاتقوا النار فيكون عطف امر
على امر وقاله ابو البقاء قال ابو حيان هذا خطا
لان فاتقوا جواب الشرط وموضعه جزم والمعطوف على الجواب جواب
ولا يمكن ان يكون وبشر جوابا لانه امر بالبشاره مطلقا لا على تقدير
ان لم تفعلوا بل امر ان يبشر الذين امنوا امرا غير مرتب على شي قبله وليس
وبشر على اعرابه مثل ما مثل به من قوله يا بني تميم احذروا عقوبة ما
جنيتم وبشر يا فلان بني اسد باحساني اليهم لان قوله احذروا لا موضع
له من الاعراب بخلاف فاتقوا فلذلك امكن فيما مثل به العطف ولم يمكن
في وبشر قال ابو حيان الايه ووزنها عند الاخفش
قال وسيبويه فعله فاعلت العين وسلمت اللام شذوذا والقياس
العكس وعند الكوفيين وسيبويه فاعله حذفت العين لئلا يلزم
فيه من الادغام ما لزم في دابه فيثقل وعند الفرا فعله فابدلت
العين الفا استثقالا للتضعيف كما ابدلت في قيراط ودينار
وعند بعض الكوفيين فعله استثقل التضعيف فقلبت اليا الاولى
الفا لانكسارها وتحرك ما قبلها انتهى قال
ابو حيان قرا عبد الله وتكتمون الحق وخرج على انها جمله في موضع

والكسائي

الحال وقدره قال الزمخشري كاتمين وهذا تقدير
معنى لا تقدير اعراب لان الجمله المثبته المصدره بمضارع اذا وقعت
حالا لا تدخل عليها الواو والتقدير الاعرابي هو ان يضمر قبل المضارع
مبتدا تقديره وانتم تكتمون الحق ولا يظهر تخريج هذه القراه على
الحال لان الحال قيد في الجمله السابقه وهم نهوا عن لبس الحق بالباطل
على كل حال ولا يناسب ذلك التقييد بالحال الا ان يكون الحال لازمه
وذلك ان يقال لا يقع لبس الحق بالباطل الا ويكون الحق مكتوما ويمكن
تخريج هذه القراه على وجه اخر وهو ان يكون الله تعالى نعى عليهم
كتمهم الحق مع علمهم انه حق فتكون الجمله الخبريه عطفت على جمله النهي
على مذهب من يرى جواز ذلك وهو سيبويه وجماعه ولا يشترط
التناسب في عطف الجمل وهذا التخريج تخريج شذوذ قال
ابو حيان ظاهر قوله فتاب عليكم انه اخبار من الله تعالى بالتوبه
عليهم ولا بد من تقدير محذوف عطفت عليه هذه الجمله اي وامتثلتم
ذلك فتاب عليكم وتكون هاتان الجملتان مندرجتين تحت الاضافه
الى الظرف الذي هو اذ في قوله تعالى واذ قال موسى لقومه
قال سيبويه يجوز ان يكون مندرجا تحت قول
موسى على تقدير شرط محذوف كانه قال فان فعلتم فقد تاب
عليكم ويكون الفا اذ ذاك رابطه لجمله الجزا بجمله الشرط المحذو
في وحرف الشرط قال ابو حيان ما ذهب اليه لا يجوز
وذلك ان الجواب لا يجوز حذفه لتبرا الدليل عليه واما فعل الشرط
وحده دون الاداه فيجوز حذفه ايضا اذا كان منفيا بلا في الكلام
الفصيح كقوله فطلقها فلست لها بكفو والا يعل مفرقك
الحسام اي وان لا تطلقها يعل فان كان غير منفي بلا لم يجز الا

بيظ

الزمخشري

ضرورة لقوله: سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما

اي وان سقته من خريف فلن يعدم الري وذلك على احد التخريجات

في البيت ولذلك حذف الفعل الشرطي وفعل الجواب دون ان يجوز

في الضرورة لقوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان عنيا

معدما قالت وان اي وان كان عنيا معدما اتزوجه واما حذف

فعل الشرط واداة الشرط معا وابقاء الجواب فلا يجوز اذ لم يثبت من لسان

العرب **قال** البحري قرا ابن ابي عبلة وقولوا حطة بالنصب فان

قلت هل يجوز ان ينصب حطة بقولوا على معنى قولوا هذه الكلمة

قلت لا يبعد **قال** ابو حيان ما جوزه ليس بجائز

لان القول لا يعمل في المفردات انما يدخل على الجمل للحكاية فيكون

في موضع المفعول به الا ان كان المفرد مصدرا نحو قلت قولا او صفة

لمصدر نحو قلت حقا او معبرا به عن جملة نحو قلت شعرا وقلت

خطبة على ان هذا القسم يحتمل ان يعود الى المصدر لان الشعر

والخطبة نوعان من القول فصار كالقهقرى من الرجوع وحطة

ليس واحدا من هذه ولانك اذا جعلت حطة منصوبة بلفظ قولوا

كان ذلك من الاسناد اللفظي لم يترتب وعري من الاسناد المعنوي

والاصل هو الاسناد المعنوي واذا كان من الاسناد اللفظي لم يترتب

على النطق به فائدة اصلا الا مجرد الامتثال للامر بالنطق بلفظ فلا فرق

بينه وبين الالفاظ الغفل التي لم توضع للدلالة على معنى وبعد ان

يرتب الغفران للخطايا على النطق بمجرد لفظ مفرد لم يدل به

على معنى كلام **قال** الزمخشري فانفجرت منه ليست

الفاء فيه للعطف بل هي جواب شرط محذوف اي فان ضربت فقد

انفجرت كما ذكرنا في قوله فتاب عليكم وهي على هذا فاء فصيحة

لا تقع الا في كلام بليغ **قال** ابو حيان قد تقدم الرد

عليه لهذا التقدير في فتاب عليكم بان اضمار مثل هذا الشرط لا

يجوز وبينا ذلك وفي قوله ايضا اضمار قد اذ تقديره فقد

تاب عليكم وقد انفجرت ولا يحفظ من لسانهم ذلك انما يكون بغير

فاء او ان دخلت الفاء فلا بد من اظهار قد وما دخلت عليه قد يلزم

ان يكون ماضيا لفظا ومعنى نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل

واذا كان ماضيا لفظا ومعنى استحال ان يكون بنفسه جواب

الشرط فاحتيج الى تاويل واضمار جواب الشرط ومعلوم ان الانفجار

على ما قدروه يكون مترتبا على ان يضرب واذا كان مترتبا على مستقبل

وجب ان يكون مستقبلا واذا كان مستقبلا امتنع ان يدخل عليه

قد التي من شانها الا في مثبته جواب الشرط على الماضي الا ويكون

معناه ماضيا نحو الايه ونحو قولهم ان تحسن الي فقد احسنت

اليك ويحتاج الى تاويل كما ذكرنا وليس لهذا القول بدعاء فيدخله

الفاء فقط ويكون معناه الاستقبال وان كان بلفظ الماضي نحو ان

زرتني فغفر الله لك وايضا فالذي يفهم من الايه ان الانفجار قد

وقع وتحقق فلذلك قال قد علم كل اناس مشربهم كلوا واشربوا

وجعله جواب شرط محذوف على ما ذهب اليه يجعله غير واقع

اذ يصير مستقبلا لانه معلق على تقدير وجود مستقبل والمعلق

على تقدير وجود مستقبل لا يقتضي امكانه فضلا عن وجوده

فما ذهب اليه فاسد في التركيب العربي فاسد من حيث المعنى فوجب

طرحه واين هذا من قوله وهي على هذا فاء فصيحة لا تدخل الا

في كلام بليغ فالفاء اذا انما هي للعطف على جملة محذوفة اي فضرب

فانفجرت كقوله ان اضرب بعصاك البحر فانفلق اي فضرب

[illegible]

فانفلق ويدل على هذا المحذوف وجود الانفجار مرتبًا على ضربه
اذ لو كان ينفجر دون ضرب لما كان للامر فايدة ولكان تركه
عصيانًا وهو لا يجوز على الانبياء **قال** ابو حيان
قرا ابن ابي اسحاق تشابهت علينا وهو مشكل لان تشديد الشين
انما يكون بادغام التا فيها والماضي لا يكون فيه تاان فينفى احداهما
وتدغم الاخرى ويمكن ان توجه هذه القراه على ان اشابهت
والتا هي تا البقره واصله ان البقره اشابهت ويقوي ذلك
لحاق تا التانيث في اخر الفعل واشابهت اصله تشابهت فادغمت التا
في الشين واجتلبت همزه الوصل فلما ادرج ابن ابي اسحاق القراه
صار اللفظ ان البقره اشابهت علينا فظن السامع ان تا البقره هي تا
الفعل اذ النطق واحد فتوهم انه قرا تشابهت وهذا الا ظن بابن
ابي اسحاق فانه راس في علم النحو وممن اخذ النحو عن اصحاب
ابي الاسود الدولي مستبطر علم النحو وقد كان يزري على العرب
وعلى من يستشهد كلامهم كالفرزدق اذا جا في شعرهم ما ليس
بالمشهور في كلام العرب فكيف يقرا قراه لا وجه لها
قال اللوبتوني هو عبد الله بن ابي اسحق مولى ال
الحضرمي اخذ النحو عن ميمون الاقرن ومات سنه سبع عشره
ومايه **قال** ابو حيان اجازوا في قوله وبالوالدين
احسانا ان يتعلق بالوالدين باحسانا او يكون احسانا مصدرا موضع
فعل الامر كانه قال واحسنوا بالوالدين فالواو البا ان ارادف الى
هذا الفعل يقول احسنت اليه وبه بمعنى واحد وقد يكون على هذا
التقدير على حذف المضاف اي احسنوا ببر الوالدين المعنى واحسنوا
الى الوالدين ببرهما وعلى هذين الوجهين يكون العامل في

الجار والمجرور ملفوظا به **قال** ابو عطيه ويعترض على
هذا القول بان المصدر قد تقدم عليه ما هو معمول له
قال ابو حيان هذا الاعتراض انما ينبني على مذهب
ابي الحسن في منعه تقديم مفعول نحو ضربا زيدا وليس بشي لانه
لا يصح المنع الا اذا كان المصدر موصولا بان ينحل لحرف مصدري
والفعل اما اذا كان غير موصول فلا يمتنع تقديمه عليه فيجوز ان
تقول ضربا زيدا وزيدا ضربا سوا كان العمل للفعل المحذوف
العامل في المصدر او المصدر النايب عن الفعل لان ذلك الفعل هو امر والمصدر
النايب عنه ايضا معناه الامر فعلى اختلاف المذهبين في العامل
يجوز التقديم **قال** ابن عطيه قرا طلحه بن مصرف
وقولوا للناس حسنى ورده سيبويه لان افعل وفعلى لا يجي الا معرفه
الا ان يزال عنها معنى التفضيل ويبقى مصدرا كالعقبى فذلك
جايز وهو وجه القراه بها **قال**
ابو حيان في كلامه ارتباك لانه قال لان افعل وفعلى لا يجي الا معرفه
وليس على ما ذكر اما افعل فله استعمالات احدها ان يكون بمن
ظاهره او مقدره او مضافا الى نكره فهذا لا يتعرف بحال بل يبقى
نكره الثاني ان يكون بالالف واللام فاذ ذاك يكون معرفه بهما الثالث
ان يضاف الى معرفه وفي التعريف بتلك الاضافه خلاف وذلك نحو
افضل القوم واما فعلى فلها استعمالان احدهما بالالف واللام
ويكون معرفه بهما والثاني بالاضافه الى معرفه نحو فضلى النسا
وفي التعريف بهذه الاضافه الخلاف الذي في افعل فقول ابن عطيه
لان افعل وفعلى لا يجي الا معرفه ليس بصحيح وقوله الا ان يزال منها
معنى التفضيل ويبقى مصدرا كالعقبى فذلك جايز ظاهر كلامه

ان المعنى الا ان تزال عن فعلى معنى التفضيل ويبقى مصدرا فيكون
فعلى الذي هو مونث افعل اذا اردت منه معنى التفضيل يبقى مصدرا
وليس كذلك بل لا ينقاس مجي فعلى مصدرا انما جاءت منه البقيا والبشرى
فلا يجوز ان يعتقد في فعلى التي مذكرها افعل انها تصير مصدرا
اذا زال منها معنى التفضيل الا ترى ان كبرى وصغرى وجلى
وفضلى وما اشبه ذلك لا ينقاس جعل شي منها مصدرا لعدا زاله
معنى التفضيل بل الذي ينقاس على رايي انك اذا ازلت منها معنى التفضيل
صارت بمعنى كبيره وصغيره وجليله وفاضله كما انك اذا ازلت
من مذكرها معنى التفضيل كان اكبر بمعنى كبير وافضل بمعنى فاضل
واطول بمعنى طويل ويحتمل ان يكون الضمير في عنها عايدا الى حسنى
لا الى فعلى ويكون استثنا منقطعا كانه قال الا ان تزال من حسنى
وهي اللفظة التي قراها ابي وطلحة معنى التفضيل ويبقى مصدرا
ويكون معنى الكلام الا ان كانت مصدرا كالعقبى ومعنى قوله وهو
وجه القراه بها اي والمصدريه وجه القراه بها وتخرج هذه القراه
على وجهين احدهما المصدر كالبشرى ويحتاج ذلك الى نقل ان العرب
تقول حسن حسنى كما تقول رجع رجعى وبشر بشرى اذ مجي
فعلى كما ذكرنا مصدرا لا ينقاس الثاني ان يكون صفه
لموصوف محذوف اي كلمه حسنى او مقاله حسنى وفي الوصف
بها وجهان احدهما ان تكون باقيه على انها للتفضيل واستعمالها
بغير الف ولام ولا اضافه لمعرفه نادر وقد جاء ذلك في الشعر
قال ــــ وان دعوت الى جلى ومكرمه ... البيت
فيمكن ان تكون هذه القراه من هذا الا انها قراه شاذه الثاني
ان تكون ليست للتفضيل فيكون معنى حسنى حسنه اي مقاله حسنه

كما خرجوا يوسف لحسن اخوته على معنى حسن اخوته قال
ابو حيان روي عن ابي عمرو ثم توليتم الا قليل منكم وانتم
معرضون برفع قليل وقرا بذلك ايضا قوم قال
ابن عطيه هذا على بدل قليل من الضمير في توليتم وجاز ذلك
يعني البدل مع ان الكلام لم يتقدم فيه نفي لان توليتم معناه النفي
كانه قال لم يفوا بالميثاق الا قليل قال ابو حيان
الذي ذكر النحويون ان البدل من الموجب لا يجوز لو قلت قام القوم
الا زيد بالرفع على البدل لم يجز قالوا لان البدل يحل محل المبدل
منه فلو قلت قام الا زيد لم يجز لان الا لا تدخل في الموجب واما
ما اعتل به من تسويغ ذلك لان معنى توليتم النفي كانه قال
لم يفوا الا قليل فليس بشي لان كل موجب اذا اخذت في نفي نقيضه
او ضده كان كذلك فليجز قام القوم الا زيد لانه يوول بقولك
لم يجلسوا الا زيد ومع ذلك لم تعتبر العرب هذا التاويل فتبني
عليه كلامها وانما اجاز النحويون قام القوم الا زيد بالرفع على الصفه
وقد عقد سيبويه رحمه الله في ذلك بابا في كتابه فقال هذا باب
ما يكون فيه الا وما بعده وصفا بمنزله غير ومثل وذكر من امثله
هذا الباب لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا ولو كان فيهما الهه
الا الله لفسدتا وقليل بها الاصوات الا بغامها وسوى
بين هذا وبين قراءه من قرا لا يستوي القاعدون من المومنين
غير اولي الضرر برفع غير وجوز في نحو ما قام القوم الا زيد
بالرفع البدل والصفه وخرج على ذلك قول معدي كرب
وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان [الفرقدان / الفرقدين] قال
كانه قال وكل اخ غير الفرقدين مفارقه اخوه كما قال

الشماخ وكل خليل غير هاضم نفسه لوصل خليل صارم او معازر

وما الشد النحويون لدم ضايع تغيب عنه اقربوه الا الصبا والجنوب والشد والايضا وبالصريمة منهم منزل خلق عاف تغير الا النوى والوتد قال ابو الحسن بن عصفور وتخالف الوصف بالا الوصف بغيرها من حيث انها توصف بها النكره والمعرفه والظاهر والمضمر وقال ايضا وانما يعني النحويون بالوصف بالا عطف البيان ، وقال غيره لا يوصف بالا الا اذا كان الموصوف نكرة او معرفة بلام الجنس وقال المبرد لا يوصف بالا اذا كان الوصف في موضع يصلح فيه البدل ويجري ذلك في النحو وانما نبهنا على ان ما ذهب اليه قال ابن عطيه في تخريج هذه القراءة لم يذهب اليه نحوي قال ابو حيان وهو محرم عليكم اخراجهم هو مبتدا وهو اما ضمير الشان والجملة بعده خبر عنه واعربها ان يكون اخراجهم مبتدا ومحرم خبرا وفيه ضمير عايد على الاخراج اذ التيه به الناخير ولا يجيز الكوفيون تقديم الخبر اذا كان متحملا لا ضميرا مرفوعا فلا يجيزون قايم زيد على ان يكون قايم خبرا مقدما فلذلك عدلوا الى ان يكون خبر هو قوله محرم واخراجهم مرفوع به مفعولا لم يسم فاعله وتبعهم على هذا المهدوي ولا يجيز هذا الوجه قال البصريون لان عندهم ان ضمير الشان لا يخبر عنه الا بجمله مصرح بجزيها واذا جعلت قوله محرم خبرا عن هو واخراجهم مرفوعا به لزم ان يكون قد فسر ضمير الشان بغير جمله وهو لا يجوز عندهم كما ذكرنا واجازوا ايضا ان يكون هو مبتدا ليس ضمير الشان بل هو

عايد على الاخراج ومحرم خبر عنه واخراجهم بدل وهذا فيه خلاف منهم من اجاز ان يفسر المضمر الذي لم يسبق له ما يعود عليه بالبدل ومنهم من منع ذلك واجاز الكسايي وفي بعض القول واجاز الكوفيون ان يكون هو عمادا وهو الذي يعبر عنه قال البصريون بالفصل وقد تقدم مع الخبر والتقدير واخراجهم هو محرم عليكم فلما قدم ضمير المسند على المبتدا قدم معه الفصل قال الفرا لان الواو هاهنا تطلب الاسم وكل موضع تطلب فيه الاسم فالعماد فيه جايز ولا يجوز هذا التخريج عند البصريين لان فيه امرين لا يجوز ان عندهم احدهما وقوع الفصل بين معرفه ونكره لا تقارب المعرفه اذ التقدير واخراجهم هو محرم ومحرم نكره لا تقارب المعرفه الثاني ان فيه تقديم الفصل وشرطه عند البصريين ان يكون متوسطا بين المبتدا والخبر او بين ما هما اصله قال ابن عطيه وقيل في هو انه ضمير الامر تقديره والامر محرم عليكم واخراجهم في هذا القول بدل من هو انتهى قال ابو حيان هذا خطا من وجهين احدهما انه اخبر عن ضمير الامر بمفرد ولا يجيز ذلك بصري ولا كوفي اما البصري فلان مفسر ضمير الامر لا بد ان يكون جمله واما الكوفي فلانه يجيز الجمله ويجيز المفرد اذا كان قد انتظم منه ومما بعده مسند ومسند اليه في المعنى نحو قولك ظننته قايما الزيدان والثاني انه جعل اخراجهم بدلا من ضمير الامر وضمير الامر لا يعطف عليه ولا يبدل منه ولا يوكد قال ابن عطيه وقيل هو فاصله وهذا مذهب الكوفيين وليست هنا بالتي هي عماد ومحرم على هذا ابتدا واخراجهم خبر قال ابو حيان المنقول عن الكوفيين عكس هذا الاعراب وهو ان

خ والدبور

يكون الفصل قد قدم مع الخبر على المبتدا فاعراب محرم عندهم خبر مقدم
واخراجهم مبتدا وهو المناسب للقواعد اذ لا يبتدا بالاسم اذا كان نكرة
ولا مسوغ لها ويكون الخبر معرفة بل المستقر في لسانهم عكس هذا الا ان
كان يرد في شعر فيسمع ولا يقاس عليه **قال** ابن عطيه وقيل
هو الضمير المقدر في محرم قدم واظهر **قال** ابو حيان
هذا القول ضعيف جدا اذ لا موجب لتقدم الضمير ولا لبروزه بعد
استتاره ولانه يودي الى خلو اسم المفعول من ضمير اذ على هذا القول
يكون محرم خبرا مقدما واخراجهم مبتدا ولا يوجد اسم فاعل ولا مفعول
عاريا من الضمير الا اذا رفع الظاهر ولا يمكن هنا ان يرفع الظاهر لان
الضمير المنفصل المقدم هو كان الضمير المرفوع بمحرم لم يبق لهذا الضمير
لا يدري ما اعرابه اذ لا جائز ان يكون مبتدا ولا جائز ان يكون فاعلا مقدما
قال ابن عطيه وقيل هو ضمير الاخراج تقديره واخراجهم
محرم عليكم **قال** ابو حيان لم يبين وجه ارتفاع اخراجهم
ولا يتاتى على ان يكون هو ضميرا ويكون اخراجهم تفسيرا لذلك المضمر الا على
ان يكون اخراجهم بدلا من الضمير وقد ذكرنا ان في ذلك خلافا انتهى
قال ابن عطيه فقليلا ما يومنون يجوز ان تكون القلة بمعنى
العدم انتهى وقاله ابن الانباري وغيره **قال** ابو
حيان ما ذهبوا اليه من ان قليلا يراد به النفي صحيح لكن في غير
هذا التركيب اعني قوله تعالى فقليلا ما يومنون لان قليلا
انتصب بالفعل المثبت فصار نظير قمت قليلا اي قياما قليلا ولا يذهب
ذاهب الى انك اذا اتيت بفعل مثبت وجعلت قليلا منصوبا نعتا لمصدر
ذلك الفعل يكون المعنى في المثبت الواقع على صفة او هيئة انتفاء ذلك
المثبت راسا وعدم وقوعه بالهيئة وانما الذي نقل النحويون

انه قد يراد بالقلة النفي المحض في قولهم اقل رجل يقول ذلك وقل رجل
يقول ذلك وقلما يقوم زيد وقليل من الرجال يقول ذلك
وقليلة من النساء تقول ذلك واذا تقرر هذا فحمل القلة على
النفي المحض ليس بصحيح وانتصاب قليلا على انه نعت لمصدر محذوف
اي فايمانا قليلا يومنون وعند سيبويه على الحال التقدير فيومنونه
اي الايمان في حال قلته وجوزوا انتصابه على انه نعت لزمان محذوف
اي زمانا قليلا يومنون لقوله تعالى امنوا بالذي انزل على الذين
امنوا وجه النهار واكفروا اخره وجوزوا ايضا انتصابه بيومنون
على ان اصله فبقليل يومنون ثم لما سقط البا تعدى اليه الفعل
وهو قول معمر وجوزوا ايضا ان يكون حالا من الفاعل الذي هو
الضمير في يومنون المعنى اي فجمعا قليلا يومنون اي المومن
منهم قليل وقال هذا المعنى ابن عباس وقال الواقدي المعنى
لا قليلا ولا كثيرا وقال المهدوي مذهب قتاده ان المعنى فقليل منهم من
يومن وانكره النحويون وقالوا لو كان كذلك للزم رفع قليل انتهى وقول
قتاده صحيح ولا يلزم ما ذكره النحويون لان قتادة انما بين المعنى
وشرحه ولم يرد شرح الاعراب فلم يلزمه ذلك وانما انتصاب قليلا عنده على
الحال من الضمير في يومنون والمعنى عنده فيومنون قوما قليلا اي
في حال قلة وهذا معناه فقليل منهم من يومن وما في قوله ما يومنون
زايدة موكدة دخلت بين المعمول والعامل ولا يجوز ان تكون
مصدرية لانه كان يلزم رفع قليل حتى ينعقد منهما مبتدا وخبر
والاحسن من هذه المعاني كلها ان يكون المعنى فايمانا قليلا يومنون
لان دلالة الفعل على مصدره اقوى من دلالته على الزمان وعلى
الهيئة وعلى المفعول وعلى الفاعل ولموافقته ظاهر قوله

فلا يومنون الا قليلا واما قول العرب مررنا بارض قليلا ما تنبت وانهم
يريدون لا تنبت شيا فانما ذلك لان قليلا انتصب على الحال من ارض
وان كان نكرة وما مصدرية والتقدير قليلا انباتها اي لا تنبت شيا
ولست ما زايدة وقليلا نعت لمصدر محذوف تقدير الكلام تنبت قليلا
اذ لو كان التركيب المقدر هذا لما صلح ان يراد بالقليل النفي المحض لان
قولك تنبت قليلا لا يدل على نفي الانبات راسا وكذلك لو قلنا ضربت
ضربا قليلا لم يكن معناه ما ضربت اصلا قال
ابو حيان فلعنة الله على الكافرين الالف واللام يجوز ان تكون
للعهد ويجوز ان تكون للعموم فيكون هولا فردا من افراد
العموم قال الزمخشري يجوز ان تكون للجنس ويدخلون
فيه دخولا اوليا قال ابو حيان يعني بالجنس
العموم ويخاله انهم يدخلون فيه دخولا اوليا ليس بشي لان دلالة
العموم على افراده ليس فيها بعض الافراد اولى من بعض وانما هي دلالة
على كل فرد فرد دلالة متساوية واذا كانت دلالة متساوية فليس
فيها شي اولى ولا اسبق من شي قال ابن عطيه
بيس ما اشتروا به قال الكسائي ما وما بعدها في موضع رفع
على ان تكون مصدرية التقدير بيس اشتراوهم وهذا معترض لان
بيس لا تدخل على اسم معين يتعرف بالاضافة الى المضمر انتهى
قال ابو حيان ما قاله لا يلزم الا اذا نص على
انه مرفوع ببيس اما اذا جعله المخصوص بالذم وجعل فاعل
بيس مضمرا والتمييز محذوف لفهم المعنى التقدير بيس اشتراء
اشتراوهم فلا يلزم الاعتراض لكن يبطل هذا القول الثاني عود
الضمير في به على ما وما المصدرية لا يعود عليها ضمير لانها حرف

على مذهب الجمهور اذ الاخفش يزعم انها اسم قال ابن عطيه وقال
سيبويه ما موصولة بمعنى الذي واشتروا صلة قال والتقدير على هذا
القول بيس الذي اشتروا به انفسهم ان يكفروا كقولك بيس الرجل
زيد قال ابو حيان هذا وهم على سيبويه قال
ابن عطيه ان كنتم مومنين شرط والجواب متقدم قال ابو حيان
لا يمشي قوله هذا الا على من يجيز تقدم جواب الشرط وليس
مذهب البصريين الا ابا زيد والمبرد منهم وانما الجواب محذوف
تقديره فلم فعلتم ذلك ويكون الشرط وجوابه قد كرر مرتين
على سبيل التوكيد لكن حذف الشرط من الاول وابقي جوابه
وهو فلم تقتلون وحذف الجواب من الثاني وابقي شرطه وقيل
ما نافية اي ما انتم مومنين لان من قتل انبيا الله لا يكون مومنا
واخبر الله تعالى ان الايمان لا يجامع قتل الانبيا اي ما اتصف بالايمان
من هذه صفته قال ابن عطيه خالصة يجوز
ان يكون نصبا على الحال وعند الله خبر كان قال
ابو حيان وافقه على ذلك المهدوي وهو وهم وانما خبر كان لكم
والعامل في الحال هو العامل في المجرور ولا يجوز ان يكون الظرف
اذ ذاك الخبر لانه لا يستقل به معنى الكلام وحده وقيل
خالصة خبر كان فيجوز في لكم ان يتعلق بكانت لان كان يتعلق
بها حرف الجر ويجوز ان يتعلق بخالصة ويجوز ان يكون للتبيين
فيتعلق بمحذوف تقديره لكم اعني نحو قولهم سقيا لك اذ تقديره
لك ادعوا قال الزمخشري فان قلت
كيف اتصل لو يعمر بيود احدهم قلت هو حكاية لوداتهم ولو في معنى
التمني وكان القياس لو اعمر الا انه جرى على لفظ الغيبة لقوله يود
احدهم كقولك حلف بالله ليفعلن قال ابو حيان فيه

بعض ابهام وذلك ان يود هو فعل قلبي وليس فعلاً قوليًا ولا
بمعناه معنى القول واذا كان كذلك فكيف يكون هو حكايه لودادتهم
الا ان ذلك لا يسوغ الا على تجوز وذلك ان يجري يود مجرى يقول لان
القول ينشا عن الامور القلبيه فكانه قال يقول احدهم عن وداده من
نفسه لو اعمر الف سنه ولا يحتاج لو اذا كانت للتمني الى جمله جوابيه
لان معناها معنى بالبيت اعمر **قال** ابن عطيه وما هو
بمزحزحه حكا الطبري عن فرقه انها قالت هو عماد **قال**
ابو حيان يحتاج الى تفسير وذلك ان العماد في مذهب بعض الكوفيين
يجوز ان يتقدم مع الخبر على المبتدا فاذا قلت ما زيد هو القايم
جوز وا ان يقول ما هو القايم زيد فتقدير الكلام عندهم وما
تعميره هو بمزحزحه ثم قدم الخبر مع العماد نحا وما هو بمزحزحه
قال ابو حيان المرء الرجل ومونثه المراه والافصح
فتح الميم مطلقا وحكي ضم الميم مطلقا وحكي اتباع الميم
لحركة الاعراب **قال** الزمخشري فانه نزله
جواب من كان عدوًا لجبريل **قال** ابو حيان هذا
خطا لما تقرر في علم العربيه من ان اسم الشرط لا بد ان يكون
في الجواب ضمير يعود عليه فلو قلت من يكرمني فزيد قايم لم يجز
وقوله فانه نزله على قلبك ليس فيه ضمير يعود على من ولمضي
فعل التنزيل فلا يصح ان يكون الجمله جزا وانما الجزا محذوف
لدلاله ما بعده عليه والتقدير فعداوته لا وجه لها او ما
اشبه هذا التقدير **قال** ابو حيان رايت في
شرح الموجز الذي للرماني في النحو وهو تاليف رجل يقال
له الاهوازي وليس ياتي على الاهوازي المقرئ انه لا يقال
من نفع ينفع اسم مفعول نحو منفوع والقياس النحوي يقتضيه

[margin: بلغ]

[margin note: ليس ... الا ان ... ان يكون ... عليه]

الكوفيون

الكوفيون قال ابن القطاع نفعه نفعًا لحسن اليك انتهى وصار
مثل ضر يك وكما يقال في مفعول ضرب مضروب فلذلك
يقال في مفعول نفع وما ذكره في شرح الموجز ليس بظاهر
قال ابو حيان ولكن الشياطين كفروا قرى ولكن
بالتشديد فيجب اعمالها وهي قراه عاصم ونافع وابن كثير وابي
عمرو وقرى بالتخفيف وارتفاع ما بعدها بالابتدا والخبر
وهي قراه باقي السبعه واذا خففت فهل يجوز اعمالها مساله
خلاف الجمهور على المنع ونقل ابو القاسم بن الرماك عن يونس
جواز اعمالها ونقل ذلك غيره عن الاخفش والصحيح المنع
وقال الكسايي والفرا الاختيار التشديد اذا كان قبلها واو والتخفيف
اذا لم يكن معها واو وذلك لانها مخففه تكون عاطفه ولا تحتاج
الى واو معها كبل واذا كانت قبلها واو لم تشبه بل لان بل لا تدخل
عليها الواو فاذا كانت لكن مشدده عملت عمل ان ولم تكن عاطفه
انتهى ~~وهذا كله لا تدخل عليها الواو فاذا كانت لكن مشدده عملت~~
على تسليم ان لا لكن تكون عاطفه وهي مساله خلاف الجمهور على ان
لكن تكون عاطفه وذهب يونس الى انها ليست من حروف العطف
وهو الصحيح لانه لا يحفظ ذلك من لسان العرب بل اذا جا بعدها
ما يوهم العطف كانت مقرونه بالواو لقوله تعالى ما كان محمد ابا
احد من رجالكم ولكن رسول الله واما اذا جا بعدها الجمله فتاره
تكون بالواو وتاره لا تكون معها الواو كما قال زهير
ان ابن ورقا لا تخشى بوادره لكن وقايعه في الحرب تنتظر
واما ما يوجد في كتب النحويين من قولهم ما قام زيد لكن عمرو وما
ضربت زيدًا لكن عمرًا وما مررت بزيد لكن عمرو فهو من تمثيلهم

لانه مسموع من العرب ومن غريب ما قيل فيها لكن انها مركبة من كلم
ثلاث لا للنفي والكاف للخطاب وان التي للاثبات والتحقيق وان
الهمزة حذفت للاستثقال وهذا قول فاسد والصحيح ان لكن
بسيطة قال ابو حيان حتى يقولا انما نحن
فتنة حتى يشاجرون غايته والمعنى انتفا تعليمهما او اعلامهما على
اختلاف القولين في يعلمان الى ان يقولا انما نحن فتنة وقال ابو
البقا حتى هنا بمعنى الا ان وهذا معنى حتى لا اعلم احدا من
المتقدمين ذكره وقد ذكره ابن مالك في التسهيل وانشد عليه في
غيره

ليس العطا من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

قال يريد الا ان تجود قال ابو حيان قرا الاعمش
وما هم بضارين به من احد بحذف النون وخرج ذلك على وجهين
احدهما انها حذفت تخفيفا وان كان اسم الفاعل ليس في صلة الالف
واللام والثاني ان حذفها لاجل الاضافة الى احد وفصل بين المضاف
والمضاف اليه بالجار والمجرور الذي هو به كما قال

هما اخوا في الحرب من لا اخا له وكما قال

كما خط الكتاب بكف يوما يهودي [تمامه: يقارب او يزيل]

وهذا اختيار الزمخشري ثم استشكل ذلك لان احدا مجرور بمن
فكيف يمكن ان يعتقد فيه انه مجرور بالاضافة فقال فان قلت
كيف يضاف الى احد وهو مجرور بمن قلت جعل الجار جزءا من
المجرور قال ابو حيان وهذا التخريج ليس بجيد لان الفصل
بين المضاف والمضاف اليه بالظرف والجار والمجرور من ضرائر الشعر واقبح
من ذلك ان لا يكون ثم مضاف اليه لانه مشغول بعامل جر فهو المؤثر

التي ليست عليها وهي الكعبة الى الحرم ما ذكره وقد اوضحنا ان التي كنت
عليها هو الاول قال الزمخشري قد نرى ربما ومعناه [نرى]
كثرة الرؤية كقوله

قد اترك القرن مصفرا انامله

قال ابو حيان شرحه على هذا التحقيق متضاد لانه شرح
قد نرى بربما نرى ورب على مذهب المحققين من النحويين انما
تكون لتقليل الشي في نفسه او لتقليل نظيره ثم قال ومعناه كثرة
الرؤية فهو متضاد لمدلول رب على مذهب الجمهور ثم هذا
المعنى الذي ادعاه وهو كثرة الرؤية لا يدل عليه اللفظ لانه
لم يوضع لمعنى الكثرة هذا التركيب اعني تركيب قد مع المضارع
المراد منه المضي ولا غير المضي وانما فهمت الكثرة من متعلق
الرؤية وهو التقلب لان من رفع بصره الى السما مرة واحدة
لا يقال فيه قلب بصره في السما وانما يقال قلب اذا ردد فالتكثير
انما فهم من التقلب الذي هو مطاوع وما طاوع التكثير ففيه التكثير
قال ابن عطية ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل
اية ما تبعوا قبلتك قال ابن عطية جا جواب لئن كجواب
لو وهي ضدها في ان لو تطلب المضي والوقوع وان تطلب الاستقبال
لانهما جميعا يترتب قبلهما القسم فالجواب انما هو للقسم لان احد
الحرفين يقع موقع الاخر هذا قول سيبويه انتهى كلامه
قال ابو حيان هذا الكلام فيه تثبيج وعدم نص
على المراد لان اوله يقتضي ان الجواب لان وقوله بعد والجواب
انما هو للقسم يدل على ان الجواب ليس لان والتعليل بعد بقوله
لان احد الحرفين يقع موقع الاخر لا يصلح ان يعلل به قوله

عالج الكلام ... [marginal note]

والجواب انما هو للقسم بل يصلح ان يكون تعليلا لان الجواب لابن واجريت
في ذلك مجرى لو واما قوله هذا قول سيبويه فليس في
كتاب سيبويه الا ان ما يقعوا جواب القسم ووضع فيه الماضي موضع
المستقبل قال سيبويه رحمه الله وقالوا لئن فعلت ما
فعل يريد معنى ما هو فاعل وما يفعل وقال ايضا وقال تعالى
ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده اي ما يمسكهما

قال ابو حيان

انك اذا لمن الظالمين هذه الجملة جواب القسم المحذوف الذي
اذنت بتقديره اللام في لئن ودل على جواب الشرط لا يقال
انه يكون جوابا لهما لامتناع ذلك لفظا اما المعنى فلان الاقتضا
مختلف فاقتضا القسم على انه لا عمل له فيه لان القسم انما جي به
توكيدا للجملة المقسم عليها وما جا على سبيل التوكيد لا
يناسب ان يكون عاملا واقتضا الشرط على انه عامل فيه فتكون الجملة
في موضع جزم وعمل الشرط لقوة طلبه له واما اللفظ فان هذه الجملة
اذا كانت جواب قسم لم تحتج الى مزيد رابطة واذا كانت جواب شرط
احتاجت لمزيد رابط وهو الفا ولا يجوز ان تكون خالية من الفا
موجوده فيها الفا فلذلك امتنع ان يقال ان الجملة جواب
القسم والشرط معا ودخلت اذن بين اسم ان وخبرها لتقرير النسبه
التي بينهما وكان حدها ان تتقدم او تتاخر فلم تتقدم لانه سبق
قسم وشرط والجواب هو للقسم فلو تقدمت لتوهم انها لتقرير النسبه
التي بين الشرط والجواب المحذوف ولم تتاخر لئلا تفوت مناسبة
الفواصل واخر الاي فتوسطت والتنبيه بها التاخير لتقرير النسبه
وتحرير معنى اذن صعب وقد اضطرب الناس في معناها وقد نص سيبويه

على ان معناها الجواب والجزا واختلف النحويون في فهم
كلام سيبويه والذي تحصل فيها انها لا تقع ابتدا كلام بل لا بد ان يسبقها
كلام لفظا او تقديرا وما بعدها في اللفظ او التقدير وان متسببا
عن ما قبلها فهي في ذلك على وجهين احدهما ان تدل على انشا الارتباط
والشرط بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها مثال ذلك ازورك فتقول
اذن ازورك فانما تريد الان ان تجعل فعله شرطا لفعلك وانشا
السببية في ثاني حال من ضرورته ان تكون في الجواب وبالفعلية
في زمان مستقبل وفي هذا الوجه تكون عاملة ولعملها شروط
مذكورة في النحو الوجه الثاني ان تكون موكدة لجواب ارتبط
بمتقدم او منبهة على مسبب حصل في الحال وهي في الحالين غير
عاملة لان الموكدات لا يعتمد عليها والعامل يعتمد عليه وذلك
لجواز بأتني اذن اتك ووالله اذن لا تفعل ولو اسقطت اذن لفهم
الارتباط ولما كانت في غير هذا الوجه معتمدا عليها جاز دخولها
على الجملة الاسمية الصريحة نحو ازورك فتقول اذا انا اكرمك
وجاز توسطها نحو انا اذن اكرمك وتاخرها واذا تقرر هذا
فجات اذن في الايه موكده للجواب المرتبط بما تقدم وانما قررت
معناها هنا لانها كثيرة الدور في القرآن فتحمل في كل موضع
على ما يناسب من هذا الذي قررناه قال ابو حيان
الضمير المنصوب في يعرفونه عائد على النبي صلى الله عليه وسلم

غيرهم

قاله مجاهد وقتادة وغيرهما ورُوي عن ابن عباس واختاره الزجاج ورجحه التبريزي وبدا به الزمخشري **الزمخشري**
وجاز الاضمار وان لم يسبق له ذكر لان الكلام يدل عليه ولا يلتبس على السامع ومثل هذا الاضمار فيه تفخيم واشعار بانه لشهرته وكونه علماً معلوماً بغير اعلام **قال ابو حيان** قد ذكر ذلك غير الزمخشري واقول ليس كما قالوه من انه اضمار قبل الذكر بل هذا من باب الالتفات لانه قال تعالى قد نرى تقلب وجهك في السما فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك ثم قال ولئن اتيت الى اخر الاية فهذه ضمائر خطاب للرسول صلى الله عليه وسلم ثم التفت عن ضمير الخطاب الى ضمير الغيبة وحكمة هذا الالتفات انه لما فرغ من الاقبال عليه بالخطاب اقبل على الناس فقال الذين اتيناهم الكتاب واخترناهم لتحمل العلم والوحي يعرفون هذا الذي خاطبناه في الاي السابقة وامرناه ونهيناه لا يشكون في معرفته ولا في صدق اخباره بما بلغناه من التكاليف التي منها نسخ بيت المقدس بالكعبة لما في كتابهم من ذكره ونعته والنص عليه فقد اتضح بما ذكرناه انه ليس من باب الاضمار قبل الذكر وانه من باب الالتفات وتبينت حكمة الالتفات **قال ابو حيان**
قرا قوم ولكلٍ وجهةٍ هو موليها بخفض اللام من كل من غير تنوين وبخفض وجهةٍ منوناً على الاضافة قال محمد بن جرير هي خطا ولا ينبغي ان يقدم على الحكم في ذلك بالخطا لا سيما وهي معزوة الى ابن عامر احد القرا السبعة وقد وجهت هذه القراة **قال الزمخشري** المعنى وكل وجهة الله موليها فزيدت اللام لتقدم المفعول كقولك لزيد ضربت ولزيد ابوه ضاربه انتهى **قال ابو حيان** هذا فاسد لان العامل اذا تعدى لضمير الاسم لم يتعد الى ظاهره المجرور باللام لا يجوز ان تقول لزيد ضربته ولا لزيد انا ضاربه وعلته ان الفعل اذا تعدى للضمير بغير واسطة كان قويا واللام انما تدخل على الظاهر اذا تقدم لتقويته لضعف وصوله اليه متقدما ولا يمكن ان يكون العامل قويا ضعيفا في حالة واحدة ولا يلزم من ذلك ان يكون المتعدي الى واحد يتعدى الى اثنين ولذلك تاول النحويون **قوله**
هذا سراقة للقران يدرسه
وليس نظير ما مثل به من قوله لزيد ضربت اي زيدا ضربت لان ضربت في هذا المثال لم يعمل في ضمير زيد ولا يجوز ان يقدر عامل في لكل وجهة يفسره قوله موليها لتقدير لزيد انا ضاربه اي اضرب زيدا انا ضاربه فتكون المسالة من باب الاشتغال لان المشتغل عنه لا يجوز ان يجر بحرف الجر تقول زيدا مررت به اي لابست زيدا ولا يجوز بزيد مررت به فيكون التقدير مررت بزيد مررت به بل كل فعل يتعدى بحرف الجر اذا تسلط على ضمير اسم سابق في

الدين ع

كلام فيه تكلف حتى بان لا يلتفت اليه تمت

باب الاشتغال فلا يجوز في ذلك الاسم السابق أن يجر بحرف جر
ويقدر ذلك الفعل ليتعلق به حرف الجر بل إذا أردت الاشتغال
نصبته فهذا أجرى في كلام العرب قال تعالى والظالمين
أعد لهم عذابا أليما وقال
أثعلبة الفوارس أم رياحا عدلت به طهية والخشابا
وأما تمثيله بزيد أبوه ضاربه فتركيب غير عربي فإن قلت لم لا تتوجه
هذه القراءة على أن لكل وجهة في موضع المفعول الثاني لموليها
والمفعول الأول هو المضاف إليه اسم الفاعل الذي هو مولٍّ وهو
ها وتكون عائدة على أهل الملل والطوائف وأنث على معنى الطوائف
وقد تقدم ذكرهم ويكون التقدير وكل وجهة الله موليها الطوائف
أصحاب الملل فالجواب أنه منع من هذا التقدير نص النحويين على أن
المتعدي إلى واحد هو الذي يجوز أن تدخل اللام على مفعوله إذا تقدم
أما ما يتعدى إلى اثنين فلا يجوز أن تدخل على واحد منهما اللام إذا
تقدم ولا إذا تأخر ولذلك ما يتعدى إلى ثلاثة ومولٍّ هنا اسم فاعل
من فعل يتعدى إلى اثنين فلذلك لا يجوز هذا التقدير وقال
قال ابن عطية في توجيه هذه القراءة أي فاستبقوا
الخيرات لكل وجهة ولاكموها ولا تعترضوا فيما أمركم بين
هذه وهذه أي إنما عليكم الطاعة في الجميع وقدم قوله لكل وجهة
على الأمر في قوله فاستبقوا للاهتمام بالوجهة كما يقدم المفعول

من دأب الزمخشري اختراع التراكيب من عنده وإذا احتاج إلى نطق كلام ...

انتهى وهو توجيه لا بأس به قال أبو حيان كما أرسلنا
فيكم رسولا منكم الآية وقيل الكاف منقطعة من الكلام قبلها
ومتعلقة بالكلام بعدها والتقدير قال الزمخشري
كما ذكرتكم بإرسال الرسول فاذكروني بالطاعة أذكركم بالثواب
انتهى فيكون على تقدير مصدر محذوف وعلى تقدير مضاف
أي اذكروني ذكرا مثل ذكرنا لكم بالإرسال ثم صار مثل ذكر إرسالنا
ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وهذا كما تقول كما أتاك
فلان فائته يكرمك وهذا قول مجاهد وعطاء والكلبي ومقاتل وهو
اختيار الأخفش والزجاج وابن كيسان والأصم والمعنى أنكم كنتم على
حال لا تقرؤون كتابا ولا تعرفون رسولا ومحمد صلى الله عليه وسلم رجل
منكم أتاكم بأعجب الآيات الدالة على صدقه فقال كما أوليتكم هذه
النعمة وجعلتها لكم دليلا فاذكروني بالشكر أذكركم برحمتي ويؤكده
لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا منهم ويحتمل على هذا الوجه
بل يظهر وهو إذا علقت بما بعدها أن لا تكون الكاف للتشبيه بل
للتعليل وهو معنى منقول فيها أنها تأتي له وما في كما مصدرية
وقول من قال إن كما أرسلنا متعلق بما بعده قد رده أبو محمد مكي بن أبي
طالب قال لأن الأمر إذا كان له جواب لم يتعلق به ما قبله لاشتغاله بجوابه
قال لو قلت كما أحسنت إليك فأكرمني أكرمك لم يتعلق الكاف من كما بأكرمني
لأن له جوابا ولكن يتعلق بشيء آخر أو بمضمر ولذلك فاذكروني أذكركم

وفي كلام الزمخشري ... تنوله

هو امر له جواب فلا تتعلق كما به ولا يجوز ذلك الا على التشبيه بالشرط الذي
يجاوب بجوابين وهو قولك اذا اتاك فلان فاته ترضه فتكون كما
وفاذكروني اذكركم جوابين للامر والاول اصح واشهر ونقول
كما احسنت اليك فاكرمني فيصح ان تجعل الكاف متعلقة باكرمني اذ
لا جواب له انتهى كلامه ورجح مكي قول من قال انها متعلقة بما قبلها
وهو ولاتم نعمتي عليكم لان سياق اللفظ يدل على ان المعنى ولاتم نعمتي
عليكم ببيان ملة ابيكم ابرهيم كما اجبنا دعوته فيكم فارسلنا
اليكم رسولا منكم وما ذهب اليه مكي من ابطال ان تكون كما
متعلقة بما بعدها من الوجه الذي ذكر ليس بشي لان الكاف اما ان
تكون للتشبيه او للتعليل فان كانت للتشبيه فتكون نعتا لمصدر
محذوف ويجوز تقدم ذلك المصدر على الفعل مثال ذلك اكرمني اكراما
مثل اكرامي السابق لك اكرمك ويجوز تقديم هذا المصدر
وان كانت للتعليل ويجوز ايضا تقدم ذلك على الفعل مثال
ذلك اكرمني لاكرامي لك اكرمك لا نعلم خلافا في جواز تقديم
هذا المصدر وهذه العلة على الفعل العامل فيهما وتخريج مكي
ذلك على التشبيه بالشرط الذي يجاوب بجوابين وتسميته كما وفاذكروني
جوابين للامر ليس بصحيح لان كما ليس بجواب ولان ذلك التشبيه
فاسد لان المصدر لا يشبه الجواب وكذلك التعليل اما
المصدر التشبيهي فهو وصف في الفعل المامور به فليس مترتبا على

وقوع مطلق الفعل بل لا يقع الفعل الا بذلك الوصف وعلى هذا
لا يشبه الجواب لان الجواب مترتب على نفس وقوع الفعل
واما التعليل فكذلك ايضا ليس مترتبا على وقوع الفعل بل
الفعل مترتب على وجود العلة فهو نقيض الجواب لان الجواب
مترتب على وقوع الفعل والعلة مترتب عليها وجود الفعل فلا
تشبيه بينهما وانما يحسن عندي في تعلق كما بقوله فاذكروني
هو الفا لان ما بعد الفا لا يعمل فيما قبلها فلولا الفا لكان التعلق
واضحا ويبعد زيادة الفا فهذا يظهر تعلق كما بما قبلها
قال ابو حيان وقالوا اذا قلت شكرت لزيد فالتقدير
شكرت لزيد صنيعه فجعلوه مما يتعدى لواحد بحرف جر
وللاخر بنفسه ولذلك فسر الزمخشري هذا الموضع بقوله
واشكروا لي ما انعمت به عليكم وقال ابن عطية واشكروا
لي واشكروني بمعنى واحد ولي افصح واشهر مع الشكر
ومعناه نعمتي وايادي وكذلك اذا قلت شكرتك فالمعنى شكرت
لك صنيعك وذكرته فحذف المضاف اذ معنى الشكر ذكر اليد
وذكر مسديها معا فما حذف من ذلك فهو اختصار لدلالة ما
بقي على ما حذف انتهى ويحتاج كونه يتعدى لواحد بنفسه
وللاخر بحرف جر فتقول شكرت لزيد صنيعه الى سماع من العرب
قال ابو حيان قرا الحسن اولئك عليهم

لعنة الله والملائكة والناس اجمعون بالرفع وخرج هذه القراءة
جميع من وقفنا على كلامه من المعربين والمفسرين على انه
معطوف على موضع اسم الله لانه عندهم في موضع رفع على
المصدر وقدروه ان لعنهم الله او ان يلعنهم الله وهذا الذي
جوزوه ليس بجائز على ما تقرر في العطف على الموضع من ان من
شرطه ان يكون ثم طالب ومحرز للموضع لا يتغير وهنا اذا سلمنا
ان اللعنة هنا من المصادر التي تنحل وانه ينحل لأن والفعل والذي
يظهر ان هذا المصدر لا ينحل لان والفعل لانه لا يراد به العلاج
وان المعنى ان عليهم اللعنة المستقرة من الله على الكفار واضيفت
الى الله على سبيل التخصيص لا على سبيل الحدوث ونظير ذلك
الا لعنة الله على الظالمين ليس المعنى الا ان يلعن الله على الظالمين
وقولهم له ذكاء ذكاء الحكماء ليس المعنى هنا على الحدوث
وتقدير المصدرين منحلين لان والفعل بل صار ذلك على معنى قولهم
له وجه وجه القمر وله شجاعة شجاعة الاسد فاضيفت الشجاعة
للتخصيص والتعريف لا على معنى ان يشجع الاسد ولئن سلمنا انه يتقدر
هذا المصدر اعني لعنة الله بان والفعل فهو كما ذكرناه لا يجوز
للموضع لانه لا طالب له الا ترى انك لو رفعت الفاعل بعد ذكر المصدر
لم يجز حتى تنون المصدر وقد تغير المصدر بتنوينه ولذلك
حمل سيبويه قولهم هذا ضارب زيد عمرا غدا وعلى اضمار فعل

دعمرا

اي ويضرب عمرا ولم يجز حمله على موضع زيد لانه لا محرز للموضع
الا ترى انك لو نصبت زيدا لقلت هذا ضارب وينون وهذا ايضا
على تسليم مجيء الفاعل مرفوعا بعد المصدر المنون فهي مسئلة خلاف
البصريون يجيزون ذلك فيقولون عجبت من
ضرب زيد عمرا والفراء يقول لا يجوز ذلك بل اذا نون المصدر لم
يجئ بعده فاعل مرفوع والصحيح ما ذهب اليه الفراء وليس
للبصريين حجة على اثبات دعواهم من السماع بل اثبتوا ذلك بالقياس
على أن والفعل فمنع هذا التوجيه الذي ذكروه ظاهر لانا نقول
لا نسلم انه مصدر ينحل لان والفعل فيكون عاملا سلمنا لان لكن
لا نسلم ان للمحرز بعده موضعا سلمنا لكن لا نسلم انه يكون العطف عليه
ويتخرج هذه القراءة على وجوه غير الوجه الذي ذكروه اولاها انه على
اضمار فعل لما لم يمكن العطف لتقديره ويلعنهم الملائكة كما خرج سيبويه
في هذا ضارب زيد وعمرا انه على اضمار فعل اي ويضرب عمرا الثاني
انه معطوف على لعنة الله على حذف مضاف اي لعنة الله ولعنة
الملائكة فلما حذف المضاف اعرب المضاف اليه باعرابه نحو
واسال القرية الثالث ان يكون مبتدا حذف خبره لفهم المعنى اي
والملائكة والناس يلعنونهم ابو حيان
وبث فيها من كل دابة ان قدرت هذه الجملة معطوفة على ما قبلها
من الصلتين احتاجت الى ضمير يعود على الموصول لان الضمير

في فيها عائد على الارض وتقديره بث به فيها من كل دابة لكن حذف
هذا الضمير اذا كان مجرورا بالحرف له شرط وهو ان يدخل على الموصول
او الموصوف بالموصول او المضاف الى الموصول حرف جر مثل
ما دخل على الضمير لفظا ومعنى وان يتحد ما تعلق به الحرفان لفظا
ومعنى وان لا يكون ذلك المجرور العائد على الموصول وجاره في موضع
رفع وان لا يكون محصورا ولا في معنى المحصور وان لا يكون متعينا
للربط وهذا الشرط مفقود هنا // قال الزمخشري فان
قلت قوله وبث فيها عطف على انزل ام احيا قلت الظاهر انه عطف
على انزل فاتصل به وصارا جميعا كالشيء الواحد وكانه قيل وما انزل
في الارض من ماء وبث فيها من كل دابة لانهم ينمون بالخصب ويعيشون
بالحيا قال ابو حيان هذا الاظهار بحثه وكيف ما قدرت
تقديره لزم ان يكون في قوله وبث فيها من كل دابة ضمير يعود على
الموصول سوا اعطفته على انزل او على فاحيا لان كلتا الجملتين
في صلة الموصول والذي يتخرج عليه الآية انها على حذف موصول
لفهم المعنى معطوف على ما من قوله وما انزل التقدير وما بث فيها
من كل دابة فيكون ذلك اعظم في الآيات لان ما بث الله تعالى في
الارض من كل دابة فيه آيات عظيمة في اشكالها وصفاتها واحوالها
وانتقالاتها ومضارها ومنافعها وعجايبها وما اودع في كل
شكل شكل منها من الاسرار العجيبة ولطايف الصنعة الغريبة

وذلك من الفيل الى الذرة وما اوجد تعالى في البحر من عجايب المخلوقات
المباينة لاشكال البر فمثل هذا ينبغي افراده بالذكر لا انه يجعل
مندرجا في ضمن ذكر شيء اخر وحذف الموصول الاسمي غير ال عند من
يذهب الى اسميتها لفهم المعنى جايز سايغ في كلام العرب وان كان البصريون
لا يقيسونه وقد قاسه غيرهم ومنه قوله

بلغ

ما الذي دابه احتياط وحزم وهواه اطاع مستويان

وقد حمل على حذف الموصول قوله تعالى قولوا آمنا بالذي
انزل الينا وانزل اليكم اي والذي انزل اليكم ليطابق قوله
تعالى والكتاب الذي نزل على رسوله والكتاب الذي انزل من
قبل وقد يتمشى التقدير الاول على ارتكاب حذف الضمير لفهم المعنى
وان لم يوجد شرط جواز حذفه وقد جاء ذلك في اشعارهم
قال وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه
الله علقم

عليه صح

اي على من صبه الله عليه فعلى هذا القول يكون من كل دابة في موضع المفعول
ومن تبعيضية وعلى مذهب الاخفش

كذا

نها وكل دابة هو نفس المفعول وعلى حذف الموصول يكون مفعول
بث محذوفا اي وبثه ويكون من حالية اي كاينا من كل دابة فهي تبعيضية او
لبيان الجنس عند من يراه // ابو حيان الريح جسم لطيف
شفاف غير مرئي الزمخشري كحب الله كتعظيم الله والخضوع

له اي كما يحب الله على انه مصدر من المبني للمفعول وانما استغنى عن
ذكر محبه لانه غير ملتبس **قال** ابو حيان اختار كون
المصدر مبنيا للمفعول وهي مسئله خلاف ايجوز ان يعتقد في المصدر
انه مبني للمفعول فيجوز عجبت من ضرب زيد على انه مفعول لم يسم
فاعله ثم يضاف اليه ام لا يجوز ذلك فيه ثلاث مذاهب يفصل في
الثالث بين ان يكون المصدر من فعل لم يبن الا للمفعول نحو عجبت
من جنون بالعلم زيد لانه من جننت التي لم يبن الا للمفعول الذي
لم يسم فاعله او من فعل يجوز ان يبنى للفاعل ويجوز ان يبنى للمفعول
فيجوز في الاول ويمتنع في الثاني واصحها المنع مطلقا ؞

قال ابن عطيه كما نبرا وامنا الكاف من قوله كما في موضع
نصب على النعت اما المصدر او الحال تقديرها متبرين كما انتهى
قال ابو حيان اما قوله على النعت اما المصدر فهو كلام
واضح وهو الاعراب المشهور في مثل هذا واما قوله او الحال تقديرها
متبرين كما فغير واضح لانا لو صرحنا بهذه الحال لما كان كما منصوبا
على النعت لمتبرين لان الكاف الداخله على ما المصدريه هي من صفات
الفعل لا من صفات الفاعل واذا كان كذلك لم ينتصب على النعت للحال
لان الحال هنا من صفات الفاعل ولا حاجه الى تقدير هذه الحال
لانها اذ ذاك يكون حالا موكده ولا يرتكب كون الحال موكده
الا اذا كانت ملفوظا بها اما ان تقدر حالا وتجعلها موكده فلا

حاجه الى ذلك وايضا فالتوكيد ينافي الحذف لان ما جيء به لتقويه
الشي لا يجوز حذفه وايضا فلو صرح بهذه الحال لما ساغ في كما الا ان
يكون نعتا لمصدر محذوف او حالا من الضمير المستكن في الحال
المصرح بها مثال ذلك هم محسنون الى كما احسنوا الى زيد فكما احسنوا
ليس من صفات محسنين انما هو من صفات الاحسان التقدير على الاعراب
المشهور احسانا مثل احسانهم الى زيد **قال** ابو حيان
التبا مصدر تادي كقتال مصدر قاتل وهو بكسر النون وقد
يضم وهو مرادف للدعاء وقيل مختص بالجهه وقيل بالبعد وقيل
بغير المعنى **قال** ابن عطيه ويصح ان يكون طيبا حالا من الضمير
في كلوا التقدير مستطيبين **قال** ابو حيان هذا فاسد في اللفظ
وفي المعنى ~~اما اللفظ وفي المعنى~~ اما اللفظ فلان طيبا اسم فاعل وليس
بمطابق للضمير لان الضمير جمع وطيب مفرد وليس طيب بمصدر
فيقال لا تلزم المطابقه واما المعنى فلان طيبا مغاير لمعنى مستطيبين
لان الطيب من صفات الماكول والمستطيب من صفات الاكل تقول
طاب لزيد الطعام ولا تقول طاب زيد الطعام في معنى استطابه ؞
ابن عطيه انما خص علم الميته الحوت والجراد لم يدخل قط في هذا
العموم انتهى **قال** ابو حيان ان عني لم يدخل في الاراده
فهو كما قال لان المخصص يدل على انه لم يرد به الدخول في ~~الطعام العام~~ اللفظ
الذي خصص به **قال** الزمخشري فان قلت في الميتات ما يحل وهو

السمك والجراد قلت وضعها يتفاهمه الناس ويتعارفونه في العادة
الا ترى ان القائل اذا قال اكل فلان الميتة لم يسبق الوهم الى السمك والجراد
كما لو قال اكل دما لم يسبق الى الكبد والطحال ولاعتبار العادة والتعارف
قالوا من حلف لا ياكل سمكا لا يحنث وان اكل لحما في الحقيقة وقال
الله تعالى لتاكلوا منه لحما طريا وشبهوه بمن حلف لا يركب دابة
فركب كافرا لم يحنث وان سماه الله تعالى دابة في قوله ان شر الدواب
عند الله الذين كفروا انتهى كلامه قال ابو حيان
ملخص ما ذكر ان السمك والجراد لم يندرج في عموم الميتة من
حيث الدلالة وليس كما قال وكيف يكون ذلك وقد روي عنه
صلى الله عليه وسلم انه قال احلت لنا ميتتان فلو لم يندرج في الدلالة
لما احتيج الى تقرير شرعي في حله اذ كان يبقى مدلولا على حله بقوله
كلوا مما في الارض كلوا من طيبات ما رزقناكم وليس من شرط العموم
ما يتفاهمه الناس ويتعارفونه في العادة كما قال الزمخشري بل لو لم
يكن للمخاطب شعور البتة ولا علم ببعض افراد العام وعلق الحكم على
العام لاندرج فيه ذلك الفرد الذي لا شعور للمخاطب به مثال ذلك
ما جاء في الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي ناب
من السباع فههنا علق الحكم فيه بكل ذي ناب والمخاطب الذي
هم العرب لا علم لهم ببعض افراد ذي الناب وذلك الفرد المندرج
في العموم يقضي عليه بالنهي كما في بلادنا بلاد الاندلس حيوان مفترس

يسمى عندهم بالذيب وبالسبع وهو ذو انياب يفترس الرجل والدابة ولا
يشبه الاسد ولا الذيب ولا النمر ولا شيئا مما يعرفه العرب ولا يعلمه
خلق بغير بلاد الاندلس فهذا لا يذهب احد الى انه ليس مندرجا في عموم
النهي عن اكل ذي ناب بل شمله النهي كما شمل غيره مما تعاهده
العرب وعرفوه لان الحكم نيط بالعموم وعلق به فهو معلق بكل
فرد من افراده حتى لو ان لم يخلق البتة وقت الخطاب ثم خلق شكلا
مباينا لسائر الاشكال ذوات الانياب فيندرج فيه ويحكم بالنهي عنه
واما تمسك الزمخشري بالايمان فالايمان احكام منوطة بها وبقول
المحقق فيها الا ان ذلك تخصيص للعموم باراده مخرج لبعض الافراد
منه على وجه الحقيقة قال الزمخشري فان قلت فما له ذكر لحم
الخنزير دون شحمه قلت لان الشحم داخل في ذكر اللحم بدليل قولهم لحم
سمين يريدون انه شحيم قال ابو حيان فقولهم هذا ليس بدليل
على ان الشحم داخل في حكم ذكر اللحم لان وصف الشيء بانه يمازجه
شيء اخر لا يدل على انه مندرج تحت مدلول ذلك الشيء الا ترى
انك تقول مثلا رجل لابن او رجل عالم لا يدل ذلك على ان اللبن او العلم
داخل في ذكر الرجل ولا ان ذكر الرجل مجردا عن الوصفين يدل عليهما
قال الزمخشري فان قلت فقد ثبت قولهم عفا اثره اذا محاه
وازاله فهلا جعلت معناه فمن محي له من اخيه شيء قلت عبارة قلقة
في مكانها والعفو في باب الجنايات عبارة متداولة مشهورة في الكتاب

والسنة واستعمال الناس فلا تعدل عنها الى اخرى فلقد تباينه عن
مكالمها ونرى كثيرا ممن يتعاطى هذا العلم يجترئ اذا اعضل
عليه تخريج وجه للمشكل من كلام الله تعالى على اختراع لغة وادعاء
على العرب ما لا تعرفه وهذه جرأة يستعاذ بالله منها انتهى
كلامه قال ابو حيان اذا ثبت ان عفا يكون بمعنى محا فلا
يبعد حمل الاية عليه ويكون اسناده لمرفوعه اسنادا حقيقيا لانه اذ
ذاك مفعول به صريح واذا كان لا يتعدى كان اسناده اليه مجازا وشبيها
للمصدر بالمفعول به فقد يتعادل الوجهان اعني كون عفا اللازم
لشهرته في الجنايات وعفا المتعدي بمعنى محا لتعلقه بمرفوعه تعلقا
حقيقيا وقول الزمخشري ونرى كثيرا ممن يتعاطى هذا العلم الى اخره
هذا الذي ذكره هو فعل غير المامونين على دين الله ولا الموثوق بهم
في نقل الشريعة والكذب من اقبح المعاصي واذهبها لخاصة الانسان
وخصوصا على الله وعلى رسوله وقال محمد بن حزم ما معناه انه قد يصحب
الانسان وان كان على حالة تكره الا ما كان من الكاذب فانه يكون اول مفارق له
لكن لا يناسب قول الزمخشري هنا ونرى كثيرا الى اخر كلامه اثر قوله
فان قلت الى اخره لان تمثل هذا القول هو حمل العفو على معنى المحو وهو
حمل صحيح واستعماله في اللغة فليس من باب الجراة واختراع اللغة
قال ابن عطية في اعراب هذه الاية ان يكون كتب هو العامل
في اذا والمعنى توجه ايجاب الله عليكم ومقتضى كتابه اذا حضر فعبر عن توجه

ابو حـ

كلام الزمخشري في محله ونكاته [illegible]

وتبعه

الايجاب بكتب لينتظم الى هذا المعنى انه مكتوب في الازل والوصية مفعول
لم يسم فاعله بكتب وجواب الشرطين اذا وان مقدر يدل عليه ما تقدم من
قوله كتب عليكم كما تقول شكرت فعلك ان جئتني اذا كان كذا انتهى
قال ابو حيان فيه تناقض لانه قال العامل في اذا كتب واذا
كان العامل فيها كتب تمحضت للظرفية ولم تكن شرطا ثم قال وجواب الشرطين
اذا وان مقدر يدل عليه ما تقدم الى اخر كلامه واذا كانت شرطا فالعامل
فيها اما الجواب واما الفعل بعدها على الخلاف الذي في العامل فيها ولا
يجوز ان يكون العامل فيها ما قبلها الا على مذهب من يجيز تقديم جواب
الشرط عليه ويتفرع على ان الجواب هو العامل في اذا ولا يجوز ذلك على كلام
ابن عطية على هذا المذهب لانه قال وجواب الشرطين اذا وان مقدر يدل
عليه ما تقدم وما كان مقدرا يدل عليه ما تقدم يستحيل ان يكون هو
الملفوظ به المتقدم قال ابو حيان اجاز بعض المعربين
ان ترتفع الوصية على الابتداء على تقدير الفاء والخبر اما محذوف اي
فعليه الوصية واما منطوق به وهو قوله للوالدين والاقربين
اي فالوصية للوالدين والاقربين وتكون هذه الجملة الابتدائية جوابا
لما تقدم والمفعول الذي لم يسم فاعله بكتب مضمر اي الايصاء يفسره
ما بعده قال ابن عطية ويكون هذا الايصاء المقدر
الذي يدل عليه ذكر الوصية بعد هو العامل في اذا وترتفع
الوصية بالابتداء وفيه جواب الشرطين على نحو ما انشد

سيبويه من يفعل الصالحات الله يحفظه

ويكون رفعها بالابتداء تقدير فعلية الوصية او يتقدير الفاء فقط
كانه قال فالوصية للوالدين انتهى **قال** ابو حيان فيه
ان اذا معموله لا يصاء المقدر ثم قال ان الوصية فيه جواب الشرطين
وقد تقدم ابدا آتيا فيقدح لكلا ان اذا من حيث هي معموله للايصاء لا
يكون شرطا ومن ان الوصية فيه جواب اذا لكون شرطا فتناقضا
لان الشي الواحد لا يكون شرطا غير شرط في حالة واحدة ولا يجوز
ان يكون الايصاء المقدر عاملا في اذا ايضا لانك اما ان تقدر هذا
العامل في اذا لفظ الايصاء فحذف او ضمير الايصاء لا جائز ان
تقدره لفظ الايصاء حذف لان المفعول الذي لم يسم فاعله لا يجوز
حذفه وابن عطية قد رلفظ الايصاء ولا جائز ان تقدره ضمير
الايصاء لانه لو صرح بضمير المصدر لم يجز له ان يعمل لان المصدر
من شرط عمله عند البصريين ان يكون مظهرا واذا كان لا يجوز اعمال
لفظ مضمر المصدر فمنويه احرى ان لا يعمل واما قوله وفيه جواب
الشرطين فليس بصحيح لما قد قررنا ان كل شرط يقتضي جوابا على حدته
والشي الواحد لا يكون جوابا لشرطين واما قوله على نحو ما انشد
سيبويه من يفعل الصالحات الله يحفظه

فهو تحريف على سيبويه وانما انشد سيبويه في كتابه
من يفعل الحسنات الله يشكرها تمامه والشر بالشر عند

الله مثلان واما قوله يتقدير فعلية الوصية او يتقدير الفاء فقط
كانه قال فالوصية للوالدين فكلام من لم يتصفح كلام سيبويه فان
نص على ان مثل هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر فينبغي ان ينزه كتاب
الله عنه قال سيبويه وسالته يعني الخليل عن قوله
ان تاتني انا كريم قال لا يكون هذا الا ان يضطر شاعر من قبل انا كريم يكون
كلاما مبتدا والفاء واذا لا يكونان الا معلقتين بما قبلهما فكرهوا ان يكون
جوابا حيث لم يشبه الفاء وقد قاله الشاعر مضطرا وانشد البيت
السابق من يفعل الحسنات وذكر عن الاخفش ان ذلك على اضمار
الفاء وهو محجوج بنقل سيبويه ان ذلك لا يجوز الا في الاضطرار
حقا على المتقين
ابن عطية وسيبويه انتصب حقا على انه مصدر مؤكد لمضمون
الجملة اي حق ذلك حقا **قال** ابو حيان هذا تاباه القواعد النحوية
لان ظاهر قوله على المتقين ان يتعلق حقا او يكون في موضع
الصفة له وكلا التقديرين يخرجه عن التاكيد اما تعلقه به فلان
المصدر المؤكد لا يعمل انما يعمل المصدر الذي ينحل بحرف مصدري
والفعل او المصدر الذي هو بدل من اللفظ بالفعل وذلك مطرد في الامر
والاستفهام على خلاف في هذا الاخير على ما تقرر في علم النحو واما
جعله صفة لحقا اي حقا كائنا على المتقين فذلك يخرجه عن
التاكيد لانه اذ ذاك يتخصص بالصفة **قال** الزمخشري وانتصاب

اياما بالصيام كقولك نويت الخروج يوم الجمعه انتهى
ابو حيان هذا خطا لان معمول المصدر من صلته وقد فصل
بينهما باجنبي وهو قوله كما كتب فما كتب ليس بمعمول للمصدر وانما
هو معمول لغيره على اي تقدير قدرته من كونه نعتا لمصدر محذوف
او في موضع الحال ولو فرعت على ان صفة للصيام على تقدير ان
تعريف الصيام تعريف جنس فيوصف بالنكره لم يجز ايضا لان
المصدر اذا وصف قبل ذكر معموله لم يجز اعماله فان قدرت
الكاف نعتا لمصدر من الصيام كما قد قال به بعضهم فيكون
التقدير صوما كما كتب جاز ان يعمل في اياما الصيام لانه اذ ذاك
العامل في صوما هو المصدر فلا يقع الفصل بينهما بما ليس بمعمول
للمصدر ولكن هذا قول ضعيف قاله ابن عطيه لان تشبيه
الصوم بالكتابه لا يصح هذا ان كانت ما مصدريه واما ان كانت
موصوله ففيه ايضا بعد لان تشبيه الصوم بالمصوم لا يصح
الا على تاويل بعيد واجاز وايضا انتصاب اياما على الظرف والعامل
فيه كتب وان يكون مفعولا على السعه ثانيا والعامل فيه كتب
والى هذا ذهب الفرا والحوفي وكلا القولين خطا اما النصب
على الظرف فانه محل للفعل والكتابه ليست واقعه في الايام لكن متعلقها
هو الواقع في الايام فلو قال الانسان لوالده ولدت في يوم الجمعه
لسري ولادتك يوم الجمعه لم يمكن ان يكون يوم الجمعه معمولا

لسري

لسري لان السرور يستحيل ان يكون يوم الجمعه اذ ليس بمحل للسرور الذي
اسنده الى نفسه واما النصب على المفعول اتساعا فان ذلك مبني على
جواز وقوعه ظرفا للكتب وقد بينا ان ذلك خطا
الزمخشري وقرئ بالنصب يعني في شهر رمضان على صوموا شهر رمضان
او على الابدال من اياما معدودات او على انه مفعول وان تصوموا
انتهى قال ابو حيان هذا لا يجوز لان تصوموا صله
لان وقد فصلت بين معمول الصله وبينها بالخبر الذي هو خير لان ان تصوموا
في موضع مبتدا اي وصيامكم خير لكم ولو قلت ان تضرب زيدا
شديد جاز او ان تضرب شديد زيدا لم يجز ابن
عطيه وبينات من الهدى اللام في الهدى للعهد والمراد الاول انتهى
قال ابو حيان يعني انه اتى به منكرا اولا ثم اتى به معرفا
ثانيا فدل على انه الاول لقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا
فعصى فرعون الرسول فمعلوم ان الرسول الذي عصاه فرعون
هو الرسول الذي ارسل اليه ومن ذلك قولهم لقيت رجلا فضربت
الرجل فالمضروب هو الملقى ويعتبر ذلك بجعل ضمير النكره مكان
هذا الثاني فيصح المعنى لانه لو اتى فعصاه فرعون او لقيت رجلا فضربته
لكان كلاما صحيحا ولا يتاتى هذا الذي قاله ابن عطيه هنا
لانه ذكر هو والمعربون ان هدى منصوب على الحال والحال وصف
في ذي الحال وعطف عليه وبينات فلا يخلوا قوله من الهدى المراد به
الهدى الاول من ان يكون صفه لقوله هدى او لقوله وبينات
اولهما او متعلقا بلفظ بينات لا جايز ان يكون صفه لهدى
لانه من حيث هو وصف لزم ان يكون بعضا الا بالنسبه لماهيته
ولا جايز ان يكون صفه لبينات فقط لان وبينات معطوف

ومن حيث هو الاول لم ان يكون هو الا ماه والتي الواضحه لا ان يكون بعضا

على هدى وهدى حال والمعطوف على الحال حال والحالان وصف في
ذي الحال فمن حيث كونهما حالين تخصص بهما ذو الحال اذ هما وصفان ومن
حيث وصفت بينات بقوله من الهدى خصصها به فتوقف تخصيص
القران على قوله هدى وبينات معا ومن حيث جعلت من الهدى
صفة لبينات توقف تخصيص بينات على هدى فلزم من ذلك التخصيص المبني بنفسه
وهو محال ولا جائز ان يكون صفة لهما لانه يفسد من الوجهين المذكورين
في كونه وصفا للهدى فقط او للبينات فقط ولا جائز ان يتعلق بلفظ
وبينات لان المتعلق تقييد للمتعلق به فهو كالوصف فيمتنع من حيث يمتنع
الوصف وايضا فلو جعلت هنا مكان الهدى ضميرا فقلت وبينات
منه اي من ذلك الهدى لم يصح فلذلك اخترنا ان يكون الهدى والفرقان
عامين حتى يكون هدى وبينات بعضا منهما
الزمخشري انما عدى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمنا
معنى الحمد كانه قيل ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم
ابو حيان قوله كانه قيل ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم هو تفسير
معنى لا تفسير اعراب اذ لو كان تفسير اعراب لم يكن على متعلقا بتكبروا والمضمنة
معنى الحمد انما كانت تكون متعلقة بحامدين التي قدرها والتقدير
الاعرابي هو ان يقول كانه قيل ولتحمدوا الله بالتكبير على ما هداكم كما قدر
الناس في قولهم قتل الله زيادا عني اي صرف الله زيادا بالقتل عني
وفي قول الشاعر ∴ ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون
في طعن الاباهر والكلى
اي يحكمون بالبصيرة في طعن الاباهر **قال** الزمخشري
ويجوز ان يقال اصل التهلكة كالتضرة والتجربة
ونحوهما على انها مصدر من هلك بمعنى المشدد اللام فابدلت من الكسرة

ضمة كما جا الجوار في الجوار **قال** ابو حيان ما ذهب اليه
ليس بجيد لان فيه حملا على شاذ ودعوى ابدال لا دليل عليه اما الحمل
على الشاذ فحمله على ان اصل تفعلة ذات الضم تفعلة ذات الكسر وتفعل
تهلكة مصدرا لهلّك المشدد اللام وفعّل الصحيح اللام
غير المهموز قياس مصدره ان يأتي على تفعيل نحو كسّر تكسيرا ولا
يأتي على تفعلة الا شاذا فالاولى جعل تهلكة مصدرا لهلك المخفف
اللام لانه بمعنى تهلكة بضم اللام وقد جاء في مصادر فعل تفعلة قالوا
حلّ الرجل تحلة اي حلالا فلا يكون تهلكة اذ ذاك مصدرا لهلّك المشدد
اللام واما ابدال الضمة من الكسرة لغير علة ففي غاية الشذوذ
واما تمثيله بالجوار والجوار فلا يدعى فيه الابدال بل بني المصدر فيه
على فعال بضم الفاء شذوذا **قال** الزمخشري فلا تعتدوا
على المنتهين لان مقابلة المنتهين عدوان وظلم فوضع قوله الا على
الظالمين موضع على المنتهين **قال** ابو حيان هذا الذي قاله
لا يصح الا على تفسير المعنى واما على تفسير الاعراب فلا يصح لان على المنتهين
ليس مرادفا لقوله الا على الظالمين لان نفي العدوان عن المنتهين
لا يدل على اثباته على الظالمين الا بالمفهوم مفهوم الصفة وفي التركيب
القراني تدل على اثباته على الظالمين بالمنطوق المحصور بالنفي والا وفرق
بين الدلالتين ويظهر من كلامه انه اراد تفسير الاعراب الا تري قوله
فوضع قوله الا على الظالمين موضع على المنتهين وهذا الوضع انما يكون
في تفسير الاعراب وليس كذلك لما بيناه من الفرق بين الدلالتين الا ترى
فرق ما بين قولك ما اكرم الجاهل وما اكرم الا العالم **قال** ابو
حيان الذي يختاره في هذا ان المفعول في المعنى هو بايديكم لكنه ضمن
الفي معنى ما يتعدى بالباء فعداه بها كانه قال ولا تفضوا بايديكم

الى التهلكه كقولك افضيت بجنبي الى الارض اي طرحت جنبي على الارض
ونكون اذ ذاك قد عبر عن الانفس بالايدي لان بها الحركة والبطش
والامتناع فكانه يقول ان الشي الذي من شانه ان يمتنع به من الهلاك
لا يمكن ان يهمل ما وضع له ويفضي به الى الهلاك وتقدمت معاني افعل
في اول البقره وهي اربعة وعشرون معنى وعرضتها على لفظ الفي
وجدت اقرب ما يقال فيه ان افعل فيه للجعل والجعل على ما استقراه
النصريون ينقسم الى ثلثه اقسام الاول ان تجعله يفعل كقولك
اخرجته اي جعلته يخرج فتكون الهمزة في هذا النوع للتعديه
الثاني ان تجعله على صفه كقولك اطردته والهمزة فيه ليست للتعديه
لان الفعل كان متعديا دونها وانما المعنى جعلته طريدا الثالث ان
تجعله صاحب شي بوجه ما فمن ذلك قولك اسقيت فلانا جعلت له دواة
يستقي به واسقيته جعلته ذا ما يستقي به ما يحتاج الى السقي ومن
هذا النوع اقبرته وانعلته واركبته واخدمته واعبدته جعلت
له قبرا ونعلا ومركوبا وخادما وعبدا فاما القي فهامن القسم
الثاني بمعنى الغيت الشي جعلته لقى الى التهلكه اي يلقاها والقى فعل
بمعنى مفعول كان الطريد فعيل بمعنى مفعول فكانه قيل لا تجعلوا انفسكم
لقى الى التهلكه اي تلقاها التهلكه فتهلك وقد جاء في اعطى
بيده للمنقاد والمعنى ولا تنقضوا التهلكه ايديكم اي لا تجعلوها
اخذة بايديكم مالكة لكم انتهى وفي كلامه ازل لبس بدئه وقد ذكرنا
ان ذلك لا ينقاس **قال** ابن عطية الحج اشهر معلومات
من قدر الكلام في اشهر لزمه مع سقوط حرف الجر نصب
الاشهر ولم يقرا بنصبها احد لا يلزم نصب الاشهر مع سقوط حرف
الجر خلافا لابن عطية لانا قد ذكرنا انه يرتفع على الاتساع وهذا لا

يستقي صح

خلاف فيه عند البصريين اعني انه اذا كان ظرف الزمان نكرة خبرا عن المصادر
فانه يجوز فيه عندهم الرفع والنصب وسواء كان الحدث مستغرقا
للزمان او غير مستغرق واما الكوفيون فعندهم في ذلك تفصيل
وهو ان الحدث اما ان يكون مستغرقا للزمان فيرفع ولا يجوز فيه النصب
او غير مستغرق فمذهب هشام انه يجب فيه الرفع فتقول ميعادك
يوم وثلاثة ايام وذهب الفرا الى جواز الرفع والنصب كالبصريين ونقل
عن الفرا في هذا الموضع انه لا يجوز نصب الاشهر لان اشهرا نكرة
غير محصوره وهذا النقل مخالف لما نقلنا نحن عنه فيمكن ان يكون
له القولان قول البصريين وقول هشام **قال** الزمخشري
فان قلت فكيف كان الشهران وبعض الثالث اشهرا قلت اسم الجمع يشترك
فيه ما وراء الواحد بدليل قوله تعالى فقد صغت قلوبكما
فلا سوال فيه اذن وانما كان يكون موضعا للسوال لو قيل ثلاثه
اشهر معلومات انتهى **قال** ابو حيان ما ذكره الدعوى
فيه عامة وهو ان اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد وهذه
فيه النزاع والدليل الذي ذكره خاص وهو فقد صغت قلوبكما
وهذا لا خلاف فيه ولاطلاق الجمع في مثل هذا على التثنيه
شروط ذكرت في النحو واشهر ليس من باب فقد صغت
قلوبكما فلا يمكن ان يستدل به عليه وقوله فلا سوال فيه اذن
ليس بجيد لانه قد فرض السوال بقوله فان قلت وقوله وانما كان
يكون موضعا للسوال لو قيل ثلاثه اشهر معلومات ولا فرق عندنا بين
اشهر وبين قوله ثلاثه اشهر لانه كما يدخل المجاز في لفظ اشهر لذلك
قد يدخل المجاز في العدد الا ترى الى حكاية الفرا اليوم يومان
لم اره قال وانما هو يوم وبعض يوم اخر والى قول امرئ القيس

ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال
وان ما حكي عن العرب ما رايته مذ خمسة ايام وان كنت قد رايته
في اليوم الاول واليوم الخامس فلم تشتمل الانتفا خمسة الايام جميعها
بل تجعل ما رايته في بعضه وانتفت الرويه في بعضه كانه يوم كامل
لم تره فيه فاذا كان هذا موجودا في كلامهم فلا فرق بين اشهر وبين ثلاثة
اشهر لكن مجاز الجمع اقرب من مجاز العدد **قال** ابن
عطية فلا رفث ولا فسوق ولا جدال لا بمعنى ليس في قراءة الرفع
وخبرها محذوف على قراءة ابي عمرو وفي الحج خبر لا جدال وحذف
الخبر ها هنا هو مذهب ابي علي وقد خولف في ذلك بل في الحج هو خبر
الكل اذ هو في موضع في الوجهين لان لا انما تعمل على بابها فيما
يليها وخبرها مرفوع باق على حاله من خبر الابتداء وظن ابو علي
انها بمنزلة ليس في نصب الخبر وليس كذلك بل هي والاسم في موضع
الابتداء يطلبان الخبر وفي الحج هو الخبر انتهى **قال** ابو حيان
فيه مناقشات الاولى قوله ولا بمعنى ليس وكون لا بمعنى ليس هو
من القلة في كلامهم بحيث لا تبنى عليه القواعد وارتفاع مثل هذا
انما هو على الابتدا الثانية قوله وخبرها محذوف على قراءة
ابي عمرو وقد نص الناس على ان خبر ان واخواتها ومنها لا ليس لا
يجوز حذفه لا اختصارا ولا اقتصارا ثم ذكر وانه قد حذف خبر ليس
في الشعر في قوله ... يرجو جوار الحي ليس مجير
على طريق الضروره او الندور وما كان هكذا فلا يحمل القران عليه
الثالثة قوله بل في الحج هو خبر الكل اذ هو في موضع رفع في الوجهين
يعني بالوجهين كونها بمعنى ليس احتاجت الى خبر منصوب واذا كانت
مبنية لا احتاجت الى ان يرتفع الخبر اما لكونها هي العاملة فيه

رفع صح

صح

الرفع على مذهب الاخفش واما لكونها مع معمولها في موضع رفع
على الابتدا فيقتضي ان يكون خبرا للمبتدا على مذهب سيبويه واذا
تقرر هذا امتنع ان يكون في الحج في موضع على ما ذكر ابن عطية من
الوجهين الرابعة قوله لان لا انما تعمل على بابها فيما
يليها وخبرها مرفوع باق على حاله من خبر الابتداء هذا تعليل لكون
في الحج خبرا للكل اذ هي في موضع رفع في الوجهين على ما ذهب اليه وقد
بينا ان ذلك لا يجوز لانها اذا كانت بمعنى ليس كان خبرها في موضع نصب
ولا يناسب هذا التعليل الا كونها تعمل عمل ان فقط على مذهب
سيبويه لا على مذهب الاخفش لانه على مذهب الاخفش يكون في الحج
في موضع رفع بلا ولا هي العاملة الرفع واختلف المعرب على مذهبه
لان قراءة الرفع هي على الابتداء وقراءة الفتح في ولا جدال هي على
عمل لا عمل ان الخامسة قوله وظن ابو علي انها
بمنزلة ليس في نصب الخبر وليس كذلك هذا الظن صحيح وهو كما
ظن ويدل عليه ان العرب حين صرحت بالخبر على ان لا بمعنى ليس اتت
به منصوبا في شعرها فدل على ما ظنه ابو علي من نصب الخبر
صحيح لكنه من الندور وبحيث لا يبنى عليه القواعد كما ذكرنا
فما جاز اي على مثل هذا في القران لا ينبغي السادسة قوله
بل هي والاسم في موضع الابتداء يطلبان الخبر وفي الحج هو الخبر هذا
الذي ذكره توكيد لما قرر وقيل من انها اذا كانت بمعنى ليس انما تعمل
في الاسم الرفع فقط وهي والاسم في موضع رفع بالابتدا وان الخبر يكون
مرفوعا لذلك المبتدا وقد بينا ان ذلك ليس بصحيح لنصب العرب الخبر
اذا كانت بمعنى ليس وعلى تقدير ما قاله لا يمكننا العلم بانها تعمل عمل ليس في
الاسم فقط اذا كان الخبر مرفوعا لانه ليس لنا الا صورة لا رجل قائم ولا امراة

ورجل ههنا مبتدا وقايم خبر عنه وهي غير عامله وانما يمتاز كونها بمعنى ليس
وارتفاع الاسم بها من كونه مبتدا بنصب الخبر اذا كانت بمعنى ليس ورفع
الخبر اذا كان ما بعدها مرفوعا بالابتداء والا فلا يمكن التمييز الا اصلا
لن يحال ان يكون ذلك الاسم مبتدا والمرفوع بعده خبره **قال**
الزمخشري قرا ابن عمرو وابن كثير الاولين بالرفع والاخر بالنصب لانهما
حملا الاولين على معنى النهي كانه قيل فلا يكونن رفث ولا فسوق والثالث على
معنى الاخبار بانتفا الجدال كانه قيل ولا شك ولا خلاف في الحج وذلك ان قريشا
كانت تخالف ساير العرب فتقف بالمشعر الحرام وساير العرب يقفون
بعرفه فكانوا يتقدمون الحج سنة ويوخرونه سنة وهو النسي فرد
الى وقت واحد ورد الوقوف الى عرفه فاخبر الله تعالى انه قد ارتفع الخلاف
في الحج واستدل على ان المنهي عنه هو الرفث والفسوق دون الجدال بقوله
عليه السلام من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج كهيئه يوم ولدته امه وانه
لم يذكر الجدال انتهى **قال** ابو حيان فيه تعقبات
الاول تاويله على ابي عمرو وابن كثير انهما حملا الاولين على معنى النهي
بسبب الرفع والثالث على الاخبار بسبب البنا والرفع والبنا لا يقتضيان
شيئا من ذلك بل لا فرق بين الرفع والبناء في ان ما كان فيه كان منفيا واما
ان الرفع يقتضي النهي والبنا يقتضي الخبر فلا ثم قراه الثلاثه بالرفع
وقراهما بالبنا يدل على ذلك غايته ما فرق بينهما ان قراه البنا نص في
العموم وقراه الرفع مرجحه له فقرا لهما الاولين بالرفع والثالث
بالبنا على الفتح انما ذلك سنه متبعه اذ لم يتاد ذلك اليهما الا على هذا
الوجه من الوجوه الجايزه في العربيه في مثل هذا التركيب الثاني
قوله كانه قيل ولا شك ولا خلاف في الحج ثم ترجيحه ذلك بالتاريخ
الذي ذكره فهذا التفسير مناقض لما شرح هو به الجدال لانه قال

بلغ

قيل ولا جدال ولا مراء مع الرفقاء والخدم والمكارين وهذا التفسير
في الجدال مخالف لذلك التفسير الثالث ان التاريخ الذي ذكره هو قولان
في تفسير ولا جدال للمتقدمين اختلافهم في الموقف لابن زيد ومالك
والنسي لمجاهد فجعلهما هو شيئا واحدا سببا للاخبار ان لا جدال في
الحج الرابع قوله واستدل على ان المنهي عنه هو الرفث والفسوق
دون الجدال الى اخر كلامه ولا دليل في ذلك لان الجدال ان كان من باب
المحظور فقد اندرج في قوله ولا فسوق لعمومه وان كان من باب المكروه
وترك الاولى فلا يجعل ذلك شرطا في غفران الذنوب فلذلك رتب صلى
الله عليه وسلم غفران الذنوب على التنحي عن ما يفسد الحج من المحظور
فيه الجايز في غير الحج وهو الجماع المكني عنه بالرفث ومن المحظور الممنوع
منه مطلقا في الحج وفي غيره وهو معصية الله المعبر عنها بالفسوق وما
قوله ولا جدال من باب التتميم ينبغي ان يكون عليه الحاج من فراغ اعماله
للحج وعدم المخاصمه والمجادله فمقصد الايه غير مقصد الحديث
فلذلك جمع في الايه بين الثلاثه وفي الحديث اقتصر على الاثنين
قال الزمخشري ثم افيضوا من حيث افاض الناس فان قلت فكيف
موقع ثم قلت نحو موقعها في قولك احسن الى الناس ثم لا تحسن الى غير
كريم فاتي بثم لتفاوت ما بين الاحسان الى الكريم والاحسان الى غيره
وبعد ما بينهما فكذلك حين امرهم بالذكر عند الافاضه من عرفات قال ثم افيضوا
لتفاوت ما بين الافاضتين وان احداهما صواب والثانيه خطا انتهى
قال ابو حيان ليست الايه كالمثال الذي مثله وحاصل ما
ذكر ان ثم تسلب الترتيب وان لها معنى غيره سماه بالتفاوت والبعد
لما بعدها مما قبلها ولم يجر في الايه ابتدا ذكر الافاضه للخطا فيكون ثم في
قوله ثم افيضوا جات لبعد ما بين الافاضتين وتفاوتهما ولا نعلم احدا

سبقه الى اثبات هذا المعنى لهم قال ابن عطية ويجوز عند
بعضهم حذف الياء فيقول الناس القاض والهاد اما جوازه في العربية
فذكره سيبويه واما جوازه مقروءا به فلا احفظه انتهى قال ابو
حيان ظاهر قوله اما جوازه في العربية فذكره سيبويه يقتضي ان ذلك
جائز مطلقا ولم يجزه سيبويه الا في الشعر واجازه الفراء في الكلام وقوله
واما جوازه مقروءا به فلا احفظه فكونه لا يحفظه قد حفظه غيره
قال المهدوي افاض الناسِ سعيد بن جبير وعنه ايضا الناسِ بالكسر من
غير ياء انتهى قول المهدوي قال ابو حيان او اشد ذكرا او هنا
قيل للتخيير وقيل للاباحة وقيل بمعنى بل واشد جوزوا في اعرابه وجوها اضطروا
اليها لاعتقادهم ان ذكرا بعد اشد تمييز بعد افعل التفضيل فلا يمكن
اقراره تمييزا الا بهذه التقادير التي قدروها ووجه اشكال كونه تمييزا
ان افعل التفضيل اذا انتصب ما بعده فانه يكون غير الذي قبله تقول زيد
احسن وجها لان الوجه ليس زيدا فاذا كان من جنس ما قبله انخفض نحو زيد
افضل رجل فعلى هذا يكون التركيب في مثل اضرب زيدا كضرب عمرو وخالدا
او اشد ضرب بالجر لا بالنصب لان المعنى ان افعل التفضيل من جنس ما قبله
فجوزوا اذ ذاك النصب على وجوه احدها ان يكون معطوفا على موضع الكاف
في كذكركم لانها عندهم نعت لمصدر محذوف اي ذكرا كذكركم اباكم
او اشد وجعلوا الذكر ذاكرا على جهة المجاز كما قالوا شعر شاعر قاله
ابو علي وابن جني الثاني ان يكون معطوفا على اباكم قاله الزمخشري قال بمعنى
او اشد ذكرا من اباكم على ان ذكرا من فعل المذكور انتهى وهو كلام قلق
ومعناه انك اذا عطفت اشد على اباكم كان التقدير او قوما اشد ذكرا
من اباكم فكان القوم مذكورين والذكر الذي هو تمييز بعد اشد هو من
فعلهم اي من فعل القوم المذكورين لانه جاء بعد افعل الذي هو

الثالث
صفة للقوم ومعنى قوله من اباكم اي من ذكركم لاباكم
انه منصوب باضمار فعل الكون والكلام محمول على المعنى التقدير او كونوا
اشد ذكرا لله منكم لاباكم ودل عليه ان معنى فاذكروا الله كونوا ذاكريه
قاله ابو البقاء قال وهذا اسهل من حمله على المجاز يعني في ان يجعل للذكر
ذكرا في قول ابي علي وابن جني وجوزوا الجر في اشد على وجهين احدهما
ان يكون معطوفا على ذكر كما قاله الزجاج وابن عطية وغيرهما
فيكون التقدير او كذكر اشد ذكرا فيكون اذ ذاك قد جعل للذكر ذكر
الثاني ان يكون معطوفا على الضمير المجرور بالمصدر في كذكركم قاله
الزمخشري قال ما نصه او اشد ذكرا في موضع جر عطف على ما اضيف
اليه الذكر في قوله كذكركم كما تقول كذكر
قريش اباهم او قوم اشد منهم ذكرا وفي قول الزمخشري العطف على
الضمير المجرور من غير اعادة الجار فهذه خمسة وجوه من الاعراب
كلها ضعيفة والذي يتبادر اليه الذهن في الاية انهم امروا بان يذكروا
الله ذكرا يماثل ذكر اباهم او اشد وقد ساغ لنا حمل الاية
على هذا المعنى بتوجيه واضح ذهلوا عنه وهو ان يكون اشد منصوبا
على الحال وهو نعت لقوله ذكرا لو تاخر فلما تقدم انتصب على
الحال كقولهم لمية موحشا طلل فلو تاخر
لكان لمية طلل موحش وكذلك لو تاخر هذا لكان اشد يعني من ذكركم اباكم
ويكون اذ ذاك او اشد معطوفا على محل الكاف حالا معطوفة على
حال ويصير كقوله اضرب مثل ضرب فلان ضربا التقدير ضربا مثل
ضرب فلان فلما تقدم انتصب على الحال وحسن تاخره انه كالفاصلة
في حسن المقطع ولو تقدم لكان فاذكروا الله ذكرا كذكركم فكان
اللفظ يتكرر وهم مما يجتنبون كثرة تكرر اللفظ ولهذا المعنى ولحسن المقطع

او ذكرا م

ناحر لا يقال في الوجه الاول انه يلزم فيه الفصل بين حرف العطف وهو
او وبين المعطوف الذي هو ذكرا بالحال الذي هو اشد وقد نصوا على
انه اذا جاز ذلك فشرطه ان يكون المفصول به قسما او ظرفا او مجرورا
وان يكون حرف العطف ازيد من حرف وفقد الشرط الاول لان المفصول
به ليس بقسم ولا ظرف ولا مجرور بل هو حال لان الحال هي مفعول فيها
في المعنى فهي شبيهة بالظرف فيجوز فيها ما جاز في الظرف وهذا اولى من
جعل ذكرا تمييزا لافعل التفضيل الذي هو وصف في المعنى للذكر فيكون
للذكر ذكر كاين بما نصبه عطفا على محل الكاف وجره عطفا على ذكر المجرور
بالكاف او الذي وصف في المعنى الذاكر بان نصبه باضمار فعل اي كونوا
اشد والذاكر المذكور بان نصبه عطفا على اباكم او للذاكر الفاعل بان يجره
عطفا على المضاف اليه الذكر ولا يخفى ما في هذه الاوجه من الضعف
فينبغي ان ينزه القران عنها **قال** ابن عطية الايام المعدودات
ايام التشريق وهي الثلاثة بعد يوم النحر وليس يوم النحر منها
دل على ذلك اجماع الناس على انه لا ينفر احد يوم القر وهو ثاني يوم
النحر ولو كان يوم النحر في المعدودات لساغ ان ينفر من شاء متعجلا
يوم القر لانه قد اخذ يومين من المعدودات انتهى **قال** ابو حيان
لا يلزم ما قاله لان قوله فمن تعجل في يومين لا يمكن حمله على ظاهره لان الظرف
المثنى اذا عمل فيه الفعل فلا بد من وقوعه في كل واحد من الاثنين لو قلت ضربت
زيدا يومين فلا بد من وقوع الضرب به في كل واحد من اليومين وهنا لا يمكن
ذلك لان التعجيل بالنفر لم يقع في كل واحد من اليومين فلا بد من ارتكاب مجاز
اما بان يجعل وقوعه في احدهما كانه وقوع فيهما ويصير نظير نسيا حوتهما
ويخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما الناسي احدهما وكذلك انما يخرجان من
احدهما او بان يجعل ذلك على حذف مضاف التقدير فمن تعجل في ثاني يومين

بعد يوم النحر فيكون اليوم الذي بعد يوم القر المتعجل فيه ويحتمل
ان يكون المحذوف في تمام يومين او اكمال يومين فلا يلزم ان يقع التعجيل
في شيء من اليومين بل بعدهما وعلى هذا يصح ان يعد يوم النحر من
الايام المعدودات ولا يلزم ان يكون النفر يوم القر كما ذكر ابن عطية
قال الزمخشري الخصام المخاصمة واضافة الالد
بمعنى في كقولهم ثبت الغدر انتهى **قال** ابو حيان يعني
ان افعل ليس من باب ما اضيف الى ما هو بعضه بل هي اضافة على معنى في
وهذا مخالف لما زعمه بعض النحاة من ان افعل التفضيل لا يضاف
الا الى ما هو بعض له وفيه اثبات الاضافة بمعنى في وهو قول مرجوح في النحو
قال ابو حيان انتصاب كافة على الحال من الفاعل في
ادخلوا والمعنى ادخلوا السلم جميعا وهي حال تؤكد معنى العموم فيفيد
معنى كل فاذا قلت قام الناس كافة فالمعنى قاموا كلهم **قال** الزمخشري
يجوز ان يكون حالا من السلم اي في شرائع الاسلام كلها امروا بان لا
يدخلوا في طاعة دون طاعة وقال ما نصه ويجوز ان يكون كافة
حالا من السلم لانها تؤنث كما تؤنث الحرب قال
السلم تاخذ منها ما رضيت به والحرب يكفيك من انفاسها جرع
على ان المؤمنين امروا بان يدخلوا في الطاعات كلها وان لا يدخلوا في
طاعة دون طاعة او في شعب الاسلام وشرائعه كلها وان لا يخلوا بشيء
منها وعن عبد الله بن سلام انه استاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان يقيم على السبت وان يقرا من التوراة في صلاته من الليل وكافة من
الكتب كانهم كلفوا ان يخرج منهم احد باجتماعهم انتهى **قال** ابو
حيان تعليله جواز ان يكون كافة حالا من السلم بقوله لانها تؤنث كما
تؤنث الحرب ليس بشيء لان التاء في كافة وان كان اصلها للتانيث ليست فيها

اذا كانت حالا التانيث بل صار هذا نعتا محضا الى معنى كل وجميع كما
صار قاطبه وعامه اذا كان حالا نعتا محضا الى كل وجميع فاذا قلت قام
الناس كافه او قاطبه او عامه فلا بد لشي من هذه الالفاظ على التانيث
كلا يدل عليه كل ولا جميع وتوكيد بقوله او في شعب الاسلام
وشرايعه كلها هو الوجه الاول من قوله بان يدخلوا في الطاعات كلها
ولا حاجة الى هذا الترديد **قال** ابن عطيه وقالت فرقه
جميع المومنين بمحمد صلى الله عليه وسلم والمعنى امرهم بالثبوت فيه والزياده
من التزام حدوده وتستغرق كافه حينئذ المومنين وجميع
اجزا الشرع فيكون الحال من شيين وذلك جايز نحو قوله
فاتت به قومها تحمله الى غير ذلك من الامثله وكافه معناه جميعا والمراد
بالكافه الجماعه التي تكف مخالفتها **قال** ابو حيان قوله
فيكون الحال من شيين يعني من الفاعل في ادخلوا ومن السلم وهذا الذي
ذكر محتمل ولكن الاظهر انه حال من ضمير الفاعل وقوله
وذلك جايز يعني مجي الحال الواحد من شيين وفي ذلك تفصيل ذكر
في النحو وقوله نحو قوله تعالى فاتت به قومها تحمله يعني ان
تحمله حال من الفاعل المستكن في اتت ومن الضمير المجرور بالبا وهذا
المثال ليس مطابق الحال من شيين لان لفظ تحمله لا يحتمل شيين
ولا يقع الحال من شيين الا اذا كان اللفظ يحتملهما واعتبار ذلك بجعل
ذوي الحال مبتداين والاخبار بتلك الحال عنهما فمتى صح ذلك صحت الحال
ومتى امتنع امتنعت مثال ذلك ؛ قولـــه ؛

، وعلقت سلمى وهي ذات موصد ولم يبد للاتراب من ثديها حجم ،
، صغيرين نرعى البهم يا ليت اننا الى اليوم لم نكبر ولم تكبر البهم ،

فصغيرين حال من الضمير في علقت ومن سلمى لانه يصلح ان تقول انا وسلمى

نعني بالبا معلقا

صغيران نرعى البهم ومثله قوله

خرجت بها تمشي تجر ورانا

فتمشي حال من التاء في خرجت ومن الضمير المجرور في بها ويصلح
ان تقول انا وهي نمشي وهنا لا يصلح ان يكون تحمله خبرا نحو قوله
عنهما لو قلت هي وهو تحمله لم يصلح ان يكون تحمله خبرا نحو قوله
هند وزيد تكرمه لان تحمله وتكرمه لا يصح ان يتعدد الا بمفرد
فيمتنع ان يكون حالا من ذوي حال ولذلك اعرب المعربون
في خرجت بها تمشي تجر ورانا تمشي حالا منهما وتجر حالا من
ضمير المونث خاصه لانه لو قيل انا وهي تجر ورانا لم يحسن ان يكون
تجر خبرا عنهما لان تجر وتحمل انما يتعدد ان بمفرد اي حاملته
وجارة واذا صرحت بهذا المفرد لم يمكن ان يكون حالا منهما وكافه
لدلالته على معنى جميع يصلح ان يكون حالا من الفاعل في ادخلوا
ومن السلم بمعنى شرايع الاسلام لانك لو قلت الرجال والمساجيع
في كذا صح ان يكون يحضر الابقال كافه لا يصح ان يكون خبرا الا تقول
الزيدون والعمرون كافه في كذا فلا يجوز ان يقع حالا على ما
قررت لان امتناع ذلك انما هو بسبب ماده كافه اذ لم يتصرف فيها
بل التزم نصبها على الحال لكن مرادفها يصح فيه ذلك وقوله والمراد بالكافه
الجماعه التي تكف مخالفها يعني ان هذا في اصل الوضع ثم صار
الاستعمال لها بمعنى جميعا كما هو وغيره كافه ومعناه جميعا
قال ابو حيان اثبناهم من ايه كم في موضع نصب على انها مفعول
ثان لاتيناهم على مذهب الجمهور او على انها مفعول وعلى قول السهيلي
قال ابن عطيه يجوز ان يكون في موضع نصب على اضمار فعل
يفسره ما بعده قال لان لها صدر الكلام تقديره كم اتينا اتيناهم او اتيناهم

قال ابو حيان هذا غير جايز لان قوله من اية تمييز

لكم لان الفعل المفسر لهذا الفعل المحذوف لم يعمل في ضمير الاسم

الاول المنتصب بالفعل المحذوف ولا في سببيه واذا كان كذلك لم يجز ان

يكون من باب الاشتغال ونظير ما اجاز ان تقول زيدا ضربت فيعرب زيدا

مفعولا لفعل محذوف يفسره ما بعده التقدير زيدا اهنت ضربت

وكذلك الدرهم اعطيت زيدا ولا نعلم احدا ذهب الى ما ذهب اليه بل نصوص

النحويين سيبويه فمن دونه على ان مثل هذا هو مفعول

مقدم منصوب بالفعل بعده واذا كان تمييز كم محذوف واطلقت كم

على القوم او الجماعة فكان التقدير كم من جماعة اتيناهم فيجوز ذلك اذ في الجملة

المفسرة لذلك الفعل المحذوف ضمير عايد على كم قال ابن

عطيه ويجوز ان تكون كم في موضع رفع بالابتدا والجملة من قوله اتيناهم

في موضع الخبر والعايد محذوف التقدير اتيناهموه او اتيناهموها

قال ابو حيان هذا لا يجوز عند البصريين الا في الشعر او في

شاذ من القراات كقراءة من قرا افحكم الجاهلية يبغون برفع

الحكم وقال ابن مالك لو كان المبتدا غير كل والضمير مفعول به

لم يجز عند الكوفيين حذفه مع بقا الرفع الا في الاضطرار والبصريون

يجيزون ذلك في الاختيار ويرونه ضعيفا انتهى واذا كان لا يجوز الا

في الاضطرار او ضعيفا فاي داعيه الى جواز ذلك في القران مع امكان حمله

على غير ذلك ورجحانه وهو ان تكون في موضع نصب على ما قررناه

قال الزمخشري فان قلت كم استفهامية ام خبرية قلت تحتمل

الامرين ومعنى الاستفهام التقرير انتهى قال ابو حيان هذا

ليس بجيد لان جعلها خبرية هو اقتطاع للجملة التي هي فيها من جملة السوال

لانه يصير المعنى سل بني اسرايل وما ذكر المسول عنه ثم قال كثيرا من الايات

اتيناهم فتصير هذا الكلام مفلتا مما قبله لان جملة كم اتيناهم صار خبرا

صرفا لا يتعلق به سل وانت ترى معنى الكلام ومصب السوال على هذه الجملة

فهذا لا يكون الا في الاستفهامية ويحتاج في تقدير الخبرية الى

التقدير حذف وهو المفعول الثاني لسل ويكون المعنى سل بني اسرايل عن

الايات التي اتيناهم ثم اخبر تعالى ان كثيرا من الايات اتيناهم والله اعلم قال

ابن عطية وهذا منزع على ما يعني في قرا اي قل العفو فمن جعل ما ابتدا

وذا خبره بمعنى الذي وقدر الضمير في ينفقونه عايدا قرا العفو بالرفع لتصح

مناسبة الجمل ورفعه على الابتدا تقديره العفو انفاقكم الذي تنفقون العفو

ومن جعل ماذا اسما واحدا مفعولا بينفقون قرا العفو بالنصب باضمار

فعل وصح له التناسب ورفع العفو مع نصب ما جايز ضعيف وكذلك

نصبه مع رفعها انتهى قال ابو حيان تقديره العفو انفاقكم

ليس بجيد لانه اتى بالمصدر وليس السوال عن المصدر وقوله جايز

ضعيف وكذلك نصبه مع رفعها ليس كما ذكر بل هو جايز وليس

بضعيف قال ابن عطيه قال مكي معنى الاية انه يبين للمومنين

ايات في الدنيا والاخرة يدل عليهما وعلى منزلتهما لعلهم يتفكرون في

تلك الايات فقوله في الدنيا متعلقه على هذا التاويل بالايات انتهى

قال ابو حيان شرح مكي الاية جعل الايات منكرة حتى جعل

الظرفين صفة للايات والمعنى عنده ايات كاينة في الدنيا والاخرة

وهو شرح معنى لا شرح اعراب وما ذكره ابن عطية من انه متعلق

على هذا التاويل بالايات ان عنى ظاهر ما يريده النحاة بالتعلق فهو فاسد

لان الايات لا يتعلق بها جار ومجرور ولا تعمل في شي البتة وان عنى ان يكون

الظرف من تمام الايات وذلك لا يتاتى الا باعتقاد ان يكون في موضع

الحال اي كاينة في الدنيا والاخرة ولذلك فسره مكي بما يقتضي ان يكون

صفه اذ قدر الاثبات منكم والحامل والصفه سوا في ان العامل فيهما
محذوف اذا كانا ظرفين او مجرورين فعلى هذا يكون متعلقا في الدنيا
بمحذوف لا بالاثبات وعلى راي الكوفيين تكون الاثبات موصولا وصل
بالظرف والتقدير من يثبتهم ورده موضع غير هذا قال ابن
عطيه ومثله يعني المحيض في ان المراد به المصدر المقيل من قال يقيل

قال الراعي

بنيت مرافقهن فوق مزلة لا يستطيع بها القراد مقيلا

وقال الطبري المحيض اسم الحيض ومثله قول رؤبه في العيش

اليك اشكو شده المعيش ومر اعوام نتفن ريشي

انتهى قال ابوحيان يظهر منه انه فرق بين قوله المحيض
مصدر الحيض وبين قول الطبري المحيض اسم الحيض ولا فرق
بينهما يقال فيه مصدر ويقال فيه اسم مصدر والمعنى واحد
قال ابوحيان فاتوا حرثكم اني شئتم قالوا العامل في اني
فاتوا وهذا الذي قالوه لا يصح لانا قد ذكرنا انها تكون استفهاما او شرطا
لا جايز ان تكون هنا شرطا لانها اذ ذاك تكون ظرف مكان فيكون ذلك
مبيحا لاتيان النسا في غير القبل وقد ثبت تحريم ذلك عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وعلى تقدير الشرطيه يمتنع ان يعمل في الظرف الشرطي
ما قبله لانه معمول لفعل الشرط كما ان فعل الشرط معمول له ولا جايز ان تكون
استفهاما لانها اذا كانت استفهاما اكتفت بما بعدها من فعل كقوله
اني يكون لي ولد او من اسم كقوله اني لك هذا ولا تفتقر الى غير
ذلك وهنا يظهر افتقارها وتعلقها بما قبلها وعلى تقدير ان تكون
استفهاما لا يعمل فيها ما قبلها وانما تكون معموله للفعل بعدها فتبين
على وجهي اني لا تكون معموله لما قبلها وهذا من المواضع المشكله

التي تحتاج الى فكر ونظر والذي يظهر لي والله اعلم انها تكون شرطا
لافتقارها الى جمله غير الجمله التي بعدها وتكون قد جعلت
فيها الاحوال كجعل الظروف المكانيه واجريت مجراها تشبيها
للحال بالظرف المكاني وقد جا نظير ذلك في لفظه كيف خرج به عن
الاستفهام الى معنى الشرط في قولهم كيف تكون اكون وقال تعالى
بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشا فلا يجوز ان يكون هنا استفهاما
وانما لحظ فيهما معنى الشرط وارتباط الجمله بالاخرى وجواب
الجمله محذوف ويدل عليه ما قبله تقديره اني شئتم فاتوه وكيف يشا
ينفق فحذف جواب الشرط في قولك اضرب زيدا ابن لقيته التقدير
ابن لقيته فاضربه فان قلت قد اخرجت اني عن الظرفيه
الحقيقيه وابقيتها لتعميم الاحوال مثل كيف وجعلتها مقتضيه لجمله
اخرى كجمله الشرط وفعل الفعل الماضي الذي هو شئتم في موضع
جزم كحالها اذا كانت ظرفا ام هو في موضع رفع لهو بعد كيف في
قولهم كيف تصنع اصنع فالجواب انه يحتمل الامرين لكن يرجح ان يكون
في موضع جزم لانه قد استقر الجزم بها اذا كانت ظرفا فصير كجماعه
ما في ذلك لتشبيه الاحوال بالظروف وبينها علاقه واضحه اذ كل
منها على معنى بخلاف كيف فانه لم يستقر فيها الجزم بها فانما قاله
بالقياس والمحفوظ عن العرب الرفع في الفعل بعدها حيث يقتضي
جمله اخرى قال ابوحيان كتبت من خط شيخنا الاستاذ
ابي جعفر بن الزبير رحمه الله تعالى

كل جار ظل مغتبطا غير جيراني بني جبله

هتكوا جيب فتاتهم لم يبالوا حرمه الرجله

الزمخشري عرضة لايمانكم اي حاجزا لما حلفتم عليه وسمي المحلوف
عليه يمينا لتلبسه باليمين كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد
الرحمن بن سمرة اذا حلفت على يمين فرايت غيرها خيرا منها
فات الذي هو خير وكفر عن يمينك اي على شي مما حلف عليه
انتهى **قال** ابو حيان لا حاجة هنا للخروج عن الظاهر
لان الظاهر ان المراد بالاقسام الايمان لا المقسم عليه وانما
احتيج في الحديث الى انه اطلق اليمين ويريد بها متعلقها لانه قال
اذا حلفت على يمين فقد حلفت بعلي ما احتيج الى هذا التاويل
وليس في الاية ما يحوج الى هذا التاويل لكن الزمخشري لما حمل عرضة
على ان معناه حاجزا وما نعا اضطر الى هذا التاويل **قال** الزمخشري
ان تبروا وتتقوا وتصلحوا عطف بيان لايمانكم اي الامور المحلوف عليها
التي هي البر والتقوى والاصلاح بين الناس انتهى **قال** ابو حيان
هذا ضعيف لان فيه مخالفة للظاهر لان الظاهر من الايمان
هي الاقسام والبر والتقوى والصلاح هي المقسم عليها فهما متباينان
فلا يجوز ان يكون عطف بيان على الايمان لكنه لما تاول الايمان
على انها المحلوف عليها ساغ له ذلك وقد بينا انه لا حاجة تدعونا الى
تاويل الايمان بالاشيا المحلوف عليها وعلى مذهبه يكون ان تبروا
في موضع جر ولو ادعى ان يكون ان تبروا وما بعده بدلا من ايمانكم
لكان اولى لان عطف البيان اكثر ما يكون في الاعلام
الزمخشري ويتعلق ان تبروا بالفعل او بالعرضة اي ولا تجعلوا الله
لاجل ايمانكم به عرضة لان تبروا انتهى **قال** ابو حيان
لا يصح هذا التقدير لان فيه فصلا بين العامل والمعمول باجنبي لانه
علق لايمانكم بتجعلوا وعلق لان تبروا بالعرضة فقد فصل بين عرضة

لان تبروا بقوله لايمانكم وهو اجنبي منهما لانه معمول عنده لتجعلوا
وذلك لا يجوز ونظيره ما اجازه ان تقول امرر واضرب بزيد هندا
فهذا لا يجوز ونصوا على انه لا يجوز جاءني رجل ذو فرس راكب
ابلق لما فيه من الفصل بالاجنبي والذي يظهر لي ان ان تبروا في موضع
نصب على اسقاط الخافض والعامل فيه قوله لايمانكم التقدير
ولا تجعلوا الله معرضا لاقسامكم على ان تبروا فنهوا عن ابتذال اسم الله تعالى وجعله
معرضا لاقسامهم على البر والتقوى والاصلاح اللاتي هن
اوصاف جميلة لما يخاف في ذلك من الحنث فكيف اذا كانت اقساما
على ما ينافي البر والتقوى والاصلاح وعلى هذا يكون الكلام منتظما
واقعا كل لفظ منه مكانه الذي يليق به **قال** الزمخشري
وان عزموا الطلاق فتربصوا الى مضي المدة فان الله سميع عليم
وعيد على اضرارهم وتركهم الفيئة وعلى قول الشافعي معناه فان فاؤوا
وان عزموا الطلاق بعد مضي المدة **قال** ابو حيان كان قد قدم
في تفسير قوله فان فاؤوا ما نصه فان فاؤوا في الاشهر بدليل قراة عبد
الله فان فاؤوا فيهن فان الله غفور رحيم يغفر للمؤمنين ما عسى يقدمون
عليه من طلب ضرار النسا بالايلاء وهو الغالب وان كان يجوز ان يكون على
رضى منهن خوفا على الولد من الغيلة او لبعض الاسباب لا لاجل الفيئة التي هي
مثل التوبة فقرر الزمخشري الاية على مذهب ابي حنيفة وغاير بين متعلق
الفعلين من الطرفين اذ جعل الفيئة في مدة الاشهر والعزم بعد
بعد مضي المدة والذي يدل عليه ظاهر اللفظ ان الفيئة والعزم على
الطلاق لا يكونان الا بعد مضي الاشهر ولما احس الزمخشري بهذا
اعترض على نفسه فقال فان قلت كيف موقع الفاء اذا كانت الفيئة قبل
انتهاء مدة التربص قلت موقع صحيح لان قوله فان فاؤوا وان عزموا

تفصيل لقوله الذين يؤلون من نسائهم والتفصيل يعقب المفصل كما تقول
انا نزيلكم هذا الشهر فان احمدتكم اقمت عندكم الى آخره والا لم اقم الا ريثما
اتحول انتهى كلامه وليس بصحيح لان ما مثل به ليس مطابقا لما في الآية لان في
المثال فيه اخبار عن المفصل حاله وهو قوله انا نزيلكم هذا الشهر وما
بعد الشرطين مصرح فيه بالجواب الدال على اختلاف متعلق فعل الجزا
والآية ليس كذلك التركيب فيها لان الذين يؤلون ليس مخبرا عنهم ولا
مسندا اليهم حكم وانما المخبر عنه هو تربصهم والمعنى تربص المولين
اربعة اشهر مشروع لهم بعد الايلا ثم قال فان فاؤا وان عزموا فالظاهر
انه يعقب تربص المدة المشروعة لهم باسرها لان الفيئة تكون فيها
والعزم بعدها لان هذا التقييد المغاير لا يدل عليه اللفظ وانما
يطابق الآية ان تقول للضيف اكرام ثلثة ايام فان اقام فنحن كرما
موثرون وان عزم على الرحيل فله ان يرحل فالذي يتبادر اليه الذهن
ان الشرطين مقدران بعد اكرامه الثلاثة الايام واما ان يكون المعنى
فان اقام في مدة الثلاثة الايام وان عزم على الرحيل بعد ذلك فهذا الاختلاف
في الطرفين لا يتبادر اليه الذهن وان كان مما يحتمله اللفظ وفرق
بين الظاهر والمحتمل ولا يعرف بين الآية وتمثيل الزمخشري الا من
ارتاض ذهنه في التراكيب العربية وعرى من حمل دأب الله على الفروع
المذهبية باتباعه الحق واجتنابه العصبية ابو
حيان قالوا ويستغني الزوج في المراجعة عن الولي وعن رضاها
وعن تسمية مهر وعن الاشهاد على الرجعة على الصحيح ويسقط
بالرجعة بقية العدة ويحل جماعها في الحال ويحتاج في هذا كله
الى دليل واضح من الشرع والذي يظهر لي ان المراة بالطلاق تنفصل
من الرجل فلا يجوز له ان تعود اليه الا بنكاح ثان ثم اذا طلقها واراد

ان ينكحها فاما ان يبقى شي من عدتها او لا يبقى ان بقي شي من عدتها فله
ان يتزوجها دون انقضا عدتها منه ان اراد الاصلاح ومفهوم
الشرط انه اذا اراد غير الاصلاح لا يكون له ذلك وان انقضت عدتها استوى
هو وغيره في جواز تزوجها واما ان يكون قد طلقت وهي باقية في العدة
فيردها من غير اعتبار شروط النكاح فيحتاج اثبات هذا الحكم
الى دليل واضح كما قلناه فان كان ثم دليل واضح من نص او اجماع قلناه ولا
نعترض علينا بان له الرجعة على ما وصفوا وان ذلك من اوليات الفقه التي
لا يسوغ النزاع فيها فان كل حكم يحتاج الى دليل قال ابو حيان
وما زال يختلج في خاطري انه قال انت طالق مرتين او ثلاثا انه لا يقع الا
واحدة لانه مصدر للطلاق ومقتضى العدد فلا بد ان يكون الفعل
الذي هو عامل فيه يتكرر وجودا كما تقول ضربت ضربتين او ثلاث
ضربات لان المصدر هو مبين لعدد الفعل فمتى لم يتكرر وجودا استحال
ان يتكرر مصدره وان يبين رتب العدد فاذا قال انت طالق ثلاثا
فهذا لفظ واحد ومدلوله واحد والواحد يستحيل التكرار فيها حتى يصير
المحل قابلا لذلك الانشا وهذا العسر ادراكه على من اعتاد انه يفهم من قول
من قال طلقتك مرتين او ثلاثا انه يقع الطلاق مرتين او ثلاثا على ما يذكره
الطلاق مرتان قال الزمخشري لم يرد بالمرتين التثنية ولكن التكرير
لقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اى كرة بعد كرة لا كرتين اثنتين ونحو
ذلك من التثنية التي يراد بها التكرير قولهم لبيك وسعديك وحنانيك
وهذاذيك ودواليك قال ابو حيان هذا في الظاهر مناقض
لما قال قبل ذلك ومخالف لما في نفس الامر اما مناقضة فانه قال في تفسير
الطلاق مرتان اى التطليق الشرعي تطليقة بعد تطليقة على التفريق
دون الجمع والارسال دفعة واحدة فقوله تطليقة بعد تطليقة

مناقض في الظاهر لقوله ولم يرد بالمرتين التثنية لأنك اذا قلت ضربتك
ضربة بعد ضربة انما يفهم من ذلك الاقتصار على ضربتين وهو مساو
في الدلالة لقولك ضربتك ضربتين ولان قولك ضربتين لا يمكن وقوعهما
الا ضربة بعد ضربة واما مخالفته لما في نفس الامر فليس هذا من
التثنية التي تكون للتكرير لان التثنية التي يراد بها التكرير لا
تقتصر بتكريرها على اثنتين ولا ثلاث بل تدل على التكرير مرارا فقولهم
لبيك معناه اجابة بعد اجابة فما زاد ولذلك اخواتها
ولذلك قوله كرتين معناه ثم ارجع البصر كرتين مرارا كثيرة والتثنية
في قوله الطلاق مرتان انما يراد بها شفع الواحد وهو الاصل
في التثنية الا ترى انه لا يراد بها بقوله مرتان ما يزيد على الثنتين
لقوله بعد فامساك بمعروف او تسريح فامساك هو الرجعة
من الثانية او تسريح باحسان هي الطلقة الثالثة ولذلك جاء بعد
فان طلقها اي فان سرحها الثالثة واذا تقرر هذا فليس قوله
مرتان دالا على التكرار الذي لا شفع الواحد بل هو مراد به شفع
الواحد وانما غر الزمخشري في ذلك صلاحية التقدير بقوله
الطلاق الشرعي تطليقة بعد تطليقة فجعل ذلك من باب
التثنية الذي لا شفع الواحد وان كان التثنية يراد بها التكثير
الا انه لم يذكر عليه ان الاصل في التثنية شفع الواحد وان التثنية
التي لا شفع الواحد ويراد بها التكرار لا يقتصر بها على الثلاث الا
ترى ان قوله كرتين ولبيك وبابه ليس المعنى فيه الاقتصار على الثلاث
في التكرار قال ابو حيان ظاهر الباء مع يتربصن انها
للسبب اي من اجل انفسهن ولا بد اذ ذاك من ذكر الانفس لانه
لو قيل في الكلام يتربصن لم يجز لانه فيه تعديه الفعل

الرافع لضمير الاسم المتصل الى الضمير المجرور نحو هند تمر بها
وهو غير جائز وتجوز هنا ان تكون زائدة للتوكيد والمعنى
يتربصن انفسهن كما تقول جاء زيد بنفسه وجاء زيد نفسه اي نفسه
وعينه ولا يقال ان التوكيد هنا لا يجوز لانه من باب توكيد الضمير
المرفوع المتصل وهو النون التي هي ضمير الاناث في يتربصن
وهو يشترط فيه ان يؤكد بضمير منفصل وكان يكون التركيب
يتربصن هن بانفسهن لان هذا التوكيد لما جر بالباء خرج عن التبعية
اللفظية وفقدت فيه العلة التي لاجلها امتنع ان يؤكد الضمير
المرفوع المتصل حين يؤكد بالمنفصل اذا اريد التوكيد بالنفس والعين
ونظير جواز هذا احسن بزيد واجمل التقدير واجمل به
فحذف وان كان فاعلا على مذهب البصريين لانه لما جر
بالباء خرج في الصورة عن الفاعل وصار كالفضلة فجاز حذفه هنا
على ان الاخفش ذكر في المسائل جواز قاموا انفسهم من غير توكيد
قال الزمخشري الطلاق مرتان قيل معناه الطلاق الرجعي
مرتان لانه لا رجعة بعد الثلاث فامساك بمعروف اي برجعة او
تسريح باحسان اي بان لا يراجعها حتى تبين بالعدة او بان لا يراجعها
مراجعة يريد بها تطويل العدة وضرارها وقيل بان يطلقها الثالثة
وروي ان سائلا سال رسول الله صلى الله عليه وسلم اين الثالثة فقال
عليه السلام او تسريح باحسان انتهى قال ابو حيان
تفسير التسريح باحسان بان لا يراجعها حتى تبين بالعدة هو
قول الضحاك والسدي وقوله او بان لا يراجعها مراجعة يريد بها
تطويل العدة عليها وضرارها كلام لا يتضح تركيبه على تفسير
قوله او تسريح باحسان لانه يقتضي ان يراجعها مراجعة

حسنة معضودًا بها الاحسان والتالف والى وجيه فنصب هذا
قسيم قوله فامساك بمعروف فيكون المعنى فامساك بمعروف
او مراجعة مراجعة حسنة وهذا لا يلتئم ان يفسر به او
تسريح باحسان ولو فسر به فامساك بمعروف لكان صوابا
قال ابو حيان قال في المنتخب ما ملخص منه معنى التسريح
قبل وقوع الطلقة الثالثة وقيل ترك المراجعة حتى تبين بانقضاء
العدة وهذا هو الاقرب لان الفاء في قوله فان طلقها تقتضي وقوع هذه
الطلقة متاخرة عن ذلك التسريح فلو اريد به الثالثة لكان قوله
طلقها طلقة رابعة وانه لا يجوز ولان بعده ولا يحل لكم ان تاخذوا
والمراد به الخلع ومعلوم انه لا يصح بعد الثلاث فان صح تفسير رسول
الله صلى الله عليه وسلم للتسريح هنا انها الثالثة فلا مزيد عليه انتهى
قال ابو حيان لا يلزم بما ذكر ان يكون قوله فان طلقها رابعة
كما قال لانه فرض التسريح واقعا وليس كذلك لانه ذكر احد امرين بعد ان
يطلق مرتين احدهما ان يرد ويمسك بمعروف والاخر ان يسرح بعد
الرد باحسان فالمعنى ان الحكم احد امرين ثم قال فان وقع احد الامرين
وهو الطلاق فحكمه كذا فلا يلزم ان يكون هذا الواقع مغايرًا لاحد
الامرين السابقين كما تقول الراي عندي ان تقيم او ترحل فان رحلت كان
كذا فلا يدل قوله فان رحلت على انه رحيل غير المتردد في حصوله ولا يدل
التردد في الحكم بين الاقامة والرحيل على وقوع الرحيل لان المحكوم
عليه احد الامرين ولا يلزم ايضا ما ذكر من ترتب الخلع بعد
الثلاث وهو لا يصح لما ذكرناه من ان الحكم هو احد الامرين فلا يدل
على وقوع الطلاق الثالث بل ذكر الخلع قبل ذكر وقوع الطلاق
الثالث لانه بعده صح وقوله فان طلقها وايضا لو سلمنا وقوع الطلاق

الثالث قبل قوله ولا يحل لكم ان تاخذوا لم يلزم ان يكون الخلع بعد
الطلاق الثالث لان الاية جاءت لتبيين حكم الخلع وانشاء الكلام فيه
وكونها سيقت لهذا المعنى بعد ذكر الطلاق الثالث في التلاوة لا يدل
على الترتيب في الوجود ولا يلزم ما ذكر الا لو صرح بقيد يقتضي تاخر
الخلع في الوجود عن وجود الطلاق الثالث وليس كذلك فلا يلزم
ما ذكر في قراءة يخافا بالضم قال ابن عطية تعدت
خاف الى مفعولين احدهما اسند الفعل اليه والاخر بتقدير حرف
جر محذوف فموضعه ان خفض بالجار المقدر عند سيبويه والكسائي
ونصب عند غيرهما لانه لما حذف الجار وصل الفعل الى المفعول
الثاني مثل استغفر الله ذنبا وامرتك الخير انتهى قال ابو حيان
هذا نص كلام ابي علي الفارسي نقله في كتابه الا التنظير باستغفر
وليس بصحيح تنظير ابن عطية خاف باستغفر لان خاف لا يتعدى
الى اثنين كاستغفر الله ولم يذكر ذلك النحويون حين عدوا ما
يتعدى الى اثنين واصل احدهما بحرف الجر بل اذا جاء خفت زيدا
ضربه عمرًا كان ذلك بدلًا او من ضربه عمرًا كان مفعولا من اجله ولا يفهم
ذلك على انه مفعول ثان وقد وهم ابن عطية في نسبة ان الموضع خفض
في مذهب سيبويه والذي نقله ابو علي وغيره ان مذهب سيبويه
ان الموضع بعد الحذف نصب وبه قال الفراء وان مذهب الخليل
انه جر وبه قال الكسائي قال ابو حيان ان والفعل اذا
كانا في المفعول من اجله فالموضع بعد حذف حرف الجر من ان
نصب لا غير ولا يجيء في ذلك الخلاف الخليل وسيبويه نص على ذلك
النحويون قال ابو حيان اذا تاتي للمحقق وان للمبهم والمجوز وقوعه
وعدم وقوعه او للمحقق المبهم زمان وقوعه كقوله تعالى

افابن مت فهم الخالدون قال الزمخشري ان ظنا ان يفعلها من
فسر الظن هنا بالعلم فقد وهم من طريق اللفظ والمعنى لانك
لا تقول علمت ان يقوم زيد ولكن علمت انه يقوم زيد ولان الانسان
لا يعلم ما في الغد وانما يظن ظنا انتهى قال ابو حيان ما
ذكره من انك لا تقول علمت ان يقوم زيد قد قاله غيره قالوا ان ان الناصبة
للمضارع لا يعمل فيها فعل تحقيق نحو العلم واليقين والتحقيق
وانما يعمل في ان المشددة قال الفارسي في الايضاح ولو قلت
علمت ان يقوم زيد فنصبت الفعل بان لم يجز لان هذا من موضع
ان لانها مما قد ثبت واستقر كما انه لا يحسن ارجو انك تقوم وظاهر
كلام ابي علي مخالف لما ذكره سيبويه من انه يجوز ان تقول
ما علمت الا ان يقوم زيد فاعمل علمت في ان قال بعض اصحابنا ووجه
الجمع بينهما ان علمت قد تستعمل ويراد بها العلم القطعي فلا يجوز
وقوع ان بعدها كما ذكر الفارسي وقد تستعمل ويراد بها الظن
القوي فيجوز ان تعمل في ان ويدل على استعمالها ولا يراد بها العلم
القطعي قوله فان علمتموهن مومنات فالعلم انما يراد به الظن القوي
لان القطع بايمانهن غير متوصل اليه وقول
الشاعر

واعلم علم حق غير ظن ... وتقوى الله من خير العتاد

فقوله علم حق يدل على ان العلم قد يكون غير علم حق وكذلك قوله
غير ظن يدل على انه يقال علمت وهو ظان ومما يدل على صحة ما ذكره
سيبويه من ان علمت قد تعمل في ان اذا اريد بها غير العلم القطعي
قول جرير

نرضى عن الناس ان الناس قد علموا ... ان لا يدانينا من خلقه احد

واتى بان الناصبة للفعل بعد علمت انتهى وثبت بقول جرير
وتجويز سيبويه ان علم يدخل على ان الناصبة للمضارع فليس يوهم كما
ذكر الزمخشري من طريق اللفظ واما قوله ولان الانسان لا يعلم
ما في غد وانما يظن ظنا فليس كما ذكر بل الانسان يعلم اشياء كثيرة مما
يكون في الغد ويجزم بها قاطعا بها قال ابو حيان لا يتعدى
الفعل من المفعول من اجله اثنين الا بالعطف او على البدل
ابو حيان اي الموصولة كمن وما يعود الضمير على اللفظ مفردا
مذكرا ويجوز ان يعود على المعنى بحسب ما تريده من المعنى من تثنية
او جمع او تانيث ومن الاول وعلى المولود له ويجوز في العربية
ان يعود على المعنى فكان يكون لهم الا انه لم يقرا به قال ابو حيان
في قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده دلالة
على انه اذا اجتمع مونث ومذكر معطوفان فالحكم في الفعل
السابق عليهما للسابق منهما تقول قام زيد وهند وقامت
هند وزيد ويقوم زيد وهند وتقوم هند وزيد الا ان كان المونث
مجازيا بغير علامة تانيث فيه فيحسن عدم الحاق العلامة
كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر قال الزمخشري وقيل عشرا
ذهابا الى الليالي والايام داخلة معها ولا تراهم قط يستعملون التذكير
فيه ذاهبين الى الايام تقول صمت عشرا ولو ذكرت خرجت من كلامهم
ومن البين فيه ان لبثتم الا عشرا ان لبثتم الا يوما انتهى
قال ابو حيان لا يحتاج الى تاويل عشر بانها ليال لاجل حذف التاء
ولا الى تاويلها بمدة كما ذهب اليه المبرد بل الذي نقله اصحابنا
انه اذا كان المعدود مذكرا وحذفته فلك فيه وجهان احدهما
وهو الاصل ان يبقى العدد على ما كان عليه لو لم تحذف المعدود

فتقول صمت خمسة تريد خمسة ايام قالوا وهو الفصيح قالوا ويجوز ان
تحذف منه كلمة تاء التانيث وحكى الكسائي عن ابي الجراح صمنا من الشهر
خمسا ومعلوم ان الذي يصام من الشهر انما هي الايام واليوم مذكر
ولذلك قوله والا فسيري مثل ما سار راكب تيمم خمسا ليس في سيره
امم يريد خمسة ايام وعلى ذلك ما جاء في الحديث ثم اتبعه بست من شوال
واذا تقرر هذا فجا قوله تعالى وعشرا على احد الجائزين وحسنه هنا
انه كلام منقطع فهو شبيه بالفواصل كما حسن الا عشرا كونه فاصلة

مقطع

فلذلك جبر مجي هذا على احد الجائزين فقوله ولو ذكرت لخرجت من كلامهم
ليس كما ذكر بل لو ذكر لكان اتى على التكثير الذي نصوا على انه
الفصيح اذ حالة عندهم محذوفة والحالة مثبتا في الفصيح وجوزوا الذي
ذكره الزمخشري على ان غيره اكثر منه وقوله ولا تراهم قط يستعملون
فيه التذكير ليس كما ذكر بل استعمال التذكير هو الفصيح الاكثر
فيه كما ذكرنا وقوله ومن البين فيه ان لبثتم الا عشرا قد بينا مجي هذا
على الجائز فيه وان محسن ذلك انما هو كونه فاصلة وقوله ان لبثتم الا يوما
فانه ذكر الزمخشري هذا انه اراد الليالي على زعمه والايام داخلة
معها فاتى بقوله الا يوما للدلالة على ذلك وهذا عندنا يدل على ان قوله
عشرا انما يريد بها الايام لانهم اختلفوا في مدة اللبث فقال قوم عشرا وقال
امثلهم طريقة يوما فقوله الا يوما مقابل لقولهم الا عشرا ومبين انه اريد
بالعشر الايام اذ ليس من المقابل ان يقول بعضهم عشر ليال ويقول بعض
يوما قال ابو حيان ولكن لا تواعدوهن سرا هذا الاستدراك
من الجملة التي قبله وهو قوله ستذكرونهن والذكر يقع على انحاء واوجه
فاستدرك منه وجه نهي فيه عن ذكر مخصوص ولو لم يستدرك لكان
مأذونا فيه لاندراجه تحت مطلق الذكر الذي اخبر الله بوقوعه

وهو نظير قولك زيد سيلقى خالدا ولكن لا يواجهه بشر فاستدرك
هذه الحالة مما يحتمله اللقاء لان من احواله المواجهة بالشر ولا يحتاج
لكن الى جملة محذوفة قبلها لكن يحتاج ما بعد لكن الى وقوع ما قبله من حيث
المعنى لا من حيث اللفظ لان نفي المواجهة بالشر يستدعي وقوع اللقاء
قال الزمخشري فان قلت اين المستدرك بقوله ولكن لا تواعدوهن
سرا قلت هو محذوف لدلالة ستذكرونهن عليه تقديره علم الله انكم ستذكرونهن
فاذكروهن ولكن لا تواعدوهن سرا انتهى قال ابو حيان قد ذكرنا
انه لا يحتاج الى تقدير محذوف قبل لكن بل الاستدراك جاء من قوله
ستذكرونهن ولم يامر الله بذكر النساء الا على طريق الوجوب ولا الندب
فيحتاج الى تقدير فاذكروهن على ما قررنا قبل كقولك ساتغافل ولكن
لا تخف مني لما كان للتغافل بعض احواله ان تخاف من الملقي استدرك
فقال ولكن لا تخف مني قال الزمخشري الا ان تقولوا قولا
معروفا وهو ان تعرضوا ولا تصرحوا فان قلت بم يتعلق حرف الاستثنا
قلت بلا تواعدوهن اي لا تواعدوهن مواعدة قط الا مواعدة معروفة
غير منكرة او لا تواعدوهن الا بان تقولوا اي لا تواعدوهن الا بالتعريض
ولا يجوز ان يكون استثنا منقطعا من سرا لادائه الى قولك لا
تواعدوهن الا التعريض انتهى قال ابو حيان يحتاج كلامه
الى توضيح وذلك انه جعله استثنا متصلا باعتبار انه استثنا
مفرغ وجعله دالا على وجهين احدهما ان يكون استثنا من
المصدر المحذوف وهو الوجه الاول الذي ذكره وقدره لا تواعدوهن
مواعدة قط الا مواعدة معروفة غير منكرة فكان المعنى لا تقولوا
لهن قولا تعدونهن به الا قولا معروفا وصار هذا نظير لا تضرب زيدا
الا ضربا شديدا فهذا استثنا مفرغ من المصدر التقدير لا تضرب

زيدا ضربا الاصرنا شديدا والثاني ان يكون استثنا مفرغا من مجرور
محذوف وهو الوجه الثاني الذي ذكره وقدره الا بان يقولوا ام او صحه
بقوله الا بالتعريض فوان المعنى لا تواعدوهن سرا اي نكاحا بقول
من الاقوال الا بقول معروف وهو التعريض فحذف من ان حرف
الجر فبقي منصوبا او مجرورا على الخلاف الذي تقدم في نظاير
والفرق بين هذا الوجه والذي قبله ان الذي قبله انتصب نصب
المصدر وهذا انتصب على اسقاط حرف الجر وهو البا التي للسبب
وقوله ولا يجوز ان يكون استثنا منقطعا من سرا لاداية الى قولك
لا تواعدوهن الا التعريض والتعريض ليس مواعدا فلا يصح عنده
ان ينصب عليه العامل وهذا بناء على ان يكون منقطعا نظير
ما رايت احدا الا حمارا لكن هذا يصح فيه ما رايت الا حمارا وذلك لا يصح
فيه لا تواعدوهن الا التعريض لان التعريض لا يكون مواعدا بل مواعد به
النكاح فانتصاب سرا على انه مفعول فلذلك ينبغي ان يكون ان يقولوا
مفعولا ولا يصح ذلك فيه فلا يصح ان يكون استثنا منقطعا هذا توجيه
منع الزمخشري ان يكون استثنا منقطعا وما ذهب اليه ليس بصحيح
لانه لا ينحصر الاستثنا المنقطع فيما ذكر وهو ان يمكن تسليط
العامل السابق عليه وذلك لان الاستثنا المنقطع على قسمين احدهما ما
ذكره الزمخشري وهو ان يتسلط العامل على ما بعد الا كما مثلنا به في
قولك ما رايت احدا الا حمارا وما في الدار احد الا حمار وهذا النوع فيه
الخلاف عن العرب فمذهب الحجازيين نصب هذا النوع من المستثنى
ومذهب بني تميم اتباعه لما قبله في الاعراب ويصلح في هذا النوع
ان يحذف الاول ويسلط ما قبله على ما بعد الا فتقول ما رايت الا
حمارا وما في الدار الا حمار ويصح في الكلام ما لهم به من علم الا اتباع الظن

والقسم الثاني من قسمي الاستثنا المنقطع هو ان لا يمكن تسلط
العامل على ما بعد الا وهذا حكمه النصب عند العرب قاطبة
ومن ذلك ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر فما بعد الا لا يمكن ان
يتسلط عليه زاد ولا نقص بل يقدر المعنى ما زاد لكن النقص حصل له وما
نفع لكن الضر حصل فاشترك هذا القسم مع الاول في تقديره الا بلكن
لكن الاول يمكن تسلط ما قبله عليه وهذا لا يمكن واذا تقرر
هذا فيكون قوله الا ان تقولوا استثنا منقطعا من هذا القسم الثاني
وهو ما لا يمكن ان يتوجه عليه العامل والتقدير لكن التعريض سايغ
لكم وكان الزمخشري ما علم ان الاستثنا المنقطع ياتي على هذا النوع
من عدم توجه العامل على ما بعد الا فلذلك منعه قال ابو
حيان فرق الزمخشري بين قولك الرجال يعفون والنسا يعفون بان
الواو في الاول ضمير والنون علم الرفع والنون في الثاني لام الفعل والنون
ضميرهن والفعل مبني لا اثر في لفظه للعامل انتهى فرقه وهذا من النحو
الجلي الذي يدرك بادنى قراءة في هذا العلم وشبهه ان يبين ان لام
الفعل في الرجال يعفون حذفت لالتقايها ساكنة مع واو الضمير
وان يذكر خلافا في نحو النسا يعفون فذهب ابن درستويه من المتقدمين
والسهيلي من المتاخرين الى ان الفعل اذا اتصلت به نون الاناث معرب لا
مبني ونسب ذلك الى كلام سيبويه والكلام على هذه المسالة يوضح في النحو
قال ابو حيان قرا الحسن ويعفوا الذي بتسكين الواو ويسقط
في الوصل لالتقايها ساكنة مع الساكن بعدها فاذا وقف اثبتها وفعل
ذلك استثقالا للفتحة في حرف العلة فقدر الفتحة فيها كما تقدر في الالف
وفي يحول لن تخشى والثر العرب على استحقاق الفتحة في الواو والياء في نحو
لن يرمي ولن يغزو حتى ان اصحابنا نصوا على ان اسكان ذلك ضرورة

وقال ابا الله ان سمو باسم ولا اب

ابن عطيه والذي عندي انه استثقل الفتحه على واو متطرفه قبلها متحرك
لقلة مجيئها في كلام العرب وقد قال الخليل رحمه الله لم يجئ في الكلام
واو مفتوحه متطرفه قبلها فتحه الا في قولهم عفوة وهو
جمع عِفْو وهو ولد الحمار وكذلك الحركه ما كانت قبل الواو المفتوحه
فانها ثقيله انتهى قال ابو حيان قوله لقلة مجيئها في كلام العرب
يعني مفتوحه مفتوحًا ما قبلها وهذا الذي ذكر فيه تفصيل
وذلك ان الحركه قبلها اما ان تكون ضمه او فتحه او كسره ان كانت ضمه
فاما ان يكون ذلك في فعل او اسم ان كان في فعل فليس ذلك بقليل
بل جميع المضارع اذا دخل عليه الناصب او لحقته نون التوكيد على
ما احكم في بابه ظهرت الفتحه فيه نحو لن يغزو وهل تغزون
والامر نحو اغزون وكذلك الماضي على فعل نحو سرو الرجل نحو ما بني
من ذوات الياء على فعل نقول فيه لقضو الرجل ولرموت اليد
وهو قياس مطرد على ما احكم في بابه وان كان في اسم فاما ان يكون مبنيا
على هاء التانيث او لا ان كان مبنيا على هاء التانيث فجا كثيرا قالوا
عرقوه وترقوه وقمحدوه وعنصوه وتبنى عليه المسايل في علم التصريف
وان كانت الحركه فتحه فهو قليل كما ذكر الخليل وان كانت كسره
انقلبت الواو فيه ياء نحو الغازي والغازيه والعفريته وشذ من
ذلك اقروه جمع قرو ونعي مبلغه الحلب وسواسوه وهم
المستوون في الشر ومقاتوه جمع مقتو وهو السايس الخادم
والصلاه الوسطى قال ابو حيان الوسطى فعلى
مونث الاوسط كما قال اعرابي يمدح رسول الله
صلى الله عليه وسلم يا اوسط الناس طرا في مفاخرهم والكرم الناس اما
بره وابا

وهو خيار الشي واعدله كما يقال فلان من واسطة قومه اي من اعيانهم
وهل سميت الوسطى لكونها بين شيئين من وسط فلان يسط اذا كان وسطا
بين شيئين او من واسطة قومه اذا فضلهم فيه قولان والذي تقتضيه
العربيه ان تكون الوسطى مونث الاوسط بمعنى الفضلى مونث الافضل كالبيت
الذي انشدناه يا اوسط الناس وذلك ان افعل
التفضيل لا يبنى الا مما يقبل الزياده والنقص وكذلك فعل التعجب فكل ما
لا يقبل الزياده والنقص لا يبنيان منه الا ترى انك لا تقول زيد اموت
الناس ولا ما اموت زيدا لان الموت شي لا يقبل الزياده ولا النقص
واذا تقرر هذا فكون الشي وسطا بين شيئين لا يقبل الزياده والنقص
فيجوز ان يبنى منه افعل التفضيل لانه لا تفاضل فيه فتعين ان تكون الوسطى
يعني الاخير والاعدل لان ذلك معنى يقبل التفاوت قال ابو
حيان رجل يرجل رجلا اذا عدم المركوب ومشى على قدميه فهو راجل
ورَجِل ورَجُل على وزن رَجُل مقابل امراه وهي لغة الحجاز يقولون
مشى فلان الى بيت الله حافيا رجلا ويقال رجلان ورجيل ورجل
ويجمع على رجال ورجيل ورُجال ورَجالى ورجاله ورجّال ورُجلان
ورَجلة ورِجلة بفتح الجيم وارجلة واراجل واراجيل قال ابو
حيان الم تر الى الملا من بني اسرايل من بعد موسى اذ قالوا لنبي لهم
ابعث لنا ملكا نقاتل في سبيل الله قالوا العامل في هذا الظرف شي
وقالوا هو بدل من بعد لانهما زمانان لبني اسرايل وكلاهما لا يصح اما الاول
فان الم تر تقرير والمعنى قد انتهى علمك الى الملا من بني اسرايل او قد
نظرت الى بني اسرايل اذ قالوا وليس انتهى علمه اليهم ولا نظره اليهم
كان في وقت قولهم لنبي اسرايل ابعث لنا ملكا واذا لم يكن ظرفا للانتهاء
ولا للنظر فكيف يكون معمولا لهما او لاحدهما هذا ما لا يصح واما

الثاني فبعيد جداً لانه لو كان بدلاً من بعد كان على تقدير العامل وهو
لا يصح دخوله اعني من الداخلة على بعد لا يدخل على اذ لا تقول من اذ
ولو كان من الظروف التي تدخل عليه من لو قلت وحين لم يصح المعنى.
ايضاً لان من بعد موسى حال كما قررناه اذا العامل فيه كائنين
ولو قلت كائنين من حين قالوا لنبي لهم ابعث لنا ملكاً لم يصح هذا
المعنى واذا بطل هذان الوجهان فينظر ما يعمل فيه مما يصح به المعنى
وقد وجدناه وهو ان يكون ثم محذوف يصح به المعنى وهو العامل
وذلك المحذوف تقديره الم تر الى قصة الملأ او حديث الملأ وما في
معناه لان الذوات لا يتعجب منها وانما يتعجب مما جرى لهم فصار المعنى
الم تر الى الملأ ما جرى للملأ من بني اسرائيل من بعد موسى اذ قالوا والعامل
في اذ هو ذلك المحذوف والمعنى على تقديره هل عسيتم
قال ابو حيان قال ابو علي الاكثر فتح السين وهو المشهور ووجه
الكسر قول العرب هو عس بذلك مثل حر وشح فان اسند الفعل
الى الظاهر فقياس عسيتم ان يقال عسي زيد مثل رضي فان قيل
فهو القياس وان لم يقل فسائغ ان تاخذ باللغتين فتستعمل احداهما
في موضع الاخرى كما فعل ذلك بغيره انتهى والمحفوظ عن العرب
انه لا تكسر السين الا مع تا المتكلم والمخاطب ونون الاناث نحو
عسيت وعسيت وعسين وذلك على سبيل الجواز لا الوجوب
وبفتح فيما سوى ذلك على سبيل الوجوب ولا تسوغ الكسر نحو
عسى زيد والزيدان عسيا والزيدون عسوا والهندات عسنا
وعساك وعساي وعساه وقال ابو بكر الادفوي وغيره
ان اهل الحجاز يكسرون السين من عسى مع المضمر خاصة واذا قيل
عسى زيد فليس الا الفتح وينبغي ان يتقيد المضمر بما ذكرناه وقال

ابو عبيدة لو كان عسيتم بكسر السين لقرئ عسي ربكم وهذا جهل من
ابي عبيدة بهذه اللغة ودخول هل على عسيتم دليل على ان عسى
فعل خبري لا انشائي والمشهور ان عسى انشا لانه ترج في نظير
لعل ولذلك لا يجوز ان تقع صلة للموصول لا يجوز ان تقول جاء الذي عسى
ان يحسن الي وقد خالف في هذه المسئلة هشام فاجاز وصل الموصول بها
ووقوعها خبراً لان دليل على انها فعل خبري قال الراجز

لا تلحني اني عسيت صائما

الا ان قيل ان ذلك على اضمار القول كما قيل في قوله

ان الذين قتلتم امس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

لان ان واخواتها لا يجوز ان تقع خبراً لها من الجمل الا الجمل الخبرية
وهي التي تحتمل الصدق والكذب هذا على الصحيح وفي ذلك خلاف ضعيف
قال ابو حيان قرا عبد الله وابي والاعمش فشربوا منه الا قليل
بالرفع قال الزمخشري هذا من ميلهم مع المعنى والاعراض عن اللفظ
جانباً وهو باب جليل من علم العربية فلما كان معنى فشربوا منه في معنى فلم
يطيعوه حمل عليه كانه قيل فلم يطيعوه الا قليل منهم ونحوه قول الفرزدق
لم يدع من المال — قول الفرزدق

لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف

كانه قيل لم يبق من المال الا مسحت او مجلف انتهى قال ابو حيان
يعني ان هذا الموجب الذي هو فشربوا منه هو في معنى المنفي كانه قيل فلم يطيعوه
فارتفع قليل على هذا المعنى ولو لم يلحظ معنى النفي لم يكن ليرتفع ما بعد الا
فظهر ان ارتفاعه على انه بدل من جهة المعنى فالموجب فيه كالمنفي وما
ذهب اليه الزمخشري من انه ارتفع ما بعد الا على التأويل هنا دليل على انه
لم يحفظ الاتباع بعد الموجب فلذلك تاوله ونقول اذا تقدم موجب

جاز في الذي بعد الا وجهان احدهما النصب على الاستثنا وهو الافصح
والثاني ان يكون ما بعد الا تابعا للاعراب المستثنى منه ان رفعا
فرفع وان نصبا فنصب او جرا فجر فتقول قام القوم الا زيد ورايت
القوم الا زيدا او مررت بالقوم الا زيد وسوا كان ما قبل الا مظهرا او مضمرا
واختلفوا في اعرابه فقيل هو تابع على انه نعت لما قبله فمنهم من حمل هذا
على ظاهر العبارة وقال ينعت بما بعد الا الظاهر والمضمر ومنهم
من قال لا ينعت به الا النكرة او المعرف بلام الجنس فان كان معرفة
بالاضافة نحو قام اخوتك او بالالف واللام للعهد او بغير ذلك من وجوه
التعاريف غير لام الجنس فلا يجوز الاتباع ويلزم النصب على الاستثناء
ومنهم من قال ان النحويين يعنون بالنعت هنا عطف البيان ومن الاتباع
بعد الموجب قوله رحمه الله

وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان

وهذه المسلة في علم النحو وانما اوردنا على ان ننبه على ان تاويل الزمخشري
هذا الموجب بمعنى النفي لا يضطر اليه وانه غير ذلك لما قرره النحويون
في الموجب **قال** الزمخشري يجوز ان يكون التقدير حاج وقت ان اتاه
الله الملك **قال** ابو حيان ان عنى ان ذلك على حذف مضاف فممكن ذلك
على ان فيه بعدا من جهة ان المحاجة لم تقع وقت ان اتاه الله الملك الا ان
تجوز في الوقت فلا يحمل على ان ما يقتضيه الظاهر من انه وقت ابتدا
ايتا الله الملك له الا ترى ان ايتا الله الملك اياه سابق على المحاجة وان
عنى ان ان والفعل وقعت موقع المصدر الواقع موقع ظرف الزمان
كقولك جئت خفوق النجم ومقدم الحاج وصياح الديك فلا يجوز
ذلك لان النحويين نصوا على انه لا يقوم مقام ظرف الزمان الا المصدر
المصرح بلفظه فلا يجوز اجي ان يصيح الديك ولا جئت ان صاح الديك

قال ابو حيان كيف ننشزها الكيف منصوبة بننشزها نصب الاحوال
وذو الحال مفعول ننشزها ولا يجوز ان يعمل فيها انظر لان الاستفهام
لا يعمل فيه ما قبله واعربوا كيف ننشزها حالا من العظام تقديره
وانظر الى العظام محياة وهذا ليس بشي لان الجملة الاستفهامية
لا تقع حالا وانما تقع حالا كيف وحدها نحو كيف ضربت زيدا ولذلك
تقول اقايما ام قاعدا فتبدل منها الحال والذي يقتضيه النظر
ان هذه الجملة في موضع البدل من العظام وذلك ان انظر البصرية
تتعدى بالى ويجوز فيها التعليق فتقول انظر كيف يصنع زيد
قال تعالى انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض فتكون هذه الجملة
في موضع نصب على المفعول بانظر لان ما يتعدى بحرف الجر اذا علق
صار يتعدى للمفعول تقول فكرت في امر زيد ثم تقول فكرت هل
يجي زيد فيكون هل يجي زيد في موضع نصب على المفعول بفكرت
فكيف ننشزها بدل من العظام على الموضع لان موضعه نصب وهو على
حذف مضاف اي وانظر الى حال العظام كيف ننشزها ونظير ذلك
قول العرب عرفت زيدا ابو من هو على احد
الاوجه فالجملة من قولك ابو من هو في موضع البدل من قوله
زيدا مفعول عرفت وهي على حذف مضاف تقديره عرفت قصة
زيد ابو من هو وليس الاستفهام في باب التعليق مرادا به معناه بل
هذا من المواضع التي جرت في لسان العرب مغلبا عليها احكام
اللفظ دون المعنى ونظير ذلك اي في باب الاختصاص في نحو قولهم
اللهم اغفر لنا ايتها العصابة غلب عليها اثر احكام النداء وليس
المعنى على النداء وقد تقدم من قولنا ان كلام العرب على ثلثة اقسام قسم
يكون فيه اللفظ مطابقا للمعنى وهو اكثر كلام العرب وقسم يغلب

فيه احكام العطف هذا الاستفهام الواقع في التعليق والواقع في التسوية
وقسم تغلب فيه احكام المعنى نحو اقائم الزيدان **قال** الزمخشري
وفاعل تبين مضمر تقديره فلما تبين له ان الله على كل شي قدير قال اعلم ان الله
على كل شي قدير فحذف الاول لدلالة الثاني عليه كما في قولهم ضربني
وضربت زيدا انتهى **قال** ابو حيان جعل ذلك من باب الاعمال وليس
من باب الاعمال لانهم نصوا على ان العاملين في هذا الباب لا بد ان
يشتركا وادنى ذلك بحرف العطف حتى لا يكون الفصل معتبرا او يكون
العامل الثاني معمولا للاول وذلك نحو قولك جاني يضحك زيد فتجعل
في جاني ضميرا او في يضحك حتى لا يكون هذا الفعل فاصلا ولا يرد
على هذا جعلهم اتوني افرغ عليه قطرا ولا هاوم اقرءوا كتابيه ولا
تعالوا يستغفر لكم رسول الله ولا يستفتونك قل الله يفتيكم في
الكلالة من الاعمال لان هذه العوامل مشتركة بوجه ما من وجوه
الاشتراك ولم ينحصر الاشتراك في العطف ولا العمل فاذا كان على
ما نصوا فليس العامل الثاني مشتركا بينه وبين تبين الذي هو العامل
الاول بحرف عطف ولا بغيره ولا هو معمول لتبين بل هو معمول
لقال وقال جواب لما ان قلنا انها حرف وعامله في لما ان قلنا انها
ظرف ويبين على هذا القول في موضع خفض بالظرف ولم يذكر
النحويون في مثل هذا الباب لو جا قلت زيدا ولا لما جا ضربت زيدا
ولا حتى قلت زيدا ولا اذا ضربت خالدا ولذلك حكى النحويون ان
العرب لا تقول اكرمت اهنت زيدا وقد نقض الزمخشري في قوله
فانه قال وفاعل تبين مضمر ثم قدره فلما تبين له ان الله على كل شي
قدير قال اعلم الى اخره ثم قال فحذف الاول لدلالة الثاني عليه كما في قولهم
ضربني وضربت زيدا والحذف ينافي الاضمار للفاعل وهذا

البصريين اضمار لا حذف بل هو اضمار يفسره ما بعده ولا يجيز البصريون
في مثل هذا الباب حذف الفاعل اصلا فان كان اراد بالاضمار الحذف
فقد خرج الى قول الكسائي من ان الفاعل في هذا الباب لا يضمر لانه
يودي الى الاضمار قبل الذكر بل يحذف عنده الفاعل والسماع يرد
عليه قال الشاعر

هوينني وهويت الخرد العربا ازمان كنت منوطا بي هوى وصبا

قال ابن عطيه والواو في اولم تومن واو حال دخلت عليها
الف التقرير انتهى **قال** ابو حيان كون الواو هنا للحال غير واضح
لانها اذا كانت للحال فلا بد ان تكون في موضع نصب واذ ذاك فلا بد لها
من عامل ولا الهمزة التي للتقرير دخلت على هذه الجملة التي اشتملت
على العامل فيها وعلى ذي الحال ويصير التقدير اسالت ولم تومن اي
اسالت في هذه الحال والذي يظهر ان التقرير انما هو منسحب على
الجملة المنفيه وان الواو للعطف كما قال اولم يروا انا جعلنا حرما
امنا ونحوه واعتنى بهمزة الاستفهام فقدمت وقد تقدم لنا
الكلام على هذا ولذلك كان الجواب ببلى في قوله قال بلى وقد تقرر
في علم النحو ان جواب التقرير المثبت وان كان بصورة النفي تجريه
العرب مجرى جواب النفي المحض فتجيبه على صورة النفي ولا يلتفت
معنى الاثبات وهذا ما قررناه ان في كلام العرب ما لحظ فيه اللفظ دون
المعنى ولذلك علة ذكرت في النحو وعلى ما قاله ابن عطيه من ان الواو للحال
لا يتاتى ان يجاب العامل في الحال بقوله بلى لانه لك الفعل يسب مستفهم
عنه فالجواب انما يكون في التصديق بنعم وفي غير التصديق بلا اما
ان يجاب ببلى فلا يجوز الزمخشري فان قلت هلا قيل سبع سنبلات
على حقه من التمييز بجمع القلة كما قال وسبع سنبلات خضر قلت

هذا لما قدمه عند قوله ثلثه قروء من وقوع امثله الجمع متغاوره
مواقعها انتهى ابو حيان جعل هذا من باب الاتساع ووقوع احد الجمعين
موقع الاخر على سبيل المجاز اذا كان حقه ان يميز باقل الجمع لان السبع
من اقل العدد وهذا الذى قاله الزمخشرى ليس على اطلاقه فنقول
جمع السلامه بالواو والنون او بالالف والتا لا يميز به من ثلاثه الى عشره
الا اذا لم يكن لذلك المفرد جمع غير هذا الجمع او جاور ما اهمل فيه غير
هذا الجمع وان كان المجاور لم يهمل فيه هذا الجمع فمثال الاول قوله
تعالى سبع سموات فلم يجمع سما هذه المظله سوى هذا الجمع واما
قول الشاعر فوق سبع سمايا
فنصوا على شذوذه وقوله تعالى سبع بقرات وتسع ايات وخمس
صلوات لان البقره والايه والصلاه ليس لها سوى هذا الجمع ولم تجمع
على غيره ومثال الثانى قوله تعالى وسبع سنبلات خضر لما عطف
على سبع بقرات وجاوره حسن فيه جمعه بالالف والتا ولو كان لم
يعطف ولم يجاور لكان سبع سنابل كما فى هذه الايه ولذلك اذا عرى
عن المجاور جا على مفاعل فى الاكثر والاولى وان كان يجمع بالالف والتا
مثال ذلك قوله تعالى سبع طرايق وسبع ليال ولم يقل طريقات
ولا ليلات وان كان جايزا فى هذه جمع طريقه وليله وقوله تعالى
عشره مساكين وان كان جايزا فى جمعه ان يكون جمع سلامه فيقول مسكينون
ومسكينين وقد اثروا ما لا يماثل مفاعل من جموع الكثره على جمع
التصحيح وان لم يكن هناك مجاور يقصد مشاكلته لقوله تعالى ثمانى حجج
وان كان جايزا فيه ان يجمع بالالف والتا لان مفرده حجه فيقول حجات
فعلى هذا تقرر اذا كان للاسم جمعان جمع تصحيح وجمع تكسير فجمع
التكسير اما ان يكون للكثره او للقله فان كان للكثره فاما ان يكون من باب

الذى

مفاعل او من غير باب مفاعل ان كان من باب مفاعل اوثر على جمع التصحيح
فيقول جاى ثلاثه احامد وثلاث زيانب ويجوز التصحيح على قله فيقول
ثلاثه احمدين وثلاث زينبات وان لم يكن من باب مفاعل فاما ان يكثر فيه
غير التصحيح وغير جمع الكثره او يقل ان كثر فيه غير التصحيح وغير
جمع الكثره فلا يجوز التصحيح ولا جمع الكثره الا قليلا مثال ذلك
جاى ثلاثه زيود وثلاث هنود وعندى ثلاثه افلس فلا يجوز ثلاثه زيدين
ولا ثلاث هندات ولا ثلاثه فلوس الا قليلا وان قل فيه غير التصحيح وغير
جمع الكثره اوثر التصحيح وجمع الكثره مثال ذلك ثلاث سعادات
وثلاثه شسوع ويجوز على قله ثلاث سعايد وثلاثه اشسع فتحصل من هذا
الذى قررناه ان قوله سبع سنابل جا على ما تقرر فى العربيه من كونه
جمعا متناهيا وان قوله سبع سنبلات انما جاز لاجل مشاكله سبع
بقرات ومجاورته فليس استعذار الزمخشرى بصحيح **قال**
ابن عطيه ولا يصح ان يكون ابتغا مفعولا من اجله لعطف وتثبيتا عليه
ولا يصح فى وتثبيتا انه مفعول من اجله لان الانفاق ليس من اجل التثبيت
وقال مكى فى المشكل كلاهما مفعول من اجله وهو مردود بما بيناه
انتهى **قال** ابو حيان تثبيت مصدر ثبت وهو متعد ويحتمل
ان يكون المفعول محذوفا فتقديره الثواب من الله تعالى اى وتثبيتا
وتحصيلا من انفسهم الثواب على تلك النفقه فيكون اذ ذاك تثبيت الثواب
وتحصيله من الله حاملا على الانفاق فى سبيل الله ومن قدر المفعول
غير ذلك اى وتثبيتا من انفسهم اعمالهم باخلاص النيه او جعله من انفسهم
على ان يكون من بمعنى اللام اى لانفسهم كما تقول فعلت ذلك كسرا من شهوتى
اى لشهوتى ولا يصح فيه ان ينتصب على المفعول له والله اعلم **قال** الزمخشرى
وقيل يقال وددت لو كان لذا فحمل العطف على المعنى كانه قيل ايود

احدكم لو كانت له جنة واصابه الكبر انتهى **قال** ابو حيان
ظاهر كلامه ان يكون واصابه معطوفا على متعلق ايود وهو ان
يكون لانه في معنى لو كانت اذ يقال ايود احدكم لو كانت وهذا ليس
بشيء لانه يمتنع من حيث المعنى ان يكون معطوفا على كانت التي قبلها
لولانه متعلق الود واما واصابه الكبر فلا يمكن ان يكون متعلق الود لان
اصابه الكبر لا يوده احد ولا يتمناه لكن الزمخشري يحمل قوله على انه
لما كان ايود استفهاما معناه الانكار جعل متعلق الوداده الجمع
بين الشيئين وهما لو كانت له جنة واصابه الكبر اذ لا ان كل واحد منهما يكون
مودودا على انفراده وانما انكر وداده الجمع بينهما **قال** الزمخشري
في يعقوب ومن يؤت الحكمة بكسر التاء من يؤت بمعنى ومن يؤته
الله انتهى ابو حيان ان اراد تفسير المعنى فصحيح وان اراد تفسير
الاعراب فليس كذلك ليس في يؤت ضمير نصب حذف بل من مفعول مقدم
لفعل الشرط كما تقول اياً تعط درهما اعطه درهما **قال** الزمخشري
وخيرا كثيرا تنكير تعظيم كانه قال فقد اوتي اي خير كثير انتهى
قال ابو حيان هذا الذي ذكر يستدعي ان في لسان العرب تنكير
تعظيم ويحتاج الى الدليل على ثبوته وتقديره اي خير كثير انما هو على
ان يجعل اي خير صفة لخير محذوف اي فقد اوتي خيرا اي خير كثير ويحتاج
الى اثبات مثل هذا التركيب من كلام العرب وذلك ان المحفوظ انه اذا
وصف باي فانما يضاف للفظ مثل لفظ الموصوف تقول مررت
برجل اي رجل كما قال الشاعر

دعوت امرا اي امر فاجابني وكنت واياه ملاذا وموئلا

واذا تقرر هذا فهل يجوز وصف ما يضاف اليه اي اذا كانت
صفة فتقول مررت برجل اي رجل كريم ام لا يجوز يحتاج جواز
ذلك الى دليل سمعي وايضا ففي تقديره اي خير كثير حذف الموصوف
واقامه اي الصفه مقامه ولا يجوز ذلك الا في ندور لا تقول رايت
اي رجل تريد رجلا اي رجل الا في ندور نحو قول الشاعر

اذا حارب الحجاج اي منافق علاه بسيف كلما هز يقطع

تريد منافقا اي منافق وايضا ففي تقديره خيرا كثيرا اي خير
كثير حذف اي الصفه واقامه المضاف اليه مقامها وقد حذف
الموصوف به اي فاجتمع حذف الموصوف وحذف الصفه وهذا
يحتاج اثباته الى دليل **قال** ابو حيان في قوله من يذر دلاله
على حذف موصول قبل قوله تذر تقديره او ما نذرتم من نذر لان من
نذر تفسير وتوضيح لذلك المحذوف وحذف للعلم به ولدلالة ما في قوله
وما انفقتم عليه كما حذف في قوله

امن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سوا

التقدير ومن يمدحه فحذف لدلالة من المتقدمه عليه وعلى هذا
الذي تقرر من حذف الموصول يجيء الضمير مفردا في قوله فان الله يعلمه
لان العطف باو واذا كان العطف باو كان الضمير مفردا لان المحكوم عليه هو
احدهما وتاره يراعى به الاول في الذكر نحو زيد او هند منطلق وتاره
يراعى به الثاني نحو زيد او هند منطلقه واما ان ياتي مطابقا لما قبله
في التثنيه او الجمع فلا ولذلك تاول النحويون قوله ان يكن
غنيا او فقيرا فالله اولى بهما بالتاويل المذكور في علم النحو وعلى المهيع
الذي ذكرناه جاء قوله تعالى واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها
وقوله تعالى ومن يكسب خطيئة او اثما ثم يرم به بريئا وجاء في هذه
فان الله يعلمه ولما عزبت معرفه هذه الاحكام عن جماعه ممن تكلم
في تفسير هذه الايه جعلوا افراد الضمير مما يتاول فحكي عن

النحاس انه قال التقدير وما انفقتم من نفقة فان الله يعلمها او نذرتم من
نذر فان الله يعلمه ثم حذف قال وهو مثل قوله تعالى والذين يكنزون
الذهب والفضة ولا ينفقونها وقوله واستعينوا بالصبر والصلاة وانها
لكبيرة وقول الشاعر

نحن بما عندنا وانت بما عندك راضٍ والراي مختلف

وقول الاخر

رماني بامرٍ كنت منه ووالدي بريا ومن اجل الطوى رماني

التقدير نحن بما عندنا راضون وكنت منه بريا انتهى واجرى نا ومجرى
الواو في ذلك وقال ابن عطية ووحد الضمير في يعلمه وقد ذكر شيئين
من حيث اراد ما ذكر او نص انتهى قال القرطبي وهذا احسن فان الضمير يراد
به جميع المذكور وان كثر انتهى وقد تقدم لنا ذكر حكم او وهي مخالفة للواو
في ذلك ولا يحتاج لتاويل ابن عطية لانه جاء على الحكم المستقر في لسان
العرب في او قال ابو حيان من نصب الراء في ويكفر عنكم سيئاتكم
فباضمار ان وهو عطف على مصدر متوهم ونظيره قراءة من قرا يحاسبكم
به الله فيغفر بنصب الراء الا انه هنا يفسر تقدير ذلك المصدر المتوهم
من قوله فهو خير لكم فيحتاج الى حذف خلاف قوله يحاسبكم به الله فانه
يقدر يقع محاسبة فغفران قال سيبويه معناه وان
تخفوها يكن خيرا لكم وان يكفر عنكم انتهى قال ابو حيان ظاهر
كلامه هذا ان تقديره وان يكفر يكون مقدرا بمصدر ويكون معطوفا
على خير خبر يكن التي قدرها كانه قال [illegible] الاخفا خيرا لكم وتكفيرا فيكون ان
يكفر في موضع نصب والذي تقرر عند البصريين ان هذا المصدر
المنسبك من ان المضمرة مع الفعل المنصوب بها هو مرفوع معطوف على
مصدر متوهم مرفوع تقديره من المعنى فاذا قلت ما تاتينا فتحدثنا

فالتقدير ما يكون منك اتيان فحديث ولذلك ان يجي وتحسن الي احسن اليك
التقدير ان يكن منك مجي واحسان احسن اليك ولذلك ما جا بعد جواب
الشرط كالتقدير الذي قدرناه في يحاسبكم به الله في قراءة النصب
من بعض وعلى هذا يكون التقدير وان تخفوها وتؤتوها الفقرا
يكن زيادة خير للاخفا على خير الابدا وتكفير قال ابن
عطية الجزم في الرا افصح هذه القراات لانها تؤذن بدخول
التكفير في الجزا وكونه مشروطا ان وقع الاخفا واما رفع
الرا فليس فيه هذا المعنى انتهى قال ابو حيان الرفع
ابلغ واعم لان الجزم يكون على انه معطوف على جواب الشرط
الثاني والرفع يدل على ان التكفير مترتب من جهة المعنى على بذل الصدقات
ابديت او اخفيت لانا نعلم ان هذا التكفير متعلق بما قبله ولا يختص
التكفير بالاخفا فقط والجزم يخصصه به ولا يمكن ان يقال ان
الذي يبدي الصدقات لا يكفر من سيئاته فقد صار التكفير شاملا للنوعين
من ابداء الصدقات واخفائها وان كان الاخفا خيرا من الابدا قال ابن
عطية وانما يوجد الشبه يعني بين الموصول واسم الشرط اذا كان
الذي موصولا بفعل واذا لم يدخل على الذي عامل يغير معناه انتهى
قال ابو حيان حصر الشبه فيما اذا كان الذي موصولا بفعل
وهذا كلام غير محرر اذ ما ذكر له قيود اولها ان ذلك لا يختص بالذي
بل كل موصول غير الالف واللام حكمه في ذلك حكم الذي بلا خلاف وفي الالف
واللام مذهب قال [illegible]ري المنع من دخول الفا الثاني
قوله موصولا بفعل ما طلق في الفعل وا قتصر عليه وليس كذلك بل شرط
الفعل ان يكون قابلا لاداة الشرط فلو قلت الذي سياتيني او لما ياتيني
او ليس ياتيني فله درهم لم يجز لان اداة الشرط لا يصلح ان تدخل على شي

من ذلك واما الاقتصار على الفعل فليس لذلك بل الظرف والجار والمجرور
كالفعل في ذلك فمتى كانت الصله واحدا منها جاز دخول الفا وقوله
واذا لم يدخل على الذي عامل يغير معناه عبارة غير ملخصة لان العامل الداخل
عليه كانا ما كان لا يغير معنى الموصول انما ينبغي ان يقول معنى جمله الابتدا
في الموصول وجعله يخرجه الى تغييرا لمعنى الابتداي من تمن او تشبيه
او ظن او غير ذلك فلو قلت ليت الذي يزورنا فيحسن الينا لم يجز وكان
ينبغي ايضا لابن عطيه ان يذكر ان من شرط دخول الفا في الخبر ان
يكون مستحقا بالصله نحو ما جا في الايه لان ترتب الاجر انما هو على الانفاق

قال ابو حيان من المس متعلق بقوله يتخبطه وهو على سبيل
التاكيد ورفع ما يحتمله يتخبطه من المجاز اذ هو ظاهر في انه لا
يكون الا من المس ويحتمل ان يراد بالتخبط الاغوا وتزيين المعاصي
فازال قوله من المس هذا الاحتمال وقيل يتعلق بقوله يقوم اي كما
يقوم من جنونه المصروع انتهى **قال** ابو حيان الزمخشري فان
قلت بم يتعلق قوله من المس قلت بلا يقومون اي لا يقومون من المس
الذي بهم الا كما يقوم المصروع انتهى **قال** ابو حيان وكان قد تقدم
في شرح المس انه الجنون وهذا الذي ذهب اليه في تعلق من المس بقوله
لا يقومون ضعيف لوجهين احدهما انه قد شرح المس بالجنون وكان قد
شرح ان قيامهم لا يكون الا في الاخرة وهناك ليس بهم جنون ولا مس
ويبعد ان يكنى بالمس الذي هو الجنون عن اكل الربا في الدنيا فيكون
المعنى لا يقومون يوم القيامة او من قبورهم من اجل اكل الربا الا كما
يقوم الذي يتخبطه الشيطان اذ لو اريد هذا المعنى لكان التصريح به اولى
من الكنايه عنه بلفظ المس اذا التصريح به اولى في الزجر والردع والوجه
الثاني ان ما بعد الا لا يتعلق بها ما قبلها الا ان كان في حيز الاستثنا وهذا

ليس في حيز الاستثنا ولذلك منعوا ان يتعلق بالبينات والزبر بقوله
وما ارسلنا من قبلك الا رجالا وان تتقدر بليس وما ارسلنا بالبينات
والزبر الا رجالا يوحى اليهم **قال** ابو حيان الجمله الشرطيه من
قوله ان تضل احداهما فتذكر على قراءه الاعمش وحمزه قال ابن عطيه
في موضع رفع بكونه صفه للمذكور وهما المراتان انتهى وكان قد تقدم
ان قوله ممن ترضون من الشهداء في موضع الصفه لقوله فرجل وامراتان
فصار نظير جاني رجل وامراتان عقلا حبليان وفي جواز مثل هذا
التركيب نظر بل الذي يقتضيه الاقيسه تقديم حبليان على عقلا واما على
قول من اعرب ممن ترضون بدلا من رجالكم او على ما اخترناه من تعلقه
بقوله واستشهدوا فلا يجوز ان تكون جمله الشرط صفه لقوله وامراتان
للفصل بين الموصوف والصفه باجنبي **قال** الزمخشري فان
قلت مم بني افعلا التفضيل اعني اقسط واقوم قلت يجوز على مذهب سيبويه
ان يكونا مبنيين من اقسط واقام انتهى **قال** ابو حيان لم ينص سيبويه
على ان افعل التفضيل يبنى من افعل انما يوخذ ذلك بالاستدلال لانه نص في
اوايل كتابه على ان بنا افعل التعجب يكون من فعل وفعل وفعل وافعل
وظاهر هذا ان افعل الذي للتعجب يبنى من افعل ونص النحويون على ان ما
يبنى منه افعل للتفضيل فيما انقاس في التعجب انقاس في التفضيل وما
شذ فيه شذ فيه وقد اختلف النحويون في بنا افعل للتعجب على ثلاثه مذاهب
الجواز والمنع والتفصيل بين ان تكون الهمزه للنقل فلا يبنى منه افعل للتعجب
او لا يكون للنقل فيبنى وزعم ان هذا مذهب سيبويه ويتاول قوله
وافعل على انه افعل الذي همزته لغير النقل ومن منع ذلك مطلقا ضبط قول
سيبويه وافعل على انه صيغه الامر ويعني انه يكون فعل التعجب على افعل
وبناوه من فعل وفعل وفعل وعلى افعل وصحح هذه الاقوال مستوفاه

في كتب النحو والذي ينبغي ان يحمل عليه اقسط هو ان يكون مبنيا من قسط الثلاثي
بمعنى عدل قال ابن السيد في الاقتضاب ما نصه حكى ابن السكيت في كتاب
الاضداد عن ابي عبيده قسط جار وقسط عدل واقسط بالالف عدل لا
غير وقال ابن القطاع قسط قسوطا وقسطا جار وعدل ضد فعلى هذا
لا يكون شاذا قال ابو حيان قرا عاصم في شاذه الرحمن
بادغام التا المبدله من اليا المبدله من الهمزه قياسا على اتسر في الافتعال
من اليسر قال الزمخشري وليس بصحيح لان اليا منقلبه عن الهمزه
فهي في حكم الهمزه واتزر عامي وكذلك ريا في رويا انتهى قال
ابو حيان ما ذكر الزمخشري فيه انه ليس بصحيح وان اتزر عامي يعني انه
من احداث العامه لا اصل له في اللغه قد ذكر غيره ان بعضهم ابدل
فقال اتمن واتزر وذكر ان ذلك لغه رديه واما قوله وكذلك
ريا في رويا فهذا التشبيه اما ان يعود الى قوله واتزر عامي فيكون
ادغام ريا عاميا واما ان يعود الى قوله فليس بصحيح اي وكذلك
ادغام ريا ليس بصحيح وقد حكى الادغام في ريا الكسائي
قال ابو حيان هذا هو على عادته في الطعن على القراء واما ما
ذكر من ان مدغم الرا في اللام لاحن مخطي خطا فاحشا الى اخره فهذه
مسله اختلف فيها النحويون مذهب الخليل وسيبويه واصحابه الى انه
لا يجوز ادغام الرا في اللام من اجل التكرير الذي فيها ولا في النون
قال ابو سعيد ولا نعلم احدا خالفه الا يعقوب الحضرمي والا
ما روي عن ابي عمرو وانه كان يدغم الرا في اللام متحركه متحركا
ما قبلها نحو يغفر لمن يشا العمر لكيلا واستغفر لهم الرسول
فان سكن ما قبل الرا ادغمها في اللام في موضع الضم والكسر نحو
الانهار لهم والنار ليجزي فان انفتحت وسكن ما قبلها حرف مد

ولين او غيره لم يدغم نحو من مصر لامراته والابرار لفي نعيم ولن نبور
ليوفيهم والحمير لتركبوها فان سكنت الرا ادغمها في اللام بلا خلاف عنه
الا ما روى احمد بن جبير بلا خلاف عنه عن اليزيدي عنه انه اظهرها ولذلك
اذا قرا باظهار المثلين والمتقاربين المتحركين لا غير على ان المعمول في مذهبه
في الوجهين جميعا على الادغام نحو يغفر لكم واجاز ذلك الكسائي والفرا
وحكياه سماعا ووافقهما على سماعه روايه واجازه ابو جعفر الرواسي
وهو امام من ايمه اللغه والعربيه من الكوفيين وقد وافقهم ابو عمرو
على الادغام روايه واجازه كما ذكرناه وتابعه يعقوب كما ذكرناه وذلك
من روايه الوليد بن حسان وللادغام وجه من القياس ذكرناه في تكميل شرح
التسهيل من تاليفنا وقد اعتمد بعض اصحابنا على ان ما روي عن القرا من الادغا
من الادغام الذي منعه البصريون يكون ذلك اخفا لا ادغاما
وهذا لا يجوز ان يعتقد في القرا انهم غلطوا وما ضبطوا ولا فرقوا بين
الاخفا والادغام وعقد هذا الرجل بابا قال فيه هذا باب يذكر فيه ما
ادغمته القرا مما ذكر انه لا يجوز ادغامه وهذا لا ينبغي فان لسان العرب
ليس محصورا فيما نقله البصريون فقط والقراات لا تجي على ما علمه
البصريون ونقلوه بل القرا من الكوفيين يكادون يكونون مثل قرا
البصره وقد اتفق على نقل ادغام الرا في اللام كبير البصريين وراسهم
ابو عمرو بن العلا ويعقوب الحضرمي وكبرا اهل الكوفه والرواسي
والكسائي والفرا ورووه عن العرب فوجب قبوله والرجوع فيه
الى علمهم ونقلهم اذ من علم حجه على من لم يعلم واما قول الزمخشري ان راوي
ذلك عن ابي عمرو مخطي مرتين فقد تبين ان ذلك الصواب والذي روى عنه
الرواه ومنهم ابو محمد اليزيدي وهو امام في النحو امام في القراات امام في
اللغات قال الزمخشري وقرا ابن عباس وكتابه بريد

القران والجنس وعنه الكتاب اكثر من الكتب فان قلت كيف
يكون الواحد اكثر من الجمع قلت لانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسيه
قايمه في وحدان الجنس كلهم لم يخرج منه شي واما الجمع فلا يدخل تحته
الاما فيه الجنسيه من المجموع انتهى **قال** ابو حيان ليس كذلك
لان الجمع اذا اضيف او دخلته الالف واللام الجنسيه صار عاما ودلاله
العام دلاله على كل فرد فرد فلو قال اعتقت عبيدي لشمل ذلك كل
عبد عبد ودلاله الجمع اظهر في العموم من الواحد سوا كانت فيه الالف
واللام ام الاضافه بل لا يذهب الى الواحد في الواحد الا بقرينه لفظيه
كان يستثنى منه او يوصف بالجمع نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين
امنوا واهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض او قرينه معنويه نحو نيه
المومن خير من عمله واقصى حاله ان يكون مثل الجمع العام اذا اريد به العموم

العموم

قال ابو حيان يحلف يتعدى الى مفعولين احدهما محذوف تقديره عباده
او شيا **قال** ابو حيان ان عنى ان اصله كذا فهو صحيح لان قوله الا وسعها استثنا
مفرغ من المفعول الثاني وان عنى انه محذوف في الصناعه فليس كذلك
الثاني هو وسعها نحو ما اعطيت زيدا الا درهما ونحو ما ضربت الا زيدا
هذا في الصناعه هو المفعول وان كان اصله ما اعطيت زيدا شيا الا
درهما وما ضربت احدا الا زيدا هذا اخر
الجز الاول على ما قصد
جامعه ترتيبه والله اعلم

من سوره ال عمران بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله
حق حمده الزمخشري التوراه والانجيل اسمان اعجميان
وتكلف اشتقاقهما من الورى والنجل ووزنهما بتفعله وافعيل انما يصح

بعد كونهما عربيين انتهى **قال** ابو حيان كلامه صحيح الا ان في
كلامه استدراكا في قوله تفعله ولم يذكر مذهب البصريين في
ان وزنها فوعله ولمذهب الكوفيين في تفعله على انها مكسوره العين كما هو قول
الفرا او مفتوحها كما هو قول بعض الكوفيين **قال** ابو
حيان لدن ظرف وقل ان يفارقها من قاله ابن جني ومعناها ابتدا الغايه
في زمان او مكان او غيره من الذوات غير المكانيه وهي مبنيه
عند اكثر العرب واعرابها لغه قيسيه وذلك اذا كانت مفتوحه اللام
مضمومه الدال بعدها النون فمن بناها قيل لشبهها بالحروف
في لزوم استعمال واحد وامتناع الاخبار بها بخلاف عند ولدى فانهما
لا يلزمان استعمالا واحدا فانهما يكونان لابتدا الغايه وغير ذلك
ويستعملان فضله وعمده فالفضله كثير ومن العمده وعنده مفاتح
الغيب ولدينا كتاب ينطق بالحق واوضح بعضهم عله البنا فقال عله البنا
كونها تدل على الملاصقه للشي وتختص بها بخلاف عند فانها لا تختص
بالملاصقه فصار فيها معنى لا يدل عليه الظرف بل هو من قبيل ما يدل عليه
الحرف فهي كانها متضمنه للحرف الذي كان ينبغي ان يوضع ليدل على الاشاره
ومن اعربها وهم قيس فتشبيها بعند لكون موضعها صالحا لعند
وفيها تسع لغات غير الاولى لَدْن ولِدْن ولُدْن ولَدَن ولُدْن ولَدُ
ولُدْ ولَدُ ولَتْ بابدال الدال تا وتضاف الى المفرد لفظا كثيرا والى الجمله
قليلا في اضافتها الى الجمله الفعليه قول الشاعر
صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوايب
ومن اضافتها الى الجمله الاسميه قول الاخر
وتذكر نعماه لدن انت يافع الى انت ذو فودين
ابيض كالنسر

دليله على القرب وعلله ثم هنا الاولى ان يبنا لانه يضمنا معنى الحرف الذي كان ينبغي ان يوضع

ومثل الاول قوله

لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم فلا يك منكم للخلاف جنوح

وجاء اضافتها الى ان والفعل قال

وليت فلم تقطع لدن ان وليتنا قرابة ذي قربى ولا حق مسلم

قال ابو حيان قال اختار الزمخشري مذهب الفرا في ان الفتحة في الميم من الم الله هي حركة الهمزة القيت حين اسقطت للتخفيف واورد اسئلة واجاب عنها الزمخشري فان قلت كيف جاز تحريكها عليها وهي همزة وصل لا تثبت في درج الكلام فلا تثبت حركتها لان ثبات حركتها كثباتها قلت هذا ليس بدرج لان ميم في حكم الوقف والسكون والهمزة في حكم الثابت وانما حذفت تخفيفا والقيت حركتها على الساكن قبلها لتدل عليها ونظيره قولهم واحد اثنان بالقاء حركة الهمزة على الدال

قال ابو حيان ليس هذا الجواب بشيء لانه ادعى ان الميم حين حركت موقوفة عليها وان ذلك ليس بدرج بل هو وقف وهذا خلاف لما اجمعت العرب والنحاة عليه من انه لا يوقف على متحرك البتة سواء كانت حركته اعرابية او بنائية او نقلية او لالتقاء الساكنين او للحكاية او للاتباع فلا يجوز في قد افلح اذا حذفت الهمزة ونقلت حركتها الى دال قد ان تقف على دال قد بالفتحة بل تسكنها قولا واحدا واما قوله ونظير ذلك قولهم واحد اثنان بالقاء حركة الهمزة على الدال فان سيبويه ذكر انهم يشمون اخر واحد لتمكنه ولم يحك الكسر احد فان صح الكسر فليس واحد موقوفا عليه كما زعم قال الزمخشري ولا حركته حركة نقل من همزة الوصل ولكنه موصول بقولهم اثنان فالتقا ساكنان دال واحد وثا اثنين فكسرت الدال لالتقائهما وحذفت الهمزة لانها لا تثبت وصلا واما ما استدل به للفرا من قولهم ثلاثه

اربعه بالقا حركة الهمزة على الها فلا دلالة فيه عليه لان همزة اربعه همزة قطع في حال الوصل بما قبلها وابتدائها وليس كذلك همزة الوصل نحو من الله وايضا فقولهم ثلاثه اربعه بالنقل ليس فيه وقف على ثلاثه اذ لو وقف عليها لم تكن لتقبل الحركة ولكن اقرت في الوصل هاء اعتبارا بما آلت اليه في حال ما الا انها موقوف عليها

قال الزمخشري فان قلت هلا زعمت انها حركة لالتقا الساكنين قلت لان التقا الساكنين لا يبالى به في باب الوقف وذلك قولك هذا ابرهيم وداوود واسحق ولو كان التقا الساكنين في حال الوقف يوجب التحريك لحرك الميمان في الالف لام ميم لالتقا الساكنين ولما انتظر ساكن اخر قال ابو حيان هذا السوال وجوابه صحيحان لكن الذي ان الحركة هي لالتقا الساكنين لا يتوهم انه اراد التقا اليا والميم من الم في الوقف وانما عنى التقا الساكنين اللذين هما ميم الاخيرة ولام التعريف كالتقائهما من ولام الرجل اذا قلت من الرجل قال ابو حيان فان قلت انما لم يحركوا لالتقا الساكنين في ميم لانهم ارادوا الوقف وامكنهم النطق بساكنين فاذا جا ساكن ثالث لم يمكن الا التحريك فحركوا قلت الدليل على ان الحركة ليست لملاقاة الساكنين انهم كان يمكنهم ان يقولوا واحد اثنان بسكون الدال مع طرح الهمزة فجمعوا بين ساكنين كما قالوا اصيم ومديق فلما حركوا الدال علم ان حركتها هي حركة الهمزة الساقطة لا لالتقا الساكنين قال ابو حيان في سواله تعمية في قوله فان قلت انما لم يحركوا لالتقا الساكنين ويعني بالساكنين اليا والميم في ميم وحينئذ يجي التعليل بقوله لانهم ارادوا الوقف وامكنهم النطق بساكنين يعني اليا والميم ثم قال فاذا جا ساكن ثالث يعني لام التعريف

لم يبق الا التحريك يعني في الميم فحركوا يعني الميم لالتقائها ساكنة مع
لام التعريف اذ لو لم يحركوا لاجتمع ثلاث سواكن وهو لا يمكن
هذا شرح سؤاله واما الجواب عن سؤاله فلا يطابق لانه استدل على
ان الحركة ليست لالقاء ساكن بامكانية الجمع بين ساكنين في قولهم
واحد اثنان بان يسكنوا الدال والثا ساكنة وتسقط الهمزة فعدلوا
عن هذا الامكان الى نقل حركة الهمزة الى الدال وهذه مكابرة في
المحسوس لا يمكن ذلك اصلا ولا هو في قدرة البشر ان يجمعوا في النطق
بين سكون الدال وسكون الثا وطرح الهمزة واما قوله فجمعوا بين
ساكنين فلا يمكن الجمع كما قلناه واما قوله كما قالوا اصيمّ ومديق فهذا
ممكن كما هو في رادّ وضالّ لانه في ذلك التقا الساكنين على حدّهما المشروط
في النحو فامكن النطق به وليس مثل واحد اثنان لان الساكن الاول ليس حرف
علة ولا مدغم فلا يمكن الجمع بينهما واما قوله فلما حركوا الدال علم ان حركتها
هي حركة الهمزة الساقطة لا غير وليست لالتقا الساكنين لما بنى على ان
الجمع بين الساكنين في واحد اثنان ممكن وحركة التقا الساكنين انما
هي فيما لا يمكن ان يجتمعا فيه في اللفظ ادعى ان حركة الدال هي حركة الهمزة
الساقطة لا لالتقا الساكنين وقد ذكرنا عدم امكان ذلك فان صح كسر
الدال كما نقل هذا الرجل فلو ان حركتها لالتقا الساكنين لا للنقل وقد
رد قول الفراء واختيار الزمخشري اياه بان قيل لا يجوز ان تكون حركة
الميم حركة الهمزة القيت عليها لما في ذلك من الفساد والتدافع وذلك
ان سكون آخر ميم انما هو على نية الوقف عليها والقا حركة الهمزة عليها
انما هو على نية الوصل ونية الوصل توجب حذف الهمزة ونية الوقف
على ما قبلها توجب ثباتها وقطعها وهذا متناقض انتهى وهو رد صحيح
والذي تحرر في هذه الكلمات ان العرب متى سردت اسما من غير

الثاني

تركيب ما كانت تلك الاسما مسكنة الاخر وصلا ووقفا فلو التقى آخر
مسكن منها بساكن آخر حرك لالتقا الساكنين فهذه الحركة التي في
الم الله هي حركة التقا ساكنين قال ابو حيان كيف يشا
كيف هنا للجزا لكنها لا تجزم ومفعول يشا محذوف لفهم المعنى التقدير
كيف يشا ان يصوركم لقوله ينفق كيف يشا ان ينفق وكيف منصوب بيشا
والمعنى على اي حال شا ان يصوركم صوركم ونصبه على الحال وحذف
فعل الجزاء لدلالة ما قبله عليه نحو قولهم انت ظالم ان فعلت التقدير
انت ظالم ان فعلت فانت ظالم ولا موضع لهذه الجملة من الاعراب
وان كانت متعلقة بما قبلها في المعنى فتعلقها كتعلق ان فعلت بقوله
انت ظالم وتفكيك هذا الكلام واعرابه على ما ذكرناه لا يهتدي
له الا بعد تمرن في الاعراب واستحضار للطائف النحو
الزمخشري من الله شيا مثله في قوله ان الظن لا يغني من الحق شيا
والمعنى لن تغني عنهم من رحمة الله او من طاعة الله شيا اي بدل رحمته
وطاعته وبدل الحق ومنه ولا ينفع ذا الجد منك الجد اي لا ينفعه
جده وحظه من الدنيا بدلك اي بدل طاعتك وعبادتك وما
عندك وفي معناه قوله تعالى وما اموالكم ولا اولادكم بالتي تقربكم
عندنا زلفى انتهى قال ابو حيان اثبات البدلية لمن فيه
خلاف اصحابنا ينكرونه وغيرهم قد اثبته وزعم انها تاتي بمعنى البدل
واستدل بقوله تعالى ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة
لجعلنا منكم ملايكة اي بدلا الاخرة وبدلكم وقال الشاعر
اخذوا المخاض من الفصيل غلبة ظلما ويكتب للامير افيلا
اي بدل الفصيل قال ابو حيان ما جمع سهو على سهي وهو
مما لم يذكره النحويون في جمع فعلة معتلة اللام على فعل فالث

امراة من بني نصر بن معاوية

فلولا النهى والله لست جديرة بان انول للذات في كل مشهد

قال الزمخشري وقرئ القائم بالقسط ابن ابي عبلة وابن السميفع على الاختصاص
قال ابو حيان ليس هذا بجيد لان المنصوب على الاختصاص
لا يكون نكرة ولا مبهما قائما بالقسط قال الزمخشري
وانتصابه على انه حال مؤكدة منه اي من الله تعالى لقوله وهو
الحق مصدقا قال ابو حيان ليس هذا من الحال المؤكدة
لانه ليس من باب ويوم يبعث حيا ولا من باب انا عبد الله شجاعا فليس
قائما بالقسط بمعنى شاهد وليس مؤكدا مضمون الجملة السابقة في نحو
انا عبد الله شجاعا وهو زيد شجاعا وفي كونه حالا من اسم الله تعالى
قلق في التركيب اذ يصير كقولك اكل زيد طعاما وعائشة وفاطمة
جائعا فيفصل بين المعطوف عليه والمعطوف بالمفعول وبين الحال
وذي الحال بالمفعول والمعطوف ولكن مسوغه كونها كلها معمولة لعامل
واحد قال الزمخشري فان قلت قد جعلته حالا من فاعل شهد
فهل يصح ان ينتصب حالا عن هو في لا اله الا هو قلت نعم لانها حال
مؤكدة والحال المؤكدة لا تستدعي ان يكون في الجملة التي هي زيادة في
فائدتها عامل فيها كقولك انا عبد الله شجاعا قال ابو
حيان يعني ان الحال المؤكدة لا يكون العامل فيها النصب شيئا من
الجملة السابقة قبلها وانما ينتصب بعامل مضمر تقديره احق
او نحوه مضمرا بعد الجملة وهذا قول الجمهور والحال المؤكدة لمضمون
الجملة هي الدالة على معنى ملازم للمسند اليه الحكم او شبيه بالملازم
فان كان المتكلم بالجملة مخبرا عن نفسه فيقدر الفعل احق مبنيا للمفعول
نحو انا عبد الله شجاعا اي احق شجاعا وان كان مخبرا عن غيره نحو هو
زيد شجاعا فيقدر احقه شجاعا وذهب الزجاج الى ان العامل في
هذه الحال هو الخبر بما ضمن من معنى المسمى وذهب ابن خروف الى انه
المبتدا بما ضمن من معنى التنبيه وجعله نعتهم حالا من الجميع
على اعتبار كل واحد واحد ورد بانه لو جاز ذلك لجاز جاء القوم راكبا
اي كل واحد منهم وهذا لا تقوله العرب قال الزمخشري ويجوز
ان يكون نصبا على المدح فان قلت اليس من حق المنتصب على المدح ان
يكون معرفة كقولك الحمد لله الحميد انا معشر الانبياء لا نورث
انا بني نهشل لا ندعى لاب قلت قد جاء نكرة في قول الهذلي

ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي

قال ابو حيان في هذا تخليط وذلك انه لم يفرق بين المنصوب
على المدح او الذم او الترحم وقد يكون معرفة وبين المنصوب على الاختصاص
وجعل حكمهما واحدا واورد مثالا من المنصوب على المدح وهو
الحمد لله الحميد ومثالين من المنصوب على الاختصاص وهما انا
معشر الانبياء لا نورث انا بني نهشل لا ندعى لاب والذي ذكر
النحويون ان المنصوب على المدح او الذم او الترحم قد يكون معرفة
وقبله معرفة يصلح ان يكون تابعا لها وقد لا يصلح وقد يكون نكرة كذلك
وقد يكون نكرة وقبلها معرفة ولا يصلح ان يكون نعتا لها نحو قول النابغة

اقارع عوف لا احاول غيرها وجوه قرود تبتغي من تجادع

فانتصب وجوه قرود على الذم وقبله معرفة وهو قوله اقارع عوف
واما المنصوب على الاختصاص فنصوا على انه لا يكون نكرة ولا مبهما
ولا يكون الا معرفا بالالف واللام او بالاضافة او بالعلمية او باي
ولا يكون الا بعد ضمير متكلم مختص به او مشارك فيه وربما اتى بعد
ضمير مخاطب قال الزمخشري فان قلت هل يجوز ان يكون

صفة للمنفي بانه قيل لا اله قائما بالقسط الا هو قلت لا يبعد فقد
رايناهم يتسعون في الفصل بين الصفة والموصوف ثم قال وهو اوجه
من انتصابه عن فاعل شهد وكذلك انتصابه على المدح **قال** ابو
حيان كان قد مثل في الفصل بين الصفة والموصوف بقوله لا رجل الا عبد
الله شجاعا ويعني ان انتصاب قائما على انه صفة لقوله اله او لكونه انتصب
على المدح اوجه من انتصابه على الحال من فاعل شهد وهو الله وهذا
الذي ذكر لا يجوز لانه فصل بين الصفة والموصوف باجنبي وهو
المعطوفان اللذان هما والملائكة واولوا العلم وليسا معمولين لشي من جملة
لا اله الا هو بل هما معمولان لشهد وهو نظير عرف زيد ان هندا خارجة
وعمرو وجعفر التميمية فيفصل بين هند والتميمية باجنبي ليس داخلا
فيما عمل فيها وهما عمرو وجعفر المرفوعان بعرف المعطوفان على زيد
واما المثال الذي مثل به وهو لا رجل الا عبد الله شجاعا فليس نظير تخريجه
في الاية لان قولك الا عبد الله بدل على الموضع من اله فهو تابع على الموضع
فليس باجنبي على ان في جواز هذا التركيب نظرا لانه بدل وشجاعا وصف
والقاعدة انه اذا اجتمع البدل والوصف قدم الوصف على البدل وسبب
ذلك انه على نية تكرار العامل على المذهب الصحيح فصار من جملة اخرى على
هذا المذهب **قال** ابو حيان قرا عبد الله القائم بالقسط
الزمخشري هو بدل من هو يعني القائم **قال** ابو حيان قال ذلك غيره
ايضا ولا يجوز ذلك لان فيه فصلا بين البدل والمبدل منه باجنبي
وهو المعطوفان لانهما معمولان لغير العامل في المبدل منه ولو كان
العامل في المعطوف هو العامل في المبدل منه لم يجز ذلك ايضا لانه
اذا اجتمع العطف والبدل قدم البدل على العطف لو قلت جا زيد وعائشة
اخوك لم يجز انما الكلام جا زيد اخوك وعائشة فان قلت لم جاز افراده

نصب الحال دون المعطوفين عليه ولو قلت جاي زيد وعمرو راكبا لم يجز
قلت انما جاز هذا لعدم الالباس كما جاز في قوله ووهبنا له اسحق
ويعقوب نافلة ان انتصب نافلة حالا عن يعقوب ولو قلت جاي زيد
وهند راكبا جاز لتميزه بالذكورة انتهى **قال** ابو حيان
ما ذكر من قوله في جاي زيد وعمرو راكبا انه لا يجوز ليس كما ذكر بل هذا
جايز لان الحال قيد فيمن وقع منه او به الفعل او ما اشبه ذلك واذا
كان قيدا فانه يحمل على اقرب مذكور ويكون راكبا حالا مما يليه ولا فرق
في ذلك بين الحال والصفة لو قلت جاي زيد وعمرو الطويل لكان الطويل
صفة لعمرو ولا تقول لا يجوز هذه المسئلة لانه يلبس بل لا لبس
في هذا وهو جايز فكذلك الحال واما قوله في نافلة انه انتصب حالا
عن يعقوب فلا يتعين ان يكون حالا عن يعقوب اذ يحتمل ان يكون
نافلة مصدرا كالعافية والعاقبة ومعناه زيادة فيكون ذلك شاملا
لاسحاق ويعقوب لانهما زيدا لابرهيم بعد ابنه اسماعيل وغيره اذ
كان انما جاء له اسحاق على الكبر وبعد ان عجزت سارة وايست من
الولادة واولاد ابرهيم غير اسمعيل واسحق مديان ويقال مدين ويشاق
وشواح وهو خاضع ورمران وهو محدان ومدن ويقشان وهو
مصعب فهولا ولد ابرهيم لصلبه والعقب الباقي منهم لاسمعيل واسحق
لا غير والله اعلم **قال** ابو حيان واما قراءة الكسائي ومن
وافقه في نصب انه وان فقال ابو علي الفارسي ان شئت جعلته من بدل
الشي من الشي وهو هو الا ترى ان الدين الذي هو الاسلام يتضمن التوحيد
والعدل وهو هو في المعنى وان شئت جعلته من بدل الاشتمال
لان الاسلام يشتمل على التوحيد والعدل وان شئت جعلته بدلا من
القسط لان الدين الذي هو الاسلام قسط وعدل فيكون ايضا من بدل

التي من البتي وهما العين واحد انتهت تخريجات الفارسي وهو
معتزلي فلذلك يشتمل كلامه على لفظ المعتزله من التوحيد
والعدل وعلى البدل من انه لا اله الا هو خرجه غيره ايضا وليس
بجيد لانه يؤدي الى تركيب بعيد ان ياتي مثله في كلام العرب وهو عرف
زيد انه لا شجاع الا هو وبنو تميم وبنو دارم ملاقيا للحروب لا شجاع الا
هو البطل الحامي ان الخصلة الحميده هي البساله وتقريب هذا المثال
ضرب زيد عايشه والعمران حنقا احنك فحنقا حال من زيد واحنك
بدل من عايشه فيفصل بين البدل والمبدل منه بالعطف وهو لا يجوز
وبالحال لغير المبدل منه وهو لا يجوز لانه فصل باجنبي بين المبدل منه
والبدل وخرجه الطبري على حذف حرف العطف والتقدير وان الدين
قال ابن عطيه وهذا ضعيف انتهى **قال** ابو حيان ولم يبين
وجه ضعفه ووجه ضعفه انه متنافر التركيب مع اضمار حرف العطف
فيفصل بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب المفعول وبين المتعاطفين
المنصوبين بالمرفوع المشارك الفاعل في الفاعليه وبجملتي الاعتراض
وصار في التركيب دون مراعاة الفصل نحو اكل زيد خبزا وعمرو و
سمكا واصل التركيب اكل زيد وعمرو خبزا وسمكا فان فصلنا
بين قولك وعمرو وبين قولك وسمكا وبجملة يشنع التركيب واضمار
حرف العطف لا يجوز على الاصح وقرا ابن عباس انه بالكسر ان الدين بالفتح
وخرج على ان الدين عند الله الاسلام هو معمول شهد ويكون في الكلام
اعتراضان احدهما بين المعطوف عليه والمعطوف وهو انه لا اله الا هو
والثاني بين المعطوف والحال وبين المفعول لشهد وهو لا اله الا هو العزيز الحكيم
واذا اعربنا العزيز خبر مبتدا محذوف كان ذلك ثلاثة اعتراضات
انتهى ما خرجت عليه قراءة ابن عباس ايضا فانظر الى هذه التوجيهات

البعيده التي لا يقدر احد على ان ياتي لها بنظير من كلام العرب وانما
حمل على ذلك العجمه وعدم الامعان في تراكيب كلام العرب وحفظ
اشعارها وقد اشرنا في خطبة هذا الكتاب الى انه لا يكفي النحو وحده
في علم الفصيح من كلام العرب بل لا بد من الاطلاع على كلام العرب
والتطبع بطباعها والاستكثار من ذلك والذي خرجت عليه
قراءة ان الدين بالفتح هو ان يكون الكلام في معمول موضع المعمول
الحكيم على اسقاط حرف الجر اي بان لان الحكيم فعيل للمبالغه كالعليم
والسميع والخبير كما قال تعالى من لدن حكيم خبير وقال من لدن حكيم عليم
والتقدير لا اله الا هو العزيز الحاكم ان الدين عند الله الاسلام ولما
شهد تعالى لنفسه بالوحدانيه وشهد له بذلك الملائكه واولوا العلم
حكم ان الدين المقبول عنده هو الاسلام فلا ينبغي لاحد ان يعدل عنه ومن
يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الاخره من الخاسرين وعدل
عن صيغه الحاكم الى الحكيم لاجل المبالغه ولمناسبه العزيز ومعنى
المبالغه تكرار حكمه بالنسبه الى الشرايع ان الدين عنده هو الاسلام
اذ حكم به في كل شريعه بذلك فان قلت لم حملت الحكيم على انه محول من فاعل الى
فعيل للمبالغه وهلا جعلته فعيلا بمعنى مفعل فيكون معناه المحكم كما
قالوا في اليم انه بمعنى مولم وفي سميع في قول الشاعر

امن ريحانه الداعي السميع

اي المسمع فالجواب انا لا نسلم ان فعيلا ياتي بمعنى مفعل وقد تؤول
اليم وسميع على غير مفعل ولئن سلمنا ذلك فهو من الندور والشذوذ
بحيث لا ينقاس واما فعيل المحول من فاعل للمبالغه فهو منقاس
كثير جدا خارج عن الحصر كعليم وسميع وقدير وخبير وحفيظ
في الفاظ لا تحصى وايضا فان العربي القح الباقي على سليقته لم يفهم

من حكيم الا انه محول للمبالغة من حاكم الا ترى انه لما سمع قاريا
يقرأ والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا نكالا
من الله والله غفور رحيم انكر ان يكون فاصله هذا التركيب السابق
والله غفور فقيل له التلاوة والله عزيز حكيم فقال هكذا يكون عز
فحكم ففهم من حكيم انه محول للمبالغة من حاكم ومضمن هذا الاعرابي
محمد فاطمه بما قلناه   وكذا نقول على قراءة ابن عامر ولا نجعل
ان الدين معمولا لشهد كما زعموا وان انه لا اله الا هو اعتراض وانه بين المعطوف
والحال وبين ان الدين اعتراضان اخران واعتراضان بل نقول معمول شهد هو انه
بالكسر على تخريج من خرج ان شهد لما كان بمعنى القول كسر ما بعدها اجرا لها
مجرى القول ونقول انه معمولها وعلقت ولم تدخل اللام في الخبر لانه منفي
بلا وان لو كان مثبتا فانك تقول شهدت ان زيدا لمنطلق فتعلق بان مع
وجود اللام لانه لو لم تكن اللام لفتحت ان فقلت ان زيدا المنطلق فمن قرا بفتح
انه فانه لم ينو التعليق ومن كسر فانه نوى التعليق ولم تدخل اللام في الخبر
لانه منفي كما ذكرنا قال الزمخشري ومن اتبعني في موضع
رفع عطفا على الفاعل في اسلمت وحسن للفاصل قال ابو حيان يعني
انه عطف على الضمير المتصل ولا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع الا في
الشعر على راي البصريين الا ان فصل بين الضمير والمعطوف فيحسن وقاله ايضا
ابن عطية وبدا به ولا يمكن حمله على ظاهره لانه اذا عطف على الضمير في
نحو اكلت رغيفا وزيد لزم من ذلك ان يكونا شريكين في اكل الرغيف وهاهنا
لا يسوغ ذلك لان المعنى ليس على انهم اسلموا هم وهو صلى الله عليه وسلم
وجهه لله وانما المعنى انه صلى الله عليه وسلم اسلم هو وجهه لله وهم اسلموا
وجوههم لله فالذي يقوى في الاعراب انه معطوف على الضمير محذوف
منه المفعول لا مشارك في مفعول اسلمت التقدير ومن اتبعني وجهه

او انه مبتدا محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه التقدير ومن اتبعني
كذلك اي اسلموا وجوههم لله كما تقول قضى زيد نحبه وعمرو اي
وعمرو كذلك اي قضى نحبه ومن الجهة التي امتنع عطف ومن على الضمير
اذا حمل الكلام على ظاهره دون تاويل يمتنع كون من منصوبا على انه مفعول
معه لانك اذا قلت اكلت رغيفا وعمرا اي مع عمرو دل ذلك على
انه مشارك لك في اكل الرغيف وقد اجاز هذا الوجه الزمخشري
وهو لا يجوز لما ذكرنا على كل حال لانه لا يمكن تاويل حذف المفعول مع كون
الواو واو مع البتة قال ابن عطية اجمعوا على ان الهاء في اللهم
مضمومة الهاء مشددة الميم المفتوحة وانها منادى انتهى
ابو حيان ما ذكر من الاجماع على تشديد الميم قد نقل الفراء تخفيف ميمها
في بعض اللغات قالوا وانشد بعضهم كحلفة من ابي رياح يسمعها اللهم
الكبار   قال الراد عليه تخفيف الميم خطا فاحش خصوصا عند
الفراء لان عنده ان الميم هي التي في امنا اذ لا يحتمل التخفيف ان تكون الميم
فيه بقية امنا قال والرواية الصحيحة يسمعها لاهه الكبار انتهى وان
صح هذا البيت الذي انشده الفراء عن العرب كان فيه شذوذ اخر من
جهة المعنى استعماله في غير النداء الا ترى انه جعله في هذا البيت فاعلا
بالفعل الذي قبله قال الزمخشري فان قلت كيف قال بيدك
الخير فذكر الخير دون الشر قلت لان الكلام انما وقع في الخير الذي
يسوقه الى المؤمنين وهو الذي انكرته الكفرة فقال بيدك الخير تؤتيه
اولياءك على رغم من اعدائك ولان كل افعال الله من نافع وضار صادر عن الحكمة
والمصلحة فهو خير كله انتهى قال ابو حيان كلامه هذا
يدافع آخره اوله لانه ذكر السؤال لم اقتصر على ذكر الخير دون الشر واجاب
بالجواب الاول وذلك يدل على ان بيده الخير والشر وانما كان اقتصاره على

الخبر لان الكلام انما وقع فيما سوقه تعالى من الخير للمومنين
فناسب الاقتصار على ذكر الخير فقط واجاب بالجواب
الثاني وذلك يدل على انه تعالى جميع افعاله خير ليس فيها شر وهذا
الجواب يناقض الاول قال ابن عطيه فليس من الله في شي
معناه في شي مرضي على الكمال والصواب وهذا كما قال النبي صلى الله عليه
وسلم من غشنا فليس منا وفي الكلام حذف مضاف تقديره
فليس من التقرب الى الله والتزلف ونحو هذا وقوله في شي هو في موضع
نصب على الحال من الضمير الذي في قوله ليس من الله شي قال
ابو حيان هذا كلام مضطرب لان تقديره فليس من التقرب
الى الله يقتضي ان لا يكون من الله خبرا لليس اذ لا يستقل وقوله
في شي هو في موضع نصب على الحال يقتضي ان لا يكون خبرا فيبقى
ليس على قوله لا يكون لها خبر وذلك لا يجوز وتشبيهه بقوله
عليه السلام من غشنا فليس منا ليس بجيد لان منا خبر ليس ويستقل به
الفايده وفي الايه ليس كذلك بل الخبر في شي فليس الحديث كالايه
وكذا قوله

اذا حاولت في اسد فجورا فاني لست منك ولست مني

قال الزمخشري يوم تجد منصوب بتود والضمير في بينه اي
يوم القيمه حين تجد كل نفس خيرها وشرها حاضرين تتمنى
لو ان بينها وبين ذلك اليوم وهوله امدا بعيدا قال ابو
حيان الظاهر في بادي النظر حسن هذا التخريج وترجيحه على غيره
لكن في جواز هذه المسله ونظايرها خلاف بين النحويين وهي اذا كان
الفاعل ضميرا عايدا على شي اتصل بالمعمول للفعل نحو غلام هند ضربت
وثوبي اخويك يلبسان ومال زيد اخذ فذهب الكسائي وهشام وجمهور

البصريين الى جواز هذه المسايل ومنها الايه على تخريج الزمخشري
لان الفاعل بتود هو ضمير عايد على شي اتصل بمعمول تود وهو يوم لان
يوم مضاف الى تجد كل نفس والتقدير يوم وجدان كل نفس ما عملت
من خير محضرا وما عملت من سوء تود وذهب الفرا وابو الحسن الاخفش
وغير من البصريين الى ان هذه المسايل وامثالها لا تجوز لان هذا
المعمول فضله فيجوز الاستغنا عنه وعوده الضمير على ما اتصل به
في هذه المسايل يخرجه عن ذلك لانه يلزم ذكر المعمول لعود الضمير
الفاعل على ما اتصل به ولهذه العله امتنع زيدا ضرب وزيدا طرفا بما
والصحيح جواز ذلك قال الشاعر

اجل المرء يستحث ولا يدري اذا يبتغي حصول الاماني

اي المرء في وقت ابتغايه حصول الاماني يستحث اجله ولا يشعر
قال ابو حيان وما عملت من سو يجوز ان يكون في موضع نصب
معطوفا على ما عملت من خير ويكون المعمول الثاني ان كان تجد متعديا
اليهما او الحال ان كان يتعدى الى واحد محذوفا اي وما عملت من سوء
محضرا وذلك نحو ظننت زيدا قايما وعمرا اي وضربت زيدا قايما وعمرا
اذا اردت وعمرا قايما وعلى هذا الوجه يجوز ان يكون تود مستانفا ويجوز
ان يكون تود في موضع الحال اي وادة تباعد ما بينها وبين ما عملت من سوء
فيكون الضمير في بينه عايدا على ما عملت من سو وابعد الزمخشري في
عوده على اليوم لان احد القسمين اللذين احضر له في ذلك اليوم هو
الخير الذي عمله ولا يطلب تباعد وقت احضار الخير الا بتجوز اذ كان
يشتمل على احضار الخير والشر فيود تباعده ليسلم من الشر ودعه لا يحصل
له الخير والاول عوده على ما عملت من السو لانه اقرب مذكور ولان
المعنى ان السو يتمنى في ذلك اليوم التباعد منه والى عطف ما عملت من سو

على ما عملت من خير وكون تود في موضع الحال ذهب الطبري
ويجوز ان تكون وما عملت من سوء موصولة في موضع رفع على الابتدا
وتود جملة في موضع الخبر اي التقدير والذي عملته من سوء تود هي
لو تباعد ما بينها وبينه وبدا بهذا الوجه الزمخشري وثنى به ابن عطية
واتفقا على انه لا يجوز ان تكون وما عملت من سوء شرطا قال
الزمخشري لارتفاع تود وقال ابن عطية لان الفعل مستقبل مرفوع
يقتضي جزمه اللهم الا ان يقدر في الكلام محذوف اي فهي تود
وفي ذلك ضعف انتهى وظهر من كلاميهما امتناع الشرط لاجل
رفع تود وهذه المسالة كان سالني عنها قاضي القضاة ابو العباس احمد بن
ابرهيم بن عبد الغني السروجي الحنفي رحمه الله واستشكل قول
الزمخشري وقال ينبغي ان يجوز غاية ما في هذا ان يكون مثل قول زهير
وان اتاه خليل يوم مسالة يقول لا غايب مالي ولا حرم
وكتبت جواب ما سالني عنه بما هو مذكور في كتابي الكبير المسمى بالتذكرة
ونذكر هنا ما تمس اليه الحاجة من ذلك بعد ان نقدم ما ينبغي تقديمه
في هذه المسالة فنقول اذا كان فعل الشرط ماضيا وما بعده مضارع
تتم به جملة الشرط والجزا جاز في ذلك المضارع الجزم وجاز فيه الرفع مثال
ذلك ان قام زيد يقوم عمرو وان قام زيد يقم عمرو فاما الجزم فعلى انه جواب
الشرط ولا نعلم في جواز ذلك خلافا وانه فصيح الا ما ذكره صاحب كتاب
الاعراب عن بعض النحويين انه لا يجي في الكلام الفصيح وانما يجي مع كان
كقوله تعالى من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف اليهم لانها اصل
الافعال ولا يجوز ذلك مع غيرها وظاهر كلام سيبويه ونص الجماعة انه
لا يختص ذلك بكان بل ساير الافعال في ذلك مثل كان وانشد سيبويه للفرزدق
دست رسولا بان القوم ان قدروا عليك يشفوا صدورا ذات

توغير

وقال ايضا
تعال فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذيب يصطحبان
واما الرفع فانه مسموع من لسان العرب كثير وقال بعض اصحابنا هو
احسن من الجزم ومنه بيت زهير السابق انشاده وقوله ايضا
وان شل ريعان الجميع مخافة يقول جهارا ويلكم لا تنفروا
وقال ابو صخر
ولا بالذي ان بان عنه حبيبه يقول ويخفي الصبر اني لجازع
وقال الاخر
وان بعد والا يامنون اقترابه تشوف اهل الغايب المتنظر
وقال اخر
فان كان لا يرضيك حتى تردني الى قطري لا اخالك راضيا
وقال اخر
ان يسالوا الخير يعطوه وان خبروا في الجهد ادرك منهم طيب اخبار
فهذا الرفع كما رايت كثير ونصوص الايمة على جوازه في الكلام ان اختلف
تاويل الجمع على ما سنذكره وقال صاحبنا ابو جعفر احمد بن عبد النور بن
رشيد المالقي وهو مصنف كتاب وصف المباني رحمه الله لا اعلم منه شيا
جا في الكلام واذا جا فقياسه الجزم لانه اصل العمل في المضارع تقدم الماضي
او تاخر وتاول هذا المسموع على اضمار الفا وجعله مثل قول الشاعر
انك ان يصرع اخوك تصرع
على قول من جعل الفا محذوفة منه واما المتقدمون فاختلفوا في تخريج
الرفع فذهب سيبويه الى ان ذلك على سبيل التقديم واما جواب الشرط
فهو محذوف عنده وذهب الكوفيون وابو العباس الى انه هو الجواب حذفت
منه الفا وذهب غيرهما الى انه لما لم يظهر لاداة الشرط تاثير في فعل الشرط

لكونه ماضيا ضعف عن العمل في فعل الجواب وهو عنده جواب لا على
اضمار الفاء ولا على نية التقديم وهذا والمذهب الذي قبله ضعيفان
وتلخص من هذا الذي قلناه ان رفع المضارع لا يمنع ان يكون ما قبلها شرطا
لان امتنع ان يكون وما عملته شرطا لعلة اخرى لا لكون تكون مرفوعا وذلك
على ما تقرره على مذهب سيبويه من ان النية بالمرفوع التقديم ويكون اذ
ذاك دليلا على الجواب لا نفس الجواب فنقول اذا كان تكون منويا به التقديم
ادى الى تقدم المضمر على ظاهره في غير الابواب المستثناه من العربيه
الا ترى ان الضمير في قوله وبينه عايد على اسم الشرط الذي هو ما فيصير
التقدير تود كل نفس لو ان بينها وبينه امدا بعيدا ما عملت من سوء فيلزم
على هذا التقدير تقدم المضمر على الظاهر وذلك لا يجوز فان قلت لم لا يجوز
ذلك والضمير قد تاخر عن اسم الشرط وان كانت نيته التقديم فقد حصل
عود الضمير على الاسم الظاهر قبله وذلك نظير ضرب زيدا غلامه فالفاعل
رتبته التقديم ووجب تاخيره لصحه عود الضمير فالجواب ان استمال الدليل
على ضمير اسم الشرط يوجب تاخيره عنه لعود الضمير فيلزم من ذلك
اقتضا جمله الشرط لجمله الدليل وجمله الشرط انما تقتضي جمله الجزا لا
جمله دليله الا ترى انها ليست بعامله في جمله الدليل بل انما تعمل في جمله الجزا
وجمله الدليل لا موضع لها من الاعراب واذا كان كذلك تدافع الامر لانها من حيث
هي جمله دليل لا تقتضيها فعل الشرط ومن حيث عود الضمير على اسم الشرط اقتضاها
فتدافعا وهذا بخلاف ضرب زيدا غلامه فهي جمله واحده والفعل عامل في
الفاعل والمفعول فكل واحد منهما يقتضي صاحبه ولذلك جاز عند بعضهم
ضرب غلامها هندا لاشتراك الفاعل المضاف للضمير والمفعول الذي
عاد عليه الضمير في العامل وامتنع ضرب غلامها جار هند لعدم
الاشتراك في العامل فهذا فرق ما بين المسالتين ولا يحفظ من لسان العرب

او ذي الرمة ابا ضربت هند لانه يلزم منه تقديم المضمر على مفسره في
غير المواضع التي ذكرها النحويون فلذلك لا يجوز تاخيره **قال** الزمخشري
فان قلت كيف جاز انتصاب انثى حالا من الضمير في وضعتها وهو
كقولك وضعت الانثى انثى قلت الاصل وضعته انثى وانما انث لتانيث
الحال لان الحال وذا الحال لشي واحد كما انث الاسم في من كانت امك
لتانيث الخبر ونظيره قوله تعالى فان كانتا اثنتين انتهى **قال** ابو
حيان قوله تاول الى ان انثى يكون حالا موكده ولا يخرجه تانيثه لتانيث
الحال عن ان يكون الحال موكده واما تشبيهه ذلك بقوله من كانت امك حيث
عاد الضمير على معنى من فليس ذلك نظير وضعتها انثى لان ذلك حمل على معنى
من اذا المعنى اية امراه كانت امك اي كانت هي اي المراه امك فالتانيث ليس
لتانيث الخبر وانما هو من باب الحمل على معنى من ولو فرضنا انه تانيث للاسم
لتانيث الخبر لم يكن نظير وضعتها انثى لان الخبر يختص بالاضافه الى الضمير
فقد استفيد من الخبر ما لا يستفاد من الاسم بخلاف انثى فانه لمجرد التاكيد
واما تنظيره بقوله فان كانتا اثنتين معنى انه ثني الاسم لتثنية الخبر والكلام
عليه ياتي في مكانه فانه من المشكلات فالاحسن ان يجعل الضمير في
وضعتها انثى عايدا على النسمه او النفس فتكون الحال مبينه لا موكده
قال الزمخشري واي سميتها مريم هي على قراه من قرا
وضعت بسكون التا او كسرها معطوفه على اني وضعتها انثى
وما بينهما جملتان معترضتان كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم
انتهى **قال** ابو حيان لا يتعين ما ذكر من انهما جملتان معترضتان
لانه يحتمل ان يكون وليس الذكر كالانثى في هذه القراه من كلامها
ويكون المعترض جمله واحده كما كان من كلامها في قراه من قرا وضعت
بضم التا بل ينبغي ان يكون هذا المتعين لثبوت كونه من كلامها في

ضتان

في هذه القراءة ولان في اعتراض جملتين خلافًا مذهب ابي علي
انه لا تعترض جملتان وايضا تشبيهه هاتين الجملتين اللتين اعترض
بهما بين المعطوف والمعطوف عليه على زعمه بقوله وانه لقسم لو تعلمون
عظيم ليس تشبيها مطابقا للاية لانه لم تعترض جملتان بين طالب ومطلوب
بل اعترض بين القسم الذي هو فلا اقسم بمواقع النجوم وجوابه الذي هو
انه لقرآن كريم بجملة واحدة وهي قوله وانه لقسم لو تعلمون عظيم
لكنه جاء في جملة الاعتراض بين بعض اجزائه وبين اعتراض بجملة وهو
قوله لو تعلمون اعترض به بين المنعوت الذي هو لقسم وبين نعته
الذي هو عظيم فهذا اعتراض في اعتراض فليس فصلا بجملتي اعتراض
كقوله والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واسجدي واركعي
مع الراكعين قال ابن عطية وهذه الاية اشد اشكالا من قولنا
قام زيد وعمرو ولان قيام زيد وعمرو ليس له رتبة معلومة وهذه
الاية قد علم ان السجود بعد الركوع فكيف جاءت الواو بعكس ذلك
قال ابو حيان هذا كلام من لم يمعن النظر في كتاب سيبويه
فان سيبويه رحمه الله ذكر ان الواو تكون معها في العطف المعية وتقديم
السابق وتقديم اللاحق يحتمل ذلك احتمالات سوا ولا يترجح احد
الاحتمالات على الاخر ولا التفات لقول بعض اصحابنا المتاخرين في
ترجح المعية على تقديم السابق وعلى تقديم اللاحق ولا في ترجيح تقديم
السابق على تقديم اللاحق قال الزمخشري يجوز ان يكون
ذلك من ذلك نتلوه عليك بمعنى الذي ونتلوه صلته ومن الايات الخبر
قال ابو حيان هذه نزعة كوفية يجيزون في اسما الاشارة
ان تكون موصولة ولا يجوز ذلك عند البصريين الا في ذا وحدها
اذا سبقها ما الاستفهامية باتفاق او من الاستفهامية باختلاف

وقد قال بقول الزمخشري الزجاج قبله وتبعه هو وتقرير ذلك في
النحو فقل تعالوا ندع ابناءنا وابناءكم ونساءنا ونساءكم وانفسنا
وانفسكم الاية قال ابو حيان من اغرب الاستدلال ما
استدل به من الاية محمد بن علي الحمصي وكان متكلما على طريق الاثنى
عشرية على ان عليا افضل من جميع الانبيا عليهم السلام سوى محمد صلى
الله عليه وسلم قال وذلك ان قوله تعالى وانفسنا وانفسكم ليس المراد
نفس محمد صلى الله عليه وسلم لان الانسان لا يدعو نفسه بل المراد غيره
واجمعوا على ان الذي هو غيره علي فدلت الاية على ان نفسه نفس الرسول
ولا يمكن ان يكون عينها فالمراد مثلها وذلك يقتضي العموم الا انه ترك
في حق النبوة الفضل لقيام الدليل ودل الاجماع على انه كان صلى الله عليه
وسلم افضل من ساير الانبيا فلزم ان يكون علي كذلك قال ويؤكد ذلك
الحديث المنقول عنه من الموافق والمخالف من اراد ان يرى آدم في علمه
ونوحا في طاعته وابرهيم في حلمه وموسى في قوته وعيسى في صفوته
فلينظر الى علي بن ابي طالب فيدل ذلك على انه اجتمع فيه ما كان
متفرقا فيهم قال وذلك يدل على انه افضل من جميع الانبيا والصحابة
انتهى وما ذكره فاسد من وجوه منها قوله ان الانسان لا يدعو
نفسه بل يجوز للانسان ان يدعو نفسه تقول العرب دعوت
نفسي الى كذا فلم تجبني وهذا يسميه ابو علي بالتجريد ومنها قوله
واجمعوا على ان الذي هو غيره هو علي ليس بصحيح بدليل الاقوال التي
تقدمت في المعنى بقوله وانفسنا ومنها قوله فيكون نفسه مثل نفسه
ولا يلزم من المماثلة ان تكون في جميع الاشيا بل تكفي المماثلة في شيء ما هذا
الذي عليه اهل اللغة لا الذي يقوله المتكلمون من ان المماثلة تكون في جميع
صفات النفس هذا اصطلاح منهم لا لغة فعلى هذا تكفي المماثلة في صفة

واحده وهي كونه من بني هاشم والعرب تقول هذا من انفسنا اي من قبلتنا
واما الحديث الذي استدل به فموضوع لا اصل له وهذه النزعه التي ذهب
اليها هذا الحمصي من كون علي افضل من الانبيا عليهم السلام سوى محمد صلى الله
عليه وسلم يلفقها بعض من ينتحل كلام الصوفيه ووسع المجال فيها
فزعم الولي افضل من النبي ولم يقتصر ذلك على قول واحد كما قصر ذلك الحمصي
بل زعم ان رتبه الولايه التي لا نبوه معها افضل من رتبه النبوه قال لان الولي
ياخذ عن الله بغير واسطه والنبي ياخذ عن الله بواسطه ومن اخذ بلا
واسطه افضل ممن اخذ بواسطه وهذه المقاله مخالفه لمقالات اهل
الاسلام نعوذ بالله من ذلك ولا لحد الذب ممن يدعي ان الولي ياخذ عن الله
بغير واسطه لقد يقشعر المومن من سماع هذا الافترا وحكى لي من لا
اتهم عن بعض المنتمين اليه انه من اهل الصلاح انه راى في يده كتابا ينظر
فيه فسيل عنه فقال فيه ما اخذته عن رسول الله وفيه ما اخذته
عن الله شفاها اوشا فهني به الشك من السامع فانظر الى جراه هذا
الكاذب على الله حيث ادعى مقام من كلمه الله كموسى ومحمد صلى الله عليه
وسلم وعلى سائر الانبيا **قال** ابو حيان ابو مسلم الاصفهاني ود
بمعنى تمنى فتستعمل معها لو وان وربما جمع بينهما فيقال وددت ان لو
فعل ومصدره الوداده والاسم منه ود يودي لو كان كذا وبمعنى احب
فتعدى كتعدى احب والمصدر موده والاسم منه ود وقد يتداخلان
في المصدر والاسم وقال الراغب اذا كان بمعنى احب لا يجوز ادخال لو فيه
ابدا وقال علي بن عيسى اذا كان ود بمعنى تمنى صلح للماضي والحال والمستقبل
واذا كان بمعنى المحبه والاراده لم يصلح للماضي لان الاراده هي استدعا
الفعل واذا كان للحال والمستقبل جاز لن ولو واذا كان للماضي لم يجز
ان لان ان للمستقبل وما قال فيه نظر الا ترى الى ان توصل بالفعل الماضي
ان

عوسرى ان ثمت **قال** ابو حيان اجاز الفرا والزجاج في
ويكتمون في قوله تعالى لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق
النصب فتسقط النون من حيث العربيه على قولك لم تجمعون ذا وذا
ويكون نصبا على الظرف في قول الكوفيين وباضمار ان في قول البصريين
وانكر ذلك ابو علي وقال الاستفهام وقع على اللبس فحسب واما تكتمون
فخبر حتم لا يجوز فيه الا الرفع بمعنى انه ليس معطوفا على تلبسون
بل هو استيناف خبر عنهم انهم يكتمون الحق مع علمهم انه حق **قال** ابن
عطيه قال ابو علي الصرف هاهنا يقبح وكذلك اضمار ان لان تكتمون معطوف
على موجب مقرر وليس بمستفهم عنه وانما استفهم عن السبب في اللبس
واللبس موجب فليست الايه بمنزله قولهم لا تاكل السمك وتشرب اللبن
وبمنزله قولك اتقوم فاقوم والعطف على الموجب المقرر قبيح متى نصب
الا في ضروره شعر كما روى
وللحق بالحجاز فاستريحا
وقد قال الزمخشري في قولك اسرت حتى تدخلها لا يجوز الا النصب في تدخل
لان السير مستفهم عنه غير موجب واذا قلنا ايهم سار حتى يدخلها رفعت
لان السير موجب والاستفهام انما وقع عن غيره انتهى نقله ابن عطيه
عن ابي علي **قال** ابو حيان ظاهر تعارض ما نقل مع ما قبله لان ما
قبله فيه ان الاستفهام وقع على اللبس فحسب واما تكتمون فخبر حتم
لا يجوز فيه الا الرفع وفيما نقله ابن عطيه ان تكتمون معطوف على
موجب مقرر وليس بمستفهم عنه فيدل العطف على اشتراكهما في
الاستفهام عن سبب اللبس وسبب الكتم الموجبين وفرق بين
هذا المعنى وبين ان يكون وتكتمون اخبارا محضا لم يشترك مع اللبس
في السوال عن السبب وهذا الذي ذهب اليه ابو علي من ان الاستفهام

اذا تضمن وقوع الفعل لا ينتصب الفعل باضمار ان في جوابه تبعه
في ذلك ابن مالك فقال في التسهيل حين عد ما تضمن ان لزوما في الجواب
فقال ولاستفهام لا يتضمن وقوع الفعل فان تضمن وقوع الفعل
لم يجز النصب عنده نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع
ولم ار احدا من اصحابنا اشترط هذا الشرط الذي ذكره ابو علي وتبعه فيه
ابن مالك في الاستفهام بل اذا تعذر سبك مصدر مما قبله اما لكونه
ليس ثم فعل ولا ما في معناه ينسبك منه واما لاستحالة سبك مصدر
مراد استقباله لاجل مضي الفعل فانما يقدر فيه مصدر مقدر استقباله
مما يدل عليه المعنى فاذا قال لم ضربت زيدا فاضربك اي ليكن منك تعريف
بضرب زيد فضرب منا وما رد به ابو علي على ابي اسحاق ليس بمتجه لان قوله
لم تلبسون ليس نصا على ان المضارع اريد به الماضي حقيقة اذ قد ينكر المستقبل
لتحقق صدوره لا سيما على الشخص الذي تقدم منه وجود امثاله ولو فرضنا
ماضيا حقيقة فلا رد فيه على ابي اسحاق لانه كما قررنا قبل انه اذا لم يمكن سبك مصدر
مستقبل من الجملة سبكناه من لازم الجملة وقد حكى ابو الحسن بن كيسان
نصب الفعل بجواب الاستفهام حيث الفعل المستفهم عنه محقق الوقوع
نحو اين ذهب زيد فنتبعه وكذلك كم مالك فنعرفه ومن ابوك فنكرمه
لكنه يتخرج على ما سبق ذكره من ان التقدير ليكن منك اعلام بذهاب
زيد فاتباع منا وليكن منك اعلام بقدر مالك فمعرفة منا وليكن
منك اعلام بابيك فاكرام منا له **قال** ابو حيان قرا عبيد
بن عمير يلبسوا ويكتموا بحذف النون فيهما فالواو للجزم قالوا
ولا وجه له سوى ما ذهب اليه شذوذ من النحاة في الحاق لم بلم في عمل
الجزم وقال السخاوندي ولا وجه له الا ان لم يجزم الفعل عند قوم
كلم انتهى والثابت في لسان العرب ان لم لا تجزم ما بعدها ولم ار احدا

من النحويين ذكر ان لم تجري مجرى لم في الجزم الا ما ذكره اهل التفسير
هنا وانما هذا عندي من باب حذف النون حالة الرفع وقد جاء ذلك في
النثر قليلا جدا وذلك في قراءة ابي عمرو من بعض طرقه قالوا ساحران
تظاهرا بتشديد الظاء اي انتما ساحران تتظاهران فادغم التاء في الظاء
وحذف النون واما في النظم فنحو قول الراجز

ابيت اسري وتبيتي تدلكي

وقال الاخر

تزيد وتبيتين تدلكين

فان يك قوم سرهم ما صنعتمو ستحتلبوها لاقحا غير باهل

ابو حيان بعض النحويين يقول ان بفتح الهمزة للنفي وجعل من ذلك
قوله تعالى ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم اي لا يؤتى والقول بان ان المفتوحة
تاتي للنفي بمعنى لا لم يقم عليه دليل من كلام العرب **قال** ابن عطيه
ويحتمل ان يكون قوله ان يؤتى بدلا من قوله هدى الله ويكون المعنى
قل ان الهدى هدى الله وهو ان يؤتى احد كالذي جاءنا نحن ويكون قوله
او يحاجوكم بمعنى او فليحاجوكم فانهم يغلبونكم انتهى
قال ابو حيان فيه الجزم بلام الامر وهي محذوفة ولا يجوز
ذلك على مذهب البصريين الا في الضرورة **قال** الزمخشري
ويجوز ان ينتصب ان يؤتى بفعل مضمر يدل عليه قوله ولا تؤمنوا الا لمن
تبع دينكم كانه قيل قل ان الهدى هدى الله فلا تنكروا ان يؤتى احد مثل
ما اوتيتم لان قولهم ولا تؤمنوا الا لمن تبع دينكم انكار لان يؤتى
احد مثل ما اوتوا انتهى **قال** ابو حيان هذا بعيد لان فيه حذف
حرف النهي ومعموله ولم يحفظ ذلك من لسانهم **قال** ابن عطيه
وقرا ابي بمنه في الحرفين بتاء مكسورة وياء ساكنة وما اراها
الا لغة في سنة وهي كسر نون الجماعة كنستعين والف المتكلم

لقول ابن عمرو لا احاله وبا المخاطب بهذه الايه ولا يكثرون البا في الغايب
انتهى قال ابو حيان لم يبين ما كثر فيه حروف المضارعه تبقا بون
كلي وما ظنه من المبالغه في رتبته ابين كما ظن وقد بينا ذلك في تسفين
قال ابن عطيه عباد جمع عبد ومن جموعه عبيد وعبدي
للبشر وقال قوم العبدي انما يقال في العبيد بني العبيد كانه مبالغه
تقتضي الاعتراف في العبوديه والذي استقريت في لفظه العباد انه جمع
عبد متى سيقت اللفظه في مضمار الترفيع والدلاله على الطاعه دون ان
يقترن بها معنى والتحقير والتصغير للشان فانظر قوله تعالى والله
روف بالعباد وعباد مكرمون ويا عبادي الذين اسرفوا وقول عيسى في
معنى الشفاعه والتعريض ان تعذبهم فانهم عبادك واما العبيد
فيستعملون في تحقير ومنه قول امرئ القيس

قولا لدودان عبيد العصا ما غركم بالاسد الباسل

ومنه قول ابن حمزه بن عبد المطلب

وهل انتم الا عبيد لابي

ومنه وما ربك بظلام للعبيد لانه مكان تشفيق واعلام بقله انتصارهم
ومقدرتهم وانه تعالى ليس بظلام لهم مع ذلك ولما كانت لفظه العباد
تقتضي الطاعه لم يقع هنا ولذلك انس بها في قوله قل يا عبادي الذين اسرفوا
على انفسهم فهذا النوع من النظر يسلك بك سبيل العجايب في ميز
فصاحه القران المعرب على الطريقه العربيه السليمه ومعنى قوله
كونوا عبادا لي من دون الله اعبدوني واجعلوني الها انتهى قال
ابو حيان فيه بعض مناقشه اما قوله ومن جموعه عبيد وعبدي
اما عبيد فالاصح انه جمع وقيل اسم جمع واما عبدي فاسم جمع والفه
للتانيث واما ما استقراه من ان عباد استعمل في مضمار الترفيع

والدلاله على الطاعه دون ان يقترن بها معنى التحقير والتصغير وايراده
الفاظا في القران بلفظ العباد وقوله واما العبيد فيستعمل في التحقير
وانشد بيت امرئ القيس وقول حمزه وقوله تعالى بظلام للعبيد فليس
باستقرا صحيح وانما كثر استعمال عباد دون عبيد لان فعالا في جمع
فعل غير اليائي كالعين قياس مطرد وجمع فعل على فعيل لا يطرد قال
سيبويه وربما جا فعيلا وهو قليل نحو الكليب والعبيد انتهى فلما
كان فعال هو المقيس في جمع عبد جا عباد كثيرا واما وما ربك بظلام
للعبيد فحسن مجيه هنا وان لم يكن مقيسا انه جا لتواخي الفواصل الا ترى
ترى ان قبله اولئك ينادون من مكان بعيد وبعده والوادي لا ما منا
من شهيد فحسن مجيه بلفظ العبيد مواخاتها بين الفاصلين ونظير
هذا قوله في سوره ق وما انا بظلام للعبيد لان قبله قال لا تختصموا
لدي وقد قدمت اليكم بالوعيد وبعده يوم نقول لجهنم هل امتلات
وتقول هل من مزيد واما مدلوله فمدلول عباد سوا واما بيت امرئ القيس
فلم يفهم التحقير من لفظ عبيد انما فهم من اضافتهم الى العصي ومن مجموع
البيت فكذلك قول حمزه انما فهم معنى التحقير من قرينه الحال التي كان عليها
واتى في البيت وفي قول حمزه على احد الجايزين قال ابن عطيه
والزمخشري ما من لما اتيناكم من كتاب وحكمه شرطيه الى اخر
كلامهما قال ابو حيان قال مثل ذلك المازني والزجاج والفارسي
وفيه خدش لطيف جدا وذلك انه اذا كانت شرطيه كان الجواب محذوفا
لدلاله جواب القسم عليه واذا كان كذلك فالمحذوف من جنس المضاف
المثبت ومتعلقاته متعلقاته فاذا قلت والله لمن جاني لاكرمنه
فجواب من محذوف التقدير من جاني اكرمه وفي الايه اسم الشرط ما وجوابه
محذوف من جنس جواب القسم وهو الفعل المقسم عليه ومتعلق الفعل

هو ضمير الرسول بوساطة حرف الجر لا ضمير ما وجوابه محذوف فجواب
ما المقدر ان كان من جنس جواب القسم فلا يجوز ذلك لانه تتعرى الجملة الجوابيه
اذ ذاك من ضمير يعود على اسم الشرط وان كان من غير جنس جواب القسم
فكيف يدل عليه جواب القسم وهو من غير جنسه وهو لا يحذف الا
اذا كان من جنس جواب القسم الا ترى انك لو قلت والله ان ضربني زيد
لاضربنه كيف تقديره ان ضربني زيد اضربه ولا يجوز ان يكون التقدير
والله ان ضربني زيد اشتمه لاضربنه لان لاضربنه لا يدل على اشتمه فهذا
ما يرد على قول من خرج ما على انها شرطيه قال الزمخشري
ولتؤمنن ساد مسد جواب القسم والشرط جميعا قال ابو حيان
هذا قول ظاهره مخالف لقول من جعل ما شرطيه لانهم نصوا على ان
جواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه الا ان عني انه من حيث
تفسير المعنى لا تفسير الاعراب تسد مسدهما فيمكن ان يقال واما
من حيث تفسير الاعراب فلا يصح لان كلا منهما اعني الشرط والقسم يطلب
جوابا على حدة ولا يمكن ان يكون هذا محمولا عليهما لان الشرط يقتضيه
على جهة العمل فيه فيكون في موضع جزم والقسم يطلبه على جهة
التعليق المعنوي به لغير عمل فيه فلا موضع له من الاعراب ومحال ان
يكون الشي الواحد له موضع من الاعراب ولا موضع له من الاعراب
قال الزمخشري وفي قراءة حمزه لما اتيناكم مصدريه
ومعناه لاجل ايتاي اياكم بعض الكتاب والحكمه ثم لمجي رسول
الله صلى الله عليه وسلم مصدق لما معكم لتؤمنن به على ان ما مصدريه
والفعلان معها اعني اتيناكم وجاءكم في معنى المصدرين واللام داخله
للتعليل على معنى اخذ الله ميثاقهم لتؤمنن بالرسول ولتنصرنه
لاجل ان اتيتكم الحكمه وان الرسول الذي امركم بالايمان به ونصرته

موافق لكم

موافق لكم غير مخالف انتهى قال ابو حيان هذا التعليل
والتقدير الذي قدره ظاهره انه تعليل للفعل المقسم عليه فان
عني هذا الظاهر فهو مخالف لظاهر الايه لان ظاهر الايه يقتضي
ان يكون تعليلا لاخذ الميثاق لا لمتعلقه وهو الايمان فاللام
متعلقه باخذ وعلى ظاهر تقدير الزمخشري تكون متعلقه بقوله
لتؤمنن به ويمتنع ذلك من حيث ان اللام المتلقى بها القسم
لا تعمل ما بعدها فيما قبلها تقول والله لاضربن زيدا ولا يجوز
والله زيدا لاضربن فعلى هذا لا يجوز ان تتعلق اللام في لما بقوله
لتؤمنن به وقد اجاز بعض النحويين في معمول الجواب اذا كان
ظرفا او مجرورا تقدمه وجعل من ذلك وقوله تعالى عما قليل
ليصبحن نادمين فعلى هذا يجوز ان تتعلق بقوله لتؤمنن به وفي
هذه المسئله تفصيل يذكر في علم النحو قال ابن عطيه ويظهر
ان لما هذه هي الظرفيه اي لما اتيتم هذه الحال روسا الناس
واماثلهم اخذ عليكم الميثاق اذ على القاده يؤخذ فيجي على هذا المعنى
نا المعنى في قراءة حمزه قال الزمخشري ولما بالتشديد
بمعنى حين اتيتكم بعض الكتاب والحكمه ثم جاءكم رسول مصدق
وجب عليكم الايمان به ونصرته انتهى ابو حيان اتفق ابن عطيه
والزمخشري على ان لما ظرفيه واختلفا في تقدير الجواب العامل
في لما على زعمهما فقدره ابن عطيه من القسم وقدره
الزمخشري من جواب القسم وكلا قوليهما مخالف لمذهب سيبويه
في لما المقتضيه جوابا فانها عند سيبويه حرف وجوب لوجوب وليست
ظرفا بمعنى حين ولا بمعنى غيره وانما ذهب الى ظرفيتها ابو علي الفارسي
وقد تكلمنا على ذلك كلاما مشبعا في كتاب التكميل وبينا ان الصحيح

قول سيبويه قال الزمخشري فان قلت كيف موقع
قوله ولو افتدى به قلت هو كلام محمول على المعنى كانه قيل فلن يقبل من
احدهم فديه ولو افتدى بملء الارض ذهبا قال ابو
حيان هذا المعنى ينبو عنه هذا التركيب ولا يحتمله ولا يقتضيه هذا
التركيب والذي ينبغي ان يحمل عليه ان الله تعالى اخبر ان من مات كافرا لا يقبل منه ما
يملأ الارض من ذهب على كل حال يقصدها ولو في حال افتدائه من العذاب لان
حالة الافتداء هي حالة لا يمتن فيها المفتدي على المفتدى منه اذ هي حالة قهر
من المفتدى منه للمفتدي وقد قررنا في نحو هذا التركيب ان لو تاتي
منبهة على ان ما قبلها جا على سبيل الاستقصا وما بعدها جا تنصيصا
على الحالة التي يظن انها لا تندرج فيما قبلها لقوله اعطوا السايل ولو جا
على فرس وردوا السايل ولو بظلف محرق كان هذه الاشيا مما
كان لا ينبغي ان يوتى به لان كون السايل على فرس يشعر بغناه فلا يناسب
ان يعطى وكذلك ظلف المحرق لا غنا فيه فكان يناسب ان لا يرد السايل
به ولذلك حالة الفدا يناسب ان يقبل منه ملء الارض ذهبا لكنه لا
يقبل ونظيره وما انت بمومن لنا ولو كنا صادقين لانهم نفوا ان يصدقهم
على كل حال حتى في حالة صدقهم وهي الحالة التي ينبغي ان يصدقوا فيها ولفظ
ولو هنا لتعميم النفي والتاكيد له وقد ذكرنا فايده مجيها قال الزمخشري
ويجوز ان يراد ولو افتدى بمثله لقوله ولو ان للذين ظلموا ما في الارض جميعا
ومثله معه والمثل يحذف كثيرا في كلامهم كقولك ضربت ضرب زيد تريد
مثل ضربه وابو يوسف ابو حنيفة يريد مثله

ولا هيثم الليلة للمطي وقضيه ولا ابا حسن لها

يريد ولا مثل هيثم ولا مثل ابي حسن كما انه زاد في قولهم مثلك لا يفعل كذا
يريد انت وذلك ان المثلين يسد احدهما مسد الاخر فكانا في حكم شي

واحد انتهى قال ابو حيان لا حاجة الى تقدير مثل في قوله ولو افتدى
به وكان الزمخشري تخيل ان ما نفي ان يتقبل لا يمكن ان يفتدى به فاحتاج
الى اضمار مثل حتى يغاير بين ما نفي قبوله وبين ما يفتدى به وليس كذلك لان ذلك
كما ذكرناه على سبيل الفرض والتقدير اذ لا يمكن عادة ان احدا يملك ملء الارض
ذهبا بحيث لو بذله على اي جهة بذله لم يقبل منه بل لو كان ذلك ممكنا لم يحتج
الى تقدير مثل لانه نفي قبوله حتى في حالة الافتدا وليس ما قدر نظير ما مثل به
لان هذا التقدير لا يحتاج اليه فلا معنى له ولا في اللفظ ولا في المعنى ما يدل
عليه فلا يقدر واما في ما مثل به من ضربت ضرب زيد وابو يوسف ابو حنيفه
فبضروره العقل نعلم انه لا بد من تقدير مثل اذ ضربك يستحيل ان يكون
ضرب زيد وذات ابي يوسف يستحيل ان تكون ذات ابي حنيفه واما
لا هيثم الليلة للمطي فدل على حذف مثل ما تقرر في اللغة العربية ان لا التي
لنفي الجنس لا تدخل على الاعلام فتوثر فيها فاحتيج الى اضمار مثل لتبقى على ما
تقرر فيها اذ تقرر انها لا تعمل الا في الجنس لان العلمية تنافي عموم الجنس
واما قوله كما انه زاد في مثلك لا يفعل كذا تريد انت فهذا قول مقول ولكن
المختار عند حذاق النحويين ان الاسما لا تزاد ولتقرير ان مثلك لا يفعل ليست
فيه مثل زايده مكان غير هذا قال الزمخشري فان قلت كيف اجزت
ان يكون مقام ابرهيم والامن عطف بيان وقوله ومن دخله كان امنا دل على امن
جمله مستانفه اما ابتدايه واما شرطيه قلت اجزت ذلك من حيث المعنى
لان قوله ومن دخله كان امنا دل على امن داخله فكانه قيل فيه ايات بينات
مقام ابرهيم وامن داخله الا ترى انك لو قلت فيه ايه بينه من دخله كان امنا
صح لانه في معنى فيه ايه بينه امن من دخله انتهى قال ابو حيان
ما ذكره ليس بواضح لان تقديره وامن الداخل هو مرفوع عطفا على مقام ابرهيم
وتفسيرهما الايات والجمله من قوله ومن دخله كان امنا لا موضع لها من

الاعراب فتدافعا الا ان يعتقد ان ذلك معطوف على محذوف يدل عليه ما
بعده فيمكن التوجيه فلا يجعل قوله ومن دخله كان امنا في معنى
وامن داخله الا من حيث تفسير المعنى لا تفسير الاعراب **قال** ابو
حيان لم يذكر الزمخشري في اعراب مقام ابرهيم الا انه عطف بيان لقوله
ايات بينات ورد عليه ذلك لان ايات نكرة ومقام ابرهيم معرفة ولا يجوز
التخالف في عطف البيان وقوله هذا مخالف لاجماع البصريين والكوفيين
فلا يلتفت اليه وحكم عطف البيان عند الكوفيين حكم النعت فتتبع النكرة
النكرة والمعرفة المعرفة وقد تبعهم في ذلك ابو علي الفارسي واما عند
البصريين فلا يجوز ان يكونا معرفتين ولا يجوز ان يكونا نكرتين و ما
اعربه الكوفيون ومن وافقهم عطف بيان وهو نكرة على النكرة قبله
اعربه البصريون بدلا ولم يقم لهم دليل على تعيين عطف البيان
في النكرة فينبغي ان لا يجوز والاولى والاصوب في اعراب مقام ابرهيم
ان يكون خبر مبتدا محذوف تقديره احدها اي احد تلك الايات
البينات مقام ابرهيم او مبتدا محذوف الخبر تقديره منها اي من
الايات البينات مقام ابرهيم ويكون ذكر المقام لعظمه وشهرته عندهم
ولكونه مشاهدا لم يتغير ولاذكاره اياهم دين ابيهم ابرهيم
حق تقاته **قال** ابن عطية ويصح ان يكون التقاة في هذه الاية
جمع فاعل وان كان لم يتصرف منه فيكون كرماة ورام او يكون جمع تقي
اذ فعيل وفاعل بمعنى له والمعنى على هذا اتقوا الله كما يحق ان يكون متقوه
المخصوصين ولذلك اضيفوا الى ضمير الله تعالى **قال** ابو حيان
هذا المعنى ينبو عنه هذا اللفظ اذ الظاهر ان قوله حق تقاته من
باب اضافة الصفة الى موصوفها كما تقول ضربت زيدا شديد الضرب
تريد الضرب الشديد ولذا هذا اي اتقوا الله الاتقا الحق اي الواجب

الثابت اما اذا جعلت التقاة جمعا فان التركيب يصير مثل اضرب زيدا
حق ضرابه فلا يدل هذا التركيب على معنى اضرب زيدا كما يحق ان يكون
ضرابه بل لو صرح بهذا التركيب لاحتيج الى فهم معناه الى تقدير اشيا يصح
بها المعنى والتقدير اضرب زيدا ضربا حقا كما يحق ان يكون ضرب
ضرابه ولا حاجة تدعوا الى تحميل اللفظ غير ظاهره وتكلف تقادير
يصح بها معنى لا يدل عليه ظاهر اللفظ **قال** ابن عطية فاصبحتم
عبارة عن الاستمرار وان كانت اللفظة مخصوصة بوقت ما وانما خصت
هذه اللفظة بهذا المعنى من حيث هي مبدا النهار وفيها مبدا الاعمال فالحال
التي يحسبها المرء من نفسه فيها هي الحال التي يستمر عليها يومه في الاغلب
ومنه قول الربيع بن ضبع

اصبحت لا احمل السلاح ولا البيت

ابو حيان هذا الذي ذكره من ان اصبح للاستمرار وعلله
بما ذكره لا اعلم احدا من النحويين ذهب اليه انما ذكروا انها تستعمل
على الوجهين اللذين ذكرهما وهما ان يكون لاتصاف الموصوف بصفته
وقت الصباح وبمعنى صار فلا يلحظ فيها وقت الصباح بل مطلق الانتقال
والصيرورة من حال الى حال **قال** ابو حيان فاما الذين اسودت
وجوههم اكفرتم الخبر محذوف للعلم به والتقدير فيقال لهم اكفرتم
كما حذف القول في مواضع كثيرة كقوله والملائكة يدخلون عليهم من كل باب
سلام عليكم وكما حذف الخبر حذفت الفا وان كان حذفها في غير هذا
لا يكون الا في الشعر وقال الشيخ كمال الدين عبد الواحد بن عبد الله
بن خلف الانصاري في كتابه الموسوم بنهاية التامل في اسرار التنزيل
قد اعترض على النحاة في قولهم لما حذف يقال حذفت الفا بقوله تعالى
فاما الذين كفروا افلم تكن اياتي تتلى عليكم تقديره فيقال لهم افلم تكن اياتي عليكم

عليكم محذوف فيقال ولم يحذف الفا فلما نظر هذا تعين ان تكون الجواب
قد وقوا العذاب بما كنتم تكفرون فوقع ذلك جوابا له ولقوله العزيز
ومن نظم العرب اذا ذكروا اخر فانه يقتضي جوابا ان يكتفوا عن جوابه
حتى يذكروا اخر فالاخر يقتضي جوابا ثم يجعلون له واحدا كما في قوله
تعالى فاما ياتينكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون
فقوله فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون جواب الشرطين وليس افلم جواب
اما بل الفا عاطفة على مقدر والتقدير اهملتكم فلم اتكن عليكم اياتي انتهى
ما نقل عن هذا الرجل فهو كلام اديب لا كلام نحوي اما قوله فقد اعترض على
النحاة فيكفي في بطلان هذا الاعتراض انه اعتراض على جميع النحاة لانه ما من نحوي
الا خرج الاية على اضمار فيقال لهم اكفرتم وقال وهذا هو نحوي الخطاب وهو ان
يكون في الكلام شي مقدر لا يستغني المعنى عنه فالقول بخلافه يخالف
للاجماع ولا التفات اليه واما ما اعترض به من قوله واما الذين
كفروا افلم تكن اياتي تتلى عليكم وانه قدروه فيقال لهم افلم تكن اياتي تتلى
عليكم محذوف فيقال ولم يحذف الفا فدل على بطلان هذا التقدير
فليس بصحيح بل هذه الفا التي بعد الهمزة في افلم ليست فا فيقال التي
هي جواب اما حتى يقال حذف فيقال وبقيت الفا بل الفا التي هي جواب
اما ويقال بعدها محذوف وفا افلم تحتمل وجهين احدهما ان تكون زائدة
وقد انشد النحويون على زيادة الفا قول الشاعر

يموت اناس او يشيب فتاهم ويحدث ناس والصغير فيكبر

يريد يكبر وقول الاخر

لما اتقى بيد عظيم جرمها فتركت ضاحي جلدها يتذبذب

يريد تركت وقال زهير

اراني اذا ما بت بت على هوى فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا

يريد ثم وقال الاخفش

جوابا صح

فقـ

سطر

في قول الشاعر

على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد

انها من افعال المقاربة قال الزمخشري وعمل فيه معنى
سميع عليم قال ابو حيان يعني في اذ همت وهذا
غير محرر لان العامل لا يكون مركبا من وصفين فتحريره ان
يقول او عمل فيه معنى سميع او عليم وتكون المسئلة من باب التنازع
ويجوز ان يكون معمولا لتبوي ولغدوت قال الزمخشري
فان قلت كيف يصح ان يقوله لهم يوم احد ولم تنزل فيه الملائكة
قلت قاله لهم مع اشتراط الصبر والتقوى عليهم فلم يصبروا على الغنائم
ولم يتقوا حيث خالفوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلذلك
لم تنزل الملائكة ولو تموا على ما شرط عليهم لنزلت وانما قدمت
الوعد بنزول الملائكة لتقوى قلوبهم ويعزموا على الثبات
ويثقوا بنصر الله انتهى قال ابو حيان قوله لم تنزل فيه
الملائكة ليس مجمعا عليه بل قال مجاهد حضرت فيه الملائكة
ولم تقاتل فعلى قول مجاهد يسقط السوال وقوله قاله لهم مع اشتراط
الصبر والتقوى عليهم فلم يصبروا عن الغنائم ولم يتقوا الى اخره المشروط
بالصبر والتقوى هو الامداد بخمسة الاف اما الاول وهو بثلاثة
الاف فليس بمشروط ولا يلزم من عدم انزال الخمسة الاف لفوات
شرطه ان لا ينزل ثلاثة الاف ولا شي منها قال ابن عطية
وقرا الحسن بثلاثة الف يقف على الها وكذلك بخمسة الاف ووجه
هذا الوجه ضعيف لان المضاف والمضاف اليه يقتضيان الاتصال اذ هما
كالاسم الواحد وانما الثاني كمال الاول والها انما هي امارة وقف
فيقلق الوقف في موضع انما هو للاتصال لكن قد جا نحو هذا

الامداد

للعرب في مواضع فمن ذلك ما حكاه الفراء انهم يقولون اكلت لحما شاة
يريدون لحم شاة فمطلوا الفتحة حتى نشأت عنها الف كما قالوا في
الوقف قالا يريدون قال ثم مطلوا الفتحة في القوافي ونحوها من
مواضع الروية والتثبت ومن ذلك في الشعر قوله

ينباع من ذفرى غضوب جسرة زيافة مثل الفنيق المكدم

يريد ينبع فمطل ومنه قول الآخر

اقول اذ خرت على الكلكال يا ناقتا ما جلت من مجال

يريد الكلكل فمطل ومنه قول الآخر

فانت من الغوائل حين ترمي ومن ذم الرجال بمنتزاح

يريد بمنتزح قال ابو الفتح فاذا جاز ان نعترض بهذا
التمادي بين اثناء الكلمة الواحدة جاز التمادي والتأني بين
المضاف والمضاف اليه اذ هما في الحقيقة اثنان انتهى كلامه
قال ابو حيان هذا كثير وتنظيره بغير ما يناسب والذي
يناسب توجيه هذه القراءة الشاذة انها من اجراء الوصل مجرى الوقف
ابدلها الفا في الوصل كما ابدلها في الوقف وهو موجود في كلامهم اجراء
الوصل مجرى الوقف واجراء الوقف مجرى الوصل واما قوله
لكن قد جاء نحو هذا للعرب في مواضع وجميع ما ذكر انما هو
من باب اشباع الحركة واشباع الحركة ليس نحو ابدال التاء هاء
في الوصل وانما هذا نظير قولهم ثلاثه اربعه ابدل التاء هاء ثم نقل حركة
همزة اربعة اليها وحذف الهمزة فاجرى الوصل مجرى الوقف في الابدال
ولاجل الوصل نقل اذ لا يكون هذا النقل الا في الوصل قال
ابو حيان الغيظ اصل الغضب وكثيرا ما يتلازمان ولذلك فسره
بعضهم هنا بالغضب والغيظ فعل نفساني لا يظهر على الجوارح والغضب

فعل الجامعة لظهوره في الجوارح وفعل ما ولابد ولذلك اسند الى الله
تعالى اذ هو عبارة عن افعاله في المغضوب عليهم ولا يسند الغيظ
اليه تعالى قال الزمخشري ولما معنى لم الا ان فيه
ضربا من التوقع فدل على نفي الجهاد فيما مضى وعلى توقعه فيما
يستقبل ويقول وعدني ان يفعل كذا ولما يريد ولم يفعل وانا
اتوقع فعله انتهى كلامه قال ابو حيان هذا الذي
قاله في لما انها تدل على توقع الفعل المنفي بها فيما يستقبل لا اعلم
احدا من النحويين ذكره بل ذكروا انك اذا قلت لما يخرج زيد دل
ذلك على انتفاء الخروج فيما مضى متصلا نفيه الى وقت الاخبار
اما انها تدل على توقعه في المستقبل فلا لكني وجدت في كلام
الفراء شيئا يقارب ما قاله الزمخشري قال لما لتعريض الوجود بخلاف
لم قال ابو حيان عبد الوارث عن ابي عمرو ويعلم الصابرين
برفع الميم قال الزمخشري على ان الواو للحال كانه قيل ولما تجاهدوا
وانتم صابرون انتهى قال ابو حيان لا يصح ما قاله لان واو الحال
لا تدخل على المضارع لا يجوز جاء زيد ويضحك وانت تريد جاء زيد يضحك
لان المضارع واقع موقع اسم الفاعل فكما لا يجوز جاء زيد وضاحكا
كذلك لا يجوز جاء زيد ويضحك فان اول على ان المضارع خبر مبتدأ
محذوف امكن ذلك التقدير وهو يعلم الصابرين كما اول قول
الشاعر

نجوت وارهنهم مالكا ... اي وانا ارهنهم

وخرج غير الزمخشري قراءة الرفع على استئناف الاخبار اي وهو
يعلم الصابرين قال ابن عطية [illegible] بالنصب
على التمييز انتهى قال ابو حيان لا يظهر هذا فان التمييز

كما قسم النحاه ينقسم الى مفعول وغير مفعول واقسامه في النوعين
محصوره وليس هذا واحدا منها قال ابو حيان قرا الاعمش ومن
يرد ثواب الدنيا يؤته منها ومن يرد ثواب الاخرة يؤته منها بالياء فيهما
قال ابن عطيه وذلك على حذف الفاعل لدلالة الكلام عليه انتهى
قال ابو حيان هذا وهم صوابه وذلك على اضمار الفاعل والضمير
عايد على الله قال ابن عطيه قراه من قرا قاتل اعم في المدح لانه
يدخل فيها من قتل ومن بقي ويحسن عندي على هذه القراءه اسناد
الفعل الى الربيين وعلى قراءه قتل اسناده الى نبي قال ابو حيان
يظهر ان قتل امدح وهي ابلغ في مقصود الخطاب لانها نص في وقوع القتل
ويستلزم المقاتله وقاتل لا يدل على القتل اذ لا يلزم من المقاتله
وجود القتل اذ قد يكون مقاتله ولا يقع قتل وما ذكر من انه يحسن عنده
ما ذكر لا يظهر حسنه بل القراءتان تحتملان الوجهين قال ابو
حيان قرا قتاده وكاين من نبي قتل معه ربيون كثير قال ابو الفتح والزمخشري
لا يحسن في هذه القراءه اسناد الفعل الا الى الربيين لما فيه من
معنى التكثير الذي لا يجوز ان يستعمل في قتل شخص واحد فان قيل
يستند الى نبي مراعاه لمعنى كم فالجواب ان اللفظ قد مشى على
جهة الافراد في قوله من نبي ودل الضمير المفرد في معه على ان
المراد انما هو التمثيل بواحد واحد فخرج الكلام عن معنى كم
قال ابو الفتح وهذه القراءه تقوي قول من قال بان قتل وقاتل انما
يستند الى الربيين انتهى كلامه وليس بظاهر لان كاين مثل كم
وانت اذا قلت كم من غلام تكسيته فافردت راعيت لفظ
كم ومعناها الجمع واذا قلت من غلام فكسيتهم راعيت معنى كم
لا لفظها وليس معنى مراعاه اللفظ الا انك افردت الضمير والمراد به

وزعموا انهم يقولون اخول فوجد يريدون احول وحد
والوجه الثاني ان تكون الفاء تفسيريه وتقدير الكلام فيقال
لهم ما يسوؤهم افلم فالم تكن اياتي ثم اعني الهمزه الاستفهام فقدمت
على الفاء التفسيريه كما تقدم على الفاء التي للتعقيب في نحو قوله افلم يسيروا
في الارض وهذا على مذهب من يثبت ان الفاء تكون تفسيريه نحو توضا
زيد فغسل وجهه ويديه الى اخر افعال الوضوء فالفاء هنا ليست
مرتبه وانما هي مفسره للوضوء لذلك تكون في افلم تكن اياتي تتلى عليكم مفسره
للقول الذي يسوؤهم وقول هذا الرجل فلما بطل هذا تعين ان يكون الجواب
فذوقوا اي تعين بطلان حذف ما قدره النحويون من قوله فيقال
لهم لوجود هذه الفاء في افلم تكن وقد بينا ان ذلك التقدير لم يبطل
وانه سواء في الاثنين واذا كان كذلك فالجواب اما هو فيقال في الموضعين
ومعنى الكلام عليه واما تقديره الهمزه فلم تكن اياتي تتلى عليكم فهذه نزعه زمخشريه
وذلك ان الزمخشري يقدر بين همزه الاستفهام وبين الفاء فعلا يصح عطف
ما بعدها عليه ولا يعتقد ان الفاء والواو وثم اذا دخلت عليها الهمزه
اصلهن التقديم على الهمزه لكن اعتني بالاستفهام فقدم على حروف
العطف كما ذهب سيبويه وغيره من النحويين وقد رجع الزمخشري
اخيرا الى مذهب الجماعه في ذلك وبطلان قوله الاول مذكور في النحو وقد
تقدم في هذا الكتاب حكايه مذهبه في ذلك وعلى تقدير قول هذا الرجل الهمزه لم
فلا بد من اضمار القول وتقديره فيقال الم تكن لان هذا المقدر هو خبر المبتدا
والفاء جواب اما وهو الذي يدل عليه الكلام ويقتضيه ضروره وقول
هذا الرجل فوقع ذلك جوابا له ولقوله الغريم يعني ان فذوقوا العذاب
جواب لاما ولقوله الغريم والاستفهام هنا لا جواب له انما هو استفهام
على طريق التوبيخ والارذال لهم واما قول هذا الرجل ومن نظم العرب الى

جوابًا

الى الجزم فليس كلام العرب كما زعم بل يجعل لكل جواب ان لم يكن ظاهرا
مقدر ولا يجعلون لهما واحدا واما دعواه ذلك في قوله تعالى فاما
ياتينكم الايتين فزعم ان قوله تعالى فلا خوف عليهم جواب للشرطين فقول
مروي عن الكسائي وذهب بعض الناس الى ان جواب الشرط الاول محذوف
تقديره فاتبعوه والصحيح ان الشرط الثاني وجوابه هو جواب الشرط
الاول وتقدمت هذه الاقوال الثلاثة عند الكلام على قوله فاما ياتينكم
الاية **قال** ابو حيان لو كان يدل على الدوام ومرادفه لم يزل قول
مرجوح بل الاصح انها كسائر الافعال تدل على الانقطاع ثم قد تستعمل حيث لا
يراد الانقطاع **قال** الزمخشري كان عبارة عن وجود الشي في زمان
ماض على سبيل الابهام وليس فيه دليل على عدم سابق ولا على انقطاع
طاري ومنه قوله وكان الله غفورا رحيما ومنه قوله كنتم خير
امة كانه قيل وجدتم خير امة انتهى **قال** ابو حيان قوله
انها لا تدل على عدم سابق هذا اذا لم تكن بمعنى صار فاذا كانت بمعنى صار دلت
على عدم سابق فاذا قلت كان زيد عالما بمعنى صار دل على انه انتقل من حالة
الجهل الى حالة العلم وقوله ولا على انقطاع طاري قد ذكرنا قبل ان الصحيح
انها كسائر الافعال يدل لفظ المضي منها على الانقطاع ثم قد تستعمل حيث
لا يكون انقطاع وفرق بين الدلالة والاستعمال الا ترى انك تقول هذا
اللفظ يدل على العموم ثم تستعمل حيث لا يراد العموم بل المراد الخصوص
وقوله كانه قال وجدتم خير امة هذا يعارض انها مثل قوله وكان الله
غفورا رحيما لان تقدير وجدتم امة يدل على انها تامة وان خير
امة حال وقوله وكان الله غفورا رحيما لا شك انها هنا الناقصة
فتعارضا **قال** ابو حيان الآناء الساعات وفي مفردها
اِنًى كمِعًى واَنًى كقفًا واِنْيٌ كنِحْيٍ واَنْيٌ كظبْيٍ واِنْوٌ كجِرْو

قال الزمخشري ويؤمنون بالكتاب كله الواو في
ويؤمنون للحال وانتصابها من لا يحبونكم اي لا يحبونكم والحال انكم
تؤمنون بكتابهم كله وهم مع ذلك يبغضونكم فما بالكم تحبونهم
وهم لا يؤمنون بشي من كتابكم وفيه توبيخ شديد بانهم في باطلهم
اصلب منكم في حقكم ونحوه فانهم يالمون كما تالمون وترجون
من الله ما لا يرجون **قال** ابو حيان هذا كلامه حسن الا ان
فيه من صناعة النحو ما يخدشه وهو انه جعل الواو في ويؤمنون للحال وانها
منتصبة من لا يحبونكم والمضارع المثبت اذا وقع حالا لا يدخل عليه واو
الحال تقول جاء زيد يضحك ولا يجوز ويضحك فاما قولهم قمت واصك
عينه ففي غاية الشذوذ وقد اول على اضمار مبتدا اي قمت
وانا اصك عينه فتصير الجملة اسمية ويحتمل هذا التاويل هنا اي
ولا يحبونكم وانتم تؤمنون بالكتاب كله لكن الاولى ما ذكرناه من
كونها للعطف **قال** ابن عطية وتؤمنون بالكتاب كله
يقتضي ان الاية في منافقي اليهود لا في منافقي العرب ويعترضها
ان منافقي اليهود لم يحفظ عنهم انهم كانوا يؤمنون في الظاهر ايمانا
مطلقا ويكفرون في الباطن كما كان المنافقون من العرب الا ما روي من اسلام
زيد بن اللصيت القينقاعي فلم يبق الا ان قولهم امنا معناه صدقنا
انه نبي مبعوث اليكم اي فكونوا على دينكم ونحن اولياوكم واخوانكم
لا نضمر لكم الا المودة ولهذا كان بعض المومنين يتخذهم بطانة
وهذا منزع قد حفظ ان كثيرا من اليهود كان يذهب اليه ويدل على
هذا التاويل ان المعادل لقولهم امنا عضوا الانامل من الغيظ وليس
فيه ما يقتضي الارتداد كما في قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا
انا معكم بل ما يقتضي البغض وعدم المودة وكان ابو الجوزاء اذا

لا يعقلانه قال هم الاباضية وهذه الصفة قد تتوارث في اهل البدع
من الناس الى يوم القيامة قال ابو حيان ما ذكر من ان منافقي
اليهود لم يحفظ عنهم انهم كانوا يؤمنون في الظاهر ايمانا مطلقا ويكفرون
في الباطن الا ما روي من امر زيد فيه نظر فانه قد روي ان جماعة
منهم كانوا يتعبدون ذلك ذكره البيهقي وغيره ولو لم يرد ذلك
الا عن زيد القينقاعي لكان في ذلك مذمة لهم بذلك اذ وجد ذلك
في جنسهم ولكن انما تمدح العرب او تذم بفعل الواحد من القبيلة ويؤيد صدور
ذلك من اليهود قوله تعالى وقالت طائفة من اهل الكتاب آمنوا بالذي
انزل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آخره قال ابو
حيان قرأ الضحاك وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا
بضم الضاد وكسر الراء المشددة على اصل التقاء الساكنين
قال ابن عطية فاما الكسر يعني في الراء فلا اعرفها قراءة وعبارة الزجاج
في ذلك متجوز فيها اذ يظهر من درج كلامه انها قراءة قال ابو
حيان هي قراءة كما ذكرنا عن الضحاك قال الزمخشري وقد اتسع
في قعد فقال حتى اجريا مجرى صار قال ابو حيان اما اجرا
قعد مجرى صار فقال اصحابنا انما جاء في لفظة واحدة وهي شاذة لا
تتعدى وهي في قولهم شحذ شفرته حتى قعدت كانها حربة
اي صارت وقد نقل عن الزمخشري تخريج قوله تعالى فتقعد ملوما
على ان معناه فتصير لان ذلك القعد النحويين لا يطرد وفي اليواقيت لابي عمرو
الزاهد قال ابن الاعرابي القعد الصيرورة والعرب تقول قعد
فلان اميرا بعد ما كان مأمورا اي صار واما اجرا قام مجرى
صار فلا اعلم احدا عدها في اخوات كان ولا ذكر انها تاتي بمعنى صار
ولا ذكر لها خبرا الا ابا عبد الله ابن هشام الخضراوي فانه قال

الجمع فلا فرق من حيث المعنى بين كم كثيرة وكثيرهم فلذلك لا فرق
بين قتل معه ربيون وقتل معه ربيون وانما جاز من مراعاة اللفظ
تارة ومراعاة المعنى تارة لان مدلول كم وكأين كثير والمعنى جمع كثير
واذا اخبرت عن جمع كثير فتارة تفرد مراعاة اللفظ وتارة تجمع مراعاة
المعنى كما قال تعالى ام يقولون نحن جميع منتصر سيهزم الجمع
ويولون الدبر فقال منتصر وقال ويولون فافرد في منتصر وجمع
في يولون وقول ابي الفتح في جواب السؤال الذي فرضه ان اللفظ قد جرى
على جهة الافراد في قوله من نبي اي روعي كأين لكون تمييزها جاء مفردا
فناسب لما ميزت بمفرد ان يراعى لفظها والمعنى على الجمع وقوله ودل الضمير
المفرد في معه على ان المراد انما هو التمثيل بواحد واحد هذا المراد
مشترك بين ان يفرد الضمير او يجمع لان الضمير المفرد ليس معناه هنا
افراد مدلوله بل لا فرق بينه مفردا ومجموعا من حيث المعنى واذ
لا فرق فدلالته عامة وهي دلالته على كل فرد فرد وقوله وخرج الكلام
عن معنى كم لا يخرج الكلام عن معنى كم انما خرج عن معنى
كم جمع الضمير على معنى كم دون لفظها لانه اذا افرد لفظا لم يكن مدلوله
مفردا انما يكون جمعا كما قالوا هو احسن الفتيان واجمله معناه واجملهم
قال ابو حيان استكان ظاهره انه استفعل من الكون فيكون
اصل الفه واوا او من قول العرب بات فلان بكينة سوء
اي بحالة سوء وكانه بكينه اذا خضعه قال هذا الازهري وابو
علي وعلى قولهما اصل الالف ياء وقالت طائفة من النحاة انه افتعل من
السكون واشبعت الفتحة فتولد منها الف كما قال

اعوذ بالله من العقراب

يريد من العقرب وهذا الاشباع لا يكون الا في الشعر وهذه الكلمة

في جميع تصاريفها بنيت على هذا الحرف تقول استكان استكين فهو
مستكين ومستكان له والاشباع لا يكون على هذا الحد

قال ابو حيان اذا وقعت الواو المضمومة عينا اول فلا يجوز ابدالها
واوا الا بشرطين احدهما ان تكون الضمة لازمة الثاني ان لا يكون
يمكن تخفيفها بالاسكان مثال ذلك فُوُوج وقُوُول وغُوُور
فههنا يجوز فؤوج وقؤول وغؤور بالهمز ومثال كونها عارضة
هذا دلوك ومثال امكان تخفيفها بالاسكان هذا سُوْر
ونُوْر جمع سوار ونوار فانك تقول فيهما سوُر ونوُر وبه بعض اصحابنا
على شرط اخر لا بد منه وهو ان لا يكون مدغما فيها نحو تعوّد فلا يجوز
فيه تعؤّد بابدال الواو المضمومة همزة وزاد بعض النحويين شرطا
اخر وهو ان لا تكون الواو زائدة نحو الترهوك وهذا الشرط ليس
مجمعا عليه

قال ابو حيان قرا الحسن ولا تلوون على احد وخرجوها
على قراءة همز الواو ونقل الحركة الى اللام وحذف الهمزة ويحتمل ان
يكون مضارع ولي وعُدي بعلى على التضمين معنى العطف اي ولا
تعطفون على احد

قال ابن عطية وحذفت احدى الواوين
الساكنين وكان قد قال في هذه القراءة هي قراءة متركبة على لغة
من همز الواو المضمومة ثم تقلب حركة الهمزة الى اللام انتهى
ابو حيان هذا كلام عجيب يخيل هذا الرجل انه تقلب الحركة
الى اللام فاجتمع واوان ساكنان احداهما الواو التي هي عين الكلمة
والاخرى واو الضمير فحذفت احدى الواوين لانهما ساكنان
وهذا قول من لم يمعن في صناعة النحو لانها اذا كانت متركبة على لغة من
همز الواو ثم نقل حركتها الى اللام فان الهمزة اذ ذاك تحذف ولا يبقى
لتقي واوان ساكنان ولو قال استثقلت الضمة على الواو لان الضمة

كانها واو فصار ذلك كانه جمع بين ثلاث واوات فنقلت الضمة الى اللام
فالتقى ساكنان فحذفت الاولى منهما ولم يهم في قوله احدى الواوين
لا يمكن ذلك في توجيه هذه القراءة الشاذة الا ان يبنى ذلك على انه على
لغة من همز على زعمه فلا يتصور ذلك

قال الزمخشري ويجوز
ان يكون الضمير في فاثابكم للرسول اي فاساكم في الاغتمام وكما
غمكم ما نزل به من كسر الرباعية والشجة وغيرهما غمه ما نزل
بكم فاثابكم غما اغتمه لاجلكم بسبب غم اغتممتموه لاجله ولم يثربكم
على عصيانكم ومخالفتكم وانما فعل ذلك ليسليكم وينفس عنكم كيلا
تحزنوا على ما فاتكم من نصر الله ولا ما اصابكم من غلبة العدو انتهى كلامه

قال ابو حيان هذا خلاف الظاهر لان المسند اليه الافعال
السابقة هو الله تعالى وذلك في قوله ولقد صدقكم الله وعده وقوله ثم صرفكم
عنهم ليبتليكم ولقد عفا عنكم والله ذو فضل على المومنين فقوله فاثابكم
مسندا الى الله وذكر الرسول انما جاء في جملة حالية نعى عليهم فرارهم مع كون
من اهتدوا على يده يدعوهم فلم يجئ مقصودا لان يحدث عنه انما الجملة
التي ذكر فيها في تقدير المفرد اذ هي حال

قال الزمخشري
فاثابكم عطف على صرفكم انتهى

قال ابو حيان فيه بعد
لطول الفصل بين المتعاطفين والذي يظهر انه معطوف على تصعدون
ولا تلوون لانه مضارع في معنى الماضي لان اذ تصرف المضارع الى الماضي
اذ هي ظرف لما مضى والمعنى اذ صعدتم وما لويتم على احد فاثابكم

قال الزمخشري فان قلت كيف قيل اذا ضربوا مع قالوا قلت
هو حكاية الحال الماضية كقولك حين يضربون في الارض انتهى

قال ابو حيان يمكن اقرار اذا على ما استقر لها من الاستقبال
والعامل فيها مضاف مستقبل محذوف وهو لا بد من تقدير مضاف

غايه ما فيه انا نقدره مستقبلا حتى يعمل في الظرف المستقبل لكون
يكون الضمير في قوله لو كانوا عايدا على اخوانهم لفظا وعلى غيرهم معنى مثل
قوله تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره وقول
العرب عندي درهم ونصفه وقول الشاعر

قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد

المعنى من معمر اخر ونصف درهم اخر ونصف حمام اخر فعاد
الضمير على درهم والحمام لفظا لا معنى كذلك الضمير في قوله لو كانوا يعود على
اخوانهم لفظا والمعنى لو كان اخواننا الاخرون ويكون معنى الايه وقالوا
مخافه هلاك اخوانهم اذا ضربوا في الارض وكانوا غزى لو كان اخواننا الاخرون
الذين تقدم موتهم وقتلهم عندنا اي مقيمين لم يسافروا وما ماتوا وما
قتلوا فتكون هذه المقاله تثبيطا لاخوانهم الباقين عن الضرب
في الارض وعن الغزو وايهاما لهم ان يصيبهم مثل ما اصاب اخوانهم الاخرين
الذين سبق موتهم وقتلهم بالضرب في الارض والغزو ويكون العامل
في اذا هلاك وهو مصدر ينحل لان والمضارع اي مخافه ان يهلك اخوانهم الباقين
اذا ضربوا في الارض وكانوا غزا وهذا ابلغ في المعنى اذ عرضوا للاحفا
بالاقامه لئلا يصيبهم ما اصاب من مات وقتل قالوا ويجوز ان يكون وقالوا
في معنى ويقولون فيعمل في اذا ويجوز ان يكون اذا بمعنى فيبقى وقالوا على مضيه
وفي الكلام اذ ذاك حذف تقديره اذا ضربوا في الارض فماتوا او كانوا
غزا فقتلوا قال ابو حيان وقرا الحسن والزهري
غزا بتخفيف الزاء ووجه على حذف احد المضعفين تخفيفا وعلى
حذف التاء والمراد غزاه قال ابن عطيه وهذا الحذف يعني
حذف التاء كثير في كلامهم ومنه قول الشاعر يمدح الكسائي

ابى الذم اخلاق الكسائي وانتمى به المجد اخلاق الابو السوابق

يريد الابوه جمع اب كما ان العمومه جمع عم والبنوه جمع ابن وقد قالوا ابن
وبنو قال ابو حيان قوله وهذا الحذف كثير في كلامهم
ليس كما ذكر بل لا يوجد مثل رام ورمى ولا حام وحمى يريد رماه وحماه
وان اراد حذف التاء من حيث الجمله كثير في كلامهم فالمدعى انما هو الحذف من
فعله ولا نقول ان الحذف اعني حذف التاء كثير في كلامهم لانه لا يشعر ان بنا
الجمع جا عليها ثم حذفت كثيرا وليس كذلك بل الجمع جا على فعول نحو عم
وعموم وفحل وفحول ثم جي بالتاء لتاكيد معنى الجمع فلا يقول في عموم وفعول
انه حذف منه التاء كثيرا لان الجمع لم يبن عليها كما في قضاه ورماه
فان الجمع بني عليهما وانما تكلف النحويون لدخولها فيما كان لا ينبغي ان يدخل
فيه لان ذلك على سبيل تاكيد الجمع لهذا او زايدا لا معنى له ذكروا انها جا
لمعنى التاكيد اللزوا بدال التي لا يفهم لها معنى غير التاكيد واما البيت
فالذي يقوله النحويون فيه انه مما شذ جمعه ولم يعل فيقال فيه
اي كما قالوا في عصا وهو عندهم جمع على فعول وليس اصله ابوه ولا جمع
ابن على بنوه وانما هما مصدران قال الزمخشري او لا
يكونوا بمعنى لا تكونوا مثلهم في النطق بذلك القول واعتقاده ليجعله
الله حسره في قلوبهم خاصه ويصون منها قلوبكم قال ابو
حيان هذا كلام شيخ لا تحقيق فيه لان جعل الحسره لا يكون سببا
للنهي كما قلنا انما يكون سببا لحصول امتثال النهي وهو انتفا المماثله
فحصول ذلك الانتفا والمخالفه فيما يقولون ويعتقدون يحصل عنه
ما يغيظهم ويغمهم اذ لم يوافقوهم فيما قالوه واعتقدوه فلا يضربوا
في الارض ولا يغزوا والتبس على الزمخشري استدعا انتفا
المماثله بحصول الانتفا وفهم هذا فيرضاوده قال ابو حيان
فبما رحمه من الله لنت لهم قال الرازي قال المحققون دخول اللفظ

عصي

المهمل الوضع في كلام احكم الحاكمين عن جابر وهنا يجوز ان يكون ما استفهاما
للتعجب تقديره فباي رحمة من الله لنت لهم وذلك بان جنايتهم لما كانت
عظيمة ثم انه ما اظهر البتة تغليظا في القول ولا خشونة في الكلام
علموا ان هذا لا يتاتى الا بتاييد رباني قبل ذلك انتهى وما قاله المحققون صحيح
لان زيادة ما للتوكيد لا ينكره في اماكنه من له ادنى تعلق بالعربية فضلا عن
من يتعاطى تفسير كلام الله وليس ما في هذا المكان مما يتوهمه احد مهملا
فلا يحتاج ذلك الى تاويل بجعلها ان يكون استفهاما للتعجب ثم ان تقديره ذلك
فباي رحمة دليل على انه جعل ما مضافة للرحمة وما ذهب اليه خطا من
وجهين احدهما انه لا تضاف ما الاستفهامية ولا اسما الاستفهام غير
اي بلا خلاف وكم على مذهب ابي اسحق والثاني انه اذا لم تصح الاضافة فيكون
اعرابه بدلا واذا كان بدلا من اسم الاستفهام فلا بد من اعادة همزة الاستفهام
في البدل وهذا الرجل لحظ المعنى ولم يلتفت الى ما تقرر في علم النحو من احكام
الالفاظ وكان يغنيه عن هذا الارتباك والتسلق الى ما لا يحسنه والتسور
عليه قول الزجاج في ما هذه انها صلة فيها معنى التوكيد باجماع النحو
قال ابو حيان وقرئ شاذا لمن من الله على المؤمنين
اذ بعث فيهم رسولا من انفسهم قال الزمخشري وفيه وجهان
انه يراد لمن من الله على المؤمنين منه او بعثه اذ بعث فيهم فحذف لقيام
الدلالة او يكون اذ في محل الرفع كاذا في قولك اخطب ما يكون الامير اذا
كان قائما بمعنى لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه انتهى قال ابو
حيان اما الوجه الاول فهو سائغ وقد حذف المبتدا مع من في مواضع منها
وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن وما منا الا له مقام وما دون ذلك على قول واما
الوجه الثاني فهو فاسد لانه جعل اذ مبتداه ولم يستعملها
العرب متصرفة البتة انما تكون ظرفا او مضافا اليها اسم زمان ومفعوله

باذكر على قول

باذكر على قول لما ان يستعمل مبتداه فلم يثبت ذلك في لسان العرب
ليس في كلامهم نحو اذ قام زيد طويل واذ يقوم زيد وقت قيام زيد طويل
وقد قال ابو علي الفارسي لم ترد اذ واذا في كلام العرب الا ظرفين ولا يكونان
فاعلين ولا مفعولين ولا مبتداين انتهى كلامه واما قوله في محل الرفع
كاذا فهذا التشبيه فاسد لان المشبه مرفوع بالابتدا والمشبه به
ليس بمبتدا انما هو ظرف في موضع الخبر على زعم من يرى ذلك وليس
في الحقيقة في موضع رفع بل هو في موضع نصب بالعامل المحذوف وذلك
العامل هو مرفوع فاذا قال النحاة هذا الظرف الواقع خبرا في محل الرفع
فيعنون انه لما قام مقام المرفوع صار في محل وهو في التحقيق في موضع
نصب كما ذكرنا واما قوله في قولك اخطب ما يكون الامير اذا كان قائما فهذا
في غاية الفساد لان هذا الظرف على مذهب من يجعله في موضع خبر
المبتدا الذي هو اخطب لا يجوز ان ينطق به انما هو امر تقديري ونص
ارباب هذا المذهب وهم القائلون باعراب اخطب مبتدا ان هذه
الحال سدت مسده وانه مما يجب حذف الخبر فيه لسد هذه مسده
وفي تقرير تقدير هذا الخبر اربعة مذاهب ذكرت في مبسوطات
النحو وان كانوا من قبل لفي ضلال مبين قال الزمخشري ان هي
المخففة من الثقيلة واللام هي الفارقة بينها وبين النافية وتقديره
وان الشان والحديث كانوا من قبل في ضلال مبين انتهى قال ابو
حيان وقال مكي وقد ذكر انه قيل ان نافية واللام بمعنى الا اي وما كانوا
من قبل الا في ضلال مبين قال هذا قول الكوفيين واما الزمخشري
فانه قال ان مخففة من الثقيلة واسمها مضمر والتقدير على قوله
وانهم كانوا من قبل في ضلال مبين انتهى وظهر من كلام الزمخشري انه
حين خففت حذف اسمها وهو ضمير الشان والحديث ومن كلام

بكى انه حين خففت حذف اسمها وهو ضمير عائد على المومنين و كلا
هذين الوجهين لا نعرف نحويا ذهب اليه انما المتقرر عندنا في كتب
النحو ومن الشيوخ انك اذا قلت ان زيدا قائم ثم خففت فمذهب البصريين
فيها اذ ذاك وجهان احدهما جواز الاعمال ويكون حالها وهي مخففة كحالها
وهي مشددة الا انها لا تعمل في مضمر ومنع ذلك الكوفيون وهم محجوجون
بالسماع الثابت من لسان العرب والوجه الثاني وهو الاكثر عندهم
ان تهمل فلا تعمل لا في ظاهر ولا في مضمر لا ملفوظ به ولا مقدر
البتة فان وليها جملة اسمية ارتفعت بالابتدا والخبر ولزمت اللام
في ثاني مصحوبيها ان لم ينف وفي اولهما ان تاخر فتقول ان زيد لقائم
ومدلوله مدلول ان زيدا قائم وان وليها جملة فعلية فلا بد عند البصريين
ان يكون من نواسخ الابتدا وان جا الفعل من غيرها فهو شاذ لا يقاس عليه
عند جمهورهم قال الزمخشري ولما نصب بقلتم واصابتكم
في محل الرفع الجر باضافة لما اليه وتقديره اقلتم حين اصابتكم
واني هذا نصب لانه مقول والهمزة للتقرير والتقريع فان قلت
علام عطفت الواو هذه الجملة قلت على ما مضى من قصة احد من قوله
ولقد صدقكم الله وعده ويجوز ان يكون معطوفة على محذوف كانه قال
افعلتم كذا وقلتم حينئذ كذا انتهى قال ابو حيان اما العطف على
ما مضى من قصة احد بما ذكر ففيه بعد وبعيد ان يقع مثله
في القران واما العطف على محذوف فهذا جار على ما تقرر في غير
موضع من مذهبه وقد رددناه عليه واما على مذهب الجمهور والزمخشري
وغيره قالوا واصلها التقديم وعطفت الجملة الاستفهامية على ما
قبلها واما قوله ولما نصب الى اخره وتقديره وقلتم حينئذ كذا
فجعل لما بمعنى حين فهذا ليس مذهب سيبويه وانما هو مذهب

ابي علي الفارسي زعم ان لما ظرف زمان بمعنى حين والجملة بعدها في
موضع جر بها فجعلها من الظروف التي تجب اضافتها الى الجمل
وجعلها معمولة للفعل الواقع جوابا في نحو لما جا زيد جا عمرو فلما في
موضع نصب لجا من قولك جا عمرو واما مذهب سيبويه فلما حرف
لا ظرف وهو حرف وجوب لوجوب ومذهب سيبويه هو الصحيح
وقد بينا فساد مذهب ابي علي من وجوه في لما المسمى بالتكميل
قال ابو حيان اي هذا من اين هذا لقوله اني لكم هذا
كقوله من عند انفسكم وقوله من عند الله انتهى كلامه قال ابو
حيان الظرف اذا وقع خبرا للمبتدا لا يقدر داخلا عليه حرف جر غير
في اما ان يقدر داخلا عليه من فلا لانه انما انتصب على اسقاط في
ولذلك اذا اضمر الظرف تعدى اليه الفعل بوساطة في الا ان يتسع
في الفعل فينصبه نصب المشبه بالمفعول به فتقدير الزمخشري
اني هذا من اين هذا تقدير غير سائغ واستدلاله على هذا
التقدير بقوله من عند انفسكم وقوله من عند الله وقوف مع
مطابقة الجواب السوال في اللفظ وذهول عن هذه القاعدة
التي ذكرناها واما على ما قررناه فان الجواب جا على مراعاة المعنى
لا على مطابقة الجواب السوال في اللفظ وقد تقرر في علم العربية
ان الجواب ياتي على حسب السوال مطابقا له في اللفظ ومراعى فيه
المعنى لا اللفظ قال ابن عطية ما قواهم توكيد مثل
طار بجناحيه قال ابو حيان لا يظهر انه توكيد اذ القول
ينطلق على اللساني والنفساني فهو مخصص لاحد الاطلاقين
الا ان قلنا ان انطلاقه على النفساني مجاز فيكون اذ ذاك توكيدا
لحقيقة القول قال الزمخشري ويجوز ان يكون الذين

الذين قتلوا فاعلا ويكون التقدير ولا تحسبنهم الذين قتلوا امواتا
اي لا تحسبن الذين قتلوا انفسهم امواتا فان قلت كيف جاز حذف
المفعول الاول قلت هو في الاصل مبتدا فحذف كما حذف المبتدا
في قوله احياء والمعنى هم احياء لدلالة الكلام عليهما انتهى
قال ابو حيان ما ذهب اليه من ان التقدير ولا تحسبنهم
الذين قتلوا امواتا لا يجوز لان فيه تقديم المضمر على مفسره وهو
محصور في اماكن لا تتعدى وهو باب رب بلا خلاف نحو ربه رجلا
اكرمته وباب نعم وبئس نحو نعم رجلا زيد على مذهب البصريين
وباب التنازع على مذهب سيبويه في نحو ضربني وضربت الزيدين
وضمير الامر والشان وهو المسمى بالمجهول عند الكوفيين نحو هو
زيد منطلق وباب البدل على خلاف فيه بين البصريين في نحو مررت
به زيد وزاد بعض اصحابنا ان يكون الظاهر المفسر خبرا للضمير
وجعل منه قوله تعالى وقالوا ان هي الا حياتنا الدنيا التقدير عنده
ما الحياة الا حياتنا الدنيا وهذا الذي قدره الزمخشري ليس واحدا
من هذه الاماكن المدلوله واما سواله وجوابه فانه قد تمشى على راي
الجمهور في انه يجوز حذف احد مفعولي ظن واخواتها اختصارا اذ
حذف الاختصار هو لفهم المعنى لكنه عندهم قليل لا جدا قال ابو علي
الفارسي حذفه عزيز جدا كما ان حذف خبر كان كذلك وان اختلفت
جهتا الفتح انتهى قول ابي علي وقد ذهب الاستاذ ابو اسحاق ابرهيم
بن ملكون الحضرمي الاشبيلي الى منع ذلك البته فلا يجوز عنده حذف
احد مفعوليها اختصارا كما لا يجوز ذلك اقتصارا وما كان بهذه
المثابه ممنوعا عند بعضهم عزيزا حذفه عند الجمهور ينبغي ان لا
يحمل عليه كلام الله تعالى فالاولى من تاول الفاعل مضمرا بفسره المعنى

اي لا تحسبن هو اي احد او حاسب وليس فيه الا القراءتان في كون الفاعل
ضميرا وان اختلف بالخطاب والغيبة قال ابن عطيه اخبر
تعالى عن الشهداء انهم في الجنه يرزقون هذا موضع العبادة ولا
محالة انهم ماتوا وان اجسادهم في التراب وارواحهم حيه كارواح
سائر المومنين وفضلوا بالرزق في الجنه من وقت القتل حتى كان
حياة الدنيا دائمة لهم وقوله بل احياء مقدمة لقوله يرزقون اذ لا
يرزق الا حي وهذا كالقول لمن ذم رجلا بل هو رجل فاضل فيجيء
باسم الجنس الذي يركب عليه الوصف بالفضل انتهى قول ابن
عطيه قال ابو حيان لا يلزم ما ذكر من ان لفظة احياء
جيء بها لذكر الرزق لكون الحياة مشتركا فيها الشهيد
والمومنون لانه يجوز ان يكون هذا الاخبار بحياة الشهداء
متقدما على الاخبار بان ارواح المومنين على العموم حيه فاستفيد
اولا حياة ارواح الشهداء ثم جاء بعده الاخبار بحياة ارواح المومنين
وايضا ففي ذكر النص على نقيض ما حسبوه وهو كون الشهداء امواتا
والبعد عن ان يراد بقوله يرزقون بما احتمله المضارع من الاستقبال
فاذا سبقه ما يدل على الالتباس بالوصف حالة الاخبار كان حكم
ما بعده حكمه اذ الاصل في الاخبار ان يكون من اسند اليه
متصفا بذلك في الحال الا ان دلت قرينه على مضي او استقبال من لفظ
او معنى فيصار اليه قال ابن عطيه وليست استفعل
في هذا الموضع بمعنى طلب البشارة فصحيح بل هي بمعنى استغنى الله
واستمجد المرخ والعفار انتهى اما قوله ليست بمعنى
طلب البشارة فصحيح واما قوله بل هي بمعنى استغنى الله
واستمجد المرخ والعفار يعني انها تكون بمعنى الفعل المجرد

فاستغنى بمعنى غني واستمجد بمعنى مجد ونقل انه يقال بشر
الرجل بكسر الشين فيكون استبشر بمعناه ولا يتعين هذا المعنى
بل يجوز ان يكون مطاوعا لافعل وهو الاظهر اي ابشره الله فاستبشر كقولهم
اكانه فاستكان واشلاه فاستشلى واراحه فاستراح واحكمه
فاستحكم واكنه فاستكن وامره فاستمر وهو كثير وانما كان
هذا الاظهر هنا لانه من حيث المطاوعة يكون منفعلا عن غيره فحصلت
له البشرى بابشار الله له بذلك ولا يلزم هذا المعنى اذا كان بمعنى المجرد
لانه لا يدل على المطاوعة قال الزمخشري وعلى ان الجملة اعتراض
وهي قراءة الكسائي انتهى قال ابو حيان يعني قراءة وان الله
لا يضيع بكسر الهمزة وليست الجملة هنا اعتراضا لانها لم تدخل بين شيئين
احدهما يتعلق بالاخر وانما جاءت لاستيناف واخبار قال الزمخشري
يجوز ان يعود الضمير في فزادهم ايمانا الى المقول وان يعود على الناس اذا
اريد به نعيم وحده قال ابو حيان هما ضعيفان من ان الاول لا
يزيد ايمانا الا النطق به لا هو نفسه ومن حيث ان الثاني اذا اطلق
على المفرد لفظ الجمع مجازا فان الضماير تجري على ذلك الجمع لا على المفرد
فيقول مفارقه شابت باعتبار الاخبار عن الجمع ولا يجوز مفارقه
شاب باعتبار مفارقه شاب قال الزمخشري الشيطان
خبر ذلكم بمعنى انما ذلكم المثبط هو الشيطان ويخوف اولياءه جملة
مستانفة بيان لشيطنته والشيطان صفة لاسم الاشارة ويخوف
الخبر والمراد بالشيطان نعيم او ابو سفيان انتهى قال ابو
حيان فعلى هذا القول تكون الجملة لا موضع لها من الاعراب وانما
قال والمراد بالشيطان نعيم او ابو سفيان لانه لا يكون صفة
والمراد به ابليس لانه اذا اريد به ابليس كان اذ ذاك علما بالغلبة اذ اصله

صفة كالعيوق ثم غلب على ابليس كما غلب العيوق على النجم الذي يطلق
عليه قال ابن عطية وذلكم في الاعراب ابتدا والشيطان
مبتدا اخر ويخوف اولياءه خبر عن الشيطان والجملة خبر الابتدا
الاول وهذا الاعراب خير في تناسق المعنى من ان يكون الشيطان خبر
ذلكم لانه يجي في المعنى استعارة بعيدة قال ابو حيان
هذا الذي اختاره اعراب لا يجوز ان كان الضمير من اولياءه عائدا
على الشيطان لان الجملة الواقعة خبرا عن ذلكم ليس فيها رابط يربطها
بقوله ذلكم وليس نفس المبتدا في المعنى نحو قولهم هجيري ابي بكر
لا اله الا الله وان كان عائدا على ذلكم ويكون ذلكم عن الشيطان جاز
وصار نظير انما هند زيد يضرب غلامها والمعنى اذ ذاك انما ذلكم
الركب او ابو سفيان الشيطان يخوفكم اولياءه اي اولياء الركب او ابي
سفيان قال الزمخشري فان قلت كيف صح مجي
البدل ولم يذكر الا احد المفعولين ولا يجوز الاقتصار بفعل الحسبان
على مفعول واحد قلت صح ذلك من حيث ان التعويل على البدل
والمبدل منه في حكم المنحى الا تراك تقول جعلت متاعك بعضه
فوق بعض مع امتناع سكوتك على متاعك انتهى كلامه قال ابو
حيان ذكر مثل هذا الاستاذ ابو الحسن بن الباذش فقال انما نملي
لهم خير لانفسهم بدل من الذين ويكون المفعول الثاني حذف لدلالة
الكلام عليه ويكون التقدير ولا يحسبن الذين كفروا خيرية املائنا لهم
كاينة او واقعة انتهى وهذا التخريج الذي خرجه ابن الباذش والزمخشري
سبقهما اليه الكسائي والفراء قالا وجه هذه القراءة التكرير والتاكيد
التقدير ولا يحسبن الذين كفروا ولا يحسبن انما نملي لهم قال الفراء ومثله
هل ينظرون الا الساعة ان تاتيهم اي ما ينظرون الا ان تاتيهم انتهى وقد رد

بعضهم قول الكسائي والفراء فقال حذف المفعول الثاني من هذه الافعال
لا يجوز عند احد فهو غلط منهما انتهى وقد استوعبنا الكلام في حذف
احد مفعولي ظن اختصارا فيما تقدم من قول الزمخشري في قوله ولا تحسبن
الذين قتلوا في سبيل الله امواتا ان تقديره ولا تحسبنهم وذكرنا هناك
ان مذهب ابن ملكون انه لا يجوز ذلك وان مذهب الجمهور الجواز الا انه
عزيز جدا حتى لا يوجد في لسان العرب الا نادرا وان القران ينبغي
ان ينزه عنه وعلى البدل خرج هذه القراءة الزجاج لكن ظاهر كلامه
انها تصح خبر قال وقد قرا بها خلق كثير وساق عليها مثالا قول الشاعر

فما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما

بنصب هلك الثاني على ان الاول بدل وعلى هذا يكون انما نملي بدلا وخيرا
المفعول الثاني اي املانا خيرا وانكر ابو بكر بن مجاهد هذه القراءة
التي حكاها الزجاج وزعم انه لم يقرا بها احد وابن مجاهد في باب
القراءات هو المرجوع اليه قال ابن عطيه ودل قوله
يبخلون على هذا البخل المقدر كما دل السفيه على السفه في قوله

اذا نهي السفيه جرى اليه وخالف والسفيه الى خلاف

والمعنى جرى الى السفه انتهى قال ابو حيان ليست الدلالة فيهما
سوا لوجهين احدهما ان الدال في الايه هو الفعل وفي البيت هو اسم الفاعل
ودلالة الفعل على المصدر اقوى من دلالة اسم الفاعل ولذلك كثر اضمار المصدر
لدلالة الفعل عليه في القران وكلام العرب ولم تكثر دلالة اسم الفاعل على المصدر
انما جا في هذا البيت او في غيره ان وجد والثاني ان في الايه حذفا
لظاهر اذ قدروا المحذوف خيرا لهم واما في البيت فهو اضمار لا حذف
ويظهر لي تخريج غريب في الايه تقتضيه قواعد العربيه وهو ان
تكون المساله من باب الاعمال اذ جعلنا الفعل مسندا للذين وذلك

تحسبن يطلب مفعولين ويبخلون يطلب مفعولا بحرف جر فقوله
ما اتاهم يطلبه تحسبن على ان يكون مفعولا اول ويكون هو فصلا
وخيرا المفعول الثاني ويطلبه يبخلون بتوسط حرف الجر
فاعمل الثاني على الافصح في لسان العرب وعلى ما جا في القران وهو يبخلون
فعدي بحرف الجر واخذ معموله وحذف معمول تحسبن الاول وبقي
معموله الثاني لانه لم يتنازع فيه انما جا التنازع بالنسبه الى المفعول
وساغ حذفه وحده كما ساغ حذف المفعولين في مساله قال سيبويه
متى رايت او قلت زيد منطلق لان رايت وقلت في هذه المساله تنازعا
زيد منطلق وفي الايه لم يتنازعا الا في المفعول الواحد وتقدير المعنى
ولا تحسبن ما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم الناس الذين يبخلون
به فعلى هذا التقدير والتخريج يكون هو فصلا لما اتاهم المحذوف لا
لتقديرهم بخلهم ونظير هذا التركيب ظن الذي مر بهند هي المنطلقه
المعنى ظن هندا الشخص الذي مر بها هي المنطلقه فالذي تنازعه الفعلان
هو الاسم الاول فاعمل الفعل الثاني وبقي الاول يطلبه محذوفا ويطلب
المفعول الثاني مثبتا اذ لم يقع فيه التنازع قال ابن عطيه
وقرا عيسى بن عمر بقربان بضم الرا اتباعا لضم القاف وليس بلغه لانه
ليس في الكلام فعلان بضم الفا والعين وحكى سيبويه السلطان بضم
اللام وقال ان ذلك على الاتباع انتهى قال ابو حيان لم يقل سيبويه ان
ذلك على الاتباع بل قال ولا نعلم في الكلام فعلان ولا فعلان ولا شيا من هذا
النحو لم يذكر ولكنه جا فعلان وهو قليل قالوا السلطان وهو اسم
انتهى وقال الشارح صاحب هذه اللغه لا يسكن ولا يتبع
انتهى قال ابو حيان ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانك قال
بعضهم هو منصوب على انه مفعول ثان لخلق وهو بمعنى جعل التي يتعدى الى

انظر سمع

مفعولين انتهى وهذا عكس المنقول في النحو وهو ان جعل يكون بمعنى خلق
فيتعدى لواحد اما ان خلق بمعنى جعل فيتعدى لاثنين ولا اعلم احدًا
ممن له معرفة ذهب اليه قال ابو حيان سمع ان دخل على مسموع تعدى
لواحد سمعت كلام زيد لغيره من افعال الحواس وان دخل على ذات وجا بعده
فعل او اسم في معناه نحو سمعت زيدًا يتكلم وسمعت زيدًا يقول
كذا ففي هذه المسالة خلاف منهم من ذهب الى ان ذلك الفعل او الاسم
ان كان قبله نكرة كان صفة لها او معرفة كان حالا منها ومنهم من ذهب
الى ان ذلك الفعل او الاسم هو في موضع المفعول الثاني لسمع وجعل سمع
مما يتعدى الى واحد ان دخل على مسموع والى اثنين ان دخل على ذات
وهذا مذهب ابي علي الفارسي والصحيح القول الاول وهذا مقرر
في علم النحو فعلى هذا يكون مناديًا من قوله اننا سمعنا مناديًا ينادي
في موضع الصفة لان قبله نكرة وعلى مذهب ابي علي يكون في موضع
المفعول الثاني وذهب الزمخشري الى ان القول الاول قال تقول
سمعت رجلًا يقول كذا وسمعت زيدًا يتكلم فيوقع الفعل على الرجل
وتحذف المسموع لانك وصفته بما يسمع او جعلته حالا عنه فاغناك
عن ذكره ولولا الوصف والحال لم يكن منه بد وان يقال سمعت كلام
فلان او قوله انتهى كلامه وقوله ولولا الوصف والحال لم يكن الى
احره ليس كذلك بل لا يكون وصف ولا حال ويدخل سمع على ذات
لا على مسموع وذلك اذا كان في الكلام ما يشعر بالمسموع وان لم يكن وصفا
ولا حالا ومنه قوله تعالى هل يسمعونكم اذ تدعون اغنى ذكر
ظرف الدعا عن ذكر المسموع انتهى

سورة النسا

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الزمخشري انما منعت الصرف لما فيها من العدلين عدلها عن صيغتها
وعدلها عن تكررها وهي نكرات تعرفن بلام التعريف يقال فلان ينكح
المثنى والثلاث والرباع انتهى قال ابو حيان ما ذهب اليه من ان
امتناعها من الصرف لما فيها من العدلين عدلها عن صيغتها وعدلها عن
تكررها لا اعلم احدًا ذهب الى ذلك بل المذاهب المنقولة في علة منع الصرف
اربعة احدها قول سيبويه والخليل وابي عمرو وهو العدل
والوصف والثاني قول الفرا انها منعت للعدل والتعريف بنية الالف
واللام فهي ممتنعة الاضافة لنية الالف واللام ومنع ظهور الالف واللام
كونها في نية الاضافة الثالث ما نقل عن الزجاج وهو انها معدولة
عن اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة وانه عدل عن التانيث
الرابع ما نقله ابو الحسن عن بعض النحويين ان العلة المانعة من
الصرف وهو تكرار العدل فيه لانه عدل عن لفظ اثنين وعدل عن
معناه وذلك انه لا يستعمل في موضع تستعمل فيه الاعداد غير
المعدولة تقول جاني اثنان وثلاثة ولا يجوز جاني مثنى وثلاث
حتى يتقدم قبله جمع لان هذا الباب جعل بيانا لترتيب الفعل فاذا قال
القوم مثنى افاد ان ترتيب مجيئهم وقع اثنين اثنين فاذا قال غير ما
الاعداد غير المعدولة فانما الغرض منها الاخبار عن مقدار المعدود دون
غيره فقد بان بما ذكرنا اختلافهما في المعنى فلذلك جاز ان تقوم العلة
مقام العلتين لايجابها حكمين مختلفين انتهى والزمخشري لم يسلك
شيئا من هذه العلل المنقولة فان كان تقدمه سلف ممن قال ذلك
فيكون قد تبعه والا فيكون مما انفرد بمقالته واما قوله
يعرفن بلام التعريف يقال فلان ينكح المثنى والثلاث والرباع فهو معترض
من وجهين احدهما زعمه انها تعرف بلام التعريف وهذا لم يذهب اليه
احد بل لم يستعمل في لسان العرب الا نكرات والثاني انه مثل

بها وقد وليت في قوله فلان ينكح المثنى والثلاث والرباع ولا تلي العوامل
انما يتقدمها ما يلي العوامل ولا تقع الا خبرا كما جا صلاة الليل مثنى ا و
حالا نحو ما طاب لكم من النسا مثنى او صفة نحو اولي اجنحة مثنى وثلاث
ورباع وقولـــــه

ذئاب تبغي الناس مثنى وموحد

وقد يجي مضافة قليلا نحو قولـــه

بمثنى الزقاق المترعات وبالجزر

وقد ذكر بعضهم انها تلي العوامل على قلة وقد يستدل له بقول
الشاعـــر   ضربت خماس ضربة عبشمي
ادار سداس ان لا تستقيما

وانشد ابن خالويه   فما حلبت الا الثلاثة والثنى
ولا قيلت الا قليلا مقالها

ومن احكام هذا المعدول انه لا يونث فلا يقال مثناه ولا ثلاثه
ولا رباعه بل يجري بغير تا على المذكر والمونث قال ابو حيان
جاع القول في عال انها تكون لازمة ومتعدية فاللازمة بمعنى مال
وجار وكثر عياله وتفاقم تقول عال الامر تفاقم وهذا مضارعه
وعال الامر افتقر وعال في الارض ذهب فيها وهذا مضارعه يعيل
والمتعدية بمعنى اثقل ومان من المونة وغلب ومنه

عيل صبري واعجز

واذا كان بمعنى اعجز فهو من ذوات اليا تقول عالني الشي يعيلني عيلا ومعيلا
اعجزني واما في المتعدي من ذوات الواو قالـــــ ابن عطيه
وذلك لانهم حذفوا التا الثانية تخفيفا وهذه تا يتفاعلون يدغم
في لغة وتحذف في اخرى لاجتماع حروف متقاربة قالـــــ

ابو علي واذا اجتمعت المتقاربة خففت بالحذف والادغام والابدال
كما في طست فابدلوا من السين الواحدة تا اذ الاصل طس كما
قال الشاعر

حق لها الحنين الطس   انتهى قالـــــ ابو حيان
اما قول ابن عطية حذفوا التا الثانية فهذا مذهب اهل البصرة وذهب
هشام بن معاوية الضرير الكوفي الى ان المحذوفة هي الاولى وهي تا المضارعة
وهي مسلة خلاف ذكرت دلايلها في علم النحو واما قولـــه وهذه
تا يتفاعلون تدغم في لغة وتحذف في لغة كان ينبغي ان ينبه على الاثبات
اذ يجوز الاثبات وهو الاصل والادغام وهو قريب من الادغام الاصل
اذ لم يذهب الحرف الا بان ابدل منه مماثل ما بعده وادغم والحذف
لاجتماع المثلين وظاهر كلامه اختصاص الادغام والحذف بيتفاعلون
وليس كذلك اما الادغام فلا يختص به بل ذلك في الامر والمضارع
والماضي واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واما الحذف فمختص بما
دخلت عليه التا من المضارع وقولـــه لاجتماع حروف متقاربة
ظاهره تعليل الحذف فقط لقربه او بعليل الحذف والادغام
وليس كذلك اما ان كان تعليلا للحذف فليس كذلك بل الحذف
علته اجتماع متماثلة لا متقاربة   واما ان كان تعليلا لهما فهو
في الادغام لا الحذف كما ذكرنا واما قولـــه ابي علي اذا
اجتمعت المتقاربة خففت بكذا فلا يعني ان ذلك الحكم لازم انما
معناه انه قد يكون التخفيف بكذا فكم وجد من اجتماع متقاربة لم
يخفف لا بحذف ولا ادغام ولا ابدال واما تمثيله بطست في طس
فليس البدل هنا لاجتماع متقاربة بل هذا من اجتماع المثلين كقولهم
في لص لصت قالـــــ ابن عطيه المضمر المخفوض لا ينفصل فهو كحرف

علون

من الكلمة ولا تعطف على حرف ويرد هذه القراءة عندي يعني قراءة
حمزة والارحام بالجر وجهان احدهما ان ذكر الارحام مما يتساءل به
لا معنى له في الحض على تقوى الله تعالى ولا فائدة فيه اكثر من الاخبار
بان الارحام يتساءل بها وهذا تفريق في معنى الكلام وغض من فصاحته
وانما الفصاحة في ان يكون في ذكر الارحام فائدة مستقلة والوجه
الثاني ان في ذكرها على ذلك تقدير التساؤل بها والقسم بحرمتها
والحديث الصحيح يرد ذلك في قوله عليه السلام من كان حالفا
فليحلف بالله او ليصمت انتهى كلامه **قال** ابو حيان وما ذهب اليه
البصريون وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية من امتناع العطف
على الضمير المجرور الا باعادة الجار ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح بل الصحيح
مذهب الكوفيين في ذلك وانه يجوز وقد اطلنا الاحتجاج على ذلك
عند قوله تعالى وكفر به والمسجد الحرام وذكرنا ثبوت ذلك في لسان
العرب نثرها ونظمها فاغنى ذلك عن اعادته هنا واما قول
ابن عطية ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان الى اخر كلامه فجسارة
قبيحة منه لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه اذ عمد الى قراءة متواترة عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قرا بها سلف الامة واتصلت باكابر قراء
الصحابة الذين تلقوا القران من في رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير
واسطة عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت واقرا الصحابة ابي بن كعب
عمد الى ردها بشيء خطر له في ذهنه وجسارته هذه لا تليق الا بالمعتزلة
كالزمخشري فانه كثيرا ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم وحمزة اخذ
القران عن سليمان بن مهران الاعمش وحمران بن اعين ومحمد بن عبد الرحمن
بن ابي ليلى وجعفر بن محمد الصادق ولم يقرا حمزة من كتاب الله الا باثر
حرفا
وكان حمزة صالحا ورعا ثقة في الحديث وهو من الطبقة الثالثة

ولد سنة ثمانين واحكم القراءة وله خمس عشرة سنة وام الناس سنة مائة
وعرض عليه جماعة من نظرائه منهم سفيان الثوري والحسن بن صالح
ومن تلاميذه جماعة منهم امام الكوفة في القراءة والعربية ابو الحسن
الكسائي وقال الثوري وابو حنيفة ويحيى بن ادم غلب حمزة الناس على
القران والفرائض وانما ذكرت هذا واطلت فيه لئلا يطلع غمر على كلام
الزمخشري وابن عطية في هذه القراءة فيسيء ظنا بها وبقارئها فيقارب
ان يقع في الكفر بالطعن في ذلك ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة
ولا غيرهم ممن خالفهم وكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب
لم ينقله البصريون وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون
وانما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية لا اصحاب الكنانيش المشتغلون
بضروب من العلوم الاخذون عن الصحف دون الشيوخ **قال** الزمخشري
وقد يوقف على فكلوه ويبتدئ هنيئا مريئا على الدعاء وعلى انهما صفتان اقيمتا
مقام المصدر كانه قيل هنيئا مريئا **قال** ابو حيان هذا قول
النحاة في ذلك وتحريفه انه جعلهما اقيما مقام المصدر فانتصبا بما على هذا
انتصاب المصدر ولذلك قال كانه قيل هنيئا مريئا فصار كقولك سقيا
ورعيا اي هناه ومراه والنحاة يجعلون انتصاب هنيئا على الحال وهنيئا
اما على الحال واما على الوصف كما قدمناه من الخلاف ويدل على فساد ما ذهب اليه
الزمخشري وصحة قول النحاة ارتفاع الاسماء الظاهرة بعد هنيئا مريئا ولو كانا
ينتصبان انتصاب المراد بها الدعاء لما جاز ذلك فيها تقول سقيا لك
المصادر
ورعيا ولا يجوز سقيا الله لك ولا رعيا الله لك وان كان ذلك جائزا في فعله تقول
سقاك الله ورعاك والدليل على جواز رفع الاسماء الظاهرة بعدهما
قول الشاعر
هنيئا مريئا غير داء مخامر لعزة من اعراضنا ما استحلت

فامرفوع بما تقدم من حبي او مرئي ويثبت المحذوف على اختلاف
السيرافي وابي علي على طريق الاعمال وجاز الاعمال في هذه المسئله
وان لم يكن بينهما رابط عطف لكون مريئا لا يستعمل الا تابعا لهنيئا
مصاحبا له فهما مرتبطان لذلك ولو كان ذلك في الفعل لم يجز لو قلت
قام خرج زيد لم يجز ان يكون من الاعمال الا على نية حرف العطف وذهب
بعضهم الى ان مريئا يستعمل وحده غير تابع لهنيئا ولا يحفظ ذلك
من كلام العرب وهنيئا مريئا اسما فاعل للمبالغه واجاز ابو البقا
ان يكونا مصدرين جاآ على وزن فعيل كالصهيل والهدير وليسا من
باب ما يطرد فيه فعيل وكفى بالله حسيبا
قال ابو حيان في خلاف اهي اسم فعل ام فعل والصحيح انها
فعل وفاعلها اسم الله والبا زايده وقيل الفاعل مضمر وهو ضمير
الاكتفا اي كفى هو اي الاكتفا بالله والبا ليست بزايده فيكون بالله
في موضع نصب ويتعلق اذ ذاك بالفاعل وهذا الوجه لا يسوغ الا على
مذهب الكوفيين حيث يجيزون اعمال ضمير المصدر كاعمال ظاهره
وان عني بالاضمار الحذف ففيه اعمال المصدر وهو موصول وابقا
معموله وهو عند البصريين لا يجوز اعني حذف الفاعل وحذف هذا
المصدر قال ابو حيان في الاب والدان الولد منه ومن الوالده
والاشتراك جا الوصف بينهما بالتا لقوله لا تضار والده بولدها وجمع
بالالف والتا قياسا لقوله والوالدات قال ابن عطيه كما قال
حيث يعشش الغراب البايض
لان البيض من الانثى والذكر انتهى قال ابو حيان لا يتعين
ان يراد هنا بالغراب الذكر لان لفظ الغراب ينطلق على الذكر والانثى
ولا يرجح كونه ذكرا وصفه بالبايض وهو وصف مذكر لاحتمال

82

ان يكون ذكرا حملا على اللفظ اذ لم يظهر فيه علامه تانيث كما انث المذكر
حملا على لفظ التانيث في قوله وعنترة الفلحا
وفي قوله ابوك خليفه ولدته اخرى
قال الزمخشري ونصيبا مفروضا نصب على الاختصاص
بمعنى اعني نصيبا مفروضا مقطوعا واجبا انتهى قال ابو
حيان ان عني بالاختصاص ما اصطلح عليه النحويون فهو مردود
بكونه نكره والمنصوب على الاختصاص نصوا على انه لا يكون نكره
قال الزمخشري فان قلت هل يصح ان يكون الضميران في كن
وكانت مبهمين ويكون نساء وواحده تفسيرا لهما على ان كان تامه
قلت لا ابعد ذلك قال ابو حيان يعني بالابهام انهما لا يعودان
على مفسر متقدم بل يكون مفسرهما هو المنصوب بعدهما وهذا الذي
لم يبعده الزمخشري هو بعيد او ممنوع البته لان كان ليست من الافعال
التي يكون فاعلها مضمرا يفسره ما بعده بل هذا مختص من الافعال
بنعم وبيس وما حمل عليهما وفي باب التنازع على ما قرر في النحو
قال الزمخشري والسدس مبتدا وخبره لابويه والبدل
متوسط بينهما قال ابو حيان وقال ابو البقا السدس رفع
بالابتدا ولكل واحد منهما الخبر وكل بدل من الابوين ومنهما
نعت لواحد انتهى وهذا البدل هو بدل بعض من كل ولذلك
اتى بالضمير ولا يتوهم انه بدل شي من شي وهما لعين واحده لجواز ابواك
يصنعان كذا وامتناع ابواك كل واحد منهما يصنعان كذا بل تقول
يصنع كذا وفي قول الزمخشري والسدس مبتدا وخبره لابويه
نظر لان البدل هو الذي يكون الخبر له دون المبدل منه كما مثلناه
في قولك ابواك كل واحد منهما يصنع كذا اذا اعربنا كلا بدلا وكما تقول

ان زيدا عينه حسنة فلذلك ينبغي ان يكون اذا وقع البدل خبرا
فلا يكون المبدل منه هو الخبر واستغني عن جعل المبدل منه خبرا
بالبدل كما استغني عن الاخبار عن اسم ان وهو المبدل منه بالاخبار
عن البدل ولو كان التركيب ولابويه السدسان لاوهم التنصيف او
الترجيح في المقدار بين الابوين فكان هذا التركيب القراني في
غاية الفصاحة والنصية قال الزمخشري الاخوة تفيد
معنى الجمعية المطلقة بغير كميته والتثنية كالتثليث والتربيع في
افادة الكمية وهذا موضع الدلالة على الجمع المطلق فدل بالاخوة
عليه انتهى قال ابو حيان لا نسلم له دعوى ان الاخوة تفيد
معنى الجمعية التي تعد التثنية بغير كمية فيما بعد التثنية
فيحتاج في اثبات دعواه الى دليل قال ابو حيان قال
الفراء عادة العرب اذا رددت بين اسمين باو ان يعيد الضمير
اليهما جميعا والى احدهما ايهما شئت تقول من كان له اخ او اخت
فليصله وان شئت فليصلها وان شئت فليصلهما انتهى وعلى
هذا الوجه ظاهر قوله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله
اولى بهما وقد تاوله من منع هذا الوجه قال ابو حيان
اصل اخت اخوة على وزن شجرة كما ان بنتا اصله بنية على
احد القولين في ان ا هو المحذوف منه واو او يا فلما حذفت
لام الكلمة وتا التانيث والحقوا الكلمة بقفل وجذع بزيادة
التا اخرهما قال الفراء ضم اول اخت ليدل على ان المحذوف
واو وكسر اول بنت ليدل على ان المحذوف يا انتهى ودلت هذه
التا التي للالحاق على ما دلت عليه تا التانيث من التانيث
ابن عطية وجمع خالدين على معنى من بعد

ان يتقدمه الافراد مراعاة للفظ من وعكس هذا لا يجوز انتهى
قال ابو حيان ما ذكر انه لا يجوز تقدم الحمل على المعنى
ثم على اللفظ جائز عند النحويين وفي مراعاة الجملتين تفصيل
وخلاف مذكور في كتب النحو المطولة قال الزمخشري
وانتصب خالدين وخالدا على الحال فان قلت هل يجوز ان يكونا صفتين
لجنات ونارا قلت لا لانهما جريا على غير من هما له فلا بد من الضمير
وهو قولك خالدين هم فيها وخالدا هو فيها انتهى قال ابو
حيان ما ذكره ليس مجمعا عليه بل فرع على مذهب البصريين واما
عند الكوفيين فيجوز ذلك ولا يحتاج الى ابراز الضمير اذا لم يلتبس
على تفصيل لهم في ذلك ذكر في النحو وقد جوز ذلك في الاية
الزجاج والتبريزي اخذا بقول الكوفيين قال ابو
حيان المحصنة المراة العفيفة يقال احصنت فهي محصن وحصنت
فهي حصان عفت عن الريبة ومنعت نفسها منها وقال شمر
يقال امراة حصان وحاصن ومصدر حصنت حصن قاله
سيبويه وقال ابو عبيدة والكسائي حصانة قال ابو حيان
ظاهر قوله ولا الذين يموتون وهم كفار ان هؤلاء مغايرون لقوله
للذين يعملون السيئات لان اصل المتعاطفين ان يكونا غيرين وللتاكيد
بلا المشعرة بانتفاء الحكم عن كل واحد تقول ليس هذا لزيد
وعمرو بل لاحدهما وليس هذا لزيد ولا لعمرو فينتفي عن كل
واحد منهما ولا يجوز ان تقول بل لاحدهما واذا تقرر هذا
اتضح ضعف قول الزمخشري في قوله فان قلت من المراد بالذين
يعملون السيئات اهم الفساق من اهل القبلة ام الكفار قلت
فيه وجهان احدهما ان يراد به الكفار لظاهر قوله وهم كفار وان يراد به

الفساق لان الكلام انما وقع في الزانيين والاعراض عنهما ان تابا
واصلحا ويكون قوله وهم كفار واردا على سبيل التغليظ لقوله
ومن كفر فان الله غني عن العالمين وقوله فليمت ان شا
يهوديا او نصرانيا من ترك الصلاة متعمدا فقد كفر لان من كان
مصدقا ومات وهو لا يحدث نفسه بالتوبة حاله قريبة
من حال الكافر لانه لا يجترى على ذلك الا قلب مصمت انتهى كلامه
وهو في غاية الاضطراب لانه قبل ذلك حمل الاية على انها دالة على
قسمين احدهما الذين سوفوا التوبة الى حضور الموت والثاني
الذين ماتوا على الكفر وفي هذا الجواب حمل الاية على الكفار اريد به
احد القسمين اما الكفار فقط وهم الذين وصفوا عنده بانهم
يعملون السيات ويموتون على الكفر وعلى هذا الوجه يقوله
الظاهر قوله وهم كفار فجعل هذه الحال دالة على انه اريد بالذين
يعملون السيات هم الكفار واما الفساق من المومنين فيكون قوله
وهم كفار لا يراد به الكفر حقيقة ولا انهم يوافون على الكفر حقيقة وانما
جاز ذلك على سبيل التغليظ عنده فقد خالف تفسيره في هذا الجواب
صدر تفسيره الاية اولا وذلك انتصار لمذهبه حتى يرتب العذاب
اما للكافر واما للفاسق فخرج بذلك عن قوانين النحو والحمل على الظاهر
لان قوله وهم كفار ليس ظاهره الا انه قيد في قوله ولا الذين يموتون
وظاهره الموافاة على الكفر حقيقة وكانه شرط في انتفاء قبول توبة
الذين يعملون السيات ايقاعها في حال حضور الموت لذلك شرط
في ذلك لعدمهم حالة الموت وظاهر العطف التغاير والزمخشري
جا قيل في المثل حبك الشي يعمي ويصم قال ابو حيان ظاهر
قوله ولا تعضلوهن ان لا نهي فالفعل مجزوم بها والواو عاطفة جملة طلبية

على جملة خبرية

على جملة خبرية فان قلنا شرط عطف الجمل المناسبة فالمناسبة ان تلك
الخبرية تضمنت معنى النهي كانه قيل لا ترثوا النساء كرها فانه غير حلال
لكم ولا تعضلوهن وان قلنا لا يشترط في العطف المناسبة وهو مذهب
سيبويه فظاهر قال ابن عطية ويحتمل ان يكون تعضلوهن نصبا
عطفا على ترثوا فتكون الواو مشتركة عاطفة فعل على فعل وقرا ابن
مسعود ولا ان تعضلوهن فهذه القراءة تقوي احتمال النصب وان
العضل مما لا يحل بالنص وعلى تاويل الجزم هو نهي معرض لطلب القرائن
في التحريم او الكراهة واحتمال النصب اقوى انتهى كلامه من تجويز
هذا الوجه قال ابو حيان هذا لا يجوز وذلك انك اذا عطفت
فعلا منفيا بلا على مثبت وكانا منصوبين فان الناصب لا يقدر الا بعد
حرف العطف لا بعد لا فاذا قلت اريد ان اتوب ولا ادخل النار
فالتقدير اريد ان اتوب وان لا ادخل النار لان الفعل يطلب الاول
على سبيل الثبوت والثاني على سبيل النفي فالمعنى اريد التوبة وانتفا
دخول النار فلو كان الفعل المتسلط على المتعاطفين منفيا فكذلك
ولو قدرت هذا التقدير في الاية لم يصح لو قلت لا يحل لكم ان
لا تعضلوهن لم يصح الا ان تجعل لا زائدة لا نافية وهو خلاف
الظاهر واما ان تقدر ان بعد لا النافية فلا يصح واذا قدرت ان
بعد لا كان من باب عطف المصدر المقدر على المصدر المقدر لا
من باب عطف الفعل على الفعل فالتبس على ابن عطية العطفان
وظن انه لصلاحية تقدير ان لا بعد يكون من باب عطف الفعل
على الفعل وفرق بين قولك لا اريد ان تقوم وان لا تخرج
وبين قولك لا اريد ان تقوم ولا ان تخرج ففي الاول نفي ارادة
وجود قيامه وارادة انتفاء خروجه وفي الثانية نفي ارادة وجود

قيامه ووجود حرف وجه فلا يريد القيام ولا الخروج وهذا في
غاية بعض غموض على من لم يتمرن في علم العربية
الزمخشري الا ان تعلقه بالنسا والربايب لو احصل من الاتصال كقوله
المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض لقوله
فاني لست منك ولست مني
ما انا من دد ولا الدد مني
وامهات النسا متصلات بالنساء لانهن امهاتهن كما ان الربايب متصلات
بامهاتهن لانهن بناتهن انتهى قال ابو حيان لا نعلم احدا ذهب
الى هذا من معاني من الاتصال واما ما شبه به من الاية والشعر والحديث
فمتاول واذا جعلنا من نسايكم متعلقا بالنسا والربايب كما زعم الزمخشري
فلا بد من صلاحيته لكل من النسا والربايب فاما تركيبه مع الربايب ففي
غاية الفصاحة والحسن وهو نظم الاية واما تركيبه مع قوله وامهات
نسايكم فانه يصير وامهات نسايكم من نسايكم اللاتي دخلتم بهن فهذا
تركيب لا يمكن ان يقع في القران ولا في كلام فصيح لعدم الاحتياج في
افادة هذا المعنى الى قوله من نسايكم قال الزمخشري فان
قلت علام عطف قوله واحل لكم قلت على الفعل المضمر الذي نصب كتاب
الله اي كتب الله عليكم تحريم ذلك واحل لكم ما وراء ذلكم ويدل عليه قراءة
اليماني كتب الله عليكم واحل لكم ثم قال ومن قرا واحل لكم مبنيا للمفعول
فقد عطفه على حرمت انتهى كلامه قال ابو حيان وفرق في العطف بين
القراءتين وما اختاره من التفرقة غير مختار لان انتصاب كتاب
الله عليكم انما هو انتصاب المصدر المؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله
حرمت فالعامل فيه وهو كتب انما هو تاكيد لقوله حرمت عليكم فلم يؤت
بهذه الجملة على سبيل التاكيد للحكم انما التناسب حاصل

الد
اللهو

٨٦

بقوله حرمت وهذه جيء بها على سبيل التاكيد لتلك الجملة المؤسسة
وما كان سبيله هكذا فلا يناسب ان يعطف على الجملة المؤسسة للحكم
انما يناسب ان يعطف على جملة مؤسسة مثلها لا سيما والجملتان متقا
بلتان اذ احداهما للتحريم والاخرى للتحليل فناسب ان يعطف هذه
على هذه وقد اجاز الزمخشري ذلك في قراءة من قرا واحل مبنيا للمفعول
فلذلك يجوز فيه مبنيا للفاعل قال الزمخشري ان تبتغوا مفعول
له بمعنى بين لكم ما يحل مما يحرم ارادة ان يكون ابتغاؤكم باموالكم التي جعل
الله لكم قياما في حال كونكم محصنين غير مسافحين لئلا تضيعوا اموالكم
وتفقروا انفسكم فيما لا يحل لكم فتخسروا دنياكم ودينكم ولا مفسدة
اعظم مما يجمع بين الخسرانين انتهى قال ابو حيان انظر الى جعجعة
هذه الالفاظ وكثرتها وتحميل لفظ القران ما لا يدل عليه وتفسير
الواضح الجلي باللفظ المعقد ودس الالفاظ وكثرتها مذهب الاعتزال
في غضون هذه الالفاظ الطويلة دسا خفيا اذ فسر قوله واحل لكم بمعنى بين
لكم ما يحل وجعل قوله ان تبتغوا على حذف مضافين اي ارادة ان يكون ابتغا
اي ارادة كون ابتغايكم باموالكم وفسر الاموال بعد بالمهور وما يخرج في
المناكح فتضمن تفسيره انه تعالى بين لكم ما يحل لارادته كون ابتغايكم بالمهور
فاختصت ارادته بالحلال الذي هو النكاح دون السفاح وظاهر الاية
غير هذا الذي فهم الزمخشري اذ الظاهر انه تعالى احل لكم ابتغا ما سوى
المحرمات السابق ذكرها باموالكم حالة الاحصان لا حالة السفاح وعلى هذا
الظاهر لا يجوز ان يعرب ان تبتغوا مفعولا له كما قاله الزمخشري
لانه فات شرط من شروط المفعول له وهو اتحاد الفاعل في العامل
والمفعول له لان الفاعل لقوله واحل هو الله تعالى والفاعل في ان تبتغوا
هو ضمير المخاطبين فقد اختلفا ولما احس الزمخشري ان كان احس

هنا جعل ان يتبعوا على حذف ارادة حتى يتحد الفاعل في قوله واحل
وفي المفعول له ولم يجعل ان يتبعوا مفعولا له الا على حذف مضاف
واقامته مقامه وهذا كله خروج عن الظاهر لغير داع الى ذلك
قال الزمخشري اصله يريد الله ان يبين لكم فزيدت اللام
موكدة لارادة التبيين كما زيدت في لا ابا لك لتاكيد اضافة الاب
والمعنى يريد الله ان يبين لكم ما خفي عنكم من مصالحكم وافاضل اعمالكم
انتهى كلامه قال ابو حيان كلامه هذا خارج عن اقوال البصريين
والكوفيين اما كونه خارجا عن اقوال البصريين فلانه جعل اللام موكدة
مقوية لتعدي يريد والمفعول متاخر واضمر ان بعد هذه اللام واما
كونه خارجا عن اقوال الكوفيين فلانهم يجعلون النصب باللام لا بان وهو
جعل النصب بان مضمرة بعد اللام وذهب بعض النحويين الى ان اللام
في قوله ليبين لكم لام العاقبة قال ابن عطية
وتكرار ارادة الله للتوبة على عباده تقوية للاخبار الاول وليس المقصد
في الاية الا الاخبار عن ارادة الذين يتبعون الشهوات فقدمت ارادة
الله توطية مظهرة لفساد ارادة متبعي الشهوات انتهى كلامه
قال ابو حيان اختار مذهب الكوفيين في ان جعلوا قوله ليبين لكم
في معنى ان يبين فيكون مفعولا ليريد وعطف عليه ويتوب فهو مفعول
مثله ولذلك قال وتكرار ارادة الله التوبة على عباده الى اخر كلامه
وكان قد حمل على قول الكوفيين وقال وهذا ضعيف فرجع
اخيرا الى ما ضعفه وكان قد قدم ان مذهب سيبويه ان مفعول يريد
محذوف والتقدير يريد الله هذا التبيين يريد الله ان يخفف
عنكم قال ابو حيان اعربوا هذه الجملة حالا من قوله يريد الله
ان يتوب عليكم والعامل في الحال يريد التقدير والله يريد ان يتوب عليكم

والله

مريدا ان يخفف عنكم وهذا الاعراب ضعيف لانه قد فصل بين العامل والحال
بجملة معطوفة على الجملة التي في ضمنها العامل وهي جملة اجنبية
من العامل والحال فلا ينبغي ان يجوز الا بسماع من العرب ولانه وقع الفعل
الواقع حالا للاسم الظاهر وينبغي ان يقع ضميره لا ظاهره فصار نظير
زيد يخرج يضرب زيد عمرا والذي سمع من ذلك انما هو في الجملة
الابتدائية او في شيء من نواسخها اما في جملة الحال فلا اعرف ذلك وجواز
ذلك فيما ورد انما هو فصيح حيث يراد التفخيم والتعظيم فيكون الربط
في الجملة الواقعة خبرا بالظاهر اما جملة الحال او الصفة فيحتاج الربط بالظاهر
فيها الى سماع من العرب والاحسن ان تكون جملة مستانفة فلا موضع لها من الاعراب
قال ابو حيان المختال المتكبر وهو اسم فاعل من اختال والفه
منقلبة عن ياء لقولهم الخيلاء والمخيلة ويقال خال الرجل يخول خولا اذا تكبر
واعجب بنفسه فتكون هذه مادة اخرى لان تلك مركبة من خ ي ل
وهذه مادة من خ و ل قال ابن عطية الا في قوله
واسالوا ما انفقتم فانهم اجمعوا على الهمز فيه قال ابو حيان هذا الذي ذكره
ابن عطية وهم بل نصوص المقرئين في كتبهم على ان واسالوا ما انفقتم
من جملة المختلف فيه بين ابن كثير والكسائي وبين الجماعة ونص على ذلك بلفظه
ابن شيطا في كتاب التذكار ولعل الوهم وقع له في ذلك من قول ابن مجاهد
في كتاب السبعة له ولم يختلفوا في قوله وليسالوا ما انفقوا انه مهموز لانه
لغائب انتهى وروى الكسائي عن اسماعيل بن جعفر عن ابي جعفر
وشيبة انهما لم يهمزا وسل ولا تسال مثل قراءة الكسائي قال
ابن عطية وجواب لو في قوله ماذا فهو جواب مقدم انتهى
قال ابو حيان ان اراد ظاهر هذا الكلام فليس موافقا لكلام النحويين
لان الاستفهام لا يقع جواب لو ولان قولهم اكرمتك لو قام زيد ان

ثبت انه من كلام العرب حمل على ان او مثل دال على الجواب لا جواب كما قالوا في
قولهم انت ظالم ان فعلت وان اراد تفسير المعنى فيمكن ما قاله **قال** ابو
حيان اختلفوا في نحو سكارى المضموم اهو جمع تكسير ام اسم جمع ومذهب
سيبويه انه جمع تكسير قال سيبويه في حد تكسير الصفات وقد يكسرون
بعض هذا على فعالى وذلك قول بعضهم سكارى وعجالى فهذا نص منه
على ان فعالى جمع ووهم الاستاذ ابو الحسن بن البادش فنسب الى سيبويه انه
اسم جمع وان سيبويه رحمه الله بين في الابنية وقال ابن البادش وهو العباس لانه جا
على بناء لم يجي عليه جمع البته وليس في الابنية الا نص سيبويه على انه تكسير وذلك انه قال
ويكون فعالى في الاسم نحو حبارى وسمانى ولبارى ولا يكون وصفا الا ان يكسر
عليه الواحد للجمع نحو عجالى وسكارى وكسالى وحكى السيرافي فيه القولين ورجح
انه تكسير وانه الذي يدل عليه كلام سيبويه **قال** الزمخشري
ولو ثبت قولهم سمعنا واطعنا لكان قولهم ذلك خيرا لهم واقوم واعدل واسد انتهى
قال ابو حيان سبك الزمخشري من انهم قالوا مصدرا مرتفعا
يثبت على الفاعلية وهذا مذهب المبرد خلافا لسيبويه اذ يرى الزمخشري
ان بعد لو مع ما عملت فيه يتقدر باسم مبتدا وهل الخبر محذوف او لا يحتاج
الى تقدير خبر لجريان المسند والمسند اليه في صلة ان قولان اصحهما
هذا قاله الزمخشري وافق مذهب المبرد وهو مذهب مرجوح في علم النحو
قال الزمخشري الا ايمانا قليلا اي ضعيفا ركيكا لا يعبا به
وهو ايمانهم بمن خلقهم مع كفرهم بغيره او اراد بالقلة العدم لقوله

قليل التشكي للمهم يصيبه
اي عديم التشكي

ابن عطيه من عبر بالقلة عن الايمان قال هي عباره
عن عدمه على ما حكي الزمخشري من قولهم ارض قلما تنبت كذا وهي لا

تنبته جملة **قال** ابو حيان هذا الذي ذكره الزمخشري وابن عطيه
من ان القليل يراد به العدم هو صحيح في نفسه لكن هذا التركيب الاستثنائي
من تراكيبه فاذا قلت لا اقوم الا قليلا لم يوضع هذا لانتفا القيام البته
بل هذا يدل على انتفا القيام منك الا قليلا فيوجد منك واذا قلت قلما
يقوم احد الا زيد واقل رجل يقول ذلك احتمل هذا ان يراد به التقليل
المقابل للتكثير واحتمل ان يراد به النفي المحض وكانك قلت ما يقوم
احد الا زيد وما رجل يقول ذلك اما ان ينفي ثم يوجب ويصير الايجاب
بعد النفي يدل على النفي فلا اذ يكون الا وما بعدها على هذا التقدير جي بها
لغوا لا فايده فيه اذ الانتفا قد فهم من قولك لا اقوم فاي فايده في استثنا
مثبت يراد به الانتفا المفهوم من الجملة السابقة وايضا فانه يودي
الى ان يكون ما بعد الا موافقا لما قبلها في المعنى وباب الاستثنا لا يكون
فيه ما بعد الا موافقا لما قبلها **قال** ابن عطيه وكيف يصح ان
يكون في موضع نصب يفترون ويصح ان يكون في موضع رفع بالابتدا
والخبر في قوله يفترون انتهى **قال** ابو حيان اما قوله يصح ان
يكون في موضع نصب بيفترون فصحيح واما قوله ويصح ان
يكون في موضع رفع بالابتدا والخبر في قوله يفترون فهذا لم يذهب
اليه احد لان كيف ليست من الاسما التي يجوز الابتدا بها وانما قوله
كيف يفترون على الله الكذب في التركيب نظير كيف يضرب زيد عمرا ولو
كانت مما يجوز الابتدا بها ما جاز ان يكون مبتدا في هذا التركيب لانه
ذكر ان الخبر هي الجملة من يفترون وليس فيها رابط يربط هذه الجملة بالمبتدا
وليست الجملة نفس المبتدا في المعنى فلا يحتاج الى رابط فهذا الذي
قاله فيه ويصح فاسد على كل تقدير **قال** الزمخشري
فان قلت بم يتعلق قوله في انفسهم قلت بقوله بليغا

المحذوف

في انفسهم موثرا في قلوبهم يغتمون منه اغتماما ويستشعرون منه استشعارا
وهو التوعد بالقتل والاستيصال ان نجم منهم النفاق والطلع قرنه واخرجوا
ان ما في نفوسهم من الدغل والنفاق معلوم عند الله فانه لا فرق بينكم وبين
المشركين وما هذه الكافة الا لاظهاركم الايمان واسراركم الكفر واضماره
فان فعلتم ما تكشفون به غطاكم لم يبق الا السيف انتهى كلامه قال ابو
حيان تعلقه في انفسهم بقوله بليغا لا يجوز على مذهب البصريين لان
معمول الصفة لا يتقدم عندهم على الموصوف لو قلت هذا رجل ضارب زيدا
لم يجز ان تقول هذا زيدا رجل ضارب لان حق المعمول الا يحل الا في محل
يحل فيه العامل ومعلوم ان النعت لا يتقدم على المنعوت لانه تابع والتابع
لا يتقدم على المتبوع واجاز ذلك الكوفيون اجازوا هذا طعامك
رجل ياكل والزمخشري اخذ في ذلك بقول الكوفيين واما ما ذكره الزمخشري
بعد ذلك من الكلام المسهب فهو من نوع الخطابة وتحميل لفظ القران
ما لا يحتمله وتقويل الله ما لم يقله وتلك عادته في تفسيره وهو تكثير الالفاظ
ونسبة اشيا الى الله تعالى لم يقلها الله ولا دل عليها اللفظ دلالة واضحة والتفسير
في الحقيقة انما هو شرح اللفظ المستغلق عند السامع بما هو اوضح عنده
مما رادفه او قاربه او له دلالة عليه باحدى طرق الدلالات قال ابن
عطية وعلى التعليقين فالكلام عام اللفظ خاص المعنى فانا نقطع ان الله تبارك
وتعالى قد اراد من بعض خلقه ان لا يطيعوه ولذلك خرجت طايفة معنى
الاذن الى العلم وطايفة خرجته الى الارشاد لقوم دون قوم وهو تخريج
حسن لان الله تعالى اذا علم من احد انه يومن وفقه لذلك فكانه اذن
له انتهى قال ابو حيان لا يلزم ما ذكر من ان الكلام عام اللفظ
خاص المعنى لان قوله ليطاع مبني للمفعول الذي لم يسم فاعله ولا يلزم من
الفاعل المحذوف ان يكون عاما فيكون التقدير ليطيعه العالم بل

المحذوف ينبغي ان يكون خاصا ليوافق الوجود فيكون اصله الا ليطيعه
من اراد طاعته قال الزمخشري وقرئ الا قليلا بالنصب على اصل
الاستثناء او على الا فعلا قليلا انتهى قال ابو حيان اما النصب
على الاستثناء فهو الذي وجه الناس عليه هذه القراءة واما قوله الا فعلا
قليلا فهو ضعيف لمخالفته مفهوم التاويل وقراءة الرفع ولقولهم منهم فلو
تعلق على هذا التركيب لو قلت ما ضربوا زيدا الا ضربا قليلا منهم لم يحسن
اذ يكون منهم لا فايدة في ذكره قال الزمخشري واذن
جواب لسوال مقدر كانه قيل وماذا يكون لهم ايضا بعد التثبيت فقيل
واذن لو ثبتوا لاتيناهم لان اذن جواب وجزاء انتهى قال ابو
حيان ظاهر قوله لان اذن جواب وجزا يفهم منه انها تكون للمعنيين
في حال واحدة على كل حال وهذه مسئلة خلاف ذهب الفارسي الى انها قد
تكون جوابا فقط في موضع وجوابا وجزا في موضع ففي مثل اذن
اظنك صادقا لمن قال ازورك هي جواب خاصة وفي مثل اذن اكرمك
لمن قال ازورك هي جواب وجزا وذهب الاستاذ ابو علي الى انها تتقدر
بالجواب والجزا في كل موضع وقوفا مع ظاهر كلام سيبويه والصحيح
قول الفارسي قال ابو حيان اجاز الراغب ان يتعلق من النبيين
بقوله ومن يطع الله والرسول اي من النبيين ومن بعدهم ويكون قوله
فاولئك مع الذين انعم الله عليهم من النبيين عليهم اشارة الى الملا الاعلى
ثم قال وحسن اولئك رفيقا ويبين ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم
حين الموت اللهم الحقني بالرفيق الاعلى وهذا ظاهر انتهى كلامه
قال ابو حيان وهذا الوجه الذي هو عنده ظاهر
فاسد من جهة المعنى ومن جهة النحو اما من جهة المعنى فان الرسول
هنا هو محمد صلى الله عليه وسلم اخبر الله تعالى ان من يطيعه ويطيع

رسوله فهو مع من ذكر ولو كان من النبيين متعلقاً بقوله ومن يطع الله
والرسول لكان قوله من النبيين تفسيراً لمن في قوله ومن يطع فيلزم
ان يكون في زمان الرسول او بعده انبياء يطيعونه وهذا غير ممكن
لانه قد اخبر تعالى ان محمداً هو خاتم النبيين وقال هو صلى الله عليه
وسلم لا نبي بعدي واما من جهة النحو فقيل فالجزاء لا يعمل فيما بعدها
لو قلت ان تقم هند فعمرو ذاهب صاحبه لم يجز قال الزمخشري
وحسن اولئك رفيقا فيه معنى التعجب كانه قيل وما احسن اولئك
رفيقا ولاستقلاله بمعنى التعجب قرئ وحسن بسكون السين يقول
المتعجب وحَسُنَ الوجه وجهل وحُسْنَ الوجه وجهل بالفتح والضم
مع التسكين انتهى قال ابو حيان هذا تخليط وتركيب مذهب
على مذهب فنقول اختلفوا في فعل المراد به المدح والذم فذهب الفارسي
واكثر النحويين الى جواز الحاقه بباب نعم وبئس فقط فلا يكون فاعله
الا ما يكون فاعلا لهما وذهب الاخفش والمبرد الى جواز الحاقه بباب
نعم وبئس فيجعل فاعله كفاعلهما وذلك اذا لم يدخله معنى التعجب والى
جواز الحاقه بفعل التعجب فلا يجري مجرى نعم وبئس في الفاعل
ولا في بقية احكامهما بل يكون فاعله ما يكون مفعول فعل التعجب
فيقول لضربت يدك ولضربت اليد والكلام على هذين المذهبين
تصحيحا وابطالا مذكور في علم النحو والزمخشري لم يتبع واحداً من
هذين المذهبين بل خلط وركب فاخذ التعجب من مذهب الاخفش
واخذ التمثيل بقوله وحَسُنَ الوجه وجهل وحُسْنَ الوجه وجهل
من مذهب الفارسي واما قوله ولاستقلاله بمعنى التعجب قرئ
وحسن بسكون السين وذكر ان المتعجب يقول وحُسْنَ وحُسُنَ
فهذا ليس بشيء لان الفراء ذكر ان تلك لغات للعرب فلا يكون التسكين

ولا هو والثقل لاجل التعجب قال ابو حيان كان المخففة اذا
وليتها الجملة الفعلية فتكون مسبوقة بقد نحو قوله
محذورها كان قد الما
او بلم كقوله كان لم يكن بينكم وبينه مودة يا ليتني كنت معهم ووجدت
في شعر عمار الكلبي ابتداءها بلما في قوله
بددت منها الليالي شملهم فكان لما يكونوا قبل ثم
وينبغي التوقف في جواز ذلك حتى يسمع من لسان العرب ابن
عطية وكان تضمنه معنى التشبيه ولكنها ليست كالمثقلة في الحاجة
الى الاسم والخبر وانما تجيء بعدها الجمل انتهى قال ابو حيان
هذا الذي ذكره غير محرر ولا على اطلاقه اما اذا خففت ووليها ما كان
يليها وهي ثقيلة فالاكثر والافصح ان ترتفع تلك الجملة على الابتداء والخبر
ويكون اسم كان ضمير شان محذوف وتكون تلك الجملة في موضع خبر كان
واذا لم ينو ضمير الشان جاز لها ان تنصب الاسم اذا كان مظهرا وترفع الخبر
هذا ظاهر كلام سيبويه ولا يخص ذلك بالشعر فنقول كان زيدا قائم
قال سيبويه وحدثنا من يوثق به انه سمع من العرب ان عمرا
لمنطلق واهل المدينة يقرؤون وان كلا لما يخففون وينصبون كما قالوا
كان ثدييه حقان
وذلك لان الحرف بمنزلة الفعل فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم
يغير عمل لم يك ولم ابل حين حذف انتهى وظاهر تشبيه سيبويه
ان عمرا لمنطلق بقوله
كان ثدييه حقان
جواز ذلك في الكلام وانه لا يختص بالشعر وقد نقل صاحب رؤوس

المسائل ان كان اذا خففت لا يكون عاملها عند الكوفيين وان البصريين اجازوا
ذلك فعلى مذهب الكوفيين قد يتمشى قول ابن عطية من ان كان المخففة
ليست كالثقيلة في الحاجة الى الاسم والخبر واما على مذهب البصريين
فلا لانها لا بد لها عندهم من اسم وخبر قال الزمخشري
ويجوز ان يتصل بقوله ولا تظلمون فتيلا اي لا تنقصون شيئا مما كتب
من آجالكم اينما تكونوا في ملاحم حروب او غيرها ثم ابتدا بقوله يدرككم
الموت ولو كنتم في بروج مشيدة والوقف على هذا الوجه اينما تكونوا انتهى
قال ابو حيان هذا التخريج ليس بمستقيم لا من حيث المعنى
ولا من حيث الصناعة النحوية اما من حيث المعنى فانه لا يناسب ان يكون
متصلا بقوله ولا تظلمون فتيلا لان ظاهر انتفاء الظلم انما هو في الاجر لقوله
قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى واما من حيث النحو فانه على ظاهر
كلامه يدل على ان اينما تكونوا متعلق بقوله ولا تظلمون بمعنى ما فسر
من قوله اي لا تنقصون شيئا مما كتب من آجالكم اينما تكونوا في ملاحم حروب
او غيرها وهذا لا يجوز لان اينما اسم شرط فالعامل فيه ولا بد انما هو فعل
الشرط بعده ولان اسم الشرط لا يتقدم عليه عامله فلا يمكن ان يعمل فيه
ولا تظلمون بل اذا جاء الناصب له لم يجز اضرب زيدا متى جاء لا يجوز ان يكون
الناصب لمتى اضرب فان قال يقدر له جواب محذوف يدل عليه
ما قبله وهو قوله ولا تظلمون كما يقدر في اضرب زيدا متى جاء والتقدير
اينما تكونوا ولا تظلمون فتيلا اي فلا ينقص شيء من آجالكم وحذفه لدلالة
ما قبله عليه قيل له لا يحذف الجواب الا اذا كان فعل الشرط بصيغة
الماضي وفعل الشرط هنا مضارع تقول العرب انت ظالم ان فعلت
ولا تقول انت ظالم ان تفعل قوله لا تبعتم الشيطان الا قليلا قال ابن

٩١

عطية اي لا تبعتم الشيطان كلكم الا قليلا من الامور كنتم لا تتبعونه فيها
قال ابو حيان فسر في الاستثنا بالمتبع فيه فيكون
استثنا من المتبع فيه المحذوف لا من الاتباع ويكون استثنا مفرغا
والتقدير لا تبعتم الشيطان في كل شيء الا قليلا من الاشيا فلا تتبعونه فيه
فان كان ابن عطية شرح من حيث المعنى فهو صحيح لانه يلزم من استثنا
الاتباع القليل ان يكون المتبع فيه قليلا وان كان شرح من حيث الصناعة
النحوية فليس بجيد لان قوله الا اتباعا قليلا لا يراد الا قليلا من الامور كنتم
لا تتبعونه فيها قال ابو حيان وقال قوم قوله الا قليلا عبارة
عن العدم يريدون لا تبعتم الشيطان كلكم قال ابن عطية
هذا قول قلق وليس يشبه ما حكى سيبويه من قولهم ارض قل ما تنبت كذا
بمعنى لا تنبته لان اقتران القلة بالاستثنا يقتضي حصولها ولكن ذكره
الطبري اسى قال ابو حيان هذا الذي ذكره ابن عطية صحيح
ولكن قد يجوزه هو في قوله ولكن لعنهم الله بكفرهم فلا يؤمنون الا قليلا
ولم يعلق عنده هناك ولا ارده وقد رددناه عليه هناك فيطالع ثمه
قال الزمخشري فتكونون سوا ولو نصب على جواب التمني
لجاز والمعنى ودوا كفركم وكونكم معهم شرعا واحدا
فيما هم عليه من الضلال واتباع دين الآبا انتهى قال ابو
حيان كون التمني بلفظ الفعل ويكون له جواب فيه نظر وانما المنقول
ان الفعل ينتصب في جواب التمني اذا كان بالحرف نحو ليت ولو والا اذا
اشربتا معنى التمني اما اذا كان بالفعل فيحتاج الى سماع من العرب بل لو
جاء لم يتحقق فيه الجوابية لان ود التي تدل على التمني انما متعلقها المصادر
لا الذوات فاذا نصب الفعل بعد الفاء لم يتعين ان يكون فاء جواب لاحتمال
ان يكون من باب عطف المصدر المقدر على المصدر الملفوظ فيكون من باب

البس عباءة وتقر عيني **قال** الزمخشري الوجه العطف على الصلة لقوله
فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم الآية بعد قوله فخذوهم واقتلوهم فقرر ان كفهم
عن القتال احد سببي استحقاقهم لنفي التعرض لهم وترك الايقاع بهم
فان قلت كل واحد من الاتصالين له تاثير في صحة الاستثنا واستحقاق ترك
التعرض الاتصال بالمعاهدين والاتصال بالكافين فهلا جوزت ان يكون العطف
على صفة قوم ويكون قوله فان اعتزلوكم تقريرا لحكم اتصالهم بالكافين
واختلاطهم فيهم وجريهم على سننهم قلت هو جائز ولكن الاول اظهر
واجرى على اسلوب الكلام انتهى **قال** ابو حيان انما كان اظهر واجرى
على اسلوب الكلام لان المستثنى محدث عنه محكوم له بخلاف حكم المستثنى
منه واذا عطفت على الصلة كان محدثا عنه واذا عطفت على الصفة لم يكن
محدثا عنه انما يكون ذلك تقييدا في قوم الذين هم قيد في الصلة المحدث
عن صاحبها ومتى دار الامر بين ان يكون النسبة اسنادية في المعنى وبين ان يكون
تقييدية كان حملها على الاسنادية اولى للاستقلال الحاصل بها دون التقييدية
هذا من جهة الصناعة النحوية واما من حيث ما يترتب على كل واحد من
العطفين من المعنى فانه يكون تركهم القتال سببا لترك التعرض لهم
وهو سبب قريب وذلك على العطف على الصلة ووصولهم الى من ترك
القتال سبب لترك التعرض لهم وهو سبب بعيد وذلك على العطف على الصفة
ومراعاة السبب القريب اولى من مراعاة السبب البعيد ابن
عطية واللام في قوله لسلطهم عليكم جواب لو وفي فلقاتلوكم لام المجازاة
والازدواج لانها بمثابة الاولى لو لم تكن الاولى كنت تقول لقاتلوكم
انتهى **قال** ابو حيان تسمية هذه اللام لام المجازاة والازدواج
تسمية غريبة لم ار ذلك الا في عبارة هذا الرجل وعبارة مكي الا ان يصدقوا
قال الزمخشري فان قلت بم تعلق ان يصدقوا وما محله

قلت تعلق بعليه او بمسلمة كانه قيل وتجب عليه الدية او يسلمها الا حين
يتصدقون عليه ومحلها النصب على الظرف بتقدير حذف الزمان كقولهم
اجلس ما دام زيد جالسا ويجوز ان يكون حالا من اهله بمعنى الا متصدقين
انتهى كلامه **قال** ابو حيان كلا التخريجين خطا اما جعل
ان وما بعدها ظرفا فلا يجوز نص النحويون على ذلك وانه مما انفردت
به ما المصدرية ومنعوا ان يقول اجيئك ان يصيح الديك يريد وقت
صياح الديك واما ان ينسبك منها مصدر فيكون في موضع الحال
فنصوا ايضا على ان ذلك لا يجوز قال سيبويه في قول العرب انت
الرجل ان تنازل او ان تخاصم في معنى انت الرجل نزالا وخصومة ان
انتصاب هذا انتصاب المفعول من اجله لان المستقبل لا يكون حالا
فعلى هذا الذي قررناه يكون كونه استثناء منقطعا هو الصواب
لا يستطيعون حيلة **قال** الزمخشري صفة للمستضعفين او
للرجال والنساء والولدان قال وانما جاز ذلك والجمل نكرات لان الموصوف
وان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كقوله

ولقد امر على اللئيم يسبني

انتهى **قال** ابو حيان هذا تخريج ذهب الى مثله بعض
النحويين في قوله وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وهو هدم للقاعدة
المشهورة بان النكرة لا تنعت الا بالنكرة والمعرفة لا تنعت الا بالمعرفة
قال الزمخشري ليس بسديد ان يعطف على المجرور
في فيهن لاختلاله من حيث اللفظ والمعنى انتهى **قال** ابو حيان
هذا الذي اختاره هذا الوجه وان كان مذهب جمهور البصريين ان
ذلك لا يجوز الا في الشعر لكن قد ذكرت دلائل جواز ذلك في الكلام وامعنت في
ذكر الدلائل على ذلك في تفسير قوله وكفر به والمسجد الحرام ولبس

وليس مخلا لا من حيث اللفظ لانه قد اسند للتلاوة على جواز ذلك ولا من حيث
المعنى كما زعم الزمخشري بل المعنى عليه ويكون على تقدير حذف اي يفتيكم
في متلوهن وفيما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء وحذف لدلالة
قوله وما يتلى عليكم في الكتاب واضافة متلو الى الضمير هن سائغة
اذ الاضافة تكون بادنى ملابسة لما كان متلوا فيهن صحت الاضافة
اليهن كما جاء بل مكر الليل والنهار لما كان المكر يقع فيهما صحت الاضافة
اليهما ومن ذلك قول الشاعر

اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة

واما قول الزمخشري لا اخلال له في اللفظ والمعنى فهو قول الزجاج بعينه
قال الزجاج وهذا بعيد بالنسبة الى اللفظ والى المعنى اما اللفظ فانه
يقتضي عطف المظهر على المضمر وذلك غير جائز كما لم يجز في قوله تساءلون
به والارحام واما المعنى فانه تعالى افتى في تلك المسائل وتقدير العطف
على الضمير يقتضي انه افتى فيما يتلى عليكم في الكتاب ومعلوم انه ليس
المراد ذلك وانما المراد انه تعالى يفتي فيما سالوه من المسائل انتهى كلامه
وقد بينا صحة المعنى على صحة تقدير ذلك المحذوف والرفع على العطف
على الله او على ضميره يخرجه عن التاسيس وعلى الابتدا يخرج الجملة
بأسرها عن التاسيس ولذلك الجر على القسم والنصب باضمار فعل
والعطف على الضمير يجعله تاسيسا واذا دار الامر بين التاسيس
والتاكيد كان حمله على التاسيس هو الاولى ولا يذهب الى التاكيد الا
عند اتضاح عدم التاسيس **قال** الزمخشري فان قلت بم تتعلق
قوله في يتامى النسا قلت في الوجه الاول هو صلة يتلى اي يتلى عليكم في
معانيهن ويجوز ان يكون في يتامى بدلا من فيهن واما في الوجهين الاخيرين
فبدل لا غير انتهى ونعني بقوله في الوجه الاول ان يتلى تكون وما

وما يتلى في موضع رفع فاما ما اجازه في هذا الوجه من انه يكون صلة
يتلى فلا يتصور الا ان كان في يتامى بدلا من في الكتاب او يكون في للسبب
لئلا يتعلق حرفا جر بمعنى واحد بفعل واحد وهو لا يجوز الا
ان كان على طريقة البدل او بالعطف واما ما اجازه في هذا الوجه ايضا
من ان في يتامى النسا بدل من فيهن فالظاهر انه لا يجوز للفصل بين البدل
والمبدل منه بالعطف ونظير هذا التركيب زيد يقيم في الدار
وعمرو وفي كسر منها فقد فصلت بين في الدار وبين في كسر منها
بالعطف والتركيب المعهود زيد يقيم في الدار في كسر منها
وعمرو **قال** الزمخشري فان قلت الاضافة في يتامى النسا
ما هي قلت اضافة بمعنى من كقولك عندي سحق عمامة انتهى
قال ابو حيان الذي ذكر النحويون ان الاضافة التي هي
بمعنى من هي اضافة الشي الى جنسه كقولك خاتم حديد وثوب
خز ويجوز الفصل والاتباع للجنس لما قبله ونصبه وجره
بمن والذي يظهر في يتامى النسا وفي سحق عمامة انها اضافة على معنى
اللام ومعنى اللام الاختصاص **قال** ابو حيان اجاز الزمخشري
وابن عطية وغيرهما ان يكون المراد باخرين من غير نوع المخاطبين
قال الزمخشري ويأت باخرين او يوجد ناسا اخرين مكانكم
او خلقا اخرين من غير الانس وقال ابن عطية ويحتمل ان يكون
وعيدا لجميع بني ادم ويكون الاخرون من غير نوعهم كما قد
روي انه كان في الارض ملائكة يعبدون الله قبل بني ادم وجوز
انتهى وما جوزوه لا يجوز لان مدلول اخر في اللغة هو مدلول
غير خاص بجنس ما تقدمه فلو قلت جاء زيد واخر معه او
مررت بامراة واخرى معها او اشتريت فرسا واخر وسابقت

من حمار واحمر لم يكن احمر ولا اخرى مونثته ولا تثنيته ولا جمعه
الا من جنس ما يكون قبله ولو قلت اشتريت ثوبا واخر وتعني به
غير ثوب لم يجز فعلى هذا تجويزهم ان يكون باحسن من غير
جنس ما تقدم وهم الناس ليس بصحيح وهذا هو الفرق بين
غير واخر لان غيرا تقع على المغاير مطلقا في جنس او في صفة فتقول
اشتريت ثوبا وغيره فيحتمل ان يكون غيره ثوبا ويحتمل ان يكون
غير ثوب وقل من يعرف هذا الفرق قال ابن عطية ويحتمل
ان يكون قوله شهداء لله معناه بالوحدانية ويتعلق قوله ولو على
انفسكم بقوامين بالقسط والتاويل الاول ابين انتهى
قال ابو حيان يضعفه انحطاط المومنين وهم شهداء
لله بالوحدانية الا ان يريد استمرار الشهادة.
ابو حيان ولو على انفسكم او الوالدين والاقربين يجيء لو هنا لاستقصا
جميع ما يمكن فيه الشهادة لما كانت الشهادة من الانسان على نفسه
بصدد ان لا يقيمها لما جبل عليه المرء من محاباة نفسه ومراعاتها
نبه على هذه الحال وجاء هذا الترتيب في الاستقصا في غاية من
الحسن والفصاحة فبدا بقوله ولو على انفسكم لانه لا شي اعز
على الانسان من نفسه ثم ذكر الوالدين وهما اقرب الى الانسان
وسبب نشاته وقد امر ببرهما وتعظيمهما والحنو لهما ثم
ذكر الاقربين وهم مظنة المحبة والتعصب واذا كان هولاء امروا بالقيام
في حقهم بالقسط والشهادة عليهم فالاجنبي اولى بذلك ولو شرطية
بمعنى ان ويتعلق قوله ولو على انفسكم بمحذوف لان
التقدير وان كنتم شهداء على انفسكم فكونوا شهداء لله هذا
تقدير هذا الكلام وحذف كان بعد لو كثير تقول ائتني بتمر ولو حشفا

اي وان كان التمر حشفا فائتني به قال ابن عطية ولو على
انفسكم متعلق بشهداء قال ابو حيان ان عنى شهداء
هذا الملفوظ به فلا يصح وان عنى الذي قدرناه نحن فيصح
الزمخشري ولو على انفسكم ولو كانت الشهادة على انفسكم او اباكم او
اقاربكم فان قلت الشهادة على الوالدين والاقربين ان تقول اشهد ان
لفلان على والدي كذا او على اقاربي فما معنى الشهادة على نفسه قلت
هي الاقرار على نفسه لانه في معنى الشهادة عليها بالتزام الحق عليها
ويجوز ان يكون المعنى وان كانت الشهادة وبالا على انفسكم او على ابايكم
واقاربكم وذلك ان يشهد على من يتوقع ضرره من سلطان ظالم
او غيره انتهى قال ابو حيان تقديره ولو كانت الشهادة
على انفسكم ليس بجيد لان المحذوف انما يكون من جنس الملفوظ به قبل
ليدل عليه فاذا قلت كن محسنا ولو لمن اساء اليك فالتقدير ولو كنت محسنا
لمن اساء اليك فتحذف كان واسمها وخبرها وتبقي متعلقه
لدلالة ما قبله ولا تقدره ولو كان احسانك لمن اساء اليك فلو قلت
ليكن منك احسان ولو لمن اسا فقدر ولو كان الاحسان لمن اسا لدلالة
ما قبله عليه ولو قدرته ولو كنت محسنا لمن اسا اليك لم يكن جيدا لانك
تحذف ما لا دلالة عليه بلفظ مطابق وقول الزمخشري ويجوز ان يكون
المعنى وان كانت الشهادة وبالا على انفسكم هذا لا يجوز لان ما تعلق
به الظرف كون مقيد ولا يجوز حذف الكون المقيد لو قلت كان زيد
فيك وانت تريد محبا فيك لم يجز لان محبا كون مقيد وانما ذلك
جائز في الكون المطلق وهو تقدير كاين او مستقر قال
الزمخشري لم يكن الله ليغفر لهم نفي الغفران والهداية وهي اللطف
على سبيل المبالغة التي يعطيها اللام والمراد بنفيها نفي ما يقتضيها

وهو الايمان الخالص الثابت انتهى قال ابو حيان ظاهر كلام
انه يقول بقول الكوفيين وهو انهم يقولون اذا قلت لم يكن زيد ليقوم
ان خبر لم يكن هو قولك ليقوم واللام لتاكيد زيدت في النفي والمنفي
هو القيام والبصريون يقولون ان مضمون بل اللام هي الناصبة والنصريون يقولون
النصب باضمار ان وينسبك من ان المضمرة والفعل بعدها مصدر
وذلك المصدر لا يصح ان يكون خبرا الا بمعنى والمخبر عنه جثة ولكن
الخبر محذوف واللام تقوية لتعدية ذلك الخبر الى المصدر واضمرت
ان بعدها وصارت اللام كالعوض من ان المحذوفة ولذلك لا يجوز
حذف هذه اللام ولا الجمع بينها وبين ان ظاهرة ومعنى قوله
والمراد بقبيلها نفي ما يقتضيها ان المعنى لم يكونوا ليومنوا فيغفر لهم
ويهديهم قال الزمخشري ولا يذكرون الله الا قليلا يجوز
ان يراد بالقلة العدم انتهى قال ابو حيان لا يجوز ان
يراد هنا العدم لان الاستثنا ياباه وقد رددنا هذا القول عليه
وعلى ابن عطية في هذه السورة قال ابو حيان
قرا الحسن البصري رحمه الله مذبذبين بفتح الميم والذالين
قال ابن عطية وهي قراة مردودة انتهى قال
ابو حيان الحسن البصري من افصح الناس يحتج بكلامه فلا ينبغي
ان ترد قراته ولها وجه في العربية وهو انه اتبع حركة الميم لحركة
الدال واذا كانوا قد اتبعوا حركة الميم لحركة عين الكلمة في مثل
منتن وبينها حاجز فلان يتبعوا بغير حاجز اولى ولذلك اتبعوا
حركة عين منفعل لحركة اللام في حالة الرفع فقالوا منحدر وهذا
اولى لان حركة الاعراب ليست بثابتة بخلاف حركة الدال
وهذا الله توجيه شذوذ وعلى تقدير صحة النقل عن الحسن البصري

انه قرا ذلك

انه قرا ذلك بفتح الميم والله تعالى اعلم قال ابن عطية واعراب من يحتمل
في بعض هذه الايات النصب ويحتمل الرفع على البدل من احد
المقدر انتهى قال ابو حيان يعني باحد المقدر في المصدر
اذا التقدير ان يجهر احد وما ذكره من جواز الرفع على البدل لا يصح
وذلك ان الاستثنا المنقطع على قسمين قسم يسوغ فيه البدل وهو
ما يمكن توجه العامل عليه نحو ما في الدار احد الا حمار فهذا فيه
البدل في لغة تميم والنصب على الاستثنا المنقطع في لغة الحجاز
وانما جاز فيه البدل لانك لو قلت ما في الدار الا حمار صح المعنى
وقسم يتحتم فيه النصب على الاستثنا ولا يسوغ فيه البدل وهو ما
لا يمكن توجه العامل عليه نحو المال ما زاد الا النقص التقدير
النقص حصل له فهذا لا يمكن ان يتوجه زاد على النقص لانك
لو قلت ما زاد الا النقص لم يصح المعنى والاية من هذا القسم لانك
لو قلت لا يحب الله ان يجهر بالسو الا الظالم فتفرغ ان يجهر الى
فعل الظالم لم يصح المعنى قال الزمخشري ويجوز ان يكون
من مرفوعا كانه قيل لا يحب ان يجهر بالسو الا الظالم على لغة
من يقول ما جاني زيد الا عمرو بمعنى ما جاني الا عمرو ومنه قل
لا يعلم من في السماوات والارض الغيب الا الله انتهى قال
ابو حيان هذا الذي جوزه الزمخشري لا يجوز لانه لا يمكن
ان يكون الفاعل بدلا لفظا زيد ولا يمكن ان يكون الظالم بدلا
من الله ولا عمرو بدلا من زيد لان البدل في هذا الباب راجع
الى كونه بدل بعض من كل اما على سبيل الحقيقة نحو ما قام
القوم الا زيد واما على سبيل المجاز نحو ما في الدار احد الا
حمار وهذا لا يمكن فيه البدل المذكور لا على سبيل الحقيقة

ولا على سبيل المجاز لان الله علم ولما زيد هو علم فلا يمكن ان
يتخيل فيه عموم فيكون الظالم بدلا من الله وعمرو بدلا من زيد واما ما
يجوز فيه البدل من الاستثناء المنقطع فانه يتخيل فيما قبله عموم
ولذلك صح البدل منه على طريق المجاز وان لم يكن بعضا من المستثنى منه
حقيقة واما قول الزمخشري على لغة من يقول ما جاءني زيد الا عمرو
بمعنى ما جاءني الا عمرو فلا نعلم هذه اللغة الا في كتاب سيبويه
رحمه الله بعد ان انشد ابياتا من الاستثناء المنقطع اخرها قول
الشاعر

عشية لا تغني الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفي المصمم

ما نصه وهذا يقول ما اتاني زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا
اخوانه لانها معارف وليست الاسماء الاخيرة بها ولا منها انتهى كلام
سيبويه ولم يصرح ولا لوح ان قوله ما اتاني زيد الا عمرو من كلام العرب
وقال من شرح كلام سيبويه وهذا يقول ما اتاني زيد الا عمرو اي يسعى ان
يقال هذا من كلامهم لان النبل معرفة ليس بالمشرفي كما ان زيدا
ليس بعمرو وكما ان اخوة زيد ليسوا اخوانكم انتهى وليس ما اتاني زيد
الا عمرو نظير البيت لانه يتخيل عموم في البيت على سبيل المجاز كانه
قال لا يغني السلاح مكانها الا المشرفي بخلاف ما اتاني زيد الا عمرو
فانه لا يتخيل في ما اتاني زيد عموم البتة على انه لو سمع هذا
من كلام العرب وجب تاويله حتى يصح البدل فكان يقدر
ما جاءني زيد ولا غيره الا عمرو وكان يدل على حذف المعطوف
وجود هذا الاستثناء اما على الغاء الفاعل وزيادته او على
كون عمرو بدلا من زيد فلهذا لا يجوز لما ذكرناه واما قول الزمخشري
ومنه قل لا يعلم من في السماوات والارض الغيب الا الله فليس

من باب ما ذكر لانه يحتمل ان يكون من مفعوله والغيب بدلا من
من بدل اشتمال اي لا يعلم غيب من في السماوات والارض الا الله اي
ما يسترونه ويخفونه لا يعلمه الا الله وان سلمنا ان من مرفوعة
فيجوز ان يكون الله بدلا من من على سبيل المجاز في من لان من في
السماوات يتخيل فيه عموم كانه قيل قل لا يعلم الموجودون الغيب
الا الله او على سبيل المجاز في الظرفية بالنسبة الى الله تعالى اذ جاء
ذلك عنه في القران وفي السنة لقوله تعالى وهو الله في السماوات
وفي الارض وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وفي الحديث اين
الله قالت في السماء ومن كلام العرب

لا وذي في السماء بيته

يعنون الله تعالى واذا احتملت الاية هذه الوجوه لم يتعين حملها على
ما ذكر فبما نقضهم ميثاقهم قال ابن عطية وحذف
جواب هذا الكلام بليغ متروك مع ذهن السامع انتهى
ابو حيان تسميته ما يتعلق به المجرور بانه جواب اصطلاح لم يعهد
في علم النحو ولا تساعد عليه اللغة لانه ليس بجواب قال ابو
حيان وجوزوا ان يتعلق بقوله حرمنا عليهم على ان قوله فبظلم
من الذين هادوا ابدل من قوله فبما نقضهم ميثاقهم وقاله الزجاج
وابو بكر والزمخشري وغيره وهذا فيه بعد لكثرة الفواصل بين
البدل والمبدل منه ولان المعطوف على السبب سبب فيلزم تاخر
بعض اجزاء السبب الذي للتحريم في الوقت عن وقت التحريم فلا
يمكن ان يكون جزء سبب او سببا الا بتاويل بعيد وبيان ذلك
ان قولهم على مريم بهتانا عظيما وقولهم انا قتلنا المسيح بن مريم
متاخر في الزمان عن تحريم الطيبات عليهم فالاولى ان يكون

التقدير لعناهم وقد جاء مصرحا به في قوله فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم
وجعلنا قلوبهم قاسية والله أعلم قال الزمخشري فإن قلت
هلا زعمت أن المحذوف الذي تعلقت به الباء ما دل عليه قوله بل طبع الله
عليها فيكون التقدير فبما نقضهم طبع الله على قلوبهم بل طبع الله عليها
بكفرهم قلت لم يصح هذا التقدير لأن قوله بل طبع الله عليها بكفرهم
رد وإنكار لقولهم قلوبنا غلف فكان متعلقا به انتهى قال أبو
حيان هذا جواب حسن ويمتنع من وجه آخر وهو أن العطف ببل
يكون للإضراب عن الحكم الأول وإثباته للثاني على جهة إبطال
الأول أو الانتقال فأما في كتاب الله في الإخبار فلا يكون إلا الانتقال
ويستفاد من الجملة الثانية ما لا يستفاد من الأولى والذي قدره الزمخشري
لا يسوغ فيه هذا الذي قررناه لأن قوله فبما نقضهم ميثاقهم وكفرهم
بآيات الله وقولهم قلوبنا غلف طبع الله على قلوبهم هو مدلول
الجملة التي صحبتها بل وهو قوله بل طبع الله عليها بكفرهم فأفادت
الجملة الثانية ما أفادت الجملة الأولى وهو لا يجوز لو قلت مر
زيد بعمرو بل مر زيد بعمرو لم يجز وقد أجاز ذلك أبو البقاء وهو أن
يكون التقدير فبما نقضهم ميثاقهم ولذا ولذا طبع على قلوبهم وقيل
التقدير فبما نقضهم ميثاقهم لا يؤمنون إلا قليلا والفاء مقحمة إلا
اتباع الظن قال ابن عطية هو استثناء متصل إذ الظن والعلم يضمهما
جنس أنهما من معتقدات اليقين وقد يقول الظان على طريق التجوز علمي
في هذا الأمر أنه كذا وهو يعني ظنه انتهى قال أبو حيان ليس كما ذكر
من أن الظن والعلم يضمهما جنس أنهما من معتقدات اليقين لأن الظن
ليس من معتقدات اليقين لأنه ترجيح أحد الجائزين وما كان ترجيحا
فهو ينافي اليقين كما أن اليقين ينافي أحد الجائزين وعلى تقدير أن

الظن والعلم يضمهما ما ذكر فلا يكون أيضا استثناء متصلا لأنه لم يستثن
الظن من العلم فليست التلاوة ما لهم به من علم إلا الظن وإنما التلاوة
إلا اتباع الظن والاتباع للظن لا يضمه والعلم جنس ما ذكر قال
الزمخشري فإن قلت قد وصفوا بالشك والشك أن لا يترجح أحد
الجائزين ثم وصفوا بالظن والظن أن يترجح أحدهما فكيف يكونون
شاكين ظانين قلت أريد أنهم شاكون ما لهم من علم قط ولكن
إن لاحت لهم أمارة فظنوا انتهى قال أبو حيان هذا الذي ذكره
جواب سؤاله ولكن يقال لا يرد هذا السؤال لأن العرب تطلق
الشك على ما لم يقع فيه القطع واليقين فيدخل فيه كل ما يتردد
فيه إما على السواء بلا ترجيح أو بترجيح أحد الطرفين وإذا كان كذلك
اندفع السؤال قال الزمخشري ليؤمنن به جملة قسمية واقعة
صفة لموصوف محذوف تقديره وإن من أهل الكتاب أحد إلا
ليؤمنن به ونحوه وما منا إلا له مقام معلوم وإن منكم إلا واردها
والمعنى وما من اليهود أحد إلا ليؤمنن به انتهى فهذا غلط
فاحش إذ زعم أن ليؤمنن به جملة قسمية واقعة صفة لموصوف
محذوف إلى آخره وصفة أحد المحذوف إنما هو الجار والمجرور وهو
من أهل الكتاب والتقدير كما ذكرناه وإن أحد من أهل الكتاب
وأما قوله ليؤمنن به فليست صفة لموصوف ولا هي جملة قسمية
كما زعم إنما هي جملة جواب القسم والقسم محذوف والقسم وجوابه
في موضع خبر المبتدأ الذي هو أحد المحذوف إذ لا ينتظم من
أحد والمجرور إسناد لأنه لا يفيد وإنما ينتظم الإسناد بالجملة
القسمية وجوابها فذلك هو محط الفائدة وكذلك أيضا الخبر هو إلا له
مقام وكذلك إلا واردها إذ لا ينتظم مما قبل إلا منه تركيب إسنادي

ابن عطيه فرق بين الايه والبيت بعني بين الحرف وكان الشيء

قبل وهو النار لبس بكل معترك والطيبون معاقد الازر

بحرف العطف الذي في الايه فانه يمنع عند بعضهم تقدير الفعل

وفي هذا نظر انتهى قال ابو حيان ان منع ذلك احد فهو محجوج

بثبوت ذلك في كلام العرب مع حرف العطف ولا نظر في ذلك

كما قال ابن عطيه قال الشاعر

ويأوي الى نسوه عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي

قال الزمخشري فان قلت من اين دل قوله ولا الملئكه

المقربون على ان المعنى ولا من فوقه قلت من حيث ان علم المعاني

لا يقتضي غير ذلك وذلك ان الكلام انما سيق لرد مذهب النصارى

وغلوهم في رفع المسيح عن منزله العبوديه فوجب ان يقال

لهم لن يترفع عيسى عن العبوديه ولا من هو ارفع منه درجه كانه قيل

لن يستنكف الملائكه المقربون عن العبوديه فكيف بالمسيح ويدل عليه

دلاله ظاهره بينه تخصيص المقربين لكونهم ارفع الملئكه درجه واعلاهم

منزله ومثاله قول القائل

وما مثله ممن يجاود حاتم ولا البحر ذو الامواج يلتج

زاخر

لا شبهه في انه قصد بالبحر ذي الامواج ما هو فوق حاتم في الجود

ومن كان له ذوق فليذق مع هذه الايه قوله ولن ترضى عنك

اليهود ولا النصارى حتى يعترف بالفرق البين انتهى كلامه

قال ابو حيان التفضيل بين الانبياء والملئكه انما يعلمون

بالسمع اذ نحن لا ندرك جهه التفضيل بالعقل واما الايه

فقد يقال متى نفي شيء عن اثنين فلا يدل ذلك على ان الثاني ارفع

من الاول ولا ان ذلك من باب الترقي فاذا قلت لن يانف فلان

ان يسجد لله ولا عمرو فلا دلاله فيه على ان عمرا افضل من زيد وان

سلمنا ذلك فليست الايه من هذا القبيل لانه قابل مفردا بجمع ولم

يقابل مفردا بمفرد ولا جمعا بجمع فقد يقال الجمع افضل من المفرد

ولا يلزم من الايه تفضيل الجمع على الجمع ولا المفرد على المفرد وان

سلمنا ان المعطوف في الايه ارفع من المعطوف عليه فيكون ذلك

بحسب ما القي في الاذهان اذهان العرب وغيرهم من تعظيم

الملك وترفيعه حتى انهم ينفون البشريه عن الممدوح ويثبتون

له الملكيه ولا يدل تخيلهم ذلك على انه في نفس الامر

افضل واعظم ثوابا ومما ورد من ذلك على حسب ما القي في الاذهان

قوله تعالى حكايه عن النسوه اللاتي فاجاهن حسن يوسف

فلما راينه اكبرنه وقطعن ايديهن وقلن حاش لله ما هذا بشرا

ان هذا الا ملك كريم وقال الشاعر

فلست لانسي ولكن لملاك تنزل من جو السماء يصوب

الزمخشري فان قلت علام عطف قوله ولا الملئكه قلت اما ان يعطف

على المسيح او على اسم يكون او على المستتر في عبدا لما فيه من معنى الوصف

لدلالته على معنى العباده وقولك مررت برجل عبد ابوه فالعطف

على المسيح هو الظاهر لا داعي الى ما فيه نقص انحراف عن الغرض

وهو ان المسيح لا يانف ان يكون هو ولا من فوقه موصوفين بالعبوديه

او ان يعبد الله هو ومن فوقه انتهى قال ابو حيان الانحراف عن

الغرض الذي اشار اليه هو كون الاستنكاف يكون عن العبوديه

به لانه لا يلزم نحو من استنكافه وحده ان يكون هو والملئكه

عبيدا او ان يكون هو وهم يعبدونه استنكافهم فقد يرضى

كمن نفخنا بالمسيح والمعنى ان الملائكة مع المسيح ... الاستنكاف

يتخصص ان لا يضرب هو وزيد عمرا ولا يرضى ذلك زيد ويظهر ايضا من حجه
الوجهين من جهه دخول لا اذ لو اريد العطف على الضمير في يكون
او على المستتر في عبد الله لم تدخل لا بل كان يكون التركيب بدونها تقول
ما يريد زيد ان يكون هو وابوه قايمين وتقول ما يريد زيد ان يصطلح
هو وعمرو فهذان ونحوهما ليست من مظنات دخول لا فان وجد
في لسان العرب دخول لا في نحو من هذا فهي زايده الجمله من قوله
ليس له ولد في موضع الصفه لامرئ اي ان هلك امرؤ غير ذي ولد
وفيه دليل على جواز الفصل بين النعت والمنعوت بالجمله المفسره في باب
الاشتغال فعلى هذا تقول زيدا ضربته العاقل على ان العاقل صفه
لزيد اجريت الجمله المفسره في هذا الباب مجرى الجمله الخبريه في قولك
زيد ضربته العاقل فكما جاز الفصل بالخبر جاز بالمفسره ومنع الزمخشري
ان يكون قوله ليس له ولد جمله حاليه من الضمير في هلك فقال ومحل
ليس له ولد الرفع على الصفه لا النصب على الحال واجاز ذلك ابو البقا
فقال ليس له ولد الجمله في موضع الحال من الضمير في هلك وله اخت
جمله حاليه ايضا والذي يقتضيه النظر ان ذلك ممتنع وذلك ان المسند
اليه حقيقه انما هو الاسم الظاهر المعمول للفعل المحذوف فهو الذي
ينبغي ان يكون التقييد له اما الضمير فانه في جمله مفسره لا موضع
لها من الاعراب فصارت كالموكده لما سبق واذا تجاذب الاتباع
او التقييد مؤسس وموكد فالحكم انما هو للمؤسس اذ هو معتمد الاسناد
الاصلي فعلى هذا لو قلت ضربت زيدا ضربته العاقل ينبغي ان يكون العاقل
نعتا لزيد في الجمله الاولى لا لزيد في الجمله الثانيه لانها جمله موكده
للجمله الاولى والمقصود بالاسناد انما هو الجمله الاولى لا الجمله الثانيه
الزمخشري فان قلت الى من يرجع ضمير التثنيه والجمع

في قوله فان كانتا اثنتين وان كانوا اخوه قلت اصله فان كان من
يرث بالاخوه اثنتين وان كان من يرث بالاخوه ذكورا واناثا
وانما قيل فان كانتا اثنتين وان كانوا اخوه كما قيل من كانت امك
فكما انث ضمير من لمكان تانيث الخبر كذلك ثنى وجمع ضمير من
يرث في كانتا وكانوا لمكان تانيث الخبر وجمعه انتهى قال ابو
حيان هو تابع في هذا التخريج غيره وهو تخريج لا يصح وليس مثل من كانت
امك لان من صرح بها ولها لفظ ومعنى فمن انث راعى المعنى لان التقدير
ايه ام كانت امك ومدلول الخبر في هذا مخالف لمدلول الاسم بخلاف
الايه فان المدلولين واحد ولم يونث في من كانت امك لتانيث الخبر
انما انث مراعاه لمعنى من اذ اراد بها مونثا الا ترى انك تقول
من قامت فتونث مراعاه للمعنى اذا اردت السوال عن مونث
ولا يخبر هنا بمونث فامتنع لاجله والذي يظهر لي في تخريج الايه
غير ما ذكروا وذلك وجهان احدهما ان الضمير في كانتا لا يعود على الخبر
انما يعود على الوارثتين ويكون ثم صفه محذوفه لاثنتين واثنتين
بصفته هو الخبر والتقدير فان كانت الوارثتان اثنتين من الاخوات
فلهما الثلثان مما ترك فيفيد اذ ذاك الخبر ما لا يفيد الاسم وحذف
الصفه لفهم المعنى جايز والوجه الثاني ان يكون الضمير عايد
على الاختين كما ذكروا ويكون خبر كان محذوفا لدلاله المعنى
عليه وان كان حذفه قليلا ويكون اثنتين حالا موكده والتقدير
فان كانت اختان له اي للمرء الهالك ويدل على حذف الخبر الذي هو
له قوله وله اخت وكانه قيل فان كانت اختان له ونظيره ان
تقول ان كان لزيد اخ فحكمه كذا وان كان اخوان فحكمهما

كذا تريد وان كان اخوان له   ثم الجزء الثاني

من الدر اللقيط من البحر المحيط

ولله الحمد والمنة يتلوه في أول الثالث منه الكلام على ما في سورة
المائدة من الكلام مع الزمخشري وابن عطية وغيرهما وصلى الله على سيدنا محمد
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حق حمده قال ابو حيان قوله
تعالى الا ما يتلى عليكم استثناء من بهيمة الانعام والمعنى الا ما يتلى عليكم
تحريمه من نحو قوله حرمت عليكم الميتة وموضع ما نصب على الاستثناء
ويجوز الرفع على الصفة لبهيمة قال ابن عطية واجاز بعض الكوفيين
ان يكون في موضع رفع على البدل وعلى ان تكون الا عاطفة وذلك لا
يجوز عند البصريين الا من نكرة او ما قاربها من اسماء الاجناس
نحو قولك جاء الرجال الا زيد كانك قلت غير زيد انتهى قال
ابو حيان هذا الذي حكاه عن بعض الكوفيين من انه في موضع رفع
على البدل لا يصح البتة لان الذي قبله موجب كما لا يجوز قام القوم
الا زيد على البدل لذلك لا يجوز البدل في الا ما يتلى عليكم واما
كون الا عاطفة فهو شيء ذهب اليه بعض الكوفيين كما ذكر ابن عطية
وقوله وذلك لا يجوز عند البصريين ظاهره الاشارة الى وجهي
الرفع البدل والعطف وقوله الا من نكرة هذا الاستثناء منهم
لا ندري من اي شيء هو وكلا الوجهين وهي الرفع لا يصلح ان
يكون استثناء منه لان البدل من الموجب لا يجيزه احد علمناه
لا بصريون ولا كوفيون واما العطف فلا يجيزه بصري البتة
واما الذي يجيزه بصريون ان يكون نعتا لما قبله في مثل هذا
التركيب وشرط فيه بعضهم ما ذكر انه يكون المنعوت نكرة
او ما قاربها من اسماء الاجناس فلعل ابن عطية اختلط عليه

البدل والنعت فلم يفرق بينهما في الحكم ولو فرضنا تبعيته ما بعد الا
لما قبله في الاعراب على طريقة البدل حيث يسوغ ذلك لم يشترط
تنكير ما قبل الا ولا كونه مقاربا للنكرة من اسماء الاجناس لان
البدل والمبدل منه يجوز اختلافهما بالتنكير والتعريف
قوله تعالى غير محلي الصيد قال ابو حيان قرا
الجمهور غير محلي الصيد بنصب غير واتفق جمهور من وقفنا على
كلامه من المفسرين والمعربين على انه منصوب على الحال ونقل
بعضهم الاجماع على ذلك واختلفوا في صاحب الحال فقال
الاخفش هو ضمير الفاعل في اوفوا وقال الجمهور الزمخشري وابن
عطية وغيرهما هو الضمير المجرور في احلت لكم وقال بعضهم
هو الفاعل المحذوف من احلت المقام مقامه المفعول به وهو الله
وقال بعضهم هو الضمير المجرور في عليكم ونقل الطبري والقرطبي
عن البصريين ان قوله الا ما يتلى عليكم هو استثناء من بهيمة
الانعام وهي المستثنى منها والتقدير الا ما يتلى عليكم الا الصيد
وانتم محرمون بخلاف قوله تعالى انا ارسلنا الى قوم مجرمين
على ما ياتي بيانه وهو قول مستثنى مما يليه من الاستثناء قال
ولو كان كذلك لوجب اباحة الصيد في الاحرام لانه مستثنى من
المحظور اذ كان الا ما يتلى عليكم مستثنى من الاباحة وهذا
وجه ساقط فاذن معناه احلت لكم بهيمة الانعام غير محلي
الصيد وانتم حرم الا ما يتلى عليكم سوى الصيد وقال ابن
عطية وقد خلط الناس في هذا الموضع في نصب غير وقدروا
تقديمات وتاخيرات وذلك كله غير مرضي لان الكلام
على اطراده ممكن استثناء بعد استثناء اسمه

وهو ايضا ممن خلط على ما نبينه فاما قول الاخفش ففيه الفصل بين
ذي الحال والحال بجملة غير اعتراضية بل هي منشئة احكاما وذلك
لا يجوز وفيه تقييد الايفاء بالعقود بانتفاء احلال المؤمنين الصيد
وهم حرم وهم مامورون بايفاء العقود بغير قيد ويصير التقييد
اوفوا بالعقود في حال انتفاء كونكم محلين الصيد وانتم
حرم فاذا لم توجد هذه الحال فلا توفوا بالعقود واما قول
الجمهور فهو مردود من هذا الوجه الاخير اذ يصير المعنى احلت لكم
بهيمة الانعام في حال انتفاء كونكم تحلون الصيد وانتم حرم وهم
قد احلت لهم بهيمة الانعام في هذه الحال وفي غيرها من الاحوال
اذا اريد ببهيمة الانعام الانعام انفسها وان اريد بها الظباء وبقر
الوحش وحمره فيكون المعنى واحل لكم هذه في حال انتفاء كونكم تحلون
الصيد وانتم حرم وهذا تركيب قلق معقد ينزه القران ان
ياتي فيه مثل هذا ولو اريد بالاية هذا المعنى لجا على افصح
تركيب واحسنه واما قول من جعله حالا من الفاعل وقدره
واحل الله لكم بهيمة الانعام غير محل لكم الصيد وانتم حرم
قال كما يقول احللت لك كذا غير مبيحه لك يوم الجمعة فهو فاسد
لانهم نصوا على ان الفاعل المحذوف في مثل هذا التركيب يصير
نسيا منسيا فلا يجوز وقوع الحال منه لو قلت انزل المطر
للناس مجيبا لدعائهم اذ الاصل انزل الله المطر مجيبا لدعائهم
لم يجز وخصوصا على مذهب الكوفيين ومن وافقهم من البصريين
لان صيغة الفعل المبني للمفعول صيغة وضعت اصلا كما وضعت
صيغة مبنيا للفاعل وليست مغيرة من صيغة بنيت للفاعل
ولانه تقييد احلاله تعالى بهيمة الانعام اذا اريد بها ثمانية ازواج

بحال انتفا احلاله الصيد وهم حرم وهو تعالى قد احلها في هذه
الحال وفي غيرها واما قول من جعله حالا من الضمير
في عليكم فالذي يتلى لا يتقيد بحال انتفا احلالهم الصيد وهم
حرم بل هو يتلى عليهم في هذه الحال وفي غيرها واما ما نقله
القرطبي عن البصريين فان كان النقل صحيحا فهو يتخرج على
ما سنوضحه ان شا الله تعالى فنقول انما عرض الاشكال
في الاية من جعلهم غير محلي حالا من المامورين بايفاء العقود
او من المحلل لهم او من المحلل وهو الله او من المتلو عليهم وغرهم
في ذلك كونه كتب محلي بالياء وقدروه هم انه اسم فاعل من احل
وانه مضاف الى الصيد اضافة اسم الفاعل المتعدي الى المفعول
وانه جمع حذف منه النون للاضافة واصله غير محلين الصيد وانتم
حرم الا في قول من جعله حالا من الفاعل المحذوف فلا يقدر فيه
حذف النون بل حذف التنوين وانما يزول الاشكال ويتضح
المعنى بان يكون قوله محلي الصيد من باب قولهم حسان النساء والمعنى
النساء الحسان وكذلك هذا اصله غير الصيد المحل
والمحل صفة للصيد لا للناس ولا للفاعل المحذوف ووصف الصيد
بانه محل على وجهين احدهما ان يكون دخل في الحل كما تقول
احل الرجل اي دخل في الحل واحرم دخل في الحرم والوجه
الثاني ان يكون معناه صار ذا حل اي حلالا بتحليل الله وذلك
ان الصيد على قسمين حلال وحرام ولا يختص الصيد في لغة
العرب بالحلال الا ترى الى قول بعضهم انه ليصيد الارانب
حتى الثعالب لكنه يختص به شرعا وقد تجوزت ما اطلقت
الصيد على ما لا يوصف بحل ولا حرمة نحو قوله

ليث يعنى بصطاد الرجال اذا ما الليث كذب عن اقرانه صدقا

وقال اخر   وقد ذهبت سلمى بعقلك كله فهل
غير صيد احرزته حبائله

وقال اخر   وهي تصيد قلوب الرجال وافلت منها
ابن عمرو حجر

ويجي افعل على الوجهين المذكورين كثير في لسان العرب فمن مجي
افعل لبلوغ المكان ودخوله قولهم احرم الرجل واعرق
واشام واتهم وانجد اذا بلغوا هذه المواضع وحلوا بها
ومن مجي افعل بمعنى صار ذا كذا قولهم اعشبت الارض وابقلت
واغد البعير والبنت الشاه وعثرها واجربت الهبه واصرم
النخل واتلت الناقه واحصد الزرع واجرب الرجل والحبت [?]
المراه واذا تقرر ان الصيد يوصف بكونه محلا باعتبار احد
الوجهين المذكورين من كونه بلغ الحل وصار داخلا فيه فكونه
استثنا ثانيا ولا يكون استثنا من استثناء اذ لا يمكن ذلك
لتناقض الحكم لان المستثنى من المحلل حرام والمستثنى من المحرم
حلال بل ان كان المعنى بقوله بهيمة الانعام الانعام انفسها فلو ان
استثنا منقطعا وان كان المراد الظبا وبقر الوحش وحمره
ونحوها فيكون استثنا متصلا على احد تفسيري المحل
استثنى الصيد الذي بلغ الحل في حال كونهم محرمين فان
قلت ما فائده هذا الاستثنا بقيد بلوغ الحل والصيد الذي
في الحرم لا يحل ايضا قلت الصيد في الحرم لا يحل للمحرم
ولا لغير المحرم وانما يحل لغير المحرم الصيد الذي في الحل
فنبه بانه اذا كان الصيد الذي في الحل يحرم على المحرم وان

كان حلالا لغيره فاحرى ان يحرم عليه الصيد الذي هو بالحرم
وعلى هذا التفسير يكون قوله الا ما يتلى عليكم ان كان المراد
به ما جا بعده من قوله حرمت عليكم الاية استثنا منقطعا
اذ لا يختص الميتة وما ذكر معها بالظبا وحمر الوحش وبقره ونحوها
فيصير لكن ما يتلى عليكم اي تحريمه فهو وان كان المراد بهيمه
الانعام الانعام والوحوش فيكون الاستثناان راجعان الى المجموع
على التفصيل فيرجع الا ما يتلى عليكم الى ثمانيه الازواج ويرجع
غير محلي الصيد الى الوحوش اذ لا يمكن ان يكون الثاني استثنا
من الاستثنا الاول واذا لم يمكن ذلك وامكن رجوعه الى الاول
بوجه ما جاز وقد نص النحويون على انه اذا لم يمكن استثنا بعض
المستثنيات من بعض كانت كلها مستثنيات من الاسم الاول نحو
قولك قام القوم الا زيدا الا بكرا الا خالدا فان قلت ما ذكرته
من هذا التخريج الغريب وهو ان يكون المحل من صفه الصيد
لا من صفه الناس ولا من صفه الفاعل المحذوف يعكر عليه كونه
كتب في رسم المصحف بالياء ولولا ذلك على انه من صفات الناس اذ
لو كان من صفه الصيد لكتب بالتاء ولكون القراء وقفوا عليه
بالياء اي ذلك ايضا قلت لا يعكر على هذا التخريج لانهم كتبوا
كثيرا على رسم المصحف على ما يخالف النطق نحو كتبهم لا اذبحنه
ولا اوضعوا بالف بعد لام الالف وكتبهم بايد بيايين بعد
الالف وكتبهم اولئك بواو بعد الالف ونقصهم منه الفا وكتبهم
الصالحات ونحوه باسقاط الفين وهذا كثير في الرسم واما
وقفهم عليه بالياء فلا يجوز لانه لا يوقف على المضاف دون المضاف
اليه وانما وقفوا بذلك الاختبارا او لقطع النفس فوقفوا على

الرسم هما وقفوا على سندع من قوله سندع الزبانيه
من غير واو اتباعا للرسم على انه يمكن توجيه كتبه بالبا
والوقف عليه بها بانه جا ذلك على لغه الازد اذ يقفون على
بزيد بزيدي ابدال التنوين يا وكتب محلي بالبا بالوقف على هذه
اللغه وهذا توجيه شذوذ رسمي ورسم المصحف مما لا
يقاس عليه **قال** ابو حيان اجاز بعضهم التقديم
والتاخير في القران والمحتجون انه يجعله من علم البيان
والبديع وهذا لا يجوز عندنا الا في ضروره الشعر وهو من
اقبح الضرايرفينبغي ان يجنب تنزيه كتاب الله عنه **قال**
هذا الرجل والسبب في هذا ان الصحابه لما جمعوا القران لم يرتبوه
على حكم نزوله وانما رتبوه على حكم تقارب المعاني وتناسق الالفاظ
وهذا الذي قاله ليس بصحيح بل الذي نعتقده ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم هو الذي رتبه لا الصحابه ولذلك يقول في ترتيب
سوره وان خالف في ذلك بعضهم **قال** ابو حيان
قرا ابو واقد والجراح ونبيح والحسن بن عمران فاصطادوا
بكسر الفاء قال الزمخشري قيل هو بدل من كسر الهمزه عند
الابتداء وقال ابن عطيه هي قراه مشكله ومن توجيهها
ان يكون راعى كسر الف الوصل اذا ابتدات فقلت اصطادوا
فكسر الفاء مراعاه وتذكرا لكسر الف الوصل انتهى وليس
عندي كسرا محضا بل هو من باب الاماله المحضه لتوهم وجود
كسره همزه الوصل كما امالوا الفا في فاذا لوجود كسره اذا
يسالونك ماذا احل لهم **قال** ابو حيان لما
كان يسالونك الفاعل فيه ضمير غايب قال لهم بضمير الغايب

ويجوز في الكلام ماذا احل لنا كما تقول اقسم زيد ليضربن
ولاضربن وضمير المتكلم يقتضي حكايه ما قالوا كما
ان لاضربن يقتضي حكايه الجمله المقسم عليها **قال**
الزمخشري في السوال معنى القول فلذلك وقع بعده ماذا
احل لهم كانه قيل يقولون ماذا احل لهم انتهى **قال** ابو
حيان لا يحتاج الى ما ذكر لانه من باب التعليق كقوله سلهم
ايهم بذلك زعيم فالجمله الاستفهاميه في موضع المفعول
الثاني ليسالونك ونصوا على ان فعل السوال يعلق وان لم يكن
من افعال القلوب لانه سبب للعلم كما تعلق العلم فكذلك
سببه مكلبين **قال** ابو حيان اشتقاق هذه
الحال من الكلب وان كانت عامه في الجوارح على سبيل
التغليب لان التاديب اكثر ما يكون في الكلب فاشتقت
من لفظه لكثره ذلك في جنسه وقيل لان الغالب من صيدهم
ان يكون بالكلاب او اشتقت من الكلب وهو الضراوه
يقال هو كلب بكذا اذا كان ضاريا به انتهى **قال** ابو
حيان الزمخشري او لان السبع يسمى كلبا ومنه قوله
عليه السلام اللهم سلط عليه كلبا من كلابك فاكله الاسد
انتهى **قال** ابو حيان لا يصح هذا الاشتقاق لان كون
الاسد كلبا هو وصف فيه والتكليب من صفه المعلم والجوارح
هي سباع بنفسها وكلاب بنفسها لا بجعل المعلم **قال**
الزمخشري الى تفيد معنى الغايه مطلقا ودخولها في الحكم
وخروجها امر يدور مع الدليل وقوله الى المرافق والى
الكعبين لا دليل فيه على احد الامرين انتهى **قال** ابو حيان

السبع

ذكر اصحابنا انه اذا لم تقترن بما بعد الى قرينة دخول او خروج
فان في ذلك خلافا فمنهم من ذهب انه داخل ومنهم من ذهب
الى انه غير داخل وهو الصحيح وعليه اكثر المحققين وذلك
انه اذا اقترنت منه قرينة فان الاكثر في كلامهم ان يكون
غير داخل فاذا عرى من القرينة فيجب حمله على الاكثر وايضا
فاذا قلت اشتريت المكان الى الشجرة فما بعد الى هو الموضع
الذي انتهى اليه المكان المشترى فلا يمكن ان يكون الشجرة
من المكان المشترى لان الشي لا ينتهي ما بقي منه شي الا ان
يتجوز فيجعل ما قرب من الانتها انتها فاذا لم يتصور ان يكون
داخلا الا بمجاز وجب ان يحمل على انه غير داخل لانه لا
يحمل على المجاز ما امكنت الحقيقة الا ان يكون ثم قرينة مرجحة
للمجاز على الحقيقة فقول الزمخشري عند انتفا قرينة الدخول
او الخروج لا دليل فيه على احد الامرين مخالف لنقل اصحابنا
اذ ذكروا ان النحويين على مذهبين احدهما الدخول والاخر
الخروج وهو الذي صححوه وعلى ما ذكره الزمخشري يتوقف
ويكون من المجمل حتى يتضح ما يحمل عليه من خارج عن الكلام
وعلى ما ذكر اصحابنا يكون من المبين فلا يتوقف على شي من خارج في
بيانه قال ابن عطية تحرير العبارة في هذا
المعنى ان يقال اذا كان ما بعد الى ليس مما قبلها فالحد اول
المذكور بعدها واذا كان ما بعدها من جملة ما قبلها فالاحتياط
يعطي ان الحد اخر المذكور بعدها ولذلك يترجح دخول المرفقين
في الغسل والروايتان محفوظتان عن مالك روى اشهب عنه
انهما غير داخلين وروى غيره انهما داخلان انتهى قال ابو حيان

هذا التقسيم ذكره عبد الدايم القيرواني فقال ان لم يكن
ما بعدها من جنس ما قبلها لم يدخل وان كان فيحتمل ان يدخل
ويحتمل ان لا يدخل والاظهر انه لا يدخل انتهى ومذهب ابي العباس
انه اذا كان ما بعدها من جنس ما قبلها دخل في الحكم
قال الزمخشري المراد الصاق المسح بالراس وماسح بعضه
ومستوعبه بالمسح كلاهما ملصق المسح براسه انتهى
ابو حيان ليس كما ذكر ليس ماسح بعضه يطلق عليه انه ملصق
المسح براسه انما يطلق عليه انه ملصق المسح ببعضه واما ان يطلق
عليه انه ملصق المسح براسه حقيقة فلا انما يطلق عليه وذلك
على سبيل المجاز وتسمية لبعض بكل قال ابو حيان
ويحتمل ان يكون لاكفرن جوابا لقوله ولقد اخذ الله ويكون
قوله وبعثنا والجملة التي بعدها في موضع الحال او يكونان
جملتي اعتراض وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم
عليه قال الزمخشري وهذا الجواب يعني لاكفرن
ساد مسد جواب القسم والشرط جميعا انتهى قال ابو حيان
ليس كما ذكر لا يسد لاكفرن مسدهما بل هو جواب القسم فقط
وجواب الشرط محذوف كما ذكرنا قال جامعه كان شيخنا
ابو حيان قد قدم ان اللام في لئن هي الموذنة بالقسم والموطية
ما بعدها وبعد اداة الشرط ان يكون جوابا للقسم ويحتمل ان
يكون القسم محذوفا انتهى قال الزمخشري فان قلت
فهلا قيل ومن النصارى قلت لانهم انما سموا انفسهم بذلك
ادعاء لنصرة الله وهم الذين قالوا نحن انصار الله ثم اختلفوا بعد
نسطورية ويعقوبية وملكانية انتهى قال ابو حيان

قد تقدم في آل البقرة انه قيل سموا نصارى لانهم من قرية بالشام
تسمى ناصرة وقوله وهم الذين قالوا لعيسى نحن انصار الله القليل
لذلك هم الحواريون وهم عند الزمخشري نصارى وقد اوضح ذلك
على زعمه في اخر هذه السوره وعند غيره هم مومنون ولم
يختلفوا انما اختلف من جا بعدهم ممن يدعي تبعيتهم
قال ابو حيان ومن بعض اعتقادات النصارى استنبط
من تستر بالاسلام ظاهرا وانتمى الى الصوفيه حلول الله تعالى
في الصور الجميله ومن ذهب من ملاحدتهم الى القول بالاتحاد
والوحده كالحلاج والشوذي وابن احلى وابن العربي المقيم
بدمشق وابن الفارض واتباع هولاء كابن سبعين والششتري
تلميذه وابن مطرف المقيم بمرسيه والصفار المقتول بغرناطه
وابن لباج وابن الحسن المقيم كان بلورقه وممن رايناه يرمي بهذا
المذهب الملعون العفيف التلمساني وله في ذلك اشعار كثيره
وابن عياش المالقي الاسود الاقطع المقيم كان بدمشق وعبد
الواحد بن الموخر المقيم كان بصعيد مصر والايكي العجمي الذي
كان تولى المشيخه بخانقاه سعيد السعداء بالقاهره من
ديار مصر وابو يعقوب ابن مبشر تلميذ الششتري المقيم كان
بحارة زويله بالقاهره وانما سردت اسماء هولاء نصحا لدين الله
يعلم الله ذلك وشفقه على ضعفاء المسلمين وليحذروا فهم
شر من الفلاسفه الذين يكذبون الله ورسله ويقولون بقدم
العالم وينكرون البعث وقد اولع جهله ممن ينتمي للتصوف
بتعظيم هولاء وادعائهم انهم صفوة الله تعالى واولياه والامر
فيهم كما ذكرت قال ابو حيان اجاز الزمخشري

وابن عطيه

وابن عطيه ان يكون واخي مرفوعا عطفا على الضمير المستكن
في املك وجاز ذلك للفصل بينهما بالمفعول المحصور ويلزم من ذلك
ان موسى عليه السلام وهرون لا يملكان الا نفس موسى فقط
وليس المعنى على ذلك بل الظاهر ان موسى يملك امر نفسه وامر
اخيه فقط قال ابن عطيه يحتمل ان يكون العامل
في اربعين مضمرا يدل عليه يتيهون المتاخر انتهى قال
ابو حيان لا ادري ما الحامل له على قوله ان المضمر العامل مضمر
بما ذكر بل الذي جوز الناس في ذلك هو ان يكون العامل فيه يتيهون
نفسه لا مضمر يفسره قوله يتيهون قال ابو حيان
واتل عليهم نبا ابني ادم بالحق يحتمل قوله بالحق ان يكون حالا
من الضمير في واتل اي مصحوبا بالحق وهو الصدق الذي لا شك
في صحته او في موضع الصفه لمصدر محذوف اي تلاوة ملتبسه
بالحق او في موضع الحال من المفعول وهو نبا ابني ادم وهو الاقرب
اي نبا ملتبسا بالحق والعامل في اذ نبا اي حديثهما وقصتهما
في ذلك الوقت قال الزمخشري ويجوز ان يكون بدلا
من النبا اي اتل عليهم النبا نبا ذلك الوقت على تقدير حذف المضاف
انتهى قال ابو حيان لا يجوز ما ذكر لان اذ لا يضاف
اليها الا الزمان ونبا ليس بزمان قال الزمخشري
يقال قرب صدقه وتقرب بها لان تقرب مطاوع قرب
انتهى قال ابو حيان ليس تقرب بصدقه مطاوع
قرب صدقه لاتحاد فاعل الفعلين والمطاوعه يختلف فيهما
الفاعل فيكون من احدهما فعل ومن الاخر انفعال نحو كسرته
فانكسر وفلقته فانفلق وليس قرب صدقه وتقرب بها

من هذا الباب فهو غلط فاحش قال الزمخشري فان قلت
لم جاء الشرط بلفظ الفعل والجزاء بلفظ اسم الفاعل وهو قوله لئن
بسطت ما انا بباسط قلت ليفيد انه لا يفعل ما يكتسب به هذا
الوصف الشنيع ولذلك اكده بالباء المؤكدة للنفي انتهى قال ابو
حيان اورد ابو عبد الله الرازي هذا السؤال والجواب ولم ينسبه
للزمخشري بل استرقه منه منتحلا وهو كلام فيه انتقاد وذلك
ان قوله ما انا بباسط ليس جزاء للشرط بل هو جواب للقسم المحذوف
مثل اللام في لئن المؤذنة للقسم والموطئة للجواب له لا للشرط
وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه ولو كان
جوابا للشرط لكان بالفاء فانه اذا كان جواب الشرط منفيا بما فلا
بد من الفاء الا ان كانت الاداة ليست من الجوازم في الكلام فلا
يحتاج اذ ذاك الى الفاء كقوله تعالى واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما
كان حجتهم الا ان قالوا ولو كان ايضا جوابا للشرط للزم جزم القاعدة
من النحوية من انه اذا تقدم القسم على الشرط فالجواب للقسم لا للشرط
وقد خالف الزمخشري كلامه هنا بما ذكر في البقرة في قوله
ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل اية ما تبعوا قبلتك فقال ما تبعوا
جواب القسم المحذوف سد مسد جواب الشرط وتكلمنا معه هناك
فينظر قال ابو حيان قرأ الحسن وزيد بن علي والجراح
والحسن بن عمران وابو واقد فطاوعت تكون فاعل فيه للاشتراك
نحو ضاربت زيدا كان القتل يدعوه بسبب الحسد اليه فقابل وكان
النفس تأبى ذلك ويصعب عليها وكل منهما يريد ان يطيعه الاخر
الى ان تفاقم الامر وطاوعت النفس القتل فوافقته
الزمخشري فيه وجهان ان يكون مما جاء من فاعل بمعنى فعّل وان

اراد ان يقتل اخيه كانه دعا نفسه الى الاقدام عليه وطاوعته
ولم تمتنع وله ولزيادة الربط كقولك حفظت لزيد ماله انتهى
قال ابو حيان اما الوجه الثاني فهو ما موافق لما ذكرناه
واما الوجه الاول فقد ذكر سيبويه ضاعفت وضعّفت مثل
ناعمت ونعّمت وقال فجاؤوا به على مثال عاقبته وقال وقد تجي
فاعلت لا تريد بها عمل اثنين ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه
على افعلت وذكر امثلة منها عافاه الله وهذا المعنى وهو
ان فاعل بمعنى فعّل اغفله بعض المصنفين من اصحابنا في التصريف
كابن مالك وابن عصفور وناهيك بهما جمعا واطلاعا فلم يذكرا ان
فاعل يجي بمعنى فعّل ولا افعل بمعنى فاعل وقوله وله ولزيادة الربط
يعني في قوله فطوعت له يعني انه لو جا وطوعت نفسه قتل
اخيه لكان كلاما تاما جاريا على كلام العرب وانما جي به
على سبيل زيادة الربط للكلام اذ الربط يحصل بدونه كما انك
لو قلت حفظت مال زيد كان كلاما تاما قال
ابو حيان قرأ طلحة بن مصرف والفياض بن غزوان فاواري
بسكون الياء قالوا ولى ان يكون على القطع اي فانا اواري سواة اخي
فيكون اواري مرفوعا قال الزمخشري وقرئ
بالسكون على فانا اواري او على التسكين في موضع النصب للتخفيف
انتهى ابو حيان يعني انه حذف الحركة وهي
الفتحة تخفيفا استثقلها على حرف العلة قال ابن
عطية هي لغة لتوالي الحركات قال ابو حيان لا ينبغي
ان تخرج على النصب لان نصب مثل هذا هو بظهور الفتحة
ولا تستثقل الفتحة فتحذف تخفيفا كما اشار اليه

الزمخشري ولا ذلك لعله كما زعم ابن عطيه ولا يصلح التعليل بتوالي
الحركات لانه لم تتوال فيه الحركات وهذا عند النحويين اعني
النصب بحذف الفتحه لا يجوز الا في الضروره فلا تحمل القراه
عليها اذا وجد حملها على معنى صحيح وقد وجد وهو الاستيناف
اي فانا اواري **قال** الزمخشري فاواري بالنصب على جواب
الاستفهام **قال** ابو حيان هذا خطا فاحش لان
الفا الواقعه جوابا للاستفهام تنعقد من الجمله الاستفهاميه
والجواب شرط وجزا وهنا لا تنعقد تقول اتزورني فاكرمك
فالمعنى ان تزرني اكرمك وقال تعالى فهل لنا من شفعا
فيشفعوا لنا اي ان يكن لنا شفعا يشفعوا لنا ولو قلت هنا
ان اعجز ان اكون مثل هذا الغراب اوار سوءة اخي لم يصح لان
المواراه لا تترتب على عجزه عن كونه مثل الغراب **قال**
ابو حيان وحد الضمير في به وان كان قد تقدم شيان
معطوف عليه ومعطوف وهو ما في الارض ومثله معه اما
لعن من تلازمهما فاجرى مجرى الواحد كما قالوا رب يوم وليله
مر بي واما لاجل الضمير يجري اسم الاشاره كانه قال
ليفتدوا بذلك **قال** الزمخشري ويجوز ان تكون
الواو في ومثله معه بمعنى مع فيتوحد المرجوع اليه فان
قلت فبم ينتصب المفعول معه قلت بما يستنده عند لو من
الفعل لان التقدير لو ثبت ان لهم ما في الارض جميعا انتهى
ابو حيان اما توحيد الضمير لان حكم ما قبل المفعول معه في الخبر
والحال وعود الضمير متاخرا حكمه متقدما تقول
الما والخشبه استوى كما تقول الما استوى والخشبه وقد

اجاز الاخفش في ذلك ان يعطى حكم المعطوف فتقول الما والخشبه
استويا ومنع من ذلك ابن كيسان وقول الزمخشري ويجوز ان
تكون الواو في ومثله بمعنى مع ليس بشي لانه يصير التقدير مع
مثله معه اي مع مثل ما في الارض مع ما في الارض ان جعلت الضمير
في معه عائدا على ما فيكون معه حالا من مثله واذا كان واذا
كان ما في الارض مع مثله كان مثله معه ضروره فلا فايده
في ذكره معه لتلازمه معيه كل منهما للاخر وان جعلت الضمير
عائدا على مثله اي مع مثله مع ذلك المثل فيكون المعنى مع مثلين
فالتعبير عن هذا المعنى بتلك العباره عي اذ الكلام المنتظم
ان يكون التركيب اذا اريد ذلك المعنى مع مثليه وقول
الزمخشري فان قلت الى اخر الجواب هذا السوال لا يرد لانا
بينا فساد ان يكون الواو واو مع وعلى تقدير وروده فهذا
بناه على ان ان اذا جاءت بعد لو كانت في موضع رفع على الفاعليه
فيكون التقدير على هذا لو ثبت كينونه ما في الارض مع مثله
لهم ليفتدوا به فيكون الضمير عايدا على ما فقط وهذا الذي
ذكره هو تفريع منه على مذهب المبرد في ان ان بعد لو في
موضع رفع على الفاعليه وهو مذهب مرجوح ومذهب سيبويه
ان ان بعد لو في موضع رفع على الابتدا والزمخشري لا يظهر
من كلامه في هذا الكتاب وفي تصانيفه انه وقف على مذهب
سيبويه في هذه المسله وعلى التفريع على مذهب المبرد لا يصح
ان يكون ومثله مفعولا معه ويكون العامل فيه ما ذكر من الفعل
وهو ثبت بواسطه الواو لما تقدم من وجود لفظ معه وعلى

تقدير سقوطها لا يصح لان ثبت ليست رافعه ما العايد عليها
الضمير وانما هي رافعة مصدرا منسبكا من ان وما بعدها
وهو كون اذ التقدير لو ثبت كون ما في الارض جميعا لهم
ومثله معه ليفتدوا به والضمير عايد على ما دون الكون فالرافع
للفاعل غير الناصب للمفعول معه اذ لو كان اياه للزم من ذلك
وجود الثبوت مصاحبا للمثل والمعنى على ثبوته ما في الارض
مصاحبا للمثل لا على ثبوت ذلك مصاحبا للمثل وهذا فيه
غموض وبيانه انك اذا قلت يعجبني قيام زيد وعمرا وجعلت عمرا
مفعولا معه والعامل فيه يعجبني لزم من ذلك ان عمرا لم يقم وانه
اعجبك القيام وعمرو وان جعلت العامل فيه القيام كان عمرو
قايما وكان الاعجاب قد تعلق بالقيام مصاحبا القيام عمرو فان
قلت هلا كان ومثله معه مفعولا معه والعامل فيه هو العامل
في لهم اذ المعنى عليه قلت لا يصح ذلك لما ذكرناه من وجود معه
في الجمله وعلى تقدير سقوطها لا يصح لانهم نصوا على ان قولك
هذا لك واباك ممنوع في الاختيار وقال سيبويه واما هذا لك
واباك فقبيح لانه لم يذكر فعلا ولا حرفا فيه معنى فعل حتى
يصير كانه قد تكلم بالفعل انتهى فافصح سيبويه بان اسم الاشاره
وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه
ولو كان احدهما يجوز ان ينصب المفعول معه لجنس ان ينسب
العمل لاسم الاشاره او لحرف الجر وقد اجاز بعض النحويين ان
يعمل في المفعول معه الظرف وحرف الجر فعلى هذا المذهب
يجوز لو كانت الجمله خالية من قوله معه ان يكون ومثله

مفعولا معه على ان العامل هو العامل في لهم **قال** ابو حيان
والرفع في والسارق والسارقه اي حكمهما على الابتدا والخبر
محذوف والتقدير فيما يتلى عليكم او فيما فرض عليكم السارق
والسارقه اي حكمهما ولا يحسن سيبويه ان يكون الخبر قوله
فاقطعوا لان الفا لا تدخل الا في خبر مبتدا موصول بظرف
او مجرور او جمله صالحه لاداة الشرط والموصول هنا ال وصلتها
اسم فاعل واسم مفعول وما كان هكذا لا يدخل الفا في خبره
عند سيبويه وقد اجاز ذلك جماعه من البصريين اعني ان يكون
السارق والسارقه مبتدا والخبر جملة الامر اجرا وال وصلتها
مجرى الموصول المذكور لان المعنى فيه على العموم اذ معناه الذي
سرق والتي سرقت ولما كان مذهب سيبويه انه لا يجوز ذلك
تاوله على اضمار الخبر فيصير تاويله فيما فرض عليكم حكم السارق
والسارقه جمله ظاهرها ان تكون مستقله ولكن المقصود في
هو في قوله فاقطعوا فجي بالفاء رابطه للجمله الثانيه بالاولى موضحه
للحكم المبهم في الجمله الاولى وقرا عيسى بن عمر وابن ابي عبله والسارق
والسارقه بالنصب على الاشتغال قال سيبويه الوجه في كلام
العرب النصب كما تقول زيدا فاضربه ولكن ابت العامه الا
الرفع يعني عامه القرا وجلهم ولما كان معظم القرا على الرفع تاوله
سيبويه على وجه يصح وهو ان جعله مبتدا والخبر محذوف
لانه لو جعله مبتدا والخبر فاقطعوا لكان تخريجا على غير
الوجه في كلام العرب ولكان قد ادخل الفا في خبر ال
وهو لا يجوز عنده وقد تجاسر ابو عبد الله محمد بن عمر الرازي
المدعو بالفخر ابن خطيب الري على سيبويه ولعب بكتابه

وشعشق وقال عنه ما لم يقله فقال الذي ذهب اليه سيبويه
ليس بشي ويدل على فساده وجوه الاول انه طعن في القراه
المنقوله بالتواتر عن الرسول وعن اعلام الامه وذلك باطل قطعا
قلت هذا القول على سيبويه وقله فهم عنه ولم يطعن سيبويه
على قراه الرفع بل وجهها التوجيه المذكور وافهم ان المسله ليست
من باب الاشتغال المبني على جواز الابتدا فيه ولون جمله
الامر خبره لو لم ينصب الاسم اذ لو كانت منه لكان النصب اوجه
كما كان في زيدا اضربه على ما تقرر في كلام العرب فكون جمهور القرا
عدلوا الى الرفع دليل على انهم لم يجعلوا الرفع فيه على الابتدا
المخبر عنه بفعل الامر لانه لا يجوز ذلك لاجل الفا فقوله
ان العامه الا الرفع تقويه لتخريجه وتوهين النصب على
الاشتغال مع وجود الفا لان النصب على الاشتغال المرجح
على الابتدا في مثل هذا التركيب لا يجوز الا اذا جاز ان يكون
مبتدا مخبرا عنه بالفعل الذي يفسر العامل في الاشتغال
وهنا لا يجوز ذلك لاجل الفا الداخله على الخبر فكان ينبغي ان
لا يجوز النصب فمعنى كلام سيبويه تقوى الرفع على ما ذكر فكيف
يكون طاعنا في الرفع وقد قال سيبويه وقد يحسن ويستقيم
عبد الله فاضربه اذا كان مبنيا على مبتدا مظهر او مضمر فاما في
المظهر فقولك هذا زيد فاضربه وان شئت لم تظهر هذا ويعمل عمله
اذا كان مظهرا وذلك قولك الهلال والله فانظر اليه كانك قلت
هذا الهلال ثم جيت بالامر ومن ذلك قول الشاعر

وقائله خولان فانكح فتاتهم ... واكرومة الحيين خلوا كماهيا

هكذا سمع من العرب ينشد انتهى فاذا كان سيبويه يقول وقد

يحسن ويستقيم عبد الله فاضربه فكيف يكون طاعنا في الرفع وهو
يقول انه يحسن ويستقيم لانه جوزه على ان يكون المرفوع مبتدا
محذوف الخبر كما تاوله في والسارق والسارقه او خبر
مبتدا محذوف لقوله الهلال والله فانظر اليه قال
الفخر الرازي فان قال يعني سيبويه لا اقول ان القراه بالرفع غير
جايزه ولكني اقول القراه بالنصب اولى فنقول له هذا
ايضا ردي لان ترجيح القراه التي لم يقرا بها الا عيسى بن عمر
على قراه الرسول وجميع الامه في عهد الصحابه والتابعين
امر منكر وكلام مردود انتهى قلت هذا السوال لم يقله
سيبويه ولا هو ممن يقوله وكيف يقوله وهو قد رجح قراه
الرفع على ما اوضحناه وايضا فقوله لان ترجيح القراه التي لم
يقرا بها الا عيسى بن عمر على قراه الرسول وجميع الامه في عهد
الصحابه والتابعين تشنيع وايهام ان عيسى بن عمر قراها من
قبل نفسه وليس كذلك بل مستنده الى الصحابه والى الرسول
فقراته قراه الرسول ايضا وقوله وجميع الامه لا يصح هذا
الاطلاق لان عيسى بن عمر وابرهيم بن ابي عبله ومن وافقهما
واشياخهم الذين اخذوا عنهم القراه هم من الامه وقال
سيبويه وقد قرا ناس والسارق والسارقه والزانيه والزاني
فاخبر انها قراه ناس فقوله وجميع الامه لا يصح هذا العموم
قال الفخر الرازي الثاني يعني من الوجوه التي تدل على فساد
قول الزمخشري ان القراه بالنصب لو كانت اولى لوجب ان
يكون في القرا من قرا واللذان ياتيانها منكم فاذوهما
بالنصب ولما لم يوجد في القرا احد قرا كذلك علمنا سقوط

هذا القول قلت لم يدع سيبويه ان قراه النصب اولى فيلزمه
ما ذكروا انما قال سيبويه وقد قرا ناس والسارق والسارقه
والزانيه والزاني وهو في العربيه على ما ذكرت لك من القوه
ولكن ابت العامه الا القراه بالرفع انتهى ويعني سيبويه
بقوله من القوه لو عري من الفا المقدر دخولها على خبر الاسم
المرفوع على الابتدا وجمله الامر خبره ولكن ابت العامه
اي جمهور القرا الا الرفع لعله دخول الفاء اذ لا يصلح جمله
الامر خبرا لهذا المبتدا فلما دخلت الفا رجح الجمهور الرفع
ولذلك لما ذكر سيبويه اختيار النصب في الامر والنهي لم
يمثله بالفاء بل عاريا منها قال سيبويه وذلك قولك
زيدا اضربه وعمرا امرر به وخالدا اضرب اباه وزيدا اشتر له
ثوبا ثم قال وقد يكون في الامر والنهي ان يبنى على الفعل
على الاسم وذلك قولك عبد الله اضربه ابتدات عبد الله
فرفعته بالابتدا ونبهت المخاطب له ليعرفه باسمه ثم بنيت
الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر فاذا قلت زيد فاضربه
لم يستقم ان تحمله على الابتدا الا تري انك لو قلت زيد
فمنطلق لم يستقم فهذا دليل على انه لا يجوز ان يكون مبتدا
يعني مخبرا عنه بفعل الامر والمقرون بالفا الجايز دخولها
على الخبر ثم قال سيبويه وان شئت نصبه على شي هذا تفسيره
لما منع سيبويه الرفع فيه على الابتدا وجمله الامر خبره لاجل
الفا اجاز نصبه على الاشتغال لا على ان الفا هي الداخله
في خبر المبتدا وتلخيص ما تقدم من كلام سيبويه ان الجمله
الواقعه امرا او نهيا فاء بعد اسم يختار فيه النصب ويجوز فيه

الابتدا وجمله الامر خبر فان دخلت الفا فاما ان تقدرها
الفا الداخله على الخبر او عاطفه فان قدرتها الداخله على
الخبر فلا يجوز ان يكون ذلك الاسم مبتدا والجمله الامريه
خبره الا اذا كان المبتدا اجري مجري اسم الشرط لشبهه به
وله شروط ذكرت في النحو وان كانت عاطفه كان ذلك الاسم
مرفوعا اما مبتدا كما تاول سيبويه في قوله والسارق والسارقه
واما خبر مبتدا محذوف كما في قال القمر والله فانظر اليه والنصب
على هذا المعنى دون الرفع لانك لو نصبت احتجت الى الجمله
فعليه تعطف عليها بالفاء والى حذف الفعل الناصب والى تحريف
الفاء الى غير محلها فاذا قلت زيدا فاضربه فالتقدير
تنبه فاضرب زيدا اضربه حذفت تنبه وحذفت اضرب
واخرت الفاء الى دخولها على المفسر وكان الرفع اولى لانه
ليس فيه الا حذف مبتدا او حذف خبر فالمحذوف احد
جزي الاسناد فقط والفاء واقعه في موضعها ودل على
ذلك المحذوف سياق الكلام والمعنى قال سيبويه واما
قوله جل وعز الزانيه والزاني فاجلدوا كل واحد منهما والسارق
والسارقه فاقطعوا ايديهما فان هذا لم يبن على الفعل ولكنه
جا على مثل قوله جل ثناوه مثل الجنه التي وعد المتقون
ثم قال بعد فيها انهار من ماء فيها كذا وكذا فانما وضع مثل
الحديث الذي بعده وذكر بعد اخبار واحاديث كانه
قال ومن القصص مثل الجنه او مما نقص عليكم مثل الجنه فهو
محمول على هذا الاضمار ونحوه والله اعلم وكذلك الزانيه والزاني
لما قال جل ثناوه سوره انزلناها وفرضناها قال في الفرايض

حذف

الزانية والزاني او الزانيه والزاني في الفرائض ثم قال فاجلدوا
مجيا بالفعل بعد ان مضى فيهما بالرفع كما قال
وقائله خولان فانكح فتاتهم
مجيا بالفعل بعد ان عمل فيه الضمير ولذلك السارق والسارقه
كانه قيل ومما فرض عليكم السارق والسارقه او السارق والسارقه
فيما فرض عليكم وانما جاءت هذه الاسما بعد قصص واحاديث
انتهى فسيبويه انما اختار هذا التخريج لانه اقل كلفه من النصب
مع وجود الفا وليست الفا الداخله في خبر المبتداء لان سيبويه
لا يجيز ذلك في الموصوله فلا بنا عليه من باب زيد
فاضربه فكان المختار فيه هذا الرفع وكذلك في الاثنين وقول
الرازي لوجب ان يكون في القرا من قرا واللذان ياتيانها
منكم فاذوهما بالنصب الى اخر كلامه لم يقل سيبويه ان النصب
في مثل هذا التركيب اولى فيلزم ان يكون في القرا من نصب
واللذان ياتيانها بل حمل سيبويه هذه الايه محمل قوله
والسارق والسارقه لانه تقدم قبل ذلك ما يدل على
المحذوف وهو قوله واللاتي ياتين الفاحشه من نسائكم
فخرج سيبويه الايه على الاضمار قال سيبويه وقد يجري هذا
في زيد وعمرو على هذا الحد اذا كنت تخبر باشيا او توصي ثم
تقول زيد اي زيد فيمن اوصي فاحسن اليه واكرمه ويجوز
في واللذان ياتيانها منكم ان يرتفع على الابتدا والجمله التي فيها
الفا خبر لانه موصول مستوف لشروط الموصول الذي
يجوز دخول الفا في خبره لانه لا يجري لشبهه باسم الشرط

بخلاف قوله والسارق والسارقه فانه لا يجوز عند سيبويه
دخول الفا في خبره لانه لا يجري عنده مجرى اسم الشرط فلا
يشبه به في دخول الفا قال الفخر الرازي الثالث
يعني من وجوه فساد قول سيبويه انا اذا قلنا السارق
والسارقه مبتدا وخبره هو الذي يضمر وهو قولنا فيما
يتلى عليكم بقي شي يتعلق به الفا في قوله فاقطعوا ايديهما قلت
تقدم لنا حكمه المجي بالفا وما ربطت وقد قدره سيبويه
ومما فرض عليكم السارق والسارقه والمعنى حكم السارق والسارقه
لانه انه جات بعد ذكر حكم المحاربين واحكامهم فناسب
تقدير سيبويه وجي بالفا رابطه الجمله الثانيه بالاولى والثانيه
جات موضحه للحكم المبهم فيما قبل ذلك قال
الفخر الرازي فان قال يعني سيبويه الفا تتعلق بالفعل الذي
دل عليه قوله والسارق والسارقه يعني انه اذا اتى بالسرقه
فاقطعوا يده فنقول اذا احتجت في اخر الامر الى ان تقول
السارق والسارقه تقديره من سرق فاذكر هذا اولا حتى
لا تحتاج الى الاضمار الذي ذكرته قلت هذا لا يقوله
سيبويه وقد بينا حكم الفا وفائدتها قال
الفخر الرازي الرابع يعني من اوجه فساد قول سيبويه انا اذا اخترنا
القراه بالنصب لم يدل على ان السرقه عله لوجوب القطع واذا اخترنا
القراه بالرفع افادت الايه هذا المعنى ثم ان هذا المعنى متاكد بقوله
جزا بما كسبا فثبت ان القراه بالرفع اولى قلت هذا عجب
من هذا الرجل يزعم ان النصب لا يشعر بالعله الموجبه للقطع ويعيدها
الرفع وهل هذا الامر المعلل بالوصف المرتب عليه الحكم فلا فرق

فى ذلك بين الرفع والنصب لو قلت السارق ليقطع او اقطع السارق
لم يكن بينهما فرق من حيث التعليل وكذلك الزانى ليجلد او اجلد
الزانى ثم قوله ان هذا المعنى مناسب لقوله جزاء بما كسبا والنصب
ايضا يحسن ان يكون بمثل هذا لو قلت اقطع اللص جزاء بما كسب
قال الفخر الرازى الخامس يعنى من وجوه فساد قول سيبويه ان
سيبويه قال وهم يقدمون الاهم والذى هم ببيانه اعنى فالقراءة
بالرفع تقتضى تقديم ذكر كونه سارقا على ذكر وجوب القطع وهذا
يقتضى ان يكون اكثر العناية مصروفا الى شرح ما يتعلق بحال
السارق من حيث انه سارق واما القراءة بالنصب فانها تقتضى
ان تكون العناية ببيان القطع اتم من العناية بكونه سارقا ومعلوم
انه ليس كذلك فان المقصود فى هذه الاية بيان تقبيح السرقة
والمبالغة فى الزجر عنها فثبت ان القراءة بالرفع هى المتعينة قطعا
قلت الذى ذكر فيه سيبويه انهم كانهم يقدمون الذى بيانه
اهم لهم وهم ببيانه اعنى هو فيما اختلفت نسبة الاسناد كالفاعل
والمفعول قال سيبويه رحمه الله فان قدمت المفعول واخرت الفاعل
جرى اللفظ كما جرى فى الاول يعنى فى ضرب عبد الله زيدا
قال وذلك ضرب زيدا عبد الله لانك انما اردت به مؤخرا ما اردت
به مقدما وهو عربى جيد كثير كانهم يقدمون الذى بيانه لهم اهم وهم
ببيانه اعنى وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم انتهى والرازى حرف
كلام سيبويه واخذه حيث لا يتصور اختلاف نسبة وهو المبتدا والخبر
فانه ليس فيه الا نسبة واحدة بخلاف الفاعل والمفعول لان المخاطب
قد يكون له غرض فى ذكر من صدر منه الضرب فيقدم الفاعل
او فى ذكر من حل به الضرب فيقدم المفعول لان نسبة الضرب مختلفة

بالنظر اليهما واما الاية فهى من باب ما النسبة فيه لا تختلف بما هى
الحكم على السارق بقطع يده وما ذكره الرازى لا يتفرع على كلام سيبويه
بوجه والعجب من هذا الرجل وتجاسره على العلوم حتى صنف فى
النحو سماه المحرر وسلك فيه طريقة غريبة بعيدة من مصطلح اهل
النحو ومن مقاصدهم وهو كتاب لطيف على بعض ابواب العربية
وقد سمعت شيخنا ابا جعفر بن الزبير يذكر هذا التصنيف ويقول
انه ليس جاريا على مصطلح القوم وانما سلكه فى ذلك هو من التخليط
فى العلوم ومن غلب عليه فن ظهر فيما يتكلم به من غير ذلك الفن
وكلاما قريبا من هذا المعنى ولما وقفت على هذا الكتاب
بديار مصر رايت ما كان الاستاذ ابو جعفر يذم من هذا الكتاب
ولشتات عقل فخر الدين فى كونه صنف فى علم وليس من اهله
وكان ابو جعفر يقول لكل علم حد ينتهى اليه فاذا رايت متكلما
فى فن ما قد مزجه بغيره فاعلم ان ذلك اما ان يكون من تخليط وتخبيط
ذهنه واما ان يكون من قلة محصوله وقصوره فى ذلك العلم فتجده
يستريح الى غيره مما يعرفه قال الزمخشرى بعد ان ذكر
مذهب سيبويه فى اعراب والسارق والسارقة ما نصه ووجه
اخر وهو ان يرتفعا بالابتداء ودخول الخبر فاقطعوا ايديهما
ودخول الفاء لتضمنهما معنى الشرط لان المعنى والذى سرق والتى
سرقت فاقطعوا ايديهما والاسم الموصول يضمن معنى الشرط وقرا
عيسى بن عمر بالنصب وفضلها سيبويه على قراءة العامة لاجل
الامر لان زيدا فاضربه احسن من زيد فاضربه انتهى
قال ابو حيان هذا الذى اجازه وان كان ذهب اليه

بعضهم لا يجوز عند سيبويه لأن الموصول لم يوصل بجملة تصلح
لأداة الشرط ولا بما قام مقامها من ظرف أو مجرور بل الموصول
هنا صلته أل لا يصلح لأداة الشرط وقد امتزج الموصول بصلته
حتى صار الإعراب في الصلة بخلاف الظرف والمجرور فإن العامل
فيهما جملة تصلح لأداة الشرط وأما قوله في قراءة عيسى إن سيبويه
فضلها على قراءة العامة فليس بصحيح وتعليله بقوله لأن زيدًا
فاضربه أحسن من زيدٌ فاضربه تعليل ليس بصحيح بل الذي ذكره
سيبويه في كتابه أنهما تركيبان أحدهما زيدًا اضربه والثاني زيد
فاضربه فالتركيب الأول اختار فيه النصب ثم جوز الرفع بالابتدا
والتركيب الثاني منع أن يرتفع بالابتدا وتكون الجملة الأمرية خبرًا
له لأجل الفا وأجاز نصبه على الاشتغال وعلى الإغراء وذكر أنه
يستقيم رفعه على أن تكون جملتين ويكون زيد خبر مبتدأ محذوف
أي هذا زيد فاضربه ثم ذكر الآية فخرجها على حذف الخبر وحمل
الأمر على أن هذا التركيب هو ولا يكون إلا على جملتين الأولى ابتدائية
ثم ذكر قراءة ناس بالنصب ولم يرجحها على قراءة العامة إنما قال وهي في
العربية على ما ذكرت لك من القوة أي نصبها على الاشتغال أو على
الإغراء وهو قوي لا ضعيف وقد منع سيبويه رفعه على الابتدا
والجملة الأمرية خبرًا لأجل الفا وقد ذكرنا الترجيح سيبويه رفعه
على أنه مبتدأ محذوف خبره أو خبر محذوف مبتداه وبين نصبه على
الاشتغال بأن الرفع يلزم فيه حذف خبر واحد ومن النصب يلزم فيه
حذف جملة وإضمار أخرى وزحلقة الفاء عن موضعها
أبو حيان من بعد ظلمه ظلم مضاف إلى الفاعل أي من بعد أن ظلم

أل و

أحد ماله سرقة وقيل مضاف إلى المفعول أي من بعد أن ظلم نفسه
وفي جواز هذا الوجه نظر إذ يصير التقدير من بعد أن ظلمه ولو
صرح بهذا لم يجز لأن فيه تعدي الفعل الرافع الضمير المتصل
إلى الضمير المتصل وذلك لا يجوز إلا في باب ظن وفقد وعدم
قال الزمخشري أن النفس بالنفس أي مقتولة بها إذا قتلها
بغير حق وكذلك العين مفقوءة بالعين والأنف مجدوع بالأنف
والأذن مقطوعة بالأذن والسن مقلوعة بالسن قال أبو
حيان ينبغي أن يحمل قول الزمخشري مقتولة ومفقوءة ومجدوع
ومقطوعة ومقلوعة على تفسير المعنى لا تفسير الإعراب
لأن المجرور إذا وقع خبرًا لا بد أن يكون العامل فيه كونًا مطلقًا
لا كونًا مقيدًا وهنا المجرور ربما المقابلة والمعاوضة فقدر ما يقرب
من الكون المطلق وهو مأخوذ فإذا قلت بعت الشاء شاة بدرهم
فالمعنى مأخوذة بدرهم وكذلك الحر بالحر والعبد بالعبد التقدير
الحر مأخوذ بالحر والعبد مأخوذ بالعبد وكذلك هذا الثوب
بهذا الدرهم معناه مأخوذ بهذا الدرهم وقال الحوفي بالنفس
يتعلق بفعل محذوف تقديره يجب أو يستقر وكذا العين
بالعين وما بعدها فقدر الكون المطلق والمعنى يستقر قتلها بقتل
النفس قال الزمخشري الرفع للعطف على محل أن النفس
لأن المعنى وكتبنا عليهم فيها النفس بالنفس إما لإجراء كتبنا
مجرى قلنا وإما أن معنى الجملة التي هي قولك النفس بالنفس مما
يقع عليه الكتب كما تقع عليه القراءة تقول كتبت الحمد لله
وقرأت سورة أنزلناها ولذلك قال الزجاج لو قرئ إن
النفس بالنفس لكان صحيحًا انتهى قال أبو حيان

هذا الذي قاله الزمخشري هو احد الوجوه التي خرج عليها ابو
علي الرفع الا ان الزمخشري خرج عن المصطلح فيه وهو ان مثل هذا
لا يسمى عطفا على المحل لان العطف على المحل هو العطف على الموضع
وهذا ليس من العطف على الموضع لان العطف على الموضع هو محصور
وليس هذا من مواضعه وانما هو عطف على التوهم الا ترى انا لا نقول
ان قوله ان النفس بالنفس في موضع رفع لان طالب الرفع مفقود بل نقول
ان المصدر المنسبك من ان واسمها وخبرها لفظه وموضعه
واحد وهو النصب والتقدير وكتبنا عليهم فيها اخذ النفس
بالنفس وانما هذا الوجه هو من مراعاة المعنى وتوهم انك
قلت وكتبنا عليهم فيها النفس بالنفس اما الاجرا كتبنا مجرى
قلنا فحكيت بها الجملة واما الا انها مما يصح ان يتسلط الكتب فيها
نفسه على الجملة لان الجمل مما كتب كما كتب المفردات ولا نقول
ان موضع ان النفس بالنفس رفع بهذا الاعتبار قال
الزمخشري وقفيته مثل عقبته اذا اتبعته ثم يقال قفيته بفلان
وعقبته به فتعديه الى الثاني بزيادة الباء فان قلت فاين
المعقول الاول في الاية قلت هو محذوف والظرف الذي هو على
اثارهم كالساد مسده لانه اذا قفي به على اثره فقد قفي به اياه انتهى
قال ابو حيان كلام الزمخشري هنا يحتاج الى تامل وذلك
انه جعل قفيته المضعف بمعنى قفوته فيكون فعل بمعنى فعل
نحو قدّر الله وقدر الله وهو احد المعاني التي جاءت لها فعل
ثم عداه بالبا وتعديه المتعدي بالبا الى ثان قل ان يوجد
حتى زعم بعضهم انه لا يوجد ولا يجوز فلا يقال في طعم زيد اللحم
اطعمت زيدا باللحم والصحيح انه جار على قلة تقول دفع زيد

١١٤

عمرا ثم تعديها بالبا فتقول دفعت زيدا بعمرو اي جعلت زيدا يدفع
عمرا وكذلك صك الحجر الحجر ثم تقول صككت الحجر بالحجر اي جعلته
يصكه واما قوله المفعول الاول محذوف والظرف كالساد
مسده فلا يتجه لان المفعول هو مفعول به صريح ولا يسد الظرف
مسده وكلامه يفهم التضمين وان لم يصرح به الا ترى الى قوله
لانه اذا قفي به على اثره فقد قفاه اياه وقول الزمخشري
فقد قفي به اياه فصل الضمير وحقه ان يكون متصلا وليس من
مواضع فصل الضمير لو قلت زيد ضربت بسوط اياه لم يجز
الا في ضرورة شعر فاصلاحه زيد ضربته بسوط قال
ابن عطية ومصدقا حال مؤكدة معطوفة على موضع الجملة
التي هي فيه هدى فانها جملة في موضع الحال انتهى
قال ابو حيان انما قال ان مصدقا حال مؤكدة من
حيث المعنى لانه يلزم من كون الانجيل كتابا الهيا ان يكون
مصدقا للكتب الالهية لكن قوله معطوفة على الجملة التي هي فيه
هدى فانها جملة في موضع الحال قول مرجوح لانا قد بينا
ان قوله فيه هدى ونور من قبيل المفرد لا من قبيل الجملة
اذ قدرناه كائنا فيه هدى ونور ومتى دار الامر بين ان يكون
الحال مفردا او جملة كان تقدير المفرد اجود وعلى تقدير انه
جملة يكون ذلك من القليل لانها جملة اسمية ولم يات
بالواو وان كان يغني عنها الرابط الذي هو الضمير لكن
الاحسن والاكثر ان ياتي بالواو حتى ان الفرا زعم ان عدم
الواو شاذ وان كان ثم ضمير وتبعه الزمخشري على ذلك
قال ابو حيان قال ابو البقا عن ما جاك في موضع

بعن

الحال اي عادلاً عن ما جاء ولم يضمن تبع معنى ما يتعدى بنفسه
وهذا الذي بحثه لان عن حرف جر ناقص لا يصلح ان يكون حالاً
من الجثث كما لا يصلح ان يكون خبراً واذا كان ناقصاً فانه يتعدى
بكون مقيد لا بكون مطلق والكون المقيد لا يجوز حذفه قال
ابو حيان قرأ السلمي وابن وثاب وابو رجاء والاعرج الحكم الجاهلية
برفع الميم على الابتداء والظاهر ان الخبر هو قوله يبغون وحسن حذف
الضمير قليلاً في هذه القراءة كون الجملة فاصلة وقال ابن مجاهد
هذا خطأ قال ابن جني وليس كذلك ولكنه وجه غيره اقوى
منه وقد جاء في الشعر انتهى وفي هذه المسألة خلاف بين النحويين
بعضهم يجيز حذف مثل هذا الضمير في الكلام وبعضهم يخصه
بالشعر وبعضهم يفصل وهذه المسألة ودلائلها مذكورة
في علم النحو قال الزمخشري واسقاط الراجع عنه كاسقاطه
عن الصلة في اهذا الذي بعث الله رسولاً وعن الصفة في الناس
رجلان رجل اهنت ورجل اكرمت وعن الحال في مررت بهند
يضرب زيد انتهى قال ابو حيان ان كان جعل الاسقاط
فيه مثل الاسقاط في الجواز والحسن فليس كما ذكر عند
البصريين بل حذفه من الصلة بشروط الحذف فصيح وحذفه
من الصفة قليل وحذفه من الخبر مخصوص بالشعر او في
نادر وان كان شبهه به من حيث مطلق الاسقاط فهو صحيح
قال ابن عطية قرأ ابراهيم وابن وثاب فيرى الذين
في قلوبهم مرض بالياء ويحتمل ان يكون الذين فاعل يرى والمعنى ان يسارعوا
فحذف ان ايجازاً انتهى قال ابو حيان هذا ضعيف
لان حذف ان من نحو هذا لا ينقاس والفاعل ضمير يعود على الله

او على الراي

او على الراي قال ابو حيان اتفق الحوفي وابو البقاء على ان
قوله فتصبحوا معطوف على قوله ان ياتي وهو الظاهر ويجوز
ذلك هو الفاء لان فيها الا ان معنى التسبيب فصار نظير الذي يطير
فيغضب زيد الذباب فلو كان العطف لغير الفاء لم يصح لانه
كان يكون معطوفاً على ان ياتي وان ياتي خبر لعسى وهو خبر
عن الله والمعطوف على الخبر خبر فيلزم ان يكون فيه رابط ان
كان مما يحتاج الى الرابط ولا رابط ولا يجوز العطف لكن الفاء
انفردت من بين سائر حروف العطف بتسويغ الاكتفاء بضمير
واحد فيما تضمن جملتين من صلة كما مثلناه او صفة نحو مررت
برجل يبكي فيضحك عمرو او خبر نحو زيد يقوم فيقعد بشر
وجوزوا ان لا يكون معطوفاً على ان ياتي ولكنه منصوب باضمار ان
بعد الفاء في جواب التمني اذ عسى حرف ترج في حق البشر وهذا
فيه نظر قال الزمخشري فان قلت الذين يقيمون
ما محله قلت الرفع على البدل من الذين امنوا او على هم الذين يقيمون
قال ابو حيان لا ادري ما الذي منعه من الصفة اذ هو
المتبادر الى الذهن ولان المبدل منه في نية الطرح وهو لا يصح
هنا طرح الذين امنوا لانه هو الوصف المترتب عليه صحة ما
بعده من الاوصاف قال واذا ناديتم الى الصلوة الاية قال
بعض العلماء فيها دليل على مشروعية الاذان بنص الكتاب
لا بالمنام وحده انتهى ولا دليل في ذلك على مشروعيته لانه قال
واذا ناديتم الى الصلوة ولم يقل ونادوا على سبيل الامر وانما هذه
جملة شرطية دلت على سبق المشروعية لا على انشائها بالشرط
قال ابو حيان قرأ الجمهور وان اكثركم

ابو حيان

بفتح همزة ان وخرج على انها في موضع رفع على الابتدا وقدر
الزمخشري الخبر موخرا محذوفا فقال اي وفسق اكثركم
ثابت معلوم عندكم لانكم علمتم انا على الحق وانكم على الباطل الا ان حب
الرياسه يمنعكم من الاعتراف انتهى ولا ينبغي ان يقدر الخبر الا
مقدما ومعلوم فسق اكثركم لان الاصح ان ان لا يبتدا بها
مقدمه الا بعد اما فقط وقرا الحسن في روايه وعبد
الطاغوت باسكان البا ونصب التا قال ابن
عطيه ارادوا وعبدا منونا فحذف التنوين كما حذفه في قوله
ولا ذاكر الله الا قليلا قال
ابو حيان لا وجه لهذا التخريج لان عبدا لا يمكن
ان ينصب الطاغوت بوجه اذ ليس مصدرا ولا اسم فاعل والتخريج
الصحيح ان يكون تخفيفا من عبد بفتح البا قال جامعه
تخفيف المفتوح لا يجوز ايضا فاعرفه قال ابو حيان
لا موضع لقوله ينفق من الاعراب اذ هو جمله مستانفه وقال
الحوفي يجوز ان يكون خبرا بعد خبر ويجوز ان يكون حالا من الضمير
في مبسوطتان انتهى ويحتاج في هذين الاعرابين الى ان يكون
الضمير العائد على المبتدا او على ذي الحال محذوفا والتقدير ينفق
بهما وقال الحوفي كيف سوال عن حال وهي نصب بيشا انتهى ولا
يعقل كونها هنا سوالا عن حال بل هي في معنى الشرط كما تقول كيف
تكون اكون ومفعول يشا محذوف وجواب كيف محذوف
يدل عليه ينفق المتقدم كما يدل في قولك اقوم ان قام زيد
على جواب الشرط والتقدير ينفق كيف يشا ان ينفق ينفق كما تقول
كيف تشا ان اضربك اضربك ولا يجوز ان يعمل في كيف ينفق

اي

لان اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله الا ان كان جارا فقد يعمل في
بعض اسما الشرط ونظير ذلك قوله فيبسطه في السما كيف يشا
قال الزمخشري واما ما يعتقده اجهل الناس واعداهم
للعلم واهله وامقتهم للشرع واسواهم طريقه وان كانت طريقته
عند امثالهم من الجهله والسفها شيا وهم الفرقه المتفعله
المتفعله من الصوفه وما يدينون به من المحبه والعشق والتغني
على كراسيهم خربها الله تعالى وفي مراقصهم عطلها الله تعالى
بابيات الغزل المقوله في المردان الذين يسمونهم شهدا وصعقاتهم
التي اين عنها صعقه موسى عند دك الطور فتعالى الله عنه علوا
كبيرا ومن كلماتهم كما انه بذاته يحبهم كذلك يحبون ذاته فان
الها راجعه الى الذات دون النعوت والصفات ومنها الحب
شرطه ان يلحقه سكرات المحبه فاذا لم يكن ذلك لم يكن فيه
حقيقه انتهى قال ابو حيان اقول بعض المعاصرين
قد عظم امر هولاء المتفعله عند العامه ولنا القول فيهم بالحلول
والوحده وسر الحروف وتفسير القران على طريق القرامطه
الكفار الباطنيه وادعا اعظم الخوارق لافسق الفساق وبغضهم
في العلم واهله حتى ان طايفه من المحدثين قصدوا قراه الحديث
على شيخ في خانقاههم يروي الحديث فنفس ما قروا شيا من حديث
رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج شيخ الشيوخ الذي هم يقتادون
به فقطع قراه القاري للحديث واخرج الشيخ المسمع والمحدثين
وقال روحوا الى المدارس شوشتم علينا ولا يمكنون احدا
من قراه القران جهرا ولا من الدرس للعلم وقد صح ان بعضهم ممن

يتكلم بالهندية على طريقتهم سمع ناسًا في جامع يقراون القران
فصعد لوسيه الذي يهدد عليه فقال يا اصحابنا تشوشوا علينا
وقام نافضًا ثيابه فقام اصحابه وهو يلاهم لقرا القران فضربوهم
اشد الضرب وسل عليهم السيف من اتباع ذلك الهاذر
وهو لا ينهاهم عن ذلك اوقد علم اصحابه كلامًا افعلوه
على بعض الصالحين حفظهم اياه ليسردونه حفظا كالسورة من
القران وهو مع ذلك لا يعلمهم فرايض الوضوء ولا سننه
فضلا عن غيرها من تكاليف الاسلام والعجب ان كلا من هولاء
الرؤس يحدث كلامًا جديدًا يعلمه اصحابه حتى يصير
لهم شعارًا ويترك ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
من الادعية الماموريها وفي كتاب الله على غثاثة كلامهم وعاميته
وعدم فصاحته وقلة محصوله وهم متمسكون به كانهم
جاهم به وحي من الله تعالى ولن ترى اطوع من العوام لهولاء
يبنون لهم الخوانك والربط ويرصدون لهم الاوقاف وهم
ابغض الناس في العلم واجنبهم لهذه الطوايف والجاهلون لاهل
العلم اعدا قال الزمخشري فان قلت اين جواب
الشرط فان قوله فريقا كذبوا وفريقا يقتلون ناب عن
الجواب لان الرسول الواحد لا يكون فريقين ولانه لا
يحسن ان تقول ان اكرمت اخي اخاك اكرمت قلت هو محذوف
ودل عليه قوله فريقا كذبوا وفريقا يقتلون كانه قيل كلما
جاهم رسول منهم ناصبوه وقوله فريقا كذبوا جواب مستانف
لقايل يقول كيف فعلوا برسلهم انتهى قال ابو حيان

قوله فان قلت اين جواب الشرط سمى قوله كلما جاهم رسول
شرطا وليس بشرط بل كل منصوب على الظرف لاضافتها
الى المصدر المنسبك من ما المصدرية الظرفية والعامل
فيها هو ما ياتي بعد ما المذكوره وصلتها من الفعل لقوله
كلما نضجت جلودهم بدلناهم كلما القوا فيها سمعوا واجمعت
العرب على انه لا يجزم بكلما وعلى تسليم تسميتها شرطا
فذكران قوله فريقا كذبوا ينبو عن الجواب لوجهين
احدهما قوله لان الرسول الواحد لا يكون فريقين
وليس كما ذكر لان الرسول في هذا التركيب لا يراد
به الواحد بل المراد الجنس الا ترى انك اذا قلت لا
اصحبك ما طلع نجم لا يراد به واحد بل يراد به الجنس
واي نجم طلع واذا كان المراد به الجنس انقسم الى الفريقين
فريق كذب وفريق قتل والوجه الثاني قوله ولانه لا
يحسن ان تقول ان اكرمت اخي اخاك اكرمت يعني انه
لا يجوز تقديم منصوب فعل الجواب عليه وليس كما
ذكر بل مذهب البصريين والكسائي ان ذلك جايز حسن
ولم يمنعه الا الفرا وحده وهذا كله على تقدير تسليم
ان كلما شرط والا فلا يلزم ان نعتقد بهذا بل يجوز تقديم
منصوب الفعل العامل في كلما عليه فتقول كلما جيتني
اخاك اكرمت وعموم نصوص النحاة على ذلك لانهم حين
حصروا ما يجب تقديم المفعول به على العامل والتاخير عنه
وحصروا ما يجب تاخيره عنه قالوا وما سوى ذلك
يجوز فيه التقديم على العامل والتاخير عنه ولم يستثنوا

هذه الصوره ولا ذكروا فيها خلافا فعلى هذا الذي قرراه يكون العامل فيها قوله لذ بوا وما عطف عليه ولا يكون محذوفا قال الزمخشري ان سخط هو المخصوص بالذم ومحله الرفع كانه قيل لبئس زادهم الى الاخره سخط الله عليهم والمعنى موجب سخط الله عليهم انتهى قال ابو حيان لا يصح هذا الاعراب الا على مذهب الفرا والفارسي في ان ما موصوله او على مذهب من جعل في بئس ضميرا وجعل ما تمييزا بمعنى شيئا وقدمت صفه للتمييز واما على مذهب سيبويه فلا يستوي ذلك لان ما عنده اسم تام معرفه بمعنى الشي والجمله بعده صفه للمخصوص المحذوف والتقدير لبئس الشي شي قدمت لهم انفسهم فيكون على هذا ان سخط في موضع رفع على البدل من المخصوص المحذوف او على انه خبر مبتدا محذوف اي هو ان سخط قال ابن عطيه وان سخط في موضع رفع بدل من ما انتهى قال ابو حيان لا يصح هذا سوا كانت ما موصوله ام تامه لان البدل يحل محل المبدل منه وان سخط لا يجوز ان يكون فاعلا لبئس لان فاعل بئس ونعم لا يكون ان والفعل قال ابو حيان جمع القسيس على قساوسه قال اميه بن ابي الصلت

لو كان منفلت كانت قساوسه يحييهم الله في ايديهم الزبر

قال الفرا هو مثل مهالبه كثرت السينات فابدلوا احداهن واوا انتهى يعني ان قياسه قساسسه قال ابن عطيه يقولون ربنا امنا في موضع نصب على الحال قال ابو حيان

قال مثله ابو البقا ولم يبينا ذا الحال ولا العامل فيها ولا جائز ان يكون حالا من الضمير في اعينهم لانه مجرور بالاضافه لا موضع له من رفع ولا نصب الا على مذهب من ينزل الجزء المضاف منزله المضاف اليه وهو قول خطا وقد بينا ذلك في كتاب منهج السالك من تاليفنا ولا جائز ان يكون حالا من ضمير الفاعل في عرفوا لانه يكون قيدا في العرفان وهم قد عرفوا الحق في غير هذه الحال وفي غيرها فالاولى ان يكون مستانفه اخبر الله عنهم بانهم التبسوا بهذا القول والمعنى انهم عرفوا الحق بقلوبهم ونطقت به وافرت السنتهم قال الزمخشري والواو في ونطمع واو الحال والعامل في الحال معنى الفعل العامل في لا نومن ولكن مقيدا بالحال الاولى لانك لو ازلتها وقلت وما لنا نطمع لم يكن كلاما انتهى قال ابو حيان ما ذكره من ان الحالين العامل فيهما واحد وهو ما في اللام من معنى الفعل كانه قيل اي شي حصل لنا غير مومنين طامعين ليس بجيد لان الاصح انه لا يجوز ان يقتضي العامل حالين لذي حال واحد الا بحرف عطف الا افعل التفضيل فالاصح انه يجوز فيه ذلك وذو الحال هنا واحد وهو الضمير المجرور باللام لنا ولانه ايضا تكون الواو دخلت على المضارع ولا تدخل واو الحال على المضارع الا بتاويل ونحتاج ان نقدر ونحن نطمع قال الزمخشري ويجوز ان يكون ونطمع حالا من لا نومن على انهم انكروا على انفسهم انهم لا يوحدون الله تعالى ويطمعون مع ذلك ان يصحبوا الصالحين انتهى قال ابو حيان وهذا ايضا ليس بجيد لان فيه دخول واو الحال على المضارع

ويحتاج الى تأويل الزمخشري وان يكون معطوفا على لا نؤمن
على معنى وما لنا نجمع بين التثليث وبين الطمع في صحبة الصالحين
او على معنى وما لنا لا نجمع بينهما في الاسلام لان الكافر
ما ينبغي له ان يطمع في صحبة الصالحين قال ابو حيان
يظهر لي وجه غير ما ذكروه وهو ان يكون معطوفا
على نؤمن على انه منفي كنفي نؤمن بالتقدير وما لنا لا نؤمن
ولا نطمع فيكون في ذلك انكار لانتفاء ايمانهم وانتفاء طمعهم
مع قدرتهم على تحصيل الشيئين الايمان والطمع في الدخول مع
الصالحين انتهى قال الزمخشري فان قلت الام يرجع الضمير
في قوله فاجتنبوه قلت الى المضاف المحذوف كأنه قيل انما شأن
الخمر والميسر او تعاطيهما او ما اشبه ذلك ولذلك قال رجس
من عمل الشيطان انتهى قال ابو حيان لا حاجة الى
الى تقدير هذا المضاف بل الحكم على هذه الاربعة انفسها انها رجس
ابلغ من تقدير ذلك المضاف كقوله انما المشركون نجس
قال ابو حيان واما ما ذهب اليه الزمخشري من زعمه
ان هذه الاضافة مبينة كأنه قيل او كفارة من طعام مساكين
كقولك خاتم فضة بمعنى خاتم من فضة فليست من هذا الباب
لان خاتم فضة من باب اضافة الشيء الى جنسه والطعام ليس
جنسا للكفارة الا بتجوز بعيد جدا قال الزمخشري
ليذوق متعلق بقوله فجزاء اي فعليه ان يجازي او يكفر ليذوق
انتهى قال ابو حيان هذا لا يجوز الا على قراءة من اضاف
فجزاء او نون ونصب مثل واما على قراءة من نون ورفع مثل
فلا يجوز ان يتعلق اللام به لان مثل صفة لجزاء واذا وصف المصدر

لم يجز لمعموله ان يتأخر عن الصفة لو قلت اعجبني ضرب زيد الشديد
عمرا لم يجز فان تقدم المعمول على الوصف جاز ذلك والصواب
ان يتعلق على هذه القراءة بفعل محذوف التقدير جوزي بذلك
ليذوق ووقع لبعض المعربين انها تتعلق بعدل ذلك وهو غلط
قال الزمخشري صيد البحر مصيدات البحر مما يؤكل
ومما لا يؤكل وطعامه وما يطعم من صيده والمعنى احل لكم الانتفاع
بجميع ما يصاد في البحر واحل لكم اكل المأكول منه وهو السمك
وحده عند ابي حنيفة وعند ابن ابي ليلى بجميع ما يصاد البته
على ان تفسير الاية عنده احل لكم صيد حيوان البحر وان تطعموه
انتهى قال ابو حيان تفسيره وطعامه بقوله وان تطعموه
خلاف الظاهر ويكون على قول ابن ابي ليلى الضمير في وطعامه
عائدا على صيد البحر والظاهر عوده على البحر وانه يراد به ما
المطعوم لا الطعام ويدل على ذلك ظاهر لفظ وطعامه وقراءة
عبد الله بن الحارث او طعمه بضم الميم الطا وسكون العين
قال الزمخشري متاعا لكم مفعول له اي احل
لكم تمتيعا لكم وهو في المفعول له بمنزلة قوله ووهبنا
له اسحاق ويعقوب نافلة في باب الحال لان قوله متاعا لكم
مفعول له مختص بالطعام كما ان نافلة حال مختصة بيعقوب
الى آخر كلامه قال ابو حيان تخصيصه المفعول له
بقوله وطعامه جار على مذهبه مذهب ابي حنيفة بان صيد
البحر منه ما يؤكل ومما لا يؤكل وان قوله وطعامه
هو المأكول منه وانه لا يقع التمتيع الا بالمأكول منه طريا وقديدا
وعلى مذهب غيره يجوز ان يكون مفعولا له باعتبار صيد

البحر وطعامه **قال** الزمخشري فان قلت ما يصنع ابو
حنيفه بعموم قوله صيد البر قلت قد اخذ ابو حنيفه بالمفهوم
من قوله وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما لان ظاهره انه
صيد المحرمين دون صيد غيرهم فكانه قيل وحرم عليكم ما
صدتم في البر فيخرج منه مصيد غيرهم ومصيدهم حين كانوا
غير محرمين ويدل عليه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقتلوا
الصيد وانتم حرم انتهى **قال** ابو حيان هذه مكابره من
الزمخشري في الظاهر بل الظاهر في قوله صيد البر العموم سوا
اصاده محرم ام حلال **قال** الزمخشري البيت الحرام
عطف بيان على جهه المدح لا على جهه التوضيح كما تجي الصفه
لذلك انتهى **قال** ابو حيان ليس كما ذكر لانهم ذكروا
في شرط عطف البيان الجمود واذا كان شرطه ان يكون جامدا
لم يكن فيه اشعار بمدح اذ ليس مشتقا وانما يشعر بالمدح المشتق
الا انه يقال انه لما وصف عطف البيان بقوله الحرام اقتضى
المجموع المدح فيمكن ذلك **قال** ابو حيان الذي يظهر انهم
نهوا عن السوال عن اشيا وصفت بوصفين احدهما انها ان سالوا
عنها ابديت لهم وقت نزول القران فيكون حين ظرفا لقوله تبد لكم لا
لقوله وان تسالوا عنها والوصف الثاني انها اذا ابديت لهم سائتهم وهذا
الوصف وان تقدم مترتب على الوصف المتاخر وانما تقدم لانه
اردع لهم عن المساله عن تلك الاشيا ان يسالوا عنها لانه اذا اخبروا
انهم تسوهم تلك المساله اذا ابديت كانوا انفر عن ان يسالوا وابعد
فلما كان هذا الوصف ازجر عن السوال قدم وتاخر الوصف في
الذكر الذي ليس فيه زجر ولا ردع واتكل في ذلك على فهم المعنى

مع ان عطف الوصف الثاني بالواو يقتضي التشريك فقط دون
الترتيب ولا يدل قوله وان تسالوا عنها على جواز السوال كما
زعم بعضهم فقال الضمير عائد على اشيا مثلها يعقل في اشيا باعيانها
ان يكون السوال عنها ممنوعا وجايزا معا واجاب بوجهين
احدهما ان يكون ممنوعا قبل نزول القران مامورا به بعد
نزوله الثاني انهما وان كانا نوعين مختلفين الا انهما في كون كل
واحد منهما مسولا عنه شي واحد فلهذا الوجه حسن اتحاد
الضمير انتهى وهذا ليس بجواب ثان لانه فرض ان تلك الاشيا
باعيانها السوال عنها ممنوع وجايز واذا كانا نوعين مختلفين
فليست الاشيا باعيانها وجمله الشرط كما ذكرناه لا يدل على الجواز
الا ترى انك تقول لا تزن وان زنيت حددت فقوله وان
زنيت حددت لا يدل على الجواز بل جمله الشرط لا يدل على الوقوع
بل لا يدل على الامكان اذ قد يقع التعليق بين المستحيلين لقوله
تعالى لين اشركت ليحبطن عملك **قال** ابو حيان اشيا
مذهب سيبويه والخليل انها لفعا مقلوبه من فعلا والاصل
شيا من ماده شي وهو اسم جمع كطرفا وحلفا ومذهب
غيرهما انها جمع واختلفوا فقال الكساي وابو حاتم هو جمع
شي كبيت وابيات قال الكساي لم تصرف اشيا لشبه اخرها
باخر حمرا ولكثره استعمالها والعرب تقول اشاوات
كما تقول حمراوات وذهب الفرا والاخفش ليس مخففا من شيي
كما قالوا اهونا في جمع هين المخفف من هين وقال
الاخفش ليس مخففا من شيي بل هو فعل جمع على افعلا فاجتمع
في هذين القولين همزتان لام الكلمه وهمزه التانيث فقلبت

الهمزة التي هي لام الكلمة بالالف لانكسار ما قبلها ثم حذفت الياء التي
هي عين الكلمة استخفافا فانه ثم ذهب قوم الى ان وزن شيء في الاصل
شيّئ كصديق واصدقاء ثم حذفت الهمزة الاولى وفتحت الياء
المدلكون ما بعدها الفا قال ووزنها في هذا القول الى افيا
وفي القول قبله الى افلا وتقرير هذه المذاهب صحة وابطالا
في علم التصريف قال ابو حيان من قبلكم متعلق بسابقها
ولا يجوز ان يكون صفة لقوم ولا حالا لان ظرف الزمان
لا يكون صفة للجثة ولا حالا منها ولا خبرا عنها انتهى
وهذا الذي ذكره صحيح في ظرف الزمان المجرد عن الوصف اما اذا
وصف فذكروا انه يكون خبرا تقول نحن في يوم طيب واما قبل
وبعد فالحقيقة انهما وصفان في الاصل فاذا قلت جاء زيد
قبل عمرو فالمعنى انه جاء زيد زمانا اي في زمان قبل مجيء عمرو ولذلك
صح ان يقع صلة للموصول ولو لم يلحظ فيه الوصف وكان ظرف
زمان مجردا لم يجز ان يقع صلة وقد وقع صلة في قوله والذين
من قبلكم ولا يجوز والذين اليوم قال الزمخشري
معنى ما جعل ما شرع ذلك ولا امر بالتبحير والتسييب وغير
ذلك انتهى قال ابن عطية وجعل في هذه الاية لا يتجه ان
يكون بمعنى خلق الله لان الله تعالى خلق هذه الاشياء كلها ولا
هي بمعنى صير لعدم المفعول الثاني وانما هي بمعنى ما سن
ولا شرع انتهى قال ابو حيان لم يذكر النحويون في معاني
جعل شرع بل ذكروا انها تاتي بمعنى خلق وبمعنى القى وبمعنى
صير وبمعنى الاخذ في الفعل فتكون من افعال المقاربة وذكر
بعضهم انها تجيء بمعنى سمى وقد جاء حذف احد مفعولي ظن واخواتها

لكنه قليل والحمل على ما سمع اولى من اثبات معنى لم يثبت في لسان
العرب فيحتمل ان يكون المفعول الثاني محذوفا اي ما صير
بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حاما مشروعة بل هي من
شرع غير الله والانعام خلقها الله تعالى رفقا لعباده ونعمة
عددها عليهم ومنفعة بالغة واهل الجاهلية قطعوا طريق
الانتفاع بها واذهاب نعمة الله بها قال ابن
عطية في اولو الف التوقيف دخلت على واو العطف كانهم
عطفوا هذه الجملة على الاولى والتزموا شنيع القول فانما
التوقيف توبيخ لهم كانهم يقولون بعده نعم ولو كانوا كذلك
قال ابو حيان قوله في الهمزة الف التوقيف
عبارة لم اقف عليها من كلام النحاة يقولون همزة الانكار همزة
التوبيخ واصلها همزة الاستفهام وقوله كانهم عطفوا
هذه الجملة على الاولى يعني وكان التقدير والوفا عنى بالهمزه
فقدمت لقوله اولم يسيروا في الارض وليس كما ذكر
من انهم عطفوا هذه الجملة على الاولى على ما نبينه ان شا الله تعالى
قال الزمخشري والواو في قوله اولو كان اباؤهم
واو الحال وقد دخلت عليها همزة الانكار والتقدير
احسبهم ذلك اولو كان اباؤهم لا يعلمون شيئا ولا يهتدون
والمعنى ان الاقتدا انما يصح بالعالم المهتدي وانما يعرف
اهتداؤه بالحجة انتهى قال ابو حيان فجعل الزمخشري
الواو في اولو واو الحال وهو مغاير لقول ابن عطية انها واو
العطف عطفوا هذه الجملة على الاولى ونقول انها تصح ان يقال
هي واو العطف لا من الجهة التي ذكرها ابن عطية انها واو

الحال التي يحتاج ذلك الى تبيين وذلك انه قد تقدم من كلامنا
ان لو التي تجي هذا المجي هي شرطيه وباتي لاستقصا ما قبلها
والتنبيه على حاله داخله فيما قبلها وان كان مما ينبغي ان لا
يدخل فيقوله اعطوا السايل ولو جا على فرس ردوا
السايل ولو بظلف محرق واتقوا النار ولو بشق تمره وقول
الشاعر

قوم اذا حاربوا شدوا مازرهم دون النسا ولو باتت
باطهار

فالمعنى اعطوا السايل على كل حال ولو في الحاله التي تشعر بالغنى
وهي مجيئه على فرس وكذلك يتقدر ما ذكرنا من المثل على ما يناسب
فالواو عاطفه على حال مقدره فمن حيث هذا العطف صح ان يقال
هي عاطفه ومن حيث العطف على الحال صح ان يقال لها واو
الحال وقد تقدم الكلام على ذلك باشبع من هذا فالتقدير
في الايه احسبهم اتباع ما وجدوا عليه اباهم على كل حال ولو
في الحاله التي ينفي على اباهم العلم والهدايه فانها حاله ينبغي
ان لا يتبع فيها الابا لان ذلك حال من غلب عليه الجهل المفرط
قال ابو حيان حكى الزمخشري عن نافع انه قرا يا ايها
الذين امنوا عليكم انفسكم بالرفع وهي قراه شاذه تخرج على وجهين
احدهما ان يرتفع على انه مبتدا وعليكم في موضع الخبر والمعنى على الاغرا
والوجه الثاني ان توكيد الضمير المستكن في عليكم ولم يؤكد بضمير منفصل
اذ قد جا ذلك قليلا ويكون مفعول عليكم محذوفا لدلالة المعنى
عليه والتقدير عليكم انفسكم هداكم قال ابو حيان
قرا السلمي والحسن شهادة بينكم بالتنوين والنصب ونصب بينكم

قال الزمخشري تقديره ليقم شهادة اثنان
ابو حيان جعل شهادة مفعولا باضمار ليقم الامر واثنان
مرتفع بليقم على الفاعليه وهذا الذي قدره الزمخشري هو
تقدير ابن جني بعينه قال ابن جني التقدير ليقم شهادة بينكم
اثنان انتهى وهذا الذي ذكره ابن جني مخالف لما قاله اصحابنا
قالوا لا يجوز حذف الفعل وابقا فاعله الا ان اشعر بالفعل ما
قبله كقوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال على قراه من
فتح البا وقراه مبنيا للمفعول وذكروا في اقياس هذا خلافا
اي يسبحه رجال فدل يسبح على المسبحة او اجيب به نفي كان
يقال لك ما قام احد عندك فتقول بلى زيد اي قام زيد او اجيب
به استفهام كقول الشاعر

الا هل اتى ام الحويرث مرسل بلى خالد ان لم تعقه العوايق

التقدير اتى خالد او ياتيها خالد وليس حذف الفعل الذي قدره
ابن جني وتبعه الزمخشري واحدا من هذه الاقسام الثلثه والذي
عندي ان هذه القراه الشاذه تتخرج على وجهين احدهما ان يكون
شهادة منصوبا على المصدر الذي ناب مناب الفعل بمعنى الامر واثنان
مرتفع به والتقدير ليشهد بينكم اثنان فيكون من باب قولك ضربا زيدا
اي اضرب زيدا الا ان الفاعل في ضربا مستتر لانه مسند الى ضمير المخاطب لان
معناه اضرب وهنا مسند الى الظاهر لان معناه ليشهد والوجه
الثاني ان يكون ايضا مصدرا ليس بمعنى الامر بل يكون خبرا ناب
مناب الفعل في الخبر وان كان ذلك قليلا كقولهم افعل وكرامة
ومسرة اي واكرمك واسرك فكرامة ومسرة بدلان من اللفظ

بالفعل في الخبر كما هو الاحسن في قول امرئ القيس

وقوفا بها صحبي على مطيهم

فارتفاع صحبي وانتصاب مطيهم بقوله وقوفا لانه بدل من اللفظ
بالفعل في الخبر التقدير وقف صحبي على مطيهم والتقدير في الاية
ليشهد اذا حضر احدكم الموت اثنان
ابو حيان قال ابو جعفر النحاس هذا ينبني على معنى غامض
في العربية وذلك ان معنى اخر في العربية من جنس الاول
تقول مررت بكعب ورجل اخر فقولك اخر يدل على انه من جنس
الاول ولا يجوز عند اهل العربية مررت بكعب وخسيس
اخر ولا مررت برجل وحمار اخر فوجب ان يكون معنى قوله
او اخران من غيركم اي عدلان والكفار لا يكونون عدولا
انتهى وما ذكره النحاس في المثل صحيح الا ان في الاية مخالف
للمثل التي ذكرها النحاس في التركيب لانه مثل بما اخر اخر
وجعله صفة لغير جنس الاول واما الاية فمن قبيل ما
تقدم فيه اخر على الوصف واندرج اخر في الجنس الذي
قبله ولا يعتبر وصف جنس الاول تقول جاني رجل مسلم
واخر كافر ومررت برجل قايم واخر قاعد واشتريت فرسا
سابقا واخر مبطيا فلو اخرت اخر في مثل هذه المثل
لم يجز المسالة لو قلت جاني رجل مسلم وكافر اخر ومررت
برجل قايم وقاعد اخر واشتريت فرسا سابقا ومبطيا
اخر لم يجز وليست الاية من هذا القبيل لان التركيب فيها
جا اثنان ذوا عدل منكم او اخران من غيركم فاخران من جنس

من هذا

الذي

قوله اثنان ولاسيما اذا قدرته رجلان اثنان فاخران هما من
جنس قولك رجلان اثنان ولا يعتبر وصف قوله ذوا عدل
منكم وان كان مغايرا لقوله من غيركم كما لا يعتبر وصف الجنس
في قولك عندي رجلان اثنان مسلمان واخران كافران
اذ ليس من شرط اخر اذا تقدم ان يكون من جنس الاول بقيد
وصفه وعلى ما ذكرته هو لسان العرب قال
الشاعر

كانوا فريقين يصفون الزجاج على قعس الكواهل
في اشداقها عجم
واخرين ترى الماذي فوقهم من نسج داوود وما
اورثت ارم

خ الدروع

التقدير كانوا فريقين فريقا او ناسا يصفون الزجاج ثم قال
واخرين ترى الماذي فاخرين من جنس قولك فريقا ولم يعتبر
وصفه وهو قوله يصفون الزجاج لان الشاعر قسم من ذكر
الى قسمين متباينين بالوصف متحدين في الجنس وهذا الفرق
قل من يفهمه فضلا عن من يعرفه قال ابو حيان
الفاء في قوله فيقسمان عاطفة هذه الجملة على قوله تحبسونهما
هذا هو الظاهر وقال ابو علي وابن شبيب لم تعد الفاء العطف
جملة ولكن تجعله جزاء لقول ذي الرمة

وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم
فيغرق

تقديره عندهم اذا حسر بدا فكذلك اذا حبستموهما اقسما انتهى

ولا ضرورة تدعو الى تقدير شرط محذوف وايقاع جوابه فتكون الفا
اذ ذاك فا الجزا والى تقدير مضمر بعد الفا اي فهما يغسيان وفضو
بيد واخرج اصحابنا بيت ذي الرمة على توجيه اخر
وهو ان قوله حسر المانا رحمله في موضع الخبر وقد عرى عن الربط
فكان القياس ان لا يقع خبر المبتدا لكنه عطف عليها بالفا جمله
فيها ضمير المبتدا فحصل الربط بذلك قال ابو حيان
قرا الحسن والشعبي ولا نكتم بجزم الميم نهيا انفسهما عن كتمان الشهاده
ودخول لا الناهية على المتكلم قليل كقوله

اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها ابدا ما دام فيها
الجراضم

الزمخشري نصب علام الغيوب على الاختصاص او على النداء او
هو صفة لاسم ان انتهى ابو حيان هذا
الوجه الاخير لا يجوز لانهم اجمعوا على ان ضمير المتكلم وضمير لا
يجوز ان يوصف واما ضمير الغايب ففيه خلاف شاذ للكساي
قال ابو حيان اذا كان علما مفردا ظاهر

الضمه موصوفا بابن متصل مضاف الى علم جاز فتحه اتباعا الفتحه
ان هذا مذهب الجمهور واجاز الفرا وتبعه ابو البقا فيما لا تظهر
فيه الضمه تقدير الضمه والفتحه فعلى هذا الذي قررناه يكون
قوله يا عيسى مضموما بضمه مقدره وعلى مذهب الفرا يجوز
ان تقدر فيه الضمه والفتحه فان لم تجعل ابن مريم صفه وجعلته
بدلا او منادى فلا يجوز في ذلك العلم الا الضم وقد خلط بعض
المعربين وبعض من ينتمي الى النحو هنا فقال بعض المعربين يجوز

ان يكون عيسى في محل الرفع لانه منادى معرفه غير مضاف ويجوز
ان يكون في محل النصب لانه في نيه الاضافه ثم جعل الابن توكيدا
وكل ما كان مثل هذا جاز فيه الوجهان نحو يا زيد بن عمرو وانشد
النحويون

يا حكم بن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود
بن الجود

وقال التبريزي الاظهر عندي ان موضع عيسى نصب لانك
تجعل الاسم مع نعته اذا اضفته الى العلم كالشي الواحد المضاف
انتهى والذي ذكر النحويون في نحو يا زيد بن عمرو اذا فتحت
اخر المنادى انها حركة اتباع لحركة نون ابن ولم يعتد
بسكون با ابن لان الساكن حاجز غير حصين ٥ اذا بدتك
قال ابن عطيه الزمخشري على افعلتك
على وزن فاعلتك ويظهر ان الاصل في القرايتين ايدتك على وزن
افعلتك ثم اختلف الاعلال والمعنى فيهما قويتك من الايد
انتهى قال ابو حيان الذي يظهر ان ايد في قراه الجمهور
ليس وزنه افعل لمجي المضارع على يويد فالوزن فعل ولو كان
افعل لكان المضارع يويد كمضارع امن يومن واما من
قرا ايد فيحتاج الى نقل مضارعه من كلام العرب ما كان
يوايد فهو فاعل وان كان يويد فهو افعل واما قول ابن
عطيه انه يظهر في القرايتين ظهر ان وزنه افعلتك ثم اختلف
الاعلال فلا انهما اراد الزمخشري عيسى في محل النصب على اتباع
حركته حركة الابن لقولك يا زيد بن عمرو وهي اللغه الفاشيه
ويجوز ان يكون مضموما لقولك يا زيد بن عمرو والدليل عليه

اسم رجل

قوله احار بن عمرو كاني خمر
لان الترخيم لا يكون الا في المضموم انتهى قال ابو
حيان عيسى في محل النصب على الاتباع حركته حركة الاتباع هو في
محل النصب على هذا التقدير وعلى تقدير ضمة فهو لا اختصاص له
بكونه في محل النصب على التقدير الاتباع فاصلاحه عيسى مقدر
فيه الفتحة على اتباع الحركة وقوله ويجوز ان يكون مضموما
هذا مذهب الفراء وهو تقدير الفتح والضم في نحوه مما لا
يظهر فيه فبناء على الصحيح ولم يبدا اولا بالضم الذي هو مجمع على
تقديره وقوله لان الترخيم لا يكون الا في المضموم اما ان يعني بضمة
ظاهرة او مقدرة فان عني ضمة ظاهرة فليس بشرط الا
ترى الى جواز ترخيم رجل مثنى مسمى فيقول يا مثن اقبل والى ترخيم
بعلبك وهو مبني على الفتح لكنه في تقدير الاسم المضموم وان عني
ضمة مقدرة فان مثل احمد بن زيد مما فتح فيه احد المنادى
لاجل الاتباع مقدر فيه الضمة لشغل الحرف بحركة الاتباع
كما قدر الاعراب في قراءة من قرا بكسر الدال الحمد لله لاجل اتباع
حركة لله وقولك يا جار هو مضموم تقديرا وان كانت
التاء المحذوفة مشغولة في الاصل بحركة الاتباع وهي الفتحة
فلا ينافي شيء الترخيم وسيبويه ما فتح اتباعا وقدرت فيه الضمة
ونكون عليها من الشاهدين قال الزمخشري
عاكفين عليها على ان عليها في موضع الحال انتهى قال ابو
حيان هذا التقدير ليس بجيد لان حرف الجر لا يحذف
عامله وجوبا الا اذا كان كونا مطلقا لا كونا مقيدا والعكوف
كون مقيد ولان المجرور اذا كان في موضع الحال كان العامل فيها

عاكفين المقدر

عاكفين المقدر وقد ذكرنا انه ليس بجيد ثم ان قول الزمخشري
مضطرب لان عليها اذا كان ما تتعلق به هو عاكفين كانت في
موضع نصب على المفعول الذي يتعدى اليه العامل بحرف الجر
واذا كانت في موضع الحال كان العامل فيها كونا مطلقا واجب
الحذف وظهر التنافي بينهما والله اعلم اانت قلت
للناس قال ابو حيان في ايلاء الاستفهام الاسم
ومجيء الفعل بعده دلالة على صدور الفعل في الوجود لكن وقع
الاستفهام عن النسبة اكان هذا الفعل الواقع صادرا عن
المخاطب ام ليس بصادر عنه بيان ذلك انك تقول اضربت
زيدا فهذا استفهام هل صدر منك ضرب لزيد ام لا ولا
اشعار فيه بان ضرب زيد قد وقع فاذا قلت اانت ضربت
زيدا كان الضرب قد وقع من زيد لكنك استفهمت عن اسناده
المخاطب وهذه مسئلة بيانية نحوية نص على ذلك ابو الحسن
الاخفش قال الزمخشري ان في قوله ان اعبدوا
ان جعلتها مفسرة لم يكن لها بد من مفسر والمفسر اما فعل
القول واما فعل الامر وكلاهما لا وجه له اما فعل القول
فيحكى بعده الكلام من غير ان يتوسط بينهما حرف التفسير
لا تقول ما قلت لهم الا ان اعبدوا الله ولكن ما قلت الا اعبدوا
الله واما فعل الامر فمسندا الى ضمير الله عز وجل فلو فسرته
باعبدوا ربي وربكم لم يستقم لان الله لا يقول اعبدوا ربي وربكم
وان جعلتها موصولة بالفعل لم تخل من ان تكون بدلا من ما امرتني
به او من الهاء في به وكلاهما غير مستقيم لان البدل هو الذي يقوم
مقام المبدل منه ولا يقال ما قلت لهم الا ان اعبدوا الله بمعنى ما

قلت لهم الا عبادته لان العباده لا تعال ولذلك ذا جعلته بدلا من
الها لا تك لو اقمت ان اعبدوا الله مقام الها، فقلت الا ما امرتني
بان اعبدوا الله لم يصح لبقا الموصول بغير راجع اليه من صلته
فان قلت فكيف نصنع قلت تحمل فعل القول على معناه لان
معنى ما قلت لهم الا ما امرتني به ما امرتهم الا بما امرتني به حتى يستقيم
تفسيره بان اعبدوا الله ربي وربكم ويجوز ان تكون ان موصوله
عطفا على بيان الهاء لا بدلا انتهى قال ابو حيان
وفي كلامه بعض تعقب اما قوله وامافعل الامر الى اخره وقوله
لان الله لا يقول اعبدوا الله ربي وربكم فانما لم يستقم لانه جعل
الجمله وما بعدها مضمومه الى فعل الامر ويستقيم ان يكون فعل
الامر مفسرا بقوله اعبدوا الله ويكون ربي وربكم من كلام عيسى
على اضمار اعني اي اعني ربي وربكم لا على الصفه التي فهمها الزمخشري
فلم يستقم ذلك عنده واما قوله لان العباده لا تصح ان تقال
فيها لكن ذلك يصح على حذف مضاف اي ما قلت لهم الا القول
الذي امرتني به قول عباده الله اي القول المتضمن عباده الله واما
قوله لبقا الموصول بغير راجع اليه من صلته فلا يلزم في كل
بدل ان يحل محل المبدل منه الا ترى الى تجويز النحويين زيد
مررت به ابي عبد الله ولو قلت زيد مررت بابي عبد الله
لم يجز ذلك عندهم الا على راي الاخفش واما قوله عطفا
على بيان الهاء فهذا فيه بعد لان عطف البيان اكثره
بالجوامد الاعلام وما اختاره الزمخشري وجوزه غيره من
كون ان مفسره لا يصح لانها جات بعد الا وكل ما كان بعد
الا المستثنى بها فلا بد ان يكون له موضع من الاعراب وان

التسبيحيه لا موضع لها من الاعراب لله ملك السماوات
والارض وما فيهن ابو حيان قال ابو عبد
الله الرازي عقب عبر العقلا لا تنبيها على ان كل المخلوقات مسخرون
في قبضه قهره وقدرته وقضايه وقدره وهم في ذلك
التسخير كالجمادات التي لا قدره لها وكالبهايم التي لا عقل
لها فعلم الكل بالنسبه الى علمه كلا علم وقدره الكل بالنسبه
الى قدرته كلا قدره وقال ايضا مفتتح السوره كان بذكر
العهد المنعقد بين الربوبيه والعبوديه فيشرع العبد في
العبوديه وينتهي الى الفناء المحض عن نفسه بالكليه فالاول
هو الشريعه وهو البدايه والاخر هو الحقيقه وهو النهايه
فمفتتح السوره من الشريعه ومختتمها بذكر كبريا الله وجلاله
وقهره وعزته وعلوه وذلك هو الوصول الى مقام الحقيقه
فما احسن المناسبه بين ذلك المفتتح وهذا المختتم انتهى
وليست الحقيقه والشريعه والتمييز بينهما من الفاظ الصحابه
والتابعين وانما ذلك من كلام الصوفيه ولهم في ذلك كلام
طويل

سوره الانعام

قال ابو حيان القرن
الامه المقترنه في مده من الزمان ومنه خير القرون قرني
واصله الارتفاع عن الشي ومنه قرن الجبل فسموا بذلك
لارتفاع السن وقيل هو من قرنت الشي بالشي جعلته
بجانبه او مواجها له فسموا بذلك لكون بعضهم يقرن بعض
وقيل سموا بذلك لانهم جمعهم زمان له مقدار هو اكثر

مايعرف فيه اهل ذلك الزمان وهو اختيار الزجاج والقرن
مائة وعشرون سنة قاله زرارة بن اوفى واياس بن معاوية
او مائة سنة قاله الجمهور واحتجوا لذلك بقوله عليه السلام لعبد الله بن
بسر تعيش قرنا فعاش مائة او ثمانون سنة رواه ابو صالح عن ابن
عباس او سبعون سنة حكاه الفراء او ستون سنة لقوله عليه
السلام معترك المنايا ما بين الستين الى السبعين او اربعون قاله
ابن سيرين ورفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وحكاه الزهراوي
عن النبي صلى الله عليه وسلم او ثلاثون وروي عن ابي عبيدة
وحكاه النقاش او عشرون وحكاه الحسن البصري او ثمانية عشر
عاما او المقدار الوسط في اعمار اهل ذلك الزمان قال
الزمخشري جعل يتعدى الى مفعول واحد اذا كان بمعنى احدث
وانشأ كقوله وجعل الظلمات والنور والى مفعولين اذا كان بمعنى
صير كقوله وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا والفرق بين
الخلق والجعل ان الخلق فيه معنى التقدير وفي الجعل معنى التصيير كانشاء
شيء من شيء او تصيير شيء شيئا او نقله من مكان الى مكان ومن
ذلك وجعل منها زوجها وجعل الظلمات والنور لان الظلمات
من الاجرام المتكاثفة والنور من النار وجعلنا لكم ازواجا اجعل
الالهة الها واحدا انتهى قال ابو حيان
ما ذكر من ان جعل بمعنى صير في قوله وجعلوا الملائكة لا يصح
لانهم لم يصيروهم اناثا وانما قال بعض النحويين انها هنا بمعنى
سمى وقول الطبري جعل هنا هي التي تتصرف في طرف الكلام كما تقول
جعلت افعل كذا فكانه قال وجعل اظلامها وانارتها تخليط
لان تلك من افعال المقاربة تدخل على المبتدا والخبر وهذه التي

التي في الاية تتعدى الى مفعول واحد فهما متباينان معنى واستعمالا
ثم الذين كفروا بربهم يعدلون قال ابن
عطية ثم دالة على قبح فعل الذين كفروا لان المعنى ان خلقه السماوات
والارض وغيرها قد تقرر واياته قد سطعت وانعامه بذلك
قد تبين ثم بعد هذا كله عدلوا بربهم فهذا كما تقول
يا فلان اعطيتك واكرمتك واحسنت اليك ثم تشتمني اي
بعد وضوح هذا كله ولو وقع العطف في هذا ونحوه بالواو
لم يلزم التوبيخ كلزومه بثم انتهى قال الزمخشري
فان قلت فما معنى ثم قلت استبعاد ان يعدلوا به بعد وضوح
ايات قدرته وكذلك ثم انتم تمترون استبعاد لان يمتروا
فيه بعد ما ثبت انه محييهم ومميتهم وباعثهم انتهى قال
ابو حيان هذا الذي ذهب اليه ابن عطية من ان ثم للتوبيخ
والزمخشري من ان ثم للاستبعاد ليس بصحيح لان ثم لم توضع
لذلك وانما التوبيخ والاستبعاد مفهوم من سياق الكلام
لا من مدلول ثم ولا اعلم احدا من النحويين ذكر ذلك بل ثم هنا
للمهلة في الزمان وهي عاطفة جملة اسمية على جملة اسمية اخبر
تعالى بان الحمد لله ونبه على العلة المقتضية للحمد من جميع الناس
وهي خلق السماوات والارض والظلمات والنور ثم اخبر ان الكافرين
به يعدلون فلا يحمدونه قال الزمخشري
فان قلت علام عطف قوله ثم الذين كفروا قلت اما على قوله الحمد
لله على معنى ان الله حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلقه الا
نعمة ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فيكفرون نعمته واما على قوله
خلق السماوات والارض على معنى انه خلق ما خلق مما لا يقدر

عليه احد سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شي منه
انتهى قال ابو حيان هذا الوجه الثاني الذي جوزه
لا يجوز لانه اذ ذاك يكون معطوفا على الصله والمعطوف على الصله
صله فلو جعلت الجمله من قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون
صله لم يصح هذا التركيب لانه ليس فيها رابط يربط الصله
بالموصول الا ان خرج على قولهم ابو سعيد الذي رويت عن
الخدري يريد رويت عنه فيكون الظاهر قد وقع موقع
المضمر فكانه قيل ثم الذين كفروا به يعدلون وهذا من الندور
بحيث لا يقاس عليه ولا يحمل كتاب الله عليه مع ترجيح حمله
على التركيب الصحيح الفصيح قال الزمخشري
فان قلت المبتدا النكره اذا كان خبره ظرفا وجب تقديمه
فلم جاز تاخيره في قوله واجل مسمى عنده قلت لانه تخصص
بالصفه فقارب المعرفه كقوله ولعبد مومن خير من مشرك
انتهى قال ابو حيان وهذا الذي ذكره من مسوغ
الابتدا بالنكره لكونها وصفت لا يتعين هنا ان يكون هو
المسوغ لانه يجوز ان يكون المسوغ هو التفصيل لان من مسوغات
الابتدا بالنكره ان يكون الموضع موضع تفصيل نحو قوله

اذا ما بكى من خلفها انصرفت له
بشق وشق عندنا لم يحول

وقد سبق كلامنا على هذا البيت وبينا انه لا يجوز ان يكون عندنا
في موضع الصفه بل يتعين ان يكون في موضع الخبر
قال الزمخشري فان قلت الكلام السائر ان يقال عندي
ثوب جيد ولي عبد كيس وما اشبه ذلك قلت اوجبه ان

المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعه فلما جرى
فيه هذا المعنى وجب التقديم انتهى قال ابو حيان
هذا لا يجوز لانه اذا كان التقدير واي اجل مسمى عنده كانت
اي صفه لموصوف محذوف تقديره واجل اي اجل مسمى عنده
ولا يجوز حذف الصفه اذا كانت ايا ولا حذف موصوفها وابقاوها
فلو قلت مررت باي رجل تريد برجل اي رجل لم يجز قال
جامعه ينظر في قول الشاعر

اذا حارب الحجاج اي منافق
علاه بعضب كلما هز يقطع

فانهم قالوا تقديره منافقا اي منافق ابو حيان
ذهب الزجاج الى ان قوله السماوات متعلق بما تضمنه اسم الله تعالى
من المعاني كما تقول امير المومنين الخليفه في المشرق والمغرب
انتهى قال ابن عطيه وهذا عندي افضل الاقوال
واكثرها احرازا لفصاحه اللفظ وجزاله المعنى وايضاحه انه
اراد ان يدل على خلقه واثار قدرته واحاطته واستيلائه
ونحو هذه الصفات فجمع هذه كلها في قوله وهو الله اي الذي
له هذه كلها في السماوات وفي الارض كانه قال وهو
الخالق الرازق والمحيي المحيط في السماوات وفي الارض كما تقول
زيد السلطان في الشام والعراق فلو قصدت ذات زيد
لقلت محالا واذا كان مقصد قولك زيد السلطان الامر الناهي
الناقض المبرم الذي يعزل ويولي في الشام والعراق فاقمت
السلطان مقام هذه كلها كان فصيحا صحيحا فكذلك في الايه
اقام لفظه الله مقام تلك الصفات المذكوره انتهى ٥

قال أبو حيان ما ذكره الزجاج واوضحه ابن
عطيه صحيح من حيث المعنى لكن صناعه النحو لا تساعد عليه
لانهما زعما ان في السموات متعلق بلفظ الله لما تضمنه من المعاني
ولا تعمل تلك المعاني جميعها في اللفظ لانه لو صرح بها
جميعها لم تعمل فيه بل العمل من حيث اللفظ لواحد منها
وان كان في السموات متعلقا بها جميعها من حيث المعنى
بل الاولى ان يعمل في المجرور وما تضمنه لفظ الله من معنى الالوهيه
وان كان لفظ الله علما لان الظرف والمجرور قد يعمل فيهما
العلم بما تضمنه المعنى كما قال

انا ابو المنهال بعض الاحيان

فبعض منصوب بما تضمنه ابو المنهال كانه قال انا المشهور بعض
الاحيان وقال الزمخشري نحوا من هذا قال في السماوات
متعلق بمعنى اسم الله كانه قيل وهو المعبود فيهما ومنه قوله
وهو الذي في السما اله وفي الارض اله او وهو المعروف بالالهيه
او المتوحد بالالهيه فيها او هو الذي يقال له الله فيها لا يشرك
في هذا الاسم انتهى فانظر تقاديره كلها انما العامل واحد
من المعاني لا جميعها قال أبو حيان وما تاتيهم
من ايه من ايات ربهم من الاولى زايده لاستغراق الجنس ومعنى
الزياده فيها ان ما بعدها معمول لما قبلها فاعلا لقوله تاتيهم
فاذا كانت النكره بعدها مما لا يستعمل الا في النفي العام كانت من
لتاكيد الاستغراق نحو ما في الدار من احد واذا كانت مما يراد
يجوز ان يراد بها الاستغراق ويجوز ان يراد بها نفي الوحده
او نفي الكمال كانت من داله على الاستغراق نحو ما قام من رجل

ومن الثانيه للتبعيض قال الزمخشري يعني وما
يظهر لهم قط دليل من الادله التي يجب فيها النظر والاستدلال
والاعتبار الا كانوا عنه معرضين تاركين للنظر لا يلتفتون
قال أبو حيان استعمال الزمخشري قط مع المضارع
في قوله وما يظهر لهم قط دليل ليس بجيد لان قط ظرف
مختص بالماضي الا ان كان اراد بقوله وما يظهر وما ظهر ولا حاجه
الى استعمال ذلك قال الزمخشري فقد كذبوا
مردود على كلام محذوف كانه قيل ان كانوا معرضين
عن الايات فقد كذبوا بما هو اعظم ايه واكبرها الى اخر كلامه
قال أبو حيان لا ضروره تدعوا الى تقدير شرط
محذوف لان الكلام منتظم بدون هذا التقدير ابن
عطيه واذا اخبرت انك قلت او قيل له او امرت ان يقال
له فلك في فصيح كلام العرب ان تحكي الالفاظ المقوله بعينها
فتجي بلفظ المخاطبه ولك ان تاتي بالمعنى في الالفاظ بذكر
غايب دون مخاطبه انتهى قال أبو حيان فتقول
قلت لزيد ما اكرمك وقلت لزيد ما اكرمه قال أبو حيان
ما بمعنى الذي لا يكون نعتا للمعارف وان كان مدلولها
مدلول الذي بل لفظ الذي هو الذي يكون نعتا للمعارف لو
قلت ضربت الضرب ما ضرب زيد تريد الذي ضرب زيد
لم يجز فلو قلت الضرب الذي ضربه زيد جاز قال أبو حيان
ما النكره الصفه لا يجوز حذف موصوفها لو قلت قمت ما
او ضربت ما وانت تريد قياما ما وضربت ضربا ما لم يجز
قال الزمخشري جعل النظر مسببا عن السير في قوله

فانظر وامكانه قبل سير والاجل النظر ولا تسيروا سير الغافلين
وهنا معناه اباحة السير في الارض للتجارة وغيرها من المنافع
وايجاب النظر في اثار الهالكين ونبه على ذلك بثم لتباعد ما بين
الواجب والمباح **قال** حيان ما ذكره اولا
متناقض لانه جعل النظر متسببا عن السير فكان السير سببا
للنظر ثم قال فكانه قيل سيروا لاجل النظر فجعل السير معلولا
بالنظر فالنظر سبب له فتناقضا ودعوى ان الفا تكون سببية
لا دليل عليها وانما معناها التعقيب فقط واما مثل ضربت
زيدا فبكى وزنا ماعز فرجم فالتسبيب فهم من مضمون الجملة
لا ان الفا موضوعة له وانما تفيد تعقيب الضرب بالبكا
وتعقيب الزنا بالرجم فقط وعلى تسليم ان الفا تفيد التسبيب
فلم كان السير هنا سير اباحة وفي غيره سير واجب فيحتاج ذلك
الى فرق بين هذا الموضع وتلك المواضع
ليجمعنكم
الى يوم القيمة **قال** حيان هذه الجملة مقسم عليها
ولا تعلق لها بما قبلها من جهة الاعراب وان كانت من حيث
المعنى متعلقة بما قبلها كما ذكرناه وحكى المهدوي ان
جماعة من النحويين قالوا انها تفسير للرحمة تقديره ان
يجمعكم فتكون الجملة في موضع نصب على البدل من الرحمة
وهو مثل قوله ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه المعنى
ان يسجنوه ورد ذلك ابن عطية بان النون الثقيلة تكون قد
دخلت في الايجاب قال وانما تدخل في الامر والنهي وباختصاص
من الواجب في القسم انتهى وهذا الذي ذكره لا يحصر مواضع
دخول نون التوكيد الا ترى دخولها في الشرط وليس واحدا

١٢

مما ذكر النحو قوله تعالى واما ينزغنك وكذلك قوله وباختصاص
من الواجب في القسم هذا ليس على اطلاقه بل له شروط ذكرت
في علم النحو ولهم ان يقولوا صورة الجملة صورة المقسم عليه
فلذلك لحقت النون وان كان المعنى على خلاف القسم ويبطل ما
ذكروه ان الجملة المقسم عليها لا موضع لها وحدها من الاعراب
فاذا قلت والله لاضربن زيدا فلاضربن لا موضع له من
الاعراب فاذا قلت زيد والله لاضربنه كانت جملة القسم والمقسم
عليه في موضع رفع **قال** حيان الذين خسروا انفسهم
اختلف في اعراب الذين فقال الاخفش هو بدل من ضمير
الخطاب في ليجمعنكم ورده المبرد بان البدل من ضمير الخطاب
لا يجوز كما لا يجوز مررت بك زيد **قال** ابن عطية
ما في الاية مخالف للمثال لان الفايدة في البدل مترتبة من
الثاني واذا قلت مررت بك زيد فلا فايدة في الثاني وقوله
ليجمعنكم يصلح لمخاطبة الناس كافة فيفيدنا ابدال
الذين من الضمير انهم هم المختصون بالخطاب وخصوا على جهة
الوعيد ويجي هذا ابدال البعض من الكل انتهى **قال** حيان
ما ذكره ابن عطية في هذا الرد ليس بجيد لانه اذا جعلنا
ليجمعنكم يصلح لمخاطبة الناس كافة كان الذين بدل
بعض من كل ويحتاج اذ ذاك الى ضمير وتقديره الذين خسروا
انفسهم منهم وقوله فيفيدنا ابدال الذين من الضمير انهم هم
المختصون بالخطاب وخصوا على جهة الوعيد وهذا
يقتضي ان يكون بدل كل من كل فتناقض اول كلامه
مع اخره لانه من حيث الصلاحية يكون بدل البعض من كل ومن

حينئذ اختصاص الخطاب بهم فيكون بدل كل من كل فساوقضا
ونقول بدل الكل من كل والمبدل منه متكلم او مخاطب في جوازه
خلاف مذهب الاخفش والكوفيين انه يجوز ومذهب جمهور البصريين
انه لا يجوز وهذا اذا لم يكن البدل يفيد معنى التوكيد فانه اذ ذاك
يجوز وهذا كله مقرر في علم النحو قال الزمخشري
الذين منصوب على الذم اي اريد الذين خسروا انفسهم انتهى
قال حيان تقديره بريد ليس بجيد انما تقدر النحاة المنصوب
على الذم باذم قال ابن عطية والمقصد في الاية عموم كل
شيء وذلك لا يترتب الا بان يكون سكن بمعنى استقر وثبت والا
فالمتحرك من الاشياء المخلوقات اكثر من الساكن الا ترى الى الفلك
والشمس والقمر والنجوم السابحة والملائكة وانواع الحيوان
والليل والنهار حاصران للزمان انتهى قال حيان
ليس بجيد لانه قال لا يترتب العموم الا بان يكون سكن بمعنى استقر
وثبت ولا ينحصر فيما ذكره الا ترى انه يترتب العموم على قول
من جعله من السكون وجعل في الكلام معطوفا محذوفا
اي وما تحرك وعلى قول من ادعى ان كل متحرك قد يسكن وليس
كل ما سكن يتحرك فكل واحد من هذين القولين يترتب
معه العموم فلم ينحصر فيما ذكره ابن عطية قال حيان
اساطير جمع اسطارة وهي الترهات قاله ابو عبيدة وقيل
جمع اسطورة كاضحوكة وقيل واحدة اسطور وقيل
اسطير واسطيرة وقيل جمع لا واحد له مثل عباديد وقيل
جمع الجمع يقال سَطر وسطر فمن قال سَطر جمعه في
القليل على اسطر وفي الكثير على سطور ومن قال سطر

جمعه على اسطار ثم جمع اسطارا على اساطير قاله يعقوب وقيل
هو جمع جمع الجمع يقال سطر واسطر ثم اسطار ثم اساطير
ذكر ذلك عن الزجاج وليس اسطار جمع اسطر بل هما جمعا
قلة لسطر قال ابن عطية وقيل هو اسم جمع لا واحد
له من لفظه كعباديد وشماطيط انتهى قال حيان
هذا الذي تسميه النحاة اسم جمع لانه على وزن الجموع بل يسمونه
جمعا وان لم يلفظ له بواحد قرا ابن ابي عبلة
فاطر السما وات برفع الراء وهو على اضمار هو قال ابن عطية
او على الابتداء انتهى قال ابو حيان يحتاج الى اضمار خبر
ولا دليل على حذفه قال ابو حيان ويتكلم المعربون في الترجيح
بين قراءتي يصرف ويصرف مبنيين للفاعل والمفعول على
عادتهم وقد تقدم لنا غير مرة انا لا نرجح بين القراءتين المتواترتين
وحكى ابو عمر الزاهد في كتاب اليواقيت ان ابا العباس احمد بن يحيى
ثعلبا كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع وقال قال ثعلب
من كلام نفسه اذا اختلف الاعراب في القران عن السبعة لم افضل
اعرابا على اعراب في القران فاذا خرجت الى الكلام كلام الناس
فضلت الاقوى ونعم السلف لنا احمد بن يحيى فانه كان عالما بالنحو
واللغة متدينا ثقة قل اي شيء اكبر شهادة قال ابو حيان
شهادة منصوب على التمييز قال ابن عطية ويصح على
المفعول بان يحمل اكبر على التشبيه بالصفة المشبهة باسم الفاعل
انتهى قال حيان هذا الكلام عجيب لانه لا يصح نصبه
على المفعول ولان افعل من لا تشبه بالصفة المشبهة باسم الفاعل
ولا يجوز في افعل من ان يكون من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

لان شرط الصفة المشبهة باسم الفاعل ان تونث وتثنى وتجمع
وانفعل من لا يكون فيه ذلك وهذا منصوص عليه من النحاة فجعل
ابن عطية المنصوب في هذا مفعولا وجعل الاسم مشبها بالصفة
المشبهة وجعل منصوبه مفعولا وهذا تخبيط فاحش ولعله
يكون من الناسخ لا من المصنف حتى اذا جاوك يجادلونك
قال ابو حيان هي الجملة الشرطية بان اذا حتى بعد كثير
جدا في القران واول ما وقعت فيه قوله وابتلوا اليتامى حتى
اذا بلغوا النكاح وهي حرف ابتدا وليست هنا جارة لا دا
ولا جملة الشرط وجملة الجزا في موضع جر وليس من شرط
حتى التي هي حرف ابتدا ان يكون بعدها المبتدا بل حرف
يصلح ان يقع بعدها المبتدا الا ترى انهم يقولون في نحو ضربت
القوم حتى زيدا ضربته ان حتى فيه حرف ابتدا وان كان ما
بعدها منصوبا وحتى اذا وقعت بعدها اذا يحتمل ان يكون
بمعنى الفا ويحتمل ان يكون بمعنى الى ان فيكون التقدير فاذا
جاوك يجادلونك يقول او يكون التقدير وجعلنا على قلوبهم
اكنة ان يفقهوه وفي اذانهم وقرا اي منعناهم من فهم
القران وتدبره الى ان يقولوا ان هذا الا اساطير الاولين
في وقت مجيئهم مجادلتك لان الغاية لا توخذ الا من جواب
الشرط لا من الشرط وعلى هذين المعنيين تتخرج جميع ما وقع
في القران من قوله تعالى حتى اذا وتركيب حتى اذا الابتدائية
يتقدمه كلام ظاهر نحو هذه الاية ونحو قوله فانطلقا حتى اذا
لقيا غلاما فقتله قال اقتلت او كلام مقدر يدل عليه سياق
الكلام نحو قوله النوري ذكر الحد بين حتى اذا ساوى

بين الصدفين قال انفخوا حتى اذا جعله نارا قال اتوني افرغ عليه
قطرا التقدير فاتوه بها ووضعها بين الصدفين حتى
اذا ساوى بينهما قال انفخوا فنفخوا حتى اذا جعله نارا باذنه وامر
قال اتوني افرغ عليه قطرا ولهذا قال الفرا حتى اذا ساوى
بينهما الابتدائية يتقدمه كلام لفظا او تقديرا وقال الزمخشري
هنا هي حتى التي تقع بعدها الجملة والجملة قوله اذا جاوك يقول الذين
كفروا ويجادلونك في موضع الحال انتهى وهو موافق لما ذكرناه
ثم قال ويجوز ان تكون الجارة ويكون اذا جاوك في محل
الجر بمعنى حتى وقت مجيئهم ويجادلونك حال وقوله
يقول الذين كفروا تفسير والمعنى انه بلغ تكذيبهم الايات
الى انهم يجادلونك ويناكرونك وفسر مجادلتهم بانهم يقولون
ان هذا الا اساطير الاولين فيجعلون كلام الله واصدق الحديث
خرافات واكاذيب وهي الغاية في التكذيب انتهى وما جوزه
الزمخشري في اذا بعد حتى من كونها مجرورة اوجبه ابن مالك
في التسهيل فزعم ان اذا تجر بحتى قال في التسهيل وقد
تفارقها يعني اذا الظرفية مفعولا بها ومجرورة بحتى او مبتدا
وما ذهب اليه الزمخشري ان يكون اذا مجرورة بحتى وابن
مالك في ايجاب ذلك ولم يذكره غيره خطا وقد بينا ذلك
في كتاب التذييل في شرح التسهيل وقد وفق الحوفي وابو
البقا للصواب في ذلك فقال هنا ابو البقا حتى اذا في موضع
نصب بجوابها وهو يقول وليس لحتى هاهنا عمل وانما
افادت هنا معنى الغاية كما لا تعمل في الجملة ويجادلونك حال
من ضمير الفاعل في جاوك انتهى وقال الحوفي

حتى إذا جاءوك حتى غاية ويجادلونك فعل مستقبل في موضع
الحال من الضمير في جاءوك وهو العامل في الحال ويقول جواب
إذا وهو العامل في إذا انتهى وقالوا إن هي إلا حياتنا
الدنيا قال أبو حيان هي ضمير الحياة وفسره الخبر بعده والتقدير
وما الحياة إلا حياتنا الدنيا قال كذا قال بعض أصحابنا إنه يتقدم
الضمير ولا ينوى به التأخير إذا جعل الظاهر خبرا للمبتدأ المضمر
وعد مع الضمير المجرور برب نحو ربه رجلا أكرمت والمرفوع بنعم
على مذهب البصريين نحو نعم رجلا زيد وبأول المتنازعين على مذهب
سيبويه نحو ضرباني وضربت الزيدين أو أبدل منه المفسر على مذهب
الأخفش نحو مررت به زيد قال أو جعل خبره ومثله بقوله
وقالوا إن هي إلا حياتنا الدنيا التقدير إن الحياة إلا حياتنا الدنيا
فأظهار الخبر يدل عليها ويبينها ولم يذكر غيره من أصحابنا هذا
القسم وكان ضمير الشأن عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين
نحو هو زيد قائم خلافا لابن الطراوة في إنكاره هذا القسم
ألا ساء ما يزرون قال أبو حيان ساء هنا يحتمل وجوها
ثلاثة أحدها أن تكون المتعدية المتصرفة ووزنها فعل بفتح العين
والمعنى ألا ساءهم يزرون ويحتمل ما على هذا الوجه أن تكون
موصولة بمعنى الذي فتكون فاعله ويحتمل أن تكون ما مصدرية
فينسبك منها مع ما بعدها مصدر هو الفاعل أي ألا ساء
هم وزرهم الوجه الثاني أنها حولت إلى فعل بضم العين
وأشربت معنى التعجب والمعنى ألا ما أسوأ الذي يزرونه أو ما
أسوأ وزرهم على الاحتمالين في ما والثالث أنها أيضا حولت إلى
فعل بضم العين فأريد بها المبالغة في الذم فتكون مساوية لبئس

في المعنى والأحكام ويكون إلا الخلاف الذي سبق في ما في قوله
بئسما اشتروا به أنفسهم جاريا فيها هنا والفرق بين هذا الوجه
والوجه الذي قبله أن الذي قبله لا يشترط فيه ما يشترط في فاعل
بئس من الأحكام ولا هو جملة منعقدة من مبتدأ وخبر إنما هو
منعقد من فعل وفاعل والفرق بين هذين الوجهين والأول
أنه في الأول الفعل متعد وفي هذين قاصر وأن الكلام فيه
خبر وهو في هذين إنشاء قال ابن عطية ساء
متعدية وما فاعلة كما تقول ساءني هذا الأمر والكلام
خبر مجرد كقول الشاعر

رضيت خطة خسف غير طائلة
فساء هذا رضى يا قيس غيلانا

قال أبو حيان لا يتعين ما قال في البيت من أن الكلام فيه خبر
مجرد بل يحتمل قوله فساء هذا رضى الأوجه الثلاثة قال أبو
حيان قال الرماني اللعب عمل يشغل عما ينتفع به إلى ما لا ينتفع
به واللهو صرف النفس عن الجد إلى الهزل يقال لهيت عنه أي
صرفت نفسي عنه ورد عليه المهدوي فقال هذا فيه ضعف
وبعد لأن الذي معناه الصرف لامه ياء بدليل قولهم لهيان
ولام الأول واو انتهى وهذا التضعيف ليس بشيء لأن فعل من ذوات
الواو تنقلب فيه الواو ياء كما تقول شقي فلان وهو من الشقوة
فكذلك لهي أصله من ذوات الواو فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها
فقالوا لهي كما قالوا حلي وهو من الحلو وأما استدلاله بقولهم
في التثنية لهيان ففاسد لأن التثنية هي كالفعل تنقلب فيها
الواو ياء لأن مبناها على المفرد وهي تنقلب في المفرد في قولهم

له لسيم فاعل من لهى دافا الواشح وهو من الشجو وقالوا في تثنيه شجيان
بالياء قال حيان قد حرف توقع اذا دخلت على مستقبل
الزمان كان التوقع من المتكلم ينزل المطر في شهر كذا
واذا كان ماضيا او فعل حال بمعنى المضي فالتوقع عند السامع
واما المتكلم فهو موجب ما اخبر به قال الزمخشري
قد نعلم بمعنى ربما الذي يجي لزيادة الفعل والكثرة نحو قوله

ولكنه قد يهلك المال نائله

قال حيان ما ذكره من ان قد تاتي للتكثير في الفعل والزيادة
قول غير مشهور للنحاة وان كان قد قال به بعضهم
مستندا لقول الشاعر

قد اترك القرن مصفرا انامله كان اثوابه
مجت بفرصاد

ويقوله

اخي ثقة لا تتلف الخمر ماله ولكنه قد يهلك المال
نائله

والذي نقوله ان التكثير لم يفهم من قد وانما فهم من سياق الكلام
لانه لا يحصل الفخر والمدح بقتل قرن واحد ولا بالكرم مرة
واحدة وانما يحصلان بكثرة وقوع ذلك وعلى تقدير ان قد
تكون للتكثير في الفعل وزيادته لا يتصور ذلك في قوله
قد نعلم لان علمه تعالى لا يمكن فيه الزيادة والتكثير وقوله
بمعنى ربما التي تجي لزيادة الفعل وكثرته والمشهور ان
رب للتقليل لا للتكثير وما الداخلة عليها هي مهيئة لان
يليها الفعل وما المهيئة لا تزيل الكلمة عن مدلولها الا

مزيلها في كانما تعوم زيد ولعلما تخرج بكر لم تزل كان عن التشبيه
ولا لعل عن الترجي قال بعض اصحابنا قد لربما في التقليل والصرف
الى معنى المضي يعني اذا دخلت على المضارع قال وهذا ظاهر قول
سيبويه فان خلت من معنى التقليل خلت غالبا من الصرف
الى معنى المضي وتكون حينئذ للتحقيق والتوكيد نحو قوله
قد نعلم انه ليحزنك وقوله لم تؤذونني وقد تعلمون
اني رسول الله اليكم وقول الشاعر

وقد تدرك الانسان رحمة ربه ولو كان تحت
الارض سبعين واديا

وقد تخلو من التقليل وهي صارفة لمعنى المضي نحو قوله قد نرى
تقلب وجهك في السماء انتهى قوله ولقد
جاءك من نبأ المرسلين حيان فاعل جاء قال
الفارسي هو من نبأ ومن زائدة اي ولقد جاءك نبأ المرسلين وضعف
هذا الزيادة من في الواجب وقبل معرفة وظاهر هذا الاجوز الا
على مذهب الاخفش ولان المعنى ليس على العموم بل انما جاء بعض
نباهم لا انباؤهم لقوله منهم من قصصنا عليك ومنهم من
لم نقصص عليك وقال الرماني فاعل جاء مضمر تقديره
ولقد جاءك هو من نبأ المرسلين نبأه وقال ابن عطية
الصواب عندي ان تقدر جلاء او بيان وتمام هذا القول
والذي قبله ان التقدير ولقد جاءك هو من نبأ المرسلين اي
نبأ او بيان ويكون الفاعل مضمرا تفسيره نبأ او بيان لا
محذوفا لان الفاعل لا يحذف والذي يظهر لي ان الفاعل
مضمر تقديره هو ويعود على ما دل عليه المعنى من الجملة

السابقه اي ولقدجاك هذا الخبر من تكذيب اتباع الرسل
للرسل والصبر والابدا الى ان نصروا وان هذا الاخبار
هو لبعض نبا المرسلين الذي تاسي بهم ومن نباء في موضع الحال
وذو الحال ذلك المضمر والعامل وفيه جاك فلا يكون المعنى
على هذا ولقدجاك نباء او بيان الا ان يراد بالنباء والبيان
هذا النبا السابق او البيان السابق واما الزمخشري فلم يتعرض
لفاعل جا بل قال ولقدجاك من نبا المرسلين بعض انبايهم
وقصصهم وهو تفسير معنى لا تفسير اعراب لان من لا يكون فاعله
قال ابن عطيه فتاتيهم بايه بعلامه ويريد اما في
فعلك ذلك اي يكون الايه نفس دخولك في الارض وارتفاعا
في السماء واما في ان تاتيهم بالايه من احدى الجهتين انتهى
قال حيان قال الحوامن ذلك الزمخشري وما يحوزاه
من ذلك لا يظهر من دلاله اللفظ اذ لو كان لذلك لجوزاه لكان
التركيب فتاتيهم بذلك ايه وايضا فاي ايه في دخول في سرب في
الارض اما الرقي في السماء فيكون ايه قال حيان
التفريط التقصير واصل فعله ان يتعدى بفي لقوله على ما فرطت
في جنب الله واذا كان كذلك فيكون قد ضمن معنى ما اغفلنا وما
تركنا ويكون من شي في موضع المفعول به ومن زايده والمعنى
ما تركنا ولا اغفلنا في الكتاب شيا يحتاج اليه من دلايل
الالهيه والتكاليف ويتعذر جعل من هنا تبعيضيه وان يكون
التقدير ما فرطنا في الكتاب بعض شي يحتاج اليه المكلف
وان قاله بعضهم وجعل ابو البقا هنا من شي واقعا موقع المصدر
اي تفريطا قال وعلى هذا التاويل لا يبقى في الايه حجه لمن

ان الكتاب

ان الكتاب يحتوي على ذكر كل شي صريحا ونظير ذلك لا يضركم كيدهم
شيا اي ضررا انتهى وما ذكر من انه لا يبقى على هذا التاويل
حجه لمن ذكر ليس كما ذكر لانه اذا تسلط النفي على المصدر
كان المصدر منفيا على جهه العموم ويلزم من نفي هذا العموم
نفي انواع المصدر ونوع مستخصاته ونظير ذلك لا قيام فهذا
نفي عام فينتفي منه جميع انواع القيام ومستخصاته كقيام زيد
وقيام عمرو وما اشبه ذلك فاذا نفي التفريط على طريقه العموم
كان ذلك نفيا لجميع انواع التفريط ومستخصاته ومتعلقاته
فيلزم من ذلك ان الكتاب يحتوي على ذكر كل شي
من يشا الله يضلله ومن يشا يجعله على صراط مستقيم
قال حيان مفعول يشا محذوف تقديره من يشاء
الله اضلاله يضلله ومن يشا هدايته يجعله ولا يجوز في من
فيهما ان يكون مفعولا ليشا للتعاند الحاصل بين المشيتين
فان قلت يكون مفعولا بيشا على حذف مضاف تقديره اضلال
من يشا الله ويهدايه من يشا الله فحذف وقيم مقامه وذل فعل
الجواب على هذا المفعول فالجواب ان ذلك لا يجوز لان ابا الحسن
الاخفش حكى عن العرب ان اسم الشرط غير الظرف والمضاف الى اسم
الشرط لا بد ان يكون في الجواب ضمير يعود على اسم الشرط او المضاف
اليه والضمير في يضلله اما ان يكون عايدا على اضلال المحذوف
او على من لا جايز ان يعود على اضلال فيكون لقوله يغشاه موج
اذا اتها يعود على ذي المحذوفه من قوله او كظلمات اذ
التقدير او كذي ظلمات لانه يصير التقدير اضلال من يشا الله
يضلله اي يضلل الاضلال وهذا لا يصح ولا جايز ان يعود على

على من الشرطية لانه اذ ذاك تخلو الجملة الجزائية من ضمير يعود على
المضاف الى اسم الشرط وذلك لا يجوز فان قلت يكون التقدير
من يشا الله اضلاله فيكون على هذا مفعولا مقدما لان شا
بمعنى اراد ويقال اراده الله كذا قال

اردت عرارا بالهوان ومن يرد عرارا
لعمري بالهوان فقد ظلم

غرار اسم رجل

فالجواب انه لم يحفظ من كلام العرب تعديه شا بالبا لا يحفظ شاءه
الله كذا فلا يلزم من كون الشي في معنى الشي ان تعدى تعديته بل
يختلف تعديه اللفظ الواحد باختلاف متعلقه الا ترى انك تقول
دخلت الدار ودخلت في غمار الناس ولا يجوز دخلت غمار الناس
فاذا كان واردا في الفعل الواحد فلان يكون في الفعلين احرى واذا
تقرر هذا فاعراب من يحتمل وجهين احدهما وهو الاولى
ان يكون مبتدا والجملة الشرطية خبره والثاني ان يكون مفعولا بفعل
محذوف متاخر عنه تفسيره فعل الشرط من حيث المعنى وتكون
المسئلة من باب الاشتغال التقدير من يشق الله يشا اضلاله
ومن يسعد يشا هدايته يجعله على صراط مستقيم قال ابن
عطيه والمعنى ارايتم اذا خفتم عذاب الله او خفتم هلاكا او خفتم
الساعة اتدعون اصنامكم وتلجئون اليها في كشف ذلك ان كنتم صادقين
في قولكم انها الهة بل تدعون الله الخالق الرازق فيكشف ما خفتموه
ان شا وتنسون اصنامكم اي تتركونهم فعبر عن الترك باعظم وجوهه
الذي هو مع الترك ذهول واغفال فكيف يجعل الها من هذه
حاله في الشدائد واتيكم عذاب الله انا هو خوفه وامارانه واوائله
مثل الجدب والباسا والامراض التي يخاف منها الهلاك ويدعوا

وقف

الى هذا التاويل انا لو قدرنا اتيان العذاب وحلوله لم يترتب ان
يقول بعد ذلك فلا فيكشف ما تدعون لان ما قد صح حلوله ومضى
لا يصح كشفه ويحتمل ان يريد بالساعة في هذه الاية ساعة موت
الانسان انتهى قال ابو حيان لا يضطر الى هذا التاويل
الذي ذكره بل اذا حل بالانسان العذاب واستمر عليه لا يدعو
الا الله تعالى وقوله لان ما صح حلوله ومضى لا يصح كشفه ليس كما
ذكر لان العذاب الذي حل بالانسان هو جنس منه ما
مر وانقضى فذلك لا يصح كشفه ومنه ما هو ملتبس بالانسان
في الحال فيصح كشفه وان ينقطع الله ذلك عن الانسان
وهذه الاية نظير قوله واذا مس الانسان الضر دعانا لجنبه
او قايما او قاعدا فلما كشفنا عنه ضره مر كان لم يدعنا الى
ضر مسه فما انقضى من الضر الذي مسه لا يصح كشفه وما هو ملتبس
به كشفه الله تعالى فالصحيح جنس بما ان العذاب جنس
قل ارايتكم ان اتيكم عذاب الله قال ابو حيان الهمزة في ارايت
للاستفهام فان كانت البصرية او التي لاصابة الرية او العلمية
الباقية على بابها لم يجز فيها الا تحقيق الهمزة او تسهيلها بين بين
ولا يجوز حذفها ويختلف التا باختلاف المخاطب ولا يجوز لحاق
الكاف بها وان كانت العلمية التي هي بمعنى اخبرني جاز ان تحقق الهمزة
وبه قرا الجمهور في ارايتكم وارايتم وارايت وجاز ان تسهل بين
بين قرا نافع وروي عنه ابدالها الفا محضه ويطول مدها لسكونها
وسكون ما بعدها وهذا البدل ضعيف عند النحويين الا انه قد
سمع من كلام العرب حكاه قطرب وغيره وجاز حذفها
وبه قرا الكسائي وهو جاد للذي في كلام العرب قال

الشاعر

أرأيتَ إن جاءت به أملودا

هل قد زعم الفراء أنها لغة أكثر العرب قال الفراء للعرب في أرأيت
لغتان ومعنيان أحدهما أن يسأل الرجل أرأيت زيدا أي بعينك
فهذه مهموزة وثانيهما أن تقول أرأيت وأنت تقول أخبرني
فها هنا تترك الهمزة إن شئت وهو أكثر كلام العرب يومئ إلى
ترك الهمز للفرق بين المعنيين انتهى وإذا كانت بمعنى أخبرني جاز
أن تختلف التاء باختلاف المخاطب وجاز أن تتصل بها الكاف
مشعرة باختلاف المخاطب وتبقى التاء مفتوحة كحالها للواحد
المذكر ومذهب البصريين أن التاء هي الفاعل وما لحقها حرف يدل
على اختلاف المخاطب وأغنى اختلافه عن اختلاف التاء ومذهب
الكسائي أن الفاعل هو التاء وأن أداة الخطاب اللاحقة
في موضع المفعول الأول ومذهب الفراء أن التاء هي حرف الخطاب
كهي في أنت وأن أداة الخطاب بعده هي في موضع الفاعل استعيرت
فيها ضمائر النصب للرفع وكون أرأيت وأرأيتك بمعنى أخبرني نص عليه سيبويه
والأخفش والفراء والفارسي وابن كيسان وغيرهم وذلك تفسير
معنى لا تفسير إعراب قالوا فتقول العرب أرأيت زيدا ما صنع فالمفعول
الأول ملتزم فيه النصب ولا يجوز فيه الرفع على اعتبار التعليق
أرأيت وهو جائز في علمت ورأيت الباقية على معنى علمت
المجردة من معنى أخبرني لأن أخبرني لا تعلق فلذلك ما كان بمعناها
والجملة الاستفهامية في موضع المفعول الثاني قال سيبويه
وتقول أرأيتك زيدا أبو من هو وأرأيتك عمرا أعندك هو أم
عند فلان لا يحسن فيه إلا النصب في زيد ألا ترى أنك لو قلت

أرأيت أبو من أنت وأرأيت أزيد ثم أم فلان لم يحسن لأن فيه
معنى أخبرني عن زيد ثم قال سيبويه وصار الاستفهام في موضع
المفعول الثاني انتهى وقد اعترض كثير من النحاة على سيبويه
وخالفوه وقالوا كثيرا ما تعلق أرأيت وفي القرآن من ذلك كثير منه
قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون
أرأيت إن كذب وتولى ألم يعلم وقال الشاعر

أرأيت إن جاءت به أملودا
مرجلا ويلبس البرودا
أقائلن أحضروا الشهودا

وذهب ابن كيسان إلى أن الجملة الاستفهامية في أرأيتك زيدا ما صنع
بدل من أرأيت وزعم أبو الحسن أن أرأيتك إذا كانت بمعنى أخبرني
فلا بد بعدها من الاسم المستخبر عنه وتلزم الجملة التي بعده الاستفهام
لأن أخبرني موافق لمعنى الاستفهام وزعم أيضا أنها تخرج عن
بابها بالكلية وتضمن معنى أما أو تنبه أو جعل من ذلك
قوله تعالى قال أرأيت إذ أوينا إلى الصخرة فإني نسيت الحوت
ونحن نتكلم على كل مكان يقع فيه أرأيت في القرآن بخصوصيته
فنقول الذي نختاره أنها باقية على حكمها من التعدي إلى اثنين
فالأول منصوب والثاني لم نجده بالاستقراء إلا جملة استفهامية
أو قسمية فإذا تقرر هذا فنقول المفعول الأول في هذه الآية محذوف
والمسألة من باب التنازع تنازع أرأيتكم والشرط على عذاب الله فأعمل
الثاني وهو أتاكم فارتفع عذاب به ولو أعمل الأول لكان التركيب
عذابَ بالنصب ونظيره اضرب إن جاءك زيد على إعمال جاءك ولو
نصب لجاز وكان من إعمال الأول وأما المفعول الثاني فهي الجملة

من الاستفهامية اغير الله تدعون والرابط لهذه الجملة بالمفعول
الاول المحذوف محذوف تقديره اغير الله تدعون لكشفه والمعنى
قل ارايتكم عذاب الله ان اتاكم او الساعة ارايتكم اغير الله تدعون
لكشفه او لكشف نوازلها وزعم ابو الحسن ان ارايتكم في هذه الاية
بمعنى اما فال ويكون ابدا بعد الشرط وظروف الزمان والتقدير اما ان
اتاكم عذابه والاستفهام جواب ارايت لا جواب الشرط وهذا اخراج
لارايت عن مدلولها بالكلية وقد ذكرنا تخريجها على ما استقر فيها
فلا احتياج الى هذا التاويل البعيد وعلى ما زعم ابو الحسن لا يكون
لارايت مفعولان ولا مفعول واحد وذهب بعضهم الى ان مفعول
ارايتكم محذوف وقد دل عليه الكلام تقديره ارايتكم عبادتكم الاصنام
هل تنفعكم عند مجي الساعة ودل عليه قوله اغير الله تدعون
وقال اخرون لا يحتاج هنا الى مفعول لان الشرط وجوابه قد حصلا
معنى المفعول وهذان القولان ضعيفان واما جواب الشرط فذهب
الحوفي الى ان جوابه ارايتكم فقدم ولدخول الف الاستفهام عليه وهذا
لا يجوز عندنا وانما يجوز جواب الشرط عليه في قول الكوفيين
وابي زيد والمبرد ومذهب غير الحوفي الى انه محذوف فقدره
الزمخشري فقال ان اتاكم عذاب الله او اتتكم الساعة من تدعون
واصلاحه بدخول الفاء اي فمن تدعون لان الجملة الاستفهامية
اذا وقعت جوابا للشرط فلا بد فيها من الفاء وقدره غيره دعوتم الله
ودل عليه الاستفهام في قوله اغير الله تدعون
الزمخشري ويجوز ان يتعلق الشرط بقوله اغير الله تدعون
كانه قيل اغير الله تدعون ان اتاكم عذاب الله انتهى قال ابو
حيان لا يجوز ان يتعلق الشرط بقوله اغير الله لانه لو تعلق به

لكان جوابا للشرط ولا يجوز ان يكون جوابا للشرط لان جواب الشرط اذا
كان استفهاما بالحرف لا يكون الا بهل مقدما عليها الفاء نحو ان
قام زيد فهل تكرمه ولا يجوز ذلك في الهمزة لا يتقدم الفاء على
الهمزة ولا يتاخر عنها ولا يبعد وقاعها فلا يجوز ان قام زيد
فاتكرمه ولا افاتكرمه بل اذا جاء الاستفهام جوابا
للشرط لم يكن الا بما يصح وقوعه بعد الفاء لا قبلها هكذا نقله
الاخفش عن العرب ولا يجوز ايضا من وجه اخر لانا قد قررنا
ان ارايتك متعدية الى اثنين احدهما في هذه الاية محذوف وانه
من باب التنازع والاخر وقعت الجملة الاستفهامية موقعه
فلو جعلتها جواب الشرط لبقيت ارايتكم متعدية الى واحد
وذلك لا يجوز وايضا التزام العرب في الشرط الجائي بعد
ارايت مضي الفعل دليل على ان جواب الشرط محذوف لانه
لا يحذف جواب الشرط الا عند مضي فعله قال تعالى قل ارايتكم ان
اتاكم عذاب الله قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم قل
ارايتم ان اتاكم عذابه بياتا او نهارا قل ارايتم ان جعل الله افرايت ان
متعناهم سنين ارايت ان كذب وتولى الم يعلم الى غير ذلك
من الايات وقال الشاعر

ارايت ان جاءت به املودا

وايضا فمجي الجملة الاستفهامية مصدرة بهمزة الاستفهام
دليل على انها ليست جواب الشرط اذ لا يصح وقوعها جوابا للشرط
قال الزمخشري فان علقت الشرط به يعني قوله
اغير الله فما تصنع بقوله فيكشف ما تدعون اليه مع قوله
او اتتكم الساعة وقوارع الساعة لا تكشف عن المشركين قلت

قد اشترط في الكشف المشيئة وهو قوله ان شاء ايذانا بانه ان فعل
كان له وجه من الحكمة الا انه لا يفعل لوجه آخر من الحكمة
ارجح منه انتهى قال ابو حيان هذا مبني على انه يجوز ان
يعلق الشرط بقوله اعز الله وقد استدل النحاة على ان ذلك لا يجوز
قال ابن عطية اياه اسم مضمر اجري مجرى المظهرات
في انه يضاف ابدا انتهى قال ابو حيان هذا مخالف لمذهب
سيبويه لان مذهب سيبويه ان ما اتصل بايا من دليل تكلم
او خطاب وغيبة هو حرف لا اسم اضيف اليه ايا لان المضمر
عنده لا يضاف لانه اعرف المعارف فلو اضيف لزم ذلك من
تنكيره حتى يضاف وتصير اذ ذاك معرفة بالاضافة لا بكونه
مضمرا وهذا فاسد قال ابو حيان ما من قوله ما تدعون
الاظهر انها موصولة اي فيكشف الذي تدعون قال
ابن عطية ويصح ان تكون ظرفية انتهى قال ابو حيان فيكون
مفعول يكشف محذوفا اي فيكشف العذاب مدة دعائكم اي ما
دمتم داعيه وهذا فيه حذف المفعول وخروج عن الظاهر لغير
حاجة وتضعفه وصل ما الظرفية بالمضارع وهو قليل جدا انما بابها
ان توصل بالماضي تقول لا اكلمك ما طلعت الشمس وتضعف ما يطلع
الشمس والدليل عليه ذكرت في علم النحو قال ابو حيان دعا
بالنسبة الى متعلق الدعا يتعدى بالى قال الله تعالى واذا دعوا الى
الله وقال الشاعر

وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام
الناس فادعينا

ويتعدى ايضا باللام قال الشاعر

وان ادع للجلى اكن من حماتها

وقال آخر

دعوت لما نابني مسورا

قال ابن عطية والمضمر في اليه يحتمل ان يعود الى الله
تقديره فيكشف ما تدعون فيه الى الله انتهى قال ابو
حيان هذا ليس بجيد لان دعا بالنسبة الى مجيب الدعا انما يتعدى
لمفعول به دون حرف جر قال تعالى ادعوني استجب لكم اجيب
دعوة الداعي اذا دعان ومن كلام العرب دعوت الله سميعا
ولا تقول بهذا المعنى دعوت الى الله بمعنى دعوت الله الا انه
يمكن ان يصحح كلامه بدعوى التضمين ضمن يدعون معنى يلجؤن
كانه قيل فيكشف ما تلجؤن فيه بالدعا الى الله لكن التضمين ليس بقياس
ولا يصار اليه الا عند الضرورة ولا ضرورة تدعو هنا اليه
قال الزمخشري فان قلت اعلم الغيب ما محله من
الاعراب قلت النصب عطفا على محل قوله عندي خزاين الله لانه من
جملة القول كانه قال لا اقول لكم هذا القول ولا هذا القول انتهى
قال ابو حيان لا يتعين ما قاله بل الظاهر انه معطوف
على لا اقول لا معمول له فهو امر ان يخبر عن نفسه بهذه الجمل
الثلاث فهي معمولة للامر الذي هو قل قال الزمخشري
لقوله ان حسابهم الا على ربي وذلك انهم طعنوا في دينهم واخلاصهم
فقال ما عليك من حسابهم من شيء بعد شهادته لهم بالاخلاص
وبارادة وجه الله في اعمالهم وان كان الامر كما يقولون عند الله فما
يلزمك الا اعتبار الظاهر والاتسام بسيرة المتقين وان كان لهم
باطن غير مرضي فحسابهم عليهم لازم لهم لا يتعداهم اليك كما ان

حسابك عليهم لا يتعداك اليهم لقوله ولا تزر وازرة وزر اخرى
انتهى قال ابو حيان لا يمكن ما ذكر من الترديد في قوله
وان كان الامر الى اخره لانه تعالى قد اخبر انهم يدعون ربهم
بالغداة والعشي يريدون وجهه واخبار الله تعالى هو الصدق
الذي لا شك فيه فلا انقسام فيهم وان كان الامر كما يقولون وان كان
لهم باطن غير مرضي لانه فرض مخالف لما اخبر الله تعالى به من
خلاص بواطنهم وثنائهم له تعالى قال الزمخشري
فان قلت اما اغنى قوله ما عليك من حسابهم من شي حتى ضم اليه وما
من حسابك عليهم من شي قلت قد جعلت الجملتان بمنزلة جملة
واحدة وقصد بهما مودى واحد وهو المعنى في قوله ولا تزر
وازرة وزر اخرى ولا يستقل بهذا المعنى الا الجملتان جميعا كانه
قيل لا تواخذ انت ولا هم بحساب صاحبه قال ابو حيان
قوله فانه قيل لا تواخذ انت ولا هم بحساب صاحبه تركيب غير
عربي لا يجوز عود الضمير هنا غائبا ولا مخاطبا لانه ان اعيد
غائبا فلم يتقدم له اسم مفرد غائب يعود عليه انما تقدم قوله
ولا هم ولا يمكن العود اليه على اعتقاد الاستغنا بالمفرد عن
الجمع لانه يصير التركيب بحساب صاحبهم وان اعيد مخاطبا فلم
يتقدم له مخاطب يعود عليه انما تقدم قوله لا تواخذ انت ولا
يمكن العود اليه لانه ضمير مخاطب فلا يعود عليه غائبا ولو ابرزته
مخاطبا لم يصح التركيب ايضا واصلاح هذا التركيب ان يقال لا
يواخذ كل واحد منك ولا منهم بحساب صاحبه او لا تواخذ
انت بحسابهم ولا هم بحسابك او لا تواخذ انت ولا هم بحسابكم
فيغلب الخطاب على الغيبة كما تقول انت وزيد تضربان

قال ابن عطية سلام عليكم لفظه لفظ الخبر وهو في
معنى الدعا وهذا من المواضع التي جاز فيها الابتدا بالنكرة اذ قد تخصصت
قال ابو حيان الذي يظهر من كلام ابن عطية انه يعني قوله
اذ قد تخصصت اي استعملت في الدعا فلم يبق الكلام على مطلق مدلولها
الوضعي اذ قد استعملت يراد بها احد ما تحتمله النكرة والتخصيص
الذي يعنيه النحاة في النكرة التي يبتدا بها هو ان تتخصص بالوصف
او العمل او الاضافة وسلام ليس فيه شي من هذه التخصيصات
وقد رام بعض النحويين ان يجعل المسوغات لجواز الابتدا بالنكرة
راجعة الى التخصيص والتعميم قال الزمخشري فان قلت
الله غني بعلمه عن كتبة الكتبة فما فائدتها قلت فيها
لطف للعباد لانهم اذا علموا ان الله رقيب عليهم والملائكة الذين هم
اشرف خلقه موكلون بهم يحفظون عليهم اعمالهم ويكتبونها
في صحائف تعرض على رؤوس الاشهاد في مواقف القيامة كان
ذلك ازجر لهم عن القبيح وابعد لهم عن السو انتهى قال ابو حيان
قوله والملائكة الذين هم اشرف خلق الله تعالى هو جار
على مذهب المعتزلة في الملائكة ولا تتعين هذه الفائدة اذ
يحتمل ان تكون الفائدة فيها ان توزن صحائف الاعمال يوم
القيمة لان وزن الاعمال مجردة لا يمكن وهذه الفائدة جارية
على مذهب اهل السنة واما المعتزلة فتاولوا الوزن والميزان
قال ابو حيان لقد ظهر من هولاء المنتسبين الى
الصوف اشيا من ادعا علم المغيبات والاطلاع على علم عواقب اتباعهم
وانهم معهم في الجنة مقطوع لهم بذلك يذكرون ذلك على المنابر
ولا ينكره عليهم احد هذا مع خلوهم عن جميع العلوم يدعون

علم النحو وقد كنت بديار مصر هذه الخرافات وقام بها ناس صبيان
العقول يسمون بالشيوخ عجز واعن مدارك العقل والنقل واغباهم
طلاب العلوم وانشدنا فيهم

فارتموا يدعون امرا عظيما بالخليل
لا والكليم

بينما المرء منهم فى انسفاك ايصر اللوح مابه
من رقوم

فجنا العلم غضّا طريا ودرى مايكون قبل
الهموم

ان عقلي لفي عقال اذا ما انا صدقت بافتراء
عظيم

قال جامعه فهذه الابيات من قصيدة لشيخنا
العالم ابي حيان ابقاه الله وقد انشدنيها من لفظه وخطه
قال الزمخشري ويجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسيك
قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانها مما تنكره العقول ولا تقعد
بعد الذكرى اي بعد ان ذكرناك قبحها ونبهناك عليه معهم انتهى
حيان هذا خلاف ظاهر الشرط لانه قد نهى عن القعود
معهم قبل ثم عطف على الشرط السابق بعد الشرط فكله مستقبل قال
ابن عطية واما شرط وتلزمها النون الثقيلة في الاغلب وقد لا تلزم كما
قال

اما يصبك عدو في مناواة

الى غير ذلك من الامثلة انتهى قال ابو حيان هذه المسئلة
فيها خلاف وذهب بعض النحويين الى انها اذا زيدت بعد ان ما لزمت

نون التوكيد فلا يجوز حذفها الا في ضرورة وذهب بعضهم الى انه
لا يلزم وانه يجوز في الكلام وتقييده الثقيلة ليس بجيد بل
الصواب النون المؤكدة سواء كانت ثقيلة ام خفيفة وكانه نظر
الى موارد ها في القرآن ولو نظم لم يجي فيها بعد اما الا الثقيلة قال
ابن عطية الا ان التشديد اكثر مبالغة قال ابو حيان يعني
في ينسّينك وينسّينك ولكن كما ذكر لا فرق بين تضعيف التعدية
والهمزة قال الزمخشري ولا يجوز ان يكون عطفا
على محل من شيء كقولك ما في الدار من احد ولكن زيد لان قوله
من حسابهم يابى ذلك قال ابو حيان كانه تخيل ان في العطف
يلزم القيد الذي في المعطوف عليه وهو من حسابهم لانه قيد في
شيء ولا يجوز عنده ان يكون من عطف المفردات عطفا على من شيء
على الموضع لانه يصير التقدير عنده ولكن ذكرى من حسابهم وليس المعنى
على هذا وهذا الذي تخيله ليس بشيء لانه لا يلزم في العطف ولكن ما ذكر
تقول ما عندنا رجل سوء ولكنه رجل صدق وما عندنا رجل من
تميم ولكن رجل من قريش وما قام من رجل عالم ولكن رجل جاهل
فعلى هذا الذي قررناه يجوز ان يكون عطف الجمل كما تقدم ويجوز
ان يكون من عطف المفردات والعطف انما هو للواو ودخلت لكن
للاستدراك قال جامعه كان قد تقدم ان ذكرى
يجوز ان تكون في موضع نصب اي ولكن يذكرونهم او ذكروهم ذكرى
وفي موضع رفع اي ولكن عليهم ذكرى وقدره بعضهم ولكن
هو اي الواجب ذكرى وقيل هذا ذكرى اي النهي ذكرى
انتهى قال ابو حيان اتفقوا على ان تبسل في موضع
المفعول من اجله وقدروا كراهة ان تبسل ومخافة ان تبسل ولئلا

سبل ويجوز عندي ان يكون في موضع جر على البدل من الضمير
والضمير مفسر بالبدل واضمر الاسحل لما في الاضمار من التفخيم كما
اضمر واضمر الامر والشان وفسر بالبدل وهو الاسحل والتقدير
وذكر بان ثبات النفوس وحسنها بما استنت حقا قالوا اللهم صل عليه الرؤوف
الرحيم وقد اجاز ذلك سيبويه قال فان قلت ضربت وضربوني
قومك نصبت الا في قول من قال اكلوني البراغيث او تحمله على
البدل من المضمر وقال ايضا وان قلت ضربني وضربتهم قومك رفعت
على التقديم والتاخير الا ان تجعل هاهنا البدل كما جعلته في الرفع
انتهى وقد روي قوله

اذا هي لم تستك بعود اراكة تنخل فاستاكت به
عود اسحل

بجر عود على انه بدل من الضمير قوله وامرنا
لنسلم قال ابو حيان الظاهر ان اللام لام كي ومفعول
امرنا الثاني محذوف وقدروه وامرنا بالاخلاص لكي ننقاد
ونستسلم لرب العالمين والجملة داخلة في المقول معطوفة على ان
هدى الله هو الهدى قال الزمخشري هي تعليل
للامر بمعنى امرنا وقيل لنا اسلموا لاجل ان نسلم قال ابن
عطيه ومذهب سيبويه ان نسلم هو في موضع المفعول وان
قولك امرت لاقوم وامرت ان اقوم يجريان سواء ومثله
قول الشاعر

اريد لانسى ذكرها فكانما تمثل لي ليلى بكل سبيل

الى غير ذلك من الامثلة انتهى قال ابو حيان فعلى ظاهر كلامه
تكون اللام زائدة ويكون ان نسلم هو متعلق امرنا على جهة انه مفعول

ثان بعد اسقاط حرف الجر وقيل اللام بمعنى الباء كانه قيل
وامرنا بان نسلم وتجيء اللام بمعنى الباء قول غريب وما ذكره
ابن عطيه عن سيبويه ليس كما ذكر بل ذلك مذهب الكسائي والفرا
زعما ان لام كي تقع في موضع ان في اردت وامرت قال تعالى
يريد الله ليبين يريدون ليطفئوا وان يطفئوا انما يريد الله
ليذهب عنكم الرجس اريد لانسى ذكرها ورد ذلك
عليهما ابو اسحق وذهب سيبويه واصحابه الى ان اللام هنا تتعلق
بمحذوف وان الفعل قبلها يراد به المصدر والمعنى الارادة للبيان
والامر للاسلام فهما مبتدا وخبر فيتحصل في هذه اللام اقوال احدها
انها زائدة الثاني انها بمعنى كي للتعليل اما لنفس الفعل واما لنفس
المصدر المسبوك من الفعل والثالث انها لام كي اجريت مجرى ان
والرابع انها بمعنى الباء قوله تعالى وان اقيموا
الصلاة قال ابو حيان قال الزجاج هو معطوف على قوله
لنسلم تقديره لان نسلم وان اقيموا انتهى قال ابن عطيه
واللفظ يمانعه لان نسلم معرب واقيموا مبني وعطف المبني على
المعرب لا يجوز لان العطف يقتضي التشريك في العامل انتهى
قال ابو حيان وما ذكر من انه لا يعطف المبني على المعرب
وان ذلك لا يجوز ليس كما ذكر بل ذلك جائز نحو قام زيد وهذا
وقال تعالى يقدم قومه يوم القيمة فاوردهم
النار غاية ما في هذا ان العامل اذا وجد المعرب اثر فيه واذا
وجد المبني لم يؤثر فيه وتجوز ان قام زيد ويقصدني احسن
اليه تجزم يقصدني فان لم يؤثر في قام لانه مبني واثرت في
يقصدني لانه معرب قال ابن عطيه اللهم الا ان

بحمل العطف في ان وحدها ولذلك قلق وانما يخرج على ان يقدر
قوله وان اقيموا بمعنى ولنقيم ثم خرجت بلفظ الامر لما في
ذلك من جزالة اللفظ فجاز العطف على ان يلغى حكم اللفظ ويعود
على المعنى واشبه هذا من جهة ما حكاه يونس عن العرب ادخلوا
الاول فالاول والا فليس يجوز الا ادخلوا الاول فالاول بالنصب
انتهى قال حيان هذا الذي استدركه ابن عطية بقوله
اللهم الا ان الى اخره هو الذي اراده الزجاج بعينه وهو ان
اقيموا معطوف على ان نسلم وان كليهما علة للمامور به المحذوف
وانما قلق عند ابن عطية لانه اراد ابقاء ان اقيموا على معناها من
موضوع الامر وليس كذلك لان ان اذا دخلت على فعل الامر
وكانت المصدرية انسبك منها ومن الامر مصدر واذا انسبك
منها مصدر زال منها معنى الامر وقد اجاز النحويون سيبويه
وغيره ان توصل ان المصدرية الناصبة للمضارع بالماضي وبالامر
قال سيبويه وتقول كتبت اليه بان قم اي بالقيام فاذا
كان الحكم كذا كان قوله لنسلم وان اقيموا في تقدير للاسلام
ولاقامة الصلاة واما تشبيه ابن عطية له بقوله ادخلوا الاول
فالاول فليس يشبهه لان ادخلوا الاول لا يمكن لو ازيل عنه الضمير ان
يسلط على ما بعده بخلاف ان فانها توصل بالامر فاذن
لا تشبه بينهما قال الزمخشري فان قلت علام
عطف قوله وان اقيموا قلت على موضع لنسلم كانه قيل
وامرنا ان نسلم وان اقيموا انتهى قال حيان ظاهر
هذا التقدير ان لنسلم في موضع المفعول الثاني
كقوله وامرنا وعطف عليه وان اقيموا فتكون اللام

على هذا زائدة وكان قد قدم قبل هذا ان اللام لتعليل الامر فتناقض
كلامه لان ما تكون علة يستحيل ان تكون مفعولا ويدل
على انه اراد بقوله ان نسلم انه في موضع المفعول الثاني قوله
بعد ذلك ويجوز ان يكون التقدير وامرنا لان نسلم ولان
اقيموا اي للاسلام ولاقامة الصلاة انتهى وهذا قول
الزجاج فلو لم ان هذا القول مغايرا لقوله الاول لا تخذ
قولاه وذلك خلف قال ابو حيان قرا ابن عباس
وابو اسماعيل الشامي أإزرا بكسر الهمزة بعد همزة الاستفهام
تتخذ قال ابن عطية ومعناها انها مبدلة من واو كوساده
واساده كانه قال اوزرا وما تتخذ اصناما ونصبه
على هذا بفعل مضمر قال ابو حيان وترى ابرهيم
بمعنى اريناه وهي حكاية حال وهي متعدية الى اثنين فالظاهر
انها بصرية قال ابن عطية وابصر ادري التي بمعنى
عرف انتهى قال ابو حيان ويحتاج كون راى بمعنى عرف
ثم تعدى بالهمزة الى مفعولين الى نقل ذلك عن العرب والذي نقل
النحويون ان راى اذا كانت بصرية تعدت الى مفعول واحد
واذا كانت بمعنى علم الناصبة لمفعولين النحويين فانها صدرت
يكاف لتعدت الى مفعولين قال ابو حيان قال
الصاغاني حق لفظ كوكب اي يذكر في تركيبه
والكوفيون والبصريون عند حذاق النحويين فانها صدرت كاف
رابعة عندهم الا ان الجوهري اوردها في تركيب الكوفيين والكوفيون
والبصريون ولعله تبع فيه الليث فانه ذكره في الرباعي ذاهبا الى ان
الواو اصلية انتهى   وليت شعري من حذاق النحويين

الذين يكون الكاف عندهم من حروف الزيادة فضلاً عن زيادتها
في اول كلمة فاما قولهم هندي وهندكي في معنى واحد وهو
المنسوب الى الهند قال الشاعر

ومقرونة دهم وكمت كانها طماطم يوفون الوفاز
هنادك

فخرجه اصحابنا على ان الكاف ليست زائدة لانه لم يثبت زيادتها
في موضع من المواضع فيحمل هذا عليه وانما هو من باب سبطٍ
وسبطرٍ والذي اخرجه عليه ان من تكلم من العرب بهذا ان
كان تكلم به فانما سرى اليه من لغة الحبش لقرب العرب من الحبش
ودخول كثير من لغة بعضهم في لغة بعض والحبشة اذا نسبت
الحقت اخر ما تنسب اليه كافاً مكسورة مشوبة بعدها
ياء يقولون في النسب الى قندي قندكي والى شو اشوكي
والى الفرس الفرسكي وربما ابدلت تاء مكسورة قالوا في النسب
الى الحبشي حبشتي وكثيراً ما تتوافق اللغتان لغة العرب ولغة
الحبش في الفاظ وفي قواعد من التراكيب النحوية كحروف المضارعة
وتاء التانيث وهمزة التعدية قال الزمخشري اي لم يخلطوا
ايمانهم بظلم بمعصية تفسقهم واتى تفسير الظلم بالكفر لفظ اللبس
انتهى قال حيان دسيسة اعتزال اي ان الفاسق ليس له الامن
اذا مات مصراً على الكبيرة واتى تفسير الظلم بالكفر لفظ اللبس هذا
رد على من فسر الظلم بالكفر والشرك وهم الجمهور وقد فسره الرسول
بالشرك فوجب قبوله ولعل الزمخشري لم يصح له ذلك عن الرسول
وانما جعله باباه لفظ اللبس لان اللبس هو الخلاط فيمكن ان
يكون الشخص في وقت واحد مومناً عاصياً معصية تفسقه

ولا يمكن ان يكون مومناً مشركاً في وقت واحد قال ابن
عطية و وهنا عطف على اشباهها انتهى قال حيان لا يصح
هذا لان اشباهها لها موضع من الاعراب اما خبر واما حال
ولا يصح في و وهنا شيء منهما قال ابن عطية ويحتمل
ان تكون الاشارة باولئك الى قوله قوماً وذلك يترتب على بعض
التاويلات في المراد بالقوم ويقلق على بعضها انتهى قال حيان
يعني انه اذا فسر القوم بالانبياء المذكورين او بالملائكة فيمكن
ان تكون الاشارة الى قوم وان فسر بغير ذلك فلا يصح ٥
قال جامعه كان قدم ان في القوم الموكلين بها ذكر
خلافاً فقيل الملائكة وقيل الانبياء وقيل مومنوا اهل المدينة
وقيل الانبياء المذكورون ومن تابعهم وقيل المهاجرون والانصار
وقيل كل من امن بالرسول وقال مجاهد هم الفرس قال
الزمخشري وقع التقطع بينكم كما تقول جمع بين الشيئين تريد
اوقع الجمع بينهما على اسناد الفعل الى مصدره بهذا التاويل انتهى
قال حيان ظاهر ليس بجيد وتحرير انه اسند
الفعل الى ضمير مصدره فاضمر فيه لانه ان اسنده الى صريح المصدر
فهو محذوف ولا يجوز حذف الفاعل ومع هذا التقدير فليس
بصحيح لان شرط الاسناد مفقود فيه وهو تغاير الحكم والمحكوم
عليه ولذلك لا يجوز قام ولا جلس وانت تريد قام هو اي
القيام قال حيان وقيل الفاعل مضمر يعود على
الاتصال الدال عليه قوله شركاء ولا يقدر الفاعل صريح المصدر
كما قاله ابن عطية قال ابن عطية ويكون الفعل مسنداً
الى شيء محذوف تقديره لقد تقطع الاتصال والارتباط بينكم

او نحو هذا وهذا وجه واضح وعليه قرء الناس مجاهد و السلمي
وغيرهما انتهى قال حيان قوله الى شيء محذوف
ليس بجيد لان الفاعل لا يحذف قال حيان واجاز
ابو البقاء ان يكون بينكم صفة لفاعل محذوف اي لقد تقطع
شيء بينكم او وصل بينكم انتهى وليس بصحيح ايضا لان الفاعل
لا يحذف والذي يظهر لي ان المسئلة من باب الاعمال تسلط
على ما كنتم تزعمون تقطع وضل فاعمل الثاني وهو ضل
واضمر في تقطع ضميره وهو الاصنام فالمعنى لقد تقطع بينكم
ما كنتم تزعمون وضلوا عنكم كما قال تعالى وتقطعت بهم
الاسباب اي لم يبق اتصال بينكم وبين ما كنتم تزعمون انهم
شركاء فعبدتموهم وهذا اعراب سهل لم يتنبه له احد
قال الزمخشري او يعطفان على محل الليل فان
قلت كيف يكون لليل محل والاضافة حقيقية لان اسم الفاعل
المضاف اليه في معنى المضي ولا تقول زيد ضارب عمرا امس
قلت ما هو في معنى الماضي وانما هو دال على جعل مستمر في الازمنة
انتهى قال حيان ملخصه انه ليس اسم فاعل ماضيا فلا
يلزم ان يكون عاملا ويكون للمضاف اليه موضع من الاعراب
وهذا على مذهب البصريين ان اسم الفاعل الماضي لا يعمل واما
قوله انما هو دال على جعل مستمر في الازمنة يعني فيكون اذ
ذاك عاملا ويكون للمجرور بعده موضع فيعطف عليه والشمس
والقمر وهذا ليس بصحيح اذا كان لا يتقيد بزمان خاص وانما هو
للاستمرار فلا يجوز له ان يعمل ولا لمجروره محل وقد نصوا
على ذلك وانشدوا

وانشدوا
القيت كاسبهم في قعر مظلمة
فليس الكاسب هنا مقيدا بزمان واما ان يكون ماضيا دون
ال فلا يعمل اذ ذاك عند البصريين او بال وحالا او مستقبلا
فيجوز اعماله والاضافة اليه على ما احكم في علم النحو وفصل وعلى
تسليم ان يكون في الاصل الاستمرار في الازمنة ويعمل فلا يجوز
العطف على محل مجروره مثل لو كان حالا او مستقبلا لم يجز ذلك
على القول الصحيح وهو مذهب سيبويه فلو قلت زيد ضارب
عمرو الان او غدا وخالدا لم يجز ان تعطف وخالدا على موضع
عمرو على مذهب سيبويه بل تقدره ويضرب خالدا لان شرط العطف
على الموضع مفقود فيه وهو ان يكون للموضع محرز لا يتغير وهذا
موضح في علم النحو قال جامعه جواز العطف على الموضع
يشترط فيه عند المحققين ثلثة شروط احدها ان يكون له
لفظ وموضع الثاني ان يكون له موضع بحق الاصالة الثالث
ان يكون للموضع محرز وشرح هذا انك قد تجد الاسم له لفظ وموضع له لا
نحو ما قام وقد تجد له موضع وما له لفظ نحو قام هذا وقد تجد
له لفظ وموضع نحو ما قام من رجل ثم ان ما له لفظ وموضع تارة
يكون الموضع بحق الاصالة وتارة يكون بحق الفرعية فالاول نحو ما
مثلناه من ما قام من رجل فان موضعه رفع وهو بحق الاصالة
ومثال ما هو بحق الفرعية هذا ضارب زيد او عمرا فزيد لفظه
نصب وله موضع جر نحو ضارب زيد الان لهذا الموضع بحق
الفرعية لان الاصل عندهم في اسم الفاعل المستكمل شروط العمل
ان يعمل واضافته فرع عن عمله وقد راعى بعض النحويين هذا

الموضع فاجاز الحمل عليه واذا ثبت للاسم لفظ وموضع وان الموضع
بحق الاصالة فتارة يكون للموضع محرز وتارة لا يكون ويعنون
بالمحرز الطالب لذلك الموضع فيجوز ان يحمل فيه لو زال العامل في الاسم
اللفظي مع كون المحرز لا يتغير شي منه نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا
فهذا يجوز لان محرز النصب موجود وهو ليس ويجوز لها ان يعمل
في قايم النصب لو زال العامل اللفظي الذي هو البا فمن ثم لم يجز
العطف على موضع اسم ان لانه لا محرز للرفع لان الرفع انما هو
بالابتدا وقد ذهب الابتدا بدخول ان ولذلك لا يجوز العطف
على الموضع في باب اسم الفاعل ولا في باب المصدر فلا يجوز هذا ضارب
زيد وعمرا ولا يجوز عجبت من ركوب زيد وعمرو الفرس ولا
عجبت من ركوب الفرس والحمار زيد لان زيدا لو نصبه ضارب
وزيدا لو رفعه ركوب والفرس والحمار لو نصبهما لوجب ان يتغير
المحرز الذي هو ضارب وركوب بزيادة تنوين اخر محال لان ليس
فلا يتغير شي منها مع نصب قايم اذا قلت ليس زيد قايما فالحمل
على الموضع لا ينقاس الا بهذه الشروط وما سمع عن العرب مما لم يستكملها
يوقف فيه مع السماع نحو قول الشاعر

يحيد من اسير سود اسافله عدو النحوص
خاف القانص اللحما
او ذو وشوم بحوضى بات منكرسا في ليلة من جمادى
اخضلت ديما

فقوله او ذو وشوم معطوف على موضع النحوص المقدر
دا البعد والنحوص او ذو وشوم قال حيان وجعل
معناها خلق فهي تتعدى الى واحد قال ـــــ

جامعه يريد جعل من قوله وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها
الاية قال ابن عطية وقد يمكن ان يكون بمعنى صير
ويقدر المفعول الثاني من لتهتدوا اي جعل لكم النجوم هداية
انتهى قال حيان هذا ضعيف لندور حذف احد
مفعولي باب ظن واخواتها قال ابن عطية ومن النخل
تقديره ونخرج من النخل ومن طلعها قنوان ابتدا وخبره مقدم والجملة
في موضع المفعول بنخرج انتهى قال حيان هذا
خطا لان ما يتعدى الى مفعول لا تقع الجملة في موضع مفعوله
الا اذا كان الفعل مما يعلق وكانت الجملة فيها مانع من ان يعمل في شي
من مفرداتها الفعل من الموانع المشهورة في علم النحو ونخرج ليست
مما يعلق وليس في الجملة ما يمنع من عمل الفعل في شي من مفرداتها اذ لو
كان الفعل هنا مقدر التسلط على ما بعده لكان التركيب والتقدير
ونخرج من النخل من طلعها قنوانا دانية بالنصب
الزمخشري ويجوز ان يكون الخبر محذوفا لدلالة اخرجنا عليه تقديره
ومخرجة من طلع النخل قنوان انتهى قال حيان لا حاجة
الى هذا التقدير اذ الجملة مستقلة في الاخبار بدونه
الزمخشري وانتصب مشتبها على انه حال من الرمان لقربه وحذف
الحال من الاول او حال من الاول لسبقه والتقدير والزيتون
مشتبها وغير متشابه والرمان كذلك لقوله

رماني بامر كنت منه ووالدي بريا

انتهى قال حيان فعلى تقديره يكون تقدير البيت كنت
منه بريا ووالدي كذلك اي بريا والبيت لا يتعين فيه ما
ذكر لان بريا على وزن فعيل كصديق ورفيق فيصح ان يخبر به

نه عن المفرد والمثنى والمجموع ويحتمل ان يكون سواء خبر كان
على اشتراك الضمير والظاهر المعطوف عليه فيه اذ يجوز
ان يكون خبرا عنهما ولا يجوز ان يكون حالا منهما وان
كان قد اجازه بعضهم اذ لو كان حالا لكان التركيب متشابهين
وغير متشابهين فاعرفه قال الزمخشري وابن عطية
وجعلوا لله شركا الجن الجن مفعول اول لجعلوا وهو بمعنى
صيروا وشركا ثان ولله متعلق بشركا قال الزمخشري فان
قلت فما فائدة التقديم قلت فائدته استعظام ان يتخذ لله
شريك من كان ملكا او جنيا او انسيا او لذلك قدم اسم الله
على الشركاء انتهى قال حيان اجازاها والحوفي وابو
البقا ان يكون الجن بدلا من شركا ولله في موضع المفعول
الثاني وشركا هو المفعول الاول وما اجازوه لا يجوز لانه لا يصح
للبدل ان يحل محل المبدل منه ويكون الكلام منتظما لو قلت
وجعلوا لله الجن لم يصح وشرط البدل ان يكون على نية تكرار
العامل على اشهر القولين او معمولا للعامل في المبدل منه على
قول وهذا لا يصح هنا البتة لما ذكرنا قال حيان قرا
النخعي ولم يكن له صاحبه بالياء من يكن ووجه على ان فيه ضميرا
يعود على الله او على ان فيه ضمير الشان والجملة وهذين الوجهين
في موضع خبر يكن او على ارتفاع صاحبه بيكن وذكر
للفصل بين الفعل والفاعل كقوله
ولقد ولد الاخيطل ام سوء قال
ابن عطية وتذكير كان واخواتها مع تانيث اسمها اسهل من ذلك
في سائر الافعال انتهى قال حيان لا اعرف هذا عن النحويين

ولم يغيروا ابن كان وغيرها قوله فمن ابصر فلنفسه ومن
عمي فعليها قال حيان اي فالابصار لنفسه اي نفعه
وثمرته ومن عمي فعليها اي فالعمى عليها اي تجدي العمى عائد على
نفسه والابصار والعمى هاتان عن الهدى والضلال
قال الزمخشري اي فمن ابصر الحق وامن فلنفسه
ابصر واياها نفع ومن عمي عنه فعلى نفسه عمي قال حيان
الذي قدرناه من المصدر اولى وهو ما الابصار والعمى لوجهين
احدهما ان المحذوف يكون مفردا لا جملة ويكون الجار والمجرور
عمدة لا فضلة وفي تقديره هو المحذوف جملة والجار والمجرور فضلة
والثاني وهو اقوى وذلك انه لو كان المقدر فعلا لم تدخل الفا سوا
كانت من شرطا او موصولة مشبهة بالفعل بالشرط لان الفعل
الماضي اذا لم يكن دعا ولا جامدا ووقع جواب الشرط او خبر مبتدا
مشبه باسم الشرط لم تدخل الفا في جواب الشرط ولا في خبر المبتدا
لو قلت من جاءني فاكرمته لم يجز بخلاف تقديرنا فانه لا بد
فيه من الفاء ولا يجوز حذفها الا في الشعر
قال حيان سمي الحلف قسما لانه يكون عند انقسام
الناس الى التصديق والتكذيب فكانه يقوي القسم الذي
يختاره قال حيان جواب لو من قوله ولو اننا
نزلنا اليهم الملائكة قوله ما كانوا ليومنوا وقدره
الحوفي لما كانوا قال وحذفت اللام وهي مرادة انتهى
وليس قوله بجيد لان المنفي بما اذا وقع جوابا للو فالاكثر
في لسان العرب ان لا تدخل اللام على ما وقل دخولها على ما
فلا نقول ان اللام حذفت منه بل انما ادخلوها على ما تشبيها

للنفي بما لا الموجب الا ترى انه اذا كان النفي بلم لم تدخل اللام على لم
فدل على ان اصل المنفي ان لا تدخل عليه اللام وما كان
لا تدخلوا فالوا قال حيان اصل ان لا تاكلوا في ان لا
تاكلوا فحذف في المتعلقة بما تعلق به لكم الواقع خبرا
لما الاستفهامية وبقي ان لا تاكلوا على الخلاف اهو منصوب
ام مجرور ومن ذهب الى ان لا تاكلوا في موضع الحال اي بارئين
الاكل فقوله ضعيف لان ان ومعمولها لا تقع حالا وهذا منصوص
عليه من سيبويه فلا نعلم مخالفا له ممن يعتبر ولعله مدلوده في
النحو قال حيان اجاز ابن عطية ان يكون مجرميها المفعول
الاول واكابر المفعول الثاني والتقدير مجرميها اكابر واجاز
ابو البقا ان يكون مجرميها بدلا من اكابر وما اجازاه خطا
وذهول عن قاعدة نحوية وهو ان افعل التفضيل اذا كان بمن
ملفوظا بها او مقدرة او مضافا الى نكرة كان مفردا مذكرا
دائما سواء كان لمذكر او مونث مفردا او مثنى او مجموع فاذا انث
او ثني او جمع طابق ما هو له في ذلك ولزمه احد امرين اما الالف
واللام او الاضافة الى معرفة واذا تقرر هذا فالقول بان
مجرميها بدل من اكابر او ان مجرميها مفعول اول خطا لالتزامه
ان يبقى اكابر مجموعا وليس فيه الف ولام ولا هو مضاف
الى معرفة وذلك لا يجوز وقد تنبه الكرماني لهذه
القاعدة فقال اضاف الاكابر الى مجرميها لان افعل
لا يجمع الا مع الالف واللام او مع الاضافة انتهى وكان
ينبغي ان يقيد فيقول او مع الاضافة الى معرفة
قال الزمخشري يجوز ان يكون ويوم نحشرهم

منصوبا بفعل مضمر غير فعل القول واذكر تقديره عندهم
ويوم نحشرهم وقلنا يا معشر الجن كان ما لا يوصف لفظاعته
انتهى قال حيان الاولى ان يكون الظرف معمولا لفعل
القول المحكي به النداء اي ويوم نحشرهم نقول يا معشر وذلك
لاستلزام ما ذكره حذف جملتين من الكلام جملة وقلنا وجملة
العامل قال حيان قرئ وبلغنا اجلنا الذي اجلت لنا
جمع اجالنا على التذكير والافراد قال ابو علي هو جنس اوقع الذي
التي انتهى واعرابه عندي بدل فانه قبل الوقت الذي وحينئذ
يكون جنسا ولا يكون اعرابه نعتا لعدم المطابقة قال حيان
شرط من اخرج بالاستثنا اتحاد زمانه وزمان المخرج منه
فاذا قلت قام القوم الا زيدا فمعناه الا زيدا فانه ما قام ولا يصح
ان يكون المعنى الا زيدا فانه يقوم في المستقبل ولذلك سأضرب
القوم الا زيدا فمعناه الا زيدا فاني لا اضربه في المستقبل ولا يصح
ان يكون المعنى الا زيدا فاني ضربته امس الا ان كان الاستثنا منقطعا
فانه يسوغ كقوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة
الاولى اي لكن الموتة الاولى في الدنيا فانهم ذاقوها
قال الزمخشري فان قلت لم كرر ذكر شهادتهم على انفسهم
قلت الاولى حكاية لقولهم كيف يقولون ويعترفون والثانية
ذم لهم وتخطئة لرايهم ووصف لقلة نظرهم لانفسهم وانهم
قوم غرتهم الحياة الدنيا واللذات الحاضرة وكان عاقبة امرهم
ان اضطروا الى الشهادة على انفسهم بالكفر والاستسلام
لربهم واستيجاب عذابه وانما قال ذلك تحذيرا للسامعين
مثل حالهم انتهى قال حيان لم تتكرر الشهادة لاختلاف

المخبر ومتعلقها فالاول اخبارهم هم عن انفسهم والثانيه اخباره
تعالى عنهم والاول متعلقه الاقرار باتيان الرسل اليهم قاصين
ومنذرين والثاني اخباره تعالى انهم شهدوا على انفسهم بالكفر
فهذه الشهادة غير الاول قال ابن عطيه وما في
موضع رفع كانه قال ساء الذي يحكمون
ولا يتجه عندي ان تجري هنا ساء مجرى نعم وبئس لان المفسر
هنا مضمر ولا بد من اظهاره باتفاق من النحاة وانما اتجه ان
تجري مجرى بئس في قوله ساء مثلا القوم لان المفسر ظاهر
في الكلام قال ابو حيان هذا قول من شدا شيئا
من العربيه ولم يرسخ قدمه فيها بل اذا جرت ساء مجرى
نعم وبئس كان حكمها حكمهما سوا لا يختلف في شي البته
من فاعل مضمر او ظاهر وتمييز ولا خلاف في جواز حذف
المخصوص بالمدح والذم والتمييز فيهما لدلاله الكلام عليه فقوله
لان المفسر هنا مضمر ولا بد من اظهاره باتفاق النحاة الى اخر
كلامه وهم ساقط ودعواه الاتفاق مع ان الاتفاق على خلاف ما
ذكر عجيب عجاب قال الزمخشري والفصل بينهما يعني بين
المضاف والمضاف اليه بشي لو كان في مكان الضرورات وهو
الشعر لكان سمجا مردودا كما سمج ورد
زج القلوص ابي مزاده
فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القران المعجز
بحسن نظمه وجزالته والذي حمله على ذلك ان راى في بعض
المصاحف شركايهم مكتوبا بالياء ولو قرا بجر الاولاد
والشركا لان الاولاد شركاوهم في اموالهم لوجد في ذلك مندوحه

شنز التلا
بالدال المهملة

عن هذا الارتكاب انتهى قال ابو حيان اعجب لعجمي ضعيف
في النحو يرد على عربي صريح محض قراءه متواتره موجود نظيرها
في كلام العرب في غير ما بيت واعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء
الايمه الذين تخيرتهم هذه الامه لنقل كتاب الله شرقا وغربا
وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم.
قال ابن عطيه وحيان كان قد سبق لنا ان شيخنا
علم الدين العراقي رحمة الله عليه ذكر انه لم يوجد في القران
حمل على المعنى اولا ثم حمل على اللفظ بعده الا في هذه الايه
ووعدنا ان نحرر ذلك في مكانه ومن ذهب الى ان لها للمبالغه
او التي في المصدر كالعاقبه فلا تكون التانيث حملا على معنى ما وعلى
تسليم انه حمل على المعنى فلا يتعين ان يكون بدا اولا بالحمل على
المعنى ثم بالحمل على اللفظ لان نصله ما متعلقه بفعل محذوف
وذلك الفعل مسند الى ضمير ما ولا يتعين ان يكون وقالوا ما
استقرت في بطون هذه الانعام بل الظاهر ان يكون التقدير
ما استقر فيكون حملا اولا على التذكير ثم ثانيا على التانيث واذا
احتمل هذا الوجه وهو الراجح لم يكن دليلا على انه بدا بالحمل على
التانيث اولا ثم بالحمل على اللفظ وقال مكي هذه الايه
في قراءه الجماعه اتت على خلاف نظايرها في القران لان كل ما
يحمل على اللفظ مره وعلى المعنى مره انما يبتدا اولا بالحمل على
اللفظ ثم يليه الحمل على المعنى نحو من امن ثم قال فلهم اجرهم
هكذا ياتي في القران وكلام العرب وهذه الايه تقدم فيها
الحمل على المعنى فقال خالصه ثم حمل على اللفظ فقال ومحرم
ومثله كان ذلك كان سيئه في قراءه نافع ومن تابعه فاستعمل

على معنى بل لانها اسم لجميع ما تقدم مما نهى عنه من الخطايا ثم
قال مكروها فذكر على لفظ كل ولذلك ما تركبون
لتستووا على ظهوره جمع الظهور حملا على معنى ما ووحد الهاء
حملا على لفظ ما وحكى عن العرب هذا الجراد قد ذهب
فاراحنا من انفسه جمع الانفس ووحد الهاء وذكرها
انتهى ملخصا وقد تقدم ما في هذه الايه وقوله
هكذا ما في القران وكلام العرب اما القران وكذلك
هو واما كلام العرب فحافيه الحمل على اللفظ اولا ثم على المعنى وهو
الاكثر وجا الحمل على المعنى اولا ثم على اللفظ واما قوله
ومثله كان سيئه فليس مثله بل حمل اولا على اللفظ في قوله
كان الا ترى انه اذا اعاد الضمير مذكرا ثم على المعنى فقال سيئه
واما قوله ولذلك ما تركبون فليس مثله لانه يحتمل
ان يكون التقدير ما تركبونه فيكون قد حمل اولا على اللفظ ثم على
المعنى بقوله ظهوره ثم على اللفظ في افراد الضمير واما هذا الجراد
قد ذهب فقد حمل اولا في افراد الضمير على اللفظ ثم جمع على المعنى
ثم على المعنى في افراد الضمير قال الزمخشري
وقرا اهل الكوفه ومكه وان يكن ميتة بالتانيث والرفع
انتهى قال حيان ان عنى بقوله اهل مكه ابن
كثير فهو وهم وان عنى غيره من اهل مكه فيمكن ان يكون
نقلا صحيحا وهذه القراه التي عزاها الزمخشري لاهل مكه
هي قراه ابن عامر رحمه الله تعالى قال
الزمخشري والضمير في اكله عايد على النخل والزرع وافرد لدخوله
في حكمه بالعطفيه قال حيان ليس هذا

بجيد لان العطف بالواو لا يجوز افراد ضمير المتعاطفين وقال
الحوفي والهاء في اكله عايده على ما تقدم من ذكر هذه الاشيا
المنشات انتهى وعلى هذا لا يكون ذو الحال النخل والزرع فقط
بل جميع ما انشا لاشتراكها كلها في اختلاف المأكول
ولو كان كما زعم لكان التركيب مختلفا اكلها الا ان اخذ ذلك
على حذف مضاف اي ثمر جنات وروعي هذا المحذوف فقيل
اكله بالافراد على امر عانه فيكون ذلك نحو قوله او كظلمات
في بحر لجي يغشاه موج اي او كذي ظلمات ولذلك اعاد الضمير في
يغشاه عليه والظاهر عوده على اقرب مذكور وهو الزرع ويكون
قد حذفت حال النخل لدلاله هذه الحال عليها التقدير والنخل
مختلفا اكله والزرع مختلفا اكله كما تاول بعضهم في قولهم زيد وعمرو
قايم وعمرو قايم قال الزمخشري فسقا منصوب على انه
مفعول من اجله تقدم على العامل فيه وهو اهل كقوله

طربت وما شوقا الى البيض اطرب

وفصل بين او واهل بالمفعول له ويكون او اهل معطوفا على يكون والضمير
في به يعود على ما عاد عليه في يكون قال حيان هذا اعراب
متكلف جدا وتركيب على هذا الاعراب خارج عن
الفصاحه وغير جايز على قراه من قرا الا ان يكون ميتة بالرفع
فيبقى الضمير في به ليس له ما يعود عليه ولا يجوز ان يتكلف محذوف
حتى يعود الضمير عليه فيكون التقدير او شي اهل لغير الله
به لان مثل هذا لا يجوز الا في ضروره الشعر قال
حيان الظاهر ان الضمير في قوله فانه رجس عايد على لحم خنزير
وزعم ابو محمد بن حزم انه عايد على خنزير فانه اقرب مذكور

وإذا احتمل الضمير العود على شيئين كان عوده على الأقرب
أرجح وعورض بأن المحدث عنه إنما هو اللحم وجاء ذكر الخنزير
على سبيل الإضافة إليه لا أنه هو المحدث عنه المعطوف ويمكن
أن يقال ذكر اللحم تنبيها على أنه أعظم ما ينتفع به من الخنزير
وإن كان سائره مشاركا له في التحريم بالتنصيص على العلة من
كونه رجسا أو لإطلاق الأكثر على كله أو الأصل على التابع لأن
الشحم وغيره تابع للحم قال الزمخشري وأو في
أو الحوايا بمنزلتها في قولهم جالس الحسن أو ابن سيرين انتهى
قال حيان الذي قاله النحويون أن أو في هذا
المثال للإباحة فيجوز له أن يجالسهما معا وأن يجالس أحدهما
والأحسن في الآية إذا قلنا إن ذلك معطوف على شحومهما أن تكون
أو فيه للتفصيل فصل بها ما حرم عليهم من البقر والغنم
قال الزمخشري ذلك جزيناهم أي ذلك الجزاء
جزيناهم وهو تحريم الطيبات قال حيان ظاهر
هذا أن منتصب انتصاب المصدر وزعم ابن مالك أن اسم الإشارة
لا ينتصب مشارا به إلى المصدر إلا وأتبع المصدر فتقول قمت
هذا القيام وقعدت ذلك القعود ولا يجوز قمت هذا ولا قعدت
ذلك فعلى هذا لا يصح انتصاب ذلك على أنه إشارة إلى المصدر
قوله أن لا تشركوا قال حيان الظاهر
أن أن تفسيرية ولا ناهية لأن أتل فعل بمعنى القول وما
بعد أن جملة فاجتمع فيها شرطا التفسيرية وهما أن يتقدمها
معنى القول وأن يكون بعدها جملة وذلك بخلاف
أي فإنها حرف تفسير يكون قبلها مفرد وجملة فيها معنى القول

وغير فيها وبعدها مفرد وجملة قال الزمخشري
فإن قلت إذا جعلت أن مفسرة لفعل التلاوة وهو معلق
بما حرم عليكم وجب أن يكون ما بعده منهيا عنه محرما
كله كالشرك وما بعده مما دخل عليه حرف النهي فما تصنع بالأوامر
قلت لما وردت هذه الأوامر مع النواهي وتقدمهن جميعا
فعل التحريم واشتركن في الدخول تحت حكمه علم أن التحريم
راجع إلى أضدادها وهي الإساءة إلى الوالدين وبخس الكيل
والميزان وترك العدل في القول ونكث عهد الله انتهى
قال حيان وكون هذه الأشياء اشتركت في الدخول تحت
حكم التحريم وكون التحريم راجع إلى أضداد الأوامر بعيد جدا
وإلغاز في المعاني ولا ضرورة تدعو إلى ذلك وأما عطف
هذه الأوامر فيحتمل وجهين أحدهما أنها معطوفة لا على المناهي
قبلها فيلزم انسحاب التحريم عليها حيث كانت في حيز أن
التفسيرية بل هي معطوفة على قوله تعالى أتل ما حرم أمرهم
أولا بأمر يترتب عليه ذكر مناه ثم أمرهم ثانيا بأوامر وهذا معنى
واضح والثاني أن تكون الأوامر معطوفة على المناهي وداخلة
تحت أن التفسيرية ويصح ذلك على تقدير محذوف تكون أن
مفسرة له وللمنطوق قبله الذي دل على حذفه والتقدير وما
أمركم به لدلالة ما حرم عليه لأن معنى ما حرم ربكم عليكم
ما نهاكم ربكم عنه فالمعنى قل تعالوا أتل ما نهاكم ربكم عنه
وما أمركم به وإذا كان التقدير هكذا صح أن تكون أن تفسيرية
لفعل النهي الدال عليه التحريم وفعل الأمر المحذوف ألا ترى
أنه يجوز أن تقول أمرتك أن لا تكرم جاهلا وأكرم عالما

اذ لا يجوز عطف الامر على النهي والنهي على الامر كقول امرئ القيس
يقولون لا تهلك اسى وتجمل

وهذا لا نعلم فيه خلافا بخلاف الجمل المتباينة بالخبر
والاستفهام والانشا فان في جواز العطف فيها خلافا قال
الزمخشري هلا قلت هي التي تنصب الفعل وجعلت ان لا
تشركوا بدلا من حرم قلت وجب ان يكون لا تشركوا
ولا تقربوا ولا تقتلوا ولا تتبعوا السبل نواهي
لانعطاف الاوامر عليها وهي قوله وبالوالدين
احسانا لان التقدير واحسنوا بالوالدين احسانا واوفوا
واذا قلتم فاعدلوا وبعهد الله اوفوا انتهى قال
حيان ولا يتعين ان يكون جميع الاوامر معطوفة على جميع ما
دخل عليه لا لانا بينا جواز عطف وبالوالدين احسانا على
تعالوا وما بعده معطوف عليه ولا يكون قوله وبالوالدين
احسانا معطوفا على ان لا تشركوا قال حيان
اشد جمع شدة او شدا وشدا وجمع لا واحد له من لفظه
او واحد لا جمع له خمسة اقوال اختار ابن الانباري في اخرين
الاخير وليس بمختار لفقدان فعل في المفردات وضعا واشد
مشتق من الشدة وهي القوة والجلادة وقيل اصله الارتفاع
من شد النهار اذا ارتفع قال الزمخشري وان
كنا عن دراستهم لغافلين هي المخففة من الثقيلة واللام
هي الفارقة بينها وبين النافية والاصل وانه كنا عن دراستهم
غافلين على ان الهاء ضمير الشان انتهى قال حيان ما ذهب اليه
من ان اصله وانه هنا والهاء ضمير الشان يلزم منه ان ان المخففة

١٥٤

من الثقيلة عاملة في مضمر محذوف حاله التخفيف كما قال
النحويون في ان المخففة من الثقيلة والذي نص الناس عليه ان
ان المخففة من الثقيلة اذا لزمت اللام في احد الجزئين بعدها
او في احد معمولي الفعل الناسخ الذي يليها انها مهملة لا تعمل في
ظاهر ولا مضمر لا مثبت ولا محذوف فهذا الذي ذهب اليه
مخالف النصوص وليست اذا وليها الناسخ داخلة في الاصل
على ضمير شان البتة قال الزمخشري وقرا ابن سيرين لا
تنفع بالتا لكون الايمان مضافا الى ضمير المونث الذي هو
بعضه كقولهم ذهبت بعض اصابعه انتهى قال حيان
وهذا غلط لان الايمان ليس بعضا للنفس ويحتمل ان يكون انث
على معنى الايمان وهو المعرفة او العقيدة فيكون مثل جاءته
كتابي فاحتقرها على معنى الصحيفة

ومن الكلام في الاعراف سورة الاعراف

قال الزمخشري فان قلت لا يقال جاء زيد هو فارس بغير
واو فما بال قوله تعالى او هم قايلون قلت قد بعض النحويين الواو
محذوفة ورده الزجاج وقال لو قلت جاءني زيد راجلا او هو
فارس او جاءني زيد هو فارس لم يحتج فيه الى واو لان الذكر قد
عاد الى الاول والصحيح انها اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو
استثقالا لاجتماع حرفي عطف لان واو الحال هي واو العطف
استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا او هو فارس
كلام فصيح وارد على حده واما جاءني زيد هو فارس فخبيث انتهى
قال حيان فاما بعض النحويين الذي ابهمه الزمخشري
فهو الفرا واما قول الزجاج في التمثيلين لم يحتج فيه الى الواو لان

الذكر فلما دالى الاول نفيه ابهام ولغيبته لم تجز دخولها في المثال
الاول وتجوز ان يدخل في المثال الثاني فانتفا الاحتياج ليس
على حد سواء لانه في الاول لامتناع الدخول وفي الثاني لكثرة الدخول
لا لامتناعه واما قول الزمخشري والصحيح الى اخرها فتعليله ليس
بصحيح لان واو الحال ليست حرف عطف فيلزم من ذكرها
اجتماع حرفي عطف لانها لو كانت للعطف للزم ان يكون
ما قبل الواو حالا حتى يعطف حالا على حال فمجيئها فيما لا يمكن
ان يكون حالا دليل على انها ليست واو عطف ولا لحظ فيها
معنى واو عطف تقول جاي زيد والشمس طالعة فجاز يدالبس
بحال فيعطف عليه جملة حال وانما هذه الواو مغايرة لواو العطف
بحال وهي قسم من اقسام الواو كما تاي للقسم وليست فيه للعطف
اذا قلت والله لتخرجن واما قوله تخبيث اولبس تخبيث وذلك
انه بناه على ان الجملة الاسمية اذا كان فيها ضمير ذي الحال فان حذف
الواو منها شاذ وتبع في ذلك الفرا وليس بشاذ بل هو كثير وقوعه في
القران وفي كلام العرب نثرها ونظمها وهو اكثر من رمل يبرين
ومهر فلسطين وقد رجع الزمخشري عن هذا المذهب الى مذهب
الجماعة قال حيان انشد ابو علي زيادة لا قول

الشاعر

افعنك لا برق كان وميضه غاب تشيمه ضرام
مثقب

وقول الاخر

ابى جوده لا البخل واستعجلت به نعم من فتى لا
يمنع الجود قاتله

وافول لا حجة في البيت الاول اذ يحتمل ان لا يكون لا فيه زايدة
لاحتمال الذي يكون عاطفة وحذف المعطوف والتقدير
افعنك لا عن غيرك واما البيت الثاني فقال الزجاج لا مفعوله
والبخل بدل منها وقال ابو عمرو بن العلاء الرواية فيه لا البخل
بخفض اللام جعلها مضافة الى البخل لان لا قد ينطق بها ولا
تكون للبخل انتهى وقد خرجته انا تخريجا اخر وهو ان ينتصب
البخل على انه مفعول من اجله ولا مفعوله قال
الزمخشري فان قلت بم تعلقت اللام قلت بقوله لاقعدن
تصد عنه لام القسم لا تقول والله بزيد لامرن قلت
تعلقت بفعل القسم المحذوف تقديره فبما اغويتني اقسم بالله
لاقعدن اي بسبب اغوايك واقسم انتهى
حيان ما ذكره من ان اللام تصد عن تعلق الباء بلاقعدن ليس
حكما مجمعا عليه بل في ذلك خلاف قال حيان
قرا الجحدري وعصمة عن ابي بكر عن عاصم لمن تبعك منهم بكسر
اللام واختلفوا في تخريجها قال ابن عطية المعنى
لاجل من تبعك منهم لاملان انتهى قال حيان ظاهر
هذا التقدير ان اللام تتعلق بلاملان ويمتنع ذلك على قول
الجمهور وان ما بعد لام القسم لا يعمل فيما قبلها
الزمخشري بمعنى لمن تبعك منهم الوعيد وهو قوله لاملان
جهنم منكم اجمعين على ان لاملان في محل الابتدا ولمن
تبعك خبره انتهى قال حيان ان اراد ظاهر هذا
الكلام فهو خطا على مذهب البصريين لان قوله لاملان جملة
هي جواب قسم محذوف من حيث كونها جملة فقط لا يجوز ان تكون

مبتداه ومن حيث كونها جوابا للقسم المحذوف يمتنع اتصالا
بها اذ ذاك من هذه الحيثية لا موضع لها من الاعراب
ومن حيث كونها مبتداه لها موضع من الاعراب
ولا يجوز ان تكون الجملة لها موضع ولا موضع لها بحال
لانه يلزم ان تكون في موضع رفع لا في موضع رفع داخلا
عليها عامل غير داخل عليها عامل وذلك لا يتصور
قال ابو حيان ولباس التقوى ذلك خير قرئ
ولباس في قراءة الرفع خبر مبتدأ محذوف اي هو لباس
التقوى قاله الزجاج وذلك خير على هذا مبتدأ وخبر
واجاز ابو البقاء ان يكون ولباس مبتدأ وخبره محذوف
تقديره ولباس التقوى ساتر عوراتكم وهذا ليس بشيء والظاهر
انه مبتدأ وذلك مبتدأ ثان وخير خبره والجملة خبر عن لباس
التقوى والرابط اسم الاشارة وهو احد الروابط الخمسة المتفق
عليها في ربط الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ اذا لم يكن اياه وقيل
ذلك بدل من لباس وقيل عطف بيان وقيل صفة وخير
ولباس هو خبر وقال الحوفي وانا ارى ان لا يكون ذلك نعتا
للباس التقوى لان الاسماء المبهمة اعرف مما فيه الالف واللام
وما اضيف الى الالف واللام وسبيل النعت ان يكون مساويا
للمنعوت او اقل منه تعريفا فان كان قد تقدم قول احد به
فهو سهو واجاز الحوفي ان يكون ذلك فصلا لا موضع له من
الاعراب ويكون خير خبرا لقوله ولباس التقوى فجعل اسم
الاشارة فصلا كالمضمر ولا اعلم احدا قال بهذا واما
قوله فان كان قد تقدم قول احد به فهو سهو فقد ذكر

١٥٤

ابن عطيه وقال هو اثبت الاقوال ذكره ابو علي في الحجة انتهى واجازه
ايضا ابو البقاء وما ذكره الحوفي هو الصواب على اشهر الاقوال
في ترتيب المعارف وقرا عبد الله ولباس التقوى خير باسقاط
ذلك فهو مبتدأ وخبر قوله انه يراكم هو وقبيله
من حيث لا ترونهم قال الزمخشري فيه دليل بين على ان
الجن لا يرون ولا يظهرون للناس وان اظهارهم انفسهم ليس في
استطاعتهم وان زعم من يدعي رؤيتهم زور ومخرقة انتهى
قال ابو حيان لا دليل في الاية على ما ذكر لان الله تعالى
اثبت انهم يروننا من جهة لا نراهم نحن فيها وهي الجهة التي يكونون
فيها على اصل خلقتهم من الاجسام اللطيفة ولو اراد نفي رؤيتنا
على العموم لم تتقيد بهذه الحيثية وكان يكون التركيب انه يراكم
هو وقبيله وانتم لا ترونهم وايضا فلو فرضنا ان في الاية دلالة
لكان من العام المخصوص بالحديث النبوي المستفيض وكونه
مرئيا في بعض الصور لبعض الناس في بعض الاحيان
قال الزمخشري والمضمر في انه يراكم ضمير
الشان والحديث انتهى قال ابو حيان لا ضرورة
تدعو الى هذا بل الظاهر انه ضمير عائد على الشيطان قال
حيان واقيموا وجوهكم عند كل مسجد واقيموا معطوف
على ما يحل اليه المصدر الذي هو القسط اي بان اقسطوا
واقيموا وكما يحل المصدر لان والفعل الماضي نحو عجبت
من قيام زيد وخرج اي من ان قام زيد وخرج ولان
والمضارع نحو للبس عباءة وتقر عيني اي لان البس عباءة

ولقد عنى لذلك بتحمل لان وفعل الامر الا ترى انه ان يوصل
بفعل الامر نحو كتبت اليه بان قم كما يوصل بالماضي والمضارع بخلاف
ما المصدرية فانها لا يوصل بفعل الامر وخلاف لي اذا لم يكن
حرف جر وكانت مصدرية فانها يوصل بالمضارع فقط ولما اشكل
هذا التخريج جعل الزمخشري واقيموا على تقدير وقيل فقال
وقيل اقيموا فحمل قوله وقيل اقيموا ان يكون اقيموا معمولا لهذا
الفعل الملفوظ به ويحتمل ان يكون قوله واقيموا معطوفا على
امر ربي بالقسط فيكون معمولا للقول الملفوظ بها اولا وقدرها
ليتبين انها معطوفة عليها وعلى ما خرجناه يحتمل ان يكون في حيز
معمول امر وقيل واقيموا معطوف على امر محذوف تقديره
فاقبلوا واقيموا قال ابن عطيه واذا لم يكن مالم
يجز دخول النون الثقيله قال حيان بعض النحويين
يجيز ذلك انتهى يجري مجرى الانهاد قال حيان قال الحوفي يجوز
حال والعامل فيه يزعمنا وقال ابو البقا حال والعامل فيها معنى الاضافة
انتهى وكلا القولين لا يصح لان يجري ليس من صفات الفاعل الذي
هو ضمير يزعنا ولا من صفات المفعول الذي هو ما في صدورهم
ولان معنى الاضافة لا يعمل الا اذا كانت اضافة يمكن المضاف
ان يعمل اذا جرد من الاضافة رفعا او نصبا فيما بعده والظاهر
انه خبر مستانف عن صفة حالهم قال الزمخشري
فان قلت ما محل قوله لم يدخلوها وهم يطمعون قلت لا
محل له لانه استيناف كان سائلا سال عن اصحاب الاعراف
فقيل لهم لم يدخلوها وهم يطمعون يعني ان دخولهم الجنة متاخر

عن دخول اهل الجنة

اهل الجنة فلم يدخلوها لكونهم محبوسين وهم يطمعون
لم ييئسوا ويجوز ان يكون له محل بان يقع صفة له حال انتهى
قال حيان هذا الوجه ضعيف للفصل بين الموصوف
وصفته بجملة ونادوا وليست جملة اعتراض
الزمخشري او مما رزقكم الله من غيره من الاشربة لدخوله في
حكم الافاضة ويجوز ان يراد والقوا علينا مما رزقكم الله من الطعام
والفاكهة لقوله
علفتها تبنا وما باردا
وانما يطلبون ذلك مع ياسهم من الاجابة المتحيرة في امرهم
بما يفعله المضطر الممتحن انتهى قال حيان وانما
يطلبون الخبر هو كلامه وقوله ويجوز ان يراد والقوا
علينا مما رزقكم الله من الطعام والفاكهة يحتمل وجهين
احدهما ان يكون افيضوا ضمن معنى القوا علينا من الماء او
مما رزقكم الله فيصح العطف ويحتمل وهو الظاهر من كلامه
ان يكون اضمر فعل لا يعدا او يصل الى مما رزقكم الله وهو
القوا وهما مذهبان للنحاة فيما عطف على شي بحرف عطف
والفعل لا يصل اليه والصحيح منهما التضمين لا الاضمار على
ما قررناه في علم العربية قال حيان التاويل
مادته همزة وواو ولام من ال يؤول وقال الخطابي اولت
الشي رددته الى اوله فاللفظة ماخوذة من الاول انتهى
وهو خطا لاختلاف المادتين قال حيان
قرا احمد بن عيسى بغتة الليل بفتح الباء وسكون الغين وفتح
الشين وضم اللام كذا قال عنه ابو عمرو الداني وقال ابو

الفتح بن جني عن حميد بنصب الليل ورفع النهار قال ابن
عطيه وابو الفتح اثبت انتهى قال حيان هذا الذي
قاله من ان ابا الفتح اثبت كلام لا يصح اذ رتبه ابي عمرو الداني
في القراات ومعرفتها وضبط رواياتها واختصاصه بذلك
بالمكان الذي لا يدانيه احد من ايمه القراه فضلا عن النحاه
الذين ليسوا مقريين ولا رووا القران عن احد ولا روى عنهم
القران احد هذا مع الديانه الزايده والتثبت في النقل وعدم
التجاسر ووفور الحظ من العربيه فقد رايت له كتابا في
كلا وكلتا وفي ادغام ابي عمرو الكبير دالا على اطلاعه على ما لا يكاد
يطلع عليه ايمه النحاه ولا المقريين الى ساير تصانيفه رحمه الله
والذي نقله ابو عمرو الداني عن حميد امكن من حيث المعنى لان ذلك
موافق لقراه الجماعه اذ الليل في قراتهم وان كان منصوبا هو الفاعل
من حيث المعنى اذ هو من الفعل والضعيف ضمنه مفعولا ولا
يجوز ان يكون مفعولا ثانيا من حيث المعنى لان المنصوبين لهما
تعدى الفعل واحدهما فاعل من حيث المعنى فلزم ان يكون
الاول منهما كما لزم ذلك في ملكت زيدا عمرا اذ رتبه التقديم
هي الموضحه انه الفاعل من حيث المعنى كما لزم ذلك في ضرب
موسى عيسى قال حيان وقد ظهر في هذا الزمان العجيب
ناس يتسمون بالمشايخ يلبسون ثياب شهره عند العامه بالصلاح
ويتركون الاكتساب ويرتبون لهم اذكارا لم ترد في الشريعه يجهرون
بها في المساجد ويجمعون لهم خدا ما يجلبون الناس اليهم
لاستخدامهم وينتزعون اموالهم ويدعون عنهم كرامات ويرون
لهم منامات يكذبونها في اسفار ويحضون على ترك العلم

والاشتغال بالسنه ويرون ان الوصل الى الله تعالى بامور يقررونها
من خلوات واذكار لم يات بها كتاب منزل ولا نبي مرسل ويتعاظمون
على الناس بالانفراد على سجاده ونصب ايديهم للتقبيل وقله
الكلام واطراق الراس وتعيين خادم يقول الشيخ مشغول في الخلوه
رسم الشيخ قال الشيخ راى الشيخ الشيخ لنظر الشيخ كان
البارحه يدرك الحق هذا اللفظ الذي يحتسون به على العامه
ويخلبون به عقول الجهله هذا ان سلم الشيخ وخدامه من
الاعتقاد الذي غلب الان على متصوفه هذا الزمان من القول
بالحلول والقول بالوحده فاذ ذاك يكون منسلخا عن شريعه
الاسلام بالكليه والعجب لمثل هولاء كيف ترتب لهم الرواتب وتبنى
لهم الربط ويوقف عليهم الاوقاف ويخدمهم الناس مع عروهم
عن ساير الفضايل ولكن الناس اقرب الى اشباههم منهم الى
غير اشباههم وقد اطلنا في هذا رجاء ان تقف عليه مسلم
عاقل فينتفع به ان رحمه الله قريب من المحسنين
قال حيان الرحمه مونثه فقياسها ان يخبر عنها اخبار
المونث فيقال قريبه فقال ذكر على المعنى لان الرحمه بمعنى
الرحم والترحم وقيل ذكر لان الرحمه بمعنى الغفران
والعفو قاله النضر بن شميل واختاره الزجاج وقيل بمعنى
المطر قاله الاخفش والثواب قاله ابن جبير فالرحمة
في هذه الاقوال بمعنى مذكر وقيل للتذكير على طريق النسب
اي ذات قرب وقيل قريب نعت لمذكر محذوف اي شي
قريب وقيل قريب مشبه بفعيل الذي هو بمعنى مفعول
نحو خضيب وجريح كما شبه فعيل به فقيل شتا من احكامه

فعيل يجمعه فعلا كاسير واسرى وقتيل وقتلى كما قالوا رحيم ورحما وعليم وعلما وقيل هو مصدر جا على فعيل كالضغيب وهو صوت الارنب والنقيق واذا كان مصدرا صح ان يخبر به عن المذكر والموث والمفرد والمثنى والجمع بلفظ المصدر وقيل لان تانيث الرحمه غير حقيقي قاله الجوهري وهذا ليس بجيد الا مع تقدم الفعل اما اذا تاخر فلا يجوز الا التانيث تقول الشمس طالعه ولا يجوز طالع الا في ضروره الشعر بخلاف التقديم يجوز طالعه الشمس وطالع الشمس كما يجوز طلعت الشمس وطلع الشمس ولا يجوز الشمس طلع الا في الشعر وقيل فعيل هنا بمعنى المفعول اي مقربه فيصير من باب كف خضيب وعين كحيل قاله الكرماني وليس بجيد لان ما ورد من ذلك انما هو من الثلاثي غير المزيد وهذا بمعنى مقربه فهو من الثلاثي المزيد ومع ذلك فهو لا ينقاس وقال الفرا اذا استعمل في النسب والقرابه فهي مع الموث بتا ولا بد تقول هذه قريبه فلان واذا استعملت في قرب المسافه او الزمن فقد يجي مع الموث بتا وقد يجي بغير تا تقول دارك من قريبه وفلانه منا قريب ومنه هذا وقول الشاعر

عشيه لا عفرا منك قريبه فتدنوا ولا عفرا منك بعيد

فجمع في هذا البيت بين الوجهين قال ابن عطيه هذا قول الفرا في كتابه وقد مر في كتب بعض المفسرين مغيرا انتهى ورد الزجاج هذا على الفرا وقال هذا خطا لان

سبيل المذكر والموث ان يجريا على افعالهما وقال من احتج له هذا كلام العرب قال تعالى وما يدريك لعل الساعه تكون قريبا وقال

له الويل ان امسى ولا ام هاشم قريب ولا البسباسه ابنه يشكرا

وقال ابو عبيده قريب في الايه ليس صفه للرحمه وانما هو ظرف لها وموضع فيجي هكذا في الموث والاثنين والجمع وكذا بعيد فاذا جعلوها صفه بمعنى مقربه قالوا قريبه وقريبتان وقريبات قال علي بن سليمان وهذا خطا ولو كان كما قال لكان قريب منصوبا كما تقول ان زيدا قريبا منك انتهى وليس بخطا لانه يكون قد اتسع في الظرف فاستعمله غير ظرف كما تقول هند خلفك وفاطمه امامك بالرفع اذا اتسعت في الخلف والامام وانما يلزم النصب اذا ابقيتها على الظرفيه ولم تتسع فيها وكذا جاز وان قريبا منك زيد على ان يكون قريبا اسم ان وزيد الخبر فاتسع في قريب واستعمل اسما لا منصوبا على الظرف والظاهر عدم تقييد قرب الرحمه من المحسنين بزمان بل هي قريبه منهم مطلقا وذكر الطبري ان وقت مفارقه الارواح الاجساد تنالهم الرحمه قال حيان اللام في لبلد عندي لام التبليغ كقولك قلت لك قال الزمخشري لاجل بلد قال حيان جعل اللام لام العله ولا يظهر وفرق بين قولك سقت لك مالا وسقت لاجلك مالا فان الاول معناه اوصلته لك وابلغتكه والثاني لا يلزم منه وصوله اليه بل قد يكون الذي وصل له المال

عن الذي علق به السوق الا ترى ان رحمة الله قليل لاجل زيد
سبقت لك مالك قال الزمخشري فان قلت ما لهم
لا يكادون لا ينطقون بهذه اللام الا مع قد وقل عنهم
قوله

حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا

قلت انما كان ذلك لان الجملة القسمية لا تساق الا تاكيدا
للجملة المقسم عليها التي هي جوابها فكانت مظنة لمعنى التوقع
الذي هو معنى قد عند استماع المخاطب كلمة القسم انتهى
قال حيان وبعض اصحابنا يقول واقسم على جملة
مصدرة بماض مثبت متصرف وكان قريبا من زمان الحال
اتيت مع اللام بقد الدالة على التقريب من زمن الحال
وان اتيت بقد بل باللام وحدها ان لم ترد التقريب
او عجبتم قال الزمخشري الواو للعطف والمعطوف
محذوف كانه قيل اكذبتم وعجبتم ان جاءكم انتهى قال
حيان هذا الكلام مخالف لكلام سيبويه والنحاة لانهم يقولون
ان الواو لعطف ما بعدها على ما قبلها من الكلام ولا حذف
هناك وكان الاصل واعجبتم لانه اعتنى بهمزة الاستفهام
فقدمت على حرف العطف لان الاستفهام له صدر الكلام
وقد تقدم الكلام معه في نظير هذه المسئلة وقد رجع
هو عن هذا الى قول الجماعة وقد قدمنا ذلك
ما سبقكم بها من احد قال الزمخشري والباء
للتعدية من قولك سبقته بالكرة اذا ضربتها قبله ومنه
قوله عليه السلام سبقك بها عكاشة انتهى

قال حيان معنى التعدية هنا قلق جدا لان الباء المعدية
في الفعل المتعدي الى واحد هي بجعل المفعول الاول يفعل
ذلك الفعل بما دخلت عليه الباء فهي كالهمزة وبيان ذلك انك
اذا قلت صككت الحجر بالحجر فمعناه اصككت الحجر الحجر اي جعلت
الحجر يصك الحجر وكذلك دفعت عمرا بزيد عن خالد فمعناه
ادفعت زيدا عمرا عن خالد اي جعلت زيدا يدفع عمرا عن خالد
فللمفعول الاول تاثير في الثاني ولا يتاتى هذا المعنى هنا
اذ لا يصح ان يقدر اسبقت زيدا الكرة اي جعلت زيدا
يسبق الكرة الا بمجاز متكلف وهو ان تجعل ضربك
للكرة اول ضربة قد سبقها اي تقدمها في الزمان فلم
يجتمعا قال الزمخشري ولا تقعدوا بكل صراط
توعدون ولا تقعدوا كما الشيطان في قوله لاقعدن لهم صراطك
المستقيم فتقعدوا بكل صراط اي بكل منهاج من مناهج الدين
والدليل على ان المراد بالصراط سبيل الحق قوله وتصدون عن سبيل
الله فان قلت صراط الحق واحد وان هذا صراطي مستقيما
فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله فكيف قيل
بكل صراط قلت صراط الحق واحد ولكنه يتشعب الى معارف
وحدود واحكام كثيرة مختلفة فكانوا اذا راوا احدا
يشرع في شيء منها اوعدوه وصدوه انتهى قال حيان
حمل القعود والصراط على المجاز وقد تقدم ان الظاهر انه
حقيقة وانهم كانوا يقعدون على الطرقات المفضية
الى شعيب فيتوعدون من اراد المجيء اليه ويصدونه ويقولون
انه كذاب ولا تذهب اليه على نحو ما كانت قريش تفعله مع

رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يظهر الدلالة على ان الصراط سبيل
الحق من قوله وتصدون عن سبيل الله كما ذكر بل الظاهر
التغاير لعموم كل صراط وخصوص سبيل الله فيكون كل صراط
حقيقة في الطرق وسبيل الله مجازا عن دين الله والباء في بكل
صراط ظرفية نحو زيد بالبصرة اي في كل صراط وفي البصرة وقال
وتصدون عن سبيل الله من آمن به قال حيان من آمن
مفعول بتصدون على اعمال الثاني ومفعول توعدون ضمير
محذوف والضمير في به الظاهر انه يعود على سبيل الله والسبيل
يذكر ويؤنث وقيل عائد على الله قال الزمخشري
فان قلت الى م يرجع الضمير في من آمن به قلت الى كل صراط
تقديره توعدون من آمن به وتصدون عنه فوضع الظاهر
الذي هو سبيل الله موضع الضمير زيادة في تقبيح امرهم دلالة
على عظم ما يصدون عنه انتهى قال حيان هذا
تعسف في الاعراب لا يليق بان يحمل القران عليه لما فيه من
التقديم والتاخير ووضع الظاهر موضع الضمير من غير حاجة
الى ذلك وعود الضمير على ابعد مذكور مع امكان عوده على اقرب
مذكور الامكان السائغ الحسن الراجح وجعل من
آمن منصوبا بتوعدون فنصب من اعمال الاول وهو قليل
وقد قال النحاة انه لم يرد في القران لقلته ولو كان من اعمال
الاول للزم ذكر الضمير في الفعل الثاني وكان يكون التركيب
وتصدونه او وتصدونهم الا ان هذا الضمير لا يجوز حذفه على
قول الاكثرين الا ضرورة وعلى قول بعض النحاة يحذف في
قليل من الكلام ويدل على ان من آمن به منصوب بتصدون

الاية الاخرى وهي قوله قل يا اهل الكتاب لم تصدون عن سبيل
الله من آمن فنصبه بتوعدون بعيد هذا مع التكلفات
المضافة الى ذلك فكان جديرا بالمنع لما في ذلك من التفكيك
البعيد عن الفصاحة قال ابن عطية يجوز ان يعود
على شعيب في قول من راى القعود على الطرق للردع عن شعيب
قال حيان هذا بعيد لان القائل ولا تقعدوا
هو شعيب فكان يكون التركيب من آمن بي ولا يسوغ هنا ان
يكون التفاتا لو قلت يا هند انا اقول لا تهيني من اكرمه
تريد الذي لم يصح وقال واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم
قال الزمخشري اذ مفعول به غير ظرف اي واذكروا
على جهة الشكر وقت كونكم قليلا عددكم فكثركم الله
ووفر عددكم انتهى قال حيان وذكر غيره انه
منصوب على الظرف ولا يمكن ان يعمل فيه واذكروا
لاستقبال اذكروا ولكون اذ ظرفا لما مضى والقلة والتكثير
هنا بالنسبة الى الاشخاص والى الفقر والغنى والى قصر الاعمار
وطولها اقوال ثلاثة اظهرها الاول قال الزمخشري
او كنتم اقلة اذلة فاعزكم بكثرة العدد والعدد انتهى قال
حيان لا ضرورة تدعو الى حذف صفة وهي اذلة ولا الى تحميل
قوله فكثركم معناه بالعدد الا ترى ان القلة لا تستلزم
الذلة ولا الكثرة تستلزم العزة وقال الشاعر

تعيرنا انا قليل عديدنا فقلت لها ان
الكرام قليل

وما ضربنا انا قليل وجارنا عزيز وجار الاكثرين
ذليل
وقيل المراد مجموع الاقوال الاربعة فانه تعالى توعدهم وارزاقهم وطول
اعمارهم واعزهم بعد ان دانوا على مقالتها قال اولو كنا كارهين
قال الزمخشري الهمزة للاستفهام والواو واو الحال تقديره
اتعيدوننا في ملتكم في حال كراهتنا ومع كوننا كارهين انتهى
قال حيان جعل الاستفهام خاصا بالعود في ملتهم وليس كذلك
بل الاستفهام عن احد الامرين الاخراج او العود وجعل الواو
واو الحال وقدره اتعيدوننا في حال كراهتنا وليست واو الحال
التي يعبر عنها النحويون بواو الحال بل هي واو العطف عطفت على
حال محذوفة كقوله ردوا السائل ولو بظلف محرق
ليس المعنى ردوه في حال الصدقة عليه بظلف محرق بل المعنى ردوه
مصحوبا بالصدقة ولو مصحوبا بظلف محرق وقد تقدم لنا اشباع القول
في نحو هذا قوله وما يكون لنا ان نعود فيها الا ان يشاء
الله ربنا قال حيان اي وما ينبغي او لا يتهيأ لنا
ان نعود في ملتكم الا ان يشاء الله ربنا نعود فيها وهذا
الاستثناء على سبيل عدق جميع الامور بمشيئة الله وارادته
وتجويز العود من المومنين الى ملتهم دون شعيب لعصمته
بالنبوة فجرى الاستثناء على حكم تغليب الجمع على الواحد
وان لم يرد ذلك الواحد داخلا في حكم الجمع قال ابن
عطية ويحتمل ان يكون استثناء ما يمكن ان يتعبد الله به
المومنين مما يفعله الكفرة من القربات فلما قال لهم انا لا نعود في ملتكم
ثم خشي ان يتعبد الله بشيء من افعال الكفرة فيعارض ملحد بذلك

ونقول هذه عودة الى ملتنا استثنى مشيئة الله فيما يمكن ان يتعبد
به قال ابو حيان وهذا الاحتمال لا يصح لان قوله
بعد اذ نجانا الله منها انما يعني النجاة من الكفر والمعاصي لا من
اعمال البر قال حيان وقيل هذا الاستثناء انما هو
تسليم وتادب قال ابن عطية ويقلق هذا التاويل من
جهة استقبال الاستثناء ولو كان الكلام الا ان شاء قوي هذا التاويل
انتهى قال حيان وليس يقوي هذا التاويل لا فرق
بين الا ان يشاء الله وبين الا ان شاء لان ان تخلص الماضي للاستقبال
كما تخلص ان المضارع للاستقبال وكلا الفعلين مستقبل
قال الزمخشري فان قلت ما جواب القسم الذي وطأته
اللام في لئن اتبعتم وجواب الشرط قلت قوله انكم اذا لخاسرون
ساد مسد الجوابين انتهى قال حيان تقول النحويون
ان جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه ولذلك وجب مضي فعل
الشرط فان عنى الزمخشري بقوله ساد مسد الجوابين انه اجتزئ
به عن ذكر جواب الشرط فهو قريب وان عنى به انه من حيث الصناعة
النحوية فليس كما زعم لان الجملة يمتنع ان تكون لا موضع لها من
الاعراب وان يكون لها موضع من الاعراب قال حيان
اذا هنا معناها التوكيد وهي الحرف الذي هو جواب ويكون
معه الجزاء وقد لا يكون وزعم بعض النحويين انها في هذا
الموضع ظرف والعامل فيه لخاسرون والنون عوض من المحذوف
والتقدير انكم اذا اتبعتموه لخاسرون فلما حذف ما اضيف
اليه عوض من ذلك التنوين فصادفت الالف فالتقى ساكنان فحذفت
الالف لالتقائهما والتعويض فيه مثل التعويض في يومئذ وحينئذ

لنحوه وما ذهب اليه هذا الزاعم ليس بشي لانه لم يثبت التعويض
والحذف في اذا التي للاستقبال في موضع فيحمل هذا عليه
اما من اهل القرى قال الزمخشري فان قلت ما المعطوف
عليه ولم عطفت الاولى بالفاء والثانية بالواو قلت المعطوف
عليه قوله فاخذناهم بغتة وقوله ولو ان اهل القرى
الى يكسبون ووقعا اعتراضا بين المعطوف والمعطوف
عليه وانما عطفت بالفاء لان المعنى فعلوا وصنعوا فاخذناهم
بغتة ابعد ذلك امن اهل القرى ان ياتيهم باسنا بياتا وامنوا
ان ياتيهم باسنا ضحى انتهى قال حيان هذا القول
الذي ذكره الزمخشري من ان حرف العطف الذي بعد همزة الاستفهام
هو عاطف ما بعدها على ما قبل الهمزة من الجمل رجوع
الى مذهب الجماعة في ذلك وتخريج لهذه الاية على خلاف ما
قرره من مذهبه في غيرها انه يقدر محذوف بين الهمزة
وحرف العطف يصح بتقديره عطف ما بعد الحرف عليه وان
الهمزة وحرف العطف واقعان في موضعهما من غير اعتبار تقديم
حرف العطف على الهمزة في التقدير وانه قدم الاستفهام اعتنا
لانه له صدر الكلام وقد تقدم كلامنا معه على هذه المسلة
ونطبع على قلوبهم قال حيان قال ابن الانبارى
يجوز ان يكون معطوفا على اصبنا اذ كان بمعنى نصيب فوضع الماضي
موضع المستقبل عند وضوح معنى الاستقبال كما قال تعالى
تبارك الذي ان شا جعل لك خيرا من ذلك اى ان يشا ويدل عليه
قوله تعالى ويجعل لك قصورا انتهى فجعل لو شرطية بمعنى
ان ولم يجعلها التي هي لما كان سيقع لوقوع ولذلك جعل

اصبنا بمعنى نصيب ومثال وقوع لو موقع ان قول
الشاعر

لا يلفك الراجيك الا مظهرا خلق الكرام ولو
تكون عديما

وهذا الذي قاله ابن الانبارى رده الزمخشري من جهة المعنى لان
ان يكون ونطبع بمعنى وطبعنا فيكون قد عطف المضارع على الماضي
لكونه بمعنى الماضي وابن الانبارى جعل التاويل في اصبنا الذي
هو جواب لو شا فجعله بمعنى نصيب فتاول المعطوف عليه وهو
الجواب ورده الى المستقبل والزمخشري تاول المعطوف ورده
الى المضي وانتج رد الزمخشري ان كلا التقديرين لا يصح وقال ما
نصه فان قلت هل يجوز ان يكون ونطبع بمعنى وطبعنا كما كان
لو نشا بمعنى لو شئنا ويعطف على اصبناهم قلت لا يساعد
على المعنى لان القوم كانوا مطبوعا على قلوبهم موصوفين بصفة
من قبلهم من اقتراف الذنوب والاصابة بها وهذا التفسير يودي
الى خلوهم عن هذه الصفة وان الله تعالى لو شا لاتصفوا بها
انتهى قال حيان هذا الرد ظاهر الصحة وملخصه
ان المعطوف على الجواب جواب سوا كان [illegible] ولما المعطوف عليه ام
المعطوف وجواب لو لم يقع بعد سوا كان حرفا لما كان سيقع
لوقوع غيره ام بمعنى ان الشرطية والاصابة لم تقع والطبع على القلوب
واقع فلا يصح ان يعطف على الجواب فان تاول ونطبع على معنى ونستمر
على الطبع على قلوبهم امكن التعاطف لان الاستمرار لم يقع بعد
وان كان الطبع قد وقع واجاز الزمخشري في عطف ونطبع وجهين
احدهما ضعيف والاخر خطا وقال الزمخشري فان قلت

يتعلق بقوله تعالى ونطبع على قلوبهم فيه أوجه أن
يكون معطوفا على ما دل عليه معنى أولم يهد لهم كأنه قيل يغفلون
عن الهداية ونطبع على قلوبهم أو على يرثون الأرض انتهى
فقوله إنه معطوف على مقدر وهو يغفلون عن الهداية
ضعيف لأنه إضمار لا يحتاج إليه إذ قد صح أن يكون على
الاستئناف من باب العطف في الجمل فهو معطوف على مجموع
الجملة المصدرة بأداة الاستفهام وقد قاله الزمخشري
أو غيره وقوله إنه معطوف على يرثون خطأ لأنه إذا كان
معطوفا على يرثون كان صلة للذين لأن المعطوف على
الصلة صلة ويكون قد فصل بين أبعاض الصلة بأجنبي
من الصلة وهو قوله أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم سواء
قدرنا أن لو نشاء في موضع الفاعل ليهد أو في موضع المفعول
فهو معمول ليهد لا تعلق له بشيء من صلة الذين وهو لا يجوز
قال الزمخشري والثالث أن يتضمن حقيق معنى
حريص تضمين هيجني معنى ذكرني في بيت الكتاب
انتهى قال حيان يعني بالكتاب كتاب سيبويه والبيت

إذا تغنى الحمام الورق هيجني ولو تسليت
عنها أم عمار

قال الزمخشري والرابع وهو الأوجه والأدخل في نكت القرآن
أن يغرق موسى عليه السلام في وصف نفسه بالصدق في
ذلك المقام لا سيما وقد روي أن عدو الله فرعون قال
لما قال إني رسول من رب العالمين كذبت فيقول أنا حقيق
على قول الحق أي واجب علي قول الحق أن أكون أنا قائله

والقائم ولا يرضى إلا بممثل ناطقا به انتهى قال حيان
لا يتضح هذا الوجه إلا أن عنى أنه يكون على أن لا أقول صفة
له كما تقول أنا على قول الحق أي طريقي وعادتي قول الحق ٥
فإذا هي ثعبان مبين قال ابن عطية وإذا ظرف مكان
في هذا الموضع عند المبرد من حيث كانت خبرا عن جثة والصحيح
الذي عليه الناس أنها ظرف زمان في كل موضع انتهى قال
حيان الصحيح الذي عليه شيوخنا أنها ظرف مكان كما قاله
المبرد وهو المنسوب إلى سيبويه وقوله من حيث كان خبرا عن جثة
ليست في هذا المكان خبرا عن جثة بل هي خبر هي وقوله ثعبان
فإذا قلت فإذا هي لم يكن كلاما وينبغي أن يحمل كلامه من حيث كانت
خبرا عن جثة على مثل خرجت فإذا السبع على قول من جعلها ظرف
مكان وما ذكره من أن الصحيح الذي عليه الناس أنها ظرف
زمان هو مذهب الرياشي ونسب إلى سيبويه ومذهب الكوفيين
أن الفجائية حرف لا اسم قوله فماذا تأمرون قال
حيان يحتمل ماذا أن تكون كلها استفهاما وتكون مفعولا ثانيا لتأمرون
على سبيل التوسع فيه بأن حذف منه حرف الجر كما قال أمرتك
الخير ويكون المفعول الأول محذوفا والمفهوم المعنى أي أي شيء تأمرونني
وأصله بأي شيء ويجوز أن تكون ما استفهاما مبتدأ وذا موصولة
بمعنى الذي خبر عنه وتأمرون صلة ذا ويكون قد حذف
مفعولي تأمرون الأول وهو ضمير المتكلم والثاني وهو الضمير
العائد على الموصول والتقدير فأي شيء الذي تأمرونني به أي
تأمرونني به وكلا الإعرابين في ماذا جائز في قراءة من كسر النون
إلا أنه حذف ياء المتكلم وأبقى الكسرة دلالة عليها وقد رأى ابن عطية

الضمير العائد على ذا اذا كانت موصولة مقرونا بحرف الجر
فقال أو في تأمرون ضمير عائد على الذي تقديره تأمرون به
انتهى وهذا ليس بجيد لفوات شرط جواز حذف الضمير اذا
كان مجرورا بحرف جر وذلك الشرط هو ان لا يكون الضمير في
موضع رفع وان يجر ذلك الحرف الموصول او الموصوف به
او المضاف اليه ويتحد المتعلق به الحرف لفظا ومعنى ويتحد
معنى الحرف ايضا والعذر لابن عطية انه قدره على الاصل
ثم اتسع فيه فتعدى اليه الفعل بغير واسطة الحرف ثم حذف
بعد الاتساع قال ابن عطية وقرا ابن عامر
ارجئه بكسر الهاء بهمز قبلها قال الفارسي وهذا غلط
انتهى قال حيان نسبة ابن عطية هذه القراءة الى ابن
عامر ليس بجيد لان الذي روى ذلك انما هو ابن ذكوان
لا هشام وكان ينبغي له ان يقيد فيقول وقرا ابن عامر في رواية
ابن ذكوان قال الزمخشري تخييرهم اياه ادب حسن
راعوه معه كما يفعل اهل الصناعات اذا التقوا كالمتناظرين
قبل ان يتخاوضوا في الجدال والمتصارعين قبل ان يتآخذوا
في الصراع انتهى قال حيان وقال القرطبي تادبوا مع
موسى عليه السلام بقولهم اما ان تلقي فكان ذلك سبب
ايمانهم انتهى والذي يظهر ان تخييرهم اياه ليس من باب الادب
بل ذلك من باب الادلال بما يعلمونه من السحر وايهام الغلبة والثقة
بانفسهم وعدم الاكتراث والاحتفال بامر موسى عليه السلام
كما قال العلا لسيبويه حين جمع الرشيد بين الكسائي وسيبويه
أتسأل فاجيب ام ابتدي وأجيب فهذا فيه على

سبيل الادلال بنفسه والملاءة بما عنده وعدم الاكتراث
بمناظرته والوثوق بانه هو الغالب قال حيان
واسترهبوهم اي ارهبوهم واستفعل هنا بمعنى افعل
كابلس واستبسل والرهبة الخوف والفزع قال الزمخشري
واسترهبوهم وارهبوهم ارهابا شديدا كانهم استدعوا
رهبتهم انتهى قال ابن عطية واسترهبوهم بمعنى
وارهبوهم فكان فعلهم اقتضى واستدعى الرهبة من الناس
قال حيان ولا يظهر ما قالا لان الاستدعاء والطلب
لا يلزم منه وقوع المستدعى والمطلوب والظاهر هنا حصول
الرهبة فلذلك قلنا ان استفعل فيه موافق افعل
قال القوا فلما القوا الاية قال حيان في الكلام حذف
تقديره قال القوا فالقوا فلما القوا والفا عاطفة على هذا
المحذوف وقال الحوفي الفا جواب الامر انتهى وهو لا يعقل
ما قال قوله وقالوا مهما تاتنا به من اية لتسحرنا بها
قال حيان مهما مرتفع بالابتدا او منتصب باضمار فعل
يفسره فعل الشرط فتكون من باب الاشتغال اي اي شي تحضر تاتنا به
والضمير في به عائد على مهما وفي بها عائد ايضا على معنى مهما لان
المراد به اية اية كما عاد على ما في قوله ما ننسخ من اية او ننسها
وكما قال زهير

ومهما تكن عند امرئ من خليقة

قال الزمخشري وهذه الكلمة في عداد
الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم العربية فيضعها غير موضعها
ويحسب مهما بمعنى متى ما ويقول مهما جئتني اعطيتك وهذا من

متى

وصفه وليس من كلام واضع العربية في شيء ثم يذهب وينفس
ما شاء من آية بمعنى الوقت فيلحد في آيات الله تعالى
وهو لا يشعر وهذا وأمثاله مما يوجب الجثو بين يدي الناظر
في كتاب سيبويه انتهى قال حيان هذا الذي ذكره
الزمخشري من أن مهما لا تأتي ظرف زمان قد ذهب إليه
ابن مالك ذكره في التسهيل وفي غيره من تصانيفه إلا أنه لم
يقصر مدلولها على أنها ظرف زمان بل قال وقد ترد ما ومهما
ظرفي زمان وقال في أرجوزته الطويلة المسماة بالشافية
الكافية

وقد أتت مهما وما ظرفين في
شواهد من يعتضد بها كفي

وقال في شرح هذا البيت جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل من
في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في
أشعار الفصحاء من العرب وأنشد أبياتا عن العرب
زعم فيها أن ما ومهما ظرفا زمان وكفانا الرد عليه فيها ابنه
وقد تأولنا نحن بعضها وذكرنا ذلك في كتاب التكميل ونقله
ردا نقله عن جميع النحويين خلاف ما قاله لأن من معاني
علما يحتاج إلى مثوله بين يدي الشيوخ وأما من فسرهما في
الآية بأنها ظرف زمان فهو كما قال الزمخشري ملحد وا
في آيات الله وأما قول الزمخشري وهذا وأمثاله إلى آخر كلامه
فهو يدل على أنه جثا بين يدي الناظر في كتاب سيبويه وذلك
صحيح فرحل من خوارزم في سبيله إلى مكة شرفها الله تعالى
لقراءة كتاب سيبويه على رجل من أصحابنا من أهل جزيرة الأندلس

كان مجاورا بمكة شرفها الله تعالى وهو الشيخ الإمام العلامة المتاود
أبو بكر عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله الأندلسي من أهل
يابرة من بلاد جزيرة الأندلس فقرأ عليه الزمخشري جميع
كتاب سيبويه وأجازه به ورواه عن الإمام الحافظ أبو علي
الحسن بن محمد بن أحمد الغساني الجياني قال قرأته على أبي مروان
عبد الملك بن سراج بن عبد الله بن سراج القرطبي قال قرأته
على أبي القاسم بن الإفليلي عن أبي عبد الله محمد بن عاصم العاصمي
عن الرباحي بسنده وللزمخشري قصيدة يمدح بها سيبويه وكتابه
وهذا يدل على أنه ناظر في كتاب سيبويه بخلاف ما كان يعتقده
بعض أصحابنا من أنه إنما نظر في نتف من كلام أبي علي الفارسي
وابن جني وقد صنف أبو الحجاج يوسف بن معزوز كتابا
في الرد على الزمخشري في كتاب المفصل والتنبيه على أغلاطه التي
خالف فيها إمام الصنعة أبا بشر عمرو بن عثمان سيبويه رحم
الله جميعهم قال فلما كشفنا عنهم العذاب إلى أجل هم بالغوه
إذا هم ينكثون قال حيان قالوا إلى أجل متعلق
بكشفنا ولا يمكن حمله على الغاية لأن ما دخلت عليه لما يترتب
جوابه على ابتداء وقوعه والغاية تنافي التعليق على ابتداء الوقوع
فلا بد من تعقل الابتداء والاستمرار حتى يتحقق الغاية ولذلك
لا تقع الغاية في الفعل غير المتطاول لا يقال لما قتلت زيدا إلى
يوم الجمعة جرى كذا وكذا ولا لما وثبت إلى يوم الخميس اتفق
كذا وجعل بعضهم إلى أجل من تمام الرجز أي الرجز كائنا إلى أجل
والمعنى أن العذاب كان مؤجلا ويقوي هذا التأويل كون
جواب لما بإذا الفجائية أي فلما كشفنا عنهم العذاب المقرر

يمدح

عليهم إلى أجل فاجئوا النكث وعلى معنى نفسه الا الكشف بالأجل
المبلوغ لا يتأتى المفاجأة إلا على تأويل الكشف بالاستمرار المعنى
ملون المفاجأة بالنكث إذ ذاك ممكنة قال الزمخشري
إذا هم ينكثون جواب لما يعني فلما كشفنا عنهم فاجئوا النكث
وبادروه ولم يؤخروه ولكن لما كشف عنهم نكثوا انتهى قال
حيان ولا يمكن التعقيب ظاهر هذا التقدير قال حيان
مجيء إذا الفجائية جوابا للما مما يدل على أن لما حرف وجوب
لوجوب كما يقول سيبويه لا ظرف كما زعم بعضهم لافتقاره
إلى عامل فيه والكلام تام لا يحتمل إضمارا ولا يعمل ما بعد إذا
الفجائية فيما قبلها قال حيان قرأ الحسن وتمت
كلمات ربك الحسنى قال الزمخشري ونظيره لقد رأى
من آيات ربه الكبرى قال حيان يعني نظيره وصف الجمع
بالمفرد المؤنث ولا يتعين ما قاله الزمخشري من أن الكبرى
نعت لآيات ربه إذ يحتمل أن يكون مفعولا لقوله رأى
أي الآية الكبرى فيكون في الأصل نعتا لمفرد مؤنث لا لجمع
وهو أبلغ في الوصف قال الزمخشري وفي إيقاع هؤلاء
اسما لأن وتقديم خبر المبتدأ من الجملة الواقعة خبرا لها واسم
لعبدة الأوثان بأنهم المعرضون للتبار وأنه لا يعدوهم البتة
وأنه لهم ضربة لازم ليحذرهم عاقبة ما طلبوا ويبغض إليهم ما
طلبوا أحبوا انتهى قال حيان لا يتعين ما قاله من
أنه قدم خبر المبتدأ من الجملة الواقعة خبرا لأن لأن الأحسن
في إعراب مثل هذا أن يكون خبر إن متبر وما بعده مرفوع
على أنه مفعول لم يسم فاعله ولذلك ما كانوا هو فاعل بقوله

وباطل

وباطل فيكون إذ ذاك قد أخبر عن اسم إن بمفرد لا جملة وهو
نظير إن زيدا مضروب غلامه فالأحسن في الإعراب أن يكون
غلامه مرفوعا على أنه مفعول لم يسم فاعله ومضروب خبر إن
والوجه الآخر وهو أن يكون مبتدأ ومضروب خبره
جائز وهو مرجوح قال ابن عطية وغير منصوبة
بفعل مضمر هذا هو الظاهر ويحتمل أن ينتصب على الحال
انتهى قال حيان لا يظهر نصبه بفعل مضمر لأن
أبغي مفرغ له أو لقوله إلها فإن يحتمل أنه منصوب بأبغي
مضمرة يفسرها هذا الظاهر ولا يصح لأن الجملة المفسرة لا رابط
فيها لا من ضمير ولا من ملابس يربطها بغير فلو كان التركيب
أغير الله أبغيكموه لصح وهو منتصب مفعولا بأبغيكم أي أبغي
لكم غير الله وإلها تمييز عن غير أو على الحال وإلها
المفعول والتقدير أبغي لكم إلها غير الله فكان غير صفة فلما
تقدم انتصب على الحال ويحتمل وهو ضعيف أن يكون حالا
وأن يكون مستأنفا قال حيان الهاء في وأتممناها
عائدة على المواعدة المفهومة من واعدنا وقال الحوفي
الهاء والألف نصب بأتممنا وهما راجعتان إلى ثلاثين انتهى
ولا يظهر لأن الثلاثين لم تكن ناقصة فتتم بالعشر وحذف
مميز عشر أي بعشر ليال لدلالة ما قبله قال
الزمخشري فانظر إلى إعظام الله تعالى أمر الرؤية في هذه الآية
وكيف أرجف الجبل بطالبيها وجعله دكا وكيف أصعقهم
ولم يخل كلمة من نعيان ذلك مبالغة في إعظام الأمر وكيف
سبح ربه ملتجئا إليه وتاب من إجراء تلك الكلمة على لسانه

وقال اولا المومنين ثم تعجب من المتسمين بالاسلام المتسمين
باهل السنه والجماعه كيف اتخذوا هذه العظيمه مذهبا ولا
تغرنك تسترهم بالبلكفه فانه من منصوبات اشياخهم
والقول ما قاله بعض العدليه فيهم

لجماعة سموا هواهم سنة وجماعة حمر لعمري
موكفه
قد شبهوه بخلقه وتخوفوا شنع الورى فتستروا
بالبلكفه

انتهى قال ابو حيان هذا تفسير على طريقة المعتزله وسب
لاهل السنه والجماعه على عادته وقد نظم بعض علماء السنه
على وزن هذين البيتين ونحوهما انشدنا الاستاد
العالم الامام العلامه ابو جعفر احمد بن ابرهيم بن الزبير بغرناطه
اجازة ان لم يكن سماعا ونقلته من خطه قال انشدنا القاضي
الاديب العالم ابو الخطاب محمد بن احمد بن خليل السكوني
بقراءتي عليه عن اخيه القاضي ابي بكر من نظمه

شبهت جهلا صدر امة احمد وذوي البصاير
بالحمير الموكفه
وزعمت ان قد شبهوا معبودهم وتخوفوا فتستروا بالبلكفه
ورميتهم عن نبعة سويتها
رمي الوليد غدا يمزق مصحفه
وجب الخسار فانظر منصفا في اية الاعراف فهي
المنصفه
اترى الكليم اتى بجهل ما اتى واتى شيوخك ما اتوا عن
معرفه

عليك

من ليس يدرك كيف يحجب نفسه لهيبته نهى
اشياخك المتكلفه
وباية الانعام ويك خذلتم فوقفتم دون المرامي
المزلفه
او تحسب الحجب الستاير كثفا ان الالى حجب اللاي
بالمعلفه
ملك يهدد بالحجاب عبيده وهو المنزه ان يرى
ما استخفه
لو كان كالمعدوم عندك لا يرى ذهب التمدح في هواء
السفسفه
خلق الحجاب لمن وراء حجابه سمع الكليم كلامه اذ
شرفه
خلق الحجاب لنفسه سبحانه فتشوفته الانفس
المستشرفه
لو صح في الاسلام عقلك لم تقل بالمذهب المحجود من
نفي الصفه
لتثبت بامعن وبا وعطلت اذ ضاهيت في الحاد
اهل الفلسفه
ان الوجوه اليه ناظرة بذا جاء الكتاب فقلتم هذا
السفه
نطق الكتاب وانت تنطق بالهوى فهوى الهوى بك في
المهاوي المتلفه

اسخفه

خلقه

فالنفي محتضر بدار لعدها لا ابا لك موعد الله
لن تخلفه

مولد صاحب الرد على الزمخشري وهو القاضي ابو بكر ابن خليل بعده انه رحمته ٥٥٧

وهو صاحب حسنات الزمخشري وسيئاته

قال جامعه مولد القاضي ابي بكر بن خليل رحمه الله في
سنه سبع وخمسين وخمسمايه وتوفي رحمه الله في حدود
عام خمسه وعشرين وستمايه وله كتاب الفه على كتاب الزمخشري
الكشاف سماه بحسنات الزمخشري وسيئاته لم يعمل في
بابه مثله وقد قرات ابياته هذه على شيخنا الامام
ابي حيان الاندلسي عن استاذه العلامه ابي جعفر بن
الزبير عن اخيه ابي الخطاب عنه قال ابن
عطيه في الالواح ال عوض من الضمير الذي يقدر وصله
بين الالواح وموسى عليه السلام تقديره في الواحه وهذا
لقوله تعالى فان الجنه هي الماوى اي ماواه قال
حيان وكون ال عوضا من الضمير ليس مذهب البصريين
ولا يتعين ان يكون هنا عوضا من الضمير وليس ذلك لقوله
فان الجنه هي الماوى لان الجمله خبر عن من فاحتاجت
الجمله الى رابط فقال الكوفيون ال عوض من الضمير كانه
قيل ماواه وقال البصريون الرابط محذوف اي هي الماوى
له قال ابن عطيه ولو كان من رويه القلب
لتعدي بالهمزه الى ثلثه مفعولين ولو قال قايل المفعول
الثالث بتضمنه المعنى فهو مقدر اي مدبرا او مسعره
على قول من قال انها جهنم قيل له لا يجوز حذف هذا المفعول
ولا الاقتصار دونه لانها داخله على الابتدا والخبر ولو
جوز لكان على قبح في اللسان لا يليق بكتاب الله تعالى انتهى

حذف المفعول الثالث في باب اعلم لدلاله المعنى
عليه جايز فيجوز في جواب هل اعلمت زيدا عمرا منطلقا
اعلمت زيدا عمرا ويحذف عمرا منطلقا لدلاله الكلام السابق
عليه واما تعليله لانها داخله على الابتدا والخبر لا يدل على
المنع لان خبر المبتدا يجوز حذفه اختصارا والثاني والثالث
في باب اعلم يجوز حذف كل واحد منهما اختصارا وفي قوله
لانها اي سار بلم داخله على الابتداء والخبر فيه تجوز ويعني انها
قبل النقل بالهمزه كانت داخله على المبتدا والخبر قال
حيان واما قوله لقاء الاخره اضافه المصدر الى المفعول
اي ولقائهم الاخره قال الزمخشري ويجوز
من اضافه المصدر الى الظرف بمعنى ولقاء ما اعد الله تعالى
في الاخره قال حيان لا يجيز جله النحويين
الاضافه الى الظرف لان الظرف هو على تقدير في والاضافه
عندهم انما هي على تقدير اللام او تقدير من على ما بين في علم
النحو فان اتسع في العامل جاز ان ينصب الظرف نصب
المفعول به وجاز اذ ذاك ان يضاف مصدره الى ذلك
الظرف المتسع في عامله واجاز بعض النحويين ان تكون الاضافه
على تقدير في كما يفهم ظاهر كلام الزمخشري وهو مذهب مردود
في علم النحو قال الزمخشري لما اعتذر اليه اخوه وذكر
شماته الاعدا قال رب اغفر لي ولاخي ليرضي اخاه
ويظهر لاهل الشماته رضاه عنه فلا تتم لهم شماتتهم واستغفر
لنفسه مما فرط منه لاخيه ولاخيه ان عسى فرط في حين الخلافه
قال ابو حيان قوله ولاخيه ان عسى فرط ان كانت

ان فتح الهمزة فلون المخففة من الثقيلة ويقرب معناه وان
كانت بكسر الهمزة فتكون للشرط ولا يصح اذ ذاك دخولها
على عسى لان اداة الشرط لا تدخل على الفعل الجامد انتهى
قال الزمخشري والله حق وهم من ديارهم لان
ذلك القرية مثل مضروب انتهى قال حيان ينبغي
ان يقول استمرار انقطاعهم عن ديارهم لان حق وهم كان
سبق على عبادة العجل قال حيان ان ربك من
بعدها لغفور رحيم اي من بعد عمل السيئات هذا هو
الظاهر ويحتمل ان يكون الضمير في من بعدها عائدا على
التوبة اي ان ربك من بعد توبتهم فيعود على المصدر المفهوم
من قوله ثم تابوا وهذا عندي اولى لانك اذا جعلت
الضمير عائدا على السيئات احتجت الى حذف مضاف وحذف
معطوف اذ يصير التقدير من بعد عمل السيئات والتوبة
منها قال الزمخشري لا اله الا هو بدل من الصلة التي
هي له ملك السماوات والارض وكذلك يحيي ويميت وفي لا اله
الا هو بيان للجملة قبلها لان من ملك العالم كان هو الاله
على الحقيقة وفي يحيي ويميت بيان لاختصاصه بالالهية
لانه لا يقدر على الاحياء والاماتة غيره انتهى قال
حيان ابدال الجمل من الجمل غير المشركة في عامل لا نعرفه
والاحسن ان تكون هذه جملا مستقلة من حيث الاعراب
وان كانت متعلقا بعضها ببعض من حيث المعنى قال
الزمخشري الاناس جمع عز كسر نحو رخال وثناء وتؤام
واخوات لها ويجوز ان يقال ان الاصل الكسر والتكسير والضمة

بدل من الكسرة كما ابدلت في نحو سكارى وغيارى من الفتحة
انتهى قال حيان لا يجوز ما قال لوجهين احدهما
انه لم ينطق باناس بكسر الهمزة فيكون جمع تكسير حتى تكون
الضمة بدلا من الكسرة بخلاف سكارى وغيارى فان القياس
فيه فعالى بالفتح فان الكلمة وهو مسموع فيهما والثاني ان
سكارى وغيارى وعجالى وما ورد من نحوها ليست الضمة
فيه بدلا من الفتحة بل نص سيبويه في كتابه على انه جمع تكسير
اصل كما ان فعالى جمع تكسير اصل وان كان لا ينقاس الضم
كما ينقاس الفتح قال سيبويه في حد تكسير الصفات
وقد يكسرون بعض هذا على فعالى وذلك قول بعضهم سكارى
وعجالى وقال سيبويه في الابنية ايضا ويكون فعالى
في الاسم نحو حبارى وسمانى ولبادى ولا يكون وصفا الا ان
يكسر عليه الواحد للجمع نحو عجالى وسكارى وكسالى فهذان
نصان من سيبويه على انه جمع تكسير واذا كان جمع تكسير اصلا
لم يسغ ان يدعى ان اصله فعالى وانه ابدلت الحركة فيه
وذهب المبرد الى انه اسم جمع اعني فعالى بضم الفاء وليس بجمع تكسير
والزمخشري لم يذهب الى ما ذهب اليه سيبويه ولا الى
ما ذهب اليه المبرد لانه عند المبرد اسم جمع فالضمة
في فائه اصل ليست بدلا من الفتحة بل الحذف في قولا
الناس قال الزمخشري سوا قدموا الحطة
على دخول الباب واخروها فهم جامعون في الايجاد بينهما
انتهى قال حيان قوله سوا قدموا واخروها

تركيب عربي وامالاحه سوا فقد موا ام اخر وهما كما قال
تعالى سوا علينا اجزعنا ام صبرنا قال ابن عطيه
وتبدل غير اللفظ دون ان يذهب جميعه وابدل اذا ذهب
به وجا بلفظ اخر انتهى قال حيان هذه التفرقه
ليست بشي وقد جا في القران بدل وابدل بمعنى واحد فقرئ
فاردنا ان يبدلهما ربهما خيرا منه زكاه وعسى ربه ان
طلقكن ان يبدله ازواجا عسى ربنا ان يبدلنا خيرا منها
بالتخفيف والتشديد والمعنى واحد وهو اذهاب الشي والاتيان
بغيره بدلا منه ثم التشديد قد جاء حيث يذهب الشي كله
قال تعالى فاولئك يبدل الله سياتهم حسنات وبدلناهم
بجنتيهم جنتين ثم بدلنا مكان السيئه الحسنه وعلى هذا
كلام العرب نثرها ونظمها قال الزمخشري اذ يعدون
بدل من القريه والمراد بالقريه اهلها كانه قيل واسالهم عن
القريه وقت عدوانهم في السبت وهو بدل الاشتمال انتهى
حيان هذا لا يجوز لان اذ من الظروف التي لا تتصرف ولا يدخل
عليها حرف جر وجعلها بدلا يجوز دخول عن عليها لان البدل
هو على نية تكرار العامل ولو ادخلت عن عليها لم يجز
وانما تصرف فيها بان اضيف اليها بعض الظروف الزمانيه نحو
يوم اذ وحين اذ واما قول من ذهب الى انها تتصرف فيها بان
تكون مفعوله باذكر فهو قول من عجز عن تاويلها على ما ينبغي
لها من ابقائها ظرفا قال الزمخشري ويجوز ان
يكون بدلا بعد بدل قال حيان يعني بدلا من القريه

بعد بدل اذ يعدون وقد ذكرنا ان ذلك لا يجوز قال ابن
عطيه ويحتمل ان يراد به الذكر نفسه ويحتمل ان يراد به ما
كان في الذكر انتهى قال ابو حيان لا يظهر لي هذان
الاحتمالان قال ابن عطيه فان اريد بالصلاح
الايمان فدون بمعنى غير يراد بها الكفره انتهى قال
ابو حيان ان اراد ان دون يرادف غيرا فهذا ليس بصحيح
وانه اراد انه يلزم ممن كان دون شي ان يكون غيرا فصحيح ه
الزجاج يقال للقرن الذي يجي بعد القرن خلف
وقال الفرا الخلف القرن والخلف من استخلفته وقال
ثعلب الناس كلهم يقولون خلف صدق للصالح وخلف
سوء للطالح ومنه
وبقيت في خلف كجلد الاجرب
والمثل سكت الفا ونطق خلفا اي سكت طويلا ثم تكلم بكلام
فاسد وعن الفرا الخلف يذهب به الى الذم والخلف خلف
صالح وقد يكون في الردي خلف وعليه قوله
الا ذلك الخلف الاعور
وفي الصالح خلف وعلى هذا بيت حسان
لنا القدم الاولى عليهم وخلفنا لاولنا في
طاعه الله تابع
وقال ابن السكيت يقال هذا خلف صدق وهذا خلف سوء
ويجوز هولا خلف صدق وهولا خلف سوء جمعه وواحده
سوا وقال النضر بن شميل التحريك والاسكان معا في
القران الردي واما الصالح فبالتحريك لا غير وانا اهل

اللغة على هذا الا الفرا وابا عبيد فانهما اجازا الاسكان
في الصالح قال الزمخشري لما القى موسى
عليه السلام الالواح وفيها كتاب الله تعالى لم يبق جبل
ولا شجر ولا حجر الا اهتز فلذلك لا ترى يهوديا يقرا التوراه
الا اهتز وانغض لها راسه انتهى قال حيان
وقد سرت هذه النزعه الى اولاد المسلمين فيما رايت بديار
مصر تراهم في المكتب اذا قروا القران يهتزون ويحركون
روسهم واما في بلادنا بلاد الاندلس فلو تحرك صغير عند
قراه القران ادبه المكتب وقال له لا تتحرك فتشبه اليهود
في الدراسه قال الزمخشري وكان حق الكلام
ان يقال ولو شينا لرفعناه بها ولكنه اخلد الى الارض
فحططناه ووضعنا منزلته فوضع قوله فمثله كمثل
الكلب موضع فحططناه ابلغ حط لان تمثيله بالكلب
في اخس احواله واذلها في معنى ذلك قال حيان
في قوله وكان حق الكلام الى اخره سوء ادب على كلام
الله تعالى واما قوله فوضع قوله فمثله الى اخره فليس
واقعا موقع ما ذكر لكن قوله ولكنه اخلد الى الارض
وقع موقع فحططناه الا انه تعالى لما ذكر الاحسان
اليه اسند ذلك الى ذاته الشريفه فقال اتيناه اياتنا
ولو شينا لرفعناه بها ولما ذكر ما هو في حق الشخص اساءه
اسند اليه فقال فانسلخ منها قال ولكنه اخلد الى الارض
وهو تعالى في الحقيقه هو الذي سلخه من الايات واخلده
الى الارض نحا على حد قوله فاردت ان اعيبها وقوله

وفيها

مطلب في الحركة بالراس عند تلاوه القران

فاراد ربك في نسبه ما كان حسنا الى الله ونسبه ما كان
خلافه الى الشخص قال حيان ولقد ذرانا
لجهنم كثيرا من الجن والانس اي لعذابها واللام للصيروره
على قول من اثبت لها هذا المعنى ولما كان مالهم اليها جعل
ذلك سببا على سبيل المجاز قال ابن عطيه
وهذا النص يصحح نعي جعل اللام للصيروره ولام العاقبه
انما يتصور اذا كان فعل الفاعل لم يقصد به ما يصير الامر
اليه واما هنا فقصد به ما يصير الامر اليه من سكناهم
جهنم انما ذهب من ذهب الى انها لام
العاقبه والصيروره لانه قال تعالى وما خلقت الجن
والانس الا ليعبدون فاثبات كونها للعله ينافي قوله الا
ليعبدون وانشدوا دليلا على اثبات معنى الصيروره للام
قول الشاعر

الا كل مولود فللموت يولد ولست ارى حيا لحي
يخلد

وقول الاخر

فللموت تغذو الوالدات سخالها كما لخراب الدهر
تبنى المساكن

ودعوى القلب فيه فان تقديره ولقد ذرانا جهنم لكثير
عن شذيذ لان القلب لا يكون الا في الشعر على الصحيح وقوله
اولئك كالانعام بل هم اضل قال حيان هذا
الاضراب ليس على جهه الابطال للخبر السابق من تشبيههم

بالانعام ولا يجوز ان يكون جهة المبالغة في الضلال هي جهة
التشبيه لانه يؤدي الى كذب احد الخبرين وذلك مستحيل
في حق الله تعالى وكلام المفسرين يدل على انه تعالى شبههم
بالانعام فيما ذكروا وانهم اضل من الانعام فيما وقع التشبيه
فيه وهو لا يجوز لما ذكرناه فالمعول عليه ان جهة التشبيه
مخالفة لجهة المبالغة في الضلال وان هذا الاضراب ليس على
سبيل الابطال لمدلول الجملة السابقة بل هم اضل اضراب دال
على الانتقال من اخبار الى اخبار فالجملة الاولى شبههم فيها
بالانعام في انتفاء الادراكات المؤدية الى امتثال ما جاءت
به الرسل والجملة الثانية اثبت لهم المبالغة في ضلال طريقهم التي
يسلكونها فالموصوف بالمبالغة في الضلال طريقهم وحذف
التمييز وتقديره بل هم اضل طريقا منهم ويبين هذا قوله
تعالى ام تحسب ان اكثرهم يسمعون او يعقلون ان هم الا كالانعام
اي في انتفاء السمع للتدبر والعقل بل هم اضل سبيلا اي
بل سبيلهم اضل اي فالمحكوم عليه اولا غير المحكوم عليه
اخيرا والمحكوم به ايضا مختلف قوله ولله
الاسماء الحسنى قال الزمخشري التي هي
احسن الاسماء لانها تدل على معان حسنة من تمجيد وتقديس
وغير ذلك انتهى قال حيان والحسنى هنا
تانيث الاحسن ووصف الجمع الذي لا يعقل بما يوصف به
الواحدة لقوله ولي فيها مآرب اخرى وهو فصيح ولو جاء على
المطابقة للجمع لكان التركيب الحسن على وزن الاخر كقوله

تعالى بعده من ايام اخر لان جمع ما لا يعقل يخبر عنه ويوصف
بجمع المؤنثات وان كان المفرد مذكرا وقيل الحسنى مصدر
وصف به قال ابن عطية والاسماء هنا بمعنى التسميات
اجماعا من المتأولين لا يمكن غيره انتهى قال حيان
لا تحرير فيما قال لان التسمية مصدر والمراد هاهنا الالفاظ
التي يطلق على الله تعالى وهي الاوصاف الدالة على تغاير الصفات
لا تغاير الموصوف كما تقول جاء زيد الفقيه الشجاع الكريم
وكون الاسم الذي امر تعالى ان يدعا به حسنا هو ما قرره
الشرع ونص عليه في اطلاقه على الله تعالى واختلف في الاسم
الذي يقتضي مدحا خالصا ولا يتعلق به شبهة ولا اشتراك
الا انه لم يرد منصوصا هل يطلق ويسمى الله تعالى به فنص القاضي
ابو بكر الباقلاني على الجواز ونص الاشعري ابو الحسن على
المنع وبه قال الفقهاء والجمهور وهو الصواب واختلف ايضا
في الافعال التي في القرآن لقوله الله يستهزئ بهم وقوله
ويمكرون ويمكر الله هل يطلق عليه منها تعالى اسم فاعل
مقيد بمتعلقه فيقال الله مستهزئ بالكافرين وماكر بالذين
يمكرون فجوز ذلك فرقة ومنع منه فرقة وهو الصواب
واما اطلاق اسم الفاعل بغير قيده فالاجماع على منعه
قال حيان وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم
عسى هنا تامة وان يكون فاعل بها نحو قولك عسى ان يقوم واسم
يكون قال الحوفي اجلهم وقد اقترب اجلهم وقال الزمخشري وغيره
اسم يكون ضمير الشأن وكان قد اقترب اجلهم في موضع نصب
في موضع خبر يكون واجلهم فاعل باقترب واما اجازة الحوفي

فيه خلاف فاذا قلت كان يقوم زيد فمن النحويين من زعم
ان زيدا هو الاسم ويقوم في موضع نصب على الخبر ومنهم
من منع ذلك ويحمل في كان ضمير الشان والجواز اختيار ابن
مالك والمنع اختيار ابن عصفور وقد ذكرنا هذه المسأله
مستوفاه الدلايل والتقسيم في شرحنا كتاب التسهيل
قال جامعه قوله والمنع اختيار ابن عصفور قد اضطرب
في هذه المسأله ابن عصفور فاختار في المقرب المنع كما ذكره
شيخنا ابو حيان هنا فقال ما نصه وقسم يلزم تاخيره
عنه اي عن الاسم وهو ان يكون الخبر ضميرا متصلا والاسم
كذلك او لعدم الفارق بين الاسم والخبر او يكون الخبر فعلا
مرفوعه ضمير مستتر فيه انتهى واختار في شرح الجمل له
الجواز فقال ما نصه واختلف في الخبر اذا كان فعلا فاعله
مضمر هل يجوز تقديمه او لا يجوز نحو كان يقوم زيد على ان
يكون موضع الخبر فمنهم من منع ذلك قياسا على المبتدا والخبر
ومنهم من اجاز وحجته ان المانع من ذلك في باب المبتدا
والخبر كون الفعل المتقدم عاملا لفظيا والابتداء عامل معنوي
والعامل اللفظي اقوى من العامل المعنوي واما كان واخواتها
فعوامل لفظيه فاذا تقدم الفعل على الاسم بعد هذه
الافعال لم يكن اعمالها فيه لازما لان العرب اذا قدمت
عاملين لفظيين قبل المعمول ربما اعملت الاول وربما اعملت
الثاني كما كان ذلك في باب الاعمال فالصحيح اذا جواز
تقديم الخبر على الاسم انتهى قال ابن
عطيه وفي قوله ادعوتموهم ام انتم صامتون

عطف الاسم على الفعل اذ التقدير ام صمتم ومثل هذا
قول الشاعر
سواء عليك الفقر ام بت ليله باهل القباب من نمير
بن عامر
انتهى قال حيان ليس هذا من عطف الاسم على الفعل
انما هو من عطف الجمله الاسميه على الجمله الفعليه واما
البيت فليس من عطف الاسم على الفعل بل من عطف
الجمله الفعليه على الاسم المقدر بالجمله الفعليه اذ اصل التقدير
التركيب سواء عليك افتقرت ام بت ليله فاوقع الفقر موقع
افتقرت قال الزمخشري عباد امثالكم استهزاء
بهم اي قصارى امرهم ان يكونوا احياء عقلاء فان ثبت ذلك
فهم عباد امثالكم لا تفاضل بينكم ثم ابطل ان يكونوا عبادا
امثالكم فقال الهم ارجل يمشون بها قال حيان
هذا ليس كما زعم لانه تعالى حكم على هولاء المدعوين من دون الله
انهم عباد امثال الداعين فلا يقال ان في الخبر من الله فان ثبت
ذلك لانه ثابت ولا يصح ان يقال ثم ابطل ان يكونوا عبادا
امثالكم فقال الهم ارجل يمشون بها لان قوله تعالى الهم
ارجل ليس ابطالا لقوله عبادا امثالكم لان المثليه ثابته
اما في انهم مخلوقون وفي انهم مملوكون مقهورون وانما ذلك
تحقير لشان الاصنام وانهم دونكم في انتفاء الالات التي اعدت
للانتفاع بها مع ثبوت كونهم امثالكم فيما ذكر ولا يدل
انكار هذه الالات على انتفاء المثليه فيما ذكروا ايضا فالابطال
لا يتصور بالنسبه اليه تعالى لانه يدل على كذب احد الخبرين

وذلك مستحيل بالنسبة الى الله تعالى وقد بينا ذلك في قوله
اولئك كالانعام بل هم اضل وقرا سعيد بن جبير ان خفيفة
وعبادا امثالكم بنصب الدال واللام واتفق المفسرون
على تخريج هذه القراءة على ان ان هي النافية اعملت عمل ما الحجازية
فرفعت الاسم ونصبت الخبر فعبادا امثالكم الخبر منصوب
قالوا والمعنى لهذه القراءة تحقير شان الاصنام ونفي مماثلتهم
للمشركين بل هم اقل واحقر اذ هي جمادات لا تفهم ولا تعقل
واعمال ان اعمال ما الحجازية فيه خلاف اجاز ذلك الكسائي
واكثر الكوفيين ومن البصريين ابن السراج والفارسي
والصحيح وابن جني ومنع من اعمالها الفرا واكثر البصريين
واختلف النقل عن سيبويه والمبرد والصحيح ان اعمالها
لغة ثبت ذلك في النثر والنظم وقد ذكرنا ذلك مشبعا في
شرح التسهيل وقال النحاس هذه قراءة لا ينبغي ان يقرا
بها لثلاث جهات احدها انها مخالفة للسواد الثانية ان سيبويه
يختار الرفع في خبر ان اذا كانت بمعنى ما فيقول ان زيد منطلق
لان عمل ما ضعيف وان بمعناها فهي اضعف منها والثالثة ان
الكسائي زاى انها في كلام العرب لا تكون بمعنى ما الا ان يكون
بعدها ايجاب انتهى وكلام النحاس هذا هو الذي لا ينبغي
لانها قراءة مروية عن تابعي جليل ولها وجه في العربية
واما الثلاث جهات التي ذكرها فلا يقدح شي منها في هذه
القراءة اما كونها مخالفة للسواد فهو خلاف يسير جدا لا
يضر ولعله كتب المنصوب على لغة ربيعة في الوقف على
المنون المنصوب بغير الف فلا يكون فيه مخالفة للسواد واما

ما حكي عن سيبويه فقد اختلف الفهم عن كلام سيبويه في ان
واما ما حكاه عن الكسائي فالنقل عن الكسائي انه حكى اعمالها
وليس بعدها ايجاب والذي يظهر ان هذا التخريج
الذي خرجوه من ان للنفي ليس بصحيح لان قراءة الجمهور تدل على
اثبات كون الاصنام عبادا امثال عابديها وهذا التخريج يدل
على نفي ذلك فيودي الى عدم مطابقة احد الخبرين وهو لا
يجوز بالنسبة الى الله تعالى وقد خرجت هذه القراءة على وجه
غير ما ذكروه وهو ان تكون ان هي المخففة من الثقيلة
واعملها عمل المشددة وقد ثبت ان ان المخففة يجوز اعمالها
اعمال المشددة في غير المضمر بالقراءة المتواترة وان كلا لما
ونقل سيبويه رحمه الله عن العرب لكنه نصب في هذه القراءة
خبرها كما نصبه عمر بن عبد العزيز في قوله

إنّ حُرّاسنا أُسْدا

وقد ذهب جماعة من النحاة الى جواز نصب اخبار ان
واخواتها واستدلوا على ذلك بشواهد ظاهرة الدلالة
على صحة مذهبهم وتاولها المخالفون فهذه القراءة
الشاذة تتخرج على هذه اللغة او تتاول على تاويل المخالفين
لاهل هذا المذهب وهو انهم تاولوا المنصوب على اضمار فعل كما
قالوا في قوله

يا ليت ايام الصبى رواجعا

ان تقديره اقبلت رواجعا فكذلك يؤول هذه القراءة على
اضمار فعل تقديره ان الذين تدعون من دون الله خلقناهم
عبادا امثالكم ويكون القراءتان قد تواففتا على معنى واحد

وهو الاخبار بانهم عباد ولا يلزمون تنافي بينهما ولا تخالف لا
يجوز في جواب الله تعالى ويرى اي صار انا مخففه ونصب عباد
على انه حال من الضمير المحذوف العايد من اصله على الذين
وامثالكم بالرفع على الخبر اي ان الذين تدعوهم من دون الله
في حال كونهم عبادا امثالكم في الخلق او في الملك فلا يمكن ان
يكونوا الهة قال ابن عطيه وقال الكساي
الطيف اللمم والطايف ما طاف حول الانسان فكيف هذا وقد
قال الاعشى وتصبح عن غب السرى وكانها
الم بها من طايف الجن اولق
قال ابو حيان لا استحسن تفسير الكساي الطايف بانه ما طاف
حول الانسان هذا البيت لانه يصح فيه معنى ما قاله الكساي
لانه ان كان تعجبه وانكاره من حيث خصص الانسان فالذي قاله
الاعشى تشبيه لانه قال كانها وان كان تعجبه من حيث فسرنا
به ما طاف حول الانسان وطايف الجن يصح ان يقال طاف حول
الانسان وشبه هو الناقه في سرعتها ونشاطها وقطعها
الفيافي بعجله بحالتها اذا الم بها اولق من طايف الجن

كمل الجزء الثالث من الدر اللقيط من البحر المحيط بحمد الله وعونه يتلوه

في اول الرابع الكلام في سورة الانفال بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله حق حمده واطيعوا الله ورسوله ان كنتم مومنين
قال ابن عطيه اي ان كنتم كاملي الايمان كما تقول للرجل

ان كنت رجلا فافعل كذا اي ان كنت كامل الرجوليه وجواب الشرط
في قوله المتقدم واطيعوا هذا هو مذهب سيبويه ومذهب
ابي العباس المبرد ان الجواب محذوف متاخر يدل عليه المتقدم تقديره
ان كنتم مومنين اطيعوا ومذهبه في هذا انه لا يتقدم
الجواب على الشرط انتهى قال ابو حيان وهذا الذي قاله
مخالف لكلام النحاه فانهم يقولون ان مذهب سيبويه
ان الجواب محذوف وان مذهب ابي العباس وابي زيد الانصاري
والكوفيين جواز تقديم جواب الشرط عليه وهذا النقل هو
الصحيح وقال اولئك هم المومنون حقا قال ابن
عطيه حقا مصدر موكد لذا نص عليه سيبويه وهو المصدر
غير المنتقل والعامل فيه احق ذلك حقا انتهى قال ابو
حيان معنى ذلك انه تاكيد لما تضمنته الجمله من الاسناد
الخبري وانه لا مجاز في ذلك الاسناد وقال كما اخرجك
ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المومنين لكارهون يجادلونك
في الحق بعدما تبين كانما يساقون الى الموت وهم ينظرون
قال ابو حيان اضطرب اهل التفسير في المراد بقوله
كما اخرجك ربك من بيتك بالحق واختلفوا على خمسة عشر
قولا احدها ان الكاف بمعنى واو القسم وما بمعنى الذي
واقعه على ذي العلم وهو الله تعالى كما وقعت في قوله وما خلق
الذكر والانثى وجواب القسم يجادلونك والتقدير والله الذي
اخرجك من بيتك يجادلونك في الحق قاله ابو عبيده وكان
ضعيفا في علم النحو وقال الامامي هذا سهو وقال ابن
الانباري الكاف ليس من حروف القسم انتهى وفيه جواب القسم

ما المضارع المثبت جوابًا لقسم ولا نون توكيد ولا بد منهما في مثل هذا
على مذهب البصريين ومن معاقبة احدهما الاخر على مذهب
الكوفيين اما عروه عنهما او عن احدهما فهو قول مخالف لما اجمع
عليه الكوفيون والبصريون القول الثاني ان
الكاف بمعنى اذ في لسان ولم يثبت ان ما تزاد بعد اذ غير الشرطية
فلذلك لا تزاد بعد ما ادعي انه بمعناها القول الثالث الكاف بمعنى
على وما بمعنى الذي تقديره امض على الذي اخرجك ربك من بيتك
وهذا ضعيف لانه لم يثبت ان الكاف تكون بمعنى على ولانه
يحتاج الموصول الى عائد وهو لا يجوز ان يحذف في مثل هذا
التركيب القول الرابع قال الرابع عكرمة التقدير
واطيعوا الله ورسوله ان كنتم مومنين كما اخرجك في
الطاعة خير لكم كما كان اخراجك خيرًا لهم القول
الخامس قال الكسائي وغيره المعنى كما اخرجك ربك من بيتك على
كراهة من فريق منهم كذلك يجادلونك في قتال كفار مكة
ويودون غير ذات الشوكة من بعد ما تبين لهم انك انما تفعل
ما امرت به لا ما يريدون قال ابن عطية والتقدير
على هذا التاويل يجادلونك في الحق مجادلة ككراهتهم
اخراج ربك اياك من بيتك فالمجادلة على هذا التاويل بمثابة
الكراهة وكذلك وقع التشبيه في المعنى وقائل هذه المقالة يقول
ان المجادلين هم المشركون القول السادس قال
الفراء التقدير امض لامرك في الغنائم ونفل من شئت وان
كرهوا كما اخرجك ربك انتهى قال ابن عطية والعبارة
بقوله امض لامرك ونفل من شئت غير محرره وتحرير

امض

هذا المعنى

هذا المعنى عندي ان يقال ان هذه الكاف شبهت هذه
القصة التي هي اخراجه من بيته بالقصة المتقدمة التي هي
سوالهم عن الانفال كانهم سالوا عن النفل وتشاجروا فاخرج
الله ذلك عنهم وكانت هذه الخيرة كما كرهوا في هذه
القصة انبعاث النبي صلى الله عليه وسلم فاخرجه الله من
بيته فكانت في ذلك الخيرة وتشاجرهم في النفل بمثابة
كراهيتهم هنا الخروج وحكم الله في النفل بانه لله والرسول
دونهم هو بمثابة اخراجه نبيه صلى الله عليه وسلم من بيته
كانت الخيرة في القصتين فيما صنع الله وعلى هذا التاويل
يمكن ان يقول قوله يجادلونك كلامًا مستانفًا يراد
به الكفار اي يجادلونك في شريعة الاسلام من بعد ما تبين
الحق فيها كانما يساقون الى الموت في الدعاء للايمان وهذا
الذي ذكرت من ان يجادلونك في الكفار منصوص قال ابن
عطية فهذان قولان مطردان يتم بهما المعنى ويحسن
رصف اللفظ انتهى ويعني بالقولين قول الفراء وقول
الكسائي وقد كثر الكلام في هذين المقالين ولا يظهران
ولا يلتئمان من حيث دلالة الفاظ الاية القول
السابع قال الاخفش الكاف نعت لحقا والتقدير هم
المومنون حقًا كما اخرجك ربك قال ابن عطية والمعنى
على هذا التاويل كما تناسق القول الثامن ان
الكاف في موضع رفع والتقدير كما اخرجك ربك فاتقوا
الله كانه ابتدا وخبر قال ابن عطية وهذا المعنى
وضعه هذا المفسر وليس من الفاظ الاية في ورد ولا صدر

فاعن فيه القول التاسع قال الزجاج الكاف في موضع
نصب والتقدير الانفال ثابتة لله ثباتا كما اخرجك ربك
وهذا القول اخذه الزمخشري وحسنه فقال ينتصب
على انه صفة مصدر للفعل المقدر في قوله الانفال لله والرسول
اي الانفال استقرت لله والرسول وثبتت مع كراهيتهم ثباتا
مثل ثبات اخراج ربك اياك من بيتك وهم كارهون انتهى
وهذا فيه بعد لكثرة الفصل بين المشبه والمشبه به ولا
يظهر لي معنى لتشبيه هذا بهذا بل لو كانا متقاربين لم يظهر
للتشبيه كبير فائدة القول العاشر ان الكاف في موضع رفع
والتقدير لهم درجات عند ربهم ومغفرة ورزق كريم هذا
وعد حق كما اخرجك وهذا فيه حذف مبتدأ وخبر ولو
صرح بذلك لم يلتئم التشبيه ولم يحسن القول الحادي
عشر ان الكاف في موضع رفع ايضا والمعنى واصلحوا ذات بينكم
ذلكم خير لكم كما اخرجك فالكاف نعت لخبر ابتداء محذوف
وهذا ايضا فيه حذف وطول فصل بين قوله واصلحوا وبين كما
اخرجك القول الثاني عشر انه شبه كراهية اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم لخروجه من المدينة حين
تحققوا خروج قريش للدفع عن ابي سفيان وحفظ عيره
بكراهيتهم نزع الغنائم من ايديهم وجعلها للرسول والتنفيل
منها وهذا القول اخذه الزمخشري وحسنه فقال يرتفع
محل الكاف على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هذه الحال
كحال اخراجك يعني ان حالهم في كراهة ما رأيت من تنفيل الغزاة
مثل حالهم في كراهة خروجهم للحرب وهذا الذي قاله هذا

القائل وحسنه الزمخشري هو ما فسر به ابن عطية قول
الفراء فقوله هذه الكاف شبهت هذه القصة التي هي
اخراجه من بيته بالقصة المتقدمة التي هي سؤالهم عن
الانفال الى آخر كلامه القول الثالث عشر ان المعنى قسمتك
الغنائم حق كما كان خروجك حقا القول الرابع عشر
ان التشبيه وقع بين اخراجين اي اخراج ربك اياك من بيتك
وهو مكة وانت كاره لخروجك وكانت عاقبة ذلك
الخير والنصر والظفر كاخراج ربك اياك من المدينة
وبعض المؤمنين كاره يكون عقيب ذلك الظفر والنصر
القول الخامس عشر الكاف للتشبيه على سبيل المجاز كقول
القائل لعبده كما وجهتك الى اعدائي فاستضعفوك وسألت
مددا فامددتك وقويتك وازحت عللك فخذهم الآن
فعاقبهم بكذا وكما كسوتك واجريت عليك الرزق فاعمل
كذا وكما احسنت اليك فاشكرني عليه فتقدير الآية
كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وغشاكم النعاس امنة منه
يعني اياه ومن معه وانزل من السماء ماء ليطهركم به وانزل
عليكم من السماء ملائكة مردفين فاضربوا فوق الاعناق
واضربوا منهم كل بنان كانه يقول قد ازحت عللكم وامددتكم
بالملائكة فاضربوا منهم هذه المواضع وهو المقتل لتبلغوا
مراد الله في احقاق الحق وابطال الباطل وملخص هذا القول
الطويل ان كما اخرجك يتعلق بقوله فاضربوا وفيه من الفصل
والبعد ما لا خفاء به وقد انتهى ذكر هذه الاقوال الخمسة عشر
التي وقفنا عليها ومن دفع الى حوك الكلام وتقلبه في انشاء

اما نسبه وزوال الفصاحه والبلاغه لم استحسن
شيئا من هذه الاقوال وان كان بعض قايليها له امامه في
علم النحو ورسوخ قدم لانه لم يتحل بملوك الكلام ولم
يكن في طبعه صوغه احسن صوغ ولا التصرف في
النظر فيه من حيث الفصاحه وما به يظهر الاعجاز وقبل
تسطير هذه الاقوال هنا وقفت على جمله منها فلم يلق بخاطري
منها شي فرايت في النوم اني امشي في رصيف ومعي رجل اباحثه
في قوله تعالى كما اخرجك ربك من بيتك بالحق فقلت له ما
مر بي شي مشكل في القران مثل هذا ولعل ثم محذوفا يصح
به المعنى وما وقفت فيه لاحد من المفسرين على شي طايل
ثم قلت له ظهر لي الساعه تخريجه وان ذلك المحذوف
هو نصرك واستحسنت انا وذلك الرجل هذا التخريج ثم
انتبهت من النوم وانا اذكره والتقدير فكانه قيل كما اخرجك
ربك من بيتك بالحق اي بسبب اظهار دين الله واعزاز شريعته
وقد كرهوا خروجك تهيبا للقتال وخوفا من الموت اذ كان
امره عليه السلام لخروجهم بغتة ولم يكونوا مستعدين
للخروج وجادلوك في الحق بعد وضوحه نصرك الله
وامدك بالملايكه ودل على هذا المحذوف الكلام الذي بعده
وهو قوله اذ تستغيثون ربكم الايات ويظهر ان الكاف في
هذا التخريج الثاني ليست لمحض التشبيه بل فيها معنى التعليل
وقد نص النحويون على انها قد يحدث فيها معنى التعليل وخرجوا
عليه قوله تعالى واذكروه كما هداكم وانشدوا
لا تشتم الناس كما لا تشتم

اي لا تشتم الناس لانك لا تشتم ومن الكلام السايغ
على هذا المعنى كما اطعت الله يدخلك الجنه اي لاجل طاعتك
الله يدخلك الجنه فكذلك المعنى لاجل ان خرجت لاعزاز دين
الله تعالى وقتل اعدايه نصرك الله وامدك بالملايكه قال
ابن عطيه ولو كره اي وكراهتكم واقعه فهي جمله في موضع
الحال انتهى قال حيان قد تقدم لنا الكلام
في نحو ولو وان المحقق فيه ان الواو للعطف على محذوف وذلك
المحذوف في موضع الحال والمعطوف على الحال حال ومثلنا ذلك
بقوله اعطوا السايل ولو جاء على فرس اي على كل حال ولو
على هذه الحاله التي تنافي الصدقه على السايل وان ولو هذه
تاتي لاستقصاء ما يظن انه لا يندرج في عموم ما قبله للمنافاه
التي بين هذه الحال وبين المسند الذي قبلها قال حيان
استغاث يتعدى بنفسه كما هو في الايه ويتعدى بحرف جر
كما جا في لفظ سيبويه في باب الاستغاثه وفي عباره ابن مالك
في النحو المستغاث ولا تقول المستغاث به وكانه لما راه في
القران تعدى بنفسه قال المستغاث ولم يعده بالباء كما
عداه سيبويه والنحويون وزعم ان كلام العرب بخلاف
ذلك وكلاهما مسموع من لسان العرب فمما جا معدى
بالباء قال الشاعر

حتى استغاث بماء لا رشاء له من الاباطح في
حافاته البرك
مكلل باصول النبت تنسجه ريح خريق لضاحي
مايه حبك

كما استغاث بسيء فز غيطلة خاف العيون
فلم ينظر به الحشك

قال الزمخشري واردفته اياه اذا اتبعته ويقال ردفته لقولك
اتبعته اذا جئت بعده فلا يخلو المكسور الدال من ان
يكون بمعنى متبعين او متبعين فان كان بمعنى متبعين فلا
يخلوا ان يكون بمعنى متبعين بعضهم بعضا او متبعين بعضهم
لبعض او بمعنى متبعين اياهم المومنين اي يتقدمونهم فيتبعونهم
انفسهم او متبعين لهم يتشيعونهم ويتقدمونهم بين ايديهم
وهم على ساقتهم ليكونوا على اعينهم وحفظهم او بمعنى انفسهم
ملئكة اخرين او متبعين غيرهم من الملئكة ويعضد
هذا الوجه قوله تعالى في سورة ال عمران بثلاثة الاف
من الملئكة منزلين بخمسة الاف من الملئكة مسومين
انتهى قال ابو حيان هذا تكثير في الكلام وملخصه
ان اتبع مشددا يتعدى الى واحد واتبع مخففا يتعدى
الى اثنين واردف اي بمعناهما والمفعول لاتبع محذوف
والمفعولان لاتبع محذوفان فيقدر ما يصح به المعنى وقوله
او متبعين اياهم المومنين هذا ليس من مواضع فصل
الضمير بل مما يتصل ويحذف له النون لا يقال هولاء
كاسون اياك ثوبا بل يقال كاسوك فتصحيحه ان يقول
او بمعنى متبعهم المومنين ويقول او بمعنى متبعين انفسهم
المومنين قال الزمخشري اذ يغشاكم بدل ثان من اذ
يعدكم او منصوب بالنصر او بما في عند الله من معنى
الفعل او بما جعله الله او باضمار اذكر انتهى

اما كونه بدلا ثانيا من اذ يعدكم فوافقه عليه ابن عطية
قال العامل في اذ هو العامل الذي عمل في قوله واذ يعدكم
يتقدر بتكراره لان الاشتراك في العامل الاول بنفسه
لا يكون الا بحرف عطف وانما القصد ان يعدد نعمه
على المومنين في يوم بدر فقال اذكروا اذ فعلنا
بكم كذا اذ فعلنا كذا واما كونه منصوبا بالنصر ففيه
ضعف من وجوه احدها انه مصدر فيه ال وفي اعماله خلاف
ذهب الكوفيون انه لا يجوز اعماله الثاني انه موصول
وقد فصل بينه وبين معموله بالخبر الذي هو الا من عند
الله وذلك لا يجوز لا يقال ضرب زيد شديد عمرا
الثالث انه يلزم من ذلك اعمال ما قبل الا فيما
بعدها من غير ان يكون ذلك المعمول مستثنى او مستثنى
منه او صفة له واذ ليس واحدا من هذه الثلاثة فلا يجوز
ما قام الا زيد يوم الجمعة وقد اجاز ذلك الكسائي
والاخفش واما كونه بما في عند الله من معنى الفعل فيضعفه
المعنى لانه يصير استقرار النصر مقيدا بالظرف والنصر
من عند الله مطلقا في وقت غشي النعاس وغيره واما كونه
منصوبا بما جعله الله فقد سبقه اليه الحوفي وهو ضعيف
ايضا لطول الفصل ولكونه معمول ما قبل الا وليس احد
تلك الثلاثة قال ابو حيان الضمير في وما جعله
الله عائدا على الامداد المسبك من اني ممدكم او على المدد
او على الوعد الدال عليه يعدكم او على الالف او على الاستجابة
او على الارداف او على الخبر بالامداد او على [illegible] بشرى

اقوال محتمله مقوله اظهرها الاول ولم يذكر الزمخشري
غيره قال حيان قرا الشعبي وينزل عليكم ماء
ليطهركم به حكاه ابن جني وابو الفضل الرازي في كتاب
اللوامح في شواذ القران وخرجاه على ان ما بمعنى الذي
قال صاحب اللوامح وصلته حرف الجر الذي هو ليطهركم
والعايد عليه هو فمعناه الذي هو ليطهركم به انتهى وظاهر
هذا التخريج فاسد لان لام كي لا تكون صله ومن حيث جعل
العايد هو وقال معناه الذي هو ليطهركم لا تكون لام كي هي
الصله بل الصله هو ولام الجر والمجرور وقال ابن جني ما موصوله
وصلتها حرف الجر بما جره فكانه قال ما للطهور انتهى وهذا
فيه ما قلنا من مجي لام كي صله ويمكن تخريج هذه القراه على وجه
اخر وهو ان ما ليس موصولا بمعنى الذي وانه بمعنى ماء الممدود
وذلك انهم حكوا ان العرب تحذف هذه الهمزه فقالوا شربت ما
بالهمزه لحذف الهمزه وتنوين الميم ممكن ان تخرج على هذه الا انهم
اجروا الوصل مجرى الوقف فحذفوا التنوين لانك اذا وقفت
ما قلت شربت ما بحذف التنوين وابقاء الالف اما الالف
الاصل التي هي بدل من الواو وهي عين الكلمه واما الالف
التي هي بدل من التنوين حاله النصب قال ابن
عطيه العامل في اذ العامل الاول على ما تقدم فيما قلنا ولو
قدرناه قريبا لكان قوله ويثبت على تاويل عود الضمير على
الربط واما على عوده على الما فيقلق ان يعمل ويثبت في اذ انتهى
قال حيان انما يقلق ذلك عنده لاختلاف
زمان التثبيت عنده وزمان هذا الوحي لان زمان نزال

على شربت صح

المطر وما تعلق به من تعاليله متقدم على تغشيه النعاس
وذلك الوحي وتغشيه النعاس والالتجا الى وقت القتال
قال الزمخشري ويجوز ان يكون نصبا على عليكم
ذلكم فذوقوه كقولك زيدا فاضربه انتهى قال حيان
لا يجوز هذا التقدير لان عليكم من اسما الافعال واسما
الافعال لا تضمر وتشبيهه له بقولك زيدا فاضربه ليس بجيد
لانهم لم يقدروه فعليك زيدا فاضربه وانما هذا منصوب
على الاشتغال وقد اجاز بعضهم في ذلكم ان يكون منصوبا على
الاشتغال وقال بعضهم لا يجوز ان يكون ذلكم مبتدا وفذوقوه
خبر لان ما بعد الفا لا يكون خبرا للمبتدا الا ان يكون المبتدا
اسما موصولا او نكره موصوفه نحو الذي ياتيني فله درهم
وكل رجل في الدار فمكرم انتهى وهذا الذي قاله صحيح ومساله
الاشتغال تنبني على صحه جواز ان يكون ذلكم يصح فيه الابتدا
الا ان قولهم زيدا فاضربه وزيد فاضربه ليست الفا هنا
كالفا في الذي ياتيني فله درهم لان هذه الفا دخلت لتضمن المبتدا
معنى اسم الشرط ولذلك شروط ذكرت في النحو والفا في زيد فاضربه
هي جواب لامر مقدر وموجزه من تقديم والتقدير تنبه فزيدا
اضربه وقالت العرب زيدا فاضرب وقدره النحاه تنبه فاضرب
زيدا وابني الاشتغال في زيدا فاضربه على هذا التقدير وفقد بان
الفرق بين الفاين ولولا هذا التقدير لم يجز زيدا فاضرب بل
لو كان يكون التركيب زيدا اضرب كما هو اذا لم يقدر هناك
امر بالتنبيه محذوف قال وان للكافرين عذاب النار
الزمخشري عطف على ذلكم في وجهيه او نصب على ان الواو

بمعنى مع والمعنى ذوقوا هذا العذاب العاجل مع الآجل الذي
لكم في الآخرة فوضع الظاهر موضع الضمير **قال** فخان
يعني بقوله في وجهيه اي وجهي الرفع وكان قد قدم ان ذلكم
مرفوع اما على الابتداء والخبر محذوف اي على العقاب او
على الخبر والمبتدا محذوف اي العقاب ذلكم وقوله
فوضع الظاهر موضع الضمير اي قال مكان وان لكم وان
للكافرين فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم **قال** فجاء
والفا جواب شرط محذوف تقديره ان افتخرتم بقتلهم
فانتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم لانه هو الذي انزل الملائكه
والقى الرعب في قلوبهم وشاء النصر والظفر وقوى قلوبكم
واذهب عنها الفزع والجزع **قال** فجاء ليست
الفا جواب شرط محذوف خلافا لزاعم وانما هي للربط بين الجمل لانه
قال فاضربوا فوق الاعناق واضربوا منهم كل بنان فكان
امتثالهم ما امروا به سببا للقتل فقيل فلم تقتلوهم اي لستم
مستبدين بالقتل لان الاقدار عليه والخلق له انما هو لله تعالى
ليس للقاتل فيها شي لانه اجري على يده فنفى عنه ايجاد القتل
واثبت لله تعالى **قال** فجاء الجمله من قوله
لا تصيبن صفة لقوله فتنة اي غير مصيبة الظالم خاصة
الا ان دخول نون التوكيد على المنفي بلا مختلف فيه فالجمهور لا
يجيزونه ويحملون ما جاء منه على الضرورة او الندور والذي
يختار الجواز واليه ذهب بعض النحويين واذا كان قد جاء
لحاقها الفعل منفيا بلا مع الفصل نحو قوله

فلا ذا نعيم يتركن لنعيمه وان قاله قرظني وخذ رشوه
ابى

منعم

ولا ذا بئيس يتركن لبؤسه فينفعه شكوى اليه
ان اشتكى

فلان يلحقه مع غير الفصل اولى نحو لا تصيبن وزعم
الزمخشري ان الجملة صفة وهي نهي قال وكذلك اذا جعلته
صفة على ارادة القول كانه قيل واتقوا فتنة مقولا فيها
لا تصيبن ونظيره قوله ه

جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط

اي بمذق مقول فيه هذا القول لان فيه لون الورقة التي
هي معنى الذئب انتهى وتقديره ان الجملة معمولة لصفة محذوفة
وزعم الفراء ان الجملة جواب للامر نحو قولك انزل عن
الدابة لا تطرحنك اي ان تنزل عنها لا تطرحنك قال
ومنه لا يحطمنكم سليمان اي ان تدخلوا لا يحطمنكم
فدخلت النون لما فيه من معنى الجزاء انتهى وهذا المثال
وقوله ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم ليس
نظير واتقوا فتنة لا تصيبن لانه ينتظم من المثال
والآية شرط وجزاء كما قدر ولا ينتظم ذلك هنا الا ترى
انه لا يصح تقدير ان تتقوا فتنة لا تصيب الذين ظلموا منكم
خاصة لانه يترتب اذ ذاك على الشرط غير مقتضاه من
جهة المعنى واخذ الزمخشري قول الفراء وزاده فسادا وخبط
فيه فقال وقوله لا تصيبن لا يخلو من ان يكون جوابا
للامر او نهيا بعد امر او صفة لفتنة فاذا كانت جوابا فالمعنى
ان اصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة ولكنها تعمكم
انتهى تقريره هذا القول فانظر اليه كيف قدر ان يكون

جوابا للامر الذي هو اتقوا ثم قدر اداة الشرط داخلة على غير
مضارع اتقوا فقال والمعنى ان اصابتكم يعني الفتنة وانظر
كيف قدر الفرا في انزل عن الدابة لا تطرحنك وفي قوله
ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم فادخل اداة
الشرط على مضارع فعل الامر وهكذا يقدر ما كان
جوابا للامر وزعم بعضهم ان قوله لا تصيبن جواب
قسم محذوف فقيل لا نافية وشبه النفي بالموجب فدخلت
النون كما دخلت في لتصيبن التقدير والله لا تصيبن وعلى
القول بانها صفة او جواب امر او جواب قسم تكون النون
قد دخلت في المنفي بلا وذهب بعض النحويين الى انها جواب
قسم والجملة موجبة ودخلت النون في محلها ومطلت اللام
فصارت لا والمعنى والله لتصيبن ويؤيد هذا القول قراءة ابن
مسعود وعلي ابن ابي طالب وزيد بن ثابت والباقر والربيع بن انس
وابي العالية وابن جماز لتصيبن وفي ذلك وعيد للظالمين
فقط وعلى هذا التوجيه خرج ابن جني ايضا قراءة الجماعة
لا تصيبن وكون اللام مطلت وحذفت عنها الالف
اشباعا ضعيف لان الاشباع بابه الشعر وقال ابن جني
في قراءة ابن مسعود ومن معه يحتمل ان يراد بهذه القراءة
لا تصيبن فحذفت الالف من لا تخفيفا واكتفاء
بالحركة كما قالوا ام والله قال المهدوي كما حذفت
من ما وهي اخت لا في نحو ام والله لافعلن وشبهه انتهى وليست
لا اختا لما لان اما في قولهم ام والله لافعلن ليست نافية
وحكى النقاش عن ابن مسعود انه قرا فتنة ان تصيب

وعن الزبير بن العوام لتصيبن وخرج المبرد والفرا والزجاج
قراءة لا تصيبن على ان تكون نهيا وتم الكلام عند قوله واتقوا
فتنة وهو خطاب عام للمؤمنين ثم ابتدا الكلام عنده ثم
ابتدى نهي الظلمة خاصة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة
خاصة واخرج النهي على جهة اسناده للفتنة فهو نهي محول
كما قالوا لا اريتك هاهنا اي لا تكن هاهنا فيقع مني رويتك
والمراد هنا لا يتعرض الظالم للفتنة فتقع اصابتها له خاصة
وقال الزمخشري في تقرير هذا الوجه واذا كانت نهيا بعد
امر فكانه قيل واحذروا ذنبا او عقابا ثم قيل لا تتعرضوا
للظلم فيصيب العقاب او اثر الذنب من ظلم منكم خاصة
وقال الاخفش الصغير لا تصيبن هو على معنى الدعا انتهى
والذي دعاه الى هذا والله اعلم استبعاد دخول نون التوكيد
في المنفي بلا واعتاص تقديره نهيا فعدل الى جعله دعا فيصير
المعنى لا اصابت الفتنة الظالمين خاصة واستلزمت الدعا
على غير الظالمين فصار التقدير لا اصابت ظالما ولا غير ظالم
فكانه قيل واتقوا فتنة لا اوقعها الله باحد فتلخص في
تخريج قوله لا تصيبن اقوال الدعا والنهي على تقديرين
وجواب قسم على تقديرين وجواب امر على تقديرين وصفة
قال الزمخشري فان قلت كيف جاز النون
المؤكدة في جواب الامر قلت لان فيه معنى النهي اذا قلت انزل عن
الدابة لا تطرحك فلذلك جاز لا تطرحنك ولا تصيبن
ولا يحطمنكم انتهى قال ... حيان اذا قلت لا تطرحك
وجعلته جوابا لقولك انزل فليس فيه معنى نهي بل هو نفي

محض جواب الامر يعني بلا وجزمه على الجواب على الخلاف
الذي في جواب الامر والسته معه هل ثم شرط محذوف
دل عليه الامر وما دل معه او ضمنت جملة الامر وما دل
معه معنى الشرط واذا فرعنا على مذهب الجمهور في ان الفعل
المنفي بلا لا تدخل عليه النون الا للتوكيد لم يجز انزل عن الدابه لا
تطرحنك قال الزمخشري فان قلت ما معنى من في
قوله الذين ظلموا منكم خاصة قلت التبعيض على الوجه
الاول والتبيين على الثاني لان المعنى لا تصيبكم خاصة على ظلمكم
لان الظلم منكم اقبح من سائر الناس انتهى قال حيان
ويعني بالاول ان يكون جوابا للامر وبالثاني ان يكون نهيا
بعد امر قال حيان خاصة اصله ان يكون نعتا
لمصدر محذوف اي اصابة خاصة وهي حال من الفاعل المستكن
في لا تصيبن ويحتمل ان يكون حالا من الذين ظلموا اي مخصوصين
بها بل تعمهم وغيرهم قال ابن عطيه ويحتمل
ان يكون خاصة حالا من الضمير في ظلموا قال حيان
لا نعقل انا هذا الوجه قال الزمخشري اذ اسم نصب
على انه مفعول به مذكور لا ظرف اي اذكروا وقت كونكم
اقلة اذلة انتهى قال حيان فيه التصرف في اذ بنصبها
مفعولة وهي من الظروف التي لا تتصرف الا بان اضيف
اليها الازمان قال حيان اللام في الذين من قوله
تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف
الظاهر انها لام التبليغ انه امر ان تقول هذا المعنى الذي
تضمنه الفاظ الجملة المحكيه بالقول وسوا قاله

ويحتمل

بهذه العبارة ام غيرها وجعل الزمخشري اللام لام العلة
فقال اي قل لاجلهم هذا القول ان ينتهوا ولو كان بمعنى
خاطبهم به لقيل ان تنتهوا يغفر لكم وهي قراءة ابن مسعود
ونحوه وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا
اليه خاطبوا به غيرهم ليسمعوه انتهى قال حيان
انتصب قليلا قال الزمخشري على الحال وما قاله ظاهر
لان ارى منقوله بالهمزة من راى البصرية فتعدت الى اثنين
الاول كاف خطاب الرسول والثاني ضمير الكفار وقليلا وكثيرا
منصوبان على الحال وزعم بعض النحويين ان ارى الحلمية تتعدى
الى ثلثة كاعلم وجعل من ذلك قوله اذ يريكهم الله في منامك قليلا
عنده على انه مفعول ثالث وجوز حذف هذا المنصوب
اقتصارا ابطل هذا المذهب تقول رايت زيدا في النوم
واراني الله زيدا في النوم قوله ولو ترى اذ
يتوفى الذين كفروا الملائكه قال حيان الظاهر
ان الملائكه فاعل يتوفى ويدل عليه قراءة ابن عامر
والاعرج تتوفى بالتاء وذكر في قراءة غيرهما لان تانيث
الملائكه مجاز وحسنه الفصل وقيل في هذه القراءة
الفاعل ضمير الله والملائكه مبتدا والجملة حالية وهي في
يضربون قال ابن عطيه ويضعفه سقوط واو
الحال فانها في الاغلب تلزم مثل هذا انتهى ولا يضعفه
اذ جاء بغير واو في كتاب الله وفي كثير من كلام العرب
قال الزمخشري وهم من غرق القبط وقتلى قريش
كانوا ظالمين انفسهم بالكفر والمعاصي انتهى

حيان لا تخصيص للزمخشري فلا يعني في الفظ ومعنى
فمن لبثا ذا الضمير في لذنوا وفي اهلكناهم لا تخصيص فيهما فالذي
ظهر عموم المشبه به وهم ال فرعون والذين من قبلهم
او عموم المشبه والمشبه بهم قال الزمخشري وليست
هذه القراءة التي تفرد بها حمزة كما ذكر بل قرا بها ابن عامر
وهو من العرب الذين سبقوا اللحن وقرا على عثمان وحفص
عن عاصم وابو جعفر يزيد بن القعقاع وابو عبد الرحمن
وابن محيصن وعيسى والاعمش ولها توجيه في العربية
غير ما ذكر ولا التفات لقوله وليست بشيء قال ابن
عطيه ورباط الخيل جمع ربط ككلب وكلاب ولا يكثر
ربطها الا وهي كثيرة ويجوز ان يكون الرباط مصدرا
من ربط كصاح صياحا لان مصادر الثلاثي غير المزيد
لا تنقاس قال حيان قوله مصادر الثلاثي غير
المزيد لا تنقاس ليس بصحيح بل لها مصادر منقاسة
ذكرها النحويون قال حيان الظاهر رفع
ومن من ومن اتبعك عطفا على ما قبله وعلى هذا
فسره الحسن وجماعة اي حسبك الله والمومنون
وقال الشعبي وابن زيد معنى الاية حسبك الله وحسب
من اتبعك قال ابن عطيه فمن في هذا التاويل
في موضع نصب عطفا على موضع الكاف لان موضعها
نصب على المعنى بيكفيك الذي سدت حسبك
مسدها انتهى قال حيان هذا ليس بجيد لان
حسبك ليس مما يكون الكاف فيه في موضع نصب بل هذه

اضافه صحيحه ليست من نصب وحسبك مبتدا مضاف
الى الضمير وليس مصدرا ولا اسم فاعل الا ان قيل انه عطف
على التوهم كانه توهم انه قيل يكفيك الله او كفاك الله لكن
العطف على التوهم لا ينقاس فلا يحمل عليه القران ما وجد
مندوحه عنه والذي ينبغي ان يحمل عليه كلام الشعبي
وابن زيد هو ان يكون ومن مجرورة على حذف اذ الاله حسبك
عليه فيكون كقوله ٥

اكل امرى تحسبين امرا ونار توقد
بالليل نارا

اي وكل نار فلا يكون من العطف على الضمير المجرور
ابن عطيه وهذا الوجه من حذف المضاف مكروه بانه
ضرورة الشعر انتهى قال حيان ليس بمكروه
ولا ضرورة وقد اجازه سيبويه في الكلام وخرج عليه
البيت وغيره من الكلام الفصيح قال الزمخشري
ومن اتبعك الواو بمعنى مع وما بعده منصوب تقول
حسبك وزيدا درهم ولا يجر لان عطف الظاهر المجرور
على المكني ممتنع قال

وحسبك والضحاك سيف مهند

والمعنى كفاك وكفا اتباعك من المومنين الله ناصرا انتهى
قال حيان هذا الذي قاله الزمخشري مخالف لكلام
سيبويه قال سيبويه رحمة الله قالوا حسبك وزيدا
درهم لما كان فيه معنى كفاك وقبح ان يحملوه على المضمر نووا
الفعل كانه قال حسبك ويحسب اخاك درهم ولذلك

لنبك انتهى تكتنك هو من كفاه تكتنبه ولذلك وقطك
تقول كفيك وزيدا درهم وقطك وزيدا درهم
وليس هذا من باب المفعول معه وانما جاء سيبويه به حجة
للحمل على الفعل للدلالة تحسبك يدل على تفاك وتحسبني مضارع
احسبني فلان اذا اعطاني حتى اقول حسبي فالناصب في
هذا فعل يدل عليه المعنى وهو في تكتنبك وزيدا درهم او ضح
لانه مصدر للفعل المضمر اي ويكفي زيدا وفي وقطك وزيدا
درهم التقدير فيه ابعد لان قطك ليس في الفعل المضمر شي من
لفظه انما هو مفسر من حيث المعنى فقط وفي ذلك الفعل
المضمر ضمير يعود على المضمر الدرهم والنية بالدرهم التقدير
فيصير من عطف الجمل ولا يجوز ان يكون من باب الاعمال لان طالب
المبتدا للخبر وعمله فيه ليس من قبيل طلب الفعل وما جرى
مجراه ولا عمله فلا يتوهم ذلك فيه وقال الزجاج حسب اسم
فعل والكاف نصب والواو بمعنى مع انتهى فعلى هذا يكون الله
فاعلا بحسبك وعلى هذا التقدير يجوز في ومن ان يكون معطوفا
على الكاف لانها مفعول باسم الفعل لا مجرور لان اسم الفعل
لا يضاف الا ان مذهب الزجاج خطا لدخول العوامل
على حسبك تقول بحسبك درهم وقال تعالى فان حسبك
الله ولم يثبت كونه اسم فعل في مكان فيعتقد فيه انه
يكون اسم فعل واسما غير اسم فعل كرويد واجاز ابو البقا
رفع ومن على انه خبر مبتدا محذوف تقديره وحسبك
من اتبعك وعلى انه مبتدا محذوف الخبر تقديره ومن اتبعك
من المومنين كذلك اي حسبهم الله

سورة التوبة

قال الزمخشري كل مرصد كل ممر ومجتاز يرصدونهم
وانتصابه على الظرف كقوله لاقعدن لهم صراطك المستقيم
انتهى قال حيان هذا الذي قاله الزجاج قال كل مرصد
ظرف كقولك ذهبت مذهبا ورده ابو علي لان المرصد المكان
الذي يرصد فيه العدو فهو مكان مخصوص لا يحذف
الحرف منه الا سماعا كما حكى سيبويه دخلت البيت
وكما عسل الطريق الثعلب انتهى واقول يصح انتصابه
على الظرف لان قوله واقعدوا لهم ليس معناه حقيقة القعود
بل المعنى ارصدوهم في كل مرصد يرصد فيه ولما كان هذا
المعنى جاز قياسا ان يحذف منه في كما قال
وقد قعدوا انفاقها كل مقعد
فمتى كان العامل في الظرف المختص عاملا من لفظه او من معناه
جاز ان يصل اليه بغير وساطة في فتقول جلست مجلس
زيد وقعدت مجلس زيد تريد في مجلس زيد فكما يتعدى
الفعل الى المصدر من غير لفظه اذا كان بمعناه فكذلك الى
الظرف وقال الاخفش معناه على كل مرصد فحذف على
واعمل الفعل وحذف على ووصول الفعل الى مجرورها فنصبه
تخصه اصحابنا بالشعر قال حيان قرا الضحاك
سقاية الحاج بضم السين جمع على فعال بضم الفاء كرخل
ورخال وظئر وظؤار وكان المناسب ان يكون بغير هاء
ولكنه ادخل الهاء كما دخلت في حجارة وقد نصر
الله قال حيان جواب الشرط محذوف تقديره

فسينصره الله ويدل عليه قوله فقد نصره الله جوابا للشرط
قلت فيه وجهان احدهما فسينصره الله وذكر معنى ما قدمناه
والثاني انه تعالى اوجب له النصر وجعله منصورا في ذلك
الوقت فلن يخذل من بعده انتهى قال حيان
هذا لا يظهر منه جواب الشرط لان ايجاب النصر له امر سبق
والماضي لا يترتب على المستقبل فالذي يظهر الوجه الاول
قال الزمخشري وقوله لخرجنا سد مسد جواب
الشرط القسم ولو جميعا قال حيان ما ذهب اليه
من ان قوله لخرجنا سد مسد جواب القسم ولو جميعا ليس
بجيد بل للنحويين في هذا مذهبان احدهما ان لخرجنا
هو جواب القسم وجواب لو محذوف على قاعدة اجتماع القسم
والشرط اذا تقدم القسم على الشرط وهذا اختيار ابي الحسن
ابن عصفور والاخر ان لخرجنا هو جواب لو وجواب القسم
هو لو وجوابها وهذا اختيار ابن مالك اما ان لخرجنا يسد مسدهما
فلا اعلم احدا ذهب الى ذلك ويحتمل ان يتاول كلامه على
انه لما حذف جواب لو ودل عليه جواب القسم جعل كانه سد
مسد جواب القسم وجواب لو قال الزمخشري
يهلكون انفسهم اما ان يكون بدلا من سيحلفون او حالا
بمعنى مهلكين والمعنى انهم يوقعونها في الهلاك بحلفهم
الكاذب وما يحلفون عليه من التخلف ويحتمل ان يكون
حالا من قوله لخرجنا اي لخرجنا معكم وان اهلكنا انفسنا
والقيناها في التهلكة بما نحملها من المسير في تلك الشقة وجا
به على لفظ الغايب لانه مخبر عنهم الا ترى انه لو قيل سيحلفون

أي ينصره في المستقبل ... النصر في الماضي

بالله

بالله لو استطاعوا لخرجنا لجاز سند بدأ بقال حلف بالله
ليفعلن ولافعلن فالغيبة على حكم الاخبار والتكلم على الحكاية
قال حيان اما كونه يهلكون بدلا من سيحلفون
فبعيد لان الاهلاك ليس مرادفا للحلف ولا هو نوع من الحلف
ولا يجوز ان يبدل فعل من فعل الا ان يكون مرادفا له او
نوعا منه واما كونه حالا من قوله لخرجنا فالذي يظهر
ان ذلك لا يجوز لان قوله لخرجنا فيه ضمير التكلم فالذي يجري
عليه انما يكون بضمير التكلم فلو كان حالا من ضمير لخرجنا
لكان التركيب نهلك انفسنا اي مهلكي انفسنا واما قياسه ذلك
على حلف بالله ليفعلن ولافعلن فليس بصحيح لانه اذا اجراه على
ضمير الغيبة لا يخرج منه الى ضمير التكلم لو قلت حلف زيد ليفعلن
وانا قائم على ان يكون وانا قائم حالا من ضمير ليفعلن لم يجز
وكذا عكسه نحو حلف زيد لافعلن يقوم يريد قائما لم يجز
واما قوله جاء به على لفظ الغايب لانه مخبر عنهم فمغالطة ليس
مخبرا عنهم بقوله لو استطعنا لخرجنا بل هو حاك
لفظ قولهم ثم قال الا ترى لو استطاعوا لخرجوا لجاز سند بدا
الى اخر كلامه كلام صحيح لكنه تعالى لم يقل ذلك اخبارا عنهم بل
حكاية والحال من جملة كلامهم المحكي فلا يجوز ان يخالف بين
ذي الحال وحاله لاشتراكهما في العامل لو قلت قال زيد
خرجت يضرب خالدا تريد اضرب خالدا لم يجز ولو قلت قالت
هند خرج زيد اضرب خالدا تريد خرج زيد ضاربا خالدا
لم يجز ولو ارادوا الخروج لاعدوا له عدة ولكن
كره الله انبعاثهم قال حيان لما تضمنت الجملة انتفا

الخروج والاستعداد وجا بعدها ولكن وكانت لكن لا تقع الا
بين نقيضين او ضدين او خلافين احدهما على خلاف فيه
لا بين متفقين وكان ظاهر ما بعد لكن موافقا لما قبلها قال
الزمخشري فان قلت كيف موقع حرف الاستدراك قلت
لما كان قوله ولو ارادوا الخروج معطيا معنى نفي خروجهم
واستعدادهم للغزو قيل ولكن كره الله انبعاثهم كانه قيل ما
خرجوا ولكن تثبطوا عن الخروج لكراهة انبعاثهم كما تقول
ما احسن الي زيد ولكن اساء الي انتهى وليست الاية نظير هذا
المثال لان المثال واقع فيه لكن بين ضدين والاية واقع فيه
لكن بين متفقين من جهة المعنى قال
الزمخشري وفيكم سماعون لهم اي نمامون يسمعون
حديثكم فينقلونه اليهم او فيكم قوم يسمعون
للمنافقين ويطيعونهم انتهى قال لحيان فاللام
في القول الاول للتعليل وفي الثانية لتقوية التعدية لقوله
تعالى فعال لما يريد والقول الاول قاله سفيان بن عيينة
والحسن ومجاهد وابن زيد قالوا معناه جواسيس يسمعون
الاخبار وينقلونها اليهم ورجحه الطبري والقول الثاني
قول الجمهور قالوا معناه وفيكم مطيعون سامعون لهم
قال حيان النحاس ما معناه اذا دخلت الواو والفا
على اذن فهجاؤها في الخط الف وذال ونون لغير ... او
ثم فهجاها الف ويا وذال ونون والفرق ان ثم يوقف عليها
وينفصل بخلافهما قال حيان عمرو بن
شقيق [illegible] قاضي الري يقرا قل لن يصيبنا بتشديد

قال ح

النون قال ابو حاتم ولا نجوز ذلك لان النون لا تدخل
مع لن ولو كانت مع هل لقراءة ابن مصرف لجازت قال الله تعالى
هل يذهبن كيده ما يغيظ انتهى ووجه هذه القراءة
تشبيه لن بلا وبلم وقد سمع لحاق هذه النون بلا ولم فلما
شاركتهما لن في النفي لحقت معها نون التوكيد وهذا
توجيه شذوذ انتهى قال ابن عطية انفقوا
امر في ضمنه جزا وهذا مستمر في كل امر معه جزا والتقدير
ان تنفقوا لن يتقبل منكم واما اذا عري الامر من الجواب
فليس يصحبه تضمن الشرط انتهى حيان يقدح في هذا
التخريج ان الامر اذا كان فيه معنى الشرط كان الجواب كجواب
الشرط فعلى هذا يقتضي ان يكون التركيب فلن يتقبل بالفاء
لان لن لا تقع جوابا للشرط الا بالفا فكذلك ما ضمن معناه الا ترى جزمه
الجواب في مثل اقصد زيدا يحسن اليك قال الزمخشري
وفي سبيل الله معناه الغزاة والحجيج المنقطع بهم
حيان الذي يقتضيه تعداد هذه الاصناف الغا لا بتداخل
واشتراط الفقر في بعضها يبعد بالتداخل فان كان الغازي
او الحاج شرط اعطائه الفقر فلا حاجة لذكره لانه مندرج
في عموم الفقرا بل كل من كان يوصف من هذه الاوصاف
جاز الصرف اليه على اي حال كان من فقر او غنى لانه قام
به الوصف الذي اقتضى اليه الصرف قال حيان
افراد الضمير في يرضوه لانهما في حكم مرضي واحد اذ
رضى الله هو رضى الرسول او يكون في الكلام حذف
قال ابن عطية مذهب سيبويه انهما

جملتان حذفت الاولى لدلالة الثانية عليها والتقدير عنده
والله احق ان يرضوه ورسوله احق ان يرضوه وهذا القول
الشاعر

نحن بما عندنا وانت بما عندك راضٍ
والراي مختلف

ومذهب المبرد ان في الكلام تقديما وتاخيرا فتقديره والله احق
ان يرضوه ورسوله وقيل الضمير عائد على المذكور كما قال
روبه

فيها خطوط من سوادٍ وبلق كانه في الجلد توليع
البهق

انتهى قال حيان قوله مذهب سيبويه انهما جملتان حذفت
الاولى ان كان الضمير في انهما عائدا على كل واحد من الجملتين فكيف
يقول حذفت الاولى ولم تحذف الاولى انما حذف خبرها
وان كان الضمير عائدا على الخبر وهو احق ان يرضوه فلا يكون جملة
الا باعتقاد كون ان يرضوه مبتدا واحق المتقدم خبر لكن
لا يتعين هذا القول اذ يجوز ان يكون الخبر مفردا بان يكون
التقدير احق بان يرضوه وعلى التقدير الاول يكون التقدير
والله ارضاؤه احق وقدره الزمخشري والله احق ان يرضوه
ورسوله كذلك الم يعلموا انه من يحادد الله ورسوله
فان له نار جهنم حيان قرا الجمهور فان له نار جهنم
بالفتح والفاء جواب الشرط فيقتضي جملة وان له مؤول في موضع
رفع على الابتداء وخبره محذوف فقدره الزمخشري مقدما
نكرة اي فحق ان له وقدره غيره متاخرا اي فان له نار جهنم

الاخفش

واجب قاله الزمخشري ورد عليه بان ان لا يبتدا بها متقدمة
على الخبر وهذا مذهب سيبويه والجمهور واجاز الاخفش
والفرا وابو حاتم الابتدا بها متقدمة على الخبر فالاخفش
خرج ذلك على اصله قال الزمخشري ويجوز ان
يكون فان له معطوفا على انه على ان جواب من محذوف
تقديره الم يعلموا انه من يحادد الله ورسوله يهلك فان
له نار جهنم انتهى قال حيان فيكون فان له نار جهنم في موضع
نصب وهذا الذي قدره لا يصح لانهم نصوا على انه اذا حذف
الجواب لدلالة الكلام عليه فان كان فعل الشرط ماضيا في اللفظ
او مضارعا مجزوما بلم تقول من كلامهم انت ظالم ان فعلت ولا يجوز
ان تفعل وهنا حذف جواب الشرط وفعل الشرط ليس ماضي
اللفظ ولا مضارعا منفيا بلم وذلك انما جا في كلامهم مخصوص
بالضرورة وايضا فتجد الكلام تاما دون تقدير هذا الجواب
قال الزمخشري وعدن علم لقوله جنات عدن
التي وعد الرحمن ويدل عليه ما روى ابو الدرداء الى اخره
قال حيان انما استدل بالاية على ان عدنا علم لان المضاف
اليها وصف بالتي وهي معرفة فلو لم تكن جنات مضافة الى
معرفة لم توصف بالمعرفة ولا يتعين ذلك اذ يجوز ان يكون
التي خبر مبتدا محذوف او منصوبا باضمار اعني او امدح
او بدلا من جنات ويبعد ان يكون صفة لقوله الجنة الفصل
بالبدل الذي هو جنات والحكم انه اذا اجتمع النعت والبدل
قدم النعت وجي بعده بالبدل قال حيان
لقيني شيخنا الاديب الكامل ابو الحكم مالك بن المرحل المالقي

بغرناطة فسألني قراءة من يقرأ اليوم على الشيخ أبي جعفر بن الطباع
فقلت قراءة عاصم فأنشدني لبعض العصريين قراءة لغرها
مخالفة

إن نعف عن طائفة منكم نعذب طائفة قال الزمخشري
فإن قلت هل يجوز أن يكون قوله قلت لا أجد استئنافا مثله
يعني مثل رضوا بأن يكونوا مع الخوالف كأنه قيل إذا ما أتوك
لتحملهم تولوا فقيل ما لهم تولوا باكين قيل قالوا لا أجد ما أحملكم
عليه إلا أنه وسط بين الشرط والجزاء كالاعتراض قلت نعم
ويحسن انتهى قال أبو حيان لا يجوز هذا ولا يحسن
في كلام العرب فكيف في كلام الله وهو فهم عجيب قال
الزمخشري وأعينهم تفيض من الدمع كقولك تفيض دمعا وهو
أبلغ من يفيض دمعها لأن العين جعلت كأن كلها دمع فائض
ومن للبيان كقولك أفديك من رجل ومحل الجار والمجرور النصب
على التمييز قال أبو حيان لا يجوز ذلك لأن التمييز الذي
أصله فاعل لا يجوز جره بمن وأيضا فإنه معرفة ولا يجوز إلا
على رأي الكوفيين الذين يجيزون مجيء التمييز معرفة قالوا
لم يجئ فاعل وجمعه أفعلة إلا واديا وأودية وناديا وأندية
والنادي المجلس وحكى الفراء في جمع الوادي أوداء أفعالا
قال جرير
عرفت ببرقة الأوداء رسما محيلا طال عهدك
من رسوم
الزمخشري كقوله حيان ويجوز أن يكون من عطف الجمل
ولقد موصوف يحذف هو المبتدأ أي ومن أهل المدينة

قوم مردوا أو منافقون مردوا قال الزمخشري
كقوله أنا ابن جلا انتهى قال أبو حيان إن كان شبهه
في مطلق حذف الموصوف فحسن وإن كان شبهه
في خصوصيته فليس بجيد لأن حذف الموصوف مع من
وإقامة صفته مقامه وهي في تقدير الاسم ولا سيما
في التفصيل منقاس كقولهم منا ظعن ومنا أقام وأما أنا
ابن جلا فضرورة شعر كقوله
يرمي بكفي كان من أرمى البشر
أي بكفي رجل ولذلك أنا ابن جلا تقديره أنا ابن رجل جلا
أي كشف الأمور وبينها قال ابن عطية وفعله صلى
الله عليه وسلم هذا بهم على جهة التأديب اجتهادا منه فيهم
ولم يسلخهم ذلك من الإسلام وإنما هو كما يخرج العصاة والمتهمون
ولا عذاب أعظم من هذا وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
لنزاما يتكلم فيه على الإجمال دون تعيين فهذا أيضا من العذاب
انتهى قال أبو حيان يبعد ما قال ابن عطية لأنه نص
على نفاق من أخرج بعينه فليس من باب إخراج العصاة بل
هو لا نفاق عنده وإن أظهر الإسلام قال
الزمخشري ومن أوفى بعهده من الله لأن إخلاف الميعاد قبيح
لا يقدم عليه الكرام من الخلق مع جوازه عليهم لحاجتهم
فكيف بالغني الذي لا يجوز عليه قبيح قط ولا ترى ترغيبا في الجهاد
أحسن منه وأبلغ انتهى قال أبو حيان فيه دسيسة
الاعتزال واستعمال قط في غير موضعه لأنه أتى به مع قوله
لا يجوز عليه قبيح قط وقط ظرف ماض فلا يعمل فيه إلا الماضي

الزمخشري أوّاه فعّال من أوّه كلأّال من اللؤلؤ
وهو الذي يكثر التأوه ومعناه أنه لفرط ترحمه ورقته وحلمه
كان يتعطف على أبيه الكافر الجاني قال حيان تشبيهه
من أوّاه من أوّه بلأّال من اللؤلؤ ليس بجيد لأن مادة أوّه موجودة
في صورة أواه ومادة لؤلؤ مفقودة في لأّال لاختلال الترتيب
إذ لأّال ثلاثي ولؤلؤ رباعي وشرط الاشتقاق التوافق في الحروف
الأصلية بالمؤمنين رؤوف رحيم قال حيان يحتمل بالمؤمنين
أن يتعلق برؤوف ويحتمل أن يتعلق برحيم فيكون من باب
التنازع وفي جواز تقديم معمول المتنازعين نظر فالأكثرون
يمنعون فيه تقدمه عليهما وأجاز بعض النحويين التقديم فتقول
زيدا ضربت وشتمت على التنازع

سورة يونس

ولو يعجل الله للناس الشر استعجالهم بالخير لقضي إليهم أجلهم
الزمخشري أصله ولو يعجل الله للناس تعجيله لهم الخير فوضع استعجاله
لهم بالخير موضع تعجيله له الخير إشعارا بسرعة إجابته لهم
وإسعافه بطلبتهم كأن استعجالهم بالخير تعجيل لهم
حيان مدلول عجل غير مدلول استعجل لأن عجل يدل على الوقوع
واستعجل يدل على طلب التعجيل وذلك واقع من الله تعالى وهذا
مضاف إليهم فلا يكون التقدير على ما قاله الزمخشري فيحتمل
وجهين أحدهما أن يكون التقدير تعجيلا مثل استعجالهم بالخير
فشبه التعجيل بالاستعجال لأن طلبتهم للخير ووقوع تعجيله
مقدم عندهم على كل شيء والثاني أن يكون ثم محذوف يدل

عليه المصدر تقديره ولو يعجل الله للناس الشر إذا استعجلوا
به استعجالهم بالخير لأنهم كانوا يستعجلون بالشر ووقوعه
على سبيل التهكم كما كانوا يستعجلون بالخير قال
الزمخشري كونهم شفعاءهم أنبأتم بما ليس بمعلوم لله تعالى
وإذا لم يكن معلوما له وهو العالم الذات المحيط بجميع المعلومات
لم يكن شيئا لأن الشيء ما يعلم ويخبر عنه فكان خبرا ليس مخبرا عنه
انتهى قال حيان فيكون ما واقعة على الشفاعة
والفاعل بيعلم هو الله تعالى والمفعول الضمير المحذوف العائد على
ما قال حيان قال أبو علي في قراءة الجمهور يسيّركم
من التسيير هو تضعيف مبالغة لا تضعيف تعدية لأن العرب
تقول سرت الرجل وسيّرته ومنه قول الهذلي
فلا تجزعن من سنة أنت سرتها فأول راضٍ
سنة من يسيرها
قال ابن عطية وعلى هذا البيت اعتراض حتى لا
يكون شاهدا في هذا وهو أن يكون الضمير كالظرف كما تقول
سرت الطريق انتهى قال حيان ما ذكره أبو علي لم
يتعين بل الظاهر أن التضعيف فيه للتعدية لأن سار الرجل
لازما أكثر من سرت الرجل متعديا فجعله ناشئا عن الأكثر
أحسن من جعله ناشئا عن الأقل وأما جعل ابن عطية الضمير
كالظرف قال كما تقول سرت الطريق فهذا لا يجوز عند
الجمهور لأن الطريق عندهم ظرف مختص كالدار والمسجد
فلا يصل إليه الفعل غير دخلت عند سيبويه وانطلقت وذهبت
عند الفراء إلا بوساطة في إلا في ضرورة وإذا كان كذلك

لذلك فضميره احرى ان لا يتعدى اليه الفعل واذا كان
ضمير الظرف الذي يصل اليه الفعل بنفسه يصل اليه الفعل
بنفسه يصل اليه بوساطة في الا ان اتسع فيه فلان يكون
الضمير الذي يصل الفعل الى ظاهره بغير اولى ان يصل اليه الفعل
بوساطة في وزعم ابن الطراوة ان الظرف هو طرفه غير مختص
فيصل اليه الفعل بغير وساطة في وزعم مردود في النحو
قال الزمخشري فايدة الالتفات في قوله حتى اذا كنتم في
الفلك وجرين بهم المبالغة كانه يذكر لغيرهم حالهم ليعجبهم
منها ويستدعي منهم الانكار والتقبيح انتهى قال حيان
والذي يظهر والله اعلم ان حكمة الالتفات هنا هي ان قوله
هو الذي يسيركم في البر والبحر خطاب فيه امتنان واظهار
نعمه للمخاطبين والمسيرين في البر والبحر مومنون وكفار
والخطاب شامل فحسن خطابهم بذلك ليستديم الصالح
الشكر ولعل الطالح يتذكر هذه النعمة فيرجع فلما ذكرت
حاله آل الامر في آخرها الى ان المتلبس بها هو باغ في الارض
بغير الحق عدل عن الخطاب الى الغيبة حتى لا يكون المومنون
يخاطبون بصدور مثل هذه الحالة التي آخرها البغي
قال ابن عطية بهم خروج من الحضور الى الغيبة وحسن
ذلك لان قوله كنتم في الفلك هو بالمعنى المعقول حتى اذا
حصل بعضكم في السفن انتهى قال ابو حيان فانه ت
قد يمضي ذا غايبا فعاد الضمير عليه فيضمير كقوله او كظلمات
في بحر لجي يغشاه اي او كذي ظلمات فعاد الضمير غايبا على اسم
غايب فلا يكون ذلك من باب الالتفات قال ابو حيان

والباء في بهم وبريح قال ابو البقا يتعلق الباءان بجرين انتهى
والباء والذي يظهر ان الباء في بهم متعلقة بجرين تعلقها
بالمفعول نحو مررت بزيد وان الباء في بريح يجوز ان تكون
للسبب فاختلف المدلول في البائين فجاز ان يتعلقا بفعل
واحد ويجوز ان تكون الباء للحال اي وجرين بهم ملتبسة
بريح طيبة فيتعلق بمحذوف كما تقول جا زيد بثيابه اي
ملتبسا بها قال الزمخشري فان قلت ما معنى
قوله بغير الحق والبغي لا يكون بحق قلت بلى وهو استيلا
المسلمين على ارض الكفرة وهدم دورهم واحراق زروعهم
وقطع اشجارهم كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ببني قريظة
قال حيان كان قد شرح قوله يبغون بانهم يفسدون
ويعيثون مترافعين في ذلك ممعنين فيه من بغى الجرح اذا
ترامى الفساد انتهى قال الزجاج البغي الترقي في الفساد
وقال الاصمعي بغى الجرح ترقى الى الفساد وبغت المراة فجرت
انتهى ولا يصح ان يقال في المسلمين انهم باغون على الكفرة الا ان
ذكر ان اصل البغي هو الطلب مطلقا ولا يتضمن الفساد
فحينئذ ينقسم الى طلب بحق وطلب بغير حق قال ح
حيان انما مثل الحياة الدنيا كما انزلناه من السماء فاختلط
به نبات الارض مما ياكل الناس والانعام حتى اذا اخذت
الارض زخرفها وازينت وظن اهلها انهم قادرون عليها
اتاها امرنا ليلا او نهارا فجعلناها حصيدا كان لم تغن
بالامس كذلك نفصل الايات لقوم يتفكرون مناسبة
هذه الاية لما قبلها انه تعالى لما قال يا ايها الناس انما بغيكم

الى انفسكم متاع الحياة الدنيا ضرب مثلا عجيبا غريبا
للحيوة الدنيا تذكر من يبغي فيها على سرعة زوالها وانقضائها
وانها بحال ما تغر وتستر تضمحل ويؤول امرها الى
الفنا قال الزمخشري هذا من التشبيه المركب شبهت حال
الدنيا في سرعة تقضيها وانقراض نعيمها بعد الاقبال
بحال نبات الارض في جفافه وذهابه حطاما بعد ما التف
وتكاثف وزين الارض بخضرته ورفيفه انتهى وانما هنا
ليست للحصر ولا وضعا ولا استعمالا لانه تعالى ضرب
للحياة الدنيا امثالا غير هذا والمثل هنا يحتمل ان يراد به
الصفة وان يراد به القول السائر المشبه به حال الثاني
بالاول والظاهر تشبيه صفة الحياة الدنيا بماء فيما يكون
به وينشا عنه من الانتفاع ثم الانقطاع وقيل شبهت
الحياة الدنيا بالنبات على تلك الاوصاف فيكون التقدير كنبات
ما فحذف المضاف وقيل شبهت الحياة بحياة مقدرة على هذه
الاوصاف فيكون التقدير كحياة قوم بما انزلناه من السماء
قيل ويقوي هذا قوله وظن اهلها انهم قادرون عليها والسما
اما ان يراد من السحاب واما ان يراد من جهة السماء والظاهر
ان النبات اختلط بالما ومعنى الاختلاط تشبثه به وتلقفه
اياه وقبوله لانه يجري له مجرى الغذا فتكون البا للمصاحبة
وكل مختلطين يصح في كل منهما ان يقال اختلط بصاحبه فلذلك
فسره بعضهم بقوله خالطه الما وداخله فنما كل جزء
منه وقال الكرماني فاختلط به اختلاط مجاورة
لان الاختلاط تداخل الاشيا بعضها في بعض انتهى ولا يمتنع اختلاط

النبات بالماء على سبيل التداخل فلا نقول انه اختلاط مجاورة
وقيل اختلط اختلف وتنوع بالما وبينوا لفظ اختلط عن هذا
التفسير وقيل معنى اختلط تركب وقيل امتد وطال وقال الزمخشري
فاشتبك بسببه حتى خالط بعضه بعضا وقال ابن عطية
وصلت فرقة النبات بقوله فاختلط اي اختلط النبات بعضه
ببعض بسبب الما انتهى وعلى هذه الاقوال البا في بماء للسببية
وابعد من ذهب الى ان الفاعل في قوله فاختلط هو ضمير يعود
على الما اي فاختلط الما الارض ويقف هذا الذاهب على
قوله فاختلط ويستانف به نبات الارض على الابتدا والخبر
المقدم قال ابن عطية يحتمل على هذا ان يعود الضمير في به
على الما وعلى الاختلاط الذي تضمنه الفعل انتهى والوقف على
قوله فاختلط لا يجوز وخاصة في القران لانه تفكيك
للكلام المتصل الصحيح المعنى الفصيح اللفظ وذهاب الى اللغز
والتعقيد والمعنى الضعيف الا ترى انه لو صرح باظهار الاسم
الذي الضمير في به كناية عنه فقيل بالاختلاط نبات
الارض او بالما نبات الارض لم يكد ينعقد كلاما من
مبتدا وخبر لضعف هذا الاسناد وقربه من عدم الافادة
ولولا ان ابن عطية ذكره وخرجه على ما ذكرناه عنه لم
نذكره ولما كان النبات ينقسم الى ماكول وغيره بين ان المراد
احد القسمين بمن وقال مما ياكل الناس كالحبوب
والثمار والبقول والانعام كالحشيش وساير ما يرعى قال
الحوفي من متعلقة باختلط وقال ابو البقا مما ياكل حال
من النبات فاقتضى قول ابي البقا ان يكون العامل في الحال

محذوفا لان المجرور والظرف اذا وقعا حالين كان العامل محذوفا
وقول ابي البقا هو الظاهر وتقديره دايما بالمل حتى غايه
فيحتاج ان يكون الفعل الذي قبلها متطاولا حتى يصح الغايه
فاما ان يقدر قبلها محذوفا اي فما زال ينمو حتى اذا او يتجوز
في فاختلط ويكون معناه فدام اختلاط النبات بالماء حتى اذا
وقوله اخذت الارض زخرفها وازينت جمله بديعه اللفظ
جعلت الارض اخذه زخرفها متزينه وذلك على جهة التمثيل
بالعروس اذا اخذت الثياب الفاخره من كل لون فاكتست
وتزينت بانواع الحلي فاستعير الاخذ وهو التناول
باليد لاشتمال نبات الارض على البهجه والنضاره والوان مختلفه
واستعير لتلك البهجه والنضاره والالوان المختلفه لفظ الزخرف
وهو الذهب لما كان من الاشيا البهجه المنظر السارة للنفوس
وازينت اي بنباتها وما اودع فيه من الحبوب والثمار ويحتمل
ان يكون قوله وازينت تاكيدا لقوله اخذت الارض زخرفها
واحتمل ان لا يكون تاكيدا اذ قد يكون اخذ الزخرف لا لقصد
التزيين فيقول وازينت ليفيد انها قصدت التزيين ونسبه
الاخذ الى الارض والتزيين من بديع الاستعاره وقرا
الجمهور وازينت واصله وتزينت فادغمت التا في الزاي فاجتلبت
همزة الوصل لضروره تسكين الزاي عند الادغام وقرا ابي
وعبد الله وزيد بن علي والاعمش وتزينت على وزن تفعلت
وقرا سعد بن ابي وقاص وابو عبد الرحمن وابن يعمر والحسن
والشعبي وابو العاليه وقتاده ونصر بن عاصم وابن هرمز
وعيسى الثقفي وازينت على وزن افعلت كاحصد الزرع اي حضر

زينتها وحانت وصحت اليا فيه على جهة الشذوذ كاغيلت المراه
والقياس وازانت كقولك وابانت وقرا ابو عثمان النهدي بهمزة
مفتوحة بوزن افعالت قال عنه صاحب اللوامح قال
ها هات في الوزن بوزن احمارت لانهم كرهوا الجمع بين
ساكنين فحركت الالف فانقلبت همزة مفتوحة ونسب
ابن عطية هذه القراءه لفرقه فقال وقرات فرقه وازيانت
وهي لغة منها قول الشاعر

اذا ما الهوادي بالعبيط احمارت

وقرا اشياخ عوف بن ابي جميلة وازيانت بنون مشدده
والف ساكنه قبلها قال ابن عطيه وهي قراءه ابي عثمان النهدي
وقرات فرقه وازاينت والاصل وتزاينت فادغم والظن
هنا على بابه من ترجيح احد الجايزين وقيل بمعنى ايقنوا وليس
بسديد ومعنى القدره عليها التمكن من تحصيلها ومنفعتها
ورفع غلتها وذلك لحسن نموها وسلامتها من العاهات والضمير
في اهلها عايد على الارض وهو على حذف مضاف اي اهل نباتها
وقيل الضمير عايد على الغله وقيل على الزينه وهو ضعيف وجواب
اذا قوله اتاها امرنا كالريح والصر والسموم وغير ذلك
من الافات كالجراد والنار وقيل اتاها امرنا باهلاكها وابهم
في قوله ليلا او نهارا وقد علم تعالى متى ياتيها امره او يكون
التنويع لان بعض الارض ياتيها امره ليلا وبعضها نهارا ولا
يخرج كاين عن وقوعه فيهما والحصيد فعيل بمعنى مفعول
اي المحصود ولم يؤنث كما لم يؤنث امراه جريح قال ابو
عبيده الحصيد المستاصل وهي محصوده عن [illegible]

استعاره جعل ما هلك من الزرع بالافه قبل اوانه حصيدا
لعلاقه ما بينهما من الطرح على الارض وقيل يجوز ان يكون
منها التعبير الاداه والتقدير فجعلناها كالحصيد وقوله
كان لم تغن بالامس مبالغه في التلف والهلاك حتى كانها لم توجد
قبل ولم تقم بالارض بهجه خضره نضره تسر اهلها وقرا الحسن
وقتاده كان لم يغن بالياء على التذكير فقيل عايد على المضاف
المحذوف الذي هو الزرع حذف واقيمت هي التانيث مقامه
في قوله عليها اتاها فجعلناها وقيل عايد على الزخرف والاولى
عوده على الحصيد اي كان لم يغن الحصيد وكان مروان بن الحكم
يقرا على المنبر كان لم تتغن باربابها مثل تتغنى وقال
الاعشى

طويل الثواء طويل التغني

وهو من غني بالمكان اذا اقام به قال الزمخشري والامس مثل في
الوقت كانه قيل كان لم تغن انفا انتهى وليس الامس عبارة
عن مطلق الوقت ولا هو مرادف لقوله انفا لان انفا معناه
الساعه والمعنى كان لم يكن لها وجود فيما مضى من الزمان ولو
ان قائلا قال في غير القران كان لم يكن لها وجود الساعه
لم يصح هذا المعنى لانه لا وجود لها الساعه فكيف تشبه
وهي لا وجود لها حقيقه انما تشبه ما انتفى وجوده الان
بما قد راينا وجوده في الزمان الماضي لسرعه انتقاله من
حاله الوجود الى حاله العدم فكان ما كان له الوجود ما سبقت
له وقرا ابو [illegible] لقوم يتذكرون بالذال بدل التاء
قال ابو حيان ولون وجوههم مسوده هو حقيقه

١٩٢

لا مجاز فيكون الوانهم مسوده وقال ابو عبد الله الرازي
واعلم ان حكماء الاسلام قالوا المراد من هذا السواد ههنا
سواد الجهل وظلمه الضلال فان الجهل طبعه طبع الظلمه
وقوله وجوه يومئذ مسفره ضاحكه مستبشره
المراد نور العلم وروحه ونشره وبشارته ووجوه يومئذ
عليها غبره ترهقها قتره المراد منه ظلمه الجهل وكدوره الضلاله
انتهى وكثيرا ما ينقل هذا الرجل عن حكماء الاسلام في
التفسير وينقل كلامهم تاره منسوبا اليهم وتاره مسندا ويعني
بحكماء الاسلام الفلاسفه الذين خلقوا في مده المله الاسلاميه
وهم احق بان يسموا سفهاء جهلا من ان يسموا حكماء اذ هم
اعداء الانبياء والمحرفون للشريعه الاسلاميه وهم اضر على
المسلمين من اليهود والنصارى واذا كان امير المومنين عمر بن
الخطاب رضي الله عنه نهى عن قراءه التوراه مع كونها كتابا
الاهيا فلان ينهى عن قراءه كلام الفلاسفه احق وقد غلب في
هذا الزمان وقبله بقليل الاشتغال بجهالات الفلاسفه
على كثير من الناس ويسمونها الحكمه ويستجهلون من عرى
عنها ويعتقدون انهم الخلاصه من الناس ويعكفون على دراستها
ولا يكاد يلقى احدا منهم يحفظ قرانا ولا حديثا عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولقد غضضت يوما من ابن سينا
ونسبته للجهل فقال لي بعضهم واظهر التعجب من كون احد
يغض من ابن سينا كيف يكون اعلم الناس بالله ينسب للجهل
ولما ظهر من قاضي الجماعه ابي الوليد محمد بن ابي القاسم احمد بن
ابي الوليد بن رشد الاعتنا بمقالات الفلاسفه والتعظيم

تشنيع عظيم على الرازي

نقص

لما اعتنى به علماء الاسلام بالاندلس المنصور منصور الموحدين
بن يعقوب بن محمد يوسف بن عبد المومن بن علي ملك الغرب
والاندلس حتى اوقع به ما هو مشهور من ضربه ولعنه واهانته
واهانة جماعة منهم على روس الاشهاد وكان مما خوطب
به المنصور في حقهم قول بعض العلماء الشعراء

خليفتنا جزاك الله خيرا عن الاسلام والنبي الكريم
محوت جهادة جاهدت فيه الى ان فزت بالفتح العظيم
وصيرت الانام بحسن هدي على نهج الصراط المستقيم
تجاهد بي اناس قد اضلوا طريق الشرع بالعلم القديم
وحرقت كتبهم شرقا وغربا وفيها كامنا شر العلوم
يدب الى العقائد من اذاها سموم والعقائد كالجسوم
وفي امثالها اذ لاذ وآبكون السيف ترياق السموم

وقال — يا وحشة الاسلام من فرقة شاغلة انفسها بالسفه
قد نبذت دين الهدى خلفها وادعت الحكمة والفلسفه

وقال —
قد ظهرت في عصرنا فرقة ظهورها شوم على العصر
لا تقتدي في الدين الا بما سن ابن سينا وابو نصر

ولما حللت بديار مصر ورايت كثيرا من اهلها يشتغلون
بجهالات الفلاسفة ظاهرا من غير ان ينكر ذلك عليهم احد
تعجبت من ذلك اذ كنا نشانا في جزيرة الاندلس على التبري
من ذلك والانكار له وانه اذا بيع كتاب في المنطق انما يباع
خفية وانه لا يتجاسر ان ينطق بلفظ المنطق انما يسمونه المفعل
حتى ان صاحبنا وزير الملك ابن الاحمر ابا عبد الله محمد بن عبد
الرحمن المعروف بابن الحكيم كتب الي كتابا من الاندلس يسالني
ان اشتري له او استنسخ كتابا لبعض شيوخنا في المنطق فلم
يتجاسر ان ينطق بالمنطق وهو وزير فسماه في كتابه لي
بالمفعل قال — جامعه الشعر المقول للمنصور
في حق ابن رشد ونظرائه لابي الحسين محمد بن احمد بن جبير
الكناني الشاطبي صاحب الرحلة روى عن ابيه وابي الوليد بن
الدباغ وابن ابي العيش وغيرهم وكان عالما فاضلا ورعا زاهدا
مولده ببلنسية عام اربعين وخمسمائة ومات بالاسكندرية
في شعبان عام اربعة عشر وستمائة ومات ابن رشد الحفيد بمراكش
في صفر عام خمس وتسعين وخمسمائة وحمل الى قرطبة فدفن بها
قال — الزمخشري فان قلت مطلعا حالا من الليل
فما العامل فيه قلت لا يخلو اما ان يكون اغشيت من قبل
ان من الليل صفة لقوله قطعا فكان افضاؤه الى الموصوف
كافضائه الى الصفة واما ان يكون معنى الفعل في من الليل انتهى

قال أبو حيان أما الوجه الأول فهو بعيد لأن الأصل أن
يكون العامل في الحال هو العامل في ذي الحال والعامل في
الليل هو مستقر الواصل إليه بمن وأغشيت عامل في قوله
قطعا الموصوف بقوله من الليل فاختلفا فلذلك كان الوجه
الأخير أولى أي قطعا مستقرة من الليل أو كائنة من الليل
في حال الظلامة قال ابن عطية فإذا كان نعتا يعني
مظلما نعتا للقطع وكان حقه أن يكون قبل الجملة ولكن
قد يجيء بعد هذا وتقدير الجملة قطعا استقر من الليل
مظلما على نحو قوله وهذا كتاب أنزلناه مبارك انتهى قال
أبو حيان لا يتعين تقدير العامل في المجرور بالفعل
فيكون جملة بل الظاهر أن يقدر باسم الفاعل فيكون
من قبيل الوصف بالمفرد والتقدير قطعا كائنا من الليل مظلما
قال الزمخشري وأنتم أكد به الضمير في مكانكم
لسده مسد قوله الزموا وشركاؤكم عطف عليه انتهى
حيان يعني عطفا على الضمير المستكن وتقديره الزموا
وإن مكانكم قام مقامه فتحمل الضمير الذي في الزموا ليس بجيد
إذ لو كان كذلك لكان مكانك الذي هو اسم فعل يتعدى كما يتعدى
الزموا ألا ترى أن اسم الفعل إذا كان الفعل لازما كان اسم الفعل
لازما وإذا كان متعديا كان متعديا فأمثال ذلك عليك زيدا
لما كان الزم يتعدى وإليك لما كان تنح لم يتعد
ولكون مكانك لا يتعدى قدره النحويون اثبت واثبت لا
يتعدى قال ابن عطية أنتم رفع بالابتداء والخبر
مخزيون أو مهانون ونحوه قال أبو حيان فيكون

مكانكم قد

قد تم أخبر أنهم لذا وهذا ضعيف لفك الكلام الظاهر اتصال
بعض أجزائه ببعض ولتقدير إضمار لا ضرورة تدعو إليه
ولقوله فزيلنا بينهم إذ يدل على أنهم ثبتوا هم وشركاؤهم
في مكان واحد حتى وقع التزييل بينهم وهو التفريق ولقراءة
من قرأ أنتم وشركاءكم بالنصب على أنه مفعول معه والعامل
فيه اسم الفعل ولو كان أنتم مبتدأ وقد حذف خبره لما جاز
أن يأتي بعده مفعول معه والعامل فيه تقول كل رجل
وضيعته بالرفع ولا يجوز فيه النصب قال
جامعه أجازه أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري
النحوي صاحب كتاب التبصرة قال ابن عطية ويجوز
أن يكون أنتم تأكيدا للضمير الذي في الفعل المقدر الذي هو
قفوا أو نحوه قال أبو حيان هذا ليس بجيد إذ لو كان
تأكيدا لذلك الضمير المتصل بالفعل لجاز تقديمه على الظرف
إذ الظرف لم يتحمل ضميرا على هذا القول فيلزم تأخيره عنه
وهو غير جائز لا تقول أنت مكانك ولا يحفظ من كلامهم
والأصح أنه لا يجوز حذف المؤكد في التأكيد المعنوي فكذلك
هذا لأن التأكيد ينافي الحذف وليس من كلامهم أنت
زيدا لمن رأيته قد شهر سيفا وأنت تريد اضرب أنت زيدا
إنما كلام العرب زيدا تريد اضرب زيدا قال الزمخشري
ويجوز أن يراد ولكن كان تصديقا من رب العالمين وتفصيلا
منه في ذلك فيكون من رب العالمين متعلقا بتصديق وتفصيل
ويكون لا ريب فيه اعتراضا كما تقول زيد لا شك فيه كريم
قال أبو حيان قوله فيكون من رب العالمين متعلقا

بتصديق وتفصيل انما يعني من جهة المعنى واما من جهة
الاعراب فلا يكون الا متعلقا باحدهما ويكون من باب
الاعمال قال ابن عطية فانظر كيف كان عاقبة الظالمين
قال الزجاج كيف في موضع نصب على خبر كان لا يجوز
ان يعمل فيه انظر لان ما قبل الاستفهام لا يعمل فيه هذا
قانون النحويين لانهم عاملوا كيف في كل مكان معاملة
الاستفهام المحض في قولك كيف زيد ولكيف تصرفات
غير هذا تحل محل المصدر الذي هو كيفية وينخلع من معنى
الاستفهام ويحتمل هذا الموضع ان يكون منها ومن تصرفاتها
قولهم كن كيف شئت وانظر قول البخاري كيف كان بدء
الوحي فانه لم يستفهم منه انتهى قال ابو حيان
قول الزجاج لا يجوز ان يعمل فيه انظر وتعليله يريد لا يجوز
ان يعمل فيه انظر لفظا لكن الجملة في موضع نصب لانظر
لان انظر معلقة وهي من نظر القلب وقول ابن عطية
هذا قانون النحويين الى اخر تعليله ليس كما ذكر بل
لكيف معنيان احدهما الاستفهام المحض وهو سؤال
عن الهيئة الا ان يعلق عنها العامل فمعناها معنى الاسماء
التي يستفهم بها اذا علق عنها العامل والشرط كقول
العرب كيف تكون اكون وقوله ولكيف تصرفات
الى اخره ليس كيف تحل محل المصدر ولا لفظ كيفية
هو مصدر انما ذلك نسبة الى كيف وقوله ويحتمل
ان يكون هذا الموضع منها ومن تصرفاتها قولهم كن
كيف شئت لا يحتمل ان يكون منها لانه لم يثبت لها المعنى

الذي ذكر من كون كيف بمعنى كيفية وادعاء مصدرية كيفية واما
كن كيف شئت فكيف ليست بمعنى كيفية وانما هي شرطية
وهو المعنى الثاني الذي لها وجوابها محذوف والتقدير كيف شئت
فكن كما تقول قم متى شئت فمتى اسم شرط ظرف لا يعمل فيه
قم والجواب محذوف وتقديره متى شئت فقم وحذف الجواب
لدلالة ما قبله عليه كقولهم اضرب زيدا ان اساء اليك التقدير
ان اساء اليك فاضربه وحذف فاضربه لدلالة اضرب المتقدم
عليه واما قول البخاري كيف كان بدء الوحي فهو استفهام
محض اما على سبيل الحكاية كان قائلا ساله فقال كيف كان
بدء الوحي واما ان يكون من قوله هو كانه سال نفسه كيف
كان بدء الوحي فاجاب بالحديث الذي فيه كيفية ذلك
ابن عطية حافظ على لفظ من واذا جاء الفعل على لفظها
فجائز ان يعطف عليه اخر على المعنى واذا جاء اولا على معناها
فلا يجوز ان يعطف باخر على اللفظ لان الكلام يلبس حينئذ
قال ابو حيان ليس كما قال بل يجوز ان يراعى المعنى اولا فيعيد
الضمير على حسب ما يريد من المعنى تانيث وتثنية وجمع
ثم يراعي اللفظ فيعيد الضمير مفردا مذكرا وفي ذلك تفصيل
ذكر في علم النحو قال ابن عطية ويوم ظرف ونصبه يصح
بفعل مضمر تقديره واذكر ويصح ان ينتصب بالفعل الذي يتضمنه
قوله كان لم يلبثوا الا ساعة من النهار ويصح نصبه بيتعارفون
والكاف في قوله كان يصح ان يكون في موضع الصفة لليوم
ويصح ان يكون في موضع نعت للمصدر كانه قال ويوم نحشرهم
حشرا كان لم يلبثوا ويصح ان يكون قوله كان لم يلبثوا في موضع

للحال من الضمير في يحشرهم انتهى قال حيان اما قوله
ويصح ان ينتصب بالفعل الذي يتضمنه قوله كان لم يلبثوا فانه
كلام مجمل لم يبين الفعل الذي يتضمنه كان لم يلبثوا ولعله
اراد ما قاله الحوفي من ان الكاف في موضع نصب بما تضمنت من
معنى الكلام وهو السرعة انتهى ويكون التقدير ويوم يحشرهم
يسرعون كان لم يلبثوا واما قوله والكاف من قوله كان يصح
ان يكون في موضع الصفة لليوم فلا يصح لان يوم يحشرهم
معرفة والجمل نكرات ولا تنعت المعرفة بالنكرة لا يقال
ان الجمل التي يضاف اليها اسما الزمان نكرة على الاطلاق
لانها ان كانت في التقدير تنحل الى معرفة فان ما اضيف اليها
يتعرف وان كانت تنحل الى نكرة كان ما اضيف اليها نكرة تقول مررت
في يوم قدم زيد الماضي فتصف يوم بالمعرفة وجئت ليلة
قدم زيد المباركة علينا وايضا فكان لم يلبثوا لا يمكن
ان يكون صفة لليوم من جهة المعنى لان ذلك من وصف المحشورين
لا من وصف يوم حشرهم وقد تكلف بعضهم تقدير محذوف
رابط فقدره كان لم يلبثوا قبله اي قبل اليوم وحذف مثل
هذا الرابط لا يجوز فالظاهر انها جملة حالية من مفعول يحشرهم
كما قاله ابن عطيه اخرا وكذا اعربه الزمخشري وابو البقا واما
قول ابن عطيه ويصح ان يكون في موضع نعت للمصدر كانه قال
ويوم يحشرهم حشرا كان لم يلبثوا فقد حكاه ابو البقاء فقال
وقيل هو نعت لمصدر محذوف اي حشرا كان لم يلبثوا قبله
انتهى وقد ذكرنا ان حذف مثل هذا الرابط لا يجوز قال ابن
عطيه ولاجلها جاز دخول النون الثقيلة ولو كانت ان وحدها

لم يجز انتهى قال حيان يعني انه يجوز دخول النون
للتاكيد لما يكون مع زيادة ما بعد ان وهذا الذي ذكره
مخالف لظاهر كلام سيبويه قال ابن خروف اجاز سيبويه
الاتيان بما وان لا يؤتى بها والاتيان بالنون مع ما وان لا
يؤتى بها قال الزمخشري فالينا مرجعهم جواب
نتوفينك وجواب نرينك محذوف كانه قيل واما نرينك
بعض الذي نعدهم فذاك او نتوفينك قبل ان نريك فنحن
نريك في الاخرة انتهى قال حيان جعل الزمخشري الكلام
شرطين لهما جوابان ولا حاجة الى تقدير جواب محذوف
لان قوله فالينا مرجعهم صالح ان يكون جوابا للشرط والمعطوف
عليه وايضا فقول الزمخشري فذاك هو اسم مفرد لا ينعقد
منه جواب شرط فكان ينبغي ان ياتي بجملة يتضح بها جواب الشرط
اذ لا يفهم من قوله فذاك الجزء الذي حذف المتحصل به فائدة
الاسناد قال الزمخشري فان قلت بم يتعلق الاستفهام
واين جواب الشرط قلت تعلق بارايتم لان المعنى اخبروني ماذا
يستعجل منه المجرمون وجواب الشرط محذوف وهو تندموا
على الاستعجال وتعرفوا الخطا فيه قال حيان
وما قدره الزمخشري غير سائغ لانه لا يقدر عليه الجواب
الا ما تقدمه لفظا او تقديرا تقول انت ظالم ان فعلت
فالتقدير ان فعلت فانت ظالم ولذلك وانا ان شاء الله لمهتدون
التقدير ان شاء الله لمهتدون فالذي يسوغ ان يقدر ان اتاكم
عذابه فاخبروني ماذا يستعجل قال الزمخشري
ويجوز ان يكون ماذا يستعجل منه المجرمون جوابا للشرط

لقولك ان اتيتك ما تطعمني ثم يتعلق الجملة بأرأيتم وان يكون
اثم اذا ما وقع آمنتم به جواب الشرط وماذا يستعجل منه المجرمون
اعتراضا والمعنى ان اتاكم عذابه آمنتم به بعد وقوعه حين
لا ينفعكم الايمان **قال** حيان اما تجويزه ان يكون ما
ذا جوابا للشرط فلا يصح لان جواب الشرط اذا كان استفهاما فلا
بد فيه من الفا تقول ان زارنا فلان فاي رجل هو وان زارنا
فلان فاي يد له بذلك ولا يجوز حذفها الا ان كان في
ضرورة والكلام الذي ذكره الزمخشري وهو ان اتيتك
ما تطعمني هو من تمثيله لا من كلام العرب واما قوله
ثم يتعلق الجملة بأرأيتم ان عنى بالجملة ماذا يستعجل فلا يصح ذلك
لانه قد جعلها جوابا للشرط وان عنى بالجملة جملة الشرط فقد
فسر هو ارأيتم بمعنى اخبروني واخبروني يطلب متعلقا مفعولا
ولا تقع جملة الشرط موقع مفعول اخبروني واما تجويزه
ان يكون ثم اذا ما وقع آمنتم به جواب الشرط وماذا يستعجل
منه المجرمون اعتراضا فلا يصح ايضا لما ذكرناه من ان جملة
الاستفهام لا تقع جوابا للشرط الا ومعها الفا الجواب وايضا
فثم هنا وهي حرف عطف تعطف الجملة التي بعدها على ما
قبلها فالجملة الاستفهامية معطوفة واذا كانت معطوفة
لم يصح ان تقع جوابا للشرط وايضا فأرأيتم بمعنى اخبروني تحتاج
الى مفعول ولا تقع جملة الشرط موقعه **قال** حيان قال
الطبري في قوله اثم بضم الثاء ان معناه اهنالك قال
وليست ثم هذه التي تاتي بمعنى العطف انتهى وما قاله
الطبري من ان ثم هنا ليست للعطف دعوى واما قوله

١٩٨

قوله ان المعنى اهنالك فالذي ينبغي ان يكون ذلك تفسير معنى
لا ان ثم المضمومة الثاء معناها معنى هنالك **قال** ابن
عطية وقيل هي بمعنى يستعلمونك قال فهي على هذا تحتاج الى
مفعولين ثلاثة احدها الكاف والابتدا والخبر سد مسد
المفعولين انتهى **قال** حيان ليس كما ذكر لان استعلم لا يحفظ
كونها متعدية الى مفاعيل ثلاثة لا يحفظ استعلمت زيدا
عمرا قائما فيكون جملة الاستفهام سدت مسد المفعولين ولا
يلزم من كونها بمعنى يستعلمونك ان يتعدى الى ثلاثة لان
استعلم لا يتعدى الى ثلاثة كما ذكرنا **قال** الزمخشري
وسمعتهم يقولون في التصديق ايو فيصلونه بواو القسم
ولا ينطقون به وحده **قال** حيان لا حجة فيما سمعه
الزمخشري من ذلك لعدم الحجية في كلام لفساد كلام العرب
اذ ذاك وقبله بازمان كثيرة **قال** الزمخشري والتكرير
للتقرير والتاكيد وايجاب اختصاص الفضل والرحمة بالفرح دون
ما عداهما من فوايد الدنيا فحذف احد الفعلين لدلالة المذكور
عليه والفا داخلة لمعنى الشرط كانه قيل ان فرحوا بشي فليخصوهما
بالفرح فانه لا مفروح به احق منهما ويجوز ان يراد بفضل الله
وبرحمته فليعتنوا فبذلك فليفرحوا ويجوز ان يراد قد جاءتكم
موعظة بفضل الله وبرحمته فبذلك اي فبمجيئها فليفرحوا انتهى
قال حيان اما اضمار فليعتنوا فلا دليل عليه واما تعليقه
بقوله قد جاءتكم موعظة فينبغي ان [illegible] فبذلك فليفرحوا بعد
قل ولا يكون متعلقا بجاءتكم الاول [illegible] **قال**
الزمخشري والوجه النصب على نفي الجنس [illegible] والرفع على الابتدا

يكون كلاما مستقلا وفي العطف على محل مثقال ذرة أو لفظه
مجازا في موضع الجر إشكال لأن قولك لا يعزب عنه شيء إلا
في كتاب مبين مشكل انتهى قال أبو حيان وإنما أشكل
عنده لأن التقدير يصير إلا في كتاب فيعزب وهذا كلام لا
يصح وخرجه أبو البقاء على أنه استثناء منقطع تقديره لكن
هو في كتاب مبين ويزول بهذا التقدير الإشكال قال
ابن عطية وهذه الآية يعطي ظاهرها أن من آمن واتقى فهو
داخل في أولياء الله وهذا هو الذي تقتضيه الشريعة في الولي
وإنما نبهنا هذا التنبيه حذرا من مذهب الصوفية
وبعض الملحدين في الولي قال أبو حيان وإنما قال
حذرا من مذهب الصوفية لأن بعضهم نقل عنه أن الولي
أفضل من النبي وهذا لا يكاد يخطر في قلب مسلم ولابن العربي
الطائي كلام في الولي وفي غيره كلام نعوذ بالله منه
ابن عطية مقامي وتذكيري ولم أقرأها بضم الميم
حيان ليس كما ذكر بل قرأ مقامي بضم الميم أبو مجلز وأبو رجاء
وأبو الجوزاء والمقام الإقامة بالمكان والمقام مكان القيام
قال ابن عطية ويحتمل اللفظ معنى آخر وهو أن يكون
ما مصدرية والمعنى فكذبوا رسلهم فكان عقابهم من الله أن لم
يكونوا ليؤمنوا بتكذيبهم من قبل أي من سببه ومن جراه
ويؤيد هذا التأويل كذلك نطبع انتهى قال أبو حيان
الظاهر أن ما موصولة ولذلك عاد الضمير عليها في قوله
بما كذبوا به ولو كانت مصدرية بقي الضمير غير عائد على مذكور
فيحتاج أن يتكلف ما يعود عليه الضمير قال ابن

عدي

عطية والتعريف هنا في السحر أرتب لأنه قد تقدم منكرا في قولهم
إن هذا لسحر فجاء هنا بلام العهد كما يقال أول الرسالة سلام عليك
وفي آخرها والسلام عليك انتهى قال أبو حيان أخذ
هذا من الفراء قال الفراء وإنما قال السحر بالألف واللام لأن
النكرة إذا أعيدت أعيدت بالألف واللام ولو قال
له من رجل لم يقع في وهمه أنه سأله عن الرجل الذي ذكره
له انتهى وما ذكراه هنا في السحر ليس هو من باب تقدم
النكرة ثم أخبر عنها بعد ذلك لأن شرط هذا أن يكون المعرف
بالألف واللام هو النكرة المتقدم ولا يكون غيره كما قال
تعالى فأرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وتقول
زارني رجل فأكرمت الرجل ولما كان إياه جاز أن يأتي بالضمير
بدله فتقول فأكرمته والسحر هنا ليس هو السحر الذي في
قولهم إن هذا لسحر لأن الذي أخبروا عنه بأنه سحر هو ما
ظهر على يدي موسى من معجزة العصا والسحر الذي في قول
موسى إنما هو سحرهم الذي جاؤوا به ولذلك لا يأتي هنا
بالضمير بدل السحر فيكون عائدا على قولهم لسحر قال
ابن عطية ومما يضعف عود الضمير على موسى عليه السلام
أن المعروف من أخبار بني إسرائيل أنهم كانوا قوما قد فشت
فيهم النبوات وكانوا في مدة فرعون قد نالهم ذل مفرط
وقد رجوا كشفه على يد مولود يخرج فيهم يكون نبيا
فلما جاءهم موسى عليه السلام أصفقوا عليه وتابعوه ولم يحفظ
قط أن طائفة من بني إسرائيل كفرت به فكيف تعطي هذه الآية
أن الأقل منهم كان الذي آمن فالذي يترجح بحسب هذا أن

[illegible]

أي اتفقوا

قوم فرعون

الضمير عائد على فرعون ويؤيد ذلك ايضا ما تقدم
من محاورة موسى ورده عليهم وتوبيخهم على قولهم
هذا سحر فذكر الله ذلك عنهم ثم قال فما امن لموسى الا ذرية
من قومه على خوف من فرعون الذين هم هذه اقوالهم
وتكون القصة على هذا اتنا وبل بعد ظهور الآية والتعجيز
بالعصا وتكون الفا مرتبة المعاني التي عطفت انتهى
قال ابو حيان يمكن ان يكون معنى فما امن اي
اظهر ايمانه واعلن به الا ذرية من قوم موسى فلا بد دل ذلك
على ان طائفة من بني اسرائيل كفرت قال ابن
عطية ويحتمل ان يكون ما في قوله وما تغني مفعولة
لقوله انظروا معطوفة على قوله ماذا اي تاملوا قدر غنا
الآيات والنذر عن الكفار اذا قبلوا ذلك كفعل قوم
يونس فانه يرفع العذاب في الدنيا والآخرة وينجي من المهلكات
فالآية على هذا تحريض على الايمان ويجوز اللفظ على هذا
التاويل انما هو في قوله لا يؤمنون انتهى قال ابو
حيان في هذا احتمال فيه ضعف وفي قوله مفعولة معطوفة
على قوله ماذا تجوز يعني ان الجملة الاستفهامية التي هي ما
ذا في السماوات والارض في موضع المفعول لا ان ماذا منصوب
وحده بانظروا فيكون ماذا موصولة وانظر بصرية
لما تقدم قال جامعه كان قد تقدم انه يبعد ان
يكون ماذا كله موصولا بمعنى الذي ويكون مفعولا لقوله
انظروا وقال لانه ان كانت بصرية تعدت بالى وان كانت
قلبية تعدت بفي قال الزمخشري وامر ان

سورة هود

انظر

الكريم اصله بان يكون يحذف الجار وهذا الحذف يحتمل ان
يكون من الحذف المطرد الذي هو حذف الحروف الجارة مع
أنْ وأنّ وان يكون من الحذف غير المطرد وهو قوله امرتك
الخير فاصدع بما تؤمر انتهى قال ابو حيان يعني
بالحذف غير المطرد وهو قوله امرتك الخير انه لا يحذف
حرف الجر من المفعول الثاني الا في افعال محصورة سماعا لا
قياسا وهي اختار واستغفر وامر وسمى ودعا ودعا بمعنى
سمى وزوج وصدق خلافا لمن قاس الحذف في حرف الجر من المفعول
الثاني حيث يعين الحرف وموضع الحذف نحو بريت القلم بالسكين
فيجيز السكين بالنصب قال الزمخشري فان قلت كيف
جاز تعليق فعل البلوى قلت لما في الاختبار من معنى العلم
لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول انظر ايهم احسن وجها
واستمع ايهم احسن صوتا لان النظر والاستماع من طرق
العلم انتهى قال ابو حيان لا اعلم احدا ذكر ان استمع
يعلق وانما ذكروا من غير افعال القلوب سل وانظر وفي
جواز تعليق راى البصرية خلاف قال ابو حيان لا جرم
انهم في الآخرة هم الاخسرون مذهب الخليل وسيبويه في
لا جرم انهما ركبا من لا وجرم وبنيا والمعنى حق وما بعده
رفع به على الفاعلية وقال الحوفي جرم منفي بلا بمعنى حق
وهو مبني مع لا في موضع رفع على الابتداء وانهم في موضع رفع
على خبر جرم وقال قوم ان جرم منفية مع لا على الفتح نحو
قولك لا رجل ومعناها لا بد ولا محالة وقال الكسائي معناها
لا صد ولا منع وتكون اسم لا وهي مبنية على الفتح القول الذي

قبله ويكون جرم هنا من معنى القطع تقول جرمت اي قطعت
وقال الزجاج لا ترتيب بينهما ولا رد عليهم لما تقدم من كل ما
قبلها كما قالوا ان الاصنام تشفع لهم وجرم فعل ماض معناه كسب
والفاعل مضمر اي كسبه هو اي فعلهم وان وما بعدها في موضع
نصب على المفعول به وجرمت القوم كاسبهم وقال
الشاعر

نصبنا راسه في جذع نخل بما جرمت يداه وما اعتدينا

وقال آخر

جريمة ناهض في راس نيق ترى لعظام ما جمعت صليبا

ويقال لا جرم بالكسر ولا جر بحذف الميم قال النحاس
وزعم الكسائي ان فيها اربع لغات لا جرم ولا عن ذا جرم
ولا ان ذا جرم قال وناس من فزاره يقولون لا جرم وحكى
الفراء فيه لغتين اخريين قال بنو عامر لا ذا جرم وناس
من العرب يقولون لا جرم بضم وقال اللحياني في نوادره
حكى عن فزاره لا جر والله لا افعل ذاك قال ويقال لا ذا
جرم ولا ذ جرم ولا عن ذا جرم ولا ان ذا جرم ولا ان
ذا جرم ولا ذا جر والله لا بعض اليوم لا افعل ذاك وحكى بعضهم
بعض لا جرم انك انت فعلت ذاك وعن ابي عمرو لا جرم
ان لهم النار على وزن لا كرم ولا جر حذف فوه لكثره الاستعمال
كما قالوا سوى ترى يريدون سوف قال ابو حيان جاء
الضميران متصلين في انلزمكموها لتقدم ضمير الخطاب
على ضمير الغيبه ولو انعكس لانفصل ضمير الخطاب حالا فالمنع
[illegible] قال الزمخشري ويجوز ان يكون الثاني

منفصلا لقولك انلزمكم اياها ونحو فسيكفيكهم الله
ويجوز فسيكفيك اياهم قال ابو حيان وهذا الذي
قاله الزمخشري من جواز انفصال الضمير في انلزمكموها
هو نحو قول ابن مالك رحمه الله في التسهيل قال ونختار
اتصال نحو هاء اعطيتكه وقال ابن ابي الربيع اذا قدمت
ما له الرتبه اتصل لا غير تقول اعطيتكه قال
تعالى انلزمكموها وفي كتاب سيبويه ما يشهد له
قال سيبويه فاذا كان المفعولان اللذان تعدى اليهما فعل
الفاعل مخاطبا وغائبا فبدات بالمخاطب قبل الغائب فان
علامه الغائب العلامه التي لا يقع موقعها اياه وذلك قوله
اعطيتكه وقد اعطاكه قال الله عز وجل انلزمكموها
وانتم لها كارهون فهذا هكذا اذا بدات بالمخاطب قبل الغائب
انتهى فهذا نص من سيبويه على ما قاله ابن ابي الربيع خلافا للزمخشري
وابن مالك ومن تبعهما الى القول بذلك قال الزمخشري
وقرى بطارد بالتنوين على الاصل قال حيان يعني ان
اسم الفاعل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال اصله ان يعمل
ولا يضاف وهذا ظاهر كلام سيبويه ويمكن ان يقال
ان الاصل الاضافه لا العمل لانه قد اعتوره شبهان احدهما
شبهه بالمضارع وهو شبهه بغير جنسه والاخر شبهه بالاسماء
اذا كانت فيها الاضافه فكان الحاقه بجنسه اولى من الحاقه
بغير جنسه قال حيان وقرا الضحاك والنخعي وابن
وثاب وابو رجاء ومجاهد وابن جندب والكلبي والجحدري
مجريها ومرسيها اسمي فاعل من اجرى وارسى على البدل

من اسم الله فيهما في موضع جر ولا يكونان صفتين لكونهما نكرتين
قال ابن عطية وهما على هذه القراءة صفتان عائدتان
على ذكره في قولهم بسم الله انتهى قال ابو حيان
ولا يكونان صفتين الا على تقدير ان يكونا معرفتين وقد
ذهب الخليل الى ما كانت اضافته غير محضة قد يصح ان تجعل
محضة فيتعرف الا ما كان من الصفة المشبهة فلا تتمحض اضافتها
فلا تتعرف فسوف تعلمون عذاب تخزيه قال ابو
من يأتيه مفعول بتعلمون ومن موصولة وتعدى تعلمون الى
واحد استعمالا لها استعمال عرف في التعدية الى واحد
قال ابن عطية وجائز ان تكون التعدية الى مفعولين
واقتصر على الواحد انتهى قال ابو حيان ولا يجوز
حذف الثاني اقتصارا لان اصله خبر مبتدا ولا اختصارا
هنا لانه لا دليل على حذفه قال ابو حيان وانتصب
آية على الحال والخلاف في الناصب في نحو هذا زيد منطلقا
اهو حرف التنبيه او اسم الاشارة او فعل محذوف جار في
نصب آية ولكم في موضع الحال لانه لو تأخر لكان نعتا لآية
فلما تقدم على النكرة كان حالا والعامل فيها محذوف
قال الزمخشري فان قلت فبم يتعلق لكم قلت بآية
حالا منها متقدمة لانها لو تأخرت لكانت صفة لها فلما
تقدمت انتصبت على الحال قال ابو حيان هذا متناقض
لانه من حيث تعلق لكم بآية كان لكم معمولا لآية واذا كان معمولا
لها امتنع ان يكون حالا منها لان الحال يتعلق بمحذوف فتناقض
هذا الكلام لانه من حيث كونه معمولا لها كانت هي العاملة

الصفة

ومن حيث كونه حالا منها كان العامل غيرها قال ابو
حيان التنوين في اذ تنوين عوض من الجملة المحذوفة المتقدمة
الذكر اي ومن فضيحة يوم اذ جاء الامر وحل بهم
قال الزمخشري ويجوز ان يريد بيومئذ يوم القيامة
كما فسر العذاب الغليظ بعذاب الآخرة انتهى قال ابو حيان
هذا ليس بجيد لانه لم يتقدم في اذ تنوين العوض ولم يتقدم
الا قوله ولما جاء امرنا ولم يتقدم جملة فيها ذكر يوم القيامة ولا
ما يكون فيها فيكون هذا التنوين عوضا من الجملة التي تكون
في يوم القيامة قال ابو حيان بين النصب على المدح
والنصب على الاختصاص فرق ولذلك جعلهما سيبويه
في بابين وهو ان المنصوب على المدح لفظ يتضمن بوضعه
المدح كما ان المنصوب على الذم يتضمن بوضعه الذم والمنصوب
على الاختصاص لا يكون الا لمدح او ذم لكن لفظه لا يتضمن بوضعه
المدح ولا الذم كقوله

بنا تميما يكشف الضباب

وقوله

ولا الحجاج عيني بنت ماء

الزمخشري وفي اخراجها مع اهله روايتان روي انه
اخرجها معهم وامر ان لا يلتفت منهم احد الا هي فلما سمعت
هدة العذاب التفتت وقالت يا قوماه فادركها حجر
فقتلها وروي انه امر بان يخلفها مع قومها وان هواها
اليهم ولم يسر بها واختلاف القراءتين لاختلاف الروايتين
انتهى قال ابو حيان هذا وهم فاحش اذ بني

الفرائن على اختلاف الروايتين من انه سرى بها او انه لم يسر بها وهذا
تكاذب في الاخبار ويستحيل ان تكون الكرامتان وهما من كلام
الله يترتبان على التكاذب قال الزمخشري فان قلت اين جواب
ارايتم وماله لم يثبت كما ثبت في قصة نوح وصالح قلت جوابه
محذوف وانما لم يثبت لان اثباته في القصتين دل على مكانه
ومعنى الكلام ينادي عليه والمعنى اخبروني ان كنت على
حجة واضحة ويقين من ربي وكنت نبيا على الحقيقة ايصح لي
ان لا امركم بترك عبادة الاوثان والكف عن المعاصي والانبياء
لا يبعثون الا لذلك انتهى قال ابو حيان تسميه هذا
جوابا لارايتم ليس بالمصطلح بل هذه الجملة التي قدرها هي
في موضع المفعول الثاني لارايتم لان ارايتم اذا ضمنت معنى
اخبرني تعدت الى مفعولين والغالب في الثاني ان تكون
جملة استفهامية ينعقد منها ومن المفعول الاول
في الاصل جملة ابتدائية كقولك ارايتك زيدا ما صنع قال
ابن عطية وجواب الشرط الذي في قوله ان كنت على بينه
من ربي محذوف تقديره اضل كما ضللتم او اترك تبليغ
الرسالة ونحو هذا مما يليق بهذه المحاجة انتهى قال
ابو حيان ليس قوله اضل جوابا للشرط لانه ان كان مثبتا فلا
يمكن ان يكون جوابا لانه لا يترتب على الشرط وان كان استفهاما
حذف منه الهمزة فهو في موضع المفعول الثاني لارايتم
وجواب الشرط محذوف تدل عليه الجملة السابقة مع متعلقها
قال الزمخشري ما استطعت يجوز في ما وجوه
احدها ان يكون بدلا من الاصلاح اي المقدار الذي استطعته

او على حذف مضاف تقديره الا الاصلاح اصلاح ما
استطعت فهذان وجهان في البدل والثالث ان يكون
مفعولا لقوله ضعيف النكاية اعداءه
اي ما اريد الا ان اصلح ما استطعت اصلاحه من فاسدكم
قال ابو حيان هذا الثالث ضعيف لان المصدر
المعرف بال لا يجوز اعماله في المفعول به عند الكوفيين
واما البصريون فاعماله عندهم فيه قليل قال
الزمخشري فان قلت قد ذكر عملهم على مكانتهم وعمله على
مكانته ثم اتبعه ذكر عاقبة العاملين منه ومنهم فكان
القياس ان يقول من ياتيه عذاب يخزيه ومن هو صادق
حتى ينصرف من ياتيه عذاب يخزيه الى الجاحدين ومن هو
صادق الى النبي المبعوث اليهم قلت القياس ما ذكرت ولكنهم
لما كانوا يكذبونه كاذبا قال ومن هو كاذب يعني في زعمكم
ودعواكم تجهيلا لهم انتهى قال ابو حيان وفي الفاظ
هذا الرجل سوء ادب والذي قاله ليس بقياس لان التهديد
الذي وقع ليس بالنسبة اليه ولا هو داخل في التهديد المراد
بقوله سوف تعلمون اذ لم يات التركيب اعملوا على مكانتكم واعمل
على مكانتي ولا سوف تعلمون واعلم وانما التهديد مختص بهم
واستسلف الزمخشري قوله قد ذكر عملهم على مكانتهم وعمله على
مكانته فبنى على ذلك سوالا فاسدا لان المرتب على ما ليس
مذكورا لا يصح البته وجميع الايه والتي قبلها انما هي بالنسبة
اليهم على سبيل التهديد ونظيره في سورة تنزيل فسوف
تعلمون من ياتيه عذاب يخزيه ويحل عليه عذاب مقيم فهذه

حاذا النسبة للمخاطبين في قوله قل يا قوم اعملوا على مكانتكم كما
جاثمين قال ابن عطية والمورود صفة للورد اي بئس
مكان الورد المورود النار ويكون المخصوص محذوفا فهم
المعنى كما حذف في قوله فبئس المهاد قال ابو حيان هذا
التخريج يبتني على جواز وصف فاعل نعم وبئس وفيه خلاف
ذهب ابن السراج والفارسي الى ان ذلك لا يجوز منها
قائم وحصيد قال الزمخشري فان قلت ما محل هذه
الجملة قلت هي مستانفة لا محل لها انتهى قال ابو حيان
وقال ابو البقا منها قائم ابتدا وخبر في موضع الحال من الهاء
في نقصه وحصيد مبتدا خبره محذوف اي ومنها حصيد
انتهى وما ذكره ابو البقاء يجوز اي نقصه عليك وحال
القرى ذلك والحال ابلغ في التخويف وضرب المثل للحاضرين
اي نقص عليك بعض انبا القرى على هذه الحال تشاهدون
فعل الله بها قال الزمخشري ولما منصوب بما اغنت
عنهم انتهى قال ابو حيان هذا بنا على ان لما ظرف
وهو خلاف مذهب سيبويه لان مذهبه انها حرف وجوب
لوجوب قال الزمخشري فان قلت كيف نصب غير
منقوص حالا عن النصيب الموفى قلت يجوز ان يوفى وهو
ناقص ويوفى وهو كامل الا تراك تقول وفيته شطر
حقه وثلث حقه وحقه كاملا وناقصا انتهى قال ابو
حيان هذه مغالطة اذا قال وفيته شطر حقه فالتوفية
وقعت في الشطر وكذا ثلث حقه والمعنى اعطيته الشطر
او الثلث كاملا لم انقصه منه شيا واما قوله وحقه

كاملا وناقصا اما كاملا فصحيح وهي حال مؤكدة لان التوفية
تقتضي الاكمال واما وناقصا فلا يقال لمنافاته التوفية
قال الزمخشري غدوة وعشية وصلاة الغدوة
الصبح وصلاة العشية الظهر والعصر لان ما بعد الزوال
عشي وصلاة الزلف المغرب والعشا انتهى قال ابو
حيان لا يلزم من اطلاق العشي على ما بعد الزوال ان يكون
الظهر طرفا للنهار لان الامر انما جاء بالاقامة في طرفي
النهار لا في الغداة والعشي قال الزمخشري ان كان
معناه واتبعوا الشهوات كان معطوفا على مضمر لان المعنى
الا قليلا ممن انجينا منهم نهوا عن الفساد في الارض واتبع
الذين ظلموا شهواتهم فهو عطف على نهوا وان كان معناه
واتبعوا جزا الاتراف فالواو للحال كانه قيل انجينا القليل
وقد اتبع الذين ظلموا جزاءهم وكانوا مجرمين عطف على
اترفوا اي اتبعوا الاتراف وكونهم مجرمين لان تابع الشهوات
مغمور بالاثام انتهى قال ابو حيان جعل ما في قوله
ما اترفوا فيه مصدرية ولهذا قدره اتبعوا الاتراف والظاهر
انها بمعنى الذي لعود الضمير في فيه عليها واجاز ايضا ان
يكون معطوفا على اتبعوا اي اتبعوا شهواتهم وكانوا مجرمين
بذلك واجاز ايضا ان يكون اعتراضا وحكما عليهم بانهم
قوم مجرمون انتهى ولا يسمى هذا اعتراضا في اصطلاح
النحو لانه اخر اية فليس بين شيئين يحتاج احدهما الى
الاخر

آخر الجزء الرابع من

الدر اللقيط من البحر المحيط يتلوه

في الجزء الخامس الكلام في يوسف عليه السلام لنرسالله
تعالى قال الزمخشري فان قلت لم اخر الشمس والقمر
قلت اخرهما ليعطفهما على الكواكب على طريق الاختصاص بيانا
لفضلهما واستبدادهما بالمزية على غيرهما من الطوالع كما اخر
جبريل وميكائيل عن الملائكة ثم عطفهما عليها لذلك ويجوز
ان تكون الواو بمعنى مع اي رايت الكواكب مع الشمس والقمر انتهى
قال ابو حيان الذي يظهر ان التاخير انما هو من
باب الترقي من الادنى الى الاعلى ولم يقع الترقي في الشمس
والقمر جريا على ما استقر في القرآن انه اذا اجتمعا قدمت
عليه قال ابو حيان اذا كان ما تعلق به افعل التفضيل
فاعلا من حيث المعنى عدي اليه بالى واذا كان مفعولا عدي
اليه بفي تقول زيد احب الى عمرو من خالد فالضمير في احب
مفعول من حيث المعنى وعمرو هو المحب واذا قلت زيد احب
في عمرو من خالد كان الضمير فاعلا وعمرو هو المحبوب ومن
خالد في المثال الاول محبوب وفي الثاني فاعل قال
الزمخشري ارضا منكورة مجهولة بعيدة من العمران وهو
معنى تنكيرها واخلائها من الناس ولابهامها من هذا
الوجه نصبت نصب الظروف المبهمة قال ابن
عطية وذلك خطأ بمعنى كونها منصوبة على الظرف قال
لان الظرف ينبغي ان يكون مبهما وهذه ليست كذلك بل هي
ارض مقيدة [illegible] بعيدة [illegible] وما صيه ونحو ذلك فزال
ذلك ابهامها ومعلوم ان يوسف لم يخل من الكون في ارض

فتبين انهم ارادوا

ارادوا ارضا بعيدة غير التي هو فيها قريب من ابيه
انتهى قال ابو حيان وهذا الرد صحيح لو قلت جلست
دارا بعيدة او قعدت مكانا بعيدا لم يصح الا بواسطة
في ولا يجوز حذفها الا في ضرورة شعر او مع دخلت
على الخلاف في دخلت اهي لازمة ام متعدية قال
الزمخشري فان قلت على قميصه ما محله قلت محله النصب
على الظرف كانه قيل وجاءوا فوق قميصه بدم كما تقول
جاء على جماله باحمال فان قلت هل يجوز ان يكون حالا متقدمة
قلت لا لان حال المجرور لا تتقدم عليه انتهى قال ابو
حيان لا يساعد المعنى على نصب على الظرف بمعنى فوق
لان العامل فيه اذ ذاك جاءوا وليس الفوق ظرفا لهم بل
يستحيل ان يكون ظرفا لهم واما المثال الذي ذكره الزمخشري
وهو جاء على جماله باحمال فيمكن ان يكون ظرفا للجائي
لانه تمكن الظرفية فيه بمعنى تبدله من جمل على جمل ويكون
باحمال في موضع الحال اي مصحوبا باحمال وقال ابو البقاء
على قميصه في موضع نصب حالا من الدم لان التقدير جاءوا
بدم كذب على قميصه انتهى وتقديم الحال على المجرور بالحرف
غير الزائد في جوازه خلاف ومن اجاز استدل على ذلك
بانه موجود في لسان العرب وانشد على ذلك شواهد هي
مذكورة في علم النحو والمعنى يرشد الى ما قاله ابو البقاء
ولقد همت به وهم بها لولا ان راى برهان ربه
قال ابو حيان طول المفسرون في تفسير هذين الهمين
ونسب بعضهم ليوسف عليه السلام ما لا يجوز نسبته لآحاد

الشاق والذي اختاره ان يوسف عليه السلام لم يقع
منه هم بها البتة بل هو منفي لوجود رؤية البرهان كما
تقول لقد قارفت لولا ان عصمك الله تعالى ولا تقول
ان جواب لولا متقدم عليها وان كان لا يقوم دليل على امتناع
ذلك بل صريح ادوات الشرط العاملة مختلف في جواز تقديم
اجوبتها عليها وقد ذهب الى ذلك الكوفيون ومن اعلام البصريين
ابو زيد الانصاري وابو العباس المبرد بل نقول ان جواب
لولا محذوف لدلالة ما قبله عليه كما تقول جمهور البصريين
في قول العرب انت ظالم ان فعلت فيقدرونه ان فعلت فانت
ظالم ولا يدل قوله انت ظالم على ثبوت الظلم بل هو مثبت على
تقدير وجود الفعل وكذلك هنا التقدير لولا ان راى برهان
ربه لهم بها فكان موجد الهم على تقدير انتفاء رؤية البرهان
لكنه وجد رؤية البرهان فانتفى الهم ولا التفات الى قول
الزجاج ولو كان الكلام ولهم بها كان بعيدا فكيف مع سقوط
اللام لانه يوهم ان قوله وهم بها هو جواب لولا ونحن لا
نقول بذلك وانما هو دليل الجواب وعلى تقدير ان يكون
نفس الجواب فاللام ليست بلازمة لجواز ان ياتي جواب لولا
اذا كان بصيغة الماضي باللام وبغير اللام تقول لولا زيد
لاكرمتك ولولا زيد اكرمتك فمن ذهب الى ان قوله
وهم بها هو نفس الجواب لم يبعد ولا التفات لقول ابن عطية
ان قول من قال ان الكلام قد تم في قوله ولقد همت به وان
جواب لولا في قوله وهم بها وان المعنى لولا ان راى برهان
ربه لهم بها فلم يهم يوسف عليه السلام قال وهذا قول

٢٠٦

يرده لسان العرب واقوال السلف انتهى اما قوله
يرده لسان العرب فليس كما ذكر وقد استدل من ذهب
الى جواز ذلك بوجوده في لسان العرب قال الله تعالى
ان كادت لتبدي به لولا ان ربطنا على قلبها فقوله ان كادت
لتبدي به اما ان يتخرج على انه الجواب كما ذهب اليه ذلك
القائل واما ان يتخرج على ما ذهبنا اليه من انه دليل الجواب
والتقدير لولا ان ربطنا على قلبها لكادت تبدي به واما
اقوال السلف فنعتقد انه لا يصح عن احد منهم شيء من ذلك
لانها اقوال متكاذبة يناقض بعضها بعضا مع كونها قادحة
في بعض فساق الملل فضلا عن المقطوع لهم بالعصمة والذي
روي عن السلف لا يساعد عليه كلام العرب لانهم قدروا
جواب لولا محذوفا ولم يدل عليه دليل لانهم لم يقدروا
لهم بها ولا يدل كلام العرب الا على ان المحذوف من معنى
ما قبل الشرط لان ما قبل الشرط دليل عليه ولا يحذف الشيء
لغير دليل عليه والبرهان الذي راه يوسف هو ما اتاه
الله تعالى من العلم الدال على تحريم ما حرمه الله تعالى
وانه لا يمكن الهم به فضلا عن الوقوع فيه قال
الزمخشري وما كان العزيز الا حليما وروي انه كان
قليل الغيرة قال ابو حيان وتربة اقليم قطر اقتضت
هذا وان بهذا ما جرى لبعض ملوكنا وهو انه قعد نديما له
المختص به في محل انس وجارية تغنيهما وراسين
فاستعاد بعض حاضريه بيتا من الجارية ثم قال
عنت بها فما لبث ان جيء براس الجارية مقطوعا في طست

كان

وقال له الملك استعد البيتين من هذا الراس فسقط
في يد ذلك الرجل المستعد ومن مدة حياة ذلك الملك
قال جامعه الملك المشار اليه هو المنصور بن ابي
عامر الاحدي المتغلب على دوله هشام بن الحكم المستنصر
بن عبد الرحمن الناصر الاموي امير الاندلس الملقب
بالمويد وكان المنصور جبارًا وله في ذلك اخبار قال
الزمخشري حاشى لله كلمه تفيد معنى التنزيه في باب
الاستثنا تقول اسا القوم حاشى زيد قال
حاشى اي ثوبان ان به ضنا عن الملحاة والشتم وهي حرف
من حروف الجر فوضعت موضع التنزيه والبراه فمعنى حاش
الله براه الله وتنزيه الله قال ابو حيان ما ذكر
من انها تفيد معنى التنزيه في باب الاستثنا غير معروف
عند النحويين لا فرق بين قولك قام القوم الا زيدا وقام
القوم حاشى زيد ولما مثل بقوله اسا القوم حاشى زيد
وتهم هو من هذا التمثيل براه زيد من الاساه جعل
ذلك مستفادا منها في كل موضع واما ما انشد فقوله

حاشى اي ثوبان

البيت فهكذا انشده ابن عطيه واكثر النحاه وهو بيت
ركبوا فيه صدر بيت على عجز بيت اخر وهما من بيتين
وهما

حاشى اي ثوبان ان ابا ثوبان

ليس ببكمه فدم

عمرو بن عبد الله ان به ضنا عن الملحاه والشتم قال
الزمخشري واعمال ما عمل ليس هي اللغه القدمي الحجازيه

وبها ورد القران انتهى قال ابو حيان انما قال القدمى لان
الكثير في لغه الحجاز انما هو جر الخبر بالبا فيقول ما زيد بقايم
وعليه اكثر ما جا في القران واما نصب الخبر فمن لغه الحجاز
القديمه حتى ان النحويين لم يجدوا شاهدا على نصب
الخبر في اشعار الحجازيين غير قول الشاعر

وانا النذير بحره مسوده يصل الجيوش اليكم
اقوادها

ابناوها متكنفون اباهم حنقو الصدور وما
هم اولادها

وقال الفرا وهو سامع لغظ حاوظ فيه لا يكاد اهل
الحجاز ينطقون الا بالبا فلما غلب على اهل الحجاز النطق بالبا
قال الزمخشري اللغه القدمى الحجازيه والقرآن جا باللغتين
القدمى وغيرها ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات
ليسجننه حتى حين قال ابو حيان الفاعل
لبدا ضمير يفسره ما يدل عليه المعنى اي بدا لهم هو اي
راي او بدا كما قال الشاعر

بدا لك في تلك القلوص بدا

هكذا قال النحاه والمفسرون الا من اجاز ان يكون الجمله فاعله فانه
زعم ان قوله ليسجننه في موضع الفاعل لبدا اي سجنه حتى
حين والرد على هذا المذهب مذكور في علم النحو والذي
انتهى اليه ان الفاعل ضمير يعود على السجن المفهوم من قوله
ليسجننها او من قوله السجن على قراه الجمهور او على السجن
على قراه من فتح السين قال الزمخشري ...

للدلاله على انهم خصوصا كافرون بالاخره وان عندهم
مومنون بها ولقد لبد لقيهم بالجزا تنبيها على ما هم عليه من
الظلم والدبابر اى لا ترتكبها الا من هو كافر بدار الجزا
ابو حيان ليست عندنا هم بدل على الخصوص
وربا في الفاظه الفاظ المعتزله قال الزمخشري
تزرعون خبر في معنى الامر لقوله تومنون بالله ورسوله
وتجاهدون وانما يخرج الامر في صوره الخبر للمبالغه في
ايجاب ايجاد المامور به فيجعل كانه قد وجد فهو يخبر
عنه والدليل على كونه في معنى الامر قوله فذروه في سنبله
انتهى قال ابو حيان لا يدل الامر بتركه في سنبله
على ان تزرعون في معنى ازرعوا بل تزرعون اخبار غيب
بما يكون منهم من توالى الزرع سبع سنين واما قوله فذروه
فهو امر واشاره بما ينبغى ان يفعلوه قال
جامعه الذى اراده الزمخشري انهم امروا بترك المحصود في
سنبله ولا يمكن ذلك الا بالزرع فكانهم امروا بالزرع
ابن عطيه ويحتمل ان يريد بالرب مولاه العزيز وفي ذلك
استشهاد به وتقريع له انتهى قال ابو حيان ما ذكره
ابن عطيه من هذا الاحتمال لا يسوغ الزمخشري قال
قلت لم يصح ان يجعل من كلام يوسف ولا دليل على ذلك قلت
كفى بالمعنى دليلا قائدا الى ان يجعل من كلامه ونحوه قلت
قوله قال الملا من قوم فرعون ان هذا الساحر
عليم يريد ان يخرجكم من ارضكم بسحره فماذا تامرون وهو من
كلام فرعون يخاطبهم [illegible] انتهى قال ابو حيان

يعد البين جدا اذ لا يستغنى في هذا التركيب ان يكون من كلام
فرعون بل هو من كلام الملا تقدمهم فرعون الى بعض المقاله
فقالوا ذلك بعضهم لبعض فهلون في قول فرعون يريد ان يخرجكم
خطابا للملا من فرعون ويكون في هذا التركيب خطابا
من بعضهم لبعض ولا ينافى اجتماع المقالتين
الزمخشري اي ويجوز ان يكون حالا اي نعيى حافظا
ابو حيان لكن جعله حالا لا يجدى لان فيه تقييد خبرهم
للحال قال الزمخشري اي ذلك مكيل قليل لا يكفينا
يعني ما يكال لهم فازدادوا اليه ما يكال لاخيهم ويجوز ان
يكون من كلام يعقوب اي حمل بعير واحد شي يسير لا يخاطر
لمثله بالولد كقوله ذلك ليعلم قال ابو حيان يعني ان
ظاهر الكلام انه من كلامهم وهو من كلامهم يعقوب
كما ان قوله ذلك ليعلم ظاهره انه من كلام امراه العزيز
وهو من كلام يوسف وهذا كله تحميل للفظ القران ما
يبعد تحميله وفيه مخالفه الظاهر لغير دليل
قال ابو حيان ظاهر قوله لتاتنني به الا ان
يحاط بكم ان هذا الاستثنا من المفعول من اجله مراعى
في قوله لتاتنني وان كان مثبتا بمعنى النفي لان المعنى لا
تمتنعون من الاتيان به لشي من الاشياء الا لان يحاط
بكم ومثاله من المثبت في اللفظ ومعناه النفي قوله
انشدك الله الا فعلت اي ما انشدك الا الفعل ولا
يجوز ان يكون مستثنى من الاحوال مقدرا بالمصدر
الواقع حالا وان كان صريح المصدر قد يقع حالا فيكون

التقدير لا تنفك تذكره على كل حال الا احاطة بكم اي محاطا
بكم لانهم نصوا على ان ان والفعل الواقعة الناصبة للفعل
لا تقع حالا وان كانت مقدرة بالمصدر الذي يقع بنفسه
حالا فان جعلت ان والفعل الواقعة موقع المصدر
الواقع ظرف زمان ويكون التقدير لا تنفك تذكره في كل
وقت الا وقت احاطة بكم اي الا وقت احاطة بكم قلت منع
ذلك ابن الانباري فقال ما معناه ويجوز خرجنا وجئنا
صياح الديك اي وقت صياح الديك ولا يجوز خرجنا
ان يصيح الديك ولا ما يصيح الديك وان كانت ان وما
مصدريتين وانما يقع ظرفا المصدر المصرح بلفظه
واجاز ابن جني ان تقع ان ظرفا كما يقع صريح المصدر
فاجاز في قول تأبط شرا

وقالوا لها لا تنكحيه فانه لاول نصل ان
يلاقي مجمعا

وقول ابي ذؤيب الهذلي

وتالله ما ان شهلة ام واحد باوجد مني ان
يهان صغيرها

ان يكون ان يلاقي تقديره وقت لقائه الجمع وان يكون
ان يهان تقديره وقت اهانة صغيرها فعلى ما اجازه
ابن جني يجوز ان تخرج الاية ويبقى تذكره على ظاهره
من الاثبات ولا يقدر فيه معنى النفي قال
ابن عطية وعلى هذا التاويل يحتمل ان يشير بقوله
بما كانوا يعملون الى ما فعلوه في شان يوسف من امر السقاية

ويجوز ذلك انتهى قال ابو حيان لا يحتمل ذلك
لانه لو كان لتركب بما يعملون بغير كانوا لا يمكن على
بعد لان الكلام انما هو مع اخوة يوسف واما ذكر فتيانه
فبعيد جدا لانه لم يتقدم لهم ذكر الا في قوله وقال
لفتيانه وقد حال بينهما قصص واتسق الكلام مع الاخوة
اتساقا لا ينبغي ان يعدل عن ان الضمير عائد اليهم وان
ذلك اشارة الى ما كان يلقى منهم قديما من الاذى اذ قد
امن من ذلك باجتماعه باخيه يوسف قال
ابن عطية والتاء في تالله بدل من واو كما ابدلت في تراث
وفي التوراة والتجاه ولا تدخل التاء في القسم الا في المكتوبة
من بين اسماء الله تعالى وغير ذلك لا تقول تالرحمن ولا تالرحيم
انتهى قال ابو حيان اما قوله والتاء في تالله بدل
من واو فهو قول اكثر النحويين وخالفهم السهيلي فزعم
انها اصل بنفسها وليست بدلا من واو وهو الصحيح على
ما قررناه في النحو واما قوله وفي التوراة فعلى هذا
البصريين اذ زعموا ان الاصل وورأة من ورى الزند ومن
النحويين من زعم ان التاء زائدة وذلك مذكور في النحو واما
قوله ولا تدخل الا الجلالة فقد حكي عن العرب دخولها
على الرب وعلى الرحمن وعلى حياتك فقالوا ترب الكعبة وتالرحمن
وتحياتك قال الزمخشري فما جزاؤه الضمير
للصواع اي فما جزاء سرقته ان كنتم كاذبين في جحودكم
وادعائكم البراءة منه قال ابو حيان وجعله
ابن عطية للسارق اي فما جزاء السارق ان كنتم كاذبين

في قوله وما كنا سارقين والظاهر هو قول الزمخشري لاتحاد
الضمائر في قوله قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه
اذ التقدير اذ ذاك فما جزاء الصاع اي سرقته من وجد الصاع
في رحله قال ابو حيان جوزوا في اعراب هذا الكلام وجوها
احدها ان يكون جزاؤه مبتدأ ومن شرطية او موصولة
مبتدأ ثان وفهو جزاؤه جواب الشرط او خبر ما الموصولة
والجملة من قوله من وجد الى اخره خبر المبتدأ الاول
والضمير في جزاؤه للسارق قاله ابن عطية وهذا لا
يصح لخلو الجملة الواقعة خبرا عن جزاؤه من رابط الثاني
ان المعنى قالوا جزاء سرقته ويكون جزاؤه مبتدأ والجملة الشرطية
كما هي خبره على اقامة الظاهر فيها مقام المضمر والاصل
جزاؤه من وجد في رحله فهو هو فوضع الجزاء موضع هو كما
تقول لصاحبك من اخو زيد فيقول اخوه من يقعد الى
جنبه فهو هو يرجع الضمير الاول الى من والثاني الى الاخ
ثم تقول فهو اخوه مقيما للمظهر مقام المضمر قاله
الزمخشري ووضع الظاهر موضع المضمر للربط انما هو
فصيح في مواضع التفخيم والتهويل وغير فصيح فيما سوى ذلك
نحو زيد قام زيد وينزه القرآن عنه قال سيبويه لو قلت
كان زيد منطلقا زيد لم يكن حد الكلام وكان ههنا ضعيفا
ولم يكن كقولك ما زيد منطلقا هو لانك قد استغنيت عن
الاظهار وانما ينبغي لك ان تضمر الثالث ان يكون جزاؤه
خبر مبتدأ محذوف اي المسؤول عنه جزاؤه ثم افتوا بقولهم
منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم قاله الزمخشري وهو

كما تسأل من يستفتي عن جزاء صيد الحرم ثم تقول ومن قتله

سئل عنه اذ تصح الجملة من قوله المسؤول عنه جزاؤه على هذا التقدير
ليس فيه كبير فائدة اذ قد علم من قوله فما جزاؤه ان الشيء المسؤول
عنه جزاء سرقته فاي فائدة في نطقهم بذلك ولذلك القول
المثال الذي مثل به من قول المستفتي الرابع ان يكون جزاؤه
مبتدأ اي جزاء سرقة الصاع والخبر من وجد في رحله اي اخذ
من وجد في رحله وقولهم فهو جزاؤه تقرير للحكم اي فاخذ السارق
نفسه هو جزاؤه ولا غير كقولك حق زيد ان يكسى ويطعم وينعم
عليه فذلك جزاؤه او فهو حقه لتقرر ما ذكرته من استحقاقه
قاله الزمخشري وقال معناه ابن عطية وهذا الوجه هو احسن
الوجوه وابعدها من التكلف ومن قبل ما فرطتم
في يوسف قال ابو حيان ما زائدة اي ومن قبل هذا فرطتم
في يوسف ومن قبل فرطتم في يوسف وقد جوزوا في اعرابه
وجوها احدها ان يكون ما مصدرية اي ومن قبل تفريطكم قاله
الزمخشري على ان محل المصدر الرفع على الابتداء وخبره الظرف وهو
من قبل ومعناه وقع من قبل تفريطكم في يوسف وقال
ابن عطية ولا يجوز ان يكون قوله من قبل متعلقا بما فرطتم وانما
تكون على هذا مصدرية التقدير من قبل تفريطكم في يوسف
واقع ومستقر ولهذا المقدر يتعلق قوله من قبل انتهى وهذا
وقول الزمخشري راجع الى معنى واحد وهو ان ما فرطتم
يقدر بمصدر مرفوع بالابتداء ومن قبل في موضع الخبر وذهلا
عن قاعدة عربية وحق لهما ان يذهلا عنها وهو ان هذه
الظروف التي هي غايات اذا بنيت لا تقع اخبارا للمبتدأ جرت
او لم تجر تقول يوم السبت مبارك والسفر بعده ولا يجوز

والسفر بعد وعمرو زيد خلفه ولا يقال عمرو زيد خلف
وعلى ما ذكره يكون يغفر يطلم مبتدا ومن قبل خبر وهو مبني
وذلك لا يجوز وهذا مقرر في علم العربية ولهذا ذهب
ابو علي الى ان المصدر مرفوع بالابتدا وفي يوسف هو الخبر
اي كاين او مستقر في يوسف والظاهر ان في يوسف معمول
لقوله فرطتم لانه في موضع خبر واجاز الزمخشري وابن
عطية ان يكون ما مصدرية والمصدر المسبوك في موضع
نصب والتقدير الم تعلموا اخذ ابيكم عليكم موثقا ومن
قبل تفريطكم في يوسف وقدره الزمخشري وتفريطكم
من قبل في يوسف وهذا الذي ذهبا اليه ليس بجيد لان
فيه الفصل بالجار والمجرور بين حرف العطف الذي هو على
حرف واحد وبين المعطوف فصار نظير ضربت زيدا وبسيف
عمرا وقد زعم ابو علي الفارسي انه لا يجوز ذلك الا في ضرورة
الشعر واما تقدير الزمخشري وتفريطكم من قبل في يوسف
فلا يجوز لان فيه تقديم معمول المصدر المنحل لحرف مصدري
والفعل عليه وهو لا يجوز واجازا ايضا ان يكون موصولة
بمعنى الذي قال الزمخشري ومحله الرفع او النصب على
الوجهين انتهى يعني بالرفع ان يرتفع على الابتدا ومن قبل
الخبر وقد ذكرنا ان ذلك لا يجوز ويعني بالنصب ان يكون عطفا
على المصدر المنسبك من قوله ان اباكم قد اخذ وفيه الفصل
بين حرف العطف الذي هو الواو وبين المعطوف واحسن الوجوه
ما بدانا به ... قال ابو حيان تثريب
اسم لا وعليكم الخبر واليوم منصوب بالعامل في الخبر

اي لا تثريب مستقر عليكم اليوم قال الزمخشري
فان قلت بم يتعلق اليوم قلت بالتثريب او بالمقدر في
عليكم من معنى الاستقرار او بيغفر والمعنى لا اثربكم اليوم وهو
اليوم الذي هو مظنة التثريب فما ظنكم بغيره من الايام
ثم ابتدا فقال يغفر الله لكم فدعا لهم بمغفرة ما فرط منهم
يقال غفر الله لك على لفظ الماضي والمضارع جميعا ومنه قول
المشمت يهديكم الله ويصلح بالكم او اليوم يغفر الله
لكم بشارة
بعاجل الغفران لما تجدد من توبتهم وندمهم على خطيتهم قال
ابو حيان اما قوله ان اليوم يتعلق بالتثريب فهذا لا يجوز
لان التثريب مصدر وقد فصل بينه وبين معموله بقوله
عليكم وعليكم اما ان يكون خبرا او صفة لتثريب ولا يجوز الفصل
بينهما لان معمول المصدر من تمامه وايضا لو كان اليوم متعلقا
بتثريب لم يجز بناوه وكان يكون من قبيل المشبه بالمضاف
وهو الذي يسمى المطول ويسمى الممطول فكان يكون معربا
منونا واما تقديره الثاني فتقدير حسن ولذلك وقف
على قوله اليوم اكثر القرا وابتدا ويغفر الله لكم على جهة
الدعا وهو تاويل ابن اسحاق والطبري واما تقديره الثالث
وهو ان يكون متعلقا بيغفر فمقبول وقد وقف بعض القراء
على عليكم وابتدا اليوم يغفر الله لكم قال ابن عطية
والوقف على اليوم ارجح في المعنى لان الاخر فيه حكم على
مغفرة الله اللهم الا ان يكون ذلك بوحي واما قوله فبشارة
الى اخره فعلى طريق المعتزلة بان الغفران لا يكون الا مع

تاب ولو قيل ان الخبر محذوف وعليكم متعلق بمحذوف يدل
عليه تثريب وذلك المحذوف هو العامل في اليوم وتقديره
لا تثريب يثرب عليكم اليوم كما قدروا في لا عاصم اليوم
من امر الله اي يعصم اليوم لكان وجها قويا لان خبر لا اذا علم
كثر حذفه عند اهل الحجاز ولم يلفظ به بنو تميم قال
الزمخشري ومن بدع التفاسير ان قوله ان شاء الله من باب
التقديم والتاخير وان موضعه بعد قوله سوف استغفر
لكم ربي في كلام يعقوب انتهى قال حيان هذا البدع
من التفسير روي عن ابن جريج وهو في غاية التعديل في غاية
الامتناع قال ابن عطية وهو اي كاين اسم فاعل
من كان فهو كاين ومعناها معنى كم في الكثير قال
ابو حيان هذا شي يروى عن يونس وهو قول مرجوح
في النحو والمشهور عندهم انه مركب من كاف التشبيه ومن
اي وتلاعبت العرب به فجات فيه لغات قال
حيان وقرات فرقة ننجي من نشا بنونين مضارع انجي وفتح
اليا قال ابن عطية رواها هبيرة عن حفص عن
عاصم وهي غلط من هبيرة انتهى قال ابو حيان ليست غلطا
ولها وجه في العربية وهو ان الشرط والجزاء يجوز ان ياتي
بعدهما المضارع منصوبا باضمار ان بعد الفا كقراءة من قرا وان
تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر بنصب
يغفر باضمار ان بعد الفاء ولا فرق في ذلك بين ان تكون
اداة الشرط جازمة او غير جازمة قال الزمخشري
الضمير في قصصهم عائد على الرسل وينصره قراءة من قرا في

قصصهم بكسر القاف انتهى قال حيان وقيل على يوسف
وعلى ابويه واخوته وقيل عليهم وعلى الرسل وقوله وينصره
لا ينصره ذلك اذ قصص يوسف وابيه واخوته مشتمل على
قصص كثيرة وانباء مختلفة والذي قرا بكسر القاف هو احمد
بن جبير الانطاكي عن الكسائي والقصبي عن عبد الوارث عن
ابي عمرو وجمع قصة واختار ابن عطية الثالث قال لم يذكر
غيره

سورة الرعد

ابن عطية عمد اسم جمع عمود والباب في جمعه عُمُد بضم الحروف
الثلاثة لرسول ورسل انتهى قال حيان هذا وهم
وصوابه بضم الحرفين لان الثالث هو حرف الاعراب فلا يعتبر
ضمه في كيفية الجمع قال الزمخشري وان تعجب
يا محمد من قولهم في انكار البعث فقولهم عجيب حقيق بان
يتعجب منه لان من قدر على انشاء ما عدد عليك من الفطر
العظيمة ولم يعي بخلقهن كانت الاعادة عليه اهون شي
عليه وايسره فكان انكارهم اعجوبة من الاعاجيب انتهى
قال حيان ليس مدلول اللفظ ما ذكر لانه جعل متعلق
عجبه صلى الله عليه وسلم هو قولهم في انكار البعث وجواب
الشرط هو قولهم في انكار البعث فاتحد الجزا والشرط اذ
صار التقدير وان تعجب من قولهم في انكار البعث فاعجب
من قولهم في انكار البعث وانما مدلول اللفظ ان يقع منك
عجب فليكن من قولهم ائذا متنا الاية وكان المعنى الذي ينبغي

ان يتعجب منه لهوان انكار البعث لانه تعالى هو المخترع للاشيا
ومن كان قادرا على ابرازها من العدم الصرف كان قادرا
على الاعادة كما قال تعالى وهو الذي يبدا الخلق ثم يعيده
وهو اهون عليه اي هين عليه قال ابو حيان وان
تعجب فعجب قولهم فعجب خبر مقدم ولا بد فيه من تقدير صفة
لانه لا يتمكن المعنى بمطلق فلا بد من قيد وتقديره والله اعلم
فعجب اي عجب او فعجب غريب واذا قدرناه موصوفا جاز ان
يعرب مبتدا لانه تكون فيها مسوغ الابتدا وهو الوصف
وقد وقعت موقع الابتداء ولا يضر كون الخبر معرفة وذلك
كما اجاز سيبويه ذلك في كم مالك لمسوغ الابتدا فيه وهو
الاستفهام وفي نحو اقصد رجلا خير منه ابوه لمسوغ الابتدا
ايضا وهو كونه عاملا فيما بعده وقال ابو البقا وقيل عجب
بمعنى معجب قال تعالى هذا لا يجوز ان يرتفع قولهم به انتهى وهذا
الذي اجازه لا يجوز لانه لا يلزم من كون الشي بمعنى الشي ان
يكون حكمه في العمل كحكمه فمعجب يعمل وعجب لا يعمل الا
ترى ان فعلا للذبح وفعلا للقبض وفعلة كغرفة هي بمعنى
مفعول ولا تعمل عمله فلا تقول مررت برجل ذبح كبشه
ولا برجل قبض ماله ولا برجل غرفة ماؤه بمعنى مذبوح
كبشه ومقبوض ماله ومغروف ماؤه وقد نصوا على
ان نعت ثبوت في الدلالة لا في العمل عن المفعول وقد حصر
النحويون ما يرفع الفاعل وليس فيها المصدر اذا كان بمعنى
اسم الفاعل قال الزمخشري ابدا منها الى الحن قولهم
نحو ان يكون في محل الرفع بدلا من قولهم قال ابو حيان

هذا اعراب متكلف وعدول عن الظاهر والظاهر ان بدا
معمول لقولهم محكي به قال الزمخشري والاصل
معتقبات فادغمت التا في القاف لقوله وجا
المعذرون يعني المعتذرون ويجوز معقبات بكسر العين
ولم يقرا به انتهى قال ابو حيان هنا وهم فاحش لا
تدغم التا في القاف ولا القاف في التا لا من كلمة ولا من
كلمتين وقد نص التصريفيون على ان القاف والكاف
كل منهما يدغم في الاخر ولا يدغمان في غيرهما ولا يدغم
غيرهما فيهما واما تشبيهه بقوله وجا المعذرون فلا يتعين
ان يكون اصله المعتذرون وقد تقدم في براءة توجيهه
وانه لا يتعين ذلك فيه واما قوله ويجوز معقبات بكسر
العين فهذا لا يجوز لانه بناه على ان اصله معتقبات
فادغمت التا في القاف وقد ذكرنا ان ذلك وهم فاحش
قال الزمخشري فيه وجهان له دعوة الحق
احدهما ان تضاف الدعوة الى الحق الذي هو نقيض الباطل كما
تضاف الكلمة اليه في قوله كلمة الحق للدلالة على ان الدعوة
ملابسة للحق مختصة به وانها بمعزل عن الباطل والمعنى ان
لكونه سبحانه يدعى فيستجيب الدعوة ويعطي الداعي
سؤله ان كان مصلحة له وكانت دعوة ملابسة للحق لكونه
حقيقا بان يوجه اليه الدعا لما في دعوته من الجدوى
والنفع بخلاف ما لا ينفع ولا يجدي دعاوه والثاني ان تضاف
الى الحق الذي هو الله عز وجل على معنى دعوة المدعو الحق الذي
يسمع فيجيب وعن الحسن رحمه الله تعالى الحق هو الله وكل

دعا اليه دعوه الحق انتهى قال حيان هذا الوجه الذي ذكره
الزمخشري لا يظهر لان ماله الى تقدير لله دعوه الله كما تقول
لزيد دعوه زيد وهذا التركيب لا يصح والذي يظهر ان هذه
الاضافه من باب اضافه الموصوف الى صفته لقوله ولدار
الاخره على احد الوجهين والتقدير لله الدعوه الحق
بخلاف غيره فان دعوتهم باطله والمعنى ان الله تعالى الدعوه
له هي الدعوه الحق قال حيان ام في قوله ام هل منقطعه
تتقدر ببل والهمزه على المختار والتقدير بل اهل تستوى وهل
وان ناب عن همزه الاستفهام في كثير من المواضع فقد
جامعها في قول الشاعر

اهل راونا بوادي القف ذي الاكم

واذا جامعها مع التصريح معها فلان تجامعها مع ام المتضمنه
لها اولى وهل بعدام المنقطعه يجوز ان يوتى بها لشبهها بالادوات
الاسميه التي للاستفهام في عدم الاصاله فيه لقوله ام من يملك
السمع والابصار ويجوز ان لا يوتى بها بعدها وذلك لشبهها
بالهمزه في الحرفيه فان الهمزه لا يوتى بها بعدام المنقطعه لان ام
تتضمنها فلم يكونوا ليجمعوا بين ام والهمزه لذلك وقال
الشاعر في عدم الاتيان بهل بعدام والاتيان بها

هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ ناتك
اليوم مصروم
ام هل كبير بكي لم يقض عبرته اثر الاحبه يوم البين
مشكوم

قال الزمخشري للذين استجابوا متعلقه بيضرب اي كذلك يضرب

الله الامثال للمومنين الذين استجابوا وللكافرين الذين لم يستجيبوا
اي هما مثلا الفريقين والحسنى صفه لمصدر استجابوا اي
استجابوا الاستجابه الحسنى وقوله لو ان لهم كلام مبتدا ذكر
ما اعد لغير المستجيبين انتهى قال حيان التفسير
الاول اولى لان فيه ضرب الامثال غير مقيد بمثل هذين
والله تعالى قد ضرب امثالا كثيره في هذين وفي غيرهما ولانه
فيه ذكر ثواب المستجيبين بخلاف قول الزمخشري فكما ذكر
ما لغير المستجيبين من العقاب ذكر ما للمستجيبين من الثواب
ولان تقديره الاستجابه الحسنى مشعر بتقييد الاستجابه
ومقابلها ليس نفي الاستجابه مطلقا انما مقابلها نفي الاستجابه
الحسنى والله تعالى قد نفى الاستجابه مطلقا ولانه على قوله
يكون قوله لو ان لهم ما في الارض فلو كان التركيب بحرف رابط
لو بما قبلها زال التفلت وايضا فيوهم الاشتراك في الضمير
وان كان التخصيص بذلك بالكافرين معلوما طوبى لهم
قال حيان طوبى مبتدا وخبره لهم فان كانت
علما لشجره في الجنه فلا كلام في جواز الابتدا بها وان كانت
نكره فمسوغ الابتدا بها ما ذهب اليه سيبويه رحمه الله
من انه ذهب بها مذهب الدعاء كقولهم سلام عليك الا انه
التزم فيه على الابتدا فلا تدخل عليه نواسخه هكذا قال ابن
مالك ويرده انه قرى وحسن ماب بالنصب قراه كذلك عيسى
الثقفي وخرج ذلك ثعلب على انه معطوف على طوبى وانها في
موضع نصب وحسن ماب معطوف عليها قال ثعلب
وطوبى على هذا مصدر كما قالوا سقيا وخرجه صاحب

كلاما مفتقا ما وافقه او ما لم ادرى بعض الفى لدرك لنفي الامثال
للمومنين والا ما في الارض ادخل لهم

الرفع

اللوامح على الندا قال ويقدر يا طوبى لهم ويا حسن مآب
فحسن معطوف على المنادى المضاف في هذه القراءة وهذا
ندا للتحنين والتشويق كما قال يا اسفي على الفوت والندم
انتهى ويعني بقوله معطوف على المنادى المضاف ان طوبى مضاف
للضمير واللام مقحمة كما اقحمت في قوله

يا بوس للجهل ضرارا لاقوام

وفي قوله

يا بوس للحرب التي

ولذلك سقط التنوين من بوس فكانه قيل طوبى لهم وحسن
مآب اي ما اطيبهم واحسن مآبهم كما تقول يا طيبها ليلة
اي ما اطيبها ليلة قال الزمخشري ويجوز ان يتعلق
ان لو يشا بآمنوا على اولم يقنط عن ايمان هولا الكفرة الذين
آمنوا بان لو يشا الله لهدى الناس جميعا ولهداهم انتهى
حيان هذا قول ابي العباس المبرد ويحتمل عندي وجه آخر
غير ما ذكروه وهو ان الكلام تام عند قوله افلم ييأس الذين آمنوا
وهو تقرير اي قد ييس المومنون من ايمان هولا المعاندين وان
لو يشا الله جواب قسم محذوف اي واقسم لو يشا الله لهدى
الناس جميعا ويدل على اضمار هذا القسم وجود ان مع لو كقول
الشاعر

اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا القمين

وقد ذكر سيبويه ان ان تاتي بعد القسم وجعلها ابن عصفور
رابطة للقسم بالجملة المقسم عليها قال حيان قال
الحوفي [illegible] فانما عليك البلاغ جواب الشرط والذي تقدم
شرطان لان [illegible] معطوف على الشرط شرط واما كونه جوابا للشرط الاول

فليس بظاهر

215

فليس بظاهر لانه لا يترتب عليه اذ يصير المعنى وامانرينك
بعض ما نعدهم من العذاب فانما عليك البلاغ واما كونه جوابا
للشرط الثاني وهو او نتوفينك فكذلك لانه يصير التقدير
ان ما نتوفينك فانما عليك البلاغ ولا يترتب وجوب التبليغ عليه
على وفاته عليه السلام لان التكليف ينقطع عند الوفاة فيحتاج
الى تاويل وهو ان يقدر لكل شرط منهما ما يناسب ان يكون
جزا مترتبا عليه وذلك ان يكون التقدير والله اعلم واما نرينك
بعض الذي نعدهم به من العذاب فذلك شافيك من اعدائك
ودليل على صدقك اذ اخبرت بما يحل بهم ولم يعين زمان حلوله
بهم واحتمل ان يقع ذلك في حياتك واحتمل ان يقع بهم بعد
وفاتك او نتوفينك اي او ان نتوفينك قبل حلوله بهم فلا لوم
عليك ولا عتب اذ قد حل بهم بعض ما وعد الله به على لسانك
من عذابهم فانما عليك البلاغ لا حلول العذاب اذ ذلك
راجع الي وعلينا جزاهم في تكذيبهم اياك وكفرهم بما جئت
به انتهى قال حيان ومن عنده علم الكتاب والكتاب اللوح
المحفوظ وقيل هو الله تعالى قاله الحسن وابن جبير والزجاج
وعن الحسن لا والله ما يعني الا الله والمعنى كفى بالذي يستحق
العبادة وبالذي لا يعلم ما في اللوح الا هو شهيدا بيني وبينكم
قال ابن عطيه ويعترض هذا القول بان فيه
عطف الصفة على الموصوف وذلك لا يجوز وانما تعطف
الصفات بعضها على بعض انتهى قال حيان ليس
ذلك كما زعم من عطف الصفة على الموصوف لان من لا يوصف
بها ولا بشي من الموصولات الا بالذي والتي وفروعهما

ود وذات الطا قال سيبويه وقوله وانما تعطف الصفات
بعضها على بعض ليس على اطلاقه بل له شرط وهو ان تختلف
مدلولاتها ويعني ابن عطيه لا تقول مررت بزيد والعالم
على الاسم وهو علم لا يلحظ فيه معنى صفه وكذلك والله اعلم
ولما شعر بهذا الاعتراض من جعله معطوفا على الله قدر
قوله بالله الذي يستحق العباده حتى يكون من عطف الصفات
بعضها على بعض لا من عطف الصفه على الاسم قال
الزمخشري ومن عنده علم الكتاب مرتفع العلم بالمقدر
في الظرف فيكون فاعلا لان الظرف اذا وقع صله اوغل في
شبه الفعل لاعتماده على الموصول فعمل عمل الفعل كقولك
مررت بالذي في الدار اخوه فاخوه فاعل كما تقول بالذي استقر
في الدار اخوه انتهى قال حيان هذا الذي قاله الزمخشري
ليس على وجه التحتم لان الظروف والجار والمجرور اذا وقعا
صلتين او صفتين او حالين او خبرين اما في الاصل واما في
الناسخ او تقدمهما اداة نفي او استفهام جاز فيما بعدهما
من الاسم الظاهر ان يرتفع على الفاعل وهو الاجود وجاز
ان يكون ذلك المرفوع مبتدا والظرف او الجار والمجرور
في موضع خبره والجمله من المبتدا والخبر صله او صفه او حال
او خبر وهذا مبني على اسم الفاعل كما جاز ذلك في اسم
الفاعل وان كان الاحسن اعماله في الظاهر فكذلك يجوز في
ما ناب عنه من ظرف او مجرور وقد نص سيبويه على اجازه
ذلك في نحو مررت برجل حسن وجهه فاجاز حسنٌ وجهُه
على رفع حسن على انه خبر مقدم وهكذا نلفقنا هذه المسله

عن الشيوخ وقد سوهم بعض النشاه في النحو ان اسم الفاعل اذا
اعتمد على شي مما ذكرناه تحتم اعماله في الظاهر وليس كذلك
وقد اعرب الحوفي عنده علم الكتاب مبتدا وخبرا في صله
من وقال ابو البقا ويجوز ان يكون خبرا لعني عنده والمبتدا
علم الكتاب انتهى

سورة ابراهيم عليه السلام

قال حيان قرا نافع وابن عامر الله بالرفع فقيل مبتدا خبره
الذي وقيل خبر مبتدا محذوف اي هو الله وهذا الاعراب
امكن لظهور تعلقه بما قبله ونقلته على التقدير الاول وقرا
باقي السبعه والاصمعي عن نافع الله بالجر على البدل في قول
ابن عطيه والحوفي وابي البقا وعلى عطف البيان في قول الزمخشري
قال لانه جرى مجرى الاسماء الاعلام لغلبته واختصاصه
بالمعبود الذي تحق له العباده كما غلب النجم على الثريا انتهى
وهذا التعليل لا يتم الا على تقدير بان يكون اصله الاله ثم
نقلت الحركه الى لام التعريف وحذفت الهمزه والتزم فيه
النقل والحذف ومادته اذا ال الهمزه واللام والها وقد
تقدمت الاقوال في هذا اللفظ في البسمله اول الحمد وقال
الاستاذ ابو الحسن بن عصفور لا تقدم صفه على موصوف
الا حيث سمع وذلك قليل وللعرب فيما وجد من ذلك وجهان
احدهما ان تقدم الصفه وتبقيها على ما كانت عليه وفي اعراب
مثل هذا وجهان احدهما اعرابه نعتا متقدما والثاني
ان تجعل ما بعد الصفه بدلا والوجه الثاني ان تضيف الصفه
الى الموصوف اذا قدمتها انتهى فعلى ما ذكره ابن عصفور يجوز

ان يكون العزيز الحميد نعتين بان صفتين متقدمتين ويعرب
لفظ الله موصوفا متاخرا ومما جا فيه تقديم ما لو تاخر
لكان صفة وتاخير ما لو تقدم لكان موصوفا قول الشاعر
والمومن العايذات الطير يمسحها ركبان مكة بين
الغيل والسعد
فلو جا على الكثير لكان التركيب والمومن الطير العايذات
قال الزمخشري والجملة من قوله لا يعلمهم الا الله اعتراض
والمعنى انهم من الكثرة بحيث لا يعلم عددهم الا الله انتهى
حيان ليست جملة اعتراض لان جملة الاعتراض تكون بين
جزئين يطلب احدهما الاخر قال الزمخشري ويجوز
ان يكون والذين مبتدا وخبره لا يعلمهم الا الله والجملة من المبتدا
وخبره وقعت اعتراضا قال حيان ليست باعتراض لانها لم تقع
بين جزئين احدهما يطلب الاخر قال الزمخشري لا استقرى
في الكافرين ان ياتي من ذنوبكم وفي المومنين ذنوبكم وكان
ذلك للتفرقة بين الخطابين وان لا يسوى بين الفريقين قال
حيان ويقال ما فايدة الفرق في الخطاب والمعنى مشترك اذ الكافر
اذا امن والمومن اذا تاب مشتركان في الغفران وما تخيلت فيه
مغفرة بعض الذنوب في الكافر الذي امن هو موجود في المومن
الذي تاب وقال ابو عبد الله الرازي اما قول صاحب الكشاف
المراد تمييز خطاب المومن من خطاب الكافر فهو من باب
ط لان هذا التبعيض ان حصل فلا حاجة هذا الجواب وان لم
يحصل كان هذا الكلام فاسدا انتهى قال الزمخشري
صديد عطف بيان لماء قال ويسقى من ماء فابهمه ابهاما

ثم بينه بقوله صديد قال ابو حيان البصريون لا
يجيزون عطف البيان في النكرات واجازه الكوفيون وتبعهم
الفارسي فاعرب زيتونة عطف بيان لشجرة مباركة فعلى راي
البصريين لا يجوز ان يكون قوله صديد عطف بيان قال
ابن عطية وقيل هو ابتدا واعمالهم ابتدا ثان وكرماد خبر الثاني
والجملة خبر الاول وهذا عندي ارجح الاقوال وكانك
قلت المتحصل مثالا في النفس للذين كفروا هذه الجملة المذكوره
وهي اعمالهم في فسادها وقت الحاجة وتلاشيها كالرماد الذي
تذروه الريح وتفرقه بشدتها حتى لا يبقى له اثر ولا يجتمع منه شي
قال ابو حيان هذا القول الذي رجحه ابن عطية
قاله الحوفي وهو لا يجوز لان الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا
الاول الذي هو مثل عارية من رابط يعود على المثل وليست نفس المبتدا
في المعنى فلا تحتاج الى رابط قال الزمخشري من الاولى للتبيين
والثانية للتبعيض كانه قيل هل انتم مغنون عنا بعض الشي الذي
هو عذاب الله ويجوز ان يكونا للتبعيض معا بمعنى هل انتم مغنون
عنا بعض شي هو بعض عذاب الله اي بعض بعض عذاب الله
قال ابو حيان هذان التوجيهان اللذان وجههما
الزمخشري في من في المكانين يقتضي اولهما التقديم في
قوله من شي على قوله من عذاب الله لانه جعل من شي
هو المبين بقوله من عذاب الله ومن التبيينيه يتقدم
عليها ما تبينه ولا يتاخر والتوجيه الثاني وهو بعض شي
هو بعض العذاب يقتضي ان يكون بدلا فيكون بدل عام من
خاص لان من شي اعم من قوله من عذاب الله وان عنى بالشي

لشي شيا من العذاب فيؤول المعنى الى ما قدر وهو بعض بعض
عذاب الله وهذا الانفصال لان تعصيه التي ولا تكون لها بعض
قال الزمخشري هي ضعيفة يعني قراءة حمزة بمصرخي
بكسر اليا واستشهدوا لها ببيت مجهول

قال لها هل لك يا تا فيّ قالت له ما انت بالمرضيّ

وكانه قدر يا الاضافة ساكنة وقبلها يا ساكنة فحركها
بالكسر لما عليه اصل التقا الساكنين ولكنه غير صحيح لان يا
الاضافة لا تكون الا مفتوحة حيث قبلها الف نحو عصاي
فما بالها وقبلها يا فان قلت جرت اليا الاولى مجرى الحرف
الحرف الصحيح لاجل الادغام فكانها يا وقعت ساكنة بعد حرف
صحيح فحركت بالكسر على الاصل قلت هذا قياس حسن
ولكن الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر
تتضاءل اليه القياسات قال ابو حيان اما قوله واستشهدوا
لها ببيت مجهول فقد ذكر غيره انه للاغلب العجلي وهي لغة
باقية في افواه كثير من الناس الى اليوم يقول القائل ما
فيّ افعل كذا بكسر اليا واما التقدير الذي قال فهو
توجيه الفرا ذكره عنه الزجاج واما قوله في غضون
كلامه حيث قبلها الف فلا اعلم حيث يضاف الى الجملة
المصدرة بالظرف نحو قعد زيد حيث امام عمرو بكر
فيحتاج هذا التركيب الى سماع واما قوله لان يا الاضافة
الى اخره فقد روى سكون اليا بعد الالف وقرا بذلك
القرا نحو محيايْ وما ذهب اليه من ذكرنا من الخامس

الطعن على هذه القراءة لا ينبغي ان يلتفت اليه لان هذه قراءة
متواترة نقلها السلف واقتفى اثارهم فيها الخلف فلا يجوز
ان يقال فيها انها خطا او قبيحة او رديّة وقد نقل جماعة من
اهل اللغة انها لغة لكنه قلّ استعمالها ونص قطرب على انها
لغة في بني يربوع وقال القاسم بن معن وهو من روسا
النحويين الكوفيين هي صواب وسال حسين الجعفي ابا عمرو بن
العلا وذكر له تلحين اهل النحو فقال هي جائزة وقال ايضا
لا تبالي الى اسفل حركتها او الى فوق وعنه انه قال انها بالخفض
حسنة وعنه ايضا انه قال هي جائزة وليست عند الاعراب بذلك
ولا التفات الى انكار ابي حاتم على ابي عمرو تحسينها فابو عمرو
امام لغة وامام نحو وامام قراءة وعربي صحيح وقد اجازها وحسنها
وقد رووا بيت النابغة

عليّ لعمرو نعمة بعد نعمة لوالده ليست بذات عقارب

قال ابو حيان بما اشركتموني على تخفيض اليا من
ما بمعنى الذي اي كفرت من قبل حين ابيتم السجود لادم بالذي
اشركتمونيه وهو الله تعالى تقول شركت زيدا فاذا ادخلت
همزة النقل قلت اشركت زيدا عمرا اي جعلته له شريكا الا ان
في هذا القول اطلاق ما على الله تعالى وما الاصح فيها انها لا تطلق
على احاد من يعلم قال الزمخشري ونحو ما هذه بمعنى
في اطلاقها على الله تعالى ما في قولهم سبحان ما سخركن لنا
قال ابو حيان من منع ذلك جعل سبحان علما على معنى
التسبيح فاجعل علما لبراءة للمبرئ وما مصدرية ظرفية

قال الزمخشري فان قلت فبم يتعلق يعني باذن
ربهم في القراءة الاخرى وقولك وادخلهم انا باذن ربهم
كلام غير ملتئم قلت الوجه في هذه القراءة ان يتعلق
قوله باذن ربهم بما بعده اي تحيتهم فيها سلام باذن
ربهم يعني ان الملائكة يحيونهم باذن ربهم قال
حيان ظاهر كلامه ان باذن ربهم معمول لقوله تحيتهم
ولذلك قال يعني ان الملائكة يحيونهم باذن ربهم وهذا
لا يجوز لان فيه تقديم معمول المصدر المنحل بحرف مصدري
والفعل عليه وهو غير جائز قوله قل لعبادي الذين
امنوا يقيموا الصلاة قال حيان معمول قل محذوف
تقديره اقيموا الصلاة يقيموا او يقيموا مجزوم على جواب
الامر وهذا قول الاخفش والمازني ورد بانه لا يلزم من
القول ان يقيموا ورد هذا الرد بانه امر للمؤمنين بالاقامة
لا الكافرين والمؤمنون متى امرهم الرسول بشي فعلوه لا محالة
قال ابن عطية ويحتمل ان يكون يقيموا جواب الامر الذي
يعطينا معناه قوله قل وذلك ان تجعل قل في هذه الاية
بمعنى بلغ وادّ الشريعة يقيموا الصلاة انتهى وهذا قريب
مما قبله الا ان فيما قبله معمول القول اقيموا وفي هذا الشريعة
على تقدير بلغ الشريعة وذهب الكسائي والزجاج وجماعة
الى ان معمول قل هو قوله يقيموا وهو امر مجزوم بلام الامر
محذوفة على حد قول الشاعر

محمد تفد نفسك كل نفس

انشد سيبويه الا انه قال ان هذا لا يجوز الا في الشعر وقال

الزمخشري في هذا القول وانما جاز حذف اللام لان الامر
الذي هو قل عوض منه ولو قيل يقيموا الصلاة وينفقوا ابتداء
لم يجز انتهى وذهب المبرد الى ان قل لهم اقيموا يقيموا فيقيموا
المصرح به جواب اقيموا المحذوف وقيل وهو فاسد لوجهين
احدهما ان جواب الشرط يخالف الشرط اما في الفعل او الفاعل
او فيهما فاما اذا كان مثله فيهما فهو خطأ كقولك قم تقم
والتقدير على هذا الوجه ان يقيموا اقيموا والوجه الثاني
ان الامر المقدر للمواجهة ويقيموا على لفظ الغيبة وهو خطأ
اذا كان الفاعل واحدا والتقدير وقيل التقدير ان تقل لهم
اقيموا يقيموا قاله سيبويه فيما حكى ابن عطية وقال الفراء جواب
الامر معه شرط مقدر تقول اطع الله يدخلك الجنة اي ان
تطعه يدخلك الجنة ويخالفه هذا القول للقول قبله ان
الشرط في هذا مقدر بعد فعل الامر وفي الذي قبله الامر
مضمن معنى الشرط وقيل هو مضارع بلفظ الخبر صرف عن لفظ
الامر والمعنى اقيموا قاله ابو علي وفرقة ورد بانه لو كان
مضارعا بلفظ الخبر ومعناه الامر لبقي على اعرابه بالنون
كقولهم هل ادلكم على تجارة ثم قال تؤمنون والمعنى امنوا واعتذر
ابو علي لذلك بانه لما كان بمعنى الامر بني يعني على حذف النون
لان المراد اقيموا وهذا كما بني الاسم المتمكن في النداء في قولك
يا زيد يعني على الضمة لما اشبه قبل وبعد انتهى ومتعلق
القول الملفوظ به او المقدر على هذه التخاريج هو الامر بالاقامة
والانفاق الا في قول ابن عطية فمتعلقه الشريعة او
اعم اذ قد قدر قل بمعنى بلغ وادّ الشريعة قال ابن عطية

التقدير

والظاهر ان المقول هو الآية التي بعد اعني قوله الله الذي
خلق السماوات والارض انتهى وهذا الذي ذهب اليه من كون
معمول القول هو قوله تعالى الله الذي الآية تفكيك
للكلام لمخالفة ترتيب التركيب ويكون قوله يقيموا
الصلاة كلاما مفلتا من القول ومعموله او يكون جوابا فصل
به بين القول ومعموله ولا يترتب ان يكون جوابا لان قوله
الله الذي خلق السماوات والارض لا يستدعي اقامة الصلاة
والانفاق ولا يتقدر بعيد جدا قال الزمخشري
وابن عطية ويجوز ان يكون من لبيان الجنس كأنه قال
فاخرج به رزقا لكم هو الثمرات قال ابو حيان وهذا
ليس بجيد لان من التي لبيان الجنس انما تاتي بعد المبهم
الذي تبينه قال الزمخشري ويجوز ان يكون
من الثمرات مفعول حال اخرج ورزقا حالا من المفعول
او نصبا على المصدر من اخرج لانه في معنى رزق وقيل
من زائدة انتهى قال ابو حيان لا يجوز عند جمهور البصريين
لان ما قبلها واجب وبعدها معرفة ويجوز عند الاخفش
قال الزمخشري بواد هو وادي مكة غير ذي
زرع لا يكون فيه شيء من زرع قط كقوله قرآنا عربيا
غير ذي عوج بمعنى لا يوجد فيه اعوجاج ما فيه الا استقامة
لا غير قال ابو حيان استعمل قط وهو ظرف
لا يستعمل الا مع الماضي معمولا لقوله لا يكون وهو ليس
ماضيا وهو مكان ابدا الذي يستعمل في غير الماضي من
المستقبلات قال الزمخشري ويجوز ان يكون

من للابتداء كقولك القلب مني سقيم يريد قلبي فكأنه قيل
افئدة ناس وانما نكرت المضاف اليه في هذا التمثيل
لتنكير افئدة لانها في الآية نكرة ليتناول بعض الافئدة
انتهى قال ابو حيان لا يظهر كونها للابتداء الغاية لانه ليس
لنا فعل يبتدأ فيه لغاية ينتهي اليها اذ لا يصح ابتداء جعل
الافئدة من الناس وانما الظاهر في من للتبعيض قال
الزمخشري ويجوز ان يكون من اضافة فعيل الى فاعله ويجعل
دعاء الله سميعا على الاسناد المجازي والمراد سماع الله
قال ابو حيان هذا بعيد لاستلزامه ان يكون من باب الصفة
المشبهة والصفة متعدية فلا يجوز ذلك الا عند ابي علي
الفارسي حيث لا يكون لبس واما هنا فاللبس حاصل اذ
الظاهر انه من اضافة المثال للمفعول لا من اضافته الى
الفاعل وانما اجاز ذلك الفارسي في مثل زيد ظالم العبيد اذا علم
ان له عبيدا ظالمين فان قلت كيف جاز له ان يستغفر
لابويه وكانا كافرين قلت هو من مجوزات العقل لا يعلم امتناع
جوازه الا بالتوقيف قال ابو حيان هو في ذلك موافق
لاهل السنة مخالف لمذهب الاعتزال قال الزمخشري
او لم تكونوا اقسمتم على ارادة القول وفيه وجهان ان يقولوا ذلك بطرا
واشرا ولما استولى عليهم من عادة الجهل والسفه وان يقولوه
بلسان الحال حيث بنوا شديدا واملوا بعيدا وما لكم جواب
القسم وانما جاء بلفظ الخطاب لقوله اقسمتم ولو حكى لفظ
المقسمين لقيل ما لنا من زوال والمعنى اقسمتم انكم باقون
في الدنيا لا تزولون بالموت ولعلنا قيل لا تنتقلون الى دار

احرى انتهى قال حيان جعل الزمخشري اولم يكونوا محجا
لقولهم وهو مخالف لما قدمناه من انه يقال لهم ذلك وقوله
لا تولون بالموت والقتل ليس بجيد لانهم معنيون بالموت
والقتل وقوله وقيل هو قول مجاهد قوله وان كان مكرهم
قال حيان الظاهر اضافة مكر وهو المصدر الى الفاعل
كما هو مضاف في الاول لانه قيل وعند الله ما مكروا
اي مكرهم قال الزمخشري ويكون مضافا الى المفعول
على معنى وعند الله مكرهم الذي يمكرهم به وهو عذابهم
الذي يستحقونه ياتيهم به من حيث لا يشعرون ولا يحتسبون
انتهى قال حيان وهذا لا يصح الا ان كان مكر يتعدى
بنفسه كما قال هو اذ قدر يمكرهم به والمحفوظ ان مكر لا
يتعدى الى المفعول به بنفسه قال تعالى واذ يمكر بك الذين
كفروا وتقول زيد ممكور به ولا يحفظ زيد ممكور بسبب
لثنا قال الزمخشري فان قلت هلا قيل مخلف
رسله وعده ولم قدم المفعول الثاني على الاول قلت
قدم الوعد ليعلم انه لا يخلف الوعد اصلا لقوله ان الله لا يخلف
الميعاد ثم قال رسله ليوذن انه اذا لم يخلف وعده احدا
وليس من شانه اخلاف المواعيد كيف يخلفه رسله الذين هم
خيرته وصفوته قال حيان هذا جواب على طريقة
الاعتزال في ان ما وعد الله واقع لا محالة فمن وعده بالنار
من العصاة لا يجوز ان يغفر له اصلا ومذهب اهل السنة ان كل
ما اوعد من العذاب للعصاة المومنين هو مشروط انفاذه بالمشيه

سورة الحجر

الزمخشري الجملة واقعة صفة لقرية والقياس ان لا تتوسط
الواو بينهما كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون
وانما توسطت لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف كما يقال
في الحال جاءني زيد عليه ثوب وجاءني وعليه ثوب قال
حيان وافقه على ذلك ابو البقا فقال الجملة نعت لقرية
كقولك ما لقيت رجلا الا عالما قال وقد ذكرنا حال الواو
في مثل هذا في البقرة في قوله وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير
لكم انتهى وهذا الذي قاله الزمخشري وتبعه فيه ابو البقا
لا نعلم احدا قاله من النحويين وهو مبني على ان ما بعد الا
يجوز ان يكون صفة وقد منعوا ذلك قال الاخفش لا يفصل
بين الصفة والموصوف بالا ثم قال ونحو ما جاءني رجل الا راكب
تقديره الا رجل راكب وفيه قبح بجعلك الصفة كالاسم
وقال ابو علي الفارسي تقول ما مررت باحد الا قائما فقائما
حال من احد ولا يجوز الا قائم لان الا لا تعترض بين الصفة
والموصوف وقال ابن مالك وقد ذكر ما ذهب اليه الزمخشري
من قوله في نحو ما مررت باحد الا زيد خير منه ان الجملة
بعد الا صفة لاحد انه مذهب لم يعرف لبصري ولا
كوفي فلا يلتفت اليه وابطل ابن مالك قول الزمخشري ان
الواو توسطت لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف قال
الزمخشري وما ياتيهم حكاية حال ماضية لان ما لا يدخل
على مضارع الا وهو في موضع الحال ولا على ماض الا وهو قريب
من الحال انتهى قال حيان هذا الذي ذكره هو قول

الا لزم ان ما تخلص المضارع للحال ولتعينه له وذهب
غيره الى ما لا يمنع دخولها على المضارع مرادا به الحال ويدخل
عليه مرادا به الاستقبال وانشد شاهدا على ذلك
قول ابي ذؤيب
اودى بنيّ واودعوني حسرة عند الرقاد
وعبرة ما تقلع
وقول الاعشى يمدح الرسول صلى الله عليه وسلم
له نافلات ما يغب نوالها وليس عطا اليوم مانعه
غدا
وقال تعالى ما يكون لي ان ابدله من تلقا نفسي ان اتبع الا ما يوحى
الي قال ابن عطيه واجمعين تاكيد وفيه معنى الحال
قال حيان تعدا جنوح لمذهب من يزعم ان اجمعين
يدل على اتحاد الوقت والصحيح ان مدلوله مدلول كلهم
قال الزمخشري فان قلت فقوله الا امراته مم
استثنى وهل هو استثنا من استثنا قلت استثنى من الضمير
المجرور في قوله لمنجوهم وليس من الاستثنا من الاستثنا
في شي لان الاستثنا من الاستثنا انما يكون فيما اتحد الحكم
فيه وان يقال اهلكناهم الا ال لوط الا امراته كما اتحد الحكم
في قول المطلق انت طالق ثلاثا الا اثنتين الا واحده
وفي قول المقر لفلان علي عشره دراهم الا ثلاثه الا درهما فاما
في الايه فقد اختلف الحكمان لان ال لوط متعلق بارسلنا
او بمجرمين والا امراته قد تعلق بمنجوهم فاني يكون استثنا
من استثنا لما استسلف الزمخشري ان الا امراته

٢٢٢

مستثنى من الضمير المجرور في قوله لمنجوهم لم يجز ان يكون
استثنا من استثنا ومن قال انه استثنا من استثنا
فيمكن تصحيح كلامه باحد وجهين احدهما انه لما كان في لمنجوهم
عايدا على ال لوط وقد استثنى منه المراه صار كانه مستثنى
من ال لوط لان المضمر هو الظاهر في المعنى والوجه
الثاني ان قوله الا ال لوط لما حكم عليهم بغير الحكم على قوم
مجرمين اقتضى ذلك نجاتهم فجا قوله انا لمنجوهم اجمعين تاكيدا
لمعنى الاستثنا اذ المعنى الا ال لوط فلم نرسل اليهم بالعذاب
ونجاتهم مترتبه على عدم الارسال اليهم بالعذاب فصار
نظير قولك قام القوم الا زيدا فانه لم يقم او الا زيدا لم يقم
فهذه الجمله تاكيد لما تضمنه الاستثنا من الحكم على ما بعد
الا الحكم السابق على المستثنى منه فالا امراته
على هذا التقدير الذي قررناه استثنا من ال لوط لان الاستثنا
مما جي به للتاسيس اولى من الاستثنا مما جي به للتاكيد
حيان زوح القران ان يكون ام القران سميت السبع المثاني
لانها يثنى بها على الله تعالى قال ابن عطيه وفي هذا
القول من جهه التصريف نظر قال حيان لا نظر في
ذلك لانها جمع مثنى بضم الميم مفعل من اثنى رباعيا اي
اثنى على الله تعالى اي فيها ثنا على الله تعالى قوله كما
انزلنا قال الزمخشري فيه وجهان احدهما ان يتعلق بقوله
ولقد اتيناك اي انزلنا عليك مثل ما انزلنا على اهل الكتاب
وهم المقتسمون الذين جعلوا القران عضين حيث قالوا
بعنادهم وعدوانهم بعضه حق موافق للتوراه والانجيل

الاخرى

وبعضه باطل مخالف لهما فاقتسموه إلى حق وباطل وعضّوه وقيل
كانوا يستهزئون به فيقول بعضهم سورة البقرة لي ويقول
الآخر سورة آل عمران ويجوز أن يراد بالقرآن ما يقرؤونه
في كتبهم وقد اقتسموه بتحريفهم وبأن اليهود أقرّت
ببعض التوراة وكذبت ببعض والنصارى أقرت ببعض الإنجيل
وكذبت ببعض وهذه تسلية لرسول الله صلى الله عليه وسلم
عن صنيع قومه بالقرآن وتكذيبهم وقولهم سحر وشعر وأساطير
بأن غيرهم من الكفرة فعلوا بغيره من الكتب نحو فعلهم والثاني
أن يتعلق بقوله وقل إني أنا النذير المبين أي وأنذر قريشا مثل
ما أنزلنا من العذاب على المقتسمين يعني اليهود وهو ما جرى
على قريظة والنضير جعل المتوقع كالواقع وهو من الإعجاز لأنه
إخبار بما سيكون وقد كان ويجوز أن يكون الذين جعلوا
القرآن عضين منصوبا بالنذير أي أنذر المعضّين الذين يجزّئون
القرآن إلى شعر وسحر وأساطير مثل ما أنزلنا على المقتسمين
وهم الاثنا عشر الذين اقتسموا مداخل مكة أيام الموسم فقعدوا
في كل مدخل متفرقين لينفّروا الناس عن الإيمان برسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول بعضهم لا تغترّوا بالخارج منا فإنه
ساحر ويقول الآخر كذاب ويقول الآخر شاعر فأهلكهم
الله يوم بدر وقبله بآفات كالوليد بن المغيرة والعاصي بن
وائل والأسود بن المطلب وغيرهم أو مثل ما أنزلنا على الرهط
الذين تقاسموا على أن يبيّتوا صالحا عليه السلام والاقتسام
بمعنى التقاسم فإن قلت إذا علقت قوله كما أنزلنا بقوله ولقد
آتيناك فما معنى توسط لا تمدّن عينيك إلى آخره بينهما قلت

لما كان ذلك تسلية لرسول الله صلى الله عليه وسلم عن تكذيبهم
وعداوتهم اعترض بما هو مدد لمعنى التسلية من النهي عن
الالتفات إلى دنياهم والتأسف على كفرهم ومن الأمر بأن
يقبل بمجامعه على المؤمنين. قال حيان أما الوجه
الأول وهو تعلق كما بآتيناك فذكره أبو البقاء على تقدير وهو أن
يكون في موضع نصب نعتا لمصدر محذوف تقديره آتيناك
سبعا من المثاني إيتاء كما أنزلنا وإنزالا كما أنزلنا لأن آتيناك
بمعنى أنزلنا عليك وأما قوله إن المقتسمين هم أهل الكتاب فهو قول
الحسن ومجاهد ورواه العوفي عن ابن عباس وأما قوله اقتسموا
القرآن فهو قول ابن عباس فيما رواه عنه سعيد بن جبير
وأما قوله اقتسموه فقال بعضهم سورة البقرة إلى آخره
فقاله عكرمة وقال السدي هم الأسود بن عبد المطلب
والأسود بن عبد يغوث والوليد والعاصي والحارث بن قيس
ذكروا القرآن فمن قائل البعوض لي ومن قائل النمل لي وقائل
الذباب لي وآخر العنكبوت لي استهزاء فأهلك الله جميعهم
وأما قوله إن القرآن عبارة إن القرآن عبارة عما قرؤوا
به من كتبهم إلى آخره فقاله مجاهد وأما قوله ويجوز أن
يكون الذين جعلوا القرآن عضين منصوبا بالنذير أي أنذر المعضّين
فلا يجوز أن يكون منصوبا بالنذير [illegible] موصوفا بالمبين
ولا يجوز له أن يعمل إذا وصف قبل أخذ المعمول عند البصريين
لا يجوز هذا عليهم [illegible] نحو [illegible]
شجاع وأجاز ذلك الكوفيون وهي مسألة خلافية تذكر دلائلها
في علم النحو وأما قوله الذين يجزّئون القرآن إلى سحر و[illegible]

واساطير فروي عن قتاده الا انه قال بدل شعر كهانه واما
قوله الذين اقتسموا مداخل مكه فهو قول ابن السايب
وفيه ان الوليد بن المغيره قال ليقل بعضهم كاهن وبعضهم
ساحر وبعضكم شاعر وبعضكم عاق وهم حنظله
ابن ابي سفيان وعتبه وشيبه ابنا ربيعه والوليد بن المغيره
وابو جهل والعاص بن هشام وابو قيس بن الوليد وقيس بن
وزهير بن اميه وهلال بن عبد الاسود والسايب بن
صيفي والنضر بن الحارث وابو البختري بن هشام وزمعه
بن الحجاج واميه بن خلف واوس بن المغيره تقاسموا على تكذيب
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاهلكوا جميعا واما قوله
انهم الذين تقاسموا على ان يبيتوا صالحا فقول عبد الله بن زيد
قال ابن عطيه والكاف من قوله كما متعلقه بفعل محذوف
تقديره وقل اني انا النذير عذابا كالذي انزلنا على المقتسمين
فالكاف اسم في موضع نصب هذا قول المفسرين وهو عندي غير
صحيح لان كما ليس مما يقوله محمد عليه السلام بل هو من قول
الله تعالى فينفصل الكلام ولما ترتب هذا القول بان يقدر
ان الله تعالى قال له انذر عذابا كما والذي اقول في هذا
المعنى وقل اني انا النذير المبين كما قال وتلك رسلنا وانزلنا
عليهم كما انزلنا عليك ويحتمل ان يكون المعنى وقل اني انا
النذير المبين كما قد انزلنا في الكتب انك ستاتي نذيرا
وهذا على ان المقتسمين اهل الكتاب انتهى قال حيان اما
قوله وهو عندي غير صحيح الى اخره فقد استعذر بعضهم
عن ذلك فقال الكاف متعلقه بمحذوف دل عليه المعنى تقديره

انا النذير بعذاب مثل ما انزلنا وان كان المنزل الله كما يقول
بعض خواص الملك امرنا بكذا وان كان الملك هو الامر واما قوله
والذي اقول في هذا المعنى الى اخره فلا يتم الا بحذف ولعله من الناسخ ولعله
ان يكون وانزلنا عليك كما انزلنا عليهم قال الزمخشري
ويجوز ان يكون ما مصدريه اي بامرك مصدر من المبني للمفعول
انتهى قال حيان يبتني على مذهب من يجوز ان يكون المصدريه
اريد به الفعل المبني للمفعول والصحيح ان ذلك لا يجوز

سورة النحل

ابن عطيه وقرا ابن ابي عبله ما ينزل بنون العظمه والتشديد
وقتاده بالنون والتخفيف وفيهما شذوذ وحكي
حيان وشذوذه ان ما قبله وما بعده ضمير غيبه ووجهه
انه التفات قال الزمخشري وان انذروا بدل من الروح
اي ينزلهم بان انذروا وتقديره بانه انذروا اي بان الشان اقول
لكم انذروا انه لا اله الا انا انتهى قال حيان جعلها المخففه من
الثقيله واضمر اسمها وهو ضمير الشان وقدروا اضمار
القول حتى يكون الجمله جمله خبريه وهي امر ولا حاجه الى
هذا التكلف مع سهوله كونها الثنائيه التي من شانها نصب
المضارع قال الزمخشري فان قلت تقدم الظرف
في قوله ومنها تاكلون مؤذن بالاختصاص وقد يؤكل من
غيرها قلت الاكل منها هو الاصل الذي يعتمده الناس في
معايشهم واما الاكل من غيرها من الدجاج والبط وصيد البر
والبحر فكغير المعتد به وكالجاري مجرى التفكه قال

حيان ما قاله بنا منه على ان تقدم الظرف والمفعول دال
على الاختصاص وقد رددنا عليه ذلك في قوله اياك نعبد قال
حيان قال الزجاج علم انه مضطر كفر الى الاهتدا والايمان
انتهى قال ابن عطيه وهذا قول سوء لاهل البدع الذين
يرون ان الله لا يخلق افعال العباد لم يحصله الزجاج ووقع
فيه رحمه الله من غير قصد قال حيان لم يعرف ابن
عطيه ان الزجاج معتزلي فلذلك تاول عليه انه لم يحصل وانه
وقع فيه من غير قصد قال ابن عطيه وقوله وانهارا منصوب
بفعل مضمر تقديره وجعل او خلق انهارا واجماعهم على اضمار
هذا دليل على انه خصوص القى ولو كانت القى بمعنى خلق لم يحتج
الى هذا الاضمار قال حيان واي اجماع في هذا وقد حكي
هو عن المتاولين ان القى بمعنى خلق وجعل قال الزمخشري
ويجوز ان يكون ماذا مرفوعا بالابتدا قال بمعنى اي شي انزله ربكم
قال حيان هذا لا يجوز عند البصريين الا في ضرورة الشعر
لما ذا الله استفهام مفعول بانزل وما مبتدا خبره ذا بمعنى
الذي وانزل محذوف اي اي شي الذي انزله قال حيان
ومن اوزار الذين يضلونهم بغير علم من للتبعيض فالمعنى انه يحمل
من وزر من اضل اي بعض وزر من ضل بضلالهم وهو وزر
الاضلال لان المضل والضال شريكان هذا اضله وهذا
يطاوعه على اضلاله فيتحاملان الوزر وقال الاخفش من
زايده اي واوزار الذين يضلونهم والمعنى ومثل اوزار الذين
يضلونهم كقوله فعليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم
القيمه المراد ومثل وزر والمعنى ان الرئيس اذا وضع سنة

قبيحة

قبيحة عظم عقابه حتى ان ذلك العقاب يكون مساويا للعقاب
كل من اقتدى به في ذلك وقال الواحدي ليست من للتبعيض
لانه يستلزم تخفيف الاوزار عن الاتباع وذلك غير
جائز لقوله عليه السلام من غير ان ينقص من اوزارهم شي
لكنها للجنس اي ليحملوا من جنس اوزار الاتباع انتهى والاتقدر
من التي لبيان الجنس بهذا التقدير الذي قدره الواحدي
وانما تقدره والاوزار التي هي اوزار الذين يضلونهم فيؤول
من حيث المعنى الى قول الاخفش وان اختلفا في التقدير
قال الزمخشري بغير علم حال من المفعول اي يضلون
من لا يعلم انهم ضلال قال حيان قال غيره حال من الفاعل
وهو اولى اذ هو المحدث عنه والمسند اليه الاضلال على جهة
الفاعليه والمعنى انهم يقدمون على هذا الاضلال جهلا منهم بما
يستحقونه من العذاب الشديد على ذلك الاضلال قال
ابن عطيه ويحتمل ان يكون الذين من تتوفاهم بالابتدا منقطعا
مما قبله وخبره في قوله فالقوا السلم فزيدت الفا في الخبر
وقد يجي مثل هذا انتهى قال حيان هذا لا على مذهب
الاخفش فانه يجيز زيد فقام اي قام ولا يتوهم ان الفا هي
الداخله في خبر المبتدا اذا كان موصولا وضمن معنى الشرط لانه
لا يجوز دخولها في مثل هذا الفعل مع صريح اداة الشرط فلا
يجوز فيما ضمن معناه قال ابن عطيه وقرات فرقه
تهدي بضم التاء وكسر الدال وهي ضعيفه انتهى قال حيان
حكى الفرا ان تهدي ياتي بمعنى اهتدى لازما واذا ثبت ان
تهدي لازم بمعنى اهتدى لم تكن ضعيفه لانه

ادخل على اللازم همزة التعدية فالمعنى لا تحل بهند بامر اصلا
قال ابن عطية اذا اردناه متنزل منزلة مراد ولكنه
اي هذه الالفاظ المستانفة بحسب ان الموجودات يجيء وتظهر
شيئا بعد شيء فكانه قال اذا ظهر المراد فيه وعلى هذا الوجه
يخرج قوله فسيرى الله عملكم ورسوله وقوله ليعلم
الله الذين امنوا منكم ونحو هذا معناه يقع منكم ما راه الله في
الازل وعلمه وقوله ان نقول تنزل منزلة المصدر كانه قال
قولنا ولكن ان مع الفعل يعطي استقبالا والتسبيح المصدر في اغلب
امرها وقد يجيء في مواضع لا يلحظ فيها الزمن كهذه الاية
وكقوله تعالى ومن اياته ان تقوم السماء والارض بامره
وغير ذلك قال ابو حيان قوله ولكن ان مع الفعل يعني
المضارع وقوله في اغلب امرها ليس بجيد بل تدل على المستقبل
في جميع امرها واما قوله وقد يجيء الى اخره فلم يفهم ذلك من دلالة
ان وانما ذلك من نسبة قيام السماء والارض بامر الله لان هذا
لا يختص بالمستقبل دون الماضي في حقه تعالى ونظيره ان
الله كان على كل شيء قديرا فكان تدل على اقتران مضمون
الجملة بالزمن الماضي وهو تعالى متصف بهذا الوصف ماضيا
وحالا ومستقبلا وتقييد الفعل بالزمن لا يدل على نفيه عن غير
ذلك الزمن قال ابو حيان اجاز ابو البقاء ان
يكون الذين منصوبا بفعل محذوف دل عليه لنبوئنهم وهذا
لا يجوز [illegible] لا يفسر الا ما يجوز له ان يعمل ولا يجوز ان تقول زيدا
لاضرب فلا يجوز ان تقول زيدا لاضربنه لما ذكرناه قال
الزمخشري يتعلق بالرسالة [illegible] قوله بالبينات داخلا تحت

حكم الاستثناء مع رجالا اي وما ارسلنا الا رجالا بالبينات كما
تقول ما ضربت الا زيدا بالسوط لان اصله ضربت زيدا
بالسوط انتهى قال ابو حيان هذا ما قاله الحوفي وقال ابو البقاء
وفيه ضعف لان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها اذا تم الكلام
على الا وما يليها الا انه قد جاء في الشعر قوله

نبئتهم عذبوا بالنار جارهم ولا يعذب الا الله
بالنار

انتهى وهذا الذي اجازه الحوفي والزمخشري لا يجوز على مذهب
جمهور البصريين لانهم لا يجيزون ان يقع بعد الا الا
مستثنى او مستثنى منه او تابع وما ظن من غير الثلاثة معمولا
لما قبل الا قدر له عامل قال ابو حيان يتفيؤا من باب
المطاوعة فهو لازم وقد استعمله ابو تمام متعديا فقال

طلبت ربيع ربيعة الممهى لها وتفيأت ظلاله
ممدودا

ويحتاج ذلك الى نقله عن العرب متعديا قوله
عن اليمين والشمائل قال ابو حيان قال شيخنا ابو الحسن
علي بن يوسف الكتاني المعروف بابن الصائغ افرد وجمع بالنظر
الى الغايتين لان ظل الغداة يضمحل حتى لا يبقى منه الا اليسير فكانه
في جهة واحدة وهو بالعشي على العكس [illegible] على جميع
الجهات فلحظت الغايتان في الاية هذا من جهة المعنى وفيه
من جهة اللفظ المطابقة لان سجدا جمع فطابقه جمع الشمائل
لاتصاله به فحصل في الاية مطابقة اللفظ للمعنى ولحظهما
معا وهو الغاية في الاعجاز قال الزمخشري ما [illegible]

فان قلت فهلا جي بمن دون ما تغليبا للعقلا من الدواب
على غيرهم قلت لانه لو جي بمن لم يكن فيه دليل على التغليب
وكان متناولا للعقلا خاصة فجي بما هو صالح للعقلا
وغيرهم ارادة العموم قال ابو حيان ظاهر السوال
تسليم ان من قد تشمل العقلا وغيرهم على جهة التغليب
وظاهر الجواب تخصيص من بالعقلا وان الصالح للعقلا
وغيرهم ما دون من وهذا ليس بجيد جواب لانه اورد التسليم
فصار المعنى ان من تغلب والجواب لا تغلب بها وهذا في الحقيقة
ليس بجواب قال ابن عطيه واياي منصوب بفعل مضمر
تقديره فارهبوا اياي فارهبون قال ابو حيان وهذا
ذهول عن القاعدة النحوية انه اذا كان المفعول ضميرا منفصلا
والفعل متعدا الى واحد هو الضمير وجب تاخر الفعل كقوله
اياك نعبد ولا يجوز ان يتقدم الا في ضروره نحو قوله اليك
حتى بلغت اياكا قال الزمخشري ويجوز فيما يشتهون
الرفع على الابتدا والنصب على ان يكون معطوفا على البنات اي
وجعلوا لانفسهم ما يشتهون من الذكور قال ابو حيان
هذا الذي اجازه من النصب تبع فيه الفرا والحوفي وقال ابو
البقا وقد حكاه وفيه نظر وذهل هولاء عن قاعدة في النحو وهو
ان الفعل الرافع لضمير ... المتصل لا يتعدى الى ضمير المتصل
المنصوب لا يجوز زيد ضربه تريد ضرب نفسه الا في باب ظن
واخواتها من الافعال القلبيه وفقد وعدم فيجوز زيد ظنه قايما
وزيد فقده وزيد عدمه والضمير المجرور بالحرف كالمنصوب
المتصل فلا يجوز زيد غضب عليه تريد غضب على نفسه فعلى هذا

الذي يقدر لا يجوز النصب اذ يكون التقدير ويجعلون لهم
ما يشتهون فالواو ضمير مرفوع ولهم مجرور باللام فهو نظير زيد
غضب عليه قال الزمخشري ويجوز ان يرجع الضمير
الى مشركي قريش وانه ربي الكفار وقلهم اعمالهم فهو ولي هولاء
لانهم منهم ويجوز ان يكون على حذف المضاف اي فهو ولي
امثالهم اليوم قال ابو حيان هذا فيه بعد لاختلاف
الضماير من غير ضروره تدعوا الى ذلك ولا الى حذف المضاف
بل الظاهر عايد الى الامم وهدى ورحمة هما في موضع
نصب على انهما مفعول من اجله وانتصبا لاتحاد الفاعل في الفعل
وفيهما لان المنزل هو الله وهو الهادي والراحم ودخلت
اللام في لتبين لاختلاف الفاعل لان المنزل هو الله والتبيين
مسند للمخاطب وهو الرسول قال الزمخشري
معطوفان على محل لتبين قال ابو حيان ليس بصحيح لان محله
ليس نصبا فيعطف منصوب عليه الا ترى انه لو نصبه
لم يجز لاختلاف الفاعل قال الزمخشري ذكر
سيبويه الانعام في باب ما لا ينصرف في الاسماء المفردة
على افعال كقولهم ثوب اكياش ولذلك رجع الضمير اليه مفردا
واما ما في بطونها في سورة المومنين فلان معناه الجمع ويجوز
ان يقال في الانعام وجهان احدهما ان يكون تكسير نعم
كالاجبال في جبل وان يكون اسما مفردا مقتضيا لمعنى
الجمع كنعم فاذا ذكر فكما يذكر في قوله
في كل عام نعم تحوونه يلحقه قوم وتنتجونه
واذا انث ففيه وجهان انه تكسير نعم وانه في معنى الجمع

قال ابو حيان اما ما ذكر عن سيبويه في كتابه في
هذا باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل ما نصه واما اجمال
وفلوس فانها تنصرف وما اشبهها لانها ضارعت الواحد الا
ترى انك تقول اقوال واقاويل واعراب واعاريب وايد واياد
فهذه الاحرف تخرج الى مثال مفاعل ومفاعيل كما تخرج الى
الواحد اذا كسر للجمع واما مفاعل ومفاعيل فلا يكسر فيخرج الجمع
الى بناء غير هذا لان هذا البناء هو الغاية فلما ضارعت الواحد
صرفت ثم قال وكذلك الفعول لو كسرت مثل الفلوس لان تجمع
جمعا لاخرجته الى الفعايل كما تقول حدود وحدائد وركوب
وركائب ولو فعلت ذلك بمفاعل ومفاعيل لم تجاوز هذا البنا
ويقوي ذلك ان بعض العرب يقول اتي للواحد فيضم الالف
واما افعال فقد يقع للواحد من العرب من يقول هو الانعام
قال الله جل ثناؤه نسقيكم مما في بطونه وقال
ابو الخطاب سمعت العرب يقولون هذا ثوب اكياش انتهى
والذي ذكره سيبويه هو الفرق بين مفاعل ومفاعيل وبين
افعال وفعول وان كان الجمع اشبه للجمع من حيث ان مفاعل
ومفاعيل لا يجمعان وافعال وفعول قد يخرجان الى بناء شبيه
مفاعل او مفاعيل فلما [illegible] قد يخرجان الى ذلك انصرفا ولم ينصرف
مفاعل ومفاعيل لشبههما بالمفرد من حيث انه يمكن جمعها
وامتناع هذين من الجمع قوى شبههما بالمفرد بان بعض
العرب قال في اتي بضم الهمزة يعني انه قد جاء نادرا فعول
من غير المصدر للمفرد وبان بعض العرب قد يوقع افعالا
للواحد من حيث افراد الضمير فيقول هو الانعام وانما يعني -

ان ذلك على سبيل المجاز لان الانعام في معنى النعم كما
قال

تركنا والنعم المفدى
وقلنا للنساء بها اقيمي

ولذلك قال سيبويه واما افعال فقد يقع للواحد يقول
سيبويه فقد يقع للواحد دليل على انه ليس ذلك بالوضع
فقول الزمخشري انه ذكره في الاسماء المفردة على افعال
تحريف في اللفظ ووهم عن سيبويه ما لم يرده ويدل على ما قلناه
ان سيبويه حين ذكر ابنية الاسماء المفردة نص على ان افعالا
ليس من ابنيتها قال سيبويه في باب ما لحقته الزوائد من
وليس في الكلام افعيل ولا افعول ولا افعال ولا افعيل
ولا افعال الا ان تكسر عليه اسما للجمع انتهى فهذا نص منه على
ان افعالا لا تكون في الابنية المفردة قال
ابن عطية والمصدر يعمل مضافا باتفاق لانه في تقدير الانفصال
ولا يعمل اذا دخله الالف واللام لانه قد توغل في حال الاسماء
وبعد عن الفعلية وتقدير الانفصال في الاضافة حسن عمله
وقد جاء عاملا مع الالف واللام في قول الشاعر

ضعيف النكاية اعداءه

البيت وقوله لحقت فلم انكل عن الضرب مسمعا انتهى
قال حيان اما قوله يعمل مضافا باتفاق ان عنى من
البصريين فصحيح وان عنى من النحويين فغير صحيح لان بعض النحويين
ذهب الى انه وان اضيف لا يعمل وان نصب ما بعده او رفعه
انما هو على اضمار الفعل المدلول عليه بالمصدر واما قوله
لانه في تقدير الانفصال فليس كذلك لانه لو كان في تقدير

الانفصال لكانت الاضافه غير محضه وقد قال بذلك ابو القاسم
بن برهان وابو الحسن بن الطراوه ومذهبهما فاسد لنعت
هذا المصدر المضاف وتوكيده بالمعرفه واما قوله ولا يهمل
الى اخره فقد ناقض في قوله اخرا وقد جا عاملا مع اعماله
قال سيبويه وتقول عجبت من الضرب زيدا كما تقول عجبت
من الضارب زيدا تكون الالف واللام بمنزله التنوين قال
حيان الظاهر عود الضمير في يستطيعون على ما على معناها
لانه يراد بها الالهه بعد ما اعاد على اللفظ في قوله لا يملك قال وقد
وجاز ان يكون داخلا في صله ما وجاز ان لا يكون داخلا
بل اخبارا عنهم بانتفا الاستطاعه اصلا لانهم موات
واما قول الزمخشري انه يراد بالجمع بين نفي الملك والاستطاعه
التوكيد فليس كما ذكر لان نفي الملك مغاير لنفي الاستطاعه
قال حيان قال ابو عبد الله الرازي لمح البصر
انتقال الجسم بالطرف من اعلى الحدقه وهي مركبه من
اجزا وتلك الاجزا كثيره والزمان الذي يحصل فيه اللمح مركب
من انات متعاقبه والله تعالى قادر على اقامه القيامه في
ان واحد من تلك الانات فلذلك قال او هو اقرب ولما كان
اسرع الاحوال والحوادث في عقولنا هو لمح البصر ذكره ثم
قال او هو اقرب تنبيها على ما ذكرناه وليس المراد طريقه
الشك والمراد بل هو اقرب انتهى ومنه بعض تلخيص وما
ذكره من ان او بمعنى بل هو قول الفرا ولا يصح لان الاضراب
على قسمين كلاهما لا يصح هنا اما احدهما فان يكون ابطالا
للاسناد السابق وانه ليس هو المراد وهذا مستحيل

حوازم

الالف واللام وان لم يكن الا ... الالف واللام ... بمعنى عن الالف ...

هنا لانه نزول غير مطابق والثاني ان يكون انتقالا من شي
الى شي من غير ابطال لذلك الشي السابق وهذا مستحيل
هنا للتنافي الذي بين الاخبار بكونه مثل لمح البصر في السرعه
والاخبار بالاقربيه فلا يمكن صدقهما معا قال
حيان قال ابو عبد الله الرازي ما معناه انما جمع الفواد
جمع قله لانه انما خلق للمعارف الحقيقيه اليقينيه واكثر
الخلق مشغولون بالافعال البهيميه فكان فوادهم ليس بفواد
فلذلك ذكر في جمعه جمع القله انتهى ملخصا وهو قول هذياني
ولولا جلالة قايله ونسطيره في الكتب ما ذكرته
وانما يقال في هذا ما قاله الزمخشري انه من جموع القله
التي جرت مجرى جموع الكثره والقله اذا لم يرد في السماع غيرها
كما قالوا شسوع في جمع شسع لا غير فجرت ذلك المجرى
انتهى الا ان دعوى الزمخشري انه لم يجي في نعم جمع شسع
الا شسوع لا غير ليس بصحيح لحكاية جمع القله قالوا اشساع قال
الزمخشري فان قلت كيف كان القران
تبيانا لكل شي قلت المعنى انه بين كل شي من امور الدين
حيث كان نصا على بعضها واحاله على السنه حيث امر فيه
باتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم وطاعته وقيل وما
ينطق عن الهوى وحثا على الاجماع في قوله ويتبع غير
سبيل المومنين وقد رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم
لامته باتباع الصحابه والاقتدا باثارهم في قوله اصحابي
كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم وقد اجتهدوا وقاسوا ووطوا
طرق القياس والاجتهاد فكانت السنه والاجماع والقيا

حملة سوا الربيع الرازي

والاجتهاد مستنده الى تنبيين الحساب فمن ثم كان
تبيانا لكل شيء قال حيان قوله وقد وصى رسول
الله صلى الله عليه وسلم الى قوله اهتديتم لم يقل ذلك رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو حديث موضوع لا يصح بوجه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال الحافظ ابو محمد علي بن احمد بن حزم
رحمه الله تعالى في رسالته في ابطال الراي والقياس والاستحسان
والتعليل والتقليد ما نصه وهذا خبر مكذوب موضوع
باطل لم يصح قط وذكر اسناده الى البزار صاحب المسند قال سالتم
عن ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم مما في ايدي العامة يروونه
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انما مثل اصحابي كمثل النجوم او كالنجوم
بايها اقتدوا اهتدوا وهذا كلام لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم
رواه عبد الرحيم بن زيد العمي عن ابيه عن سعيد بن المسيب عن ابن
عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت والنبي صلى الله عليه وسلم
لا يبيح الاختلاف بعده من اصحابه هذا نص كلام البزار قال
ابن معين عبد الرحيم بن زيد كذاب خبيث ليس بشيء وقال
البخاري هو متروك ورواه ايضا حمزة الجزري وحمزة هذا
ساقط متروك قال حيان قالوا الوارد النهي عن اتخاذ
الايمان دخلا تهمما بذلك ومبالغة في النهي عنه لعظم موقعه
من الدين قال ابن عطية وتردده من معاملات
الناس وقال الزمخشري تاكيدا عليهم واظهارا لعظم ما يركب
منه انتهى وقيل انما كرر لاختلاف المعنيين لان الاول نهي فيه
عن الدخول في الحلف ونقض العهد بالقلة والكثرة وهنا
نهي عن الدخل في الايمان التي يراد بها اقتطاع حقوق

مالية قال دخلا بينكم لتتوصلوا بها الى قطع اموال المسلمين انتهى
واقول لم يتكرر النهي عن اتخاذ الايمان دخلا وانما سيق اخبارا
بانهم اتخذوا ايمانهم دخلا معللا بشيء خاص وهو ان تكون امة
هي اربى من امة وجا النهي بقوله ولا تتخذوا واستيناف انشا
عن اتخاذ الايمان دخلا اي العموم فيشمل جميع الصور من الحلف
في المبايعة وقطع الحقوق المالية وغير ذلك قال
الزمخشري فتزل قدم امثل عن محجة الاسلام بعد ثبوتها عليها
فان قلت لم وحدت القدم ونكرت قلت لاستعظام ان
تزل قدم واحدة عن طريق الحق بعد ان تثبت عليه فكيف
باقدام كثيرة قال حيان نقول ان الجمع تارة يلحظ فيه
المجموع من حيث هو مجموع وتارة يلحظ فيه اعتبار كل فرد فرد
فاذا لوحظ فيه المجموع كان الاسناد معتبرا فيه الجمعية واذا لوحظ
كل فرد فرد فالاسناد مطابق للفظ الجمع كثيرا فيجمع ما اسند ومطابق لكل فرد فيفرد كقوله واعتدت لهن متكا لما كان لوحظ في قوله لهن معنى لكل واحدة ولو جا مرادا به الجمعية او
على الكثير في الوجه الثاني لجمع المتكا وعلى هذا المعنى ينبغي ان
يحمل قول الشاعر

فاني رايت الضامرين متاعهم يموت ويفنى فارضخي من
وعائيا

اي رايت كل ضامر ولذلك افرد الضمير في يموت ويفنى ولما كان
المعنى هنا لا يحذو كل واحد واحد منكم جا فتزل قدم مراعاة
لهذا المعنى ثم قال وتذوقوا مراعاة للمجموع او للفظ الجمع على الوجه
الكثير اذا قلنا ان الاسناد لكل فرد فرد فتكون الاية قد تعرضت
النهي عن اتخاذ الايمان دخلا باعتبار المجموع وباعتبار كل فرد

بزيد ودل عليه افراد قدم وجمع الضمير في وبدّ وقوا
قال الزمخشري وهدى وبشرى مفعول لهما
معطوفان على محل ليبين قال حيان تقدم الرد عليه في
نحو هذا وهو قوله ليبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة
في هذه السوره ولا يمتنع عطفه على المصدر المنسبك من ان
والفعل لانه مجرور فيكون وهدى وبشرى مجرورا ومن
ما تقول جئت لاحسن الى زيد واكرام لخالد اذ التقدير
لاحسان الى زيد قال الزمخشري فان قلت الجمله التي
هو قوله لسان الذي يلحدون اليه اعجمي ما محلها قلت لا محل
لها لانها مستانفه جواب لقولهم ومثله قوله الله اعلم حيث
يجعل رسالاته بعد قوله واذا جاتهم ايه قالوا لن نومن حتى
نوتى مثل ما اوتي رسل الله انتهى قال حيان يجوز عندي
ان تكون جمله حاليه فموضعها نصب وذلك ابلغ في الانكار
عليهم اي يقولون ذلك والحال هذه اي علمهم باعجميه هذا
البشر وابانه عربيه هذا القران كان يمنعهم من تلك المقاله
كما تقول تشتم فلانا وهو قد احسن اليك اي علمك باحسانه
لك كان يقتضي منعك من شتمه وانما ذهب الزمخشري الى الاستيناف
ولم يذهب الى الحال لان من مذهبه ان مجي الجمله الحاليه الاسميه
بغير واو شاذ وهو مذهب مرجوح هذا ومجي ذلك بغير
واو لا يكاد ينحصر كثره في كلام العرب وهو مذهب تبع
فيه الفرا واما الله اعلم وظاهر قوله فيها لانها جمله حاليه
من ضمير يعود على ذي الحال لان ذا الحال فهو ضمير فالواو في هذه
الايه ذو الحال ضمير يقولون والضمير الذي في جمله الحال هو

ضمير الفاعل في يلحدون فالجمله وان عريت عن الواو ففيها
ضمير ذي الحال قال ابن عطيه وقالت فرقه من
قوله من كفر ابتدا وقوله من شرح تخصيص منه ودخل
الاستثنا لاخراج عمار وشبهه ودنا من الاستثنا
الاول الاسناد الكلان وقوله فعليهم خبر عن من الاولى
والثانيه اذ هو واحد بالمعنى لان الاخبار في قوله من كفر انما
قصد به الصنف الشارح بالكفر صدرا قال حيان هذا وان
كان كما ذكر فهاتان جملتان شرطيتان وقد فصل بينهما باداه الاستدراك
فلا بد لكل واحده منهما من جواب على انفراده لا يشتركان فيه فتقدير
الحذف اجرى على صناعه الاعراب وقد ضعفوا مذهب ابي الحسن
في ادعائه ان قوله فسلام لك من اصحاب اليمين وقوله فروح وريحان
جواب لاما ولان هذا وهما اداتا شرط احداهما الى الاخرى وعلى
كون من في موضع رفع على الابتدا يجوز ان تكون شرطيه كما ذكرنا
ويجوز ان تكون موصوله وما بعدها صلتها والخبر محذوف لدلاله
على ما بعده عليه كما ذكرنا في حذف جواب الشرط الا ان من الثانيه
لا يجوز ان تكون شرطا حتى يقدر قبلها مبتدا لان من وليت لكن
فيتعين اذ ذاك ان تكون من موصوله فان قدر مبتدا بعد لكن
جاز ان تكون شرطيه في موضع خبر ذلك المبتدا المقدر كقوله

ولكن متى يسترفد القوم ارفد

اي ولكن انا متى يسترفد القوم ارفد ولذلك المقدر هنا ولكن هم من شرح
بالكفر صدرا اي منهم قال حيان اجاز الحوفي والزمخشري
ان يكون من بدلا من الذين لا يومنون ومن الكاذبون و… لم
يجز الزجاج الا ان يكون بدلا من الكاذبون لانه راى

الكلام الى آخر الاستثناء غير تام وعلقه بما قبله واجاز الزمخشري
ان يكون بدلاً من اولئك فاذا كان بدلاً من الذين لا يؤمنون
يكون قوله واولئك هم الكاذبون جملة اعتراض بين البدل
والمبدل منه والمعنى انما يفتري الكذب من كفر بالله من
بعد ايمانه واستثنى منه المكره فلم يدخل تحت حكم الافترا
واذا كان بدلاً من الكاذبون فالتقدير واولئك هم من كفر
بالله من بعد ايمانه واذا كان بدلاً من اولئك فالتقدير ومن
اولئك كفر بالله من بعد ايمانه هم الكاذبون وهذه الاوجه
الثلاثة عندي ضعيفة لان الاول يقتضي انه لا يفتري الكذب
الا من كفر بالله من بعد ايمانه والوجود يقتضي ان من يفتري
الكذب هو الذي لا يؤمن وسواء كان ممن كفر بعد الايمان
ام كان ممن لم يؤمن قط بل من لم يؤمن قط هم الاكثرون المفترون
الكذب واما الثاني فيؤول المعنى الى ذلك اذ التقدير واولئك
اي الذين لا يؤمنون هم من كفر بالله من بعد ايمانه والذين
لا يؤمنون هم المفترون واما الثالث فكذلك اذ التقدير ان
المشار اليهم هم من كفر بالله من بعد ايمانه مخبر عنهم بانهم الكاذبون
قال الزمخشري ويجوز ان ينتصب على الذم
قال حيان وهذا ايضاً بعيد والذي يقتضيه فصاحة
الكلام جعل الجمل كلها مستقلة لا ترتبط بما قبلها من حيث
الاعراب بل من حيث المعنى والمناسبة قال الزمخشري
ومعنى ان ربك لهم انه لهم لا عليهم بمعنى انه وليهم وناصرهم
لا عدوهم وخاذلهم كما يكون الملك للرجل لا عليه فيكون محميا
منفوعا غير مضرور قال حيان قوله منفوعا

اسم مفعول من نفع وهو قياسه لانه متعد بلا خلاف وزعم
الاهوازي النحوي انه لا يستعمل من نفع اسم مفعول فلا يقال
منفوع وقفت له عليه في شرح موجز الرماني له قال
الزمخشري ويجوز ان يراد قرية مقدرة على هذه الصفة وان يكون
في قرى الاولين قرية كانت هذه حالها فضربها الله مثلا لمكة انذارا
من مثل عاقبتها قال حيان لا يجوز ان يراد قرية مقدرة
على هذه الصفة بل لا بد من وجودها لقوله ولقد جاءهم رسول
منهم فكذبوه فاخذهم العذاب وهم ظالمون قال
الزمخشري ويجوز ان يكون الكذب بالجر صفة لما المصدرية كانه
قيل لوصفها الكذب بمعنى الكاذب كقوله تعالى بدم كذب
والمراد بالوصف بالحل والحرمة قال حيان
وهذا عندي لا يجوز وذلك انهم نصوا على ان ان المصدرية لا
ينعت المصدر المنسبك منها ومن الفعل فلا يوجد في كلامهم يعجبني
ان قمت السريع يريد قيامك السريع ولا عجبت من ان تخرج السريع
اي من خروجك السريع وحكم باقي الحروف المصدرية حكم
ان فلا يوجد في كلامهم وصف المصدر المنسبك من ان ولا من
ما ولا من كي بخلاف صريح المصدر فانه يجوز ان ينعت وليس
لكل مصدر حكم المنطوق به وانما يتبع في ذلك ما من كلام العرب
قال ابن عطية قال مكي ولا يكون يعني حنيفا حالا
من ابراهيم لانه مضاف اليه وليس كما قال لان الحال قد تعمل فيها
حروف الخفض اذا عملت في ذي الحال كقولك مررت بزيد
قائما قال حيان اما ما حكي عن مكي فنقله اصحابنا ذلك
لكونه مضافا اليه وليس على اطلاقه هذا التعليل لانه اذا كان

المضاف اليه في محل رفع او نصب جازت الحال منه نحو يعجبني
قيام زيد مسرعا وشرب السويق ملتوتا وقال بعض النحاة ويجوز
ايضا ذلك اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه لقوله ونزعنا
ما في صدورهم من غل اخوانا او كالجزء لقوله ملة ابرهيم
حنيفا واما قول ابن عطيه في رده على مكي بقوله وليس كما
قال لان الحال الى اخره فقول بعيد عن قول اهل الصنعه لان
الباء في بزيد ليست هي العامله في قايما وانما العامل في الحال
مررت والباء وان عملت الجر في زيد فان زيدا في موضع نصب
بمررت ولذلك اذا حذف حرف الجر حيث يجوز حذفه نصب
الفعل ذلك الاسم الذي كان مجرورا بالحرف ٥٥٥

سورة الاسراء

الزمخشري سبحان علم
للتسبيح كعثمان للرجل قال ابن عطيه ولم ينصرف
لان في اخره زايدين وهو معرفه بالعلميه واضافته لا تزيده
تعريفا قال حيان كعثمان والله اعلم انه اذا لم يضف
لقوله سبحان من علقمه الفاخر واما اذا اضيف
فلو فرضنا انه علم لكون نكر ثم يضاف وصار اذ ذاك تعريفه
بالاضافه لا بالعلميه قال ابن عطيه ويظهر ان اسرى
هي معداه بالهمزه الى مفعول محذوف تقديره اسرى الملايكه
بعبده لانه يقلق ان يسند اسرى وهو بمعنى سرى الى
الله تعالى اذ هو فعل يعطي النقله كمشى وجرى واحضر
وانتقل فلا يحسن اسناد شي من هذا ونحن نجد مندوحه

فاذا صرحت الشريعه بشي من هذا النحو كقوله في الحديث اتيته
سعيا واتيته هروله حمل ذلك بالتاويل على الوجه المخلص من نفي
الحوادث واسرى في هذه الايه تخرج فصيحه كما ذكرنا
ولا يحتاج الى التجوز قلق في مثل هذه اللفظه فانه الزم للنقله
من اتيته واتى الله بنيانهم من القواعد قال حيان انما
احتاج ابن عطيه الى هذه الدعوى اعتقاده انه اذا كان اسرى
بمعنى سرى يلزم من كون الباء للتعديه مشاركه الفاعل للمفعول
وهذا شي ذهب اليه المبرد فاذا قلت قمت بزيد لزم منه قيامك
وقيام زيد عنده وهذا ليس كذلك التبس عنده باء التعديه
بباء الحال فباء الحال يلزم فيه المشاركه اذ المعنى قمت ملتبسا
بزيد وباء التعديه مرادفه للهمزه فقمت بزيد والباء
للتعديه كقولك اقمت زيدا ولا يلزم من اقامتك اياه ان
تقوم انت قال ابن عطيه ويحتمل ان يكون
اسرى بمعنى سرى على حذف مضاف نحو قوله تعالى ذهب
الله بنورهم قال حيان يعني ان يكون التقدير اسرت
ملايكته بعبده فحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه وهذا مبني على اعتقاده انه يلزم المشاركه والباء
للتعديه وايضا فتوارد القران في فاسر بقطع الهمزه ووصلها
يقتضي انهما بمعنى واحد الا ترى ان قوله فاسر باهلك وان اسر بعبادي
قري بالقطع والوصل ويبعد مع القطع تقدير مفعول محذوف
اذ لم يصرح به في موضع فيستدل بالمصرح على المحذوف
قال حيان قرات فرقه ذريه من حملنا [illegible] ذريه
وخرج على ان يكون بدلا من الضمير في تتخذوا [illegible]

بالغيبة قال ابن عطية ولا يجوز في القراءة بالياء لانك لا
تبدل من ضمير مخاطب لو قلت ضربتك زيدا على البدل لم يجز
قال حيان ما ذكره من اطلاق انك لا تبدل من ضمير
مخاطب يحتاج الى تفصيل وذلك انه ان كان في بدل بعض
من كل وبدل اشتمال جاز بلا خلاف وان كان في بدل شي من شي
وهما لعين واحدة فان كان يفيد التوكيد جاز بلا خلاف
نحو مررت بكم صغيركم وكبيركم وان لم يفد التوكيد
فمذهب جمهور البصريين المنع ومذهب الاخفش والكوفيين
الجواز وهو الصحيح لوجود ذلك في كلام العرب وقد استدللنا
على صحة ذلك في شرح كتاب التسهيل قال الزمخشري فان
قلت كيف ذكر المومنين الابرار والكفار ولم يذكر الفسقة قلت
كان الناس حينيذ اما مومن تقي واما مشرك وانما حدث
اصحاب المنزلة بين المنزلتين بعد ذلك
حيان هذه مكابرة بل قد وقع في زمان الرسول من بعض
المومنين هنات وسقطات بعضها مذكور في القران وبعضها
في الحديث الصحيح الثابت قال الزمخشري وبنفسك
فاعل كفى قال حيان هذا مذهب الجمهود والباء زايده
على سبيل الجواز لا اللزوم ويدل عليه انه اذا حذفت ارتفع
ذلك الاسم بكفى قال
كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا
وقال اخر
ويخبرني عن غايب المرء هديه كفى الهدي عما غيب
المرء مخبرا

وقيل فاعل كفى ضمير يعود على الاكتفاء اي كفى هو اي الاكتفا
بنفسك وقيل كفى اسم فاعل بمعنى اكتف والفاعل مضمر يعود
على المخاطب وعلى هذين القولين لا تكون الباء زايده واذا كانت
على قول الجمهود ان بنفسك هو فاعل كفى فكان القياس ان تدخل
تا التانيث لتانيث الفاعل فكان يكون التركيب كفت بنفسك
فالحق مع زيادة من في الفاعل اذا كان مونثا كقوله تعالى
ما امنت قبلهم من قرية اهلكناها وقوله وما تاتيهم من اية
ولا يحفظه حا التانيث في كفى اذا كان الفاعل مونثا مجرورا
بالباء قال الزمخشري اي امرناهم بالفسق ففعلوا
والامر مجاز لان حقيقته امرهم بالفسق ان يقول لهم افسقوا
وهذا لا يكون فبقي ان يكون مجازا ووجه المجاز انه صب عليهم
النعمة صبا فجعلوها ذريعة الى المعاصي واتباع الشهوات فكانهم
مامورون بذلك لتسبب ايلا النعمة فيه وانما خولهم اياها
ليشكروا ويعملوا فيها الخير ويتمكنوا من الاحسان والبر كما
خلقهم اصحا اقويا واقدرهم على الخير والشر وطلب منهم ايثار
الطاعة على المعصية فاثروا الفسوق فلما فسقوا حق عليها
القول وهو كلمة العذاب فدمرهم فان قلت هلا زعمت
ان معناه امرناهم بالطاعة ففسقوا قلت لان حذف ما لا دليل عليه
لا يجوز فكيف حذف ما الدليل قايم على نقيضه وذلك ان المامور
به انما حذف لان فسقوا يدل عليه وهو كلام مستفيض يقال
امرته فقام وامرته فقرا لا يفهم منه الا ان المامور به او قراه
ولو ذهبت تقدر غيره فقد رمت من مخاطبك علم الغيب ولا
يلزم هذا قولهم امرته فعصاني او فلم يمتثل امري لان ذلك

منافٍ للامر مناقض له ولا يكون ما يناقض الامر مامورًا به فكان
محالا ان يقصد اصلا حتى يجعل دالا على المامور به فكان المامور
به في هذا الكلام غير مدلول عليه ولا منوي لان من يتكلم
بهذا الكلام فانه لا ينوي لامره مامورًا به وكانه يقول كان
مني امر فلم يكن منه طاعة كما ان من يقول فلان يعطي ويمنع ويامر
وينهى غير قاصد الى مفعول فان قلت هلا كان ثبوت العلم
بان الله لا يامر بالفحشا وانما يامر بالقسط والخير دليلا على ان
المراد امرناهم بالخير ففسقوا قلت لا يصح ذلك لان قوله
ففسقوا يدافعه فكانك اظهرت شيا وانت تدعي اضمار خلافه
فكان صرف الامر الى المجاز هو الوجه ونظير امر شا في ان مفعوله
استفاض فيه الحذف لدلالة ما بعده عليه تقول لو شا لاحسن
اليك ولو شا لاسا تريد لو شا الاحسان ولو شا الاساة فلو
ذهبت تضمر خلاف ما اظهرت وقلت قد دلت حال من اسندت
اليه المشية انه من اهل الاحسان او من اهل الاساة فاترك الظاهر
المنطوق به واضمر ما دلت عليه حال صاحب المشية لم تكن على سداد

نكن صح

قال ابو حيان اما ما ارتكبه من المجاز وهو ان امرنا مترفيها
صببنا عليهم النعم صبا فبعيد جدا واما قولهم واقدرهم
على الخير والشر الى اخره فمذهب الاعتزال وقوله لان حذف ما
لا دليل عليه غير جايز تعليل لا يصح فيما نحن بسبيله بل ثم ما يدل
على حذفه وقوله فكيف يحذف ما الدليل قايم على نقيضه
الى قوله علم الغيب فنقول حذف الشي تارة يكون لدلالة موافقه
عليه ومنه ما مثل به في قوله امرته فقام وامرته فقرا وتارة
يكون لدلالة خلافه او ضده او نقيضه فمن ذلك قوله تعالى

وهب رزقنا الكرخي [illegible]
[illegible] المجاز لان حقيقة
امرهم بالفسق ان يقول
لهم افسقوا وهذا لا يكون
فبقي ان يكون مجازا ووجه المجاز
انه صب عليهم النعمة صبا
فجعلوها ذريعة الى المعاصي واتباع
الشهوات فكانهم امروا
بذلك [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

ولما كان

225

سلن في الليل والنهار قالوا تقديره ما سكن وما تحرك وقوله
تعالى سرابيل تقيكم الحر قالوا تقيكم الحر والبرد وقول
الشاعر   وما ادري اذا يممت ارضا اريد الخير ايهما
يليني
الخير الذي انا ابتغيه ام الشر الذي هو يبتغيني تقديره اريد
الخير واجتنب الشر وتقول امرته فلم يحسن فليس المعنى امرته
بعدم الاحسان فلم يحسن بل المعنى امرته بالاحسان فلم
يحسن وهذه الاية من هذا القبيل يستدل على حذف النقيض
باثبات نقيضه ودلالة النقيض على النقيض كدلالة النظير
على النظير وكذلك امرته فاسا الي ليس المعنى امرته بالاساة
فاسا الي انما يفهم منه امرته بالاحسان فاسا الي وقوله
ولا يلزم هذا قولهم امرته فعصاني فنقول بل يلزم وقوله
لان ذلك مناف اي لان العصيان مناف وهو كلام صحيح وقوله
فكان المامور به غير مدلول عليه ولا منوي هذا لا يسلم
بل هو مدلول عليه ومنوي لا دلالة الموافق بل دلالة
المناقض كما بينا واما قوله لان من يتكلم بهذا الكلام فانه لا
ينوي لامره مامورا به هذا ايضا لا يسلم وقوله في جواب
السوال لان قوله ففسقوا يدافعه فكانك اظهرت شيا
وانت تدعي اضمار خلافه قلنا نعم ندعي اضمار خلافه ودل
على ذلك نقيضه ونظير امر شا في ان مفعوله استفاض فيه
الحذف قلت ليس نظيره لان مفعول امر لم يستفض فيه
الحذف لدلالة ما بعده عليه بل لا يكاد يستعمل
مثل شا محذوفا مفعوله لدلالة ما بعده عليه واكثر

استعماله مثبت المفعول لانتفا الدلالة على حذفه قال تعالى
قل ان الله لا يامر بالفحشا   امر ان لا تعبدوا الا اياه
ام تامرهم احلامهم بهذا   قل امر ربي بالقسط   انسجد لما
تامرنا ابى به   ولا يامركم ان تتخذوا الملايكة   وقال
الشاعر

امرتك الخير فافعل ما امرت به

قال حيان انتصب كلا بنمد والامداد المواصلة بالشي والمعنى كل
واحد من الفريقين نمد كذا قدره الزمخشري واعربوا هولاء
بدلا من كلا ولا يصح ان يكون بدلا من كل على تقدير كل واحد لانه
يكون اذ ذاك بدل كل من بعض فينبغي ان يكون التقدير
كل الفريقين فيكون بدل كل من كل على جهة التفصيل
الزمخشري فتقعد من قولهم شحذ الشفرة حتى قعدت كانها
حربة بمعنى صارت يعني فتصير جامعا على نفسك الذم وما يتبعه
من الهلاك من الذل والخذلان والعجز عن النصرة ممن جعلته
شريكا له   قال   حيان ما ذهب اليه من استعمال فتقعد
بمعنى فتصير لا يجوز عند اصحابنا وقعد عندهم بمعنى صار مقصور
على المثل وذهب الفرا الى انه يطرد جعل قعد بمعنى صار وجعل
من ذلك قول   الراجز

لا يقنع الجارية الخضاب ولا الوشاحان ولا
الجلباب
من دون ان تلتقي الركاب ويقعد الاير له لعاب

وحكى الكسائي قعد لا يسال حاجة الا قضاها بمعنى صار
قال الزمخشري اخذ في الاية بقول الفرا رحمه الله تعالى

قال   ابن عطية واقول ان المعنى وقضى ربك امره
ان لا تعبدوا الا اياه وليس في هذه الالفاظ الامر
بالاقتصار على عبادة الله فذلك هو المقضي لا نفس العبادة
والمقضي هنا نفس الامر   قال   حيان كانه رام ان يترك قضى
على مشهورها موضوعها بمعنى قد يجعل متعلقه الامر بالعبادة
لا العبادة لانه لا يستقيم ان يقضي شيا بمعنى ان يقدر
الا ويقع والذي فهمه المفسرون غيره ان متعلق قضى هو ان
لا تعبدوا الا اياه وسوا كانت ان تفسيرية ام مصدرية وقال
ابو البقا ويجوز ان يكون في موضع نصب اي الزم ربك عبادته
ولا زايدة انتهى وهذا وهم لدخول الا على مفعول تعبدوا
فلزم ان يكون منفيا او منهيا   قوله   اما يبلغن
قال   الزمخشري اما هي ان الشرطية زيدت عليها ما
توكيدا لها ولذلك دخلت النون المولدة في الفعل ولو افردت
لم يصح دخولها لا تقول ان تكرمن زيدا يكرمك ولكن
اما تكرمنه   قال   حيان وهذا الذي ذكره خالف لمذهب
سيبويه لان مذهبه انه يجوز ان يجمع بين اما وبين نون
التوكيد وان ياتي بان وحدها وبنون التوكيد وان ياتي
باما وحدها دون نون التوكيد وقال سيبويه في هذه
المسالة وان شئت لم تقحم النون كما انك ان شئت لم تجي
بما يعني مع النون وعدمها   قال   ابن عطية وعلى هذه
القراة الثالثة يعني يبلغان يكون قوله احدهما بدلا من الضمير
في يبلغان وهو بدل مقسم كقول   الشاعر

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها
الزمان فشلت

قال حيان يلزم من قوله ان يكون كلاهما معطوفا على احدهما وهو بدل والمعطوف على البدل بدل والبدل مشكل لانه يلزم منه ان يكون المعطوف عليه بدلا وان احعلت احدهما بدلا من الضمير فلا يكون الا بدل بعض من كل واذا عطفت عليه كلاهما فلا يجاوزان يكون بدل بعض من كل لان كلاهما مرادف للضمير من حيث التثنية فلا يكون بدل بعض من كل لان المستفاد من الضمير التثنية وهو المستفاد من كلاهما فلم يفد البدل زيادة على المبدل منه واما قول ابن عطية وهو بدل مقسم لقول الشاعر

بل

وكنت كذي رجلين البيت

فليس من بدل التقسيم لان شرط ذلك العطف بالواو وايضا فالبدل المقسم لا يصدق المبدل منه على احد قسميه وكلاهما يصدق عليه الضمير وهو المبدل منه فليس من البدل المقسم

قال الزمخشري ويجوز ان يكون ابتغاء رحمة من ربك علة لجواب الشرط فهو يتعلق به وقدم عليه اي فقل لهم قولا لينا سهلا وعدهم وعدا جميلا رحمة لهم وتطييبا لقلوبهم ابتغاء رحمة من ربك اي ابتغ رحمة الله التي ترجوها برحمتك انتهى

قال حيان ما اجازه لا يجوز لان ما بعد فا الجواب لا يعمل فيما قبله لا يجوز في قولك ان يقم فاضرب خالدا ان تقول ان يقم خالدا فاضرب وهذا منصوص عليه فان حذفت الفا في مثل ان يقم يضرب خالدا فمذهب سيبويه والكسائي الجواز فتقول ان يقم خالدا يضرب ومذهب الفرا المنع فلو كان معمول الفعل من فوعا نحو ان يقم يفعل زيد فلا يجوز

٤٢٧

تقديم زيد على ان يكون مرفوعا بفعل هذه واجاز سيبويه ان يكون مرفوعا بفعل يفسره يفعل كانك قلت ان يفعل يفعل زيد يفعل ومنع الكسائي ذلك والفرا قال ابن عطية وسبيلا نصب على التمييز التقدير وساء سبيله سبيلا

حيان اذا كان سبيلا نصبا على التمييز فانما هو تمييز للضمير المستكن في ساء وهو من المضمر الذي يفسره ما بعده والمخصوص بالذم محذوف واذا كان كذلك فلا يكون تقديره وساء سبيله سبيلا لانه اذ ذاك لا يكون فاعله ضميرا بل اراد به الجنس مفسرا بالتمييز ويبقى التقدير ايضا عاريا عن المخصوص بالذم

قال ابن عطية واللفظة للمبالغة من القسط

قال حيان لا يجوز ان يكون من القسط لاختلاف المادتين لان القسط مادته ق س ط وذلك مادته ق س ط الا ان اعتقد زيادة السين كحبس اسبر قدموس وضغبوس وعن فاس ممكن لانه ليس من مواضع زيادة السين المقيسة

ابن عطية وعبر عن السمع والبصر والفؤاد باولئك لانها حواس لها ادراك وجعلها في هذه الآية مسؤولة فهي حالة من يعقل ولذلك عبر عنها باولئك وقد قال سيبويه رحمه الله في قوله تعالى رايتهم لي ساجدين انما رايتهم في نجوم لانها لما وصفها بالسجود وهو فعل من يعقل وانشد هو والطبري

ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام

فجعلها لما من يعقل وحكى الزجاج ان العرب تعبر بمن عن من لا يعقل باولئك

واما حكايه ابى اسحاق عن اللغه فامر يوقف عنده واما البيت
فالروايه فيه الاقوام قال حيان تخيل ابن عطيه
ان اولئك تختص بالاشاره الى العاقل وليس ما تخيله صحيحا
والنحاه ينشدونه بعد اولئك الايام ولم يكونوا لينشدوا
الا ما روى واطلاق اولا واولئك واولالك على ما لا يعقل
لا نعلم خلافا فيه قال الزمخشري وعنه في موضع
الرفع بالفاعليه اى كل واحد منها كان مسؤولا عنه فمسؤول
مسند الى الجار والمجرور كالمغضوب في قوله غير المغضوب عليهم
يقال للانسان لم سمعت ما لا يحل لك سماعه ولم نظرت ما
لا يحل لك النظر اليه ولم عزمت على ما لا يحل لك العزم عليه انتهى
قال حيان وهذا الذى ذهب اليه من ان عنه في موضع
رفع بالفاعليه ويعنى به انه مفعول لم يسم فاعله لا يجوز لان
الجار والمجرور وما يقام مقام الفاعل من مفعول به ومصدر
وظرف بشروطهما جار مجرى الفاعل فكما ان الفاعل لا يجوز
تقديمه فكذلك ما جرى مجراه واقيم مقامه فاذا قلت غضب
على زيد فلا يجوز على زيد غضب بخلاف غضبت على زيد فانه
يجوز على زيد غضبت وقد حكى الاتفاق من النحويين على انه لا يجوز
تقديم الجار والمجرور الذى يقام مقام الفاعل على الفعل ابو جعفر
النحاس ذكر ذلك في المقنع من تاليفه فليس عنه مسؤولا كالمغضوب
عليهم لتقدم الجار والمجرور في عنه مسؤولا وتاخيره في المغضوب
عليهم وقول الزمخشري ولم نظرت ما لا يحل لك النظر اليه اسقط عليه
وهو لا يجوز الا ان كان في ضروره شعر لان نظر يتعدى بالى فكان
التركيب ولم نظرت الى ما لا يحل لك كما قال النظر اليه فعداه بالى

نظر

قال ابن عطيه ثم اعاد على السماوات والارض ضمير من يعقل
لما اسند اليها فعل العاقل وهو التسبيح قال حيان ويعنى
بالضمير في قوله ومن فيهن وكانه تخيل ان هن لا يكون الا لمن يعقل
من المؤنثات وليس كما تخيل بل هن يكون ضمير الجمع المؤنث
مطلقا قال الزمخشري وحد يحد وحدا
وحدة نحو وعد يعد وعدا وعدة ووحده من باب
رجع عوده على بدئه وافعله جهدك وطاقتك في انه مصدر
ساد مسد الحال اصله يحد وحده بمعنى واحدا انتهى
قال حيان ما ذهب اليه من ان وحده مصدر ساد
مسد الحال خلاف مذهب سيبويه ووحده عند سيبويه
ليس مصدرا بل هو اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع
الحال فوحده عنده موضوع موضع ايحاد وايحاد موضوع
موضع موحد وذهب يونس الى ان وحده منصوب على الظرف
وذهب قوم الى انه مصدر لا فعل له وقوم الى انه مصدر لاوحد
على حذف الزياده وقوم الى انه مصدر لوحد كما ذهب اليه
الزمخشري وحجج هذه الاقوال مذكوره في كتب النحو واذا ذكرت
وحده بعد فاعل ومفعول نحو ضربت زيدا فمذهب سيبويه
انه حال من الفاعل اى موحدا له بالضرب ومذهب المبرد انه
يجوز ان يكون حالا من المفعول فعلى مذهب سيبويه يكون
التقدير واذا ذكرت ربك موحدا له بالذكر وعلى مذهب ابى العباس
يجوز ان يكون التقدير موحدا له بالذكر قال حيان ووقع في
لفظ ابن عطيه عسى ان الساعه قريبه انتهى وهذا تركيب لا يجوز
لا تقول عسى ان زيدا قائم بخلاف عسى ان يقوم زيد

وان من قرية قال ع ابن عطية ومن لبيان الجنس
قال حيان اي لبيان الجنس على قول من يثبت لها هذا المعنى
هو ان يتقدم قبل ذلك ما يفهم منه ابهام ما فياتي من لبيان ما اريد
بذلك الذي فيه ابهام ما فيهم له ما يفتح الله للناس من رحمة
وهنا لم يتقدم شي مبهم يكون من فيه بيانا له ولعل قوله لبيان
الجنس من الناس ويكون هو قد قال لاستغراق الجنس الا ترى
انه قال بعد ذلك وقيل المراد الخصوص انتهى قال ابن
عطية واتات الله المعتبر بها ثلاثة اقسام قسم عام في كل شي
اذ حيث ما وضعت نظرك وجدت اية وهنا فكرة
العلماء وقسم معتاد كالرعد والكسوف ونحوه وهنا فكرة
الجهلة فقط وقسم خارق للعادة وقد انقضى بانقضا النبوة
وانما تعتبر توهما لما سلف منه قال ابو حيان قال
في هذا الاخير وقد انقضا بانقضاء النبوة وكثير من الناس
يثبت هذا القسم لغير الانبيا ويسميه كرامة قال
ابن عطية وقالت عائشة الرويا رويا منام وهذه الاية
تقضي بفساده وذلك ان رويا المنام لا فتنة فيها وما كان احد
لينكرها قال ابو حيان ليس كما قال ابن عطية فان
رويا الانبياء حق ولخبر النبي بوقوع ذلك لا محالة فيصير
اخباره بذلك فتنة لمن يريد الله به ذلك قال الزمخشري
والفا للعطف على محذوف تقديره اتخوضون فامنتم قال
حيان تقدم لنا الكلام معه في دعواه ان الفا والواو في
مثل هذا التركيب للعطف على محذوف بين الهمزة وحرف العطف
وان مذهب الجماعة ان لا محذوف هناك وان الفا والواو للعطف

على ما قبلها وانه اعتني بهمزة الاستفهام لكونها لها صدر
الكلام فقدمت واليه النا حيث وان التقدير فا امنتم وقد
رجع الزمخشري الى مذهب الجماعة قال ابن عطية يوم
ندعوا انتصب على الظرف والعامل فيه اذكر
قال حيان على تقدير اذكر لا يكون ظرفا بل هو مفعول به قال
ابن عطية ويصح ان يكون يوم منصوبا على البنا لما اضيف الى
غير متمكن ويكون موضعه رفعا بالابتداء والخبر في التقسيم
الذي اتى بعد في قوله فمن اوتي كتابه بيمينه الى قوله ومن كان
قال حيان قوله منصوبا على البنا كان ينبغي ان يقول
مبنيا على الفتح وقوله لما اضيف الى غير متمكن ليس بجيد لان
الذي ينقسم الى متمكن وغير متمكن هو الاسم لا الفعل وهذا
اضيف الى فعل مضارع ومذهب البصريين انه اذا اضيف الى
مضارع معرب لا يجوز بناوه وبعد الوجه الذي ذكره هو على
راي الكوفيين واما قوله والخبر في التقسيم فالتقسيم عار من
رابط لهذه الجملة التقسيمية بالمبتدا الا ان قدر محذوف وقد
يمكن ان يكون فمن اوتي كتابه فيه بيمينه وهو بعد ذلك تخريج
متكلف وقال بعض النحاة العامل فيه وفضلناهم على تقدير
وفضلناهم بالثواب وقال الزجاج هو ظرف لقوله ثم لا تجدوا لكم
وقال الفرا هو معمول لقوله يبعثكم مضمرة اي يبعثكم
يوم ندعوا والاقرب من هذه الاقوال ان يكون منصوبا على
المفعول به باذكر مضمرة قال حيان الذي يدل عليه ظاهر
اللفظ من قوله اقم الصلاة لدلوك الشمس الاية انه عليه السلام
امر باقامة الصلاة اما من اول الزوال الى الغسق وبقوله

الفجر فيكون المأمور به الصلاة في وقتين ولا توجد أوقات
الصلوات الخمس من هذا اللفظ بوجه **قال** الزمخشري
ويجوز أن يكون وقرآن الفجر حثا على طول القراءة في صلاة الفجر
لكونها مكثورا عليها ليسمع الناس القرآن فيكثر الثواب
ولذلك كانت الفجر أطول الصلوات قراءة **قال** حيان يعني
بقوله حثا أن يكون التقدير وعليك قرآن الفجر أو والزم
الزمخشري وابن عطية من في قوله وننزل من القرآن لبيان
الجنس **قال** حيان واتبعهما أبو البقاء وقد ذكرنا أن من
التي لبيان الجنس لا تتقدم على المبهم التي تبينه وإنما تكون متأخرة
عنه **قال** الزمخشري لا يأتون جواب قسم محذوف
ولولا اللام الموطئة لجاز أن يكون جوابا للشرط كقوله

يقول لا غائب مالي ولا حرم

لأن الشرط وقع ماضيا **قال** حيان يعني بالشرط قوله

وهو صدر البيت   وإن أتاه خليل يوم مسألة

فأتاه فعل ماض دخلت عليه أداة الشرط مخلصة للاستقبال
وأفهم كلام الزمخشري أن يقول وإن كان مرفوعا هو جواب الشرط
الذي هو وإن أتاه وهذا الذي ذهب إليه هو مخالف لمذهب
سيبويه رحمه الله ولمذهب الكوفيين والمبرد لأن مذهب سيبويه
في مثل هذا التركيب وهو أن يكون فعل الشرط ماضيا وبعده
مضارع مرفوع أن ذلك المضارع هو على نية التقديم وجواب
الشرط محذوف ومذهب الكوفيين والمبرد أنه هو الجواب لا أنه
على حذف الفاء ومذهب ثالث وهو أنه جواب الشرط وهو الذي
قاله الزمخشري والكلام على هذه المسألة والمذاهب مذكور في

علم النحو **قال** الزمخشري ويجوز أن تكون مؤكدة زائدة
التقدير ولقد صرفنا كل مثل **قال** حيان يعني فيكون
مفعول صرفنا كل مثل وهذا التخريج هو على مذهب الكوفيين
والأخفش لا على مذهب جمهور البصريين والظاهر أن مفعول
صرفنا محذوف تقديره البينات والعبر ومن لابتداء الغاية
قال حيان المستقرأ في لو التي هي حرف لما كان سيقع
لوقوع غيره أن يليها الفعل إما ماضيا وإما مضارعا كقوله لو نشاء
لجعلناه حطاما أو منفيا بلم أو أن وهنا في قوله قل لو أنتم
تملكون وليها الاسم فاختلفوا في تخريجه فذهب الحوفي
والزمخشري وابن عطية وأبو البقاء وغيرهم إلى أنه مرفوع
بفعل محذوف يفسره الفعل بعده ولما حذف ذلك الفعل
وهو تملك انفصل الضمير وهو الفاعل بتملك كقوله

وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها

التقدير وإن لم يحمل فحذف لم يحمل وانفصل الضمير المستكن
في يحمل فصار هو وهنا انفصل الضمير المتصل البارز وهو الواو
فصار أنتم وهذا التخريج بناء على أن لو يليها الفعل ظاهرا
ومضمرا في فصيح الكلام وهذا ليس بمذهب للبصريين قال
الأستاذ أبو الحسن بن عصفور لا يلي لو إلا الفعل ظاهرا ولا يليها
مضمرا إلا في ضرورة أو في نادر الكلام مثل ما جاء في المثل من قولهم

لو ذات سوار لطمتني

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الصائغ البصريون
يصرحون بامتناع لو زيد قام إلا في الشعر على الفصيح ويجيزونه شاذا
لقولهم لو ذات سوار لطمتني وهو عندهم على فعل مضمر [illegible]

تعالى وان احد من المشركين استجارك فهو من باب الاشتغال
انتهى وخرج ذلك ابو الحسن علي بن فضال المجاشعي على اضمار
كان والتقدير ولو لو كنتم انتم تملكون وظاهر هذا التخريج
انه حذف كنتم برمته وبقي انتم توكيدا لذلك الضمير
المحذوف مع الفعل وذهب شيخنا الاستاذ ابو الحسن
علي بن الضائع الى حذف كان فانفصل اسمها الذي كان متصلا بها
والتقدير قل لو كنتم تملكون فلما حذف الفعل انفصل المرفوع
وهذا التخريج احسن لان حذف كان بعد لو معهود في
لسان العرب قال الزمخشري فان قلت بم تعلق
اذ جاءهم قلت اما على الاول فبالقول المحذوف اي فقلنا لهم
سلهم حين جاءهم واما على الاخر فبآتينا او باضمار اذكر او يخبرونك
قال حيان لا يتاتى تعلقه باذكر ولا بيخبرونك لانه ظرف
ماض

سورة الكهف

قال الزمخشري قرا الجمهور باخع نفسك بالنصب على الاصل
حيان يعني ان اسم الفاعل اذا استوفى شروط العمل فالاصل ان
يعمل وقد اشار الى ذلك سيبويه في كتابه وقال الكسائي
العمل والاضافة سواء وقد ذهبت الى ان الاضافة احسن
من العمل بما قررناه في علم النحو قال حيان الظاهر
في قوله عددا الدلالة على الكثرة لانه لا يحتاج ان يعد الا ما كثر
لا ما قل قال الزمخشري ويحتمل ان يريد القلة لان الكثير
قليل عنده كقوله لم يلبثوا الا ساعة من نهار قال حيان هذا
تخريج والتشبيه لا من لفظ الاية لانهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا

الا ساعة من نهار فهذا تشبيه لسرعة انقضاء ما عاشوا في الدنيا
اذا راوا العذاب كما قال

كان الفتى لم يغن يوما اذا اكتسى ولم يك صعلوكا
اذا ما تمولا

قال الزمخشري وفي ي تعلم وهو معلق عنه لان ارتفاعه بالابتدا
لا باسناد تعلم اليه وفاعل تعلم مضمون الجملة كما انه مفعول تعلم
حيان لا يجوز ما ذكر على مذهب البصريين لان الجملة اذ ذاك تكون
في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله وهو قائم مقام الفاعل فكما
ان تلك الجملة وغيرها من الجمل لا تقوم مقام الفاعل فكذلك لا تقوم
مقام ما ناب عنه وللكوفيين مذهبان احدهما انه يجوز الاسناد
الى الجملة مطلقا والثاني انه لا يجوز الا ان كان الفعل مما يصح تعليقه
قال حيان غلط ابن عطية فاورد فيما بني من الرباعي
ما اعطاه للمال واتاه للخير وهي اسود من القار وماؤه ابيض
من اللبن وفهو لما سواها اضيع وقال وهذه كلها افعل من الرباعي
انتهى واسود وابيض ليس بنا وهما من الرباعي وفي بنا افعل للتعجب
وللتفضيل ثلاثة مذاهب يبنى منه مطلقا وهو ظاهر كلام سيبويه
وقد جاءت منه الفاظ ولا يبنى منه مطلقا وما ورد حمل على الشذوذ
والتفصيل بين ان تكون الهمزة للنقل فلا يجوز او لغير النقل كاشكل
الامر واظلم الليل فيجوز تقول ما اشكل هذه المسالة وما اظلم
هذا الليل وهذا اختيار ابن عصفور من اصحابنا ودلايل هذه
المذاهب مذكورة في كتب النحو قال الزمخشري فان
قلت فما تقول فيمن جعله من افعل التفضيل قلت ليس بالوجه
السديد وذلك ان بناءه من غير الثلاثي المجرد ليس بقياس ونحو اعدا

من الحرب وامثل من ابن المذلق شاذ والقياس على الشاذ في غير
القرآن ممتنع فكيف به ولان امدا لا يخلو اما ان ينصب
بافعل فافعل لا يعمل ولما ان ينصب بلبثوا فلا يسد عليه المعنى
فان زعمت اني انصبه باضمار فعل يدل عليه احصى كما اضمر
في قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا
على نضرب القوانس فقد ابعدت المتناول وهو قريب حيث
ابيت ان يكون احصى فعلا ثم رجعت مضطرا الى تقديره واضماره
قال حيان اما دعواه الشذوذ فهو مذهب ابي علي وقد
ذكرنا ان ظاهر كلام سيبويه جواز بنائه من افعل مطلقا وانه مذهب
ابي اسحق وان افعل التفضيل اختاره ابن عصفور وقول غيره والهمزة
في احصى ليست للنقل واما قوله فافعل لا يعمل ليس بصحيح
لانه يعمل في التمييز وامدا تمييز وهكذا اعربه من زعم ان
احصى افعل التفضيل كما تقول زيد اقطع الناس سيفا وزيد
اقطع الهام سيفا ولم يعربه مفعولا به واما قوله واما ان ينصب
بلبثوا فلا يسد عليه المعنى اي لا يكون سديدا فقد ذهب الطبري
الى نصب امدا بلبثوا قال ابن عطيه وهذا غير متجه انتهى
وقد يتجه وذلك ان الامد هو الغاية ويكون عبارة عن المدة من
حيث ان للمدة غاية في امد المدة على الحقيقة وما بمعنى الذي وامدا
منتصب على اسقاط الحرف وتقديره لما لبثوا من امد اي مدة
ويصير من امد تفسيرا لما انبهم في لفظ ما كقوله ما ننسخ من
اية ما يفتح الله للناس من رحمة ولما سقط الحرف وصل اليه الفعل
واما قوله فان زعمت الى اخره فيقول لا يحتاج الى هذا الزعم
لانه لنا اذ ذلك ان يسلك مذهب الكوفيين وان افعل التفضيل

مذهب

للهام

ينصب المفعول به فالقوانس عندهم منصوب باضرب نصب المفعول
به وانما تأوله بضرب القوانس قول البصريين ولذلك ذهب بعض
النحويين الى ان قوله اعلم من يضل من منصوب باعلم نصب المفعول به
ولو كثر وجود مثل واضرب منا بالسيوف القوانسا
لكنا نعربه ونكون معناه صحيحا لان افعل التفضيل ضمن معنى المصدر
فعمل بذلك التضمين الا ترى ان المعنى يزيد ضربنا بالسيوف القوانس
على ضرب غيرنا قال الزمخشري باسط ذراعيه حكاية حال
ماضية لان اسم الفاعل لا يعمل اذا كان في معنى المضي واضافته اذا
اضيف حقيقية معرفة كقولك غلام زيد اذا قربت حكاية الحال
الماضية انتهى قال حيان قوله لان اسم الفاعل لا يعمل اذا كان
في معنى المضي ليس اجماعا بل ذهب الكسائي وهشام ومن اصحابنا ابو جعفر
بن مضاء الى انه يجوز ان يعمل وحجج الفريقين مذكورة في علم النحو
قال الزمخشري فان قلت فما هذه الواو الداخلة على الجملة
الثالثة ولم دخلت عليها دون الاولين قلت هي الواو التي تدخل
على الجملة الواقعة صفة للنكرة كما تدخل على الواقعة حالا عن
المعرفة في نحو قولك جاءني رجل ومعه اخر ومررت بزيد وفي
يده سيف ومنه قوله عز وعلا وما اهلكنا من قرية الا ولها
كتاب معلوم وفائدتها توكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة
على ان اتصافه بها امر ثابت مستقر وهي الواو التي اذنت بان
الذين قالوا سبعة وثامنهم كلبهم قالوه عن ثبات علم وطمأنينة
نفس ولم يرجموا بالظن كما غيرهم قال حيان كون الواو
تدخل على الجملة الواقعة صفة دالة على لصوق الصفة بالموصوف
وعلى ثبوت اتصاله بها شيء لا يعرفه النحويون بل قرروا ان لا تعطف

الصفة التي ليست بجملة على صفة اخرى الا اذا اختلفت المعاني
حتى يكون العطف دالا على المغايرة واما اذا لم تختلف فلا يجوز العطف
هذا في الاسماء المفردة واما الجمل التي تقع صفة فلا يبعد من ان
يجوز ذلك فيها وقد ردوا على من ذهب الى ان قول سيبويه
واما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل هو على ان وليس باسم ولا فعل
صفة لقوله لمعنى وان الواو دخلت في الجملة بان ذلك ليس من كلام
العرب ليس من كلام العرب مررت برجل وعاقل على تقدير الصفة
واما قوله تعالى الا ولها كتاب معلوم فالجملة حالية ويكفي ردا لقول
الزمخشري انا لا نعلم احدا من علماء النحو ذهب الى ذلك قال
الزمخشري وانما عدي بعن لتضمين عدا معنى نبا وعلا في
قولك نبت عنه عينه وعلت عنه عينه اذا اقتحمته ولم تعلق به
فان قلت اي غرض في هذا التضمين وهلا قيل ولا تعد عينيك
او ولا تعد عيناك عنهم قلت الغرض فيه اعطاء مجموع معنيين
وذلك اقوى من اعطاء معنى فذ الا ترى كيف رجع المعنى الى
قولك ولا تقتحمهم عيناك متجاوزتين الى غيرهم ونحوه قوله ولا
تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي ولا تضموها اليها اكلين لها قال
حيان ما ذكر من التضمين لا ينقاس عند البصريين وانما يذهب
اليه عند الضرورة اما اذا امكن اجراء اللفظ على مدلوله الوضعي
فانه يكون اولى قال الزمخشري وقرا الحسن ولا تعد وعنه
ايضا وعن عيسى والاعمش ولا تعد بالهمزة وتثقيل
الحشو ومنه قوله فعد عما ترى اذ لا ارتجاع له
لان معناه فعد همك عن ما ترى قال حيان وكذا قال
صاحب اللوامح قال وهذا مما عدي بالتضعيف كما كان في الاولى

[illegible]

بالهمزة وما ذهبا اليه ليس بجيد بل الهمزة والتكثير في هذه الكلمة
ليس للتعدية وانما ذلك لموافقة افعل وفعل للفعل المجرد وانما
قلنا ذلك لانه اذا كان مجردا متعد وقد اقر بذلك الزمخشري
فانه قال يقال عداه اذا جاوزه ثم قال فانما عدي بعن للتضمين
والمستعمل في التضمين هو مجاز ولا ينقاسون فيه اذا ضمنوه تعديه
بالهمزة او التضعيف ولو عدي بهما وهو متعد لتعدى الى اثنين
وهو في هذه القراءة ناصب مفعولا واحدا فدل على انه ليس يتعدى
بهما قال الزمخشري تريد زينة الحياة الدنيا في موضع
الحال قال حيان وصاحب الحال ان قدر عيناك وكان
يكون التركيب تريدان زينة ولئن قدر الكاف فمجيء الحال من المجرور
بالاضافة مثل هذا فيها اشكال لاختلاف العامل في الحال وذي الحال
وقد اجاز ذلك بعضهم اذا كان المضاف جزءا او كالجزء وحسن ذلك
هنا ان المقصود نهيه هو عليه السلام عن الاعراض عنهم والميل الى
غيرهم وانما جيء بقوله عيناك والمقصود هو لانهما بهما تكون المراعاة
للشخص والتلفت له والمعنى ولا تعد انت عنهم النظر الى غيرهم
قال الزمخشري فان قلت لم افرد الجنة بعد التثنية قلت
معناه ودخل ما هو جنته ما له جنة غيرها يعني انه لا نصيب
له في الجنة التي وعد المتقون فما ملكه في الدنيا هو جنته لا غير
ولم يقصد الجنتين ولا واحدة منهما قال حيان لا يتصور
ما قاله لان قوله ودخل جنته اخبار من الله تعالى بدخول ذلك
الكافر جنته فلا بد ان قصد في الاخبار انه دخل احدى جنتيه
اذ لا يمكن ان يدخلهما معا في وقت واحد قال
الزمخشري ونحوه يعني ونحو ادغام نون لكن في نون انا العاجز ف

حذف الهمزة قول القايل
وترميني بالطرف اي انت مذنب وتقليني ابالك
لا اتقلي
اي لكن انا لا اقليك قال ابو حيان لا يتعين ما قاله في البيت لجواز
ان يكون التقدير لكنني بحذف اسم لكن وذكروا ان حذفه فصيح
اذا دل عليه الكلام وانشدوا على ذلك قول الشاعر
فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر
في رواية من روى زنجي بالرفع اي ولكنك زنجي
الزمخشري فان قلت لم جي بحشرناهم ماضيا بعد نسير وترى
قلت للدلالة على ان حشرهم قبل التسيير وقبل البروز
ليعاينوا تلك الاهوال والعظايم كانه قيل وحشرناهم قبل ذلك
قال ابو حيان الاولى ان تكون الواو واو الحال لا واو العطف
والمعنى وقد حشرناهم اي يوقع التسيير في حالة حشرهم وقيل
حشرناهم وعرضوا ووضع الكتاب مما وضع الماضي فيه موضع
المستقبل لتحقق وقوعه قال ابن عطية وانما قال
هذه المقالة وهو ساير ومن هذا قول الفرزدق
فما برحوا حتى تهادت نساوهم ببطحا ذي قار عياب
اللطايم
حيان هذا الذي ذكره فيه حذف خبر لا ابرح وهي من اخوات
كان وبعض اصحابنا على ان حذف خبر كان واخواتها لا يجوز
حذفه وان دل الدليل على حذفه الا ما جاء في الشعر من قوله
لهفي عليك للهفة من خايف يبغي جوارك حين ليس
مجير

اي حين ليس في الدنيا مجير قال الزمخشري فان قلت
لا ابرح ان كان بمعنى لا ازول من برح المكان فقد دل على الاقامة
لا على السفر وان كان بمعنى لا ازال فلا بد من الخبر قلت هو بمعنى
لا ازال وقد حذف الخبر لان الحال والكلام معا يدلان عليه
اما الحال فلانها كانت حال سفر واما الكلام فلان قوله حتى ابلغ مجمع
البحرين غاية مضروبة تستدعي ما هي غاية له فلا بد ان يكون المعنى
لا ابرح مسيري حتى ابلغ على ان حتى ابلغ هو الخبر فلما حذف المضاف
اقيم المضاف اليه مقامه وهو ضمير المتكلم فانقلب الفعل عن
ضمير الغايب الى لفظ المتكلم وهو وجه لطيف انتهى قال ابو
حيان هما وجهان خلطهما الزمخشري اما الاول فجعل الفعل مسندا
الى المتكلم لفظا وجعل الخبر محذوفا كما قدره ابن عطية وحتى ابلغ
فضلة متعلقة بالخبر المحذوف وغاية له والوجه الثاني جعل
لا ابرح مسندا من حيث اللفظ الى المتكلم ومن حيث المعنى الى ذلك
المقدر المحذوف وجعل خبر لا ابرح هو حتى ابلغ فهو عمدة
اذ اصله خبر للمبتدا لانه خبر ابرح قال الزمخشري
ويجوز ان يكون المعنى لا ابرح ما انا عليه بمعنى الزم المسير والطلب
ولا اتركه ولا افارقه حتى ابلغ كما تقول لا ابرح المكان قال ابو
حيان يعني ان برح يكون بمعنى فارق فيتعدى اذ ذاك الى
مفعول ويحتاج هذا الى صحة نقل قال ابو حيان قال
ابو عبد الله محمد بن ابي الفضل المرسي اما خضر موسى بن عمران
فليس بحي لانه لو كان حيا للزمه المجي الى النبي صلى الله عليه وسلم
والايمان به واتباعه وقد روي عنه صلى الله عليه وسلم
انه قال لو كان موسى عليه السلام وعيسى حيين لم يسعهما الا

انباءى انتهى هكذا اورد هذا الحديث ومذهب المسلمين ان
عيسى حي وانه ينزل من السماء ولعل الحديث لو كان موسى حيا
لم يسعه الا اتباعي قال حيان قد اولع كثير ممن ينتمي الى
الصلاح بادعاء هذا العلم يعني علم الاخبار عن الغيوب ويسمونه
العلم اللدني وانه يلقى في روع الصالح منهم شيء من ذلك حتى
تجرا من كان من اصحابه هو من اهل الجنة على سبيل القطع
وان بعضهم يرى الخضر وكان قاضي القضاة ابو الفتح محمد بن علي
ابن مطيع القشيري المعروف بابن دقيق العيد يحكي عن شيخ له
انه راى الخضر وحدثه فقيل له من اعلمه انه الخضر ومن اين عرف
ذلك فسكت وبعضهم يزعم ان الخضر رتبة يتولاها بعض
الصالحين على قدم الخضر وسمعنا الحديث على شيخ يقال له عبد
الواحد العباسي الحنبلي وكان اصحابه الحنابلة يعتقدون
فيه انه يجتمع بالخضر قال حيان ما ذكره اهل اصول
الفقه عن ابي بكر محمد بن داود الاصبهاني انه ينكر المجاز
في القران لعله لا يصح عنه ولعله يكون ذلك وهو احد الادبا
الشعرا الفحول المجيدين في النظم والنثر قال حيان وفي
كتاب التحبير والتحبير ما نصه تعلق بعض الجهال بما جرى
لموسى مع الخضر على ان الخضر افضل من موسى وطردوا الحكم وقالوا
قد يكون بعض الاولياء افضل من احاد الانبياء واسندوا
على ذلك ايضا بقول ابي زيد خضت بحرا وقفت الانبيا على
ساحله وهذا لله من ثمرات الرعونه والفطنه بالنفس انتهى
وهكذا سمعنا من يحكي هذه المقاله عن بعض الصالحين المطلين
وهو ابن العربي الطائي الحاتمي صاحب الفتوح المكيه وكان

ينبغي ان

ان يسمى بالفتوح المهلكه وانه كان يزعم ان الولي خير من
النبي قال لان الولي ياخذ عن الله تعالى بغير واسطه والنبي
ياخذ بواسطه عن الله ولان الولي قاعد في الحضره الالهيه
والنبي يرسل الى قوم ومن كان في الحضره افضل ممن يرسله صاحب
الحضره الى اشباه هذه الكفريات والزندقه وقد كثر معظموا
هذا الرجل في هذا الزمان من غلاه الزنادقه القايله بالوحده
نسال الله السلامه في اديانا وابداننا قال الزمخشري
لا يكادون يفقهونه الا بجهد ومشقه قال حيان كانه
فهم من نفي يكاد انه يقع منهم الفهم بعد عسر وهو قول لبعضهم
ان نفيها اثبات واثباتها نفي وليس بمختار ه جعله دكا
قال حيان الظاهر ان جعله بمعنى صيره فدكا مفعول ثان
قال ابن عطيه ويحتمل ان يكون جعل بمعنى خلق وينصب
دكا على الحال قال حيان هذا بعيد جدا لان السد اذ
ذاك موجود مخلوق ولا يخلق المخلوق لكنه ينتقل من بعض
هيئاته الى هيئه اخرى قال الزمخشري او على الفعل
والفاعل لان اسم الفاعل اذا اعتمد على الهمزه ساوى الفعل
في العمل لقولك اقايم الزيدان وهي قراءه محكمه جيده
انتهى قال حيان الذي يظهر ان هذا الاعراب لا يجوز
لان حسبا ليس باسم فاعل فيعمل ولا يلزم من تفسير شي بشي
ان يجري عليه جميع احكامه وقد ذكر سيبويه اشيا من الصفات
التي تجري مجرى الاسما وان الوجه فيها الرفع ثم قال وذلك
مررت برجل خير منه ابوه ومررت برجل سوا عليه الخير
والشر ومررت برجل اب له صاحبه ومررت برجل حسبك

من رجل هو ومن رت برجل ايما رجل هو انتهى ولا يبعد ان يرفع
به الظاهر وقد اجاز وانى مررت برجل ابى عشرة ابوه ارتفاع
ابوه بابى عشرة لانه فى معنى والد عشرة ثم بهذا الحمد لله
للجلد يتلوه فى السادس من الكلام على سوره مريم عليها السلام

سورة مريم

بسم الله الرحمن الرحيم يا يحيى خذ الكتاب بقوة
قال ابن عطيه هو التوراه بلا خلاف لانه ولد قبل عيسى ولم
يكن الانجيل موجودا قال ابو حيان ليس كما قال بل قيل
له كتاب خص به كما خص كثير من الانبياء عليهم السلام بمثل ذلك
وقيل الكتاب هنا اسم جنس اى اتل كتب الله وقيل الكتاب صحف
ابرهيم قال الزمخشرى اذ بدل من مريم بدل الاشتمال لان
الاحيان مشتمله على ما فيها وفيه ان المقصود بذكر مريم ذكر وقتها
هذا الوقوع هذه القصه فيه العجيبه قال ابو حيان لا يصح
اذ بان ذكر على جهه البدليه يقتضى التصرف فى اذ وهى من الظروف
التى لم يتصرف فيها الا باضافة ظرف زمان اليها فالاولى ان تجعل ثم
معطوف محذوف دل عليه المعنى وهو يكون العامل فى اذ وبقى
على ظرفيتها وعدم تصرفها وهو ان يقدر مريم وما جرى
لها اذ انتبذت واستبعد ابو البقاء قول الزمخشرى قال
لان الزمان اذا لم يكن حالا عن الجثه ولا خبرا عنها ولا وصفا
لها لم يكن بدلا منها انتهى واستبعاده ليس بشى لعدم الملازمه
قال ابو حيان فاجاءها اى جاء بها تارة تعدى جا بالباء
وتارة بالهمزة قال الزمخشرى الا ان استعماله قد تغير بعد

النقل الى معنى الالجا الا تراك لا تقول جيت المكان واجانيه
زيد كما تقول بلغته وابلغنيه ونظيره اتى حيث لم تستعمل
الا فى الاعطا ولم تقل اتيت المكان واتانيه فلان قال ابو
حيان اما قوله وقول غيره ان الاستعمال غيره الى معنى الالجا
محتاج الى نقل ايمه اللغه المستقرين ذلك عن لسان العرب
والاجاه تدل على المطلق فتصلح لما هو بمعنى الالجا ولما هو بمعنى
الاختيار كما لو قلت اقمت زيدا فانه قد يكون مختارا لذلك
وقد يكون قد قسرته على القيام واما قوله الا تراك لا تقول الى اخره
فمن راى ان التعديه بالهمزة قياس اجاز ذلك ولو لم يسمع
ومن لا يراه قياسا فقد سمع ذلك فى جا حيث قالوا اجا فيجيز
ذلك واما تنظيره ذلك باتى فهو تنظير غير صحيح لانه بناه على
ان الهمزة فيه للتعديه وان اصله اتى وليس كذلك بل اتى مما بنى
على افعل وليس منقولا من اتى بمعنى جا اذ لو كان منقولا من
اتى المتعديه لواحد لكان ذلك الواحد هو المفعول الثانى والفاعل
هو الاول اذا عديته بالهمزة تقول اتى المال زيدا واتى عمرو
زيدا المال فيختلف الترتيب بالتعديه لان زيدا عند النحويين
هو المفعول الاول والمال هو المفعول الثانى وعلى ما ذكره
الزمخشرى كان يكون العكس فدل على انه ليس على ما قاله وايضا
فاتى مرادف لاعطى فهو مخالف من حيث الدلاله فى المعنى وقوله
ولم تقل اتيت المكان واتانيه هذا غير مسلم بل يقال اتيت المكان
كما تقول جيت المكان وقال الشاعر
اتوا نارى فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا
صباحا

ومن راى النقل بالهمزة قياسا قال آتانيه قال ابن عطيه
وقرا دمت بضم الدال عاصم وجماعه وقرا دمت بكسر الدال اهل
المدينه وابن كثير وابو عمرو قال حيان الذى في كتب القراات
ان القرا السبعه قرا ودمت حيا بضم الدال وقد طالعنا جملة من
من الشواذ فلم نجدها لا في شواذ السبعه ولا في شواذ غيرهم
على انها لغه تقول دمت تدام كما قالوا مت تمات انتهى قال
جامعه حدثناها ابن غلبون في كتاب نصرف الخاصه في القراات
الشاذه عن يحيى بن وثاب وطلحه ونص على انها بكسر الدال
فاعلمه قال الزمخشري وارتفاعه اى قول الحق على انه خبر
بعد خبر او بدل انتهى قال حيان هذا الذى ذكره لا يكون
الا على المجاز في قول الحق وهو ان يراد به كلمة الله لان اللفظ لا يكون
الذات قال الزمخشري وهذه الجمله يعنى قوله انه كان صديقا
نبيا وقعت اعتراضا بين المبدل منه وبدله اعنى ابرهيم واذ قال
نحو قولك رايت زيدا ونعم الرجل اخاك ويجوز ان يتعلق اذ بكان
او بصديقا نبيا اى كان جامعا لخصايص الصديقين والانبيا
حين خاطب اباه تلك المخاطبات قال حيان التخريج الاول
يقتضى تصرف اذ وقد تقدم لنا انها لا تتصرف والتخريج الثانى
على ان كان الناقصه واخواتها تعمل في الظروف وهي مسله خلاف
والتخريج الثالث لا يصح لان العرب لا تنسب الا الى لفظ واحد
اما ان تنسب الى مركب من مجموع لفظين فلا ولا جايز ان يكون اذ
معمولا لصديقا لانه قد نعت الا على راى الكوفيين ويحتمل
ان يكون معمولا لنبيا اى منبا في وقت قوله لابيه ما قال وان
التنبيه كان في ذلك الوقت وهو بعيد قال الزمخشري

وتقدم الخبر على المبتدا في قوله اراغب انت عن الهتي لانه كان
اهم عنده وهو عنده اعنى وفيه ضرب من التعجب والانكار
لرغبته عن الهته وان الهته ما ينبغى ان يرغب عنها احد وفى
هذا سلوان وثلج لصدر رسول الله صلى الله عليه وسلم عما كان
يلقى من مثل ذلك من كفار قومه انتهى قال حيان المختار في
اراغب انت ان يكون راغب مبتدا لانه قد اعتمد على اداة الاستفهام
وانت فاعل سد مسد الخبر ويترجح هذا الاعراب على ما اعربه
الزمخشري من كون راغب خبرا وانت مبتدا بوجهين احدهما
انه لا يكون فيه تقديم ولا تاخير اذ رتبة الخبر ان يتاخر عن
المبتدا والثانى ان لا يكون فصل بين العامل الذى هو
اراغب وبين معموله الذى هو عن الهتي بما ليس بمعمول للعامل
لان الخبر ليس هو عاملا في المبتدا بخلاف كون انت فاعلا فانه
معمول لراغب فلم تفصل بين راغب وبين عن الهتي باجنبي انما
فصل بمعمول له قال الزمخشري فان قلت علام عطف
واهجرني قلت على معطوف عليه محذوف يدل عليه لارجمنك
اى فاحذرني واهجرني لان لارجمنك تهديد وتقريع
قال حيان وانما احتاج الى الحذف لتناسب بين جملتي
المعطوف والمعطوف عليه وليس ذلك بلازم عند سيبويه بل
يجوز عنده عطف الجمله الخبريه على الجمله الانشاييه فقوله
واهجرني معطوف على قوله لين لم تنته لارجمنك وكلاهما معمول
للقول قال حيان كلا حرف ردع وزجر عند الخليل
وسيبويه والاخفش والمبرد وعامه البصريين وذهب الكساى
ونصر بن يوسف وابن واصل وابن الانبارى الى انها بمعنى حقا

العلم

وذهب النضر بن شميل الى انها حرف تصديق بمعنى نعم وقد تستعمل
مع القسم وذهب عبد الله بن محمد الباهلي الى ان كلا رد لما قبلها
فيجوز الوقف عليها وما بعدها استيناف وتكون ايضا صلة للكلام
بمنزلة اي والكلام على هذه الاقوال مذكور في علم النحو قال
الزمخشري واخاه على هذا الوجه يعني كون من في من رحمتنا للتبعيض
بدل وهارون عطف بيان كقولك رايت رجلا اخاك زيدا انتهى
قال حيان الذي يظهر ان اخاه مفعول بقوله ووهبنا ولا
ترادف من بعضا فيبدل منها قال ابن عطية وقرئ بكسر الباء
وهو مصدر لا يحتمل غير ذلك انتهى كلامه قال حيان ليس قوله
هذا بسديد لان اتباع حركة البا لحركة الكاف لا يعين المصدرية
الا ترى الى قولهم قسي واجثيا بكسر الجيم جمع جاث وقالوا عصي فاتبعوا
قال الزمخشري عدن معرفة علم لمعنى العدن وهو
الاقامة كما جعلوا فينة وسحر وامس اعلاما لمعاني الفينة والسحر
والامس فجرى العدن كذلك او هو علم لارض الجنة لكونه
مكان اقامة ولولا ذلك لما ساغ الابدال لان النكرة لا تبدل من المعرفة
الا موصوفة ولما ساغ وصفها بالتي قال حيان ما ذكره متعقب
اما دعواه ان عدنا علم لمعنى العدن محتاج الى توقيف وسماع من العرب
وكذا دعوى العلمية الشخصية فيه واما قوله ولولا ذلك الى قوله
موصوفة فليس مذهب البصريين لان مذهبهم جواز ابدال النكرة
من المعرفة وان لم تكن موصوفة وانما ذلك شيء قاله البغداديون
وهم محجوجون بالسماع على ما اثبتنا في كتبنا في النحو فلازمه فاسدة
واما قوله ولما ساغ وصفها بالتي فلا يتعين كون التي صفة فقد
ذكرنا انه يجوز اعرابه بدلا قال الزمخشري فان قلت لام الابتدا

الداخلة على المضارع تعطي معنى الحال فكيف جامعت حرف
الاستقبال قلت لم تجامعها الا مخلصة للتوكيد كما اخلصت
الهمزة في يا الله للتعويض واضمحل عنها معنى التعريف قال حيان
ما ذكره من ان اللام تعطي معنى الحال مخالف فيه فعلى مذهب من لا
يقول ذلك يسقط السؤال واما قوله كما اخلصت الهمزة الى اخره
فليس ذلك الا على مذهب من يزعم ان الاصل فيه الاه واما من يزعم
ان اصله لاه فلا تكون الهمزة فيه للتعويض اذ لم يحذف منه شي
ولو قلنا ان اصله لاه وحذفت فا الكلمة لم يتعين ان الهمزة فيه في
النداء للتعويض اذ لو كانت للعوض من المحذوف لثبتت دائما في
النداء وغيره ولما جاز حذفها في النداء قالوا يا الله بحذفها وقد
نصوا على ان قطع همزة الوصل في النداء شاذ قال ابن عطية واللام
في قوله لسوف مجلوبة على الحكاية لكلام تقدم بهذا المعنى كان
قائلا قال للكافر اذا مت يا فلان لسوف تخرج حيا فقرر الكلام
على الكلام على جهة الاستبعاد وكرر اللام حكاية للقول الاول
قال حيان لا يحتاج الى هذا التقدير ولا ان هذا حكاية لقول تقدم بل
هذا من الكافر استفهام فيه معنى الجحد والانكار قال الزمخشري
الواو عطفت لا يذكر على يقول ووسطت همزة الانكار بين المعطوف
عليه وحرف العطف قال حيان هذا رجوع منه الى مذهب
الجماعة من ان حرف العطف اذا تقدمته الهمزة فانما عطفت
ما بعدها على ما قبلها وقدمت الهمزة لان لها صدر الكلام وكان مذهبه
ان يقدر بين الهمزة والحرف ما يصلح ان يعطف عليه ما بعد الواو فيقر
الهمزة على حالها وليست مقدمة من تاخير وقد رددنا عليه هذه
المقالة الزمخشري ويجوز ان تكون الرفع واقعا على

على كل من شيعة اغواه ووهبنا لهم من رحمتنا اي لننزعن من كل شيعة
فكان قايلاً قال من هم فقيل ايهم اشد عتيا قال حيان
فيكون ايهم موصولة خبر مبتدا محذوف وهذا تكلف وادعا
اضمار لا ضرورة تدعوا اليه وجعل ما ظاهره انه جملة واحدة جملتين
قال ابن عطية وان منكم الا واردها قسم والواو تقتضيه ويفسره
قول النبي صلى الله عليه وسلم من مات له ثلاث من الولد لم تمسه النار
الا تحلة القسم قال حيان ذهل عن قول النحويين انه
لا يستغنى عن القسم بالجواب لدلالة المعنى الا اذا كان الجواب باللام
او بان والجواب جا هنا على زعمه بان النافية ولا يجوز حذف القسم
على ما نصوا وقوله والواو تقتضيه يدل على انها عنده واو القسم
ولا يذهب نحوي الى ان مثل هذه الواو واو القسم لانه يلزم من ذلك
حذف المجرور وابقا الجار ولا يجوز ذلك الا ان وقع في شعر او نادر
كلام بشرط ان تقوم صفته المحذوف مقامه كما اولوا في قولهم
نعم السير على بئس العير اي على عير بئس العير وقول الشاعر

والله ما زيد بنام صاحبه

اي برجل نام صاحبه وهذه الاية ليست من هذا الضرب اذ لم يحذف
المقسم به وقامت صفته مقامه قال الزمخشري وهم احسن
في محل النصب صفة لكم الا ترى انك لو تركت هم لم يكن لك بد من نصب
احسن على الوصفية قال حيان تابعه ابو البقا على ان هم
احسن صفة لكم ونص اصحابنا على ان كم الاستفهامية والخبرية
لا يوصف ولا يوصف بها فعلى هذا يكون هم احسن في موضع الصفة
لقرن وجمع لان القرن هو مشتمل على افراد كثيرة وروعي معناه ولو
افرد الضمير على اللفظ كان عربيا فصار للفظ جميع فى

لما جميع لدينا محضرون وقال نحن جميع منتصر فوصفه
بالجمع وبالمفرد قال الزمخشري في هذه الاية وجهان احدهما
ان يكون متصلة بالاية التي هي رابعتها والاثنتان اعتراض بينهما الى
اخر كلامه في هذا الوجه قال حيان هذا الوجه في
غاية البعد لطول الفصل بين قوله قالوا اي الفريقين وبين الغاية
وفيه الفصل بجملتي اعتراض ولا يجيز ذلك ابو علي قال
الزمخشري ويزيد معطوف على موضع فليمدد لانه واقع موقع
الخبر تقديره من كان في الضلالة مد او يمد له الرحمن ويزيد
في الضلالة ضلال الضلال بخذلانه ويزيد المهتدين هداية بتوفيقه
قال حيان لا يصح ان يكون ويزيد معطوفا على موضع فليمدد
سوا كان دعا ام خبرا بصورة الامر لانه في موضع الخبر
ان كانت من موصولة او في موضع الجواب ان كانت من شرطية
وعلى كلا التقديرين فالجملة من قوله ويزيد الله الذين اهتدوا
هدى عارية من ضمير يعود على من يربط جملة الخبر بالمبتدا
او جملة الشرط بالجزا الذي هو فليمدد وما عطف عليه لان المعطوف
على الخبر خبر والمعطوف على جملة الجزا جزا واذا كانت اداة الشرط اسما
لا ظرفا تعين ان يكون في جملة الجزا ضمير او ما يقوم مقامه
وكذا في الجملة المعطوفة عليها قال الزمخشري وقرأ ابن
نهيك كلا سيكفرون بعبادتهم اي سيجحدون كلا سيكفرون
بعبادتهم كقولك زيدا مررت بغلامه وفي محتسب ابن جني كلا
بفتح الكاف والتنوين وزعم ان معناه كل هذا الراي والاعتقاد
كلا ولقايل ان يقول ان صحت هذه الرواية فهي كلا التي
للردع قلب الواقف عليها الفها نونا كما في قواريرا انتهى

حيان قوله وقرا ابن نهيك الذي ذكر ابن خالويه وصاحب
اللوامح وابن عطيه ابو نهيك بالكنيه وهو الذي يحكي
عنه القراه في السواذ وانه قرا كلا بفتح الكاف والتنوين وكذا
حكاه عنه ابو الفتح وقال ابن عطيه وهو يعني كلا نعت
للالهه قال وحكى عنه اي عن ابي نهيك ابو عمرو الداني
كلا بضم الكاف والتنوين وهو منصوب بفعل مضمر يدل عليه
سيكفرون تقديره يرفضون او يتركون او يجحدون او نحوه
واما قول الزمخشري ولقائل ان يقول ان الحرف فليس بجيد لانه
قال التي للردع والتي للردع حرف ولا وجه لقلب الفها نونا وتشبيهه
بقواريرا ليس بجيد لان قواريرا اسم رجع به الى اصله فالتنوين ليس
بدلا من الف بل هو تنوين الصرف وهذا الجمع مختلف فيه ايتحتم
مع صرفه ام يجوز قولان ومنقول ايضا ان لغه العرب يصرفون ما
لا ينصرف وعند غيرهم فهذا التنوين اما على قول من لا يرى بالتحتم او على
تلك اللغه قال الزمخشري ويجوز ان تكون تعني الواو في
لا يملكون علامه للجمع كالتي في اكلوني البراغيث والفاعل من
اتخذ لانه في معنى الجمع قال حيان لا ينبغي حمل القران على
هذه اللغه القليله مع وضوح جعل الواو ضميرا وذكر الاستاذ
ابو الحسن بن عصفور انها لغه ضعيفه وايضا فالواو والالف
والنون التي تكون علامات لا ضماير لا يحفظ ما يجي بعدها فاعلا
الا بصريح الجمع وصريح التثنيه او العطف اما ان ياتي بلفظ مفرد
يطلق على جمع او على مثنى فيحتاج في اثبات ذلك الى نقل عن
العرب واما عود الضماير مثناه ومجموعه على مفرد في اللفظ
يراد به المثنى والمجموع فمسموع معروف في لسان العرب على انه يمكن

انها

قياس هذه العلامات على تلك الضماير ولكن الاحوط ان لا يقال
ذلك الا بسماع قال الزمخشري يجوز في ان دعوا ثلثه اوجه
ان يكون مجرورا بدلا من الهاء في منه كقوله
على حاله لو ان في القوم حاتما على جوده لضن بالما
حاتم
ومنصوبا بتقدير سقوط اللام وافضا الفعل اي هدا لان دعوا
علل الخر بالهد والهد بدعا الولد للرحمن ومرفوعا بانه فاعل
هدا اي هدها دعا الولد للرحمن انتهى قال حيان والاول
فيه بعد لكثره الفصل بين البدل والمبدل منه بجملتين والثاني
ايضا فيه بعد لان الظاهر ان هدا لا يكون فاعلا مفعولا له بل
مصدر من معنى وتخر هدا او في موضع الحال والثالث ايضا بعيد لان
ظاهر هدا ان يكون مصدرا توكيديا والمصدر التوكيدي لا
يعمل ولو فرضناه غير توكيد لم يعمل بقياس الا ان كان امرا او مستفهما عنه
نحو ضربا زيدا واضربا زيدا على خلاف فيه واما ان هدا يحل ما قدره
الزمخشري اي هدها دعا الرحمن فلا ينقاس بل ما جا من ذلك هو نادر
كقوله امرو القيس
وقوفا بها صحبي على مطيهم اي وقف صحبي
قال الزمخشري من موصوفه لانها وقعت بعد كل نكره وقوعها
بعد رب في قوله رب من انضجت غيظا صدره
قال حيان الاول جعلها موصوله لان كونها موصوفه بالنسبه
الى الموصوله قليل قال حيان اذا اضيف كل الى معرفه ملفوظ
بها نحو كلهم وكل الناس فالمنقول انه يجوز ان يعود الضمير مفردا
على لفظ كل فيقول كلكم ذاهب ويجوز ان يعود جمعا مراعاة للمعنى

مفعول كلكم ذاهبون وحكى ابرهيم بن اصبع في كتاب رووس
المسائل الاتفاق على جواز الوجهين وعلى الجمع جا لفظ الزمخشري
في تفسير هذه الاية في الكشاف وكلهم منقلبون في مدكونه
محشورون بجهره وقد خدش في ذلك ابو زيد السهيلي فقال
كل اذا ابتديت وكانت مضافة لفظا يعني الى معرفة فلا يحسن
الا افراد الخبر حملا على المعنى تقول كلكم ذاهب اي كل واحد
منكم ذاهب فعلى هذه المسلة في القران والحديث والكلام
الفصيح فان قلت في قوله وكلهم اتيه انما هو حمل على اللفظ لانه اسم مفرد
قلنا بل هو اسم للجمع واسم الجمع لا يخبر عنه بافراد تقول القوم ذاهبون
ولا تقول القوم ذاهب وان كان لفظ القوم كلفظ المفرد وانما حسن
كلكم ذاهب لانهم يقولون كل واحد منكم ذاهب فكان الافراد
لهذا المعنى انتهى ويحتاج في اثبات كلكم ذاهبون بالجمع ونحوه الى
سماع ونقل عن العرب اما ان حذف المضاف المعرفة فالمسموع
من العرب الوجهان

سورة طه

الزمخشري ولعل عك تصرفوا في يا هذا كانهم في لغتهم قالبون اليا
طا فقالوا في يا طا واختصروا هذا فاقتصروا على ها واثر الصنعة
ظاهر لا يخفى في البيت المستشهد به

ان السفاهة طه في خلايقكم لا قدس الله اخلاق

الملاعين قال

حيان كان قد تقدم انه يقال ان طه في لغة عك في معنى يا رجل ثم تخرص
وحزر على عك بما لا يقوله نحوي وهو انهم قلبوا اليا طا وهذا

لا يوجد في لسان العرب قلب يا التي للندا طا ولذلك حذف اسم
الاشارة في الندا وافرادها التي للتنبيه قال الزمخشري فان
قلت اما يجوز ان تقول ما انزلنا عليك القران ان تشقى لقوله
ان يخرط اعمالهم قلت بلى ولكنها نصبة طاريه كالنصبة في واختار
موسى قومه واما النصبة في تذكرة فهي كالتي في ضربت زيدا لانه
احد المفاعيل الخمسة التي هي اصول وقوانين لغيرها قال حيان
ليس يكون ان تشقى اذا حذف المضاف للجار منصوبا باتفاق في
ذلك خلاف اهو منصوب بتعدي اليه الفعل بعد اسقاط الحرف
او مجرور وربما سقاط الجار وابقا عمله قال ابن عطيه الا
تذكرة يصح ان ينصب على البدل من موضع لتشقى ويصح ان
ينصب بفعل تقديره لكن انزلناه تذكرة قال حيان قد رد
الزمخشري تخريج ابن عطيه الاول فقال فان قلت هل يجوز ان
يكون تذكرة بدلا من محل لتشقى قلت لا لاختلاف الجنسين ولكنها
نصب على الاستثنا المنقطع الذي الا فيه بمعنى لكن قال
حيان ويعني باختلاف الجنسين ان نصب تذكرة نصبة صحيح ليست
بعارضة والنصبة التي تكون في لتشقى بعد نزع الخافض نصبة
عارضة والذي يقول انه ليس له محل البتة فبتوهما البدل منه
قال الزمخشري في نصب تنزيلا وجوه ان يكون بدلا
من تذكره اذا جعل حالا لا اذا كان مفعولا له لان الشي لا يعلل
بنفسه وان ينصب بنزل مضمرا وان ينصب بانزلنا لان معنى
ما انزلناه الا تذكرة انزلناه تذكرة وان ينصب على المدح والاختصاص
وان ينصب بيخشى مفعولا به اي انزله الله تذكرة لمن يخشى تنزيل الله تعالى
وهو معنى حسن واعراب بين انتهى قال حيان الاحسن ما

ما قدمناه اولا من انه منصوب بنزل مضمرة وما ذكره الزمخشري
من نصبه على غير ذلك متكلف اما الاول ففيه جعل تذكرة وتنزيلا
حالين وهما مصدران وجعل المصدر حالا لا ينقاس وايضا فمدلول
تذكرة ليس مدلول تنزيلا ولا تنزيلا بعض تذكرة فان كان بدلا فيكون
بدل اشتمال على مذهب من يرى ان الثاني مشتمل على الاول لان التنزيل
مشتمل على التذكرة وغيرها واما قوله لان معنى ما انزلناه الا تذكرة
انزلناه تذكرة فليس كذلك لان معنى الحصر يفوت في قوله
انزلناه تذكرة واما نصبه على المدح فبعيد واما نصبه بيخشى
ففي غاية البعد لان يخشى رأس آية وفاصلة فلا يناسب ان يكون
تنزيلا مفعولا بيخشى وقوله فيه وهو معنى حسن واعراب بين
عجمة وبعد عن ادراك الفصاحة قال الزمخشري ويجوز ان يكون
انزلنا حكاية لكلام جبريل والملائكة النازلين معه
حيان هذا تجويز بعيد بل الظاهر انه اخبار من الله تعالى عن
نفسه قال ابن عطية ويجوز ان يكون يعني الرحمن بدلا
من الضمير المستتر في خلق قال حيان ارى ان مثل هذا
لا يجوز لان البدل يحل محل المبدل منه والرحمن لا يمكن ان يحل
محل الضمير لان الضمير عائد على من الموصولة وخلق صلته والرابط
هو الضمير فلا يحل محله الظاهر لعدم الربط
الزمخشري روى جناح بن حبيش عن بعضهم انه قرأ الرحمن بالكسر
صفة لمن خلق قال حيان يعني لمن الموصول ومذهب
الكوفيين ان الاسماء النواقص التي لا تتم الا بصلاتها نحو من وما لا
يجوز نعتها الا الذي والتي فيجوز نعتهما فعلى مذهبهم لا يجوز ان
يكون الرحمن صفة لمن والاحسن ان يكون الرحمن بدلا من من

قال وقد جرى الرحمن في القران مجرى العلم في ولايته العوامل
حيان الظاهر ان لما يوحى من صلة استمع وما بمعنى الذي
الزمخشري لما يوحى للذي يوحى او للوحي تعلق اللام باستمع او باخترتك
انتهى قال حيان لا يجوز التعليق باخترتك لانه من باب
الاعمال فيجب او يختار اعادة الضمير مع الثاني فكان يكون فاستمع
له لما يوحى فدل على انه من اعمال الثاني قال الزمخشري
ويجوز ان تكون تلك اسما موصولا صلته بيمينك قال حيان
لم يذكر ابن عطية غيره وليس ذلك مذهبا للبصريين وانما ذهب اليه
الكوفيون قالوا يجوز ان يكون اسم الاشارة موصولا حيث يتقدر
بالموصول كانه قيل وما التي بيمينك وعلى هذا فيكون العامل في
المجرور محذوفا كانه قيل وما التي استقرت بيمينك قال الزمخشري
يجوز ان تكون آية منصوبا على اضمار خذ دونك وما اشبه ذلك حذف
لدلالة الكلام لذا قال ابو حيان اما تقدير خذ فسائغ واما دونك
فلا يسوغ لانه اسم فعل من باب الاغراء ولا يجوز حذفه لانه محذوف
منه في الاصل العامل فيه وناب منابه فلا يجوز ان يحذف النائب
والمنوب عنه ولذلك لم يجر مجراه في جميع احكامه قال
الزمخشري لنريك اي خذ هذه الآية ايضا بعد قلب العصا
حية لنريك بهاتين الآيتين بعض آياتنا الكبرى او لنريك بهما
الكبرى من آياتنا او لنريك من آياتنا الكبرى فعلنا ذلك
حيان يعني انه اجاز ان يكون مفعول لنريك الثاني الكبرى او
يكون من آياتنا في موضع المفعول الثاني وتكون الكبرى صفة
لآياتنا على حد الاسماء الحسنى ومآرب اخرى يجريان مثل هذا
الجمع مجرى الواحدة المؤنثة واجاز هذين الوجهين من الاعراب

الحوفي وابن عطية وابو البقا والذي يختاره ان يكون من اياتنا
في موضع المفعول الثاني والكبرى صفة لاياتنا لانه يلزم من
ذلك ان يكون اياته تعالى كلها هي الكبرى لان ما كان بعض
الايات الكبرى صدق عليه انه الكبرى واذا جعلت الكبرى مفعولا
لم تصف الايات بالكبر لانها هي المتصفة بافعل التفضيل وايضا
اذا جعلت الكبرى مفعولا فلا يمكن ان يكون صفة للعصا
واليد معا لانهما كانا يلزم التثنية في وصفهما فكان يكون
التركيب الكبريين ولا يمكن ان يخص احدهما لان كلا منهما
فيهما معنى التفضيل ويبعد ما قال الحسن من ان اليد
اعظم في الاعجاز من العصا لانه ذكر عقب اليد لنريك من اياتنا
الكبرى لانه جعل الكبرى مفعولا ثانيا لنريك وجعل ذلك
راجعا الى الاية القريبة وهي اخراج اليد بيضا من غير سوء
وقد ضعف قوله هذا لانه ليس في اليد الا تغيير اللون واما العصا
ففيها تغيير اللون وخلق الزيادة في الجسم وخلق الحياة والقدرة
والاعضا المختلفة وابتلاع السحر والحجر ثم عادت عصا بعد ذلك
فقد وقع التغيير مرارا فكانت اعظم من اليد قال الزمخشري
وفي تنكير العقدة وان لم يقل واحلل عقدة لساني انه طلب
حل بعضها اراده ان يفهم عنه فهما جيدا ولم يطلب الفصاحة
الكاملة ومن لساني صفة للعقدة كانه قيل عقدة من عقد
لساني قال حيان يظهر ان من لساني يتعلق باحلل
لا في موضع الصفة لعقدة وكذا قاله الحوفي واجاز ابو البقا
الوجهين قال الزمخشري وان جعل يعني اخي عطف بيان
جاز وحسن قال حيان يبعد فيه عطف البيان لان

الاكثر في عطف البيان ان يكون الاول دونه في الشهرة والامر
هنا بالعكس قال الزمخشري ويجوز فيمن قرا على لفظ الامر
ان يجعل اخي مرفوعا على الابتدا واشدد به خبره ويوقف على
هرون قال حيان هو خلاف الظاهر فلا يصار اليه لغير
حاجة قال الزمخشري والضماير كلها راجعة الى موسى
ورجوع بعضها اليه وبعضها الى التابوت فيه هجنة لما يؤدي
اليه من تنافر النظم فان قلت المقذوف في البحر هو التابوت
وكذلك الملقى الى الساحل قلت ما ضرك لو قلت المقذوف والملقى
هو موسى في جوف التابوت حتى لا تفرق الضماير فيتنافر عليك
النظم الذي هو ام اعجاز القران والقانون الذي وقع عليه التحدي
ومراعاته اهم ما يجب على المفسر قال حيان ولقائل ان يقول
ان الضمير اذا كان صالحا لان يعود على الاقرب وعلى الابعد
كان عوده على الاقرب راجحا وقد نص النحويون على هذا فعوده
على التابوت في قوله فاقذفيه في اليم فليلقه اليم راجح والجواب
انه اذا كان احدهما هو المحدث عنه والاخر فضلة كان عوده
على المحدث ارجح ولا يلتفت الى القرب ولهذا رددنا على ابي محمد بن
حزم في دعواه ان الضمير في قوله فانه رجس عائد على
خنزير لا على لحم لكونه اقرب مذكور فيحرم بذلك شحمه وغضروفه
وعظمه وجلده بان المحدث عنه هو لحم خنزير لا خنزير
الزمخشري العامل في اذ تمشي القيت او لتصنع ويجوز ان يكون
بدلا من اذ اوحينا فان قلت كيف يصح البدل والوقتان
مختلفان متباعدان قلت كما يصح وان اتسع الوقت وتباعد
طرفاه ان يقول لك الرجل لقيت فلانا سنة كذا فتقول وانا

لقيته اذ ذاك وربما القيه هو في اولها وانت في اخرها
حيان لئن كما ذكر لان السنه تقبل الاتساع فاذا وقع لقيهما
فيها اختلاف هاذين الظرفين فان كل واحد منهما ضيق ليس
بمتسع لتخصيصهما بما اضيفا اليه فلا يمكن ان يقع الثاني
في الظرف الذي وقع فيه الاول اذ الاول ليس متسعا لو قوع
الوحي فيه ووقوع مثنى الاخت فليس وقت وقوع الوحي
مشتملا على اجزاء وقع في بعضها المثنى بخلاف السنه قال
الزمخشري فان قلت فيم ينتصب مكانا قلت بالمصدر
او بفعل يدل عليه المصدر فان قلت كيف يطابقه الجواب
قلت اما على قراه الحسن فظاهر واما على قراه العامه فعلى
تقدير وعدكم وعد يوم الزينه ويجوز على قراه الحسن ان
يكون موعدكم مبتدا بمعنى الوقت وضحى خبره على نيه التعريف
فيه لانه ضحى ذلك اليوم بعينه قال حيان قوله ان مكانا
ينتصب بالمصدر ليس بجائز لانه قد وصف قبل العمل بقوله
لا نخلفه وهو موصول والمصدر اذا وصف قبل العمل لم يجز
ان يعمل عندهم وقوله وضحى خبر على نيه التعريف فيه لانه
ضحى ذلك اليوم بعينه هو ان كان ضحى ذلك اليوم بعينه
ليس على نيه التعريف بل هو نكره وان كان من يوم بعينه لانه
ليس معرفا ولا عن الالف واللام لسحر ولا هو معرف بالاضافه
ولو قلت جئت يوم الجمعه بكرا لم تدع ان بكرا معرفه وان ها
تعلم انه من يوم بعينه قال الزمخشري الامر الفاوك
اولى الفاو قال حيان جعله خبر المبتدا محذوف واختار
ان يكون مبتدا والخبر محذوف وخبره تقديره الفاو اول

ويدل عليه قوله واما ان نكون اول من القى فحسن المقابله من
حيث المعنى وان كان من حيث الترتيب اللفظي لم تحصل
المقابله لانا قدرنا الفاوك اول ومقابله لو تقم نكون اول من
يلقى لانه يلزم من ذلك ان نكون الفاهم اول فهي مقابله معنويه
وفي تقدير الزمخشري الامر الفاوك لا مقابله فيه وقد قدر الزمخشري
النصب اخبر احد الامرين وهذا تفسير معنى لا تفسير اعراب
وتفسير الاعراب اما المختار ان تلقى قال حيان قال ابو البقا
فاذا حبالهم الفا جواب ما حذف وتقديره فالقوا واذا في هذا
ظرف مكان والعامل فيه القوا انتهى فقوله فاذا الفا جواب
ما حذف وتقديره فالقوا ليست هذه فا جواب لان فالقوا
لا تجاب وانما هي للعطف عطفت جمله المفاجاه على ذلك المحذوف
وقوله واذا في هذا ظرف ومكان يعني ان اذا التي للمفاجاه ظرف
مكان وهو مذهب المبرد وظاهر كلام سيبويه وقوله والعامل
فيه القوا ليس بشي لان الفا تمنع من العمل ولان اذا هذه انما هي
معموله لخبر المبتدا الذي هو حبالهم وعصيهم ان لم نجعلها هي في
موضع الخبر لانه يجوز ان يكون الخبر تخيله ويجوز ان يكون
اذا وتخيل في موضع الحال هذا نظير خرجت فاذا الاسد رابض
ورابضا فاذا رفعنا ابضا كانت اذا معموله له والتقدير فبالحضره
الاسد رابض او في المكان واذا نصبنا كانت اذا خبرا ولذلك
تكتفي بها وبالمرفوع بعدها كلاما نحو خرجت فاذا الاسد
الزمخشري يقال في اذا هذه اذا المفاجاه والتحقيق فيها انها
اذا الكاينه بمعنى الوقت الطالبه ناصبا لها وجمله تضاف اليها
حصت في بعض المواضع بان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل

فعل المفاجاة والجملة ابتدائية لا غير فقدّر قوله تعالى فاذا
حبالهم وعصيهم ففاجا موسى وقت تخييل سعي حبالهم وعصيهم
وهذا تمثيل والمعنى على مفاجاته حبالهم وعصيهم مخيلة اليه
السعي قال ابو حيان قوله والتحقيق فيها انها اذا الكاينة
بمعنى الوقت هذا مذهب الرياشي ان اذا الفجائية ظرف زمان
وهو قول مرجوح وقول الكوفيين انها حرف قول مرجوح ايضا
وقوله الطالبة ناصبا لها صحيح وقوله وجملة تضاف اليها هذا
عند اصحابنا ليس بصحيح لانها اما ان تكون هي خبر المبتدا واما
معموله لخبر المبتدا واذا كان كذلك استحال ان تضاف الى الجملة
لانها اما ان تكون بعض الجملة او معموله لبعضها فلا يمكن الاضافة
وقوله خصت في بعض المواضع بان يكون ناصبها فعلا مخصوصا
وهو فعل المفاجاة قد بيّنا الناصب لها وقوله والجملة ابتدائية لا
غير هذا الحصر ليس بصحيح بل قد نص الاخفش في الاوسط على
ان الجملة المصحوبة بقد تليها وهي فعلية تقول خرجت فاذا قد
ضرب زيد عمرا وبنى على ذلك مسألة الاشتغال خرجت فاذا
زيد قد ضربه عمرو برفع زيد ونصبه واما قوله والمعنى على
مفاجاته حبالهم وعصيهم مخيلة اليه السعي فهذا بعكس ما
قدّر بل المعنى على مفاجاة حبالهم وعصيهم اياه فاذا قلت خرجت
فاذا السبع فالمعنى انه فاجاني السبع وهجم ظهوره قال
الزمخشري اما لكن بمعنى او لامر اجل تنكير المضاف لامر اجل تنكير
في نفسه كقول العجاج في سعي دنيا طالما قد مدّت
وفي حديث عمر رضي الله عنه لا في امر دنيا ولا في امر آخرة
المراد تنكير الامر كانه قال انما صنعوا كيد سحري وفي سعي دنياوي

دنياوي واخروي قال ابو حيان قول العجاج في سعي دنيا محمول
على الضرورة اذ دنيا تانيث الادنى ولا يستعمل تانيثه
الا بالالف واللام او بالاضافة واما قول عمر فيحتمل ان يكون
من تحريف الرواة قال الزمخشري وقرئ الايمن بالجر
على الجوار نحو جحر ضب خرب قال ابو حيان هذا من الشذوذ
والقلة بحيث ينبغي ان لا يخرج القراءة عليه والصحيح انه نعت
للطور لما فيه من اليمن واما لكونه على يمين من يستقبل الجبل
قال ابن عطية ما خطبك كما تقول ما شانك وما امرك
لكن لفظة الخطب تقتضي انتهارا لان الخطب مستعمل في المكاره
فكانه قال ما نحسك وما شومك وما هذا الخطب الذي جا
من قبلك قال ابو حيان هذا ليس كما ذكر الا ترى الى قوله
قال فما خطبكم ايها المرسلون وهو قول ابرهيم لملائكة الله تعالى
فليس هذا يقتضي انتهارا ولا شيا مما ذكر قال ابو حيان
قال ابو مسلم الاصفهاني ليس في القرآن تصريح بهذا الذي ذكره
المفسرون وهنا وجه آخر وهو ان يكون المراد بالرسول موسى عليه
السلام واثره سنته ورسمه الذي امر به فقد يقول الرجل
فلان يقفو اثر فلان ويقبض اثره اذا كان يمتثل رسمه والتقدير
ان موسى لما اقبل على السامري باللوم والمسالة والامر الذي دعاه
الى اضلال القوم في العجل قال بصرت بما لم يبصروا به اي عرفت
ان الذي انتم عليه ليس بحق وقد كنت قبضت قبضة من اثرك
ايها الرسول اي شيئا من دينك فنبذتها اي طرحتها فعند ذلك
اعلم موسى بما له من العذاب في الدنيا والآخرة وانما اراد لفظ
الاخبار عن غايب كما يقول الرجل لرئيسه وهو مواجه له ما يقول
الامير في هذا او بماذا يامر الامير واما تسميته رسولا مع جحده

ولعن دعلى مذهب من حكى الله عنه قوله يا ايها الذي نزل عليه
الذكر انك لمجنون وان لم يومنوا بالانزال قيل وما ذكره
ابو مسلم اقرب الى التحقيق الا ان فيه مخالفة المفسرين
قيل ويبعد ما قالوه ان جبريل ليس معهودا باسم رسول
ولم يجر له فيما تقدم ذكر حتى تكون اللام في الرسول السابق
في الذكر ولان ما قالوه لابد فيه من اضمار اي من اثر حافر فرس
الرسول والاضمار خلاف الاصل ولان اختصاص السامري
برؤية جبريل ومعرفته من بين الناس يبعد جدا وكيف عرف
ان اثر حافر فرسه يؤثر هذا الاثر الغريب العجيب من احياء
الجماد به وصيرورته لحما ودما وكيف عرف جبريل مع تردد
النبي وقد عرف نبوته وصحت عنده فحاول الاضلال
وكيف اطلع كافر على تراب هذا شانه فلقائل ان يقول لعل
موسى اطلع على شيء اخر يشبه هذا فلاجله اي بالمعجزات
فصد ذلك فاتخذا فيما اتوا به من الخوارق قال حيان
والفاعل ليهد ضمير عايد على الله تعالى ويويد هذا التخريج
قراءة نهد بالنون ومعناه يتبين قاله الزجاج وقيل الفاعل
مقدر تقديره الهدى والامر او النظر والاعتبار قال
ابن عطيه وهذا احسن ما تقدر به عندي قال حيان هذا
قول المبرد وليس بجيد اذ فيه حذف الفاعل وهو لا يجوز عند
البصريين وتحسينه ان يقال الفاعل مضمر تقديره يهد هو
اي الهدى قال الزمخشري فاعل لم يهد الجملة بعده يريد
الم يهد هذا بمعناه ومضمونه ونظره قوله تعالى وتركنا
عليه في الاخرين سلام على نوح في العالمين اي تركنا
عليه هذا الكلام ويجوز ان يكون فيه ضمير الله او الرسول

من ح

لهم

الجمله

قال حيان كون الفاعل يهد هو مذهب كوفي واما تشبيه
وتنظيره بقوله وتركنا عليه في الاخرين سلام على نوح في العالمين
فان تركنا عليه معناه معنى القول فحكيت به الجملة كانه قيل
وقلنا عليه واطلقنا عليه هذا اللفظ والجملة تحكى بمعنى القول كما
تحكى بلفظه واحسن التخاريج هو الاول وهو ان يكون الفاعل
ضميرا عايدا على الله تعالى كانه قال افلم يبين الله ومفعول يبين
محذوف اي العبر باهلاك القرون السابقة قال
الزمخشري وقرئ السوى بضم السين وفتح الواو وسدل الياء
تصغير السوء قال حيان ليس بجيد اذ لو كان تصغير سوء
لثبتت همزته في التصغير فكنت تقول سويّئ والاجود
ان يكون تصغير سواء كما قالوا في عطاء عطيّ

سورة الانبيا عليهم السلام

اقترب للناس حسابهم هذه اللام لا تخلو من ان تكون صلة لاقترب
او تاكيدا للاضافة للحساب اليهم كما تقول ازف للحي رحيلهم الاصل
ازف رحيل الحي ثم ازف للحي رحيلهم ونحوه ما اورده سيبويه في
باب ما يثنى فيه المستقر توكيدا عليك زيد حريص عليك
وقيل زيد راغب فيك ومنه قولهم لا اباك لان اللام موكدة
لمعنى الاضافة وهذا الوجه اعرب من الاول قال حيان يعني
بقوله صلة انها تتعلق باقترب واما جعله اللام تاكيدا للاضافة
الحساب اليهم مع تقدم اللام ودخولها على الاسم الظاهر فلا نعلم
احدا يقول ذلك وايضا فيحتاج الى ما تتعلق به ولا يمكن تعلقها
بحسابهم لانه مصدر موصول فلا يتقدم معموله عليه وايضا

فالتوكيد يكون متأخرا عن المؤكد وايضا فلو اخر في هذا
التركيب لم يصح واما تشبيهه بما اورده سيبويه رحمه الله
فالفرق واضح لان عليك معمول لحريص وعليك الثانية متأخرة
توكيدا ولذلك فيك زيد راغب فيك يتعلق فيك براغب
وفيك الثانية توكيد وانما عرض في ذلك صحة تركيب حسان
الناس ولذلك ارق رجل الحي فاعتقد اذا تقدم الظاهر
مجرورا باللام واضيف اسم الى الضمير انه من باب فيك زيد
راغب فيك وليس مثله واما لا اباك فهي مسألة مشكلة وفيها
خلاف ويمكن ان يقال فيها ذلك لان اللام جاءت زائدة الاضافة
ولا يقاس على مثلها غيرها لشذوذها وخروجها عن الاقيسة والله
اعلم قال الزمخشري واسم من التأكيد الذي لا يصح الكلام
مع الاخلال به لان العطف على ضمير هو في حكم بعض الفعل ممتنع
ونحوه اسكن انت وزوجك الجنة قال حيان ليس هذا
حكما مجمعا عليه ولا يصح الكلام مع الاخلال به لان الكوفيين
يجيزون العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد
بالضمير المنفصل المرفوع ولا فصل وينبغي ذلك باسكن
انت وزوجك الجنة لمذهبه في اسكنا انت وزوجك لانه يزعم
ان وزوجك ليس معطوفا على الضمير المستكن في اسكن بل قوله
وزوجك مرتفع على اضمار وليسكن فهو عنده من عطف
الجملة وقوله هذا مخالف لمذهب سيبويه رحمه الله قال
ابن عطية وظاهر عبارة عنها كأنها تعقل وهي من حيث لها
طاعة وانقياد وقد وصفت في مواضع بما يوصف به من يعقل
قال حيان وقال غير ابن عطية ايضا فظاهر اعاد ضمير

مطلب

من يعقل لما صدر منهن من الاحوال التي تدل عليها على انها من
قبيل من يعقل فان الله تعالى اخبر بقوله قالتا اتينا طائعين
وقوله صلى الله عليه وسلم اطت السما وحق لها ان تئط انتهى
وقال ابن عطية وهذا القائل يجعلان هن من الضماير التي
تخص من يعقل من المؤنثات وليس كذلك بل هو لفظ مشترك
بين من يعقل وما لا يعقل من المؤنث المجموع ومن ذلك قوله
فلا تظلموا فيهن انفسكم والضمير عائد على الاربعة الحرم ما عرفه
قال الزمخشري فان قلت ما الفرق بين التاء والباء قلت
ان الباء هي الاصل والتاء بدل من الواو المبدلة منها وان التاء فيها
زيادة معنى وهو التعجب كانه تعجب من تسهيل الكيد على يده
وتأتيه لان ذلك كان امرا مقنوطا منه لتعذره وصعوبته
ولعمري ان مثله صعب متعذر في كل زمان خصوصا في زمن
نمرود مع عتوه واستكباره وقوة سلطانه وتهالكه على نصر
دينه ولكن اذا الله سنى عقد شي تيسر قال حيان
اما قوله الباء هي الاصل انما كانت اصلا لانها اوسع حروف القسم
اذ تدخل على الظاهر والمضمر ويصرح بفعل القسم معها وتحذف
واما ان التاء بدل من واو القسم الذي ابدل من باء القسم فشي
قاله من النحاة ولا يقوم على ذلك دليل وقد رد هذا القول
السهيلي والذي يقتضيه النظر انه ليس شي منها اصلا للاخر
واما قوله ان التاء فيها زيادة معنى وهو التعجب فنصوص النحاة ان
التاء يجوز ان يكون معها تعجب ويجوز ان لا يكون واللام هي التي
يلزمها التعجب في القسم قال الزمخشري فان قلت ما حكم
الفعلين بعد سمعنا فتى واي فرق بينهما قلت هما صفتان لفتى

الا ان الاول وهو يذكر ما لا بد منه لسمع لانك لا تقول سمعت
زيدا او تسكت حتى تذكر شيئا مما يسمع واما الثاني فليس كذلك
قال حيان اما قوله هما صفتان فلا يتعين ذلك لما ذكره اما سمع
فاما ان تدخل على مسموع او غيره ان دخلت على مسموع فلا خلاف
انها تتعدى الى واحد نحو سمعت كلام زيد ومقالته
وان دخلت على غير مسموع فاختلف فيها فقيل انها تتعدى الى
وهو مذهب الفارسي ويكون الثاني مما يدل على صوت فلا يقال
سمعت زيدا يركب ونحوه ومذهب غيره ان سمع تتعدى
الى واحد والفعل بعدها ان كان معرفة في موضع الحال منها او
نكرة في موضع الصفة وكلا المذهبين يستدل لهما في علم
النحو وعلى هذا المذهب الاخير يتمشى قول الزمخشري انه
صفة لفتى واما على مذهب ابي علي فلا يكون الا في موضع المفعول
الثاني لسمع واما يقال له ابرهيم فيحتمل ان يكون جوابا لسؤال
مقدر لما قالوا سمعنا فتى يذكرهم واتوا به منكرا قيل من
يقال له فقيل يقال له ابرهيم وارتفع ابرهيم على انه مقدر لجملة
محكي بيقال اما على النداء اي يقال له حين يدعى يا ابرهيم واما
على خبر مبتدا محذوف اي هو ابرهيم واما على انه مفرد مفعول
لم يسم فاعله ويكون من الاسناد للفظ لا لمدلوله اي يطلق عليه
هذا اللفظ وهذا الاخير هو اختيار الزمخشري وابن عطية
وهو مختلف في اجازته فذهب الزجاجي والزمخشري وابن خروف
وابن مالك الى تجويز نصب القول للمفرد مما لا يكون مقتطعا من جملة
نحو قوله   اذا ذقت فاها قلت طعم مدامة
ولا مفردا معناه معنى الجملة نحو قلت خطبة ولا مصدرا نحو قلت

قولا ولا صفة له نحو قلت حقا بل المجرد اللفظ نحو قلت زيدا ومن
النحويين من منع ذلك وهو الصحيح اذ لا يحفظ من لسانهم قال
فلان زيدا ولا قال ضرب ولا قال ليت وانما وقع القول
في كلام العرب لحكاية الجملة وذهب الاعلم الى ان ابرهيم ارتفع
بالاهمال لانه لم يتقدم عامل يؤثر في لفظه اذ القول لا يؤثر
الا في المفرد المتضمن معنى الجملة فيبقى مهملا والمهمل اذا ضم الى غيره
ارتفع نحو قولهم واحد واثنان اذا عدوا ولم يدخلوا عاملا
لا في اللفظ ولا في التقدير وعطفوا بعض اسما العدد على بعض والكلام
على مذهب الاعلم وابطاله مذكور في النحو قال الزمخشري
فعل الخيرات اصله ان تفعل الخيرات ثم فعلا الخيرات ثم فعل الخيرات
وكذلك اقام الصلاة وايتا الزكاة قال حيان كان الزمخشري
لما راى ان فعل الخيرات واقام الصلاة وايتا الزكاة ليس من الاحكام
المختصة بالموحى اليهم بل هم وغيرهم في ذلك مشتركون بنى الفعل
للمفعول حتى لا يكون المصدر مضافا من حيث المعنى الى ضمير الموحى
اليهم فلا يكون التقدير فعلهم الخيرات واقامهم الصلاة وايتاهم
الزكاة ولا يلزم من ذلك اذ الفاعل مع المصدر محذوف ويجوز
ان يكون مضافا من حيث المعنى الى ظاهر محذوف يشمل الموحى اليهم
وغيرهم اي فعل المكلفين الخيرات ويجوز ان يكون ذلك مضافا
الى الموحى اليهم اي ان تفعلوا الخيرات وتقيموا الصلاة وتوتوا
الزكاة واذا كانوا هم قد اوحي اليهم ذلك فاتباعهم جارون مجراهم
في ذلك ولا يلزم اختصاصهم به ثم اعتقاد بنا المصدر للمفعول الذي
الذي لم يسم فاعله مختلف فيه اجاز ذلك الاخفش والصحيح
منعه فليس ما اختاره الزمخشري مختارا قال ابن عطية والاقام

مصدر وفي هذا نظر قال حيان واي نظر في هذا وقد
نص سيبويه على انه مصدر بمعنى الاقامه وان كان الاكثر
الاقامه بالتا وهو المنقيس في مصدر افعل اذا اعتلت عينه وحسن
ذلك هنا انه قابل وايتا وهو بغير تا فوقع الموازنه بين قوله
واقام الصلاه وايتا الزكاه قال الزمخشري فان قلت لم قدمت
الجبال على الطير قلت لان تسخيرها وتسبيحها اعجب وادل على القدره
وادخل في الاعجاز لانها جماد والطير حيوان ناطق قال حيان
حيوان ناطق ان عنى به انه ذو نفس ناطقه كما يقولون في حد الانسان
انه حيوان ناطق فيلزم ان يكون الطير انسانا وان عنى انه متكلم كما يتكلم
الانسان فليس بصحيح وانما عنى به مصوت اي له صوت ووصف الطير
بالنطق مجاز لانه في الحقيقه لا نطق لها قال الزمخشري
فان قلت نفخ الروح في الجسد عباره عن احيايه قال الله تعالى
فاذا سويته ونفخت فيه من روحي اي احييته واذا ثبت ذلك
كان قوله ونفخنا فيها من روحنا ظاهر الاشكال لانه يدل
على احيا مريم قلت معناه نفخنا الروح في عيسى فيها اي احييناه في
جوفها ونحو ذلك ان يقول الزمار نفخت في بيت فلان اي نفخت في
المزمار في بيته قال حيان لا اشكال في ذلك لانه على حذف
مضاف اي فنفخنا في ابنها من روحنا وقوله قلت معناه نفخنا الروح
في عيسى فيها استعمل نفخ متعديا والمحفوظ انه لا يتعدى فيحتاج
في تعديه الى سماع من العرب وغير متعد استعمله هو في قوله
اي نفخت في المزمار في بيته قال الزمخشري هي ضمير مبهم
يوضحه الابصار ويفسره كما فسر الذين ظلموا واسروا قال حيان
عن هذا الوجه وهو قول الفرا وقال الفرا هي ضمير الابصار تقدمت

لدلالة الكلام ومجي ما بعدها واستشهد على ذلك بقول الشاعر

فلا وابيها لا تقول حليلتي الا فر عني مالك بن ابي كعب

وذكر ايضا الفرا ان هي عماد يصلح في موضعها هو وانشد

ثبوب ودينار وشاة ودرهم فهل هو مرفوع
بما ههنا راس

وهذا لا يتمشى الا على احد قولي الكسائي في اجازته تقديم الفصل
مع الخبر على المبتدا اجاز هو القايم زيد على ان زيدا هو المبتدا
والقايم خبره وهو عماد واصل المسله زيد هو القايم ويقول
اصل هذه فاذا ابصار الذين كفروا هي شاخصه فشاخصه خبر
عن الابصار وتقدم مع العماد ويجي على مذهب من جعل العماد قبل
خبر نكره قال الزمخشري العامل في يوم في قوله يوم
نطوي الفزع اي انتهى بالمعنى قال حيان ليس بجايز لان الفزع مصدر
وقد وصف قبل اخذ معموله فلا يجوز ما ذكر قال الزمخشري
اول خلق مفعول نعيد الذي يفسره نعيده والكاف مكفوفه بما
والمعنى نعيد اول الخلق كما بداناه تشبيها للاعاده بالابتدا في تناول
القدره لهما على السوا فان قلت وما اول الخلق حتى يعيده كما بداه قلت
اوله ايجاده عن العدم فكما اوجده اولا عن عدم يعيده ثانيا عن عدم
فان قلت ما بال خلق منكرا قلت هو كقولك هو اول رجل جاني
تريد اول الرجال ولكنك وحدته ونكرته اراده تفصيلهم رجلا رجلا
فكذلك معنى اول خلق بمعنى اول الخلايق لان الخلق مصدر لا يجمع ووجه
اخر وهو ان ينتصب الكاف بفعل مضمر يفسره نعيده وما موصوله
اي نعيد مثل الذي بداناه نعيده واول خلق ظرف لبداناه اي اول
ما خلق او حال من ضمير الموصول الساقط من اللفظ الثابت في المعنى

قال حيان الظاهر ان الكاف ليست مكفوفه كما ذكر بل هي
جاره وما بعدها مصدريه ينسبك منها مع الفعل مصدر وهو
في موضع جر بالكاف واول خلق مفعول بدانا والمعنى نعيد اول
خلق اعادة مثل بداتنا له اي كما ابرزناه من العدم الى الوجود
نعيده من العدم الى الوجود وفيما قدره الزمخشري تعسف بدانا
لان نصب اول خلق على المفعوليه وقطعه عنه من غير ضروره
تدعوا الى ذلك وارتكاب اضمار بعيد مفسرًا بنعيده وهي عجمه في
كتاب الله تعالى واما قوله ووجه اخر وهو ان ينتصب الكاف بفعل
مضمر يفسره نعيده فهو ضعيف جدا لانه مبني على ان الكاف
اسم لا حرف وليس مذهب الجمهور وانما ذهب الى ذلك الاخفش
وكونها اسما عند البصريين مخصوص بالشعر قال ابن عطيه
ويحتمل ان يكون معناه وما ارسلناك للعالمين الا رحمه اي هو رحمه
في نفسه وهدى بين اخذ به من اخذ واعرض عنه من اعرض
قال حيان لا يجوز على المشهور ان يتعلق الجار بعد الا بالفعل
قبلها الا ان كان العامل مفرغا له نحو ما مررت الا بزيد قال
الزمخشري انما لقصر الحكم على شي او لقصر الشي على حكم كقوله
انما زيد قائم وانما يقوم زيد وقد اجتمع المثالان في هذه الايه
لان انما يوحي الي مع فاعله بمنزلة انما يقوم زيد وانما الهكم اله
واحد بمنزلة انما زيد قائم وفايده اجتماعهما الدلاله على ان
الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقصور على استيثار الله تعالى
بالوحدانيه قال حيان اما ما ذكره في انما انها لقصر ما
ذكر فهو مبني على ان انما للحصر وقد قررنا انها لا تكون للحصر وان ما
مع ان هي مع كانت ومع لعل فكما انها لا تفيد الحصر في التشبيه

ولا الحصر في الترجي فكذلك لا تفيده مع ان واما جعله انما المفتوحه
الهمزه مثل مكسورتها تدل على القصر فلا نعلم الخلاف الا في انما
بالكسر واما بالفتح فحرف مصدري ينسبك منه مع ما بعده مصدر
فالجمله بعدها ليست جمله مستقله ولو كانت انما داله على الحصر
لزم ان يقال انه لم يوح اليه شي الا التوحيد وذلك لا يصح الحصر
فيه اذ قد اوحي اليه اشيا غير التوحيد

سورة الحج عليها السلام

قال الزمخشري فمن فتح فلان الاول
فاعل كتب يعني به مفعولا لم يسم فاعله قال والثاني عطف عليه
حيان هذا لا يجوز لانك اذا جعلت فانه عطفا على انه بقيت انه بلا
استيفا خبر لان من تولاه من فيه مبتداه فان قدرتها موصوله
فلا خبر لها حتى يستقل خبرا لانه وان جعلتها شرطيه فلا جواب
لها ان جعلت فانه عطفا على انه ومثل قول الزمخشري قال ابن
عطيه قال فانه في موضع رفع على المفعول الذي لم يسم فاعله وانه الثانيه
عطف على الاول مؤكده مثلها وهذا خطا لما بيناه قال حيان
الظاهر ان ذلك من اسناد كتب الى الجمله اسنادا لفظيا كتب عليه
هذا الكلام كما تقول كتبت ان الله يامر بالعدل قال الزمخشري
او على تقدير قيل او على ان معنى كتب فيه معنى القول قال
حيان اما الاول وهو على تقدير قيل فلو ان عليه في موضع المفعول
الذي لم يسم فاعله لكتب والجمله من انه من تولاه في موضع الذي لم
يسم فاعله لقيل المقدره وهذا لا يجوز عند البصريين لان الفاعل
عندهم لا يكون جمله ولا يكون ذلك مفعولا لم يسم فاعله واما الثاني

فلا يجوز ايضا على مذهب البصريين لانه لا ينكر ان يعد ما هو بمعنى
القول بل يعد القول صريحه فاعرفه قال الزمخشري الاشد
كمال القوة والعقل والتمييز وهو من الفاظ الجموع التي لم يستعمل لها
واحد كالاشدة والقتود وعند ذلك وكانها شدة في غير شيء واحد
فبنيت لذلك على لفظ الجمع قال حيان تقدم الكلام في الاشد
ومقداره من الزمان وان من الناس من قال انه جمع شدة كانعم جمع
نعمة واما القتود فعن ابي عمرو الشيباني ان واحده قتد
ابن عطية وكرر هذه على جهة التوبيخ فكانه يقول هذه الامثال
في غاية الوضوح والبيان ومن الناس مع ذلك من يجادل فكان
الواو واو الحال والاية المتقدمة الواو فيها واو عطف جملة الكلام
على ما قبلها والاية على معنى الاخبار وهي ها هنا مكررة للتوبيخ انتهى
قال حيان لا يتخيل ان الواو في ومن الناس من يجادل واو حال
وعلى تقدير الجملة التي قدرها قبله لو كان مصرحا بها لم تتقدر باذ فلا تكون
للحال وانما هي للعطف قسم المخذولين الى مجادل في الله بغير علم متبع
لشيطان مريد ومجادل انما بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير الى الحق
وعاند به على حرف والمراد بالعلم العلم الضروري وبالهدى الاستدلال
والنظر لانه يهدي الى المعرفة وبالكتاب المنير الوحي اي يجادل
بغير واحد من هذه الثلاثة قال ابن عطية والعبيد هنا
ذكروا في معنى مسكنتهم وقلة مقدرتهم فلذلك جاءت هذه الصيغة
قال حيان هو تفريق بين العبيد والعباد وقد رددنا
عليه تفرقته في اواخر ال عمران في قوله وان الله ليس بظلام للعبيد
ونرجحنا هناك قوله بظلام قال الزمخشري وادخلت
ان على كل واحد من جزئي الجملة لزيادة التاكيد ونحوه قول

بل رايته اسما واليه
عند قوله كونوا عبادا

جرير: ان الخليفة ان الله سربله سربال ملك به
ترجى الخواتيم

قال حيان الظاهر هنا انه شبه البيت بالاية ولذلك قرنه الزجاج
بالاية ولا يتعين ان يكون البيت كالاية لان البيت يحتمل ان يكون
خبر ان الخليفة قوله به ترجى الخواتيم ويكون ان الله سربله سربال
ملك جملة اعتراض بين اسم ان وخبرها بخلاف الاية فانه يتعين
قوله ان الله يفصل وحسن دخول ان على الجملة الواقعة خبرا
طول الفصل بينهما بالمعاطيف قال الزمخشري ويجوز ان
يكون ومن الناس حق له اي من الناس الذين هم الناس على الحقيقة
وهم الصالحون والمتقون ويكون ان يبالغ في تكثير المحقوقين بالعذاب
فعطف كثير على كثير ثم يخبر عنهم بحق عليهم العذاب كانه قال وكثير
وكثير من الناس حق عليهم العذاب انتهى قال حيان هذان
التخريجان ضعيفان ان الذين كفروا ويصدون الاية
حيان خبر ان محذوف قدره قال ابن عطية بعد والباد خسروا
او هلكوا وقدره الزمخشري بعد قوله الحرام نذقهم من عذاب
اليم ولا يصح تقديره بعده لان الذي صفة للمسجد الحرام فموضع التقدير
هو بعد والباد لكن مقدر الزمخشري احسن من مقدر ابن عطية لانه
يدل عليه الجملة الشرطية بعد من جهة اللفظ وابن عطية لحظ من جهة
المعنى لان من اذيق العذاب خسر وهلك قال ابن عطية والمعنى الذي
جعلناه للناس قبلة او متعبدا انتهى قال حيان لا يحتاج الى
هذا التقدير الا ان كان اراد تفسير المعنى لا الاعراب فيسوغ لان الجملة
في موضع المفعول الثاني ولا يحتاج الى هذا التقدير قال حيان
في تفسير العتيق هنا اقوال منها انه يعتق فيه رقاب المذنبين

من العقاب قال ابن عطيه وهذا يرده التصريف قال حيان ولا
يرده التصريف لانه فسره تفسير معنى واما من حيث الاعراب فلان العتيق
فعيل بمعنى مفعل اي معتق رقاب المذنبين ونسب الاعتاق اليه مجازا
اذ بزيارته والطواف به يحصل الاعتاق وينشا عن كونه معتقا ان
يقال فيه يعتق رقاب المذنبين قال ابن عطيه ومن قال ان
من للتبعيض قلب معنى الايه فافسده قال حيان قد يمكن التبعيض
فيها بان يعني بالرجس عباده الاوثان وقد روي ذلك عن ابن عباس
وابن جريج فكانه قال فاجتنبوا من الاوثان الرجس وهو العباده لان
المحرم من الاوثان انما هو العباده الا ترى انه قد يتصور استعمال الوثن
في بناء وغير ذلك مما لم يحرمه الشرع فكان للوثن جهات منها عبادتها وهو
المامور باجتنابه وعبادتها بعض جهاتها قال الزمخشري
فان تعظيمها من افعال ذوي تقوى القلوب فحذفت هذه المضافات
ولا يستقيم المعنى الا بتقديرها لانه لا بد من راجع من الجزا الى
من ليرتبط وانما ذكرت القلوب لانها مراكز التقوى التي اذا ثبتت
فيها وتمكنت ظهر اثرها في ساير الاعضا قال حيان وما
قدره عار من راجع من الجزا الى من الا ترى ان قوله فان تعظيمها
من افعال ذوي تقوى القلوب ليس في شي منه ضمير يعود الى من
يربط جمله الجزا بجمله الشرط الذي اداته من واصلاح ما قاله ان يكون
التقدير فان تعظيمها منه فيكون الضمير في منه عايدا على من فيرتبط
الجزا بالشرط فاعرفه قال الزمخشري ان تقولوا في محل الجر
على الابدال من حق اي بغير موجب سوى التوحيد الذي ينبغي ان
يكون موجب لا موجب الاخراج والتسيير ومثله
هل تنقمون منا الا ان امنا بالله قال حيان اتبع الزمخشري في

هذا الزجاج وما اجازاه من البدل لا يجوز لان البدل لا
يكون الا سبقه نفي او نهي او استفهام في معنى النفي نحو ما قام احد
الا زيد ولا تضرب احدا الا زيد وهل يضرب احد الا زيد واما
اذا كان الكلام موجبا او امرا فلا يجوز البدل لا يقال قام القوم
الا زيد على البدل ولا اضرب القوم الا زيد على البدل لان البدل
لا يكون الا حيث يكون العامل يتسلط عليه ولو قلت قام الا زيد
واضرب الا عمرو لم يجز ولو قلت عند العرب ان اخرج الناس من ديارهم
الا بان يقولوا لا اله الا الله لم يكن كلاما هذا اذا تخيل ان يكون
الا ان يقولوا في موضع جر بدلا من غير المضاف الى حق واما ان يكون
بدلا من حق كما نص عليه الزمخشري فهو في غايه الفساد لانه يلزم
منه ان يكون البدل يلي غيرا فيصير التركيب بغير الا ان يقولوا
وهذا لا يصح ولو قدرت الا بغير كما يقدر في النفي في ما مررت باحد
الا زيد فجعلته بدلا من زيد لم يصح لانه يصير التركيب بغير غير قولهم
ربنا الله فيكون قد اضيفت غير الى غير وهي هي فصار بغير غير
ويصح في ما مررت باحد الا زيد ان تقول ما مررت بغير زيد
ثم ان الزمخشري حين مثل البدل قدره بغير موجب سوى
التوحيد وهذا تمثيل للصفه جعل الا بمعنى سوى ويصح على الصفه
فالتبس عليه باب الصفه بباب البدل ويجوز ان يقول مررت
بالقوم الا زيد على الصفه لا على البدل قال الزمخشري فان قلت
ما محل الجملتين من الاعراب اعني وهي ظالمه فهي خاويه قلت
الاولى في محل نصب على الحال والثانيه لا محل لها لانها معطوفه
على اهلكناها وهذا الفعل ليس له محل قال حيان هذا
الذي قاله ليس بجيد لان كاين الاجود في اعرابها ان يكون مبتداه

والخبر الجملة من قوله اهلكناها فهي في موضع رفع والمعطوف على
الخبر خبر فيكون قوله فهي جاوية في موضع رفع لانه يصحح قول
الزمخشري على الوجه القليل وهو اعراب قرية منصوبا باضمار
فعل على الاشتغال فتكون الجملة من قوله اهلكناها مفسرة لذلك
الفعل وعلى هذا لا محل لهذه الجملة المفسرة فالمعطوف عليها لا محل له
قال الزمخشري وتجوزان يكون ضميرا مبهما يفسره الابصار
وفي تعمى راجع اليه قال حيان ما ذكره لا يجوز لان الذي
يفسره ما بعده محصور في مواضع وليس هذا واحدا منها وهي
باب رب وفي باب نعم وبئس وفي باب الاعمال وفي باب البدل وفي
باب المبتدا والخبر على خلاف في هذه الاربعة على ما قرر ذلك في
ابوابه وهذه الخمسة يفسر الضمير فيها المفرد وفي ضمير الشان
ويفسر بالجملة على خلاف فيه ايضا وهذا الذي ذكره الزمخشري
ليس واحدا من هذه الستة فوجب اطراحه قال الزمخشري
بعد كلام وكانك قلت ما نبت بمضاربي السيف وانبته للساك
فلتة ولا سهوا مني ولكن تعمدت به اياه بعينه تعمدا قال حيان
قوله ولكن تعمدت به اياه فصل الضمير وليس من مواضع فصله
والصواب ولكن تعمدته به كما تقول السيف ضربتك به ولا تقول
ضربت به اياك وفصله في مكان اتصاله عجمة قال حيان قوله
تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الاية هذه تسلية
لرسول الله صلى الله عليه وسلم باعتبار من مضى من الرسل
والانبيا وهو انهم كانوا حريصين على ايمان قومهم متمنين لذلك
مثابرين عليه وانه ما منهم احد الا وكان الشيطان يراغمه
بتزيين الكفر لقومه وبث ذلك اليهم والقائه في نفوسهم كما انه

انه صلى الله عليه وسلم كان من احرص الناس على هدى قومه وكان
فيهم شياطين كالنضر بن الحارث يلقون لقومه وللوافدين عليه
شبها يثبطون بها عن الاسلام ولذلك جاء قبل هذه الاية والذين
سعوا في اياتنا معاجزين وسعيهم بالقاء الشبه في قلوب من
استمالوه ونسب ذلك الى الشيطان لانه هو المغوي والمحرك
شياطين الانس للاغواء كما قال لاغوينهم وقيل ان الشيطان
هو جنس يراد به شياطين الانس والضمير في امنيته عائد على
الشيطان اي في امنية نفسه اي بسبب امنية نفسه ومفعول
القى محذوف لفهم المعنى وهو الشر والكفر ومخالفة ذلك الرسول
او النبي لان الشيطان ليس يلقي الخير ومعنى فينسخ الله ما يلقي
الشيطان اي يزيل تلك الشبه شيئا فشيئا حتى يسلم الناس كما
قال ورايت الناس يدخلون في دين الله افواجا ثم يحكم الله اياته اي
معجزاته يظهرها لا لبس فيها ليجعل ما يلقي الشيطان من تلك الشبه
وزخارف القول فتنة لمريض القلب ولقاسيه وليعلم من اوتي العلم
ان ما تمنى الرسول والنبي من هداية قومه وايمانهم هو الحق وهذه
الاية ليس فيها اسناد شيء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انما تضمنت حالة
من كان قبله من الرسل والانبيا اذا تمنوا وذكر المفسرون في كتبهم
ابن عطية والزمخشري فمن قبلهما ومن بعدهما ما لا يجوز وقوعه
من احاد المومنين منسوبا الى المعصوم صلوات الله عليه واطالوا
في ذلك وفي تقريره سوالا وجوابا وهي قصة سئل عنها الامام محمد بن
اسحق جامع السيرة النبوية فقال هذا من وضع الزنادقة وصنف
في ذلك كتابا وقال الامام الحافظ ابو بكر احمد بن الحسين البيهقي
هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل وقال ما معناه ان رواتها

مطعون عليهم وليس في الصحاح ولا في التصانيف الحديثيه
شي مما ذكروه فوجب اطراحه ولذلك ترى من هذا يعرض ذكره
فيه والعجب من نقل هذا وهم يتلون في كتاب الله تعالى والنجم
اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى
ان هو الا وحي يوحى وقال تعالى امرا لنبيه قل ما يكون لي ان ابدله من
تلقاء نفسي ان اتبع الا ما يوحى الي وقال تعالى ولو تقول علينا
بعض الاقاويل الايه وقال تعالى ولولا ان ثبتناك لقد كدت الايه
فالتثبيت واقع والمقاربه منفيه وقال تعالى كذلك لنثبت
به فوادك وقال تعالى سنقريك فلا تنسى وهذه نصوص تشهد
بعصمته واما من جهه المعقول فلا يمكن ذلك لان تجويز تطرق
التجويز في جميع الاحكام الشرعيه فلا يومن فيها التبديل
والتغيير واستحاله ذلك معلومه والله الموفق قال
الزمخشري فان قلت هلا قال فاصبحت ولم صرف الى لفظ المضارع
قلت لنكته فيه وهي افاده بقا المطر زمانا بعد زمان
كما تقول انعم علي فلان عام كذا فاروح واغدو شاكرا له ولو قلت
فرحت وغدوت لم يقع ذلك الموقع فان قلت فما باله رفع ولم
ينصب جوابا للاستفهام قلت لو نصب لاعطى ما هو عكس الغرض
لان معناه اثبات الاخضرار فينقلب الى نفي الاخضرار مثاله ان
تقول لصاحبك الم تر اني انعمت عليك فتشكر ان نصبته
فانت ناف لشكره شاك تفريطه وان رفعته فانت مثبت
للشكر وهذا وامثاله مما يجب ان يرغب له من اتسم بالعلم
في علم الاعراب وتوقير اهله وقوله فتصبح بمنزله قوله فتضحي
او تمسي عباره عن استحالها اثر نزول المطر واستمرارها كذلك

عاده ورفع قوله فتصبح من حيث الاثر خبر والفا عاطفه وليست
بجواب لان لو نصبها جوابا لقوله الم تر فاسد المعنى قال ابو حيان
لم يبين هو ولا الزمخشري قبله كيف يكون النصب نافيا للاخضرار
ولا يكون المعنى فاسدا وقال سيبويه وسالته يعني الخليل عن الم
تر ان الله انزل من السما ما فتصبح الارض مخضره فقال هذا واجب
وهو تنبيه كانك قلت اتسمع انزل الله من السما ما فكان كذا
ولذا قال ابن خروف وقوله فقال هذا واجب وقوله فكان كذا يريد
انهما ماضيان وفسر الكلام باتسمع ليريك انه لا يتصل بالاستفهام
لضعف حكم الاستفهام فيه ووقع في الشرقيه عوض اتسمع
انتبه انتهى يعني بالشرقيه النسخه الشرقيه من كتاب سيبويه وقال
بعض شراح الكتاب فتصبح لا يمكن نصبه لان الكلام واجب الا ترى
ان المعنى ان الله انزل فالارض هذه حالها وقال الفرا الم تر خبر
كما تقول في الكلام اعلم ان الله يفعل كذا فيكون كذا انتهى ويقول انما
امتنع النصب جوابا للاستفهام هنا لان النفي اذا دخل عليه الاستفهام
وان كان يقتضي تقريرا في بعض الكلام هو معامل معامله النفي
المحض في الجواب الا ترى الى قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى ولذلك
في الجواب بالفا اذا اجبت النفي كان على معنيين في كل منهما ينتفي
الجواب فاذا قلت ما تاتينا فتحدثنا بالنصب فالمعنى ما تاتينا محدثا
انما تاتي ولا تحدث ويجوز ان يكون المعنى انك لا تاتي فكيف تحدث
فالحديث منتف في الحالتين والتقرير باداه الاستفهام كالنفي
المحض في الجواب يثبت ما دخلته همزه الاستفهام وينتفي
الجواب فيلزم من هذا الذي قررنا اثبات الرويه وانتفا الاخضرار
وهو خلاف المقصود وايضا فان جواب الاستفهام ينعقد منه مع
الاستفهام السابق شرط وجزا وقوله

المر تسال فتخبرك الرسوم
مقدر ان تسال تخبرك الرسوم وهنا لا مقدر ان نزول المطر
تصبح الارض مخضرة لان اخضرارها ليس متسببا على علمك او رويتك
انما هو متسبب على الانزال قال ابن عطيه ويحتمل ان يعود قوله
الا باذنه على الامساك لان الكلام يقتضي بغير عمد ونحوه فكانه
اراد الا باذنه فبه يمسكها قال ابو حيان لو كان على ما قاله
ابن عطيه لكان التركيب باذنه دون الا اي يكون التقدير ويمسك
السما باذنه قال ابن عطيه هم ناسكوه يوطي المنسك المصدر
ولو كان الموضع لقال هم ناسكون فيه قال ابو حيان لا يتعين ما قال
اذ يتسع في معمول اسم الفاعل كما يتسع في معمول الفعل فهو موضع
اتسع فيه فاجرى مجرى المفعول به على السعة ومن الاتساع
في ظرف المكان قوله

ومشرب اشربه رسيل لا اجن الما ولا وبيل

مشرب مكان الشرب عاد عليه الضمير وكان اصله اشرب فيه فاتسع
فيه فتعدى الفعل الى ضميره ومن الاتساع سير بزيد فرسخان
الزمخشري ومعلوم عند العلماء بالله انه يعلم كل ما يحدث في السماوات
والارض وقد اثبته في اللوح قبل حدوثه والاحاطة بذلك واثباته
وحفظه عليه يسير لان العالم الذات لا يتعذر عليه ولا يمتنع تعلق
بمعلوم قال ابو حيان في قوله لان العالم الذات دسيسة الاعتزال
لان من مذهبهم نفي الصفات فهو عالم لذاته لا بعلم عندهم قال
الزمخشري لن اخت لا في نفي المستقبل الا ان لن تنفيه نفيا مولدا
وتاكيده هنا الدلالة على ان خلق الذباب منهم مستحيل مناف
لاحوالهم كانه قال محال ان يخلقوا قال ابو حيان هذا الذي قاله
في لن هو المنقول عنه ان لن للنفي على التابيد الا تراه فسر ذلك

بالاستحالة وغيره

ان صح

وغيره من النحاة يحمل لن مثل لا في القران الى نوى الى قوله
ان يخلق كن لا يخلق كيف جا النفي بلا وهو الصحيح والاستدلال
عليه مذكور في النحو قال الزمخشري وموضع ولو اجتمعوا
له نصب على الحال كانه قال مستحيل ان يخلقوا الذباب مشروطا
عليهم اجتماعهم جميعا لخلقه وتعاونهم عليه قال ابو حيان تقدم
لنا الكلام على نظير ولو هذه وتقرر ان الواو فيه للعطف على حال
محذوفه كانه قيل لن يخلقوا ذبابا على كل حال ولو في هذه
الحال التي كانت تقتضي ان يخلقوا لاجل اجتماعهم ولاكنه ليس في
مقدورهم ذلك قال ابن عطيه وهذه اللفظه يعني قوله
وفي هذا اضعف قول من قال لابرهيم ولا يتوجه الا على تقدير
محذوف من الكلام مستانف قال ابو حيان تقدير المحذوف وسماكم
في هذا اي ان المسلمين والمعنى انه فضلكم على الامم وسماكم بهذا الاسم
انتهى الكلام في سوره الحج والله الحمد

سورة المومنين

الزمخشري وعنه عن ابي طلحة افلح بضمة بغير واو اجتزا بها عنها
لقوله فلو ان الاطبا كان حولي
ليس هذا بجيد لان الواو في افلح حذفت لالتقا الساكنين وهنا
حذفت للضروره فليست مثلها قال الزمخشري وحمل
البيت يعني بيت اميه ابن ابي الصلت
المطعمون الطعام في السنه الازمه والفاعلون للزكوات
على هذا اصح لانها فيه مجموعه تعني على ان الزكاه يراد بها العين وهو
على حذف مضاف اي لاداء الزكوات وعلى ذلك لجمعها يعني انها اذا

اريد بها العين صح جمعها وان اريد بها التزليه لم تجمع لان التركيه
مصدر والمصادر لا تجمع قال ابو حيان وهذا غير مسلم بل قد
جاء منها مجموعا الفاظ كالعلوم والحلوم والاشغال واما اذا
اختلفت فالاكثرون على جواز جمعها وهنا اختلفت بحسب متعلقاتها
فاخراج النقد غير اخراج للحيوان وغير اخراج النبات
والزلوات في قول امية مما جاء جمعا من المصادر فلا ينبغي حمله
على المخرج لجمعه قال الزمخشري اريد من جنس العقلا
ما يجري مجرى غير العقلا وهم الاناث انتهى قال ابو حيان قوله
وهم ليس بجيد لان لفظ هم مختص بالذكور فكان ينبغي ان يقول
وهو الاناث على لفظ ما او وهي الاناث على معنى ما قال
جامعه لعل هذا من الناسخ وهذا امر الحق فينبغي ان ينظر في كثير
من النسخ الصحاح لهذا الكتاب قبل الاقدام على تخطيه هذا الامام
في هذا الواضح لا في نسخه ولا اثنتين ولا ثلاث قال ابو حيان
الجمهور على تحريم الاستمنا ويسمى الخضخضه وجلد عميره
يكنون عن الذكر بعميره وكان احمد بن حنبل يجيز ذلك لانه فضله
في البدن فجاز اخراجها عند الحاجه كالفصد والحجامه وسال
حرمله بن عبد العزيز مالكا عن ذلك فتلا هذه الايه وكان جرى
لنا في ذلك كلام مع قاضي القضاه ابي الفتح محمد بن علي بن مطيع
القشيري بن دقيق العيد رحمه الله فاستدل على منع ذلك بما
استدل مالك من قوله فمن ابتغى وراء ذلك فقلت له ان ذلك
خرج مخرج ما كانت العرب تفعله من الزنا والتفاخر بذلك
في اشعارها وكان ذلك كثيرا فيها حتى كان في بغاياهم صاحبات
رايات ولم يكونوا ينكرون ذلك واما جلد عميره فلم يكن معهودا

فيها ولا ذكره احد منهم في اشعارهم فيما علمناه فليس بمندرج في
قوله وراء ذلك الا ترى ان محل ما ابيح لهم هو النسا وهو بنكاح
او تسر فالذي وراء ذلك هو من جنس ما احل لهم وهو النسا فلا
يحل لهم شي منهن الا بنكاح او تسر قال جامعه مواضع النظر
في هذا الكلام ثلاثه الاول قوله يكنون عن الذكر بعميره وانما
عميره علم للكف لا للذكر لذا قاله الامام ابو الفتح ناصر بن عبد السيد
المطرزي الخوارزمي في شرحه لمقامات الحريري فانظره
والثاني وكان احمد بن حنبل يجيز ذلك وقد قال بعض العلما ان
الرخصه في ذلك لم ترو الا عن عمرو بن دينار قال وروي عن ابن عباس
انه قال هو خير من الزنا والثالث قوله ان ذلك لم يكن معهودا عند
العرب ولا ذكره احد منهم في شعره وقد ذكر بعضهم ان العرب كانت
تعرف ذلك وانشد ابو عبيد البكري في شرحه لامالي ابي علي القالي
رحمهما الله تعالى ان تبخلي يا جمل او تعتلي فان عندي
راحتي وريقي وقال اعرابي
تسالني ما عندي وعندي فاني يا ابنه المريد
راحلتي رحلاي وامراتي يدي
وقال اخر من الاعراب
لا بارك الله في الاصراح فانهما عدم اللقاح
لا خير في السفاح والنكاح الا مناجاه بطون الراح
وقال ابو حيه النميري يعني نفسه
لو انها رحضه قضيت من وطري لكن جلدتها ترى على السفن
اشكو الى الله لوطا قد منيت به وما الاقي من الاملاق والحزن
وقال اخر انشده ابو عبيد البكري

بيدي ورجلي لا عدمت طيبهما اصبحت اغنى من يروح

ولغتدي

امشي على هذي والخ هذه فطيتي رجلي وصاحبي يدي

وقال ———— الليثي

اذا ادرك بوادلا انيس به ماض بعمين لاعار ولاحرج

وقال ———— اعرابي في شعر له انشده ابو عبيد البكري

فعش عزيزا وان لم تستطعه فقرنا من عراص الجحملين

وقال في تفسير الجحملان دابه عن السفر ماخوذ من جحمله
الدابه وقال اخرون يقال تجحمل الشي اذا اجتمع وجحملته
جمعته وهو كنايه عن الخضخضة وهي التدليك وهي الاستمنا
وهي الاعنا دبعني جمع اليدين وضمهما لذلك قوله من سلاله
من طين قال الزمخشري من الناشئه للبيان لقوله من الاوثان
حسان لا يكون للبيان الا على تقدير ان تكون السلاله هي الطين واما اذا
قلنا انه ما انسل من الطين فتكون لابتدا الغايه
الزمخشري وضع الواحد موضع الجمع لزوال اللبس لان الانسان
ذو عظام كثيره قال ابو حيان هذا لا يجوز عند سيبويه واصحابنا
الا في الضروره وانشدوا

كلوا في بعض بطنكم تعفوا

ومعلوم ان هذا لا يلبس لانهم ليس لهم بطن واحد ومع
هذا خصوا مجيئه بالضروره قال ابو حيان كنت سئلت
لم دخلت اللام في قوله لميتون ولم تدخل في تبعثون فاجبت بان
اللام مخلصه المضارع للحال غالبا فلا تجامع يوم القيمه
لان عامله تبعثون في الظرف المستقبل تخلصه الاستقبال

فتنافي الحال والاستقبال وانما قلت غالبا لانه قد جاءت قليلا
مع الظرف المستقبل لقوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمه
على انه يحتمل تاويل هذه الايه واقرار اللام مخلصه المضارع
للحال بان يقدر عامل في يوم القيمه قال الزمخشري
اذن واقع في جزا الشرط وجواب للذين قاولوهم من قومهم
اي تخسرون عقولكم وتغبنون في ارائكم قال ابو حيان ليس
اذن واقعا في جزا الشرط بل واقعا بين انكم والخبر وانكم والخبر
ليس جزا للشرط بل ذلك الجملة جواب القسم المحذوف قبل ان الموطيه
ولو كانت انكم والخبر جوابا للشرط لزمت الفا في انكم بل لو كان بالفا
في تركيب غير القران لم يكن ذلك التركيب جايزا الا عند الفرا
والبصريون لا يجيزونه وهو عندهم خطا قال الزمخشري
او رفع انكم مخرجون بفعل هو جزا للشرط كانه قيل اذا متم وقع
اخراجكم قال ابو حيان هذا قول الاخفش الا انه حتم ان يكون
للجمله الشرطيه خبرا عن انكم ونحن جوزنا في قول الاخفش هذا
الوجه وان يكون خبر انكم ذلك الفعل المحذوف وهو العامل في
اذا قال الزمخشري لمن نونه نزله منزله المصدر
الى اخره قال ابو حيان ليس هذا بواضح لانهم قد نونوا اسما
الافعال ولا يقولون انها اذا نونت نزلت منزله المصدر قال
ابن عطيه طورا تلي الفاعل دون لام تقول هيهات مجي زيد اي
بعد واحيانا يكون الفاعل محذوفا وذلك عند اللام كهذه
الايه التقدير بعد الوجود لما توعدون قال ابو حيان هذا
ليس بجيد لان فيه حذف الفاعل وفيه انه مصدر حذف وابقى
معموله ولا يجيز البصريون شيا من هذا قال الزمخشري

الاحاديث يكون اسم جمع للحديث ومنه احاديث رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ابو حيان فاعيل ليس من ابنية
اسم الجمع وانما ذكره اصحابنا فيما شذ من الجموع كقطيع واقاطيع
واذا كان عباديد قد حكموا عليه بانه جمع تكسير وهو لم يلفظ
له بواحد فاحرى وقد لفظ له وهو حديث فالصحيح
انه جمع تكسير لا اسم جمع لما ذكرناه قال الزمخشري لها سابقون
اي فاعلون السبق لاجلها او سابقون الناس لاجلها قال ابو
حيان هذان القولان عندي واحد قال الزمخشري
او اياها سابقون اي ينالونها قبل الاخرة حيث عجلت لهم في الدنيا
قال ابو حيان لا يدل لفظ لها سابقون على هذا التفسير
لان سبق الشيء الشيء يدل على تقدم السابق على المسبوق فكيف
يقال وهم يسبقون الخيرات هذا لا يصح حيان
استكان استفعل اي انتقل من كون الى كون كما تقول
استحال انتقل من حال الى حال وقول من زعم ان استكان افتعل
من السكون وان الالف اشباع ضعيف لان الاشباع بابه
الشعر كقوله

اعوذ بالله من العقراب الشائلات عقد الاذناب

ولان الاشباع لا يكون في تصاريف الكلمة الا ترى ان من اشبع
في قوله ومن ذم الرجال بمنتزاح
لا يقول انتزاح ينتزح وانت تقول استكان يستكين فهو مستكين
ومستكان ويجيء مصدره استكانة يدل على ان الفعل وزنه
استفعل كاستقام استقامة قال ابن عطية حتى في هذا
الموضع حرف ابتداء ويحتمل ان يكون غاية مجردة بتقدير كلام

محذوف والاول ابين لان ما بعدها هو المعنى به المقصود
ذكره قال ابو حيان توهم ابن عطية ان حتى اذا كانت ابتداء لا تكون
غاية وهي اذا كانت حرف ابتداء لا تنفك عن الغاية ولم يبين الكلام
المحذوف المقدر وقال ابو البقاء حتى غاية في معنى العطف
والذي يظهر ان قبلها جملة محذوفة تكون حتى غاية لها يدل عليها
ما قبلها التقدير فلا اكون كالكفار الذين تهمزهم الشياطين ويحضرونهم
حتى اذا جاء احدهم الموت ونظير حذف هذه الجملة قول الشاعر

فيا عجبا حتى كليب تسبني

اي يسبني الناس حتى كليب فدل ما بعد حتى على الجملة المحذوفة
وفي الاية دل ما قبلها عليها قال الزمخشري في جهنم خالدون
بدل من خسروا انفسهم ولا محل للبدل والمبدل منه لان الصلة
لا محل لها او خبر بعد خبر لاولئك او خبر مبتدا محذوف
قال ابو حيان جعل في جهنم بدلا من خسروا وهذا بدل
غريب وحقيقته ان يكون البدل الفعل الذي يتعلق به في
جهنم اي استقروا في جهنم وكانه من بدل الشيء من الشيء وهما
لمسمى واحد على سبيل المجاز لان من خسر نفسه استقر في جهنم
واجاز ابو البقاء ان يكون الذين نعتا لاولئك وخبر اولئك في
جهنم والظاهر ان يكون خبر اولئك لا نعتا قال
ابن عطية وقرا اصحاب عبد الله وابن ابي اسحاق والاعرج بضم
السين كل ما في القران وقرا الحسن وابو عمرو بالكسر الا التي
في الزخرف فانهما ضما السين كما فعل الناس ثم قال بعد نقل
كلام عن ابي علي الفارسي الا ترى الى اجماع القراء على ضم السين في قوله
ليتخذ بعضهم بعضا سخريا لما تخلص الامر للتسخير قال ابو

حيان ليس ما ذكر من اجماع القرا على ضم السين في الحرف
صحيحا لان ابن محيصن وابن مسلم كسرا في الحرف ذكر
ذلك ابو القاسم من جبارة الهذلي في كتابه الكامل قال
الزمخشري في قراءة من قرا انهم بالفتح هو المفعول الثاني اي جزيتهم
فوزهم قال ابو حيان الظاهر انه تعليل اي جزيتهم لانهم والكسر
على الاستئناف وقد يراد به التعليل فيكون الكسر مثل الفتح من حيث
المعنى لا من حيث الاعراب لاضطراب المنوحه الى عامل قال
الزمخشري

الكلام على سورة النور

او على دونك سورة قال ابو حيان جعله منصوبا على الاغرا
ولا يجوز حذف اداة الاغرا قال الزمخشري فان قلت
اللفظ يقتضي تعليق الحكم بجميع الزناة والزواني لان قوله
الزانية والزاني عام في الجميع يتناول المحصن وغير المحصن قلت
الزانية والزاني يدلان على الجنسين المنافيين لجنسي العفيف
والعفيفة دلالة مطلقة والجنسية قائمة في الكل والبعض جميعا
فايهما قصد المتكلم فلا عليه كما يفعل بالاسم المشترك حيان
ليست دلالة اللفظ على الجنسين كما ذكر دلالة مطلقة لان دلالة
عموم الاستغراق مباينة لدلالة عموم البدل وهو الاطلاق وليست
لدلالة المشترك لان دلالة العموم هي كل فرد فرد على سبيل الاستغراق
ودلالة المشترك بدل على فرد فرد لا على الاستغراق اعني في الاستعمال
وان كان في ذلك خلاف في اصول الفقه لكن ما ذكرته هو الذي
يصح في النظر واستعمال كلام العرب قال الزمخشري وقيل
المراد بالنكاح الوطء وليس بقول لامرين احدهما ان هذه اي

دلالة م

الكلمة انما وردت في القران ولم يرد بها الا معنى العقد والثاني
فساد المعنى واداؤه الى قولك الزاني لا يزني الا بزانية والزانية
لا تزني الا بزان قال ابو حيان ما ذكر من الامر الاول اخذه
من الزجاج قال لا يعرف النكاح في كتاب الله الا بمعنى التزويج وليس
كما قال وفي القران حتى تنكح زوجا غيره وبين الرسول انه بمعنى الوطء
واما الامر الثاني فالمقصود به تشنيع الزنا وتشنيع امره
وانه محرم على المومنين قال ابو حيان قرا ابو زرعة وعبد الله بن
مسلم باربعة بالتنوين وهي قراءة فصيحة لانه اذا اجتمع اسم
العدد والصفة كان الاتباع اجود من الاضافة ولذلك رجح ابن
جني هذه القراءة على قراءة الجمهور من حيث اخذ مطلق الصفة
وليس كذلك لان الصفة اذا جرت مجرى الاسما وباشرتها العوامل
جرت في العدد وفي غيره مجرى الاسماء ومن ذلك الشهيد الا ترى
الى قوله فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد وقوله واستشهدوا
شهيدين ولذلك عبد ثلاثة شهدا بالاضافة افصح من التنوين
والاتباع ولذلك ثلاثة اعبد قال ابن عطية وسيبويه
يرى ان تنوين العدد وترك اضافته انما يجوز في الشعر
حيان ليس كما ذكر انما يرى ذلك سيبويه في العدد الذي بعده
اسم نحو رجال ثلاثة واما في الصفة فلا بل الصحيح التفصيل الذي
ذكرناه واذا نونت اربعة فشهدا بدل اذ هو وصف جرى
مجرى الاسماء او صفة لانه صفة حقيقية وتضعيف قول
من قال انه حال او تمييز قال الزمخشري وجعل يعني الشافعي
الاستثنا منقطعا متعلقا بالجملة الثانية وحق المستثنى عنده
ان يكون مجرورا بدلا من هم في لهم وحقه عند ابي حنيفة

النصب لانه عن موجب والذي يقتضيه ظاهر الايه ونظمها
ان يكون الجمل الثلاث مجموعهن جزا الشرط يعني الموصول المضمن
معنى الشرط كانه قيل ومن قذف المحصنات فاجلدوه وردوا
شهادته وفسقوه اي اجمعوا له الحد والرد والفسق الا الذين
تابوا عن القذف واصلحوا فان الله غفور رحيم فيعودون غير
مجلودين ولا مردودين ولا مفسقين قال ابو حيان ليس يقتضي
ظاهر الايه عود الاستثنا الى الجمل الثلاث بل الظاهر هو ما يعضد
كلام العرب وهو الرجوع الى الجمله التي تليها والدليل الذي يقتضيه
النظر ان الاستثنا اذا تعقب جملا يصلح ان يخصص كل واحده
منها ما الاستثنا ان يجعل تخصيصا في الجمله الاخيره وهذه المسله
تكلم عليها في اصول الفقه وفيها خلاف وتفصيل ولم ار من تكلم
عليها من النحاه غير المهابادي وابن مالك فاختار ابن مالك ان
يعود الى الجمل كلها كالشرط واختار المهابادي ان يعود الى الجمله
الاخيره وهو الذي نختاره وقد استدللنا عليه في كتب النحو
والقول بانه استثنا منقطع مع ظهور اتصاله ضعيف لا يصار
اليه الا عند الحاجه قال الزمخشري فان قلت كيف جاز
الفصل بين لولا وقلتم قلت للظروف شان وهو تنزيلها من
الاشيا منزله نفسها لوقوعها فيها وانها لا تنفك عنها فلذلك
يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها قال ابو حيان ما ذكره
في ادوات التحضيض يوهم ان ذلك مختص بالظرف وليس كذلك
بل يجوز تقديم المفعول به على الفعل فيقول لولا زيدا ضربت
وهلا عمرا قتلت قال الزمخشري استثنى من البيوت التي يجب
الاستيذان على داخلها ما ليس بمسكون منها نحو الفنادق

وهي الخانات والربط وحوانيت البياعين والمتاع المنفعه
كالاستكنان من الحر والبرد الى اخره قال ابو حيان ما ذكره
الزمخشري من انه استثنا من البيوت كما ذكر هو مروي عن ابن عباس
وعكرمه والحسن ولا يظهر انه استثنا لان الايه الاولى في
البيوت المملوكه ولذلك قال بيوتا غير بيوتكم وهذه الايه
الثانيه في البيوت المباحه قال ابن عطيه ويصح ان تكون
من لبيان الجنس ويصح ان تكون لابتدا الغايه قال ابو حيان
لم يتقدم مبهم فتكون من لبيان الجنس على ان الصحيح ان من
ليس من موضوعاتها ان تكون لبيان الجنس قال الزمخشري
وضع الواحد موضع الجمع لانه يفيد الجنس ويبين ما بعده
انه يراد به الجمع ونحوه نخرجكم طفلا قال ابو حيان وضع المفرد
موضع الجمع لا ينقاس عند سيبويه وانما قوله الطفل من باب
المفرد المعرف بلام الجنس فيعم لقوله ان الانسان لفي خسر ولذلك
صح الاستثنا منه والتلاوه ثم نخرجكم ثم لا بالواو وقوله ونحوه
ليس نحوه لان هذا معرف بلام الجنس وطفلا نكره ولا يتعين
حمل طفلا هنا على الجمع الذي لا يقيسه قال سيبويه لانه
يجوز ان يكون المعنى ثم نخرج كل واحد منكم كما قيل في قوله
تعالى واعتدت لهن متكا اي لكل واحده منهن وكما تقول
بنو فلان يشبعهم رغيف اي يشبع كل واحد منهم قال ابو
حيان وروي عن ابن عامر تحريك واو عورات بالفتح والمشهور
في كتب النحو ان تحريك الواو والياء في مثل هذا الجمع هو لغه
هذيل بن مدركه ونقل ابن خالويه في كتاب شواذ القران
ان بني تميم يقولون روضات وجوزات وعورات يعني

بتحريك الواو بالفتح وساير العرب بالاسكان قال الزمخشري
الايامى واليتامى اصلهما ايايم ويتايم فقلبا انتهى
حيان غيره من النحويين ذكر ان ايما ويتيما جمعا على ايامى ويتامى
شذوذا للخفة ووزنه فعالى وهو ظاهر كلام سيبويه قال
سيبويه في اواخر هذا باب تكسير ما كان من الصفات وقالوا
وجع ووجعى كما قالوا زمن وزمنى فاجروه على المعنى كما قالوا يتيم
ويتامى وايم وايامى فاجروه مجرى وجاعى انتهى والايم
ما لا زوج له من ذكر او انثى قال ابو حيان فان الله من بعد اكراههن
غفور رحيم جواب الشرط والصحيح ان   غفور رحيم لهم ليكون
جواب الشرط فيه ضمير يعود على من الذي هو اسم الشرط ويكون ذلك
مشروطا بالتوبة ولما غفل الزمخشري وابن عطية وابو البقاء
عن هذا الحكم قدروا فان الله غفور رحيم لهن اي للمكرهات فعريت
جملة جواب الشرط من ضمير يعود على اسم الشرط وقد ضعف ما قلناه
ابو عبد الله الرازي فقال فيه وجهان احدهما فان الله غفور
رحيم لهن لان الاكراه يزيل الاثم والعقوبة من المكره فيما فعل
والثاني فان الله غفور رحيم للمكره بشرط التوبة وهذا ضعيف
لانه على التفسير الاول لا حاجة لهذا الاضمار وعلى الثاني يحتاج
اليه انتهى وكلامهم كلام من لم يمعن في لسان العرب فان قلت قوله
اكراههن مصدر اضيف الى المفعول والفاعل مع المصدر محذوف
والمحذوف كالملفوظ به والتقدير من بعد اكراههم اياهن والربط
يحصل بهذا المحذوف المقدر فلتجز المسئلة قلت لم يعدوا في الروابط
الفاعل المحذوف تقول هند عجبت من ضرب زيدًا فتجوز المسئلة
ولو قلت هند عجبت من [illegible] زيدًا لم تجز ولما قدر الزمخشري

في احد تقديرَيه لهن اورد سؤالا فقال فان قلت لا حاجة الى
تعليق المغفرة بهن لان المكرهة على الزنا بخلاف المكره عليه في انها
غير آثمة قلت لعل الاكراه كان دون ما اعتبرته الشريعة من اكراه
بقتل او بما يخاف منه التلف او ذهاب العضو من ضرب عنيف
وغيره حتى يسلم من الاثم الى اخر السؤال وهذا السؤال والجواب
مبنيان على تقدير لهن قال الزمخشري وقرا ابو جعفر تسبح
بالتاء من فوق وفتح الباء ووجهها ان تسند الى اوقات الغدو
والآصال على زيادة الباء وتجعل الاوقات مسبحة والمراد ربها
كصيد عليه يومان والمراد وحشهما قال ابو حيان ويجوز ان
يكون المفعول الذي لم يسم فاعله ضمير التسبيحة الدال عليها
يسبح اي تسبح له هي اي التسبيحة كما قالوا في ليجزي قوما في قراءة
من بناه للمفعول اي ليجزى هو اي الجزاء قال الزمخشري
التاء في اقامة عوض من العين الساقطة للاعلال والاصل اقوام
فلما اضيفت اقيمت الاضافة مقام حرف التعويض فاسقطت ونحوه

واخلفوا عِدَ الامر الذي وعدوا

حان هذا الذي ذكر من ان التاء سقطت لاجل الاضافة هو
مذهب الفراء ومذهب البصريين ان التاء من نحو هذا لا تسقط للاضافة
وتقدم اما الكلام على واقام الصلاة في الانبياء وصدر البيت الذي
انشد عجزه قوله   ان الخليط اجدّوا البين

فانجردوا

وقد تاول خالك للنوم قوله عِدَ الامر على انه جمع عدوه والعِدوه
الناحية كان الشاعر اراد نواحي الامر وجوانبه
الزمخشري شبه ما يعمله من لا يعتقد الايمان ولا يتبع الحق من

من الاعمال الصالحة التي تحسبها تنفعه عند الله وتنجيه من عذاب
يوم القيمة ثم تخيب في العاقبة امله ويلقى خلاف ما قدر بسراب
يراه الكافر بالساهرة وقد غلبه العطش الى الحرة قال ابو حيان
جعل الظمان هو الكافر حتى نظر الضمائر في جاءه ولم يجده ووجد
وعنده ووفاه لشخص واحد وهو قال جعل الضمائر للظمان
لانه جعل الظمان هو الكافر بما قلنا فيؤول المعنى فيه الى
ان شبه اعمال الكفار بعمل الكافر وهو تشبيه الشي بنفسه
كما قال   وشبه الماء بعد الجهد بالماء
قال جامعه هذا النحو من بيت هو احد بيتين قيلا في بعض
شعراء المصريين وقد قال

لله يوم كنام بغزبه والماء من حوضه ما بيننا
جار
كانه فوق سقاة الرخام صحيح ما نسيل على اثواب
قصار

وقد دالبيت الذي انشد شيخنا عجزه   اقام يعمل ايا ما روته
قال الزمخشري والضبا قوي لان اول الاسمين نكرة
اسما كان او علما في التعريف وان يقولوا او على لانه لا سبيل عليه
للتنكير بخلاف قول المومنين وكان هذا من قبيل ما كان
في قوله ما كان لله ان يتخذ من ولد ما يكون لنا ان نتكلم بهذا
انتهى قال ابو حيان والبصريون وسيبويه على ان اسم
كان وخبرها اذا كانا معرفتين فانت بالخيار في جعل ما شئت
منهما الاسم والاخر الخبر من غير اعتبار شرط في ذلك ولا اختيار
قال الزمخشري ومثله لقد تقطع بينكم فيمن قرا بينكم منصوبا

اي وقع التقطع بينكم قال ابو حيان لا يتعين ما قاله في الاية
اذ يجوز ان يكون الفاعل ضميرا يعود على شي قبله وتقدم الكلام
في ذلك في موضعه واما هنا فالمفعول الذي لم يسم فاعله ضمير
المصدر اي يحكم هو اي الحكم والمعنى ليفعل الحكم بينهم ومثله
فقطع جمع بينهما والف بينهما وقوله تعالى وحيل بينهم قال
الزمخشري يكون الاصل لا تحسبنهم الذين يكفرون معجزين
ثم حذف الضمير الذي هو المفعول الاول وكان الذي سوغ
ذلك ان الفاعل والمفعولين لما كانت كالشي الواحد اقنع بذكر
اثنين عن ذكر الثالث قال ابو حيان قد رددنا هذا التخريج
في اواخر ال عمران في قوله لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا في قراءة
من قرا بالغيبة وجعل الفاعل الذين يفرحون وملخصه انه
ليس هذا من الضمائر التي يفسرها ما بعدها فلا تتقدر لا تحسبنهم
اذ لا يجوز ظننته زيد قائما على تقدير رفع زيد بظننته قال
ابن عطية بعضكم بدل من قوله طوافون قال ابو حيان
هذا لا يصح لانه ان اراد بدلا من طوافون نفسه فلا يجوز لانه يصير
التقدير هم بعضكم على بعض وهذا معنى لا يصح وان جعلته بدلا من
الضمير في طوافون فلا يصح ايضا ان قدرنا الضمير ضمير غيبة لتقدير
المبتدا هم لانه يصير التقدير هم يطوف بعضكم على بعض فيدفعه
ان قوله عليكم يدل على انهم هم المطوف عليهم وانتم طوافون يدل على
انهم طايفون فتعارضا

سورة الفرقان

قال الزمخشري قرا طلحة اكتتبها مبنيا للمفعول والمعنى اكتتبها
كاتب له لانه كان اميا لا يكتب بيده وذلك من تمام اعجازه

ثم حذفت اللام فافضى الفعل الى الضمير فصار اكتتبها اياه كاتب
لقوله واختار موسى قومه ثم بنى الفعل للضمير الذى هو اياه
فانقلب مرفوعا مستترا بعد ان كان بارزا منصوبا وبقى ضمير
الاساطير على حاله فصار اكتتبها كما ترى قال ابو حيان لا يصح ذلك
على مذهب جمهور البصريين لان اكتتبها له كاتب وصل فيه اكتتب
لمفعولين احدهما مسرح وهو ضمير الاساطير والاخر مقيد وهو
ضميره عليه السلام ثم اتسع فى الفعل فحذف حرف الجر فصار اكتتبها
اياه كاتب فاذا بنى هذا للمفعول انما ينوب عن الفاعل المفعول المسرح
لفظا وتقديرا لا المسرح لفظا المقيد تقديرا فعلى هذا كان يكون
التركيب اكتتبته لا اكتتبها وعلى هذا الذى قلناه جا السماع
من العرب فى هذا النوع الذى احد المفعولين فيه مسرح لفظا وتقديرا
والاخر مسرح لفظا لا تقديرا قال الفرزدق

ومنا الذى اختير الرجال سماحة وجودا اذا هب الرياح
الزعازع

ولو جا على ما قرره الزمخشرى لجا التركيب ومنا الذى اختيره الرجال
لان اختار تعدى الى الرجال على اسقاط حرف الجر اذ تقديره اختير
من الرجال قال الزمخشرى وقرى ويجعل بالرفع عطفا
على جعل لان الشرط اذا وقع ماضيا جاز فى جوابه الجزم والرفع
كقوله وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالى
ولا حرم

حيان هذا الذى ذهب اليه الزمخشرى من انه اذا كان فعل الشرط
ماضيا جاز فى جوابه الرفع ليس مذهب سيبويه اذ مذهب سيبويه
ان الجواب محذوف وان هذا المضارع المرفوع النية به التقديم

ولكون الجواب محذوفا لا يكون فعل الشرط الا بصيغة الماضى وذهب
الكوفيون والمبرد الى انه هو الجواب وانه على حذف الفا وذهب غير
هولاء الى انه هو الجواب وليس على حذف الفا ولا على التقديم ولما ظهر
لاداة الشرط تاثير فى فعل الشرط لكونه ماضى اللفظ ضعف عن العمل
فى فعل الجواب فلم يعمل فيه وبقى مرفوعا وذهب الجمهور الى ان هذا
التركيب فصيح وانه جائز فى الكلام على هذه المذاهب مذكور فى علم
النحو قال ابن عطيه ومن حيث كان الكلام استفهاما جاز فيه
مجى لفظه للتفضيل بين الجنه والنار فى الخير لان الموقف جائز له ان
يوقف محاوره على ما شا ليرى هل يجيبه بالصواب او بالخطا
وانما منع سيبويه وغيره من التفضيل اذا كان الكلام خبرا لانه فيه
مخالفه واما اذا كان استفهاما فذلك سائغ قال ابو حيان ما
ذكره يخالفه قوله فشركما لخيركما الفدا

وقوله السجن احب الى فان هذا خبر ولذلك قولهم العسل احلى من
الخل الا ان يتاول الخبر بانه اذا كان واضح الحكم فيه للسامع بحيث
لا يختلج فى ذهنه ولا يتردد ايهما افضل فانه يجوز قال ابن عطيه
وقرا الاعرج نحشرهم بكسر الشين وهى قليله فى الاستعمال قويه
فى القياس لان يفعل بكسر العين فى المتعدى اقيس من يفعل بضم
العين قال ابو حيان هذا ليس كما ذكر بل يفعل المتعدى الصحيح
جميع حروفه اذا لم يكن للمغالبه ولا حلقى عين ولا لام فانه جا
على يفعل ويفعل كثيرا فان شهر احد الاستعمالين اتبع والا
فالخيار حتى ان بعض اصحابنا خير فيهما سمعا للكلمة او لم يسمعا
قال الزمخشرى ولو قرى تمشون لكان وجها
لولا الروايه قال حيان قد قرا بذلك ابو عبد الرحمن السلمى

مسندًا مبنيًا للفاعل وهو بمعنى يمشون قراءة الجمهور قال
الشاعر ومشي باعطان المياه وابتغي قلائص منها صعبه
وركوب

الزمخشري يومئذ للتكرار انتهى قال ابو حيان تبعه ابو البقاء في
ذلك ولا يجوز ان يكون تكريرًا سواء اريد به التوكيد اللفظي ام اريد
به البدل لان يوم منصوب بما تقدم ذكره من اذكر او من يعد
موت البشرى وما بعد لا العاملة في الاسم لا يعمل فيه ما قبلها وعلى
تقديره يكون العامل فيه ما قبل لا قال ابو حيان فلان كناية عن
العلم وهو منصرف وفل كناية عن نكرة الانسان نحو يا رجل وهو
مختص بالنداء وفله بمعنى يا امراة لذلك ولام فل ياء او واو وليس
مرخمًا من فلان خلافًا للفراء ووهم ابن عصفور وابن مالك وصاحب
البسيط في قولهم فل كناية عن العلم كفلان وفي كتاب سيبويه ما
قلناه بالنقل عن العرب قال الزمخشري نزل ههنا بمعنى
انزل لا غير كخبر بمعنى اخبر والا كان متدافعًا قال ابو حيان انما
قال ان نزل بمعنى انزل لان نزل عنده اصلها ان يكون للتفريق
فلو اقره على اصله عنده من الدلالة على التفريق هو بدليل وهو
وقوله جملة واحدة وقد قررنا ان نزل لا يقتضي التفريق لان
التضعيف فيه عندنا مرادف للهمزة وقد بينا ذلك في اول
ال عمران قال الزمخشري السبات الموت وهو كقوله
وهو الذي يتوفاكم بالليل فان قلت هلا قرنه بالراحة قلت
النشور في مقابلته باباه قال ابو حيان لا يأباه الا لو تعين تفسير
النشور بالحيوة قال ابن عطيه وحبس على هذا منصوب
اما بوقوع السوال واما على الحال المؤكده وقال وهو الحق مصدقًا

الصفه

وليست هذه الحال منتقله اذ العلة لا تتغير قال ابو حيان بني هذا
الاعراب على انه كما تقول لو لقيت فلانا للقيت به البحر كرمًا اي
لقيت منه والمعنى فسل الله عن كل امر ولو كان مضويًا على الحال
المؤكده على هذا التقدير لا يصح انما يصح ان يكون مفعولًا به قال
الزمخشري من في من ذرياتنا للبيان كانه قيل لنا هب لنا قرة اعين
ثم بينت القرة وفسرت بقوله من ازواجنا وذرياتنا معناه ان
يجعلهم الله قرة اعين من قولك رايت منك اسدًا اي انت اسد
حيان تقدم لنا ان من التي لبيان الجنس لا بد ان يتقدم المبين ثم يأتي
بمن البيانية وهذا على مذهب من اثبت لها انها تكون لبيان الجنس
والصحيح ان هذا المعنى ليس بثابت لمن قال الزمخشري
وجاء اعين بصيغة جمع القلة دون عيون الذي هو صيغة جمع
الكثرة لانه اريد اعين المتقين وهي قليلة بالاضافة الى عيون
غيرهم قال ابو حيان ليس بجيد لان اعين تنطلق على العشرة
فما دونه من الجمع والمتقون ليست اعينهم عشرة بل هي عيون كثيرة
جدًا وان كانت عيونهم قليلة بالنسبة الى عيون غيرهم فهي من
الكثرة بحيث تفوق العد

سورة الشعرا

قال الزمخشري ويحتمل ان يكون الا يتقون حالًا من الضمير في الظا
لمين
اي يظلمون غير متقين الله وعقابه فادخلت همزة الانكار على الحال
قال ابو حيان هذا الاحتمال الذي اورده خطا فاحش
لانه جعله حالًا من الضمير في الظالمين وقد اعرب هو قوم فرعون
عطف بيان فصار فيه الفصل بين العامل والمعمول باجنبي منهما

لان قوم فرعون معمول لقوله ائت والذي زعم انه حال معمول
لقوله الظالمين وذلك لا يجوز وايضا لو لم يفصل بينهما بقوله قوم
فرعون لم يجز ان يكون الجملة حالا لان ما بعد الهمزة يمتنع ان
يكون معمولا لما قبلها وقولك جيت امسرعا على ان يكون امسرعا
حالا من الضمير في جيت لا يجوز ولو اضمرت عاملا بعد الهمزة
جاز قال ابو حيان معكم قيل من وضع الجمع موضع المثنى اي
معكما وقيل هو على ظاهره من الجمع والمراد موسى وهرون
ومن ارسلا اليه وكان شيخنا الاستاذ ابو جعفر بن الزبير يرجح
ان يكون اريد بصورة الجمع المثنى والخطاب لموسى وهرون فقط
قال لان لفظة مع تباين من يكون كافرا فانه لا يقال الله معه وعلى
انه اريد بالجمع التثنية حمله سيبويه رحمه الله وكانهما لشرفهما عند
الله تعالى عاملهما في الخطاب معاملة الجمع اذ كان ذلك جائزا ان يعامل
به الواحد لشرفه وعظمته قال ابن عطية اذن صلة
في الكلام وكانها بمعنى حينئذ قال ابو حيان ليست بصلة بل هي
حرف معنى وقوله وكانها بمعنى حينئذ ينبغي ان يجعل قوله تفسير
معنى اذ لا يذهب احد الى ان اذن ترادف من حيث الاعراب
حينئذ قال الزمخشري فان قلت اذن جواب وجزاء معا والكلام
وقع جوابا لفرعون فكيف وقع جزاء قلت قول فرعون وفعلت
فعلتك فيه معنى انك جازيت نعمتي بما فعلت فقال له موسى
نعم فعلتها مجازيا لك تسليما لقوله كان نعمته كانت عنده جديرة
بان تجازى بنحو ذلك الجزاء قال ابو حيان هذا الذي ذكره
من ان اذن جواب وجزاء معا هو قول سيبويه لكن الشراح فهموا
انها قد تكون جوابا وجزاء معا وقد تكون جوابا فقط دون جزاء

فللمعنى اللازم

اللازم لها هو الجواب وقد يكون مع ذلك جزاء وجعلوا قوله
فعلتها اذن من المواضع التي جاءت فيها جوابا لا جزاء على ان
بعض ائمتنا تكلف هنا كونها جزاء وجوابا وهذا كله محرر فيما
كتبناه في اذن في شرح التسهيل وانما اردنا ان نذكر ان ما قاله
الزمخشري ليس هو الصحيح ولا قول الاكثرين قال الزمخشري
والذي يليق بحال فرعون ويدل عليه الكلام ان يكون سؤاله
انكارا لان يكون للعالمين رب سواه لادعائه الالاهية قال ابو
حيان ولا يظهر ان فرعون كان سؤاله انكارا لان يكون للعالمين
رب سواه الا ترى انه يعلم حدوثه بعد العدم وانه محل
الحوادث ويعلم انه لم يدع الالاهية الا في محل مملكته مصر وانه
لم يكن ملك الارض بل كان فيها ملوك غيره وانبياء في ذلك الزمان
يدعون الى الله تعالى كشعيب عليه السلام وانه كان مقرا بالله
تعالى في باطن امره قال ابن عطية والفراعنة كذلك
وهي ضلالة ملّها في مصر وديارها الى اليوم بقية قال ابو حيان
تشير الى ما ادركه في عصره من ملوك العبيديين الذين كان ابناؤهم
يدعي فيهم الالاهية واقاموا ملوكا بمصر من زمان المعز الى
زمان العاضد الى ان محا الله دولتهم بظهور الملك الناصر
صلاح الدين يوسف بن ايوب بن شادي رضي الله عنه فلقد
كانت له ماثر في الاسلام منها فتح بيت المقدس وبلاد كثيرة من
سواحل الشام كان النصارى مستولين عليها فاستنقذها منهم
قال الزمخشري اولو جئتك واو الحال دخلت عليها همزة
الاستفهام معناه اتفعل بي ذلك ولو جئتك بشيء مبين قال ابو
حيان تقدم لنا الكلام على هذه الواو الداخلة على لو في مثل هذا

قبله م

الساق في قوله اولو كان اباوهم لا يعقلون شيا ولا يهتدون
فاغنى عن اعادته قال الزمخشري فان قلت ما العامل في
حوله قلت هو منصوب نصبين نصب في اللفظ ونصب في المحل
فالعامل في النصب اللفظي ما يقدر في الظرف الظرف وذلك
استقر واحوله وهذا يقدر في جميع الظروف والعامل في
النصب المحلي وهو النصب على الحال قال ابو حيان هذا
تكثير وتشقيق كلام في امر واضح من اوايل علم العربية قال
الزمخشري وللك ان لا تقدر فاعلا الا ان القوا بمعنى حتى و ا
وسقطوا انتهى قال ابو حيان هذا القول ليس بشي لانه لا يمكن ان
يبنى الفعل للمفعول الذي لم يسم فاعله الا وقد حذف الفاعل
فناب ذلك عنه اما انه لا يقدر فاعل فقول ذاهب عن الصواب
قال ابن عطيه قرا البزي وابن فليح عن ابن كثير بشد
التا وفتح اللام وشد القاف فيلزم على هذه القراه اذا ابتدا ان
يجتلب همزة الوصل وهمزة الوصل لا تدخل على الافعال المضارعه
كما لا تدخل على اسما الفاعلين قال ابو حيان فانه يخيل انه لا
يمكن الا بتدا بالكلمه الا باجتلاب همزة الوصل وليس ذلك
بلازم كثيرا ما يكون الوصل مخالفا للوقف والوقف مخالفا الوصل
ومن لم يتمرن في القراات عرف ذلك قال ابن عطيه وقيل هي
اي الكنوز كنوز المقطم ومطالبه وهي باقيه الى اليوم ابو
حيان واهل مصر في زماننا في غاية الطلب لهذه الكنوز التي
زعموا انها مدفونه في المقطم فينفقون على حفر المواضع من
المقطم الاموال الجزيله ويبلغون في العمق الى اقصى غايه ولا يظهر
لهم الا التراب او حجر الكذان الذي المقطم مخلوق منه واي من

يرد عليهم سالوه عن علم المطالب فكثير منهم يضع في ذلك اوراقا
ليا كلوا اموال المصريين بالباطل ولا يزال الرجل منهم يذهب
ماله في ذلك حتى يفتقر وهو لا يزداد الا طلبا ولد الذي حتى
يموت وقد اقمت بين ظهرانيهم الى حين كتابة هذه الاسطر
نحوا من خمسه واربعين سنه فلم اعلم ان احدا منهم حصل على شي
غير الفقر ولذلك رايتهم في تغوير الما يزعمون ان ثم ابابا وانه
نكتب اسما في شقفه فتلقى في البير فيغور الما وينزل الى الباب
في البير تدخل منه الى قاعه مملوه ذهبا وفضة وجوهرا
وياقوتا فهم دايما يسالون من يرد من المغاربه عن من يحفظ تلك
الاسما التي تكتب في الشقفه فياخذ شياطين المغاربه منهم
مالا جزيلا ويستاكلونهم ولا يحصلون على شي غير ذهاب اموالهم
ولهم اشيا من نحو هذه الخرافات يركنون اليها ويقولون بها واملى
الطات في هذا على سبيل التحذير لمن يعقل قال الزمخشري
يحتمل بلانه اوجه النصب على اخرجناهم مثل ذلك الاخراج
الذي وصفنا والجر على انه وصف لمقام اي ومقام كريم مثل
ذلك المقام الذي كان لهم والرفع على انه خبر مبتدا محذوف
اي الامر كذلك قال ابو حيان الوجه الاول لا يسوغ لانه يوول
الى تشبيه الشي بنفسه وكذلك الوجه الثاني لان المقام الذي
كان لهم هو المقام الكريم ولا يشبه الشي بنفسه قال
ابن عطيه ويجوز فيه قياس مذكر ولم يقرا به احد والتباس ان
يكون اللفظ به اذ ذعون والذي منع من هذا اللفظ اتصال
الدال الاصليه في الفعل فكثرت المتماثلات قال ابو حيان هذا
الذي ذكر من انه يجوز فيه قياس مذكر لا يجوز لان ذال الابدال

وهو ابدال التا دالا لا يكون الا في افتعل مما فاوه دال او زاي
او ذال نحو ادّكر وازدجر واذّهر اصله اذتكر وازتجر واذتهر
او جيم شذ وذا قالوا اجدمع في اجتمع ومن تا الضمير بعد
الزاء والدال ومثلوا بتا الضمير للمتكلم فقالوا في فزت فزد
وفي جلدت جلدّ ومن تا تولج شذ وذا فقالوا دولج وتا
المضارعه ليست شيا مما ذكرنا فلا تبدل تا وقول ابن عطيه
والذي منع من هذا اللفظ الى اخره يدل على انه لولا ذلك كان ابدال
تا المضارعه دالا وادغام الدال فيها بحيث يقول في اذ تخرج اذ
خرج وذلك لا يقوله احد بل اذا ادغم مثل هذا ابدل من الدال
تا وادغم في التا فيقول اتخرج قال الزمخشري ولك ان
تجعل الاستثنا منقطعا ولا بد لك مع ذلك من تقدير المضاف
وهو الحال المراد بها السلامه وليست من جنس المال والبنين
حتى يوول المعنى الى ان المال والبنين لا ينفعان وانما ينفع سلامه
القلب ولو لم يقدر المضاف لم يتحصل للاستثنا معنى قال ابو حيان
لا ضروره تدعو الى حذف مضاف كما ذكر اذ قد قدرناه لكن
من اتى الله بقلب سليم ينفعه ذلك قال ابن عطيه
اقسموا بالله ان كنا الا ضالين في ان نعبدكم ونجعلكم سوا
مع الله تعالى الذي هو رب العالمين وخالقكم ومالككم قال ابو
حيان ان اراد تفسير المعنى فهو صحيح وان اراد ان ان نافيه
واللام في لفي بمعنى الا فليس بمذهب البصريين وانما هو مذهب
الكوفيين ومذهب البصريين في مثل هذا ان ان هي المخففه
من الثقيله وان اللام هي الداخله للفرق بين ان النافيه وبين ان
التي هي لتاكيد مضمون الجمله قال ابن عطيه وهذه الايات

من قوله يوم لا ينفع مال ولا بنون هي عندي منقطعه من كلام
ابرهيم عليه السلام وهي اخبار من الله تعالى تعلق بصفه ذلك
اليوم الذي وقف ابرهيم صلوات الله عليه عنده في دعايه
ان لا يخزى فيه قال ابو حيان كان ابن عطيه قد اعرب
يوم لا ينفع بدلا من يوم يبعثون وعلى هذا الاعراب يكون الذي
من تفكيك الكلام وجعل بعضه من كلام ابرهيم وبعضه من كلام
الله لان العامل في البدل على مذهب الجمهور فعل اخر من
لفظ الاول او الاول وعلى كلا التقديرين لا يصح ان يكون من كلام
الله تعالى اذ يصير التقدير ولا تخزني يوم لا ينفع مال ولا
بنون قال ابو حيان قال ابو عبد الله الرازي القلي البغض
الشديد كانه بغض يقلي الفواد والكبد انتهى ولا يكون قلى
بمعنى ابغض وقلا من الطبخ والشي من ماده واحده لاختلاف
التركيب فماده قلا من الشي من ذوات الواو تقول قلوت اللحم
فهو مقلو وماده قلى من البغض من ذوات اليا قليت الرجل فهو
مقلي قال ولست بمقلي الخلال ولا قال قال الزمخشري
فان قلت كيف عزلت الواو عن الجمله بعد الا ولم تعزل عنها في قوله
وما اهلكنا من قريه الا ولها كتاب معلوم قلت الاصل عزل
الواو لان الجمله صفه لقريه واذا زيدت فلتاكيد وصل الصفه
بالموصوف كما في قوله سبعه وثامنهم كلبهم انتهى قال ابو حيان
الاعرب ان يكون لها في موضع الحال وارتفع منذرون بالمجرور
اي الا كاينا لها منذرون ويكون من مجي الحال مفردا لا
جمله ولو قدرنا لها منذرون جمله لم نجز لان مجي صفه
بعد الا ومذهب الجمهور انه لا تجي الصفه بعد الا معتمده

على اداة الاستثنا نحو ما جاءني احد الا راكب واذا سمع مثل هذا
خرجوه على البدل اي الا رجل راكب ويدل على صحة هذا المذهب
ان العرب تقول ما مررت باحد الا قائما ولا يحفظ من كلامها
ما مررت باحد الا قائم فلو كانت الجملة في موضع الصفة للنكرة
لوردا المفرد بعد الا صفة لها فان كانت الصفة غير معتمدة على
الاداة جاءت الصفة بعد الا نحو ما جاءني احد الا زيد خير
من عمرو والتقدير ما جاءني احد خير من عمرو الا زيد واما
كون الواو تزاد لتاكيد وصل الصفة بالموصوف فغير معهود في
كلام النحويين لو قلت جاءني رجل وعاقل على ان يكون وعاقل صفة
لرجل لم يجز وانما تدخل الواو في الصفات جوازا اذا عطف
بعضها على بعض وتغاير مدلولها نحو مررت بزيد الكريم والشجاع
والشاعر واما وثامنهم كلبهم فقد تقدم الكلام عليه في موضعه
قال الزمخشري ووجه اخر وهو ان يكون ذكرى
متعلقة باهلكنا مفعولا له والمعنى وما اهلكنا من اهل قرية
ظالمين الا بعد ما الزمناهم الحجة بارسال المنذرين اليهم
ليكون تذكرة وعبرة لغيرهم فلا يعصوا مثل عصيانهم وما
كنا ظالمين فنهلك قوما غير ظالمين وهذا الوجه عليه المعول
قال ابو حيان هذا لا معول عليه لان مذهب الجمهور ان
ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا ان يكون مستثنى او مستثنى
منه او تابعا له غير معتمد على الاداة نحو ما مررت باحد الا
زيدا خير من عمرو والمفعول له ليس واحدا من هذه الثلاثة
فلا يجوز ان يتعلق باهلكنا ويتخرج جواز ذلك على مذهب
الكسائي والاخفش وان كانا لم ينصا على المفعول له بخصوصيته

سورة النمل

قال الزمخشري ويحتمل ان تتم الصلة عنده اي عند قوله وهم قال
وتكون الجملة اعتراضية كانه قيل وهؤلاء الذين يؤمنون ويعملون
الصالحات من اقام الصلاة وايتاء الزكاة هم الموقنون بالاخرة
وهو الوجه ويدل عليه انه عقد جملة ابتدائية وكرر فيها المبتدا
الذي هو هم حتى صار معناها وما يوقن بالاخرة حق الايقان
الا هؤلاء الجامعون بين الايمان والعمل الصالح لان خوف
العاقبة يحملهم على تحمل المشاق قال ابو حيان وقوله
وتكون الجملة اعتراضية هو على غير اصطلاح النحاة في الجملة
الاعتراضية من كونها لا تقع الا بين شيئين متعلق بعضها
ببعض لوقوعها بين صلة وموصول وبين جزءي اسناد وبين
شرط وجزائه وبين نعت ومنعوت وبين قسم ومقسم عليه
وهنا ليست واقعة بين شيئين مما ذكر وقوله حتى صار
معناها الى اخره فيه دسيسة الاعتزال قال ابن عطية والاخسرون
جمع اخسر لانه افعل صفة لا تجمع الا ان تضاف فتقوى رتبته
في الاسماء وفي هذا نظر قال ابو حيان لا نظر في كونه يجمع
جمع سلامة وجمع تكسير اذا كان بال بل لا يجوز فيه الا ذلك
اذا كان قبله ما يطابقه في الجمعية فتقول الزيدون هم الافضلون
والافاضل والهندات هن الفضليات والفضل واما قوله لا تجمع
الا ان تضاف فلا يتعين اذ ذاك جمعه بل اذا اضيف الى نكرة فلا يجوز
جمعه وان اضيف الى معرفة جاز فيه الجمع والافراد على ما
تقرر ذلك في كتب النحو قال الزمخشري فان قلت هل
يجوز ان يعني ان من قوله ان بورك المخففة من الثقيلة وتقدير

بانه بورك والضمير ضمير الشان والقصة قلت لا لانه لا بد من
قد فان قلت فعلى اضمارها قلت لا يصح لانها علامة ولا تحذف
قال ابو حيان تجوز ان تكون المخففة من الثقيلة وبورك فعل
دعاء كما تقول بارك الله فيك واذا كان دعاء لم يجز دخول
قد عليه فيكون كقوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها في
قراءة من جعله فعلا ماضيا وكقول العرب اما ان جزاك الله خيرا
واما ان يغفر الله لك وكان الزمخشري بنى ذلك على ان بورك
خبر لا دعاء فلذلك لا يجوز ان تكون مخففة من الثقيلة
الزمخشري تجوز ان يكون الضمير في انه راجعا الى ما دل عليه
ما قبله يعني ان مكلمك انا والله بيان لانا والعزيز الحكيم
صفتان للبيان قال ابو حيان اذا حذف الفاعل وبني الفعل
للمفعول فلا يجوز ان يعود الضمير على ذلك المحذوف اذ قد
غير الفعل عن بنائه له وعزم على ان لا يكون محدثا عنه فعود
الضمير اليه مما ينافي ذلك اذ يصير مقصودا معتنى به
الزمخشري فان قلت على م عطف قوله والق عصاك قلت
على بورك لان المعنى نودي ان بورك من في النار وقيل له الق
عصاك والدليل على ذلك قوله وان الق عصاك بعد قوله
ان يا موسى اني انا الله على تكرير حرف التفسير كما تقول كتبت اليه
ان حج واعتمر وان شئت ان حج وان اعتمر   حيان قوله
انه معطوف على بورك مناف لتقدير وقيل له الق عصاك لان هذه
جملة معطوفة على بورك وليس جزءا هذا الذي هو وقيل معطوفا
على بورك وانما احتاج الى التقدير وقيل له الق عصاك
لتكون الجملة خبرية مناسبة للجملة الخبرية التي عطفت عليها

فانه يرى في العطف تناسب المتعاطفين والصحيح انه لا يشترط
ذلك بل قوله والق عصاك معطوف على قوله انه انا الله العزيز
الحكيم عطف جملة الامر على جملة الخبر ومذهب سيبويه جاز زيد
وعمرو قال الزمخشري وعن قتادة انه دخل الكوفة فالتف
عليه الناس فقال سلوا عما شئتم وكان ابو حنيفة حاضرا وهو
غلام حدث فقال سلوه عن نملة سليمان اكانت ذكرا ام انثى فسالوه
فافحم فقال ابو حنيفة كانت انثى فقيل له من اين عرفت فقال من
كتاب الله وهو قوله قالت نملة ولو كان ذكرا لقال قال نملة قال
الزمخشري وذلك ان النملة مثل الحمامة والشاة في وقوعها على الذكر
والانثى فيميز بينهما بعلامة نحو قولهم حمامة ذكر وحمامة انثى
وهو وهي قال ابو حيان كان قتادة بن دعامة السدوسي
بصريا عربيا وكونه افحم يدل على معرفته باللسان اذ علم ان
النملة يخبر عنها اخبار المؤنث وان كانت تنطلق على الانثى والذكر
اذ هو مما لا يتميز فيه احد هذين وتانيثه وتذكيره لا يعلم
ذلك من الحاق العلامة للفعل فيتوقف اذ لا يعلم ذلك الا بوحي من
الله واما استنباط تانيثه من كتاب الله من قوله قالت نملة ولو
كان ذكرا لقال قال نملة فكلام النحاة على خلافه وانه لا يخبر عنه الا
اخبار المؤنث سواء كان ذكرا ام انثى واما تشبيه الزمخشري بالنملة
الحمامة والشاة فبينهما قدر مشترك وهو اطلاقهما على المذكر والمؤنث
وبينهما فرق وهو ان الحمامة والشاة يتميز فيهما المذكر من المؤنث
فيمكن ان يقول حمامة ذكر وحمامة انثى فتميز بالصفة واما
تمييزه بهو وهي فانه لا يجوز لا يقول هو الحمامة ولا هو الشاة واما
النملة والقملة فلا يتميز فيه المذكر من المؤنث فلا يجوز فيه في الاخبار

الا التانيث وحكمه حكم الموث بالتا من الحيوان العاقل نحو
المراه او غير العاقل نحو الدابه الا ان وقع فصل بين الفعل وبين ما
اسند اليه من ذلك فيجوز ان يلحق العلامه الفعل ويجوز ان
لا يلحق على ما قرر ذلك في باب الاخبار عن الموث في علم العربيه
قال الزمخشري فان قلت لا يحطمنكم ما هو قلت يحتمل
ان يكون جوابا للامر وان يكون نهيا بدلا من الامر والذي جوز
ان يكون بدلا منه لانه في معنى لا تكونوا حيث انتم فيحطمنكم على
طريقه ارينك هاهنا اراد لا يحطمنكم جنود سليمان فجات
بما هو ابلغ ونحوه عجبت من نفسي ومن اشفاقها قال ابو حيان اما
تخريجه على انه امر فلا يكون ذلك الا على قراه الاعمش اذ هو
مجزوم مع انه يجوز ان يكون استينافا نفيا واما مع وجود
نون التوكيد فانه لا يجوز ذلك الا ان كان في الشعر واذا لم يجز
ذلك في جواب الشرط الا في الشعر فاحرى ان لا يجوز في جواب
الامر الا في الشعر وكونه جواب الامر متنازع فيه على ما قرر
في النحو واما تخريجه على البدل فلا يجوز لان مدلول لا يحطمنكم
مخالف لمدلول ادخلوا واما قوله لانه في معنى لا تكونوا حيث انتم
فيحطمنكم فهذا تفسير معنى لا تفسير اعراب والبدل من صفه
الالفاظ نعم لو كان اللفظ القراني لا تكونوا حيث انتم لا يحطمنكم
لتخيل فيه البدل لان الامر بدخول المساكن نهي عن كونهم في ظاهر
الارض واما قوله انه اراد لا يحطمنكم جنود سليمان الى اخره
فيسوغ زياده الاسماء وهو لا يجوز بل الظاهر اسناد الحطم
اليه والى جنوده وهو على حذف مضاف اي خيل سليمان وجنوده
او نحو ذلك مما يصح تقديره قال الزمخشري ام هي المنقطعه

نظر الى مكان الهدهد فلم يبصره فقال ما لي لا ارى الهدهد على معنى
انه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره او غير ذلك ثم لاح له انه غايب
فاضرب عن ذلك واخذ يقول اهو غايب كانه سال عن صحه ما
لاح له ونحوه قولهم انها لابل ام شاء قال ابو حيان جعلها ابن عطيه
متصله والصحيح ان ام في هذا هي المنقطعه كما ذكره الزمخشري لان
شرط المتصله تقدم همزه الاستفهام فلو تقدمها اداه للاستفهام
غير الهمزه كانت ام المنقطعه وهنا تقدم ما ففات شرط المتصله
قال ابو حيان الذي ذهب اليه ان مثل هذا التركيب الوارد عن
العرب يعني مثل قوله ؛ الا يا اسلمي ذات الدمالج والعقد
ليست يا فيه للندا وحذف المنادي لان المنادي عندي لا يجوز حذفه
لانه قد حذف الفعل العامل في النداء والحذف فاعله لحذفه
فلو حذفنا المنادي لكان في ذلك حذف جمله الندا وحذف
متعلقه وهو المنادي فكان ذلك اخلالا كثيرا واذا ابقينا المنادي
ولم نحذفه كان ذلك دليلا على العامل فيه وهو جمله الندا وليس حرف
الندا حرف جواب كنعم ولا وبلى ولعل فيجوز حذف الجمل بعدهن لدلاله
ما سبق من السوال على الجمل المحذوفه فيا عندي في تلك التراكيب حرف
تنبيه اكد به الا التي للتنبيه وجاز ذلك لاختلاف الحرفين ولقصد
المبالغه في التاكيد واذا كان قد وجد التاكيد في اجتماع الحرفين
المختلفي اللفظ العاملين في قوله
فاصبحن لا يسالنني عن بما به
والمتفقي اللفظ العاملين في قوله ولا للما بهم ابدا دوا
وجاز ذلك وان عد ضروره او قليلا فاجتماع غير العاملين
وهما مختلفا اللفظ يكون جايزا قال ابن عطيه ومع طرف بني

على الفتح واما اذا اسكنت العين فلا خلاف انه حرف جا لمعنى
قال ابو حيان والصحيح انها ظرف فتحت العين او سكنت وليس
التسكين مخصوصا بالشعر كما زعم بعضهم بل ذلك لغة لبعض العرب
والظرفية فيها مجاز وانما هو اسم يدل على معنى الصحبة قال
الزمخشري تقاسموا يحتمل ان يكون امرا وخبرا على محل الحال
باضمار قد اي قالوا متقاسمين قال ابو حيان اما قوله وخبرا
فلا يصح لان الخبر هو احد قسمي الكلام اذ هو منقسم الى الخبر
والانشا وجميع معانيه اذا حققت راجعة الى هذين
القسمين وقال بعد ذلك وقرئ لتبيتنه بالبا والتا والنون
فتقاسموا مع النون والتا يصح فيه الوجهان يعني فيه اي
في تقاسموا الوجهان هنا الامر والخبر عنده قال ومع
اليا لا يصح الا ان يكون خبرا انتهى والتقييد بالحال ليس الا من باب
نسبة التقييد لا من نسبة الكلام التي هو الاسناد فاذا
اطلق عليها الخبر كان ذلك على تقدير انها لو لم تكن حالا لجاز
ان تستعمل خبرا ولذلك قولهم في الجملة الواقعة صلة انها خبرية
هو مجاز والمعنى انها لو لم تكن صلة لجاز ان تستعمل خبرا وهذا
شي فيه غموض ولا يحتاج الى اضمار قد فقد كثر وقوع
الماضي حالا بغير قد كثرة ينبغي القياس عليها ما شهدنا
مهلك اهله وانا لصادقون الظاهر ان في الكلام حذف معطوف
يدل عليه ما قبله والتقدير ما شهدنا مهلكه ومهلك اهله ودل
عليه قولهم لنبيتنه واهله وما روي انهم كانوا عزموا على قتله
وقتل اهله وحذف مثل هذا المعطوف جائز في الفصيح كقوله
سرابيل تقيكم الحر اي والبرد وقال الشاعر

فما كان بين الخير لو جا سالما ابو حجر الا ليال قلائل
اي بين الخير وبيني ويكون قولهم وانا لصادقون كذبا في الاخبار
اوهموا قومهم انهم اذا قتلوه واهله سرا ولم يشعر بهم احد وقالوا هذه
تلك المقالة انهم صادقون وهم كاذبون قال الزمخشري
فان قلت كيف يكونون صادقين وقد جحدوا ما فعلوا فاتوا
بالخبر على خلاف المخبر عنه قلت كانهم اعتقدوا اذا بيتوا صالحا
وبيتوا اهله فجمعوا بين البياتين ثم قالوا ما شهدنا مهلك اهله
فذكروا احدهما كانوا صادقين لانهم فعلوا البياتين جميعا
لا احدهما وفي هذا دليل قاطع على ان الكذب قبيح عند الكفرة
الذين لا يعرفون الشرع ونواهيه ولا يخطر ببالهم الا ترى
انهم قصدوا قتل نبي الله ولم يرضوا لانفسهم ان يكونوا كاذبين
حتى سووا للصدق في انفسهم حيلة يتفصون بها عن الكذب
قال ابو حيان العجب من هذا الرجل كيف يتخيل هذه الحيل
في جعل اخبارهم وانا لصادقون اخبارا بالصدق وهو يعلم انهم
كذبوا صالحا وعقروا الناقة التي كانت من اعظم الايات واقدموا
على قتل نبي واهله ولا يتحرجون عليهم الكذب وهو يتلو في كتاب
الله كذبهم على انبيائهم ونص الله ذلك وكذبهم على من لا يخفى
عليه خافية يوم تبلى السرائر وهو قولهم والله ربنا ما كنا مشركين
وقول الله تعالى انظر كيف كذبوا على انفسهم وانما هذا منه تحريف
لكلام الله تعالى حتى ينصر مذهبه في قوله ان الكذب قبيح عند
الكفرة ويتخيل لهم هذا التخيل حتى يجعلهم صادقين في اخبارهم
وهذا الرجل وان كان اوتي من علم القران اوفر حظ وجمع بين اختراع
المعنى وبراعة اللفظ ففي كتابه في التفسير اشيا منتقدة وكنت

قيل يا من يتطرق هذه الاحرف قد نظمت قصيدا في تشغل الانسان
نفسه لكتاب الله تعالى واستطردت الى مدح كتاب الزمخشري
فذكرت شيا من محاسنه ثم نبهت على ما فيه مما يجب تجنبه ورايت
اثبات ذلك هنا لينتفع بذلك من يقف على كتابي هذا وينتبه
على ما تضمنه من القبائح فقلت بعد ذكر ما قد مدحته به

ولكنه فيه مجال لناقد وزلات سوء قد اخذن المخانقا
فيثبت موضوع الاحاديث جاهلا ويعزو الى المعصوم ما ليس لايقا
ويشتم اعلام الائمة ضلة ولا سيما ان اولجوه المضايقا
ويسهب في المعنى الوجيز دلالة بتكثير الفاظ تسمى الشقاشقا
يقول فيها الله ما ليس قايلا وكان محبا في الخطابة وامقا
ويخطي في تركيبه لكلامه فليس لما قد ركبوه موافقا
وينسب ابدا للمعاني لنفسه ليوهم اغمارا وان كان سارقا
ويخطي في فهم القران لانه يجوز اعرابا ابى ان يطابقا
وكم بين من يوتى البيان سليقة واخر عاناه فما هو لاحقا
ويحتال للالفاظ حتى يديرها لمذهب سوء فيه اصبح مارقا
فيا خسره شيخا تخرق صيته مغارب تخرق الصبا ومشارقا
لئن لم تداركه من الله رحمة لسوف يرى للكافرين مرافقا

لئن كنت اذ فطمت العلائقا وجالست من ذا في الصديق الموافقا
حيان لم يقع التقابل في جعل النهار بالنص على علته فيكون التركيب

قال رحمه الله أحق هذا ... القصيدة

والنهار لتبصروا فيه بل اتى بقوله مبصرا فيدا في جعل النهار لا علة
للجعل قال الزمخشري هو مراعي من حيث المعنى وهكذا
النظم المطبوع غير المتكلف لان معنى مبصرا لتبصروا فيه طرق
التقلب في المكاسب قال ابو حيان الذي يظهر ان هذا من باب
ما حذف من اوله ما اثبت في مقابله وحذف من اخره ما اثبت
في اوله فالتقدير جعلنا الليل مظلما لتسكنوا والنهار مبصرا
لتبصروا فيه فالاظلام ينشا عنه السكون والابصار ينشا عنه
التصرف في المصالح ويدل عليه قوله تعالى وجعلنا اية النهار مبصرة
لتبتغوا فضلا من ربكم فالسكون علة لجعل الليل مظلما والتصرف
علة لجعل النهار مبصرا وتقدم لنا الكلام على نظير هذين الحذفين
مشبعا في البقرة في قوله ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق
قال الزمخشري صنع الله من المصادر المولدة لقوله
وعد الله وصبغة الله الا ان موكده محذوف وهو الناصب
ليوم ينفخ والمعنى ويوم ينفخ في الصور فكان كيت وكيت اثاب الله
المحسنين وعاقب المجرمين ثم قال صنع الله يريد به الاثابة والمعاقبة
وجعل هذا الصنع من جملة الاشيا التي اتقنها واتى بها على الحكمة
والصواب حيث قال صنع الله الذي اتقن كل شي يعني ان مقابلته
الحسنة بالثواب والسيئة بالعقاب من جملة احكامه للاشيا
واتقانه لها واجرايه لها على قضايا الحكمة انه عالم بما يفعل العباد
وبما يستوجبون عليه فيكافيهم على حسب ذلك ثم لخص ذلك بقوله
من جا بالحسنة الى اخر الايتين فانظر الى بلاغة هذا الكلام
وحسن نظمه وترتيبه ومكانة اضماره ورصانة تفسيره واخذ
بعضه بحجزه بعض كانما افرغ افراغا واحدا ولامر ما اعجز القوى

واحسن للتفاسق ونحو هذا المصدر اذا جاءت كلام جاء للشاهد
ه لصحته والمنادى على سداده وانه ما كان ينبغي ان يكون الا كان
الاترى الى قوله صنع الله وصبغة الله ووعد الله وفطرة الله بعد ما
وسمها بإضافتها الى اسمه تسمية التعظيم كيف تلاها بقوله الذي اتقن
كل شي ومن احسن من الله صبغة ان الله لا يخلف الميعاد لا تبديل
لخلق الله قال ابو حيان هذا الذي ذكر من شقاشقه وتكثيره
في الكلام واحتياله في ادارة الفاظ القران لما عليه من مذاهب
المعتزله والذي يظهر ان صنع الله مصدر مؤكد لمضمون الجملة
السابقه وهي جملة الحال اي صنع الله بها ذلك وهو قلعها من الارض
ومرها مر امثل مر السحاب واما قوله الا ان مؤكده محذوف وهو
الناصب ليوم ينفخ الى قوله صنع الله يريد به الاثابة والمعاقبة فذلك
لا يصح لان المصدر المؤكد لمضمون الجملة لا يجوز حذف جملته لانه
منصوب بفعل من لفظه فيجتمع حذف الفعل الناصب وحذف
الجملة التي اكد مضمونها بالمصدر وذلك حذف كثير مخل ومن
تتبع مساق هذه المصادر التي تؤكد مضمون الجملة وجد الجمل مصرحا
بها لم يرد الحذف في شي منها اذ الاصل ان لا يحذف المؤكد اذ الحذف
ينافي التوكيد لانه من حيث انه مؤكد معتنى به ومن حيث انه حذف غير معتنى به
وقيل انتصب صنع الله على الاغراء بمعنى انظروا صنع الله قال
الزمخشري فله خير منها يريد الاضعاف وان العمل يتقضى والثواب
يدوم وشتان ما بين فعل العبد وفعل السيد قال ابو حيان
قوله وشتان ما بين فعل العبد وفعل السيد تركيب
مختلف فيه فبعض العلما منعه والصحيح جوازه وهذا
اخر الكلام في سوره النمل

ان الله جود على احسن لكل شي بكلماته يدل ظاهره على ... خلقه ومما ... السكت حفظته المواقف ... يعلموا ... العصاه اذا ذكروا ... صورت ... نقلا عن المكثرات وكرروا التقرير المدعى عليه وزادوا من سوق المقدمات التي تحتها ترا انهم من الغفلة والجور فاعلم عين التزوير والتمويه فعليك بالتفحص عن اطراف الواقعة فانه يظهر الحق وتحققه ويبطل الباطل ويزهقه ومن الله التوفيق لكاتبه

سبحان الله جبار الزمخشري في تفسير هذه الاية بحية التعصب ... عن الطاهر الذي لا يشتبه على من له ادنى مسكة في معرفة انشراح التراكيب ... عدم ... الشنيعة ... بعدم ... حسن النطق به فانه مما يقضي منه العجب

سورة القصص

قال ابو حيان بالامس يعني اليوم الذي قبل يوم الاستصراخ وهو معرب
فحركته حركة اعراب لانه دخلته ال بخلاف حاله
اذا عري منها فالحجاز يبنيه اذا كان وتميم يمنعه الصرف
حاله الرفع فقط ومنهم من يمنعه الصرف مطلقا وقد يبني مع ال
على سبيل الندور وقال

واني حبست اليوم والامس قبله الى الليل حتى كادت
الشمس تغرب

الزمخشري واذا جعل يعني من اقصى صله لجاء لم يجز في نسق الا
الوصف قال ابو حيان يعني ان رجلا يكون نكره لم يوصف
فلا يجوز منها الحال وقد اجاز ذلك سيبويه في كتابه من غير وصف
قال الزمخشري واما الرعاء بالكسر فقياس كصيام وقيام
قال ابو حيان ليس بقياس لانه جمع راع وقياس فاعل الصفة التي للعاقل
ان يكسر على فعلة كقاض وقضاة وما سوى جمعه هذا فليس بقياس
وفي الرعا بضم الراء وهو اسم جمع كالرخال والتناء قال الزمخشري
هاتين فيه دليل على انه كانت له غيرهما قال ابو حيان لا دليل
في ذلك لانهما كانتا هما اللتين رافقاه ووردان وحالته احداهما
فاشار اليهما والاشاره اليهما لا تدل على ان له غيرهما قال الزمخشري
ومن بدع التفاسير ان الرهب الكم بلغة حمير وانهم يقولون اعطني
ما في رهبك وليت شعري كيف صحته في اللغه وهل سمع من
الاثبات الثقات التي ترتضى عربيتهم ثم ليت شعري كيف موقعه
في الايه وكيف تطبيقه المفصل كسائر كلمات التنزيل على ان
موسى صلوات الله عليه ما كان عليه ليلة المناجاة الا زرمانقة

من صوف لا كمي لها قال ابو حيان اما قوله وهل سمع من الاثبات
بهذا مروي عن الاصمعي وهو ثقة ثبت واما قوله كيف موقعه
من الاية فقالوا معناه اخرج يدك من كمك وكان قد اخذ
العصا بالكم قال ابو حيان قرا محبوب عن الحسن ويحيى بن الحارث
الذماري وابو حيوة وابو خلاد عن اليزيدي تظاهرا بالتاء
وتشديد الظا قال ابن خالويه وتشديده لحن لانه فعل
ماض وانما يشدد في المضارع وقال صاحب اللوامح ولا اعرف
وجهه وقال صاحب الكامل في القراات ولا معنى له انتهى وله
تخريج في اللسان وذلك انه مضارع حذفت منه النون وقد
جا حذفها في قليل من الكلام وفي الشعر قال الزمخشري
ومحل اذ منصوب بتنوء قال ابو حيان هذا ضعيف جدا لان
اثقال المفاتح العصبة ليس مقيدا بوقت قول قومه لا تفرح
قال ابن عطيه متعلق بقوله فبغى عليهم قال ابو حيان هذا
ضعيف ايضا لان بغيه عليهم لم يكن مقيدا بذلك الوقت وقال
ابو البقا اذ قال له ظرف لاتيناه وهذا ضعيف ايضا لان الايتا
لم يكن وقت ذلك الوقت وقال ايضا ويجوز ان يكون ظرفا لفعل
محذوف دل عليه الكلام اي بغى عليهم اذ قال له قومه انتهى ويظهر
لي ان يكون تقديره فاظهر التفاخر والفرح بما اوتي من الكنوز
اذ قال له قومه لا تفرح قال ابو حيان انكر الزجاج علم الكيميا وقال
باطل لا حقيقة له انتهى ولكثر ما بولع اهل مصر بطلب اشيا من
السيميات والخزافات من ذلك تغوير الماء وخدمة الصور
الممثلة في الجدر خطوطا وادعايهم ان تلك الخطوط تتحرك اذا
خدمت بانواع من الخدم لهم والكيميا حتى ان مشايخ العلم عندهم

الذين هم عندهم بصورة الولاية يطلب ذلك من اجهل وارد من
المغاربة قال جامعه حكى لي شيخنا قال ابو حيان ان
قاضي القضاة ابا الفتح بن دقيق العيد وكان عند المصريين الغاية في العلم
والدين والصلاح كان مولعا بعلم الكيميا تصحب فيه شخصا من
جملة المغاربة يعرف بالطرابلسي قال وله في ذلك اخبار وحكايات ولم
يحصل منه على شي ولا ظفر الا بالحرمان بعد غرامة المال واضاعة
الزمان نعوذ بالله من ذلك قال ابن عطيه والمعنى في البا
واللام مختلف وذلك انه في البا كما تقول تركت زيدا بحاله وهي في
اللام بمعنى من اجل اي حسبوا ان ايمانهم علة للترك قال ابو حيان موجه
قوله اي حسبوا ان ايمانهم علة للترك تفسير معنى اذ تفسير الاعراب
حسبانهم ان الترك لاجل تلفظهم بالايمان

سورة العنكبوت

مقدم
قال الزمخشري فان قلت اين الكلام الدال على المضمون الذي يقتضيه
الحسبان قلت هو في قوله ان يتركوا ان يقولوا امنا وهم لا يفتنون
وذلك ان تقديره احسبوا تركهم غير مفتونين لقولهم امنا فالترك
اول حسب ولقولهم امنا هو الخبر واما غير مفتونين فتتمة الترك
لانه من الترك الذي بمعنى التصيير كقوله

فتركته جزر السباع ينشنه

الا ترى انك قبل المجي بالحسبان تقدر ان تقول تركهم غير مفتونين
لقولهم امنا على تقدير حاصل ومستقر قبل اللام فان قلت ان يقولوا
هو علة تركهم غير مفتونين فكيف يصح ان يقال يقع خبر مبتدا
قلت كما تقول خروجه لمخافة الشر وضربه للتاديب وقد كان التاديب

والمخافه في قولك خرجت مخافه الشر وضربته تاديبا تعليلين وتقول
ايضا حسبت خروجه لمخافه الشر وضربه للتاديب فتجعلهما
مفعولين فاجعلتهما مبتدا وخبرا قال ابو حيان هذا كلام فيه
اضطراب ذكر اولا ان تقديره غير مفتونين ثم يعني انه حال
لانه سبك ذلك من قوله وهم لا يفتنون وهذه جمله حاليه ثم
ذكر ان تركوا هنا من الترك الذي هو من التصيير وهذا لا يصح
لان مفعول صير الثاني لا يستقيم ان يكون لقولهم اذ يصير التقدير
ان يصيروا لقولهم وهم لا يفتنون وهذا كلام لا يصح واما ما مثل به
من البيت فانه يصح ان يكون جزر السباع مفعولا ثانيا لترك بمعنى
صير بخلاف ما قدر في الايه واما تقديره تركهم غير مفتونين لقولهم
امنا على تقدير حاصل ومستقر قبل اللام فلا يصح اذا كان تركهم
بمعنى تصييرهم ولقولهم مبتدا وخبر لاحتياج تركهم بمعنى
تصييرهم الى مفعول ثاني لان غير مفتونين عنده حال لا مفعول
ثان واما قوله فان قلت ان يقولوا الى اخره فيحتاج الى فضله
وهم وذلك ان قوله ان يقولوا هو علة تركهم فليس كذلك
لانه لو كان علة له لكان به متعلقا كما يتعلق بالفعل ولكنه
علة للخبر المحذوف الذي هو مستقر او كاين والخبر غير المبتداء
ولو كان لقولهم علة للترك لكان من تمامه وكان يحتاج الى خبر
واما قوله كما تقول خروجه لمخافه الشر فلمخافه ليس علة للخروج
بل للخبر الذي هو مستقر او كاين قال ابن عطيه ام معادله
للالف في قوله احسب وكانه عز وجل قرر الفريقين قرر
المومنين على ظنهم انهم لا يفتنون وقرر الكافرين الذين يعملون
السيات في تعذيب المومنين وغير ذلك على ظنهم انهم يسبقون

بمعنى لا

الله ويعجزونه قال ابو حيان ليست ام هنا معادله للالف في
احسب كما ذكر لانها اذ ذاك تكون متصله ولها شرطان احدهما ان
يكون قبلها لفظ همزه الاستفهام وهذا الشرط هنا موجود والثاني
ان يكون بعدها مفردا وما هو في تقدير المفرد مثال المفرد ازيد قايم
ام عمرو ومثال ما هو في تقدير المفرد اقام زيد ام قعد وجوابها تعيين
احد الشيين ان كان التعادل بين شيين والاشيا ان كان بين اكثر من
شيين وهنا بعد ام جمله ولا يمكن الجواب هنا باحد الشيين بل ام
هنا منقطعه بمعنى بل التي للاضراب بمعنى الانتقال من قصه الى
قصه لا بمعنى الابطال وهمزه الاستفهام والاستفهام هنا للتقرير
والتوبيخ والانكار فلا يقتضي جوابا لانه في معنى كيف وقع حسبان
ذلك قال الزمخشري ان يسبقونا ان يفوتونا يعني ان الجزا
يلحقهم لا محاله وهم لم يطمعوا في الفوت ولم يحدثوا به انفسهم
ولكنهم لغفلتهم وقله فكرتهم في العاقبه واصرارهم على المعاصي
في صوره من يقدر ذلك ويطمع فيه ونظيره وما هم بمعجزين
في الارض ولا يحسبن الذين كفروا سبقوا انهم لا يعجزون فان
قلت اين مفعولا حسب قلت اشتمال صلة ان على مسند ومسند
اليه سد مسد المفعولين كقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنه
ويجوز ان يضمن حسب معنى قدر وام منقطعه ومعنى الاضراب
فيها ان هذا الحسبان ابطل من الحسبان الاول لان ذلك انه لا
يمتحن لايمانه وهذا يظن انه لا يجازى بمساويه قال ابو حيان اما قوله
وهم لم يطمعوا في الفوت الى اخره قوله ولم يطمع فيه فليس كما ذكر
بل هم معتقدون ان لا بعث ولا جزا ولا سيما التي نص عليها
ابن عباس وما ذكره الزمخشري هو على اعتقاد من يعلم ان الله مجازيه

ولكن طمع في عفو الله تعالى واما قوله استثقال صلة ان الى اخره فقد
كان ينبغي ان يقدر ذلك في قوله ان يذكروا ويجعل ذلك سد مسد
المفعولين ولم يعترض لانه تقريره واما قوله ويجوز ان يضمن
حسب معنى قدر فمعنى ان ان وما بعدها في موضع مفعول واحد
والتضمين ليس بقياس فلا يصار اليه الا عند الحاجه اليه وهنا
لا حاجه اليه قال الزمخشري بعد كلام وهذا قول صناديد قريش
كانوا يقولون لئن امن منهم لا نبعث نحن ولا نعذب فان عسى كان ذلك
فانا نحمل عنكم الاثم انتهى قال ابو حيان قوله فان عسى كان تركيب
اعجمي لا عربي لان ان الشرطيه لا تدخل على عسى لانه فعل جامد ولا تدخل
ادوات الشرط على الفعل الجامد وايضا فان عسى لا يليها كان واستعمل
عسى اخر اسم ولا حذف ولم يستعملها تامه قال ابن عطيه وقد يحتمل
ان يكون المكث المذكوره مده اقامته في قومه من لدن مولده الى
غرق قومه انتهى قال ابو حيان ليس عندي بمحتمل لان اللبث متعقب
بالفاء الداله على التعقيب قال الزمخشري ما استقلت بها جمله
مستانفه مقدره لما حسنه مثل الفعل كان قائلا قال لم كانت فاحشه
فقيل لان احدا قبلهم لم يتقدم عليها اشمئزازا منها في طباعهم لافراط
قبحها حتى اقدم عليها قوم لوط لخبث طينتهم قالوا لم ينس ذكر على ذكر
قوم لوط انتهى قال ابو حيان يظهر ان ما استقلت بها جمله حاليه
كانه قال اتاتون الفاحشه مبتدعين لها غير مسبوقين بها
قال الزمخشري الغرض تشبيه ما اتخذوه متكلا ومعتمدا
في دينهم وتولوه من دون الله بما هو مثل عند في الوهن وضعف
القوه وهو نسج العنكبوت الا ترى الى مقطع التشبيه وهو قوله
وان اوهن البيوت لبيت العنكبوت انتهى قال ابو حيان يعني

سورة الروم

بقوله الا ترى الى مقطع التشبيه ما ذكره ولا من ان الغرض
تشبيه المتخذ بالبيت لا تشبيه المتخذ بالعنكبوت والذي
يظهر هو تشبيه المتخذ من دون الله وليا بالعنكبوت المتخذة بيتا
اي بالاعتماد للمتخذ على وليه من دون الله كما ان العنكبوت لا اعتماد
لها على بيتها في استظلال وسكنى بل لو دخلت فيه خرقته ثم
بين حال بيتها وانه في غايه الوهن بحيث لا ينتفع به كما ان تلك
الاصنام لا تنفع ولا تجدي شيئا البته قال ابن عطيه والقراءه
بضم الغين اصح واجمع الناس على سيغلبون انه بفتح الياء يراد
به الروم وروي عن ابن عمر انه قرا ايضا سيغلبون بضم الياء
وفي هذه القراءه قلب للمعنى الذي تظاهرت به الروايات انتهى
قال ابو حيان قوله واجمعوا الناس كذلك الا ترى ان الذين
قرءوا غلبت بفتح الغين هم الذين قرءوا سيغلبون بضم الياء وفتح
اللام فليست هذه مخصوصه بابن عمر كما ذكر قال الزمخشري
ويجوز ان يكون ان بمعنى اي تفسير الاساءه للتكذيب والاستهزاء
كانت في معنى القول نحو نادى وليس وجه اخر وهو ان يكون اساءوا
السوأى بمعنى اقترفوا الخطيئه التي هي اسوا الخطايا وان كذبوا عطف
بيان لها وخبر كان محذوف كما يحذف جواب لما ولو اراده الابهام انتهى
قال ابو حيان كون ان هنا حرف تفسير متكلف جدا واما
قوله الخطايات بها الذا هو في النسخه التي طالعناها جمع جمع التكسير
بالالف والياء وذلك لا ينقاس انما يتصرف فيه على مورد السماع ولا
يبعد ان يكون زياده الياء في الخطايات من الناسخ واما قوله وان
كذبوا عطف بيان لها اي للسوأى وخبر كان محذوف الى اخره فهذا
فهم اعجمي لان الكلام مستقل في غايه الحسن بلا حذف فيتكلف

له محذوف ولا يدل دليل عليه واصحابنا لا يجيزون حذف خبر
كان ولا اخواتها لا اقتصارا ولا اختصارا الا ان ورد فيه شي
فلا يقاس عليه قال الزمخشري المفعولون فاعلون في المعنى لانهم
راوون مكانه فكانه قال قيل يجعلكم رائين البرق خوفا وطمعا
انتهى قال ابو حيان لونه فاعلا قبل همزة التعدية لا يلتبس له جمله
بعدها على ان المسلة فيها خلاف فمذهب الجمهور اشتراط اتحاد
الفاعل ومن النحويين من لا يشترطه قال ابن عطيه ومن عندي
يعني قوله دعوة من الارض قال كما تقول دعوتك من الجبل اذا كان
المدعو في الجبل انتهى قال ابو حيان لو من لانتها الغايه فقول
مردود عند اصحابنا قال الزمخشري الزموا فطرة الله او عليكم
فطرة الله الى الحق قال ابو حيان قوله او عليكم فطره الله لا يجوز
لان فيه حذف كله الاغرا ولا يجوز حذفها لانه قد حذف
الفعل وعوض عليك منه فلو جاز حذفه لكان اجحافا اذ فيه
حذف العوض والمعوض منه قال الزمخشري ويجوز ان يكون
من الذين منقطعا مما قبله ومعناه من المفارقين دينهم كل حزب
فرحين بما لديهم ولكنه رفع من حزب على الوصف الحمل لقوله
وكل ظل عبرها ضم نفسه انتهى
حيان قدر ولا فرحين محذوفا صفه لحزب بهم ثم قال والمه رفع
على الوصف لكل لانك اذا قلت من قومك كل رجل صالح جاز في
صالح الخفض نعتا لرجل وهو الاكثر لقوله
جادت عليه كل عين ثره فتركن كل حديقه كالدرهم
وجاز الرفع نعتا لكل لقوله
ولهت عليه كل معصفه هوجا ليس للبها زبر

الى

من فيع هو حاصفه لكل قال الزمخشري ويجوز ان يكون
الذي خلقكم صفه للمبتدا والخبر هل من شركائكم وقوله من ذلكم
هو الذي ربط الجمله بالمبتدا لان معناه من افعاله انتهى قال ابو
حيان الذي ذكره النحويون ان اسم الاشاره يكون رابطا اذا
كان اشير به الى المبتدا واما ذلكم هنا فليس اشاره المبتدا لكنه
شبيه بما اجازه الفرا من الربط بالمعنى وخالفه الناس وذلك في
قوله والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن قال التقدير
يتربصن ازواجهم فقدر الضمير بمضاف الى الضمير الذي يحصل به
الربط كذلك قدر الزمخشري من ذلكم من افعاله بمضاف الى الضمير
العائد على المبتدا قال الزمخشري هل من شركائكم الذين اتخذتموهم
اندادا لله من الاصنام وغيرها من يفعل شيا قط من تلك الافعال
حتى يصح ما ذهبتم اليه انتهى قال ابو حيان استعمل قط في غير
موضعها لانها ظرف الماضي وهنا جعلها معمولة ليفعل قال
الزمخشري ومن الاولى والثانيه كل واحده مستقلة بتاكيد تعجيز
شركائهم وتجهيل عبدتهم انتهى قال ابو حيان لا ادري ما اراد بهذا
الكلام قال الزمخشري وتقديم الظرف في الموضعين للدلاله
على ان ضرر الكفر لا يعود الا على الكافر لا يتعداه ومنفعه الايمان
والعمل الصالح يرجع الى المومن لا يتجاوزه انتهى قال ابو حيان هذا
على طريقته في دعواه ان تقديم المفعول وما جرى مجراه يدل
على الاختصاص واما على مذهبنا فيدل على الاهتمام واما ما يدعيه
من الاختصاص فمفهوم من اي كثيره في القران منها ولا تكسب
كل نفس الا عليها ولا تزر وازره وزر اخرى
سوره لقمان

الزمخشري عطفاً على محل ان ومعمولها على ولو ثبت كون الاشجار
اقلاماً وثبت البحر ممدوداً بسبعة ابحر انتهى قال ابو حيان وهذا
لا يتم الا على راي المبرد حيث زعم ان انّ في موضع رفع على الفاعلية
قال الزمخشري فان قلت زعمت ان قوله والبحر يمده حال
في احد وجهي الرفع وليس فيه ضمير راجع الى ذي الحال قلت هو
كقوله وقد اغتدي والطير في وكناتها وجيت
والجيش مصطف
وما اشبه ذلك من الاحوال التي حكمها حكم الظروف ويجوز ان
يكون المعنى وبحرها والضمير للارض انتهى قال ابو حيان هذا الذي
جعله سؤالاً وجواباً من واضح النحو الذي لا يجهله المبتدئون
فيه وهو ان الجملة الاسمية اذا كانت حالاً بالواو لا تحتاج الى ضمير
يربط واكتفى بالواو فيها واما قوله وما اشبه ذلك من الاحوال
التي حكمها حكم الظروف فليس بجيد لان الظرف اذا وقع حالاً ففي
العامل فيه ضمير منتقل الى الظرف والجملة الاسمية اذا كانت حالاً
بالواو فليس فيها ضمير منتقل واما قوله ويجوز فلا يجوز الا على راي
الكوفيين حيث يجعلون ال عوضاً من الضمير قال الزمخشري
فان قلت الكلمات جمع قلة والموضع موضع التكثير لا التقليل فهلا
قيل كلم الله قلت معناه ان كلماته لا تفي بكتبها البحار فكيف بكلمه
انتهى قال ابو حيان وعلى تسليم ان كلمات جمع قلة فجموع القلة اذا
تعرفت بالالف واللام غير العهدية او اضيفت عمت وصارت
لا تخص القليل والعام مستغرق لجميع الافراد قال الزمخشري
يعني ان ذلك الاخلاص الحادث عند الخوف لا يبقى لاحد قط انتهى
قال ابو حيان لم يستعمل الزمخشري قط ظرفاً والعامل

فيه غير ماض وهو مخالف لكلام العرب في ذلك

سورة الم السجدة

قال
ابن عطيه من رب العالمين متعلق بتنزيل وفي الكلام تقديم وتاخير
ويجوز ان يتعلق بقوله لا ريب اي لا شك فيه من جهة الله تعالى
وان وقع شك الكفرة فذلك لا يراعى والريب الشك وكذا هو في
كل القرآن الا قوله ريب المنون انتهى قال ابو حيان اذا كان
تنزيل خبر مبتدا وكانت الجملة اعتراضية بين ما افتقر الى غير
رتبته لم يقل فيه ان فيه تقديماً وتاخيراً بل لم يتاخر لو كان
اعتراضاً واما كونه متعلقاً بلا ريب فليس بجيد لان نفي الريب
عنه مطلقاً هو المقصود لان المعنى لا مدخل للريب فيه انه
تنزيل الله لان موجب نفي الريب عنه موجود وهو الاعجاز
فهو ابعد شيء من الريب وقولهم افتراه كلام جاهل لم يمعن النظر
او جاحد مستيقن انه من عند الله فقال ذلك حسداً وحكماً
من الله عليه بالضلال قال الزمخشري يجوز ان يكون خطاباً
لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه وجهان انه اراد به التمني
كانه قيل وليتك ترى والتمني له كما كان الترجي له في لعلهم يهتدون
لانه تجرع منهم الغصص ومن عداوتهم وضرارهم فجعل الله تمنيه
ان يراهم على تلك الصفة الفظيعة من الحياء والخزي والغم ليشمت
بهم وان تكون لو الامتناعية قد حذف جوابها وهو لرايت امراً
فظيعاً ويجوز ان يخاطب به كل احد كما تقول فلان لئيم ان اكرمته
اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد به مخاطباً بعينه
وكانك قلت ان اكرم وان احسن اليه انتهى قال ابو حيان

التمني في هذا الموضع بلو بعيد وتسميه لو الامتناعيه ليس بجيد
بل العباره الصحيحه لو لما كان سيقع لوقوع غيره وهي عباره
سيبويه وقوله قد تحذف جوابها ولولا وليتك ترى مما يدل
على انها اذا كانت للتمني لا جواب لها والصحيح انها اذا اشربت معنى
التمني يكون لها جواب كحالها اذا لم تشربه قال الشاعر

فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر بالذنائب اي

زير

بيوم الشعثمين لقر عينا وكيف لقاء من تحت القبور

وقال الزمخشري وقد تجي لو في معنى التمني كقولك لو تاتيني فتحدثني
كما تقول ليتك تاتيني فتحدثني وقال ابن مالك ان اراد به الحذف
اي وددت لو تاتيني فصحيح وان اراد انها موضوعه للتمني فغير
صحيح لانها لو كانت موضوعه له ما جاز ان يجمع بينها وبين
فعل التمني لا يقال تمنيت ليتك تفعل ويجوز تمنيت لو تقوم وكذلك
امتنع الجمع بين لعل والترجي وبين الا واستثني انتهى
ويجوز ان يراد فجنه ماواهم النار اي النار لهم مكان جنه الماوي
للمومنين لقوله فبشرهم بعذاب اليم انتهى قال ابو حيان هذا
فيه بعد وانما يذهب الى مثل فبشرهم اذا كان مصرحا به فتقول
قام مقام البشاره العذاب ولذلك قام مقام التحيه ضرب وجيع
اما ان يضمن سياق الكلام مسقعن عنه جاز على احسن وجوه الفصاحه
حتى يحمل الكلام على اضمار فليس بجيد قال ابن عطيه ولا خلاف
ان العذاب الاكبر عذاب الاخره انتهى قال ابو حيان في كتاب التحرير
والاكثر على ان العذاب الادنى عذاب يوم القيمه في النار وقيل هو
القتل والسبي والاسر وعن جعفر بن محمد انه خروج المهدي

سورة الأحزاب

الزمخشري ... بالسيف انتهى
فان قلت كيف جعلت الرحمه قرينه السوء في العصمه ولا عصمه
الا من السوء قلت معناه او يصيبكم بسوء ان اراد بكم رحمه فاختصر
الكلام واجري مجرى قوله ؛ متقلدا سيفا ورمحا
او حمل الثاني على الاول لما في العصمه من معنى المنع انتهى
حيان اما الوجه الاول ففيه حذف جمله لا ضروره تدعو الى
حذفها والثاني هو الوجه لا سيما اذا قدر مضاف محذوف اي
من مراد الله قال الزمخشري وهلموا الينا اي قربوا انفسكم
الينا قال وهو صوت سمي به فعل متعد مثل احضر وقرب انتهى
قال ابو حيان الذي عليه النحويون ان هلم ليس صوتا وانما هو
مركب مختلف في اصل تركيبه فقيل هو مركب من ها التي للتنبيه
والم وهو مذهب البصريين وقيل من هل وام والكلام
على ترجيح المختار منهما مذكور في النحو واما قوله سمي به فعل
متعد ولذلك قدر هلم الينا اي قربوا انفسكم الينا فالنحويون
يقولون انه متعد ولازم والمتعدي كقوله قل هلم شهداءكم
اي احضروا شهداءكم واللازم كقوله هلم الينا اي اقبلوا الينا
قال الزمخشري فان قلت للمنافق عمل حتى يرد عليه الاحباط
قلت لا ولكنه تعليم لمن عسى يظن ان الايمان باللسان ايمان وان لم يواطيه القلب
قال ابو حيان في كلام الزمخشري استعمال عسى صله لمن وهو لا يجوز
قال الزمخشري لمن كان يرجو بدل من لكم لقوله للذين استضعفوا
لمن امن منهم انتهى قال ابو حيان لا يجوز على مذهب جمهور البصريين
ان يبدل من ضمير المتكلم ولا من ضمير المخاطب اسم ظاهر في بدل الشي
من الشي وهما لعين واحده واجاز ذلك الكوفيون والاخفش

ويدل عليه قول الشاعر

وكم قريش كسنادل مفضله وام نهج الهدى من كان ضليلا

قال الزمخشري ويعذبهم ان شا اذا لم يتوبوا ويتوب عليهم اذا
تابوا انتهى قال ابو حيان لا يجوز تعليق عذابهم اذا لم يتوبوا بمشيته
تعالى لانه تعالى قد شا ذلك واخبر انه يعذب المنافقين حتما لا
محاله قال الزمخشري ويجوز ان تكون الثانيه بيانا للاولى
او استينافا انتهى قال ابو حيان لا يظهر كونها بيانا للاولى ولا
الاستيناف لانها تبقي كالمعلقه بما قبلها انتهى قال الزمخشري احد
في الاصل بمعنى وحد وهو الواحد ثم وضع في النفي العام مستويا فيه
المذكر والمونث والواحد وما وراه والمعنى لستن كجماعه واحده
من جماعات النساء اي اذا تقصيت امه النسا جماعه جماعه لم يوجد
منهن جماعه واحده تساويكن في الفضل والسابقه ومنه قوله
عز وجل والذين امنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين احد منهم يريد بين
جماعه واحده منهم تسويه بين جميعهم في انهم على الحق المبين انتهى
قال ابو حيان اما قوله احد في الاصل بمعنى وحد وهو الواحد فصحيح
واما قوله ثم وضع الى قوله وما وراه فليس بصحيح لان الذي يستعمل
في النفي العام مدلوله غير مدلول واحد لان واحدا ينطلق على كل
شي اتصف بالوحده واحد المستعمل في النفي العام مخصوص بمن
يعقل وذكر النحويون ان مادته همزه وحا ودال ومادة احد
بمعنى واحد اصله واو وحا ودال فقد اختلفا ماده ومدلولا واما
قوله لستن كجماعه واحده فقد قلنا ان قوله لستن معناه ليست
كل واحده منكن فهو حكم على كل واحده واحده ليس حكما
على المجموع من حيث هو مجموع وقلنا ان معنى كاحد كشخص واحد فابقينا

احدا على موضوعه من التذكير ولم يتاوله لجماعه واحده واما ولم يفرقوا
بين احد منهم فاحتمل ان يكون الذي للنفي العام ولذلك جا في سياق
النفي فعم وصلحت البينيه للعموم واحتمل ان يكون بمعنى واحد
ويكون للحذف معطوف اي بين واحد وواحد من رسله
كما قال فما كان بين الخير لو جا سالما ابو حجر الا
ليال قلايل
اي بين الخير وبيني قال الزمخشري كان من حق الضمير ان يوحد
كما تقول ما جاني من رجل ولا امراه الا كان من شانه كذا انتهى
قال ابو حيان ليس كما ذكر لان هذا عطف بالواو فلا يجوز افراد
الضمير الا على تاويل الحذف اي ما جاني من رجل الا من شانه كذا وتقول
ما زيد ولا عمرو الا ضربا خالدا ولا يجوز الا ضرب الا على الحذف كما قلنا
قال الزمخشري واو الحال اي تقول لزيد امسك عليك زوجك
مخفيا في نفسك اراده ان لا يمسكها وتخفي خاشيا قالة الناس
او واو العطف كانه قيل واذ تجمع بين قولك امسك واخفا
خلافه وخشيه الناس انتهى قال ابو حيان لا يكون وتخفي حالا الا
على اضمار مبتدا اي وانت تخفي لانه مضارع مثبت فلا يدخل عليه
الواو الا على ذلك الاضمار وهو مع ذلك قليل نادر لا تبنى على مثله القواعد
ومنه قولهم قمت واصك عينه اي وانا اصك عينه قال ابن
عطيه وانتصب سنه الله على الاغرا كانه قال فعليه سنه الله انتهى
قال ابو حيان قوله على الاغرا ليس بجيد لان عامل الاسم في الاغرا لا
يجوز حذفه وايضا فتقديره فعليه سنه الله بضمير الغايب لا
يجوز ذلك في الاغرا لا يغرى وما جا من قولهم عليه رجلا ليسى له
تاويل وهو مع ذلك نادر قال الزمخشري يعني النوهم عمي

لان الغايب رم

عسى بنو هم يتفاوت الحلم الى اخره قال ابو حيان استعمل صله
لمن عسى وهو لا يجوز قال ابن عطيه وروى ابن ابي بزه
عن ابن كثير بتخفيف الدال من العد وان كانه قال فما لكم
عده تلزمونا تعدونا وظلما لهن والقراءه الاولى اشهر عن ابن
كثير وتخفيف الدال وهم من ابن ابي بزه انتهى قال ابو حيان ليس
بوهم اذ قد نقلها عن ابن كثير بن خالويه وابو الفضل الرازي في
كتاب اللوامح في شواذ القران قال الزمخشري والفاعل والفاعله
في المصادر غير عزيز كالخارج والقاعد والعافيه والكاذبه
انتهى قال ابو حيان ليس كما ذكر بل هما عزيزان وتمثيله كالخارج
يشير الى قول الفرزدق ولا خارجا من فيّ زور كلام والفاعل
الى احد التاويلين في قوله اقاعدا وقد سار الركب والكاذبه الى
قوله تعالى ليس لوقعتها كاذبه وقد يتاول هذه الالفاظ على
انها ليست مصادر قال الزمخشري الا ان يؤذن في معنى
الظرف تقديره وقت ان يؤذن لكم وغير ناظرين حال من
لا تدخلوا وقع الاستثنا على الوقت والحال معا كانه قيل
لا تدخلوا بيوت النبي الا وقت الاذن ولا تدخلوها الا
غير ناظرين اناه انتهى قال ابو حيان اما ان يؤذن في معنى
الظرف وتقديره وقت ان يؤذن لكم وانه وقع الاستثنا على
الوقت فليس بصحيح وقد نصوا على ان ان المصدريه لا تكون في
معنى الظرف تقول اجيئك صياح الديك وقدوم الحاج
ولا يجوز اجيئك ان يصيح اجاز ووقوع ان المصدريه ظرفا
ابو الفتح ابن جني وخرج عليه قول الشاعر الديك ولا ان
يقدم الحاج واما الاستثنا وقع على الوقت والحال معا

فلا يجوز على مذهب الجمهور ولا يقع بعد الا في الاستثنا الا المستثنى
او المستثنى منه او صفه المستثنى منه واجاز الاخفش
والكسائي ذلك في الحال اجازا ما ذهب القوم الا ابو
الجمه راجلين عنا فيجوز ما قاله الزمخشري في الحال واما
قوله الا ان يؤذن فلا يتعين ان يكون ظرفا لانه يكون التقدير
الا بان يؤذن لكم فيكون الباء للسبب لقوله فاخرجنا به
من كل الثمرات او للحال اي مصحوبين للاذن قال الزمخشري
ويحكى ان بعض الفتيان قتل جاريه له كان يحبها ثم قال فصورا
لما عسى ان يتفق من بقائها بعده وحصولها تحت يد غيره
انتهى قال ابو حيان قال لما عسى فجعل عسى صله للموصول
وقد كثر منه هذا وهو لا يجوز قال الزمخشري ملعونين
نصب على الشتم او الحال اي لا يجاورونك الا ملعونين دخل
حرف الاستثنا على الظرف والحال معا كما مر في قوله الا ان يؤذن
لكم غير ناظرين ولا يصح ان ينتصب عن اخذوا لان ما بعد كلمه
الشرط لا يعمل فيما قبلها انتهى قال ابو حيان تقدم الكلام
معه في مجي الحال مما قبل الا مذكوره بعد ما استثني بالا فلو
الاستثنا منصبا عليهما وان جمهور البصريين منعوا من ذلك
واما قوله لان ما بعد كلمه الشرط لا يعمل فيما قبلها فليس هذا
مجمعا عليه لان ما بعد كلمه الشرط شيئان فعل الشرط والجواب فاما
فعل الشرط فاجاز الكسائي تقديم معموله على الكلمه اجاز زيدا ان
تضرب اضربه واما الجواب فقد اجاز ايضا تقديم معموله عليه
نحو ان تقم زيدا اضرب قال الزمخشري ومعنى تسبيح
الجبال ان الله يخلق فيها تسبيحا كما خلق الكلام في الشجره

فيسمع منها ما يسمع من المسبح معجزة كما داود وقيل كان بنوح
على ذنبه بترجيع وتحزن وكانت الجبال تسعده على نوحه
باصدائها والطير باصواتها انتهى قال ابو حيان قوله كما خلق
الكلام في الشجرة فيسمع منها ما يسمع من المسبح الى اخره اعني ان
الذي سمع موسى هو من ما خلقه الله في الشجرة من الكلام
لا انه كلام الله حقيقة وهو مذهب المعتزلة واما قوله
تسعده اي الجبال على نوحه باصدائها فليس بشي لان الصدى
ليس بصوت الجبال حقيقة والله تعالى نادى الجبال ياوبي
معه والصدى لا يومر الجبال بان تفعله اذ ليس فعلا لها
وانما هو من اثار صوت المتكلم على ما تقدم عليه الناس قال
ابن عطيه جنتان ابتدا وخبره في يمين وشمال انتهى قال ابو
حيان لا يظهر ذلك لانه نكرة لا يسوغ الابتدا بها الا ان
اعتقدان ثم صفة محذوفة اي جنتان لهم او عظيمتان لهم
عن يمين وشمال وعلى تقدير ذلك يبقى الكلام متعلقا بما قبله
قال الزمخشري ولا قول ثم ولكنهم لما مكنوا من
السبب وسويت لهم اسبابه فكانهم امروا بذلك واذن لهم فيه
انتهى قال ابو حيان دخول الفاء في قوله فكانهم لا يجوز والصواب
كانهم لاحسب لكنهم قال ابو حيان الا لمن اذن له واحتمل قوله
لاحد ان يكون مشفوعا له وهو الظاهر فيكون قوله الا لمن اذن
له اي الا المشفوع اذن لاجله ان يشفع فيه والشافع ليس بمذكور
وانما دل عليه المعنى واحتمل ان يكون شافعا فيكون قوله الا لمن
اذن له لمعنى الا الشافع اذن له ان يشفع والمشفوع ليس بمذكور وانما
دل عليه المعنى وعلى هذا الاحتمال يكون اللام في اذن له لام التبليغ

لا لام العلة قال الزمخشري تقول الشفاعة لزيد على معنى
انه الشافع كما تقول الكرم لزيد وعلى معنى انه المشفوع له كما تقول
القيام لزيد فاحتمل قوله ولا تنفع الشفاعة عنده الا لمن اذن له
ان يكون على احد هذين الوجهين اي لا تنفع الشفاعة الا كاينة
لمن اذن له من الشافعين ومطلقة له او لا تنفع الشفاعة الا كاينة
لمن اذن له اي لشفيعه او هي اللام الثانية في قوله اذن لزيد لعمرو
اي لاجله فكانه قيل الا لمن وقع الاذن للشفيع لاجله وهذا
وجه لطيف وهو الوجه وهذا تكذيب لقولهم هولا شفعاؤنا
عند الله قال ابو حيان جعل الا لمن اذن له استثناء مفرغا
من الاحوال ولذلك قدره الا كاينة وعلى ما قررناه استثناء من الذوات
قال ابن عطيه في الكلام حذف يدل عليه الظاهر كانه قال
ولا هم شفعاء كما تحبون انتم بل هم عبدة او مسلمون ابدا يعني منقادون
حتى اذا فزع عن قلوبهم قال وتظاهرت الاحاديث عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان قوله حتى اذا فزع عن قلوبهم انما هي
في الملايكة اذا سمعت الوحي الى جبريل وبالامر يامر الله به سمعته
كجر سلسلة الحديد على الصفوان فتفزع عند ذلك تعظيما وهيبة
وقيل خوف ان تقوم الساعة فاذا فزع ذلك عن قلوبهم اي اطير
الفزع عنهم وكشف يقول بعضهم لبعض ولجبريل ماذا قال
ربكم فيقول المسوولون قال الحق وهو العلي الكبير وبهذا المعنى من
ذكر الملايكة في صدر الايات تتسق هذه الاية على الاولى ومن
لم يشعر ان الملايكة مشار اليهم من اول قوله الذين زعمتم لم تتصل له
هذه الاية بما قبلها فلذلك اضطرب المفسرون في تفسيرها ثم ذكر
كلاما اخر قال ابو حيان ما قدره ابن عطيه لا يصح ان نفيا الا ان ما

ما بعد الغاية مخالف لما قبلها وهم عبده منقادون دائما لا ينفكون
عن ذلك لا اذا فزع عن قلوبهم ولا اذا لم يفزع وحمل ذلك على الملائكة
حال الوحي لا يناسب الاية ولكون النبي صلى الله عليه وسلم في قصة
الوحي قال فاذا جاءهم جبريل فزع عن قلوبهم لا يدل على ان هذه
الاية في الملائكة حالة تكلم الله بالوحي والحديث رواه ابن
مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا تكلم الله عز وجل
بالوحي سمع اهل السماء صلصلة كجر السلسلة على الصفا فيصعقون
فلا يزالون كذلك حتى ياتيهم جبريل عليه السلام فاذا جاءهم جبريل
فزع عن قلوبهم فيقولون يا جبريل ماذا قال ربك فيقول
الحق فينادون الحق الحق قال الزمخشري وقرا ابن مسعود
وعيسى افرنقع عن قلوبهم والكلمة مركبة من حروف المفارقة
مع زيادة العين كما ركب اقمطر من حروف القمط مع زيادة الراء
وهو ظاهر كلامه فليس بصحيح لان العين من حروف الزيادة
ولذلك وان عني ان الكلمة فيها حروف ما ذكر وزايد الى ذلك
العين والراء في المادة فرقع وقمطر فهو صحيح ولولا ايهام ما
قاله الزمخشري في هذه الكلمة لم اذكر هذه القراءة لمخالفتها سواد
المصحف قال الزمخشري الا كافة للناس الا ارسالة عامة
لهم محيطة بهم لانها اذا شملتهم فقد كفتهم ان يخرج منها احد
منهم قال ومن جعله حالا من المجرور متقدما عليه فقد اخطأ
لان تقدم حال المجرور عليه في الاحالة بمنزلة تقدم المجرور
على الجار وكم ترى ممن يرتكب هذا الخطأ ثم لا يقنع به حتى يضم
اليه ان يجعل اللام بمعنى الى لانه لا يستوي له الخطأ الاول الا بالخطأ
الثاني فلا بد له من ارتكاب الخطأين انتهى قال ابو حيان

اما كافة بمعنى عامة فالمنقول عن النحويين انها لا تكون الا حالا ولم
يتصرف فيها بغير ذلك فجعلها صفة لمصدر محذوف خروج عن
ما نقلوا ولا يحفظ ايضا استعمالها صفة لموصوف محذوف
واما قول الزمخشري ومن جعله حالا الى اخره فذلك مختلف فيه
ذهب الاكثرون الى ان ذلك لا يجوز وذهب ابو علي وابن كيسان وابن
برهان ومن معاصرينا ابن مالك الى انه يجوز وهو الصحيح ومن امثلته
اي على زيد حسنا ما تكون تحبني منك التقدير زيد حسن منك
حسن ما تكون فجعل حسن ما تكون حالا من الكاف في منك وقدمها
عليه وقال الشاعر

اذا المرء اعيته المروءة ناشئا فمطلبها كهلا عليه شديد

اي فمطلبها عليه كهلا شديد وقال اخر

تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم
عندي

اي تسليت عنكم طرا اي جميعا وقد جاء تقديم الحال على صاحبه
المجرور وعلى ما يتعلق به ومن ذلك قول الشاعر

مشغوفة بك قد شغفت وانما حتم الفراق فما اليك
سبيل وقال اخر
غافلا تعرض المنية للمرء فيدعى ولات حين اباء

اي شغفت بك مشغوفة وتعرض المنية للمرء غافلا واذا جاز تقديمها
على المجرور والعامل يتقدمها عليه دون العامل اجوز وقول
الزمخشري ولم نر ممن يرتكب هذا الخطأ الى اخر كلامه تشنيع
لان قائل ذلك لا يحتاج الى ان يتاول اللام بمعنى الى لان
ارسل يتعدى بالى ويتعدى باللام لقوله وارسلناك للناس

رسولاً ولوناً ول اللام بمعنى الى لم لمن ذلك خطا لان اللام
قد جاءت بمعنى الى والى قد جاءت بمعنى اللام وارسل مما جا
متعديا بهما الى المجرور قال الزمخشري لميعاد ظرف الوعد
من مكان او زمان وهو هاهنا الزمان والدليل عليه قراءة
من قرا ميعادٌ يومٌ فابدل منه اليوم انتهى قال ابو حيان
لا يتعين ما قال اذ يكون بدلا على تقدير محذوف اي قل لكم
ميعاد ميعاد يوم فلما حذف اعرب ما قام مقامه باعرابه
قال ابو حيان وقرا الجمهور بالتي وجمع التكسير للعقلا
وغيرهم يجوز ان يعامل معامله الواحدة المونثه قال
الزمخشري ويجوز ان يكون التي هي التقوى وهي المقربة عند الله
زلفى وحدها اي ليست اموالكم بتلك الموضوعة للتقريب انتهى
قال ابو حيان جعل التي نعتاً لموصوف وهي التقوى ولا
حاجه الى تقدير هذا الموصوف والظاهر ان التي راجع
الى الاموال والاولاد وقاله الفرا وقال ايضا هو والزجاج
حذف من الاول لدلالة الثاني عليه والتقدير وما اموالكم
بالتي تقربكم عندنا زلفى ولا اولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى
انتهى ولا حاجة لتقدير هذا المحذوف اذ يصح ان يكون التي للمجموع
الاموال والاولاد قال ابو حيان الا من امن الظاهر انه استثنا
منقطع وهو منصوب على الاستثنا اي لكن من امن وعمل صالحا
فايمانه وعمله يقربانه وقال الزجاج الا من امن هو بدل من
الكاف والميم في يقربكم وقال النحاس وهذا غلط لان الكاف
والميم للمخاطب فلا يجوز البدل ولو جاز هذا لجاز رايتك
زيدا وقول ابي اسحاق هذا هو قول الفرا انتهى ومذهب

الاخفش وكونه يجوز ان يبدل من ضمير المخاطب والمتكلم
لكن البدل في الاية لا يصح الا ترى انه لا يصح تفريغ الفعل الواقع
صلة لما بعد الا لو قلت ما زيد الا الذي ضرب الا خالدا
لم يصح وتخيل الزجاج ان الصلة وان كانت من حيث المعنى منفية
انه يجوز البدل وليس بجائز الا فيما يصح التفريغ له قال
الزمخشري الا من امن استثنا من كم في يقربكم والمعنى
ان الاموال لا تقرب احدا الا المومن الصالح الذي ينفقها
في سبيل الله والاولاد لا تقرب احدا الا من علمهم الخير وفقههم
في الدين ورشحهم للصلاح والطاعه انتهى قال ابو حيان
اتبع الزجاج في ذلك وهو لا يجوز كما ذكرنا لا يجوز ما زيد بالذي
يخرج الا اخوه ولا ما زيد بالذي يضرب الا عمرا ولا ما
زيد بالذي يمر الا ببكر والتركيب الذي ركبه الزمخشري
من قوله لا تقرب احدا الا المومن غير موافق للتركيب القراني
ففي الذي ركبه يجوز كما قال وفي لفظ القران لا يجوز
واجاز الفرا ان يكون من في موضع رفع وتقدير الكلام عنده
ما هو المومن الا من امن انتهى وقوله كلام لا يتحصل منه معنى
كانه كان نائما حين قال ذلك قال الزمخشري بواحدة
بخصلة واحدة وهو فسرها بقوله ان تقوموا على انه
عطف بيان لها انتهى قال ابو حيان هذا لا يجوز لان بواحدة
نكرة وان تقوموا معرفة لتقديره قيامكم لله
وعطف البيان فيه مذهبان احدهما انه يشترط فيه
ان يكون معرفة من معرفة وهو مذهب البصريين والثاني
انه يتبع ما قبله في التعريف والتنكير وهو مذهب الكوفيين

واما التخالف فلم يذهب اليه ذاهب انما هو وهم من قائله
وقد رد النحويون على الزمخشري في قوله ان مقام ابراهيم عطف
بيان من قوله آيات بينات وذلك لاجل التخالف فكذلك هذا
قال الزمخشري رفع محمول على محل ان واسمها او على المستكن
في نقذف اذ هو خبر مبتدا محذوف انتهى قال ابو حيان
اما الحمل على محل ان واسمها فهو غير مذهب سيبويه وليس بصحيح
عند اصحابنا على ما قررناه في كتب النحو واما قوله على المستكن في
نقذف فلم يبين وجه حمله فكانه يريد انه بدل من ضمير يقذف
قال الزمخشري وقرئ واخذ وهو معطوف على محل
لا فوت ومعناه فلا فوت هناك وهناك اخذ انتهى
[قال ابو] حيان كانه يقول لا فوت مجموع لا والمبني معها في موضع مبتدا وخبر
هناك فكذلك واخذ مبتدا وخبره هناك فهو من عطف الجمل
وان كانت احداهما تضمنت النفي والاخرى تضمنت الايجاب

سورة فاطر

قال الزمخشري مثنى وثلاث ورباع صفات الاجنحة وانما لم ينصرف لتكرر
العدل فيها وذلك انها عدلت عن الفاظ الاعداد عن صيغ الى
صيغ اخر كما عدل عمر عن عامر وحذام عن حاذمة وعن تكرير
الى غير تكرير واما الوصفية فلا يفترق الحال فيها بين المعدولة
والمعدول عنها الا تراك تقول مررت بنسوة اربع وبرجال ثلاثة
فلا يعرج عليها انتهى قال ابو حيان جعل المانع للصرف هو تكرار
العدل فيها والمشهور انها امتنعت للصرف للصفة والعدل
واما قوله الا تراك فانه قاس الصفة في هذا المعدول على الصفة

في اربع وفي

وفي ثلاثة وليس بصحيح لان مطلق الصفة لم يعدوه علة
بل اشترطوا فيه فليس الشرط موجودا في اربع لان شرطه ان
لا يقبل تاء التانيث وليس شرط في ثلاثة موجودا لانه لم يجعل
علة مع التانيث فقياس الزمخشري قياس فاسد اذ غفل عن شرط
كون الصفة علة قال الزمخشري ويجوز ان يكون حالا
كان كلها صارت حسرات لفظ التحسر كما قال جرير

ومشق الهواجر لحمهن مع السرى حتى ذهبن كلاكلا
وصدورا

يريد رجعن كلاكلا وصدورا اي لم يبق الا كلاكلها وصدورها
ومنه قوله

فعلى اثرهم تساقط نفسي حسرات وذكرهم
لي سقام انتهى

[قال ابو] حيان ما ذكره من ان كلاكلا وصدورا حال هو مذهب سيبويه
وقال المبرد هو تمييز منقول من الفاعل اي حتى ذهبت كلاكلها
وصدورها قال الزمخشري ويجوز في حكم الاعراب
ابتاع اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبر
لولا ان المعنى يأباه انتهى قال ابو حيان اما كونه صفة فلا يجوز
لان الله علم والعلم لا يوصف به وليس اسم جنس كالرجل
فيتخيل فيه الصفة واما قوله لولا ان المعنى يأباه فلا يظهر
ان المعنى يأباه لانه يكون قد اخبر بان المشار اليه بتلك الصفات
والافعال المذكورة ربكم اي مالك امركم او مصلحكم وهذا معنى لائق
سائغ [قال ابو] حيان بالحق حال من الفاعل اي محقين ومن المفعول
اي محقا او صفة لمصدر محذوف اي ارسالا بالحق اي مصحوبا به

قال الزمخشري او صلة لبشيرا ونذيرا على بشيرا بالوعد
الحق ونذيرا بالوعيد الحق انتهى قال ابو حيان لا يمكن ان
يتعلق بالحق هذا ببشيرا ونذيرا معا بل ينبغي ان يتاول
كلامه على انه اراد ان ثم محذوفا والتقدير بالوعد الحق بشيرا
وبالوعيد الحق نذيرا فحذف المقابل لدلالة مقابله عليه
الزمخشري الغربيب تاكيد للاسود ومن حق التوكيد ان يتبع
المؤكد كقولك اصفر فاقع وابيض يقق وما اشبه ذلك
ووجهه ان يضمر المؤكد قبله فيكون الذي بعده تفسيرا لما اضمر كقول
النابغة والمؤمن العائذات الطير
وانما يفعل ذلك لزيادة التوكيد حيث يدل على المعنى الواحد من طريقي
الاظهار والاضمار جميعا انتهى قال ابو حيان هذا لا يصح الا على
مذهب من يجيز حذف المؤكد ومن النحاة من منع ذلك وهو
اختيار ابن مالك قال ابو حيان كذلك اي كاختلاف الثمرات
والجبال فهذا التشبيه من تمام الكلام قبله والوقف عليه حسن
قال ابن عطيه ويحتمل ان يكون من الكلام الثاني يخرج
مخرج السبب فانه قال كما جاءت القدرة في هذا كله انما يخشى
الله من عباده العلماء اي المخلصون لهذه العبر الناظرون فيها انتهى
قال ابو حيان هذا الاحتمال لا يصح لان ما بعد انما لا يمكن
ان يتعلق بهذا المجرور قبلها ولو خرج مخرج السبب لكان
التركيب كذلك يخشى الله من عباده اي لذلك الاعتبار والنظر في
مخلوقات الله واختلاف الوانها يخشى الله ولكن التركيب جاء بانما
وهي تقطع هذا المجرور مما بعدها قال الزمخشري اروني
بدل من ارايتم لان معنى ارايتم اخبروني كانه قال اخبروني عن

هؤلاء الشركاء وعن ما استحقوا به الالهية والشركة اروني اي
جزء من اجزاء الارض استبدوا بخلقه دون الله ام لهم مع الله
شركة في خلق السموات ام معهم كتاب من عند الله ينطق بانهم
شركاؤه فهم على حجة وبرهان من ذلك الكتاب او يكون الضمير
في اتيناهم للمشركين كقوله ام انزلنا عليهم سلطانا ام اتيناهم
كتابا من قبله بل ان يعد بعضهم وهم الرؤساء بعضا وهم الاتباع
الا غرورا وهو قولهم هؤلاء شفعاؤنا عند الله انتهى قال ابو حيان
اما قوله ان اروني بدل من ارايتم فلا يصح لانه اذا ابدل مما دخل
عليه الاستفهام فلا بد من دخول الاداة على البدل وايضا فابدال
الجملة من الجملة لم يعهد في لسانهم ثم البدل على نية تكرار العامل ولا
يتاتى ذلك هنا لانه لا عامل في ارايتم لانه يتخيل دخوله على اروني
والذي اذهب اليه هنا ان ارايتم بمعنى اخبروني وهي تطلب مفعولين
احدهما منصوب والاخر مشتمل على استفهام كقول العرب
ارايت زيدا ما صنع فالاول هنا هو شركاءكم والثاني ماذا
خلقوا واروني جملة اعتراضية فيها تاكيد للكلام وتسديد
ويحتمل ان يكون ذلك من باب الاعمال لانه توارد على ماذا
خلقوا ارايتم واروني لان اروني قد تعلق عن مفعولها الثاني
كما علقت رأى التي لم تدخل عليها همزة النقل عن مفعولها في قولهم
اما ترى اي برق ههنا ويكون قد اعمل الثاني على المختار عند
البصريين قال الزمخشري وان امسكهما جواب
القسم في ولئن زالتا سد مسد الجوابين انتهى قال ابو حيان
يعني انه دل على الجواب المحذوف وان اخذ كلامه على ظاهره
لم يصح لانه لو سد مسدهما لكان له موضع من الاعراب باعتبار

جواب القسم والشي الواحد لا يكون معمولا غير معمول

سورة يس

قال الزمخشري ان صح ان معناه يا انسان في لغة طي فوجهه ان يكون اصله يا انيسين فكثر النداء به على السنتهم حتى اقتصروا على شطره كما قالوا في القسم م الله في ايمن الله انتهى قال ابو حيان الذي نقل عن العرب في تصغير انسان انما هو انيسيان بيا بعدها الف فدل على ان اصله انسيان لان التصغير يرد الاشيا الى اصولها ولا نعلمهم قالوا في تصغيره انيسين وعلى تقدير انه بقية انيسين فلا يجوز ذلك الا ان يبنى على الضم ولا يبقى موقوفا لانه منادى مقبل عليه ومع ذلك فلا يجوز لانه تحقير لانه يمتنع ذلك في حق النبوة وقوله كما قالوا في القسم م الله في ايمن الله فهذا قول ومن النحويين من يقول م الله حرف قسم وليس مبقى من ايمن

قال ابن عطية وقوله فاغشيناهم فهم لا يبصرون يضعف هذا لان نظر الكافر يوم القيمة انما هو حديد يرى قبح حاله انتهى قال ابو حيان لا يضعف هذا الا ترى الى قوله ونحشرهم يوم القيمة على وجوههم عميا وقوله قال رب لم حشرتني اعمى فاما ان يكون ذلك حالين واما ان قوله فبصرك اليوم حديد كناية عن ادراكه ما يؤول اليه حتى كانه يبصره

قال الزمخشري وقرى ان يردني الرحمن بضر بمعنى ان يوردني ضرا ان يجعلني موردا للضر انتهى قال ابو حيان هذا والله اعلم راى في كتب القراات يردني بفتح الياء فتوهم انها يا المضارعة فجعل الفعل متعديا بالياء المعدية بالهمزة

فلذلك ادخل عليه همزة التعدية ونصب به اثنين والذي في كتب القراا الشواذ انها بالاضافة المحذوفة خطا ولفظا لالتقاء الساكنين قال في كتاب ابن خالويه بفتح الياء بالاضافة وقال في اللوامح ان يردني الرحمن بالفتح وهو اصل الياء عند البصرية لكن هنا محذوفة يعني البصرية اي المثبتة في الخط التي ترى بالبصر لكونها مكتوبة بخلاف المحذوفة خطا ولفظا فلا ترى بالبصر

ابن عطية اي من جند ومن الذي كنا منزلين على الامم مثلهم انتهى قال ابو حيان هذا تقدير لا يصح لان من في من جند زائدة ومذهب البصريين غير الاخفش ان لزيادتها شرطين احدهما ان يكون قبلها نفي او نهي او استفهام والثاني ان يكون بعدها نكرة واذا كان كذلك فلا يجوز ان يكون المعطوف على النكرة معرفة لا يجوز ما ضربت من رجل ولا زيد لانه لا يجوز من زيد وهو قد قدر المعطوف بالذي وهو معرفة فلا يعطف على النكرة المجرورة بمن الزائدة قال ابن عطية وكم هنا خبرية وانهم بدل منها والرؤية رؤية البصر انتهى قال ابو حيان هذا لا يصح لانها اذا كانت خبرية فهي في موضع نصب باهلكنا ولا يسوغ فيها الا ذلك واذا كان كذلك امتنع ان يكون انهم بدلا منها لان البدل على نية تكرار العامل ولو سلطت اهلكنا على انهم لم يصح الا ترى انك لو قلت اهلكنا انتفا رجوعهم او اهلكنا كونهم لا يرجعون لم يكن كلاما لكن ابن عطية توهم ان يروا مفعوله كم فتوهم ان قوله انهم لا يرجعون بدل لانه ان يتسلط عليه فيقول الم

يروا انهم لا يرجعون وهذا وامثاله دليل على ضعفه في علم العربية
قال الزمخشري ويجوز ان يوصف الارض والليل بالفعل
لانه اريد بهما الجنسان مطلقين لا ارض وليل باعيانهما
فعوملا معاملة النكرات في وصفهما بالافعال ونحوه

ولقد امر على اللئيم يسبني

انتهى قال ابو حيان هذا هدم لما استقر عند ائمة النحويين
ان النكرة لا تنعت الا بالنكرة والمعرفة لا تنعت الا بالمعرفة
ولا دليل لمن ذهب الى ذلك واما يسبني فحال اي سابا لي وقد
تبع الزمخشري ابن مالك على ذلك في التسهيل من تابعه
الزمخشري فلا صريخ لهم اي فلا اغاثة انتهى قال ابو حيان كانه
جعله مصدرا من افعل ويحتاج الى نقل ان صريخا يكون مصدرا
بمعنى اصراخ قال الزمخشري وقرئ اعهد بكسر الهمزة وباب
فعل كله يجوز في حروف مضارعته الكسر الا في الياء واعهد
بكسر الهاء وقد جوز الزجاج ان يكون من باب نعم ينعم وضرب
يضرب واحهد بالحاء واحد وهي لغة تميم ومنه قولهم
دحا محا انتهى قال ابو حيان قوله الا في الياء لغة لبعض
كلب انهم يكسرون ايضا في الياء يقولون هو يعلم وقوله دحا
محا يريدون دعها معها ادغموا العين في الحاء قال الزمخشري
او ينتصب على الظرف انتهى قال ابو حيان هذا لا يجوز لان
الصراط هو الطريق وهو ظرف مكان مختص لا يصل اليه الفعل
الا بواسطة في الا في شذوذ كما انشد سيبويه

كما عسل الطريق الثعلب

ومذهب ابن الطراوة ان الصراط والطريق والمخرم وما اشبهها

من الظروف المكانية ليست مختصة فعلى مذهبه يسوغ
ما قاله الزمخشري قال الزمخشري وقيل المركوب جمع انتهى
حيان يعني اسم جمع لان فعوله بفتح الفاء ليس بجمع تكسير
وقد عد بعض اصحابنا ابنية اسما الجموع فلم يذكر فيها فعولة فينبغي
ان يعتقد فيها انها اسم مفرد لا جمع تكسير ولا اسم جمع
اي مركوبهم كالحلوبة بمعنى المحلوبة قال الزمخشري مثلهم
يحتمل معنيين ان يخلق مثلهم في الصغر والقماءة بالاضافة الى
السموات والارض وان يعيدهم لان المعاد مثل المبتدا وليس به
انتهى قال ابو حيان الذي يقوله ان المعاد هو عين المبتدا
ولو كان مثله لم يسم ذلك اعادة بل يكون انشاء مستانفا

سورة الصافات

قال الزمخشري
اوآباؤنا معطوف على محل ان واسمها او على الضمير في مبعوثون والذي
جوز العطف عليه الفصل بهمزة الاستفهام والمعنى ايبعث ايضا
اباؤنا على زيادة الاستبعاد يعنون انهم اقدم فبعثهم ابعد وابطل
انتهى قال ابو حيان اما قوله معطوف على محل ان واسمها فمذهب
سيبويه خلافه لان قولك ان زيدا قائم وعمرو فيه مرفوع
على الابتداء وخبره محذوف واما قوله او على الضمير في مبعوثون
الى اخره فلا يجوز عطفه على الضمير لان همزة الاستفهام لا تدخل
الا على الجمل لا على المفرد لانه اذا عطف على المفرد كان الفعل عاملا في
المفرد بوساطة حرف العطف وهمزة الاستفهام لا يعمل فيما بعدها
ما قبلها فقوله اوآباؤنا مبتدا خبره محذوف تقديره مبعوثون
ويدل عليه ما قبله واذا قلت اقام زيد ام عمرو فعمرو مبتدا
محذوف الخبر لما ذكرنا قال الزمخشري هي مبهمة يوضحها خبرها

انتهى قال ابو حيان ليس اما نقول هو وابن مالك ان الضمير يفسره
الخبر وحمل من ذلك ابن مالك ان هي الا حياتنا الدنيا وتكلمنا معه في
ذلك في شرح التسهيل قال الزمخشري فانما جعل جواب
شرط مقدر كتقديره اذا كان لذلك فما هي الا زجرة واحدة انتهى
قال ابو حيان ليس اما يضمر جملة الشرط قبل فاء اذا ساغ تقديره
ولا ضرورة تدعو الى ذلك ولا يحذف الشرط ويبقى جوابه الا اذا
انجزم الفعل في الذي يطلق عليه انه جواب الامر والنهي وما ذكر
معهما على قول بعضهم اما ابتدا فلا يجوز حذفه قال الزمخشري
اراد مطلعون اباي موضع المتصل موضع المنفصل كقوله

هم الفاعلون الخير والامرونه

او شبه اسم الفاعل في ذلك بالمضارع لتاخ بينهما كانه قال يطلعون
وهو ضعيف لا يقع الا في الشعر انتهى قال ابو حيان التخريج الثاني
تخريج اي الفتح وتخريجه الاول لا يجوز لانه ليس من مواضع الضمير
المنفصل فيكون المتصل وضع موضعه لا يجوز هند زيد
ضارب اباها ولا زيد ضارب اباي وكلام الزمخشري يدل على جوازه
فالاولى تخريج اي الفتح وقد جاء منه

امسلمني الى قومي شراحي   وقول الاخر
فهل فتى من سراة القوم يحملني   وليس حاملني الا ابن
حمال

فهذه ابيات ثبت التنوين فيها مع يا المتكلم ولذلك ثبت نون الجمع
معها اجرا للنون مجرى التنوين لاجتماعهما في السقوط للاضافة
قال الزمخشري فان قلت بم تعلق الظرف قلت بما في الشيعة
من معنى المتابعة يعني وان ممن شايعه على دينه وتقواه حين

جاء ربه بقلب سليم لابراهيم او بمحذوف وهو اذكر انتهى
حيان اما التخريج الاول فلا يجوز لانه فيه الفصل بين العامل
والمعمول باجنبي وهو قوله لابراهيم لانه اجنبي من شيعته ومن
زاد المنع اذ قدره ممن شايعه حين جاء لابراهيم لانه قدر ممن شايعه
فجعل العامل صلة لموصول وفصل بينه وبينه باجنبي وهو قوله
لابراهيم وايضا فلام التوكيد تمنع ان يعمل ما قبلها فيما بعدها
لو قلت ان ضاربا لقادم علينا زيدا وتقديره ان ضاربا زيدا
لقادم علينا لم يجز واما تقديره اذكر فهو المعهود عند المعربين
قال ابو حيان ما تؤمر اي ما تؤمره حذفه وهو منصوب
واصله ما تؤمر به فحذف الحرف واتصل الضمير منصوبا فجاز حذفه
لوجود شرائط الحذف فيه قال الزمخشري او امرك على اضافة
المصدر الى المفعول وتسميته المأمور به امرا انتهى قال ابو حيان
ويبنى على اضافة المصدر الى المفعول اي الذي لم يسم فاعله وفي
ذلك الخلاف هل يعتقد في المصدر العامل انه يجوز ان يبنى للمفعول
فيكون ما بعده مفعولا لم يسم فاعله ام لا يكون ذلك قال الزمخشري
فاستفتهم معطوف على مثله في اول السورة وان تباعدت
المسافة بينهما امر رسوله باستفتاء قريش عن وجه انكار
البعث اولا ثم ساق الكلام موصولا بعضه ببعض ثم امر باستفتائهم
عن وجه القسمة الضيزى انتهى قال ابو حيان بعد ما قاله
من العطف واذا كانوا قد عدوا الفصل بجملة مثل قولك كل لحما
واضرب زيدا وخبزا من اقبح التركيب فكيف بجمل كثيرة وقصص
متباينة فالقول بالعطف لا يجوز قال الزمخشري ويجوز ان
يكون الواو في وما تعبدون بمعنى مع مثلها في قولهم كل رجل وضيعته

جاز ان يسكت على قوله فانكم وما تعبدون لان قوله وما تعبدون
ساد مسد الخبر لان معناه فانكم مع ما تعبدون والمعنى فانكم
مع الهتكم اي فانكم قرناوهم واصحابهم لا تبرحون تعبدونها
ثم قال ما انتم عليه اي على ما تعبدون بفاتنين بباعثين او
حاملين على طريق الفتنة والاضلال الا من هو صال منكم انتهى
حاف لوف الواو في وما تعبدون واو مع غير متبادر الى الذهن
وقطع ما انتم عليه بفاتنين عن انكم وما تعبدون ليس بجيد
لان اتصاله به هو السابق الى الفهم مع صحة المعنى فلا ينبغي العدول
عنه **قال** الزمخشري وما منا احد الا له مقام معلوم حذف
الموصوف واقام الصفة مقامه كقوله

انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني

انتهى **قال ابو حيان** ليس هذا من حذف الموصوف واقامة الصفة
مقامه لان احد المحذوف مبتدا والا له مقام معلوم خبره
ولانه لا ينعقد كلام من قوله وما منا احد فقوله الا له مقام معلوم
هو محط الفايدة وان تخيل ان الا له مقام معلوم في موضع الصفة
فقد نصوا على ان الا لا تكون صفة اذا حذف موصوفها وانها فارقت
غيرا اذا كانت صفة في ذلك لتمكن غير في الوصف وقلة تمكن
الا فيه وجعل ذلك كقوله انا ابن جلا اي ابن رجل جلا ويحكى
كان اي يحكى رجل كان وهذا عند النحويين من اقبح الضرائر حيث
حذف الموصوف واقام الجملة مقامه ولم يتقدمه من

سورة ص

قال ابو
حيان قرا عيسى بن عمر ولات حين بجر التا وجر النون جر بعد لات

وتخريجه مشكل وقد تمحل الزمخشري في تخريج الجر في قوله طلبوا
صلحنا ولات اوان فاجبنا ان لات حين بقا قال شبه اوان باذ
في قوله وانت اذ صحيح في انه زمان قطع منه المضاف اليه وعوض
التنوين لان الاصل ولات اوان صلح فان قلت فما تقول في حين
مناص والمضاف اليه قايم قلت نزل قطع المضاف اليه من مناص
لان اصله حين مناصهم منزلة قطعه من حين لاتحاد المضاف
والمضاف اليه وجعل تنوينه عوضا من الضمير المحذوف ثم بني
الحين لكونه مضافا الى غير متمكن انتهى هذا التمحل **قال ابو**
حيان والذي يظهر لي في تخريج هذه القراءة الشاذة والبيت النادر
في جر ما بعد لات ان الجر هو على اضمار من كانه قال لات من حين
مناص ولات من اوان صلح كما جر وا بها في قولهم على كم جذع
بيتك اي من جذع في اصح القولين وكما قالوا الا رجل جزاه الله خيرا
يريدون الا من رجل ويكون موضع من حين مناص رفعا على
انه اسم لات بمعنى ليس كما تقول ليس من رجل قايما والخبر محذوف
وهذا على قول سيبويه او على انه مبتدا والخبر محذوف على انه
قول الاخفش وقال بعضهم ومن العرب من يخفض بلات
وانشد الفرا ولتندمن ولات ساعة مندم
وخرج الاخفش ولات اوان على اضمار حين اي ولات حين اوان
حذف حين وابقى اوان على جره وقال ابو اسحق ولات اوان الحذف
المضاف اليه فوجب ان لا يعرب وكسره لالتقا الساكنين وهذا
هو الوجه الذي قرره الزمخشري اخذه من قول ابي اسحاق الزجاج
وانشد المبرد ولات اوان بالرفع وروى عن عيسى ولات حين
بالرفع مناص بالفتح قال صاحب اللوامح فان صح ذلك فلعله بني

حين على الضم ويكون في الكلام تقديم وتأخير واجراه مجرى
قبل وبعد في الغاية وبني ماض على الفتح مع لان على تقدير
لان ماض حين لكن لا انما يعمل في النكرات في انصالها بهن
دون ان يفصل بينهما ظرف وغيره وقد يجوز ان يكون لذلك
معنى لا اعرفه انتهى قال الزمخشري فان قلت بم اتصل
قوله ردوها على قلت بمحذوف تقديره قال ردوها على فاضمر
واضمر ما هو جواب له كان قايلا قال فماذا قال سليمان لانه
موضع مقتض للسوال اقتضا ظاهرا قال ابو حيان ما ذهب
اليه من هذا الاضمار لا يحتاج اليه اذ الجمله مندرجه تحت حكايه
القول وهو فقال اني احببت فهذه الجمله وجمله ردوها
على محكيتان وقال الزمخشري جنات عدن معرفه لقوله
جنات عدن التي وعد الرحمن وانتصابها على انها عطف
عطف بيان لحسن ماب ومفتحه حال والعامل فيها ما في للمتقين
من معنى الفعل وفي مفتحه ضمير الجنات والابواب بدل من
الضمير تقديره مفتحه هي الابواب كقولهم ضرب زيد اليد
والرجل وهو من بدل الاشتمال انتهى قال ابو حيان لا يتعين
ان تكون جنات عدن معرفه بالدليل الذي استدل به
وهو قوله جنات عدن التي لانه اعتقد ان التي صفه لجنات
عدن ولا يتعين ما ذكره اذ يجوز ان تكون التي بدلا من جنات
عدن الا ترى ان الذي والتي وجموعهما استعمل استعمال الاسماء
فتلي العوامل فلا يلزم ان تكون صفه واما انتصابها على انها
عطف بيان فلا يجوز لان النحويين في ذلك على مذهبين
احدهما ان ذلك لا يكون الا في المعارف فلا يكون عطف البيان

الا تابعا لمعرفه وهو مذهب البصريين والثاني انه يجوز ان يكون
في النكرات فيكون عطف البيان تابعا لنكره كما يكون المعرفه
فيه تابعا لمعرفه وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسي واما
تخالفهما في التنكير والتعريف فلم يذهب اليه احد سوى هذا
المصنف وقد اجاز ذلك في قوله مقام ابرهيم فاعربه عطف بيان
تابعا لنكره وهو ايات بينات ومقام ابرهيم معرفه وقد رددنا
عليه ذلك في موضعه في ال عمران واما قوله وفي مفتحه ضمير الجنات
فجمهور النحويين اعربوا الابواب مفعولا لم يسم فاعله مرفوعا
بمفتحه وحكي ابو علي فقال اذا كان كذلك لم يكن في ذلك ضمير يعود
على جنات عدن من الحال ان اعرب مفتحه حالا او من النعت ان اعرب
نعتا لجنات عدن فقال في مفتحه ضمير يعود على الجنات حتى
يرتبط الحال بصاحبها او النعت بمنعوته والابواب بدل وقال
من اعرب الابواب مفعولا لم يسم فاعله العايد على الجنات محذوف
تقديره الابواب منها والزم ابو علي ان البدل في مثل هذا لا بد فيه
من الضمير اما ملفوظا به او مقدرا واذا كان الكلام محتاجا الى التقدير
واحد كان اولى مما يحتاج الى تقديرين واما الكوفيون فالرابط
عندهم هو ال لقيامه مقام الضمير كانه قال مفتحه لهم ابوابها
واما قوله وهو من بدل الاشتمال فان عنى بقوله وهو قوله
اليد والرجل فهو وهم وانما هو من بدل بعض من كل وان عنى
الابواب فقد يصح لان ابواب الجنات ليست بعضا من الجنات واما
تشبيهه ما قدره من قوله مفتحه هي الابواب بقولهم ضرب
زيد اليد والرجل فوجهه ان الابواب بدل من ذلك الضمير
المستكن كما ان اليد والرجل بدل من الظاهر الذي هو زيد

قال الزمخشري وقرى الا انما بالكسر على الحكاية اي الا هذا
القول وهو ان اقول لكم انما انا نذير مبين ولا ادعي شيا اخر انتهى
قال ابو حيان في تخريجه المذكور تعارض لانه قال الا هذا
القول وظاهره الجملة التي هي انما انا نذير مبين ثم قال وهو ان
اقول لكم اي نذيرا فالقائم مقام الفاعل هو ان اقول لكم واي
وما بعده في موضع نصب وعلى قوله الا هذا القول يكون في
موضع رفع فتعارضا ووجهه انه على الحكاية اي ما يوحى الي الا
هذه الجملة كانه قيل له انت نذير مبين فحكى هو المعنى وهذا
كما يقول الانسان انا عالم فيقال له قلت انك عالم فيحكى المعنى والله
اعلم قال ابن عطيه وذهب كثير من النحويين الى ان ام لا تكون
معادله للالف مع اختلاف الفعلين وانما تكون معادله
اذا دخلتا على فعل واحد كقولك ازيد قايم ام عمرو وقولك اقام زيد
ام عمرو فاذا اختلف الفعلان كهذه الايه فليست معادلة ومعنى
الايه احدث لك الاستكبار الان ام كنت قديما ممن لا يليق ان تكلف
مثل هذا لعلو مكانك وهذا على جهة التوبيخ انتهى قال ابو حيان وهذا
الذي ذكره عن كثير من النحويين مذهب غير صحيح قال
سيبويه وتقول اضربت زيدا ام قتلته فالبدء هاهنا بالفعل
احسن لانك انما تسال عن احدهما لا تدري ايهما كان ولا تسال
عن موضع احدهما كانك قلت اي ذلك كان انتهى فعادل بام الالف
مع اختلاف الفعلين قال ابن عطيه اما الاول فرفع على الابتدا
وخبره في قوله لاملان لان المعنى لاملان انتهى قال ابو حيان وهذا
ليس بشي لان لاملان جواب قسم ويجب ان يكون جملة فلا يتقدر
بمفرد وايضا فليس مصدرا منقدرا بحرف مصدري والفعل

حتى ينحل اليهما ولكنه لما صح له اسناد ما قدر الى المبتدا حكم
انه خبر عنه قال الزمخشري والحق اقول اي ولا اقول الا
الحق على حكاية لفظ المقسم به ومعناه التوكيد والتشديد
وهذا الوجه جا في المنصوب والمرفوع وهو وجه دقيق حسن
انتهى قال ابو حيان ملخصه انه اعمل القول في لفظ المقسم به
على سبيل الحكاية ان نصبا او رفعا او جرا
اخر الجزا السادس من الدر اللقيط من البحر المحيط ولله
الحمد والمنه يتلوه في اول السابع الكلام في سورة الزمر
ان شا الله تعالى

سورة الزمر

بسم الله الرحمن الرحيم قرا ابن ابي عبله مخلصا له الدين
الزمخشري وحق من رفعه ان يقرا مخلصا بفتح اللام
لقوله تعالى واخلصوا دينهم لله حتى يطابق قوله الا لله الدين
الخالص الخالص والمخلص واحد الا ان يصف الدين بصفة صاحبه
على الاسناد المجازي كقولهم شعر شاعر واما من جعل مخلصا
حالا من العابد ولله الدين مبتدا وخبر فقد جا باعراب رجع به
الكلام الى قولك لله الدين الا لله الدين الخالص انتهى قال ابو حيان
وجهه ان يكون فاعلا مخلصا والراجع لذي الحال محذوف وعلى راي
البصريين اي الدين منك او يكون ال عوضا من الضمير اي دينك
وممن ذهب الى ان له الدين مستانف مبتدا وخبر الفرا قال
الزمخشري ويحتمل ان يكون حالا منه انتهى قال ابو حيان
كانه بنا على ان احسن الحديث معرفه لاضافته الى معرفه وافعل
التفضيل اذا اضيف الى معرفه فيه خلاف فقيل اضافته محضه

ومثل غير محضه ... الزمخشري اي وهناك رجل سالم الرجل
انتهى ... حيان جعل الخبر هناك ويجوز ان يكون ورجل مبتدا
لانه موضع تفصيل اذ تقدم ما يدل عليه فيكون كقول
امرئ القيس

اذا ما بكى من خلفها انحرفت له بشق وشق عندنا
لم يحول

قال الزمخشري والذي جاء بالصدق وصدق به هو رسول الله
صلى الله عليه وسلم جاء بالحق وامن به واراد به اياه ومن تبعه
كما اراد بموسى اياه وقومه في قوله ولقد اتينا موسى الكتاب
لعلهم يهتدون فلذلك قال اولئك هم المتقون الا ان هذا في
الصفة وذاك في الاسم ويجوز ان يريد والفوج او الفريق
الذي جاء بالصدق وصدق به وهو الرسول الذي جاء بالصدق
وصحابته الذين صدقوا به انتهى قال ابو حيان واراد به اياه ومن
تبعه كما اراد بموسى اياه وقومه استعمل الضمير المنفصل في غير
موضعه وانما هو متصل فاصلاحه واراده ومن تبعه
كما اراده بموسى وقومه وقوله لعلهم يهتدون الضمير في لعلهم
لقوم موسى لا لموسى وقومه اي لعل قومه يهتدون اذ موسى
عليه السلام مهتد فالمترجى هداية قومه لا هدايته اذ لا يترجى
الا ما كان مفقودا لا موجودا وقوله ويجوز الى اخره فيه توزيع
الصلة والفوج هو الموصول فهو كقولك جاء الفريق الذي شرف
وشرف والاظهر عدم التوزيع بل المعطوف على الصلة صلة
لمن له الصلة الاولى قال الزمخشري فان قلت ما العامل في واذا
اذا قلت العامل في اذا الفجائية تقديره وقت ذكر الذين من

قد

دونه فاجؤوا وقت الاستبشار انتهى قال ابو حيان ما قاله
الزمخشري لا اعلمه من قول من ينتمي للنحو وهو ان الظرفين معمولان
لفاجؤوا ثم اذا الاولى تنتصب على الظرف والثانية على المفعول
به قال ابن عطيه وحق بلى ان تجي بعد نفي عليه تقرير
وقوله بلى جواب لنفي مقدر كان النفس قالت فعمري في الدنيا
لم يتسع للنظر او قالت فاني لم يبين لي الامر في الدنيا ونحو هذا
انتهى قال ابو حيان ليس حق بلى ما ذكر بل حقها ان تكون
جواب نفي ثم حمل التقرير على النفي ولذلك لم يحمله عليه بعض
العرب واجابه بنعم ووقع ذلك ايضا في كلام سيبويه نفسه
اجاب التقرير بنعم اتباعا لبعض العرب قال ابن عطيه
وهذا على حذف النون الواحدة وهي الموطئة لياء المتكلم ولا
يجوز حذف النون الاولى وهو لحن لانها علامة رفع الفعل انتهى
قال ابو حيان في المسالة خلاف منهم من يقول المحذوفة نون
الرفع ومنهم من يقول نون الوقاية وليس بلحن لان التركيب
متفق عليه والخلاف جرى في ايهما حذف واخترنا انها نون الرفع
قال الزمخشري بل الله فاعبد رد لما امروه به من
استلام بعض الهتهم كانه قال لا تعبد ما امروك بعبادته بل
ان كنت عاقلا فاعبد الله فحذف الشرط وجعل تقدم المفعول
عوضا منه انتهى قال ابو حيان لا يكون تقدم المفعول عوضا
من الشرط لجواز ان تجي زيدا عمرا اضرب فلو كان عوضا
لم يجز الجمع بينهما

سورة المومن

قال الزمخشري جعل الزجاج شديد العقاب بدلا وحده
بين الصفات فيه نبو ظاهر والوجه ان يقال لما صودف بين

بين هذه المعارف النكره الواحده وقد ادت فان كلها ابدال
عن اوصاف ومثال ذلك تصيده جات تفاعيلها كلها على مستفعلن
كانت من الكامل انتهى قال ابو حيان لا يتوفى ذلك لان الجري على
القواعد التي قد استقرت وصحت هو الاصل وقوله فقد
ادت بان كلها ابدال تركيب غير عربي لانه جعل فقد ادت
جوابا لما وليس من كلامهم لما جا زيد فقد قام عمرو وقوله بان
كلها ابدال فيه تكرير الابدال اما بدل البدا عند من اثبته فتكررت
فيه الابدال واما بدل كل من كل وبدل بعض من كل وبدل اشتمال فلا
نص عن احد من النحويين اعرفه في جواز التكرار فيها او منعه
الا ان في كلام بعض اصحابنا ما يدل على ان البدل لا يتكرر وذلك
في قول الشاعر

قال ابن ام اناس ارحل نا قتي عمرو فبلغ حاجتي او
تزحف

ملك اذا نزل الوفود ببابه عرفوا موارد مزبد لا
ينزف

قال فملك بدل من عمرو بدل نكره من معرفه قال فان قلت لم لا يكون
بدلا من ابن ام اناس قلت لانه قد ابدل منه عمرو ولا يجوز ان يبدل
منه مره اخرى لانه قد طرح انتهى فدل هذا على ان البدل لا
يتكرر ويتحد المبدل منه ودل على ان البدل من البدل جائز
وقوله جات تفاعيلها هو جمع تفعال او تفعال او تفعول او
تفعول او تفعيل وليس شي من هذه الاوزان يكون معد ودا
في اجزا العروض بل اجزاوها محصوره ليس فيها شي من هذه
الاوزان فصوابه ان يقال جات اجزاوها كلها على مستفعلن

في كل موضع منها اشعار بانه من الرجز فان وقع فيها جزء واحد على مستفعلن

انتهى قال الكوفيون قد وقع لفظ التفاعيل في تصانيف
غير واحد من العلماء المتقدمين والمتاخرين ورايت في صحيحه
من تصانيف بعض الفضلا المتاخرين في العروض ذكرها في نحو
من عشره مواضع ولا يعني الا الاجزا كانه ما كانت من اصل وفرع
وموضع المواخذه في كلام الزمخشري ومثال ذلك تصيده
جات تفاعيلها كلها على مستفعلن فهي محكوم عليها انها من الرجز
فليس هذا بصحيح بل يجوز ان يكون تقصيده كلها على مستفعلن
ولا يلزم ان يحكم عليها بانها من الرجز بل يجوز ان يكون من الكامل
وقد دخل اجزاها الاضمار وهذا لا نزاع فيه قال الزمخشري
واذ تدعون منصوب بالمقت الاول والمعنى انه يقال لهم يوم القيمه
ان الله مقتا انفسكم الاماره بالسو والكفر حين كان الانبيا عليهم
السلام يدعونكم الى الايمان فتابون قبوله وتختارون عليه الكفر
اشد مما تمقتونهن اليوم وانتم في النار اذا وقعتم فيها باتباعكم
هواهن انتهى قال ابو حيان الخطابي قوله واذ تدعون منصوب
بالمقت الاول لان المقت مصدر ومعموله من صلته ولا يجوز
ان يخبر عنه الا بعد استيفايه صلته وقد اخبر عنه بقوله
اكبر من مقتكم انفسكم وهذا من ظواهر علم النحو التي لا تكاد
تخفى عن المبتديين فضلا عمن يدعي العجمانه في العربيه
شيخ العرب والعجم قال الزمخشري ثلاثه اخبار مترتبه
على قوله الذي يريكم او اخبار مبتدا محذوف وهي مختلفه تعريفا
وتنكيرا انتهى قال ابو حيان اما ترتيبها على قوله هو الذي
يريكم فبعيد لطول الفصل واما لكونها اخبارا لمبتدا محذوف
فمبني على جواز تعدد الاخبار اذا لم تكن في معنى خبر واحد

والمعنى اختيار اصحابنا قال ابن عطية ويحتمل ان يكون انتصابه
على الظرف والعامل فيه قوله لا يخفى وهو حركة اعراب لا حركة
بناء لان الظرف لا يبنى الا اذا اضيف الى غير متمكن كيومئذ وقال
الشاعر على حين عاتبت المشيب على الصبا وكقوله
تعالى هذا يوم ينفع واما في هذه الاية فالجملة اسم متمكن كما تقول
جئت يوم زيد امير ولا يجوز البناء انتهى قال ابو حيان يعني ان
ينتصب على الظرف قوله يوم هم بارزون واما قوله لا يبنى الا اذا
اضيف الى غير متمكن فالبناء ليس متحتما بل يجوز فيه البناء والاعراب
واما تمثيله بيوم ينفع فمذهب البصريين انه لا يجوز فيه الا الاعراب
ومذهب الكوفيين جواز البناء والاعراب فيه واما اذا اضيف الى جملة
اسمية نحو ما مثل به من قوله جئت يوم زيد امير فالنقل عن
البصريين تحتم الاعراب كما ذكر والنقل عن الكوفيين جواز الاعراب
والبناء وذهب اليه بعض اصحابنا وهو الصحيح لكثرة شواهد البناء
على ذلك ووقع الاعراب في بعض تصانيف بعض اصحابنا انه يتحتم فيه البناء
وهذا قول لم يذهب اليه احد فهو وهم قال ابو حيان جعل قوله
من ال فرعون متعلقا بقوله يكتم ايمانه لا في موضع الصفة لرجل
مما يدل عليه الظاهر فيه بعد اذ لم يكن لاحد من بني اسرائيل
ان يتجاسر عند فرعون بمثل ما تكلم به هذا الرجل وقد رد قول
من علق من ال فرعون بيكتم فانه لا يقال كتمت من فلان كذا
انما يقال كتمت فلانا كذا قال تعالى ولا يكتمون الله حديثا
وقال الشاعر كتمتك ليلا بالجمومين ساهرا وهمين
هما مستكنا وظاهرا
احاديث نفس تشتكي ما يريبها وورد هموم لن يجدن
مصادرا

اي

اي كتمتك احاديث نفس وهمين قال الزمخشري وذلك ان
تقدر مضافا محذوفا اي وقت ان تقول والمعنى اتقتلونه ساعة
سمعتم منه هذا القول من غير روية ولا فكر في امره انتهى
قال ابو حيان هذا الذي اجازه من تقدير المضاف المحذوف
الذي هو وقت لا يجوز تقول جئت صياح الديك اي وقت
صياح الديك ولا يجوز جئت ان صاح الديك ولا اجي ان يصيح
الديك نص على ذلك النحاة فشرط ذلك ان يكون المصدر مصرحا
به لا مقدرا وان يقول ليس مصدرا مصرحا به قال
الكوفيون اجاز ابن جني ذلك اعني وقوع المصدر المقدر ظرفا
للزمان في قول الشاعر
وتالله ما ان شهلة ام واحد باوجد مني ان يهان
صغيرها
ذكر ذلك في كتاب التمام من تاليفه وقد ذكرنا عنه ذلك فيما تقدم
قال الزمخشري ويحتمل ان يكون الذين يجادلون مبتدأ
وبغير سلطان اتاهم خبرا وفاعل كبر قوله كذلك اي كبر مقتا
مثل ذلك الجدال ويطبع الله كلام مستانف ومن قال كبر مقتا عند
الله جدالهم فقد حذف الفاعل والفاعل لا يصح حذفه انتهى
قال ابو حيان هذا الذي اجازه لا يجوز ان يكون مثله في كلام فصيح
فكيف في كلام الله لان فيه تفكيك الكلام بعضه من بعض
وارتكاب مذهب الصحيح خلافه اما تفكيك الكلام فالظاهر
ان بغير سلطان متعلق بيجادلون ولا يتعلق جعله خبرا للذين
لانه جار ومجرور فيصير التقدير الذين يجادلون في ايات الله
كائنون او مستقرون بغير سلطان اي في غير سلطان لان الباء

فصيح صح

ذا الظرف فيه خبر عن الحدث ولذلك في قوله وطبع انه مستانف
فيه تفكيك الكلام لان ما جاء في القران من نحو كذلك وطبع
او وطبع انما جاء من يوطئ بعضه ببعض فلذلك هذا واما ارتكاب
مذهب الصحيح خلافه فجعل الكاف اسما فاعلا لكبر وذلك
لا يجوز على مذهب البصريين الا الاخفش ولم يثبت في كلام العرب
اعني نثرها جاءني كزيد تريد مثل زيد فلم تثبت اسميتها فتكون
فاعله واما قوله ومن قال الى اخره فان قايل ذلك وهو الحوفي
والظن به انه فسر المعنى ولم يرد الاعراب وانما تفسير الاعراب
ان الفاعل بكبر ضمير يعود على الجدال المفهوم من يجادلون كما
قالوا من كذب كان شرا له اي كان هو اي الكذب المفهوم
من كذب والاولى في اعراب هذا الكلام ان يكون الذين مبتدا
وخبره كبر والفاعل ضمير المصدر المفهوم من يجادلون
الزمخشري فان قلت هل يجوز ان يكون كلا حالا قد عمل فيها
فيها قلت لا لان الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما تعمل في الظرف
متقدما تقول كل يوم لك ثوب ولا تقول قايما في الدار زيد
انتهى قال ابن حيان هذا الذي منعه اجازه الاخفش اذا
توسطت الحال نحو زيد قايما في الدار او زيد قايما عندك
والتمثيل الذي ذكره ليس مطابقا لما في الاية لان الاية تقدم فيها
المسند اليه الحكم وهو اسم ان وتوسطت الحال اذا قلنا
انها حال وتاخر العامل واما تمثيله بقوله ولا تقول قايما في
الدار زيد فتاخر فيه المسند والمسند اليه وقد ذكر بعضهم
ان المنع في ذلك اجماع من النحاة والذي اختاره في تخريج هذه
القراءة ان كلا بدل من اسم ان لان كلا يتصرف فيها بالابتدا

ونواسخه وعقب ذلك مخالفه قال ان كلا فيها واذا كانوا قد تاولوا
حولا اكتعا ويوما اجمعا على البدل مع انهما لا يليان العوامل
فان يدعي في كل البدل اولى وايضا فتنكير كل ونصبه حالا
في غاية الشذوذ والمشهور ان كلا معرفة اذا قطعت عن الاضافة
حكى مررت بكل قايما وببعض جالسا في الفصيح الشنيع كلامهم
وقد شذ نصب كل على الحال في قولهم مررت بهم كلا اي جميعا
فان قلت كيف جعله بدلا وهو بدل الكل من الكل من ضمير المتكلم وهو
لا يجوز على مذهب جمهور البصريين قلت مذهب الاخفش والكوفيين
جوازه وهو الصحيح على ان هذا ليس مما وقع فيه الخلاف بل اذا
كان البدل يفيد الاحاطة جاز ان يبدل من ضمير المتكلم
وضمير المخاطب لا نعلم خلافا في ذلك كقوله تعالى تكون لنا عيدا
لاولنا واخرنا وكقولك مررت بكم صغيركم وكبيركم معناه مررت
بكم كلكم وتكون لنا عيدا كلنا فاذا جاز ذلك في ما هو بمعنى
الاحاطة فجوازه فيما دل على الاحاطة وهو كل اولى ولا التفات لمنع
المبرد البدل فيه لانه بدل من ضمير المتكلم لانه لم يحقق مناط الخلاف
قال الزمخشري فالينا يرجعون متعلق بقوله نتوفينك وجزا
نرينك محذوف تقديره فاما نرينك بعض الذي نعدهم من العذاب
وهو القتل يوم بدر فذاك او ان نتوفينك قبل يوم بدر فالينا
يرجعون يوم القيمة فننتقم منهم اشد الانتقام انتهى
حيان قد تقدم للزمخشري نحو هذا البحث في سورة يونس في
قوله واما نرينك بعض الذي نعدهم او نتوفينك فالينا مرجعهم
وردنا عليه فيطالع هناك قال الزمخشري فاما نرينك
اصله فان نرك وما مزيده لتاكيد معنى الشرط ولذلك الحقت النون
مع

بالفعل والانزال لاتقول ان تكرمني اكرمك ولكن اما تكرمني اكرمك
انتهى قال ابو حيان ما ذهب اليه من تلازم ما المزيدة ونون
التوكيد بعد ان الشرطية هو مذهب المبرد والزجاج وذهب
سيبويه الى انك ان شئت اتيت بما دون النون وان شئت
اتيت بالنون دونما قال سيبويه في هذه المسله وان شئت لم تقحم
النون كما انك ان شئت لم تجئ بما يعني لم تقحم النون مع مجيئك
بما ولم تجئ بما مع مجيئك بالنون قال الزمخشري فاي ايات
الله جاءت على اللغة المستفيضة وقولك فاية ايات الله قليل
لان التفرقة بين المذكر والمونث في الاسماء غير الصفات نحو حمار
وحمارة غريب وهي في اي اغرب لابهامه انتهى قال ابو حيان ومن قلة
تانيث اي قوله باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا
علي وتحسب
وقوله وهي في اي اغرب ان عنى اياعلى الاطلاق فليس بصحيح
لان المستفيض في النداء ان يونث في نداء المونث كقوله تعالى
يا ايتها النفس المطمئنة ولا يعلم ذكرها فيه فيقول يا ايها المراة
الا صاحب كتاب البديع في النحو وان عنى غير المناداة فكلامه
صحيح يقل تانيثها في الاستفهام وموصولة وشرطية
الزمخشري ومنها ان من الوجوه التي في الاية في قوله فرحوا بما عندهم
من العلم ان موضع قوله فرحوا بما عندهم من العلم مبالغة في نفي
فرحهم بالوحي الموجب لاقصى الفرح والمسرة مع تهكم بفرط
جهلهم وخلوهم من العلم انتهى قال ابن عطية لا يعبر بالجملة
الظاهرة لونها مثبتة عن الجملة المنفية الا في قليل من الكلام نحو
قولهم شر اهر ذا ناب على خلاف فيه ولما آل امره الى الاثبات

المحصور

٢٠٧

حار واما في الاية فينبغي ان لا تحمل على القليل لان في ذلك تخليطا
لمعاني الجمل المتباينة فلا يوثق بشيء منها

سورة فصلت

قال الزمخشري فان قلت هلا قيل على قلوبنا اكنة كما قيل
وفي اذاننا وقر ليكون الكلام على نمط واحد قلت هو على نمط واحد
لانه لا فرق في المعنى بين قولك قلوبنا في اكنة وعلى قلوبنا اكنة
والدليل عليه قوله تعالى انا جعلنا على قلوبهم اكنة ولو قيل انا
جعلنا قلوبهم في اكنة لم يختلف المعنى وترى المطابيع منهم لا يراعون
الطباق والملاحظة الا في المعاني انتهى قال ابو حيان نقول ان
في ابلغ هذه المواضع من على لانهم قصدوا افراط عدم القبول
لحصول قلوبهم في اكنة احتوت عليها احتواء الظرف على المظروف
فلا يمكن ان يصل اليها شيء كما تقول المال في الكيس بخلاف
قولك على المال كيس فانه لا يدل على الحصر وعدم الحصول دلالة
الوعاء واما في قوله انا جعلنا فهو في اخبار الله تعالى لا يحتاج الى
مبالغة بخلاف قولهم وقول الزمخشري وترى المطابيع منهم يعني
من العرب من شعرائهم ولذلك تكلم الناس في شعر حبيب ولم يستحسن
بعضهم كثرة صنعة البديع فيه قالوا واحسنه ما جاء من غير
تكلف ابن عطية وقوله قالتا اراد الفرقتين المذكورتين
جعل السماوات سماء والارضين ارضا وهذا نحو قول الشاعر
الم يحزنك ان حبال قومي وقومك قد تباينت
انقطاعا
وعبر عنها بتباينتا انتهى قال ابو حيان هذا ليس كما ذكر لانه انما تقدم
ذكر الارض مفردة والسماء مفردة فحسن التعبير عنهما بالتثنية والبيت
هو من وضع الجمع موضع التثنية كانه قال الم يحزنك ان حبلي

ومتوهمك ملك الى شيء في قوله بيننا وانت على معنى الحبل لانه لا
يريد الحبل حقيقة انما يعني به الذمة والمودة التي كانت بين قومهما
قال الزمخشري ومفعول شاء محذوف تقديره لو شاء
ربنا ارسال الرسل لانزل ملائكة انتهى قال ابو حيان تتبعت ما جاء
في القرآن وكلام العرب من هذا التركيب فوجدته لا يكون محذوفا
الا من جنس الجواب نحو قوله تعالى ولو شاء الله لجمعهم على الهدى
اي لو شاء جمعهم على الهدى لجمعهم عليه وكذلك لو نشاء لجعلناه حطاما
لو نشاء جعلناه اجاجا ولو شاء ربك لآمن ولو شاء ربك ما فعلوه ولو شاء
الله ما عبدنا من دونه من شيء وقال الشاعر

فلو شاء ربي كنت قيس بن خالد ولو شاء ربي كنت عمرو
ابن مرثد

وقال الراجز

والله لو شاء لكنت صخرا او جبلا اشم مشمخرا

فعلى هذا الذي تقرر لا يكون تقدير المحذوف ما قاله الزمخشري
وانما التقدير لو شاء ربنا انزال ملائكة بالرسالة الى الانس لانزلهم
بها اليهم وهذا ابلغ في الامتناع من ارسال البشر اذ علقوا ذلك
بانزال الملائكة وهو لم يشأ ذلك فكيف يشاء ذلك في البشر
قال الزمخشري يحتمل تجنيس وصفه على فعل او وصف بمصدر
انتهى قال ابو حيان تتبعت ما ذكره النحويون مما جاء صفة من
فعل اللازم فلم يذكروا فيه فعلا بسكون العين قالوا يأتي على فعل
نحو فرح فهو فرح وعلى افعل نحو حور فهو احور وعلى فعلان نحو شبع
فهو شبعان وقد يجيء على فاعل نحو سلم فهو سالم وبلي فهو بال
قال الزمخشري ومعنى التأبيد فيهما ان وقت نحسهم ا كثار

لا محالة ان يكون وقت الشهادة ولا وجه لان يخلوا منها ومثله قوله
ائتمن اذا ما وقع امنتم به اي لا بد لوقت وقوعه في ان يكون وقت
ايمانهم به انتهى قال ابو حيان لا ادري ان معنى زيادة ما بعد اذا
للتوكيد ما ذكر ولا ان نحويا ذكر هذا الذي ذكره من معنى التوكيد
فيها ولو كان التركيب بغير ما كان بلا شك حصول الجواب عند حصول
الشرط من غير تأخر لان اداة الشرط ظرف فالشهادة واقعة فيه لا
محالة قال الزمخشري وظنكم وارداكم خبران انتهى
ابن عطية ارداكم يصلح ان يكون خبرا بعد خبر انتهى حيان لا
يصح ان يكون ظنكم بربكم خبرا لان قوله وذلكم اشارة الى ظنهم السابق
فيصير التقدير وظنكم بان ربكم لا يعلم ظنكم بربكم فاستفيد من الخبر
ما استفيد من المبتدأ وهو لا يجوز وصار نظير ما منعه النحاة من
قولك سيد الجارية مالكها قال الزمخشري لان حكم جماعة
ما لا يعقل حكم الانثى او الاناث يقال الاقلام بريتها وبريتهن انتهى
قال ابو حيان يريد ما لا يعقل من المذكر وكان ينبغي ان يفرق
بين جمع القلة من ذلك فان الافصح ان يكون بضمير جمع المؤنث وبين
جمع الكثرة فان الافصح ان يكون بضمير الواحدة تقول الاجذاع
انكسرن على الافصح والجذوع انكسرت على الافصح والذي تقدم في
الاية ليس بجمع قلة اعني بلفظ واحد ولكنه ذكر اربعة متعاطفة
فتنزلت منزلة الجمع المعبر به عنها بلفظ واحد .

سورة عسق

قال الزمخشري روي يونس عن ابي عمرو
قراءة غريبة تتفطرن بتاءين مع النون ونظيرها
حرف نادر روي في نوادر ابن الاعرابي الابل تتشممن انتهى
قال ابو حيان الظاهر ان هذا وهم من الزمخشري في النقل

لان ابن خالويه ذكر في كتاب شواذ القراءات له ما نصه يتفطرن
بالتاء والنون يونس عن ابي عمرو قال ابن خالويه هذا حرف
نادر لان العرب لا تجمع بين علامتي التانيث لا يقال النساء تقمن
ولكن يقمن والوالدات يرضعن ولا يقال ترضعن وقد كان
ابو عمر الزاهد روى في نوادر ابن الاعرابي الابل تتشممن فانكرناه
فقد قواه الان هذا انتهى كلام ابن خالويه فان كانت نسخ الزمخشري
متفقة على قوله بتاءين مع النون فهو وهم وان كان في بعضها
بتا مع النون كان موافقا لقول ابن خالويه وكانت بتاءين تحريفا
من النساخ ولذلك كتبه تتفطرن وتتشممن بتاءين قال
الزمخشري لا ريب فيه اعتراض لا محل له انتهى قال ابن حيان لا يظهر
انه اعتراض اعني صناعيا لانه لم يقع بين طالب ومطلوب انتهى
قال الزمخشري والفاء في قوله فالله هو الولي جواب
شرط مقدر كانه قيل بعدما انكر كل ولي سواه ان ارادوا اولياء
بحق فالله هو الولي بالحق لا سواه انتهى قال ابن حيان لا حاجة
الى اعتقاد شرط محذوف والكلام يتم بدونه قال الزمخشري
او ذلك التبشير الذي يبشره الله عباده انتهى قال ابن حيان هذا الذي
لا يظهر هذا الوجه اذ لم يتقدم في هذه السورة لفظ البشرى
ولا ما يدل عليها من بشر او شبهه ومن النحويين من جعل الذي
مصدرية حكاه ابن مالك عن يونس وتاول عليه هذه الاية
اي ذلك تبشير الله عباده وليس بشي لانه اثبات الاشتراك
بين مختلفي الحد بغير دليل وقد ثبت اسمية الذي فلا يعدل
عن ذلك بشي لا يقوم به دليل بل ولا شبهة قال الزمخشري
من ظلل يظل ويظل نحو ضل يضل ويضل انتهى قال ابن حيان

ليس كذلك لان يضل بفتح العين من ضللت بكسرها في الماضي ويضل
بكسرها من ضللت بفتحها في الماضي وكلاهما مقيس قال الزمخشري
فان قلت علام عطف يوبقهن قلت على يسكن لان المعنى ان
يشا يسكن الريح فيركدن او يعصفها فيغرقن بعصفها انتهى
قال ابن حيان لا يتعين ان يكون التقدير او يعصفها فيغرقن
لان اهلاك السفن لا يتعين ان يكون بعصف الريح بل قد يهلكها
بسبب غير الريح كنزول سطحها بكثرة الثقل وانكسار لوح يكون
سببا لاهلاكها او يعرض عدو يهلك اهلها قال الاولى يكون
ما ذكره الزمخشري فيه مناسبة ظاهرة لكاد تعقبه وان كان
اهلاكها قد يكون بغير ما ذكره الشيخ الا ان نجاة السفن لما كانت
باجرا الريح طيبة وكان اسكانها سببا لركودها كان المناسب لتقدير
سبب الهلاك هو العصف كما قدره الزمخشري لا غيره فاعرفه
قال الزمخشري تقديره لينتقم منهم ويعلم الذين يجادلون
ونحوه في العطف على التعليل المحذوف غير عزيز في القران
ومنه قوله تعالى ولنجعله اية للناس وقوله خلق الله السماوات
والارض بالحق ولتجزى كل نفس بما كسبت انتهى قال ابن حيان ويبعد
تقديره لينتقم منهم لانه ترتب على الشرط اهلاك قوم ونجاة
قوم فلا يحسن لينتقم منهم واما الايتان فيمكن ان تكون
اللام متعلقة بفعل محذوف اي ولنجعله اية للناس فعلنا
ذلك ولتجزى كل نفس بما كسبت فعلنا ذلك وهو كثيرا يقدر هذا
الفعل محذوفا قبل لام العلة اذا لم يكن فعل ظاهر يتعلق به
قال ابو حيان من الله متعلق بمحذوف يدل عليه لا مرد
اي لا يرده ذلك اليوم مما حكم الله به فيه قال الزمخشري

من الله صلة لأمر دا انتهى قال ابو حيان ليس هذا بجيد اذ لو كان
من صلة لكان معمولا له وكان يكون اسما لا من قبيل المطول
فكان يكون معربا منونا قال الزمخشري ووحيا وان يرسل
مصدران واقعان موقع الحال لان ان يرسل في معنى ارسالا
ومن وراء حجاب ظرف واقع موقع الحال ايضا كقوله وعلى جنوبهم
والتقدير وما صح ان يكلم احدا الا موحيا او مسمعا من وراء
حجاب او مرسلا انتهى قال ابو حيان اما وقوع المصدر موقع
الحال فلا ينقاس وانما يقال منه ما قالته العرب ولذلك لا يجوز
جاء زيد بكاء تريد باكيا وقاس منه المبرد ما كان نوعا للفعل
نحو جاء زيد مشيا او سرعة ومنع سيبويه ان تقع ان والفعل المقدر
بالمصدر موقع الحال فلا يجوز جاء زيد ان يضحك في معنى ضحكا
الواقع موقع ضاحكا فجعله وحيا مصدرا في موضع
الحال مما لا ينقاس وان يرسل في معنى ارسالا الواقع موقع مرسلا
ممنوع بنص سيبويه

سورة الزخرف

ابن عطية ومبين في هذا الموضع غير متعد انتهى قال ابو حيان
ليس يتعين ما ذكر بل يجوز ان يكون معناه ظاهر الكفران ومظهر
لجحوده كما قلنا قال ابو حيان اجاز الزمخشري ان يكون الذي
مجرورا بدلا من المجرور بمن كانه قال انني براء مما تعبدون الا من
الذي وان يكون الا صفة بمعنى غير على ان ما في ما تعبدون نكرة
موصوفة تقديره انني براء من الهة تعبد غير الذي فطرني
فهو نظير قوله لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا انتهى ووجه
البدل لا يجوز لانه انما يكون في غير الموجب من النفي والنهي والاستفهام
الا ترى انه يصلح ما بعد الا لتفريغ العوامل له وانني بريء جملة

موجبة فلا يصلح ان يتفرغ العامل فيها الذي هو بريء لما بعد الا
وعن الزمخشري كون بريء فيه معنى الانتفاء ومع ذلك فهو موجب
لا يجوز ان يتفرغ لما بعد الا واما تقديره ما نكرة موصوفة
ولم يجعلها موصولة لاعتقاده ان الا لا تكون صفة الا لنكرة
وهذه المسألة فيها خلاف من النحويين من قال يوصف بها النكرة
والمعرفة فعلى هذا ابقى ما موصولة وتكون الا في موضع الصفة
للمعرفة قال ابن عطية واللام في لمن يكفر لام الملك وفي
لبيوتهم لام تخصيص كما تقول هذا الكساء لزيد لدابته اي هو
لدابته حلس وله ملك انتهى قال ابو حيان لا يصح ما قاله لان لبيوتهم
بدل اشتمال اعيد معه العامل فلا يمكن من حيث هو بدل ان تكون
اللام الثانية الا بمعنى اللام الاولى اما ان يختلف المدلول فلا واللام
في كليهما للتخصيص قال الزمخشري لبيوتهم بدل اشتمال
من قوله لمن يكفر ويجوز ان يكونا بمنزلة اللامين في قولك وهبت
له ثوبا لقميصه انتهى قال ابو حيان لا ادري ما اراد بقوله ويجوز
الى اخره

الزمخشري فان قلت كيف جاز ان يجاب لما باذا المفاجأة قلت لان
فعل المفاجأة معها مقدر وهو عامل النصب في محلها كانه قيل
فلما جاءهم باياتنا فاجأوا وقت ضحكهم انتهى قال ابو حيان لا نعلم نحويا
ذهب الى ما ذهب اليه هذا الرجل من ان اذا الفجائية تكون منصوبة
بفعل مقدر تقديره فاجأ بل المذاهب فيها ثلاثة مذهب انها
حرف فلا تحتاج الى عامل ومذهب انها ظرف مكان فان صرح
بعد الاسم بخبر له كان ذلك الخبر عاملا فيها نحو خرجت فاذا زيد

فاذا قائم ناصب لان اذا كان التقدير خرجت فاذا في المكان الذي
خرجت فيه زيد قائم ومذهبنا انها ظرف زمان والعامل فيه
الخبر ايضا كانه قال ففي الزمان الذي خرجت فيه زيد قائم
وان لم يذكر بعد الاسم خبرا وذكر اسم منصوب على الحال كانت
اذا خبرا للمبتدا فان كان المبتدا جثة وقلنا اذا ظرف مكان
كان الامر واضحا وان قلنا ظرف زمان كان الكلام على حذف
اي ففي الزمان حضور زيد وما ادعاه الزمخشري من اضمار فعل
المفاجاة لم ينطق به ولا في موضع واحد ثم المفاجاة التي ادعاها
لا يدل المعنى على انها تكون من الكلام السابق بل المعنى يدل على ان
المفاجاة تكون من الكلام الذي فيه اذا تقول خرجت فاذا الاسد
فالمعنى ففاجاني الاسد وليس المعنى ففاجات الاسد الزمخشري
ام هذه متصلة لان المعنى افلا تبصرون ام تبصرون الا انه
وضع قوله انا خير موضع تبصرون لانهم اذا قالوا انت خير
فهم عنده بصراء وهذا من انزال السبب منزلة المسبب انتهى
قال ابو حيان هذا القول متكلف جدا اذ المعادل انما يكون مقابلا
للسابق فان كان السابق جملة فعلية الاولى كان المعادل جملة
فعلية او جملة اسمية يتقدر منها فعلية لقوله ادعوتموهم ام انتم
صامتون لان معناه ام صمتم وهنا لا يتقدر منها جملة فعلية لان
قوله ام انا خير ليس مقابلا لقوله افلا تبصرون وان كان السابق
اسما كان المعادل اسما او جملة فعلية يتقدر منها اسم نحو
قوله امخدج اليدين ام اتمت فاتمت معادل
للاسم فالتقدير ام متما وقيل حذف المعادل بعد ام لدلالة المعنى
عليه اذ التقدير ام تبصرون فحذف تبصرون وهذا لا يجوز

الا اذا كان بعد ام لا نحو ايقوم زيد ام لا تقديره ام لا يقوم وازيد
عندك ام لا اي ام لا هو عندك فاما حذفه دون لا فليس من
كلامهم وقد جاء حذف ام والمعادل وهو قليل قال
دعاني اليها القلب اني لامرها سميع فما ادري
ارشد طلابها
يريد ام غي

سورة الدخان

قال الزمخشري فيه وجهان اضمار
القول بعد الفاء فقال اسر بعبادي وان يكون جواب شرط محذوف
كانه قيل قال ان كان الامر كما تقول فاسر بعبادي انتهى
حيان لشرا ما يحبين هذا الرجل حذف الشرط وابقاء جوابه وهو لا
يجوز الا لدليل واضح كانه يتقدمه الامر وما اشبهه مما ذكر في
النحو على خلاف في ذلك

سورة الجاثية

قال الزمخشري اقيمت الواو مقامهما فعملت الجر في واختلاف
الليل والنهار والنصب في ايات واذا رفعت فالعاملان الابتداء وفي
عملت الرفع في ايات والجر في واختلاف انتهى قال ابو حيان نسبه
عمل الجر والنصب والجر والرفع للواو ليس بصحيح لان الصحيح من المذاهب
ان حرف العطف لا يعمل ومن منع العطف على مذهب الاخفش اضمر
حرف الجر فقدره وفي اختلاف فالعمل للحرف مضمرا ونابت الواو
مناب عامل واحد ويدل على ان في مقدرة قراءة عبد الله وفي
اختلاف مصرحا بفي وحسن حذف في تقدمها في قوله وفي
خلقكم قال الزمخشري والعامل ما دل عليه تلك من معنى
الاشارة ونحوه وهذا بعلي شيخا انتهى قال ابو حيان ليس نحوه
لان في وهذا حرف تنبيه وقيل العامل في الحال ما دل عليه حرف
التنبيه اي تنبه واما تلك فليس فيها حرف تنبيه فاذا كان حرف

التنبيه عاملاً بما فيه من معنى التنبيه لان الحرف قد يعمل في الحال
فالمعنى تنبه لزيد في حال شيخه او في حال قيامه وقيل العامل
في هذا التركيب فعل محذوف يدل عليه المعنى اى انظر اليه
في حال شيخه فلا يكون اسم الاشارة عاملا ولا حرف التنبيه
ان كان هناك قال الزمخشري اى بعد الله واياته اى بعد ايات الله
لقولهم اعجبني زيد وكرمه يريدون اعجبني كرم زيد انتهى حال
هذا ليس بشي لان فيه من حيث المعنى اقحام الاسماء من غير ضرورة
والوطف والمراد غير العطف من اخراجه الى باب البدل لان تقدير
كرم زيد انما يكون في اعجبني زيد كرمه بغير واو على البدل وهذا
قلب لحقايق النحو وانما المعنى في اعجبني زيد وكرمه ان ذات زيد
اعجبته واعجبه كرمه فهما اعجابان لا اعجاب واحد وقد رددنا
عليه مثل قوله هذا فيما تقدم قال الزمخشري ويجوز ان يكون
يعني منه حالا لمبتدا محذوف تقديره هي جميعا منه وان يكون وما
في الارض مبتدا ومنه خبره انتهى قال ابو حيان لا يجوز هذان
الوجهان الا على قول الاخفش لان جميعا اذ ذاك حال والعامل
فيها معنوي وهو الجار والمجرور فهو نظير زيد قايما في الدار
ولا يجوز على مذهب الجمهور قال الزمخشري والجملة التي هي
سوا محياهم ومماتهم بدل من الكاف لان الجملة تقع مفعولا ثانيا
فكانت في حكم المفرد الا ترى لو قلت ان نجعلهم سوا محياهم
ومماتهم كان سديدا كما تقول ظننت زيدا ابوه منطلق انتهى
قال ابو حيان هذا الذي ذهب اليه الزمخشري من ابدال
الجملة من المفرد قد اجازه ابو الفتح واختاره ابن مالك واورد
على ذلك شواهد على زعمه ولا يتعين فيها البدل وقال بعض اصحابنا

مثل

حال

وهو الامام ضيا الدين ابو عبد الله محمد بن عبد الله الاشبيلي
ويعرف بابن العلج وكان ممن اقام باليمن وصنف بها قال في كتابه
البسيط في النحو لا يصح ان يكون جملة معموله الاول في موضع البدل
كما كان في النعت لانها تقدر تقدير المشتق وتقدر المشتق
تقدير الجامد فيكون بدلا فيجتمع فيه تجوزان ولان البدل
يعمل فيه العامل الاول فيصح ان يكون فاعلا والجملة لا تكون
في موضع الفاعل بغير شارك لانها لا تضمر فان كانت غير
معموله فهل تكون جملة بدلا من جملة لا يتعين عندي جوازها
كما ينبغي في العطف الجملة للجملة وكتاكيد الجملة التاكيد اللفظي
انتهى ويتبين من كلام هذا الامام انه لا يجوز ان تكون الجملة بدلا
من المفرد واما تجويز الزمخشري ان نجعلهم سوا محياهم ومماتهم
فيظهر لي انه لا يجوز لانها بمعنى التصيير ولا يجوز صيرت
زيدا ابوه قايم ولا صيرت زيدا غلامه منطلق لان التصيير انتقال
من ذات الى ذات او من وصف في الذات الى وصف فيها وتلك الجملة
الواقعة بعد معمول صيرت المقدره مفعولا ثانيا ليس فيها
انتقال مما ذكرنا فلا يجوز والذي يظهر لي انا اذا قلنا بتشبيث
هذه الجملة بما قبلها ان تكون الجملة في موضع الحال والتقدير ام
حسب الذين اجترحوا ان نصيرهم مثل المومنين في حال استوا محياهم
ومماتهم ليسوا كذلك بل هم مفترقون اى افتراق في الحالتين وتكون
هذه الحال مبينة ما انبهم في المثلية الدالة عليها الكاف التي هي
في موضع المفعول الثاني قال الزمخشري ومن قرا ومماتهم
بالنصب جعل محياهم ومماتهم ظرفين كمقدم الحاج وخفوق النجم اى سوا
في محياهم ومماتهم والمعنى انكار ان يستوى المسيئون والمحسنون

بحبا وان يشنو واحيا الا فرار واخو الهم انتهى قال ابو حيان تمثيله بقوله
وخفوق النجم ليس بجيد لان خفوقا مصدر ليس على مفعل فهو في
الحقيقة على حذف مضاف اى خفوق النجم بخلاف محيا ومماة
ومقدم فانها تستعمل بالوضع مصدرا واسم زمان واسم
مكان فاذا استعملنا اسم مكان او اسم زمان لم يكن
ذلك على حذف مصدر قامت هي مقامه لانها موضوعة
للزمان والمكان كما وضعت للمصدر فهي مشتركة بين هذه
المدلولات الثلاثة بخلاف خفوق فانه موضوع للمصدر فقط
قال الزمخشري والمعنى الم ياتكم رسلي فلم تكن اياتي تتلى
عليكم فحذف المعطوف عليه انتهى قال ابو حيان قد تقدم
الكلام معه في دعمه ان بين الفا والواو اذا تقدمتهما همزة الاستفهام
معطوف عليه محذوف ورددنا عليه ذلك قال الزمخشري فان
قلت ما معنى ان نظن الا ظنا قلت اصله نظن ظنا ومعناه
اثبات الظن فحسب وادخل حرفا النفي والاستثنا ليفاد
اثبات الظن مع نفي ما سواه وزيد نفي ما سوى الظن توكيدا
بقوله وما نحن بمستيقنين انتهى قال ابو حيان هذا
كلام من لا شعور له بالقاعدة النحوية من ان التفريغ يكون
في جميع المعمولات من فاعل ومفعول وغيره الا المصدر المؤكد
فانه لا يكون فيه

سورة الاحقاف

ابن عطية يحتمل ارايتم وجهين احدهما ان يكون متعدية وما مفعوله
بها ويحتمل ارايتم ان يكون منبهة لا يتعدى وتكون ما استفهاما
على معنى التوبيخ وتدعون معناه تعبدون انتهى قال ابو حيان
لو ان ارايتم لا تتعدى وانها منبهة شي قاله الاخفش في قوله

وتتمح

قال ارايت اذا وينا الى الصخرة والذي يظهر ان ما تدعون مفعول
ارايتم كما هو في قوله ارايتم شركاءكم الذين تدعون في سورة فاطر
وتقدم الكلام على نظير هذه الجملة فيها وقد امعنا الكلام في
ارايتم في سورة الانعام فطالع هناك قال الزمخشري ويجوز
ان يكون صفة على فعل كقولهم دين قيم ولحم زيم انتهى
حيان هذا الذي اجازه ان لم ينقل استعماله عن العرب لم يجزه
لان فعلا في الصفات لم يحفظ منه سيبويه الا عدى قال
سيبويه ولا نعلمه جا صفة الا في حرف معتل يوصف به الجمع
وهو قوم عدى وقد استدرك على سيبويه زيم بمعنى متفرق
وهو اسند دال صحيح واما قيم فاصله قيام وقيم مقصور منه ولذلك
اعتلت الواو فيه اذ لو لم يكن مقصورا لصحت كما صحت في حول
وعوض واما قول العرب مكان سوى وماء روى ورجل
رضى وماء صرى وسبى طيبة فمتاولة عند التصريفيين لا
يثبتون بها فعلا في الصفات قال ابو حيان الظاهر ان ما استفهامية
وادرى معلقة فجملة الاستفهام في موضع المفعول وما مبتداه
ويفعل الخبر قال الزمخشري يجوز ان تكون موصولة منصوبة
انتهى قال حيان الفصيح المشهور ان درى يتعدى بالباء
ولذلك حين عدي بهمزة النقل تعدى بالباء نحو قوله ولا ادراكم
به فجعل ما استفهامية هو الاول ولكثرة ما علقت في القرآن نحو
وان ادري اقريب ويفعل مثبت غير منفي لكنه قد انسحب عليه
النفي لاشتماله على ما ويفعل فلذلك قال ولا بكم ولولا اعتبار
النفي لكان التركيب ما يفعل بي وبكم الا ترى زيادة من في
قوله ان ينزل عليكم من خير من ربكم لانسحاب قوله ما يود الذين كفروا

على يود وعلى متعلق يود وهو ان ينزل فاذا انتفت ودادهم
التنزيل انتفى التنزيل قال الزمخشري جواب الشرط محذوف
تقديره ان كان هذا القران من عند الله وكفرتم به الستم ظالمين
ويدل على هذا المحذوف قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين
انتهى قال ابو حيان جملة الاستفهام لا تكون جوابا للشرط
الا بالفاء فان كانت الاداة الهمزة تقدمت الفا نحو ان
تزرنا افما احسن اليك او غيرها تقدمت الفا نحو ان تزرنا
فهل ترى الا خيرا وقول الزمخشري الستم ظالمين بغير فاء لا
يجوز ان يكون جواب الشرط قال ابن عطيه وارايتم يحتمل
ان يكون منبهة فهي لفظ موضوع للسوال لا يقتضي مفعولا
ويحتمل ان تكون الجملة كان وما عملت فيه تسد مسد مفعوليها
انتهى قال ابو حيان هذا خلاف ما قرره محققوا النحاه
في ارايتم قال الزمخشري وتشرى في محل النصب معطوف
على محل لينذر لانه مفعول له انتهى قال ابو حيان تبعه في ذلك
ابن البقا وهو لا يجوز على الصحيح من مذاهب النحويين لانهم
يشترطون في الحمل على المحل ان يكون المحل بحق الاصالة وان
يكون للموضع محرز والمحل هنا ليس بحق الاصالة لان الاصل هو
الجر في المفعول له وانما النصب ناشي عن اسقاط الخافض
لانه لما كثر بالشروط المذكوره في النحو وصل اليه الفعل
فنصبه قال ابو حيان ونصب هذا يعني احسانا على المصدر
الصريح والمفعول الثاني في المجرور والبا متعلقه بوصينا
او بقوله احسانا انتهى قال ابو حيان لا يصح ان يتعلق باحسانا
لانه مصدر ينحل لحرف مصدري والفعل فلا يتقدم

معموله عليه ولان احسن لا يتعدى بالبا انما يتعدى باللام
تقول احسنت لزيد ولا تقول احسنت بزيد على معنى ان الاحسان
يصل اليه قال الزمخشري ويجوز ان يراد عرض النار عليهم
من قولهم عرضت الناقة على الحوض يريدون عرض الحوض
عليها فقلبوا ويدل عليه تفسير ابن عباس رضي الله عنه يجا بهم
اليها فيكشف لهم عنها انتهى حيان لا ينبغي حمل القران
على القلب اذ الصحيح في القلب انه مما يضطر اليه في الشعر
واذا كان المعنى صحيحا واضحا مع عدم القلب فاي ضرورة
تدعوا اليه وليس في قولهم عرضت الناقة على الحوض ولا في تفسير
ابن عباس ما يدل على القلب لان عرض الناقة على الحوض وعرض
الحوض على الناقة كل منهما صحيح اذ العرض امر نسبي يصح اسناده
لكل واحد من الناقة والحوض قال الزمخشري فلما
راوه في الضمير وجهان ان يرجع الى ما تعدنا وان يكون مبهما
قد وضح امره بقوله عارضا اما تمييزا واما حالا وهذا الوجه
اعرب وافصح انتهى قال ابو حيان هذا الذي ذكر انه اعرب
وافصح ليس جاريا على ما ذكره النحاه لان المبهم الذي يفسره
ويوضحه التمييز لا يكون الا في باب رب نحو ربه رجلا لقيته
وفي باب نعم وبئس على مذهب البصريين نحو نعم رجلا زيد وبئس
غلاما عمرو واما ان الحال يوضح المبهم ويفسره فلا نعلم احدا ذهب
اليه وقد حصر النحاه المضمر الذي يفسره ما بعده فلم يذكروا
فيه مفعول راى اذا كان ضميرا ولا ان الحال يفسر الضمير ويوضحه
قال الزمخشري وقرئ بانا حال ولا يصح ان يكون وبانا مفعولا
ثانيا والهه بدل منه لفساد المعنى انتهى قال ابو حيان لم يبين

الزمخشري كيف افسد المعنى وظهر ان المعنى صحيح على ذلك
الاعراب

سورة القتال

الزمخشري ثابت على اي المحيى وابال الحنفي انتهى قال ابن حيان
صوابه على تمامه وعلى اي عزه المحيى فعن الكبه والاسم
ولعل ذلك من الناسخ لا في اصل التصنيف قال ابن عطيه
ونسب الاخراج الى القريه حملا على اللفظ وقال اهلكناهم
حملا على المعنى انتهى قال ابن حيان ظاهر هذا الكلام لا يصح
لان الضمير في اهلكناهم ليس عائدا على المضاف الى
القريه التي اسند اليها الاخراج بل الى اهل القريه في قوله
وكاين من قريه فان كان اراد بقوله حملا على المعنى اي يعني القريه
في قوله وكاين من قريه فهو صحيح لكن ظاهر قوله
حملا على اللفظ وحملا على المعنى ان يكون في مدلول واحد وكان
على هذا ينبغي كاين معلنا غير تحدث عنه بشي الا ان تخيل انه اشيد
حين عن كاين والظاهر انه في موضع الصفه قال الزمخشري وانفا
نصب على الظرف انتهى قال ابن حيان قال ذلك لانه فسره بالساعه
ابن عطيه والمفسرون يقولون انفا معناه الساعه الماضيه
القريبه منا وهذا تفسير بالمعنى انتهى قال ابن حيان الصحيح انه ليس
بظرف ولا نعلم احدا من النحاه عده في الظروف قال الزمخشري
سول لهم ركوب العظائم من السول وهو الاسترخا وقد اشتقه من
السول من لا علم له بالتصريف والاشتقاق جميعا انتهى قال ابن حيان
قوله وقد اشتقه الى اخره ليس بجيد لانه توهم ان السول اصله
الهمز فاختلفت المادتان اذ عين سول واو وعين السول همزه
والسول له مادتان احداهما الهمز من سال يسال والثانيه من سال

يسال فاذا كان

فان هذا السول الجود ان يكون من ذوات الواو لا من ذوات الهمز
قال الزمخشري وقري ولا تدعوا من ادعى القوم وتداعوا اذا
دعوا نحو قولك ارتموا الصيد وتراموه انتهى قال ابن
حيان التلاوه وتدعوا الغير لا وكان يجب ان ياتي بلفظ التلاوه
فيقول وقري وتدعوا قال الزمخشري هولا موصول
بمعنى الذي صلته تدعون اي انتم الذين تدعون او انتم تخاطبون
هولا الموصوفون ثم استانف وصفهم كانهم قالوا وما وصفنا فقيل
تدعون لتنفقوا في سبيل الله انتهى قال ابن حيان كون هولا موصولا
مذهب كوفي ولم يثبت البصريون اسم الاشاره موصولا اذا لا
تقدمها ما الاستفهاميه باتفاق او من الاستفهاميه باختلاف

سورة الفتح

قال الزمخشري وهذا دليل على امامه
ابي بكر الصديق رضي الله عنه فانهم لم يدعوا الى حرب في
ايام الرسول ولكن بعد وفاته انتهى قال ابن حيان هذا ليس بصحيح
فقد حضر كثير منهم مع جعفر في موته وحضروا حرب هوازن مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم وحضروا معه في سفره تبوك
ولا يتم قول الزمخشري الا قول من عين انهم اهل الرده قال الزمخشري ويجوز
ان يكون لو تزيلوا كالتكرير للولا رجال مومنون لمرجعهما الى معنى واحد
ويكون لعذبنا هو الجواب انتهى قال ابن حيان قوله لمرجعهما الى معنى واحد
ليس بصحيح لان ما تعلق به لولا الاولى غير ما تعلق به الثانيه فالمعنى في
الاولى ولولا وطء قوم مومنين والمعنى في الثانيه لو تميزوا من
الكفار وهذا معنى مغاير للاول مغايره ظاهره قال الزمخشري
فعلم ما لم تعلموا من الحكمه والصواب في تاخير فتح مكه الى العام
القابل انتهى قال ابن حيان لم يكن فتح مكه في العام القابل انما كان بعد

ذلك بالزمن عام لان الفتح كان سنه ثمان من الهجره وكان خروجه
من المدينه عام الحديبيه في ذي القعده سنه ست من الهجره

سوره الحجرات

الزمخشري فان قلت اي فرق بين
الكلامين بين ما اثبت فيه وما اسقط عنه قلت الفرق بينهما ان
المنادي والمنادى في احدهما يجوز ان يجمعهما الوراء وفي الثاني
لا يجوز لان الوراء تصير بدخول من مبتدا الغايه ولا يجتمع على
الجهه الواحده ان تكون مبتدا ومنتهى لفعل واحد والذي يقول
ناداني فلان من وراء الدار لا يريد وجه الدار ولا دبرها
ولكن اي قطر من اقطارها الظاهره كان مطلقا بغير تعيين
ولا اختصاص انتهى قال ابو حيان وقد انشا اصحابنا في معاني من
انها تكون لابتدا الغايه وانتهائها في فعل واحد وان الشي الواحد
يكون محلا لهما وتاولوا ذلك على سيبويه وقالوا من ذلك قولهم
اخذت الدرهم من زيد فزيد محل لابتدا الاخذ منه وانتهايه
معا قالوا ومن تكون في اكثر المواضع وتحتمل ان يكون الحكم بقلته
لابتدا الغايه فقط وفي بعض المواضع لابتدا الغايه وانتهايها معا
قال الزمخشري ويحتمل ان يكون الحكم بقلة العقلا فيهم
قصدا الى نفي ان يكون فيهم من يعقل بان القله تقع موقع النفي في
كلامهم انتهى قال ابو حيان ليس في الايه الحكم بقلة العقل منطوقا به
فيحتمل النفي وانما هو مفهوم من قوله اكثرهم لا يعقلون والنفي
المحض المستفاد انما هو من صريح لفظة القليل لا من المفهوم فلا
يحتمل قوله ولكن اكثر الناس لا يشكرون النفي المحض للشكر
لان النفي لم يستفد من صريح القليل قال الزمخشري انهم صبروا
في موضع الرفع على الفاعليه لان المعنى ولو ثبت صبرهم انتهى قال ابو

حيان هذا ليس مذهب سيبويه بل مذهب سيبويه ان أنّ وما
بعدها بعد لو في موضع مبتدا لا في موضع فاعل ومذهب المبرد
انها في موضع فاعل بفعل محذوف كما زعم الزمخشري
قال الزمخشري والجمله المصدره ببل لا تكون الا
مستانفا لاداية الى تنافر النظم ولكن متصلا بما قبله حالا من احد
الضميرين في فيكم المستتر المرفوع او البارز المجرور وكلاهما
مذهب سديد الى اخر كلامه رحمه الله تعالى قال ابو حيان في
كلامه تكثير ولا يبعد في ان تكون الجمله المصدره ببل مستانفه لا حالا
ولا تعلق لها بما قبلها من جهه الاعراب قال الزمخشري وهو في الاصل
جمع قايم كصوم وزور في جمع صايم وزاير انتهى قال ابو حيان
ليس فعل من ابنيه الجموع الا على مذهب ابي الحسن في قوله ان ركبا
جمع راكب قال الزمخشري واما قولهم في قوم فرعون وقوم عاد هم
الذكور والاناث فليس لفظ القوم بمتعاط للفريقين ولكن قصد ذكر
الذكور وترك ذكر الاناث لانهن توابع لرجالهن انتهى قال ابو حيان عنده تجعله
من باب التغليب لابي مروان الطبني

يا اهل اندلس ما عندكم ادب ... بالمشرق الادب النفاح بالطيب
يدعى الشباب شيوخا في مجالسهم ... والشيخ عندكم يدعى بتقليب

الزمخشري والهمزه فيه بدل عن الواو وكانه تام الاعمال اي يحرمها
باحباطه انتهى قال ابو حيان هذا ليس بشي لان تصريف هذه الكلمه
مستعمل فيه الهمزه تقول اثم ياثم فهو اثم والاثام بالهمزه اصل وليست
بدلا عن واو واما يتم فاصله باتم يوتم وهو من ماده اخرى
الزمخشري متناصب على الحال من الاخ انتهى قال ابو حيان هذا
ضعيف لان المجرور بالاضافه لا يجي الحال منه الا اذا كان له موضع

من الاعراب نحو اعجبني ركوب الفرس مسرجا وقيام زيد مسرعا
فالفرس في موضع نصب وزيد في موضع رفع وقد اجاز بعض
اصحابنا اعتبادا كان الاول جرا وكالجر انتصاب الحال من الثاني
وقد رددنا عليه ذلك فيما كتبناه في علم النحو والصواب
انتصابه على الحال من جمم **سورة ق** قال
الزمخشري ويجوز ان يكون الرجع بمعنى المرجوع وهو الجواب
ويكون من كلام الله تعالى استبعادا لانكاره ما انذروا به
من البعث والوقف قبله على هذا التفسير حسن فان قلت فما
ناصب الظرف اذا كان الرجع بمعنى الرجوع قلت ما دل عليه المنذر
من المنذر به وهو البعث انتهى قال ابو حيان كون ذلك رجع بعيد
بمعنى مرجوع وانه من كلام الله لا من كلامهم على ما شرحه مفهوم عجيب
ينبو عن ادراكه فهم العرب قال الزمخشري ويحل معها سابق النصب
على الحال من كل لتعرفه بالاضافة الى ما هو في حكم المعرفة انتهى قال
ابو حيان لا ضرورة تدعوا الى الحال بل الجملة في موضع الصفة ان اعربت
معها سابق وشهيد مبتدا وخبرا والا فسابق فاعل بالظرف قبله
لانه قد اعتمد فالظرف في موضع الصفة واما قوله لتعرفه بالاضافة
الى ما هو في حكم المعرفة فكلام ساقط لا يصدر عن مبتدي في النحو
لانه لو نعت كل نفس ما نعت الا بالنكرة فهو نكرة على كل حال
فلا يمكن ان يتعرف كل وهو مضاف الى نكرة قال الزمخشري
ويجوز ان ينتصب بنفخ كانه قيل ونفخ في الصور يوم نقول وعلى
هذا يشار بذلك الى يوم نقول انتهى قال ابو حيان هذا بعيد
جدا قد فصل على هذا القول بين العامل والمعمول بجمل كثيرة
فلا يناسب هذا القول فصاحة القرآن وبلاغته قال

الزمخشري ولا يجوز في حكم اواب وحفيظ لان من لا يوصف به
ولا يوصف من بين الموصولات الا بالذي انتهى قال ابو حيان يعني
بقوله في حكم اواب ان يجعل من صفة وهذا حكم صحيح واما قوله
ولا يوصف من بين الموصولات الا بالذي فالحصر فيه ليس بصحيح
قد وصفت العرب بما فيه ال وهو موصول نحو القائم والمضروب
ووصفت بذو الطائية وذات في المؤنث ومن كلامهم بالفضل ذو
فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به يريد بالفضل الذي فضلكم
والكرامة التي اكرمكم ولا يريد الزمخشري خصوصية الذي بل
فروعه من المؤنث والمثنى والمجموع على اختلاف لغات ذلك
ابن عطية ويحتمل ان يكون من نعتا انتهى حيان هذا لا يجوز لان
من لا ينعت بها قال الزمخشري علينا يسير بتقديم الظرف
يدل على الاختصاص يعني لا يتيسر مثل ذلك الامر العظيم الا على القادر
الذات الذي لا يشغله شان عن شان كما قال ما خلقكم ولا بعثكم
الا كنفس واحدة انتهى قال ابو حيان هي على طريقته في تقديم المفعول
وما اشبهه من دلالته ذلك على الاختصاص وقد بحثنا معه في ذلك
في سورة الفاتحة في اياك نعبد قال الزمخشري قال عمرو بن
شاس وفي كل حي قد خبطت بنعمة البيت انتهى
قال ابو حيان نسب البيت لعمرو بن شاس ووهم وهو لعلقمة بن عبدة
وفي ديوانه وكان الحارث بن ابي شمر الغساني اسر شاسا اخا علقمة
فرحل اليه علقمة ومدحه بالقصيدة التي فيها هذا البيت فلما وصل
في الانشاد الى هذا البيت قال له الحارث نعم واذنبه **سورة**
والذاريات قال سيبويه وابن عطية وفي موسى
معطوف على وفي الارض ايات للموقنين اي وفي موسى انتهى قال ابو

حيان هذا العبد ينزه القرآن عن مثله قال الزمخشري او على
قوله وتركنا فيها اية على معنى وجعلنا في موسى اية كقوله

علفتها تبنا وماء باردا

انتهى — حيان
لا حاجة الى اضمار وتركنا لانه قد امكن ان يكون العامل في المجرور
وتركنا ه

سورة والطور

الزمخشري اكلا وشربا هنيئا او طعاما وشرابا هنيئا وهو الذي
لا تنغيص فيه ويجوز ان يكون مثله في قوله

هنيئا مريئا غير داء مخامر لعزة من اعراضنا ما
استحلت

اعني صفة استعملت استعمال المصدر القائم مقام الفعل مرتفعا
به ما استحلت كما يرتفع بالفعل كانه قيل هنأ عزة المستحل من
اعراضنا ولذلك معنى هنيئا هنأكم الاكل والشرب او هنأكم ما
كنتم تعملون والباء مزيدة كما في كفى بالله والباء متعلقة بكلوا واشربوا
اذا جعلت الفاعل الاكل والشرب انتهى قال ابو حيان تقدم لنا الكلام
على هنيئا مستوفى في سورة النساء واما تجويزه زيادة الباء فليست
زيادتها مقيسة في الفاعل الا في فاعل كفى على خلاف فيها فتجويز
زيادتها في الفاعل هنا لا يسوغ واما قوله ان الباء تتعلق بكلوا واشربوا
فلا يصح الا على الاعمال فهي تتعلق باحدهما قال الزمخشري
والذين امنوا معطوف على حور عين اي قرناهم بالحور العين وبالذين
امنوا اي بالرفقاء والجلساء منهم كقوله اخوانا على سرر متقابلين
فيتمتعون تارة بملاعبة الحور وتارة بموانسة الاخوان المؤمنين
ثم مضى الى اخر كلامه قال حيان لا يتخيل احد ان والذين امنوا
معطوف على بحور عين غير هذا الرجل وهو تخيل اعجمي مخالف

٢١٨

سورة والنجم

لهم العزى الفتح ابن عباس وغيره
قال ابن عطية افرايتم خطاب لقريش وهي من رؤية
العين لانه احال على اجرام مرئية ولو كانت ارايت التي هي استفتاء
لم يتعد انتهى قال ابو حيان يعني بالاجرام اللات والعزى ومناة
وارايت التي هي استفتاء تقع على الاجرام نحو ارايت زيدا ما صنع
وقوله ولو كانت ارايت استفتاء يعني الذي يقول النحاة فيه انها
بمعنى اخبرني لم يتعد والتي هي بمعنى الاستفتاء تتعدى الى اثنين
احدهما منصوب والاخر في الغالب جملة استفهامية وقد تقرر
لنا الكلام في ذلك واوله في سورة الانعام ودل كلام ابن عطية
على انه لم يطالع ما قاله الناس في ارايت اذا كانت استفتاء على اصطلاحه
وهي التي بمعنى اخبرني قال الزمخشري والاخرى ذم وهي
المتاخرة الوضيعة المقدار كقوله وقالت اخراهم لاولاهم
اي وضعاؤهم لرؤسائهم واشرافهم ويجوز ان يكون الاولية
والتقدم عندهم للات والعزى انتهى قال ابو حيان لفظة
لفظ اخر ومؤنثة اخرى لم يوضعا للذم ولا للمدح انما يدلان
على معنى غير الا ان من شرطهما ان يكون من جنس ما قبله لو قلت
مررت برجل واخر لم يدل الا على معنى غير لا على ذم ولا مدح
قال الزمخشري وقوله ذلك مبلغهم من العلم انتهى
حيان كانه يقول هو اعتراض بين فاعرض وبين ان ربك ولا
يظهر هذا الذي يقوله من الاعتراض قال الزمخشري نزلت
الذي تولى يوم احد انتهى قال ابو حيان لما جعل الاية نزلت في عثمان
فسر التولي بهذا وقال ابن عطية وذلك كله عندي باطل وعثمان
رضي الله عنه منزه عن مثله قال الزمخشري ويجوز ان يكون الضمير

الجزا ثم فسره بقوله الجزا الاوفى وابدله عنه لقوله واسروا
النجوى الذين ظلموا قال ابو حيان قوله ثم فسره بقوله الجزا الاوفى
واذا كان تفسيرا للضمير المنصوب في يجزاه فعلى ماذا انتصابه واما
اذا كان بدلا فهو من باب بدل الظاهر من المضمر الذي يفسره الظاهر
وهي مسلة خلاف والصحيح المنع

سورة القمر

قال ابو حيان قرا ابو جعفر وزيد بن علي مستقر بجر القاف والرا
صفة لامر وخرجه الزمخشري على ان يكون وكل عطفا
على الساعة اي اقتربت الساعة واقترب كل امر مستقر يستقر
ويتبين حاله وهذا الذي ذكره بعيد لطول الفصل بجمل ثلث
وبعيد ان يوجد مثل هذا التركيب في كلام العرب نحو اكلت خبزا
وضربت خالدا وان يجي زيد اكرمه ورحل الى بني فلان ولحما يريد
ولحما عطفا على خبزا بل لا يوجد مثله في كلام العرب وخرجه
صاحب اللوامح على انه خبر لكل فهو مرفوع في الاصل لكنه جر
للمجاورة وهذا ليس بجيد لان الخفض على الجوار في غاية الشذوذ
ولانه لم يعهد في خبر المبتدا انما عهد في الصفة على اختلاف بين
النحاة في وجوده والاسهل ان يكون الخبر مضمرا لدلالة المعنى
عليه والتقدير وكل امر مستقر بالغوه لان قبله وكذبوا
واتبعوا اهواهم اي وكل امر مستقر لهم في القدر من شر او خير
بالغه بهم وقيل الخبر حكمة بالغة اي وكل امر مستقر حكمة
بالغة ويكون ولقد جاهم من الانبا ما فيه مزدجر اعتراضا
بين المبتدا وخبره قال الزمخشري وخشعا على خشعا ابصارهم
وهي لغة من يقول اكلوني البراغيث وهم طي انتهى قال ابو حيان لا تجري
جمع التكسير مجرى جمع السلامة فيكون على تلك اللغة النادرة

القليلة وقد نص سيبويه على ان اللغة القليلة ولذا قال الفرا
حين ذكر الافراد مذكرا ومؤنثا وجمع التكسير قال لان
الصفة متى تقدمت على الجماعة جاز فيها جميع ذلك والجمع
موافق للفظها فكان اشبه انتهى واما تخرج على تلك اللغة اذا
كان الجمع مجموعا بالواو والنون نحو من قوله يقوم ترى بيض ابا وهم
والزمخشري قاس جمع التكسير على هذا الجمع المسلم وهو
قياس فاسد يرده النقل عن العرب ان جمع التكسير اجود
من الافراد كما ذكرناه من سيبويه وكما دل عليه كلام الفرا قال
الزمخشري ويولون الدبر اي الادبار كما قال في بعض بطنكم وقري
الادبار انتهى قال ابو حيان ليس مثل بطنكم لان مجي الدبر مفردا له
محسن ولا يحسن لافراد بطنكم

سورة الرحمن

قال الزمخشري او هي ان المفسرة قال ابن عطية ويحتمل ان تكون
ان مفسرة فتكون تطغوا جزما بالنهي انتهى قال ابو حيان لا
يجوز ما قالاه من ان ان مفسرة لانه فات احد شرطيها وهو
ان يكون ما قبلها جملة فيها معنى القول ووضع الميزان ليس
جملة فيها معنى القول قال الزمخشري ولا تخسروا
الميزان قري بفتح التا والسين والتقدير في الميزان فحذف
الجار ونصب انتهى قال ابو حيان لا يحتاج الى هذا التخريج
الا ترى ان خسر جا متعديا لقوله تعالى خسروا انفسهم
وخسر الدنيا والاخرة قال الزمخشري وروى ابو حاتم عباقري
بفتح القاف ومنع الصرف وهذا لا وجه لصحته انتهى
قال ابو حيان قد يقال لما منع صرف رفارف شاكله في عباقري
فمنع الصرف للمشاكلة مالا ينصرف للمشاكلة ه

[illegible]

سورة الواقعة

قال الزمخشري فان قلت
بما انتصب اذا قلت بليس كقولك يوم الجمعة ليس لي شغل او
بمحذوف بمعنى اذا وقعت كان ليت وليت او باضمار اذكر انتهى
قال ابو حيان اما نصبها بليس فلا يذهب نحوي ومن شدا شيئا من
صناعة الاعراب الى مثل هذا لان ليس في النفي كما وما لا تعمل فكذلك
ليس وذلك ان ليس مسلوبة الدلالة على الحدث والزمان والقول
بانها فعل هو على سبيل المجاز لان حد الفعل لا ينطبق عليها والعامل
في الظرف انما هو ما يقع فيه من الحدث فاذا قلت يوم الجمعة
اقوم فالقيام واقع في يوم الجمعة وليس لا حدث لها فكيف لا
حدث لها عمل في الظرف والمثال الذي شبه به وهو يوم الجمعة
ليس لي شغل لا يدل على ان يوم الجمعة منصوب بليس بل هو منصوب
بالعامل في خبر ليس وهو الجار والمجرور فهو من تقديم معمول
الخبر على ليس ولقد يرد للمصنف على جواز تقديم الخبر الذي
لليس عليها وهو مختلف فيه ولم يسمع من لسان العرب قائما
ليس زيد وليس انما يدل على نفي الحكم الخبري عن المحكوم عليه
فقط فهي كما لكنه لما اتصلت بها ضمائر الرفع جعلها ناس
فعلا وهي في الحقيقة حرف نفي كما النافية ويظهر من تمثيل
الزمخشري اذا بقوله يوم الجمعة انه سلبها الدلالة على الشرط
الذي هو غالب فيها ولو كانت شرطا وكان الجواب الجملة المصدرة
بليس لزمت الفاء الا ان تحذفت في شعر وورد ذلك فتقول
اذا احسن اليك زيد فلست تترك مكافاته ولا يجوز لست بغير
فا الا ان اضطر الى ذلك واما تقديره اذا وقعت كان ليت وليت
فيدل على ان اذا عنده شرطية ولذلك قدر لها جوابا عاملا فيها واما

قوله او باضمار اذكر فانه سلبها الظرفية وجعلها مفعولا بها
منصوبا باذكر قال الزمخشري ويجوز ان تنتصب بخافضة
رافعة اي تخفض وترفع وقت رج الارض وبس الجبال لانه
عند ذلك يخفض ما هو مرتفع ويرتفع ما هو منخفض انتهى
قال ابو حيان لا يجوز ان تنتصب بهما معا بل باحدهما لانه لا يجوز
ان يجتمع مؤثران على اثر واحد قال الزمخشري عطفا على جنات
النعيم كانه قال هم في جنات وفاكهة ولحم وحور فان قلت كيف
صح عطف الشاربين على الشاربين وهما لذوات متفقة وصفتان
متفقتان وكان عطفا للشيء على نفسه قلت ليستا بمتفقتين من
حيث ان كونهم شاربين للحميم على ما هو عليه من تناهي الحرارة وقطع
الامعاء امر عجيب وشربهم له على ذلك كما تشرب الهيم الماء امر
عجيب ايضا فكانتا صفتين مختلفتين انتهى قال ابو حيان الفاء تقتضي
التعقيب في الشربين وانهم اولا لما عطشوا شربوا من الحميم
ظنا انه يسكن عطشهم فازداد العطش بحرارة الحميم
فشربوا بعده شربا لا يقع بعده ري ابدا وهو مثل شرب الهيم
فهما شربان من الحميم لا شرب واحد اختلفت صفتاه فعطف
والمقصود الصفة قال الزمخشري قرا الحسن فلاقسم
وهو على تقدير مبتدا محذوف اي فلانا اقسم انتهى قال ابو حيان
تبع في هذا التخريج ابا الفتح بن جني وانما ذهبا الى ذلك لانه
فعل حال وفي القسم عليه خلاف فالذي اختاره ابن عصفور
وغيره ان فعل الحال لا يجوز ان يقسم عليه فاحتاجوا الى
ان يصوروا المضارع خبر المبتدا محذوف فتصير الجملة
اسمية فيقسم عليها وذهب بعض النحويين الى جواز القسم على فعل

الحال وهذا الذي اختاره فتقول والله ليخرج زيد وعليه
قوله ليعلم ربي ان بيتي واسع قال الزمخشري ولا يصح
ان تكون اللام لام قسم يعني قراءة الحسن لامرين احدهما ان حقها
ان تقترن بها النون المؤكدة والاخلال بها ضعيف قبيح والثاني
ان لافعل في جواب القسم للاستقبال وفعل القسم يجب ان يكون
للحال انتهى قال ابو حيان اما الامر الاول ففيه خلاف فالذي قاله
قول البصريين واما الكوفيون فيجيزون ذلك ولا يكون
نفيا فيهما فيجيزون لاضرب زيدا واضربن عمرا واما الثاني
فصحيح لكنه هو الذي رجح عندنا ان تكون اللام في لاقسم
واقسم فعل حال والقسم قد يكون جوابا للقسم كما قال تعالى وليحلفن
ان اردنا الا الحسنى فاللام في وليحلفن جواب قسم وهو قسم لكنه
لما لم يكن حلفهم حالا بل مستقبلا لزمت النون وهي مخلصة المضارع
للاستقبال قال ابن عطية والقول بان لا يمسه نهي قول فيه
ضعف ذلك انه اذا كان خبرا فهو في موضع الصفة وقوله بعد
ذلك تنزيل صفة فاذا جعلناه نهيا جاء معناه اجنبيا معترضا
بين الصفات وذلك لا يحسن في وصف الكلام فتدبره وفي
حرف ابن مسعود ما يمسه وهذا يقوي ما رجحته من الخبر الذي
معناه حقه وقدره ان لا يمسه الا طاهر انتهى قال ابو حيان لا
يتعين ان تكون تنزيل صفة بل يجوز ان يكون خبر مبتدا محذوف
يحسن اذ ذاك ان يكون لا يمسه نهيا قال ابن عطية وقوله
ترجعونها سد مسد الاجوبة والبيانات التي تقتضيها التحضيضات
واذا من قوله فلولا اذا وان المكررة وحمل بعض القول بعضا
ايجازا واقتضابا انتهى قال ابو حيان فليست شرطية فتسد

ترجعونها مسد جوابيهما بل هي ظرف عن شرط معمول لترجعونها
المحذوف بعد فلولا لدلالة ترجعونها في التحضيض الثاني عليه فجا
التحضيض الاول مقيدا بوقت بلوغ الحلقوم وجا التحضيض الثاني
معلقا على انتفا مربوبيتهم وهم لا يقدرون على رجعها اذ مربوبيتهم
موجودة فهم مقهورون لا قدرة لهم

سورة الحديد

قال الزمخشري هي مكية قال ابو حيان قال النقاش وغيره
هي مدنية باجماع وقال ابن عطية لا خلاف ان فيها قرانا مدنيا
لكن يشبه صدرها ان يكون مكيا قال ابن عطية وقرا
عاصم فيضاعفه بالنصب بالفا على جواب الاستفهام وفي ذلك
قلق قال ابو علي الفارسي لان السوال لم يقع على القرض وانما وقع
السوال عن فاعل القرض وانما تنصب الفا فعلا مردودا على فعل
مستفهم عنه لكن هذه الفرقة يعني من القرا حملت ذلك على
المعنى كان قوله من ذا الذي يقرض بمنزلة ان لو قال ايقرض
الله احد فيضاعفه انتهى قال ابو حيان هذا الذي ذهب اليه ابو
علي من انه انما تنصب الفا فعلا مردودا على فعل مستفهم عنه ليس بصحيح
بل يجوز اذا كان الاستفهام باداته الاسمية نحو من يدعوني
فاستجيب له واين بيتك فازورك ومتى تسير فارافقك وكيف
تكون فاصحبك فالاستفهام هنا واقع عن ذات الداعي وعن
ظرف المكان وظرف الزمان والحال لا عن الفعل وحكى ابن كيسان
عن العرب اين ذهب زيد فنتبعه ولذلك لم ما لك فنعرفه ومن
ابوك فنكرمه بالنصب بعد الفاء وقراءة فيضاعفه بالنصب
قراءة متواترة والفعل وقع صلة للذي والذي صفة لذا وذا خبر
لمن واذا جاز النصب في نحو هذا فجوازه في المثل السابقة احرى

مع ان سماع ابن كيسان ذلك محكيا عن العرب يويد ذلك
قال ابن عطيه خالدين فيها الى اخر الايه مخاطبه لمحمد
صلى الله عليه وسلم انتهى قال ابو حيان لا مخاطبه هنا بل هذا
من باب الالتفات من ضمير الخطاب في بشراكم الى ضمير الغيبه
في خالدين ولو جرى على الخطاب لكان التركيب خالدا انتم
فيها والالتفات من فنون البيان قال ابن عطيه ويظهر لي
ان العامل فيه ذلك هو الفوز العظيم ويجي معنى الفوز افخم
كانه يقول ان المومنين يفوزون بالرحمه يوم يعتري
المنافقين كذا وكذا لان ظهور المزيه يوم حمول عدوه ومضاده
ابدع وافخم انتهى قال ابو حيان ظاهر كلامه وتقديره ان يوم منصوب
بالفوز وهو لا يجوز لانه مصدر قد وصف قبل اخذ متعلقاته
فلا يجوز اعماله فلو اعمل وصفه وهو العظيم لجاز اي الفوز الذي
عظم اي قدره يوم يقول قال الزمخشري فان قلت علام عطف
قوله واقرضوا قلت على معنى الفعل في المصدقين لان اللام بمعنى
الذين واسم الفاعل بمعنى اصدقوا كانه قيل ان الذين تصدقوا واقرضوا
انتهى قال ابو حيان اتبع في ذلك ابا علي الفارسي ولا يصح ان يكون معطوفا على
المصدقين لان المعطوف على الصله صله وقد فصل بينهما بمعطوف وهو
قوله والمصدقات ولا يصح ايضا ان يكون صله ال في المصدقات لاختلاف
الضمائر اذ ضمير المصدقات مونث وضمير واقرضوا مذكر فيتخرج
هذا على حذف الموصول لدلاله ما قبله عليه كانه قيل والذين اقرضوا
ويكون مثل قول الشاعر

فمن يهجوا رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء

يريد ومن يمدحه . قال ابو حيان قرا الجمهور فان الله هو وقرا نافع

وابن عامر بحذف هو وكذا في مصاحف المدينه والشام وكلتا
القراتين متواتره لمن اثبت هو وقال ابو علي الفارسي يحسن ان
يكون فصلا قال ولا يحسن ان يكون ابتدا لان حذف الابتدا
غير سائغ انتهى يعني انه في القراه الاخرى حذف ولو كان مبتدا
لم يجز حذفه لانك اذا قلت ان زيدا هو الفاضل فاعربت هو مبتدا
لم يجز حذفه لان ما بعده من قولك الفاضل صالح ان يكون خبر الان
فلا يبقى دليل على حذف هو الرابط ونظيره الذين هم يراوون لا يجوز
حذف هم لان ما بعده يصلح ان يكون صله ولا يبقى على المحذوف دليل
وما ذهب اليه ابو علي ليس بشي لانه بنى ذلك على توافق القراتين وتركيب
احديهما على الاخرى وليس كذلك الا ترى انه يكون قراتان في لفظ
واحد ولكل منهما توجيه يخالف الاخر كقراه من قرا والله
اعلم بما وضعت بضم التا والقراه الاخرى بما وضعت بتا التانيث
فضم التا يقتضي ان الجمله من كلام ام مريم وتا التانيث يقتضي انها
من كلام الله تعالى وهذا كثير في القرات المتواتره فكذلك هذا يجوز
ان يكون هو مبتدا في قراه من اثبته وان كان لم يرد في القراه الاخرى
ولكل من التركيبين في الاعراب حكم يخصه قال الزمخشري
امره يعني الانجيل في قراه الفتح في الهمزه من امر البرطيل قال ابو حيان
يعني انه بفتح الهمزه وكانه عربي واما الانجيل فاعجمي قال الزمخشري
كانها نسبه الى الرهبان وهو جمع راهب كراكب وركبان انتهى
قال ابو حيان الاولى ان يكون منسوبا الى رهبان الجمع لرده الى مفرده فكان
يقال راهبيه الا ان كان قد صار كالعلم فانه ينسب اليه على لفظه
كالانصار

سوره المجادله

قال الزمخشري قرا ابن
مسعود بامهاتهم بزياده الباء في لغه من ينصب انتهى قال ابو حيان

يعني انه لا يزاد الباء في لغة تميم وهذا ليس بشيء وقد رد ذلك
على الزمخشري وزيادة الباء في مثل ما زيد بقائم ثابت في لغة تميم
والزمخشري تبع في ذلك ابا علي الفارسي رحمه الله

سورة الحشر

قال الزمخشري فان قلت اي فرق بين قولك
وظنوا ان حصونهم تمنعهم او مانعتهم وبين النظم الذي جاء عليه
قلت تقديم الخبر على المبتدا دليل على فرط وثوقهم بحصانتها ومنعها
اياهم وفي تصيير ضميرهم اسما لان واسناد الجملة اليه دليل على اعتقادهم
في انفسهم انهم في عزة ومنعة لا يبالي معها باحد يتعرض لهم او
يطمع في معازتهم وليس ذلك في قوله وظنوا ان حصونهم تمنعهم
انتهى حيان يعني ان حصونهم هو المبتدا ومانعتهم الخبر ولا يتعين
هذا بل يترجح ان يكون حصونهم فاعلة بمانعتهم لان في توجيهه
تقديما وتاخيرا وفي اجازة مثله من نحو قائم زيد على الابتدا والخبر
خلاف ومذهب اهل الكوفة منعه قال حيان من عجيب الحكايات
في الاستنباط ان الشافعي قال سلوني عما شئتم اخبركم به من
كتاب الله تعالى وسنة النبي صلى الله عليه وسلم فقال له عبد الله بن
محمد بن هرون ما تقول في المحرم يقتل الزنبور فقال قال الله تعالى
وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وحدثنا سفيان
ابن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن ربعي بن حراش عن حذيفة بن
اليمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتدوا باللذين من
بعدي ابي بكر وعمر وحدثنا سفيان بن عيينة عن مسعر بن كدام
عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عمر بن الخطاب انه امر بقتل
الزنبور انتهى يعني في الاحرام بين انه يقتدى بعمر وان الرسول
امر بالاقتداء به وان الله امر بقبول ما يقوله رسوله صلى الله

عليه وسلم قال الزمخشري للفقراء بدل من قوله ولذي القربى
والمعطوف عليه والذي منع الابدال من لله وللرسول والمعطوف
عليهما وان كان المعنى لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل
اخرج رسوله من الفقراء في قوله وينصرون الله ورسوله وانه يترفع
برسول الله صلى الله عليه وسلم عن التسمية بالفقير وان الابدال على ظاهر
اللفظ من خلاف الواجب في تعظيم الله عز وعلا انتهى قال ابو حيان
انما جعله الزمخشري بدلا من قوله ولذي القربى لانه مذهب ابي
حنيفة لا يستحق ذو القربى الغني انما يستحق ذو القربى الفقير فالفقر
شرط فيه على مذهب ابي حنيفة ففسره الزمخشري على مذهبه
واما الشافعي فيرى ان سبب الاستحقاق هو القرابة فياخذ ذو
القربى الغني بقرابته قال ابن عطية وجاءت الافعال غير مجزومة
في قوله لا يخرجون ولا ينصرون لانها راجعة على حكم القسم لا
على حكم الشرط وفي هذا نظر انتهى قال ابن حيان اي نظر في هذا
وهذا جاء على القاعدة المتفق عليها من انه اذا تقدم القسم على الشرط
كان الجواب للقسم وحذف جواب الشرط وكان فعله بصيغة الماضي
او مجزوما بلم وله شرط وهو انه لا يتقدمه طالب خبر واللام في
لئن موذنة بقسم محذوف قبله فالجواب له وقد اجاز الفراء ان
يجاب الشرط وان تقدم القسم ورده عليه البصريون

سورة الممتحنة

قال الزمخشري فان قلت كيف اورد جواب الشرط مضارعا
مثله ثم قال وودوا بلفظ الماضي قلت الماضي وان كان يجري مجرى
المضارع في علم الاعراب فان فيه نكتة كانه قيل وودوا قبل كل شيء
كفركم وارتدادكم يعني انهم يريدون ان يلحقوا بكم مضار الدنيا
والاخرة جميعا انتهى قال حيان كان الزمخشري فهم من قوله

ودوا انه معطوف على جواب الشرط فجعل ذلك سوالا وجوابا
والذي يظهر ان قوله وودوا ليس معطوفا على جواب الشرط لان
ودادتهم كفرهم ليست مترتبة على الظفر بهم والتسلط عليهم بل هم
وادون كفرهم على كل حال سوا ظفروا بهم ام لم يظفروا وانما هو
معطوف على جملة الشرط والجزا اخبر تعالى بخبرين احدهما اتضاح
عداوتهم والبسط اليهم ما ذكر على تقدير الظفر بهم والاخر ودادتهم
كفرهم لا على تقدير الظفر بهم قال الزمخشري وقرا على ابدال
الضم من الكسر كرخال ورباب انتهى قال ابو حيان الضمة في
ذلك ليست بدلا من كسرة بل هي ضمة اصلية وهو وزن من اوزان
اسما الجموع وليس جمع تكسير فتكون الضمة بدلا من الكسرة
قال الزمخشري اعدل ان ذكر ان الاستثنا هو من قوله اسوه
حسنه قال لانه اراد بالاسوه الحسنه قولهم الذين حق عليهم ان ياتسوا
به ويتخذوه سنة يستنون بها انتهى قال ابو حيان الذي يظهر
انه مستثنى من مضاف لابراهيم تقديره اسوه حسنه في مقالات
ابرهيم ومحاوراته لقومه الا قول ابرهيم لابيه لاستغفرن لك
فليس فيه اسوه حسنه فيكون على هذا استثنا متصلا واما
ان يكون قول ابرهيم مندرجا في اسوه حسنه لان معنى الاسوه
هو الاقتدا والتاسي فالقول ليس مندرجا تحته لكنه مندرج
تحت مقالات ابرهيم قال ابو حيان قال الكرخي الكوافر يشمل الرجال
والفارسي فقال له الفارسي النحويون لا يرون هذا الا في النسا
جمع كافره فقال اليس يقال طايفه كافره وفرقه كافره قال
ابو علي فبهت وقلت هذا تاييد انتهى والكرخي هذا معتزلي فقيه
وابو علي معتزلي ايضا فاعجبه هذا التخريج وليس بشي لانه لا يقال

والنسا

كافره في وصف الرجال الا تابعا للموصوف فيها او يكون محذوفا
مرادا اما ان يعني ذلك بلا جمع فاعلة على فواعل الا ويكون للمونث
سورة الصف قال ابن عطيه يومنون فعل مرفوع
تقديره ذلك انه يومنون انتهى قال ابو حيان هذا ليس بشي لان فيه
حذف المبتدا وحذف انه وابقا الخبر وذلك لا يجوز سورة
الجمعة قال الزمخشري بيس مثل القوم اي بيس مثلا
مثل القوم انتهى قال ابو حيان خرجه على ان يكون التمييز محذوفا
وفي بيس ضمير يفسره مثلا الذي ادعى حذفه وقد نص سيبويه على ان
التمييز الذي يفسر المضمر المستكن في نعم وبيس وما اجري مجراهما
لا يجوز حذفه قال ابن عطيه والتقدير بيس المثل مثل القوم انتهى
قال ابو حيان هذا ليس بشي لان فيه حذف الفاعل وهو لا يجوز
الزمخشري او الجر على الوصف لان الحمار كاللئيم في قوله
ولقد امر على اللئيم يسبني انتهى قال ابو
حيان هذا الذي قاله قد ذهب اليه بعض النحويين وهو ان مثل هذا
من المعارف يوصف بالجمل وحملوا عليه وآية لهم الليل نسلخ منه النهار
وهذا وامثاله عند المحققين في موضع الحال لا في موضع الصفة
ووصفه بالمعرفة ذي اللام دليل على تعريفه مع ما في ذلك المذهب
من هدم ما ذكره المتقدمون من ان المعرفة لا تنعت الا بالمعرفة
والجمل نكرات قال الزمخشري ولا فرق بين لا ولن في ان كل
واحد منهما نفي للمستقبل الا ان في لن تاكيدا وتشديدا ليس
في لا فاتي مرة بلفظ التاكيد ولن يتمنوه ومرة بغير لفظه ولا يتمنونه
انتهى حيان هذا منه رجوع عن مذهبه في ان لن تقتضي
النفي على التابيد الى مذهب الجماعة في انها لا تقتضيه واما قوله

الان في لين نا ابدا ولسند بذا البس في لا فيحتاج ذلك الى بنقل
عن مستقري اللسان

سورة المنافقين

قال الزمخشري ويجوز ان يكون هم العدو المفعول
الثاني كما لو طرحت الضمير فان قلت فحقه ان يقول هي العدو
قلت منظور فيه الى الخبر كما ذكر في هذا ربي وان يقدر مضاف
محذوف على يحسبون كل اهل صيحة انتهى قال ابو حيان ويخرج هم
العدو على انه مفعول ثان ليحسبون تخريج متكلف بعيد عن
الفصاحة بل المتبادر الى الذهن السليم ان يكون هم العدو
اخبارا منه تعالى بانهم وان اظهروا الاسلام واتباعهم هم المبالغون
في عداوتك ولذلك جاء بعده امره تعالى اياهم بحذرهم فقال
فاحذرهم فالامر بالحذر متسبب عن اخباره بانهم هم العدو
ابن عطيه ويحتمل ان يكون اي ظرفا لقاتلهم كانه قال قاتلهم الله
كيف انصرفوا او صرفوا فلا يكون في القول استفهام على هذا
انتهى قال ابو حيان لا يصح ان يكون اي لمجرد الظرف بل لا بد ان يكون
ظرفا استفهاما اما بمعنى اين او بمعنى متى او بمعنى كيف او شرطا
بمعنى اين وعلى هذه التقادير لا يعمل فيها ما قبلها ولا يتجرد لمطلق
الظرفيه بحال من غير اعتبار ما ذكرناه فالقول بذلك باطل قال
الزمخشري وان يجزم عطفا على محل فاصدق كانه قيل ان
اخرتني اصدق وان انتهى قال ابن عطيه عطفا على الموضع
لان التقدير ان تؤخرني اصدق والى هذا جنح لا ان على توهم
الشرط الذي يدل عليه التمني ولا موضع هنا لان الشرط ليس بظاهر
وانما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط كقوله تعالى من يضلل الله
فلا هادي له ويذرهم فمن قرا بالجزم عطف على موضع فلا هادي له

لانه لو وقع

لو وقع هنالك فعل كان مجزوما انتهى قال ابو حيان والفرق بين العطف
على الموضع والعطف على التوهم ان العامل في العطف على الموضع
موجود دون مؤثره والعامل في العطف على التوهم مفقود
واثره موجود

سورة الطلاق

قال ابو حيان
لعدتهن هو على حذف مضاف اي لاستقبال عدتهن واللام للتوقيت
نحو كتبته لليلة بقيت من شهر كذا وتقدير الزمخشري هنا
حالا محذوفة يدل عليها المعنى يتعلق بها المجرور اي مستقبلات
لعدتهن ليس بجيد لانه قدر عاملا خاصا ولا يحذف العامل
في الظرف والجار والمجرور اذا كان خاصا بل اذا كان كونا مطلقا
لو قلت زيد عندك او في الدار تريد ضاحكا عندك او
ضاحكا في الدار لم يجز فتتعلق اللام بقوله فطلقوهن ويجعل
على حذف مضاف وهو الصحيح قال الزمخشري فان قلت
فقوله من وجدكم قلت هو عطف بيان لقوله من حيث سكنتم
وتفسير له كانه قيل اسكنوهن مكانا من مسكنكم مما تطيقونه
والوجد الوسع والطاقه انتهى قال ابو حيان لا نعرف عطف بيان
يعاد فيه العامل انما هذا طريقه البدل مع حرف الجر ولذلك
اعربه ابو البقا بدلا من قوله من حيث سكنتم قال الزمخشري
رسولا هو جبريل صلوات الله عليه ابدل من ذكرا لانه وصف
بتلاوة ايات الله فكان انزاله في معنى انزال الذكر فصح ابداله منه
انتهى قال ابو حيان لا يصح لتباين المدلولين بالحقيقه ولكونه
لا يكون بدل بعض ولا بدل اشتمال والزمخشري تبع في ذلك
الكلبي قال ابو حيان استدل النحويون بهذه الاية وهي
ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا الاية على مراعاة اللفظ اولا ثم

مراعاة المعنى ثم مراعاة اللفظ واورد بعضهم ان هذا ليس كما
ذكروا لان الضمير في خالدين ليس عائدا على من بخلاف الضمير
في يؤمن ويعمل ويدخله وانما هو عائد على مفعول يدخله وخالدين
حال منه والعامل فيها يدخله لا فعل الشرط قال الزمخشري قال النصب
يعني في مثلهن عطفا على سبع سموات انتهى قال ابو حيان فيه
الفصل بالجار والمجرور بين حرف العطف فهو الواو والمعطوف
وهو مختص بالضرورة عند ابي علي الفارسي

سورة التحريم

قال الزمخشري فان قلت اليس التقدير قوا انفسكم
وليق اهلوكم انفسهم قلت لا ولكن المعطوف مقارن في التقدير
للواو وانفسكم واقع بعده فكانه قيل قوا انتم واهلوكم انفسكم
لما جمعت مع المخاطب الغائب غلبته عليه فجعلت ضميرهما معا
على لفظ المخاطب انتهى قال ابو حيان ناقض في قوله بهذه الاية
قدر وليق اهلوكم فجعله من عطف الجمل لان اهلوكم اسم ظاهر
لا يمكن عنده ان يرتفع بفعل الامر الذي للمخاطب ولذا بفعل
في قوله اسكن انت وزوجك الجنة ثم قال ولكن المعطوف مقارن
في التقدير للواو فناقض لانه في هذا جعله مقارنا في التقدير للواو
وفي ما قبله رفعه بفعل اخر غير الرافع للواو وهو وليق قال ابو حيان
قرأ الجمهور ويدخلكم عطفا على ان يكفر قال الزمخشري
عطفا على محل عسى ان يكفر كانه قيل توبوا يوجب تكفير سيآتكم
ويدخلكم انتهى قال ابو حيان ان يكون حذف الحركة تخفيفا وشبها
لما هو من كلمتين بالكلمة الواحدة تقول في قمع قمع ونطع ونطع

سورة الملك

قال الزمخشري فان قلت من اين تعلق
قوله ايكم احسن عملا بفعل البلوى قلت من حيث انه تضمن معنى العلم

فكانه قال ليعلمكم ايكم احسن عملا واذا قلت علمته ازيد احسن عملا
ام هو كانت هذه الجملة واقعة موقع الثاني من مفعوليه كما تقول علمته هو
احسن عملا فان قلت اتسمي هذا تعليقا قلت لا انما التعليق ان يوقع بعده
ما يسد مسد المفعولين جميعا كقولك علمت ايهما عمرو وعلمت ازيد منطلق
الا ترى انه لا فصل بعد سبق احد المفعولين بين ان يقع ما بعده مصدرا
بحرف الاستفهام وغير مصدر به ولو كان تعليقا لافترقت الحالتان
كما افترقتا في قولك علمت ازيد منطلق وعلمت زيدا منطلقا انتهى
حيان اصحابنا يسمون ما منعه الزمخشري تعليقا فيقولون في الفعل
اذا عدي الى اثنين ونصب الاول وجاءت بعده جملة استفهامية
او بلام الابتدا او بحرف نفي كانت الجملة معلقا عنها الفعل وكانت
في موضع نصب كما لو وقعت في موضع المفعولين وفيها ما يعلق
الفعل عن العمل وقد تقدم الكلام على مثل هذه الجملة في الكهف
في قوله لنبلوهم ايهم احسن عملا قال ابن عطية والذلول
فعول بمعنى مفعول اي مذلول فهي كركوب وحلوب انتهى
قال ابو حيان ليس بمعنى مفعول لان فعله قاصر وانما تعدى
بالهمزة كقوله وتذل من تشا واما بالتضعيف كقوله وذللناها
لهم وقوله اي مذلوله يظهر انه خطا قال الزمخشري
وبما دبر لهن من القوادم والخوافي وبنى الاجسام على شكل
وخصائص قد تأتى منها الجري في الجو انه بكل شيء بصير يعلم كيف
يخلق وكيف يدبر العجائب انتهى قال ابو حيان فيه نزوع الى قول
اهل الطبيعة ونحن نقول ان ثقل الاجسام اذا اراد امساكها في الهوا
واستعلاها الى العرش كان ذلك واذا اراد انزال ما هو اخف

سفلاً الى منتهى ما سفل كان وليس ذلك لمعد وقال سيبويه لا من
ثقل ولا خفه قال الزمخشري ولا شي من باب افعل مطاوعا
ولا يتقن نحو هذه الاحملة كتاب سيبويه انتهى قال ابو حيان
هذا الرجل كثير التبجح بكتاب سيبويه وكم من نص في كتاب سيبويه
عمي بصره وبصيرته عنه حتى ان الامام ابا الحجاج يوسف
ابن معزوز صنف كتابا يذكر فيه ما غلط فيه الزمخشري وما جهله
من نصوص كتاب سيبويه سورة ن قال ابن عطيه
بنعمة ربك اعتراض كما تقول للانسان انت بحمد الله فاضل انتهى
قال ابو حيان لم يبين ما يتعلق به الباء في بنعمته قال الزمخشري
يتعلق بمجنون منفيا كما يتعلق بعاقل مثبتا في قولك انت بنعمة
الله عاقل مستويا في ذلك الاثبات والنفي استواهما في قولك
ضرب زيد عمرا وما ضرب زيد عمرا تعمل الفعل مثبتا ومنفيا اعمالا
واحدا ومحله النصب على الحال كانه قيل ما انت بمجنون منعما عليك
بذلك ولم يمنع الباء ان يعمل مجنون فيما قبله لانها زائده لتاكيد
النفي والمعنى استبعاد ما كان ينسبه اليه كفار مكه عداوة
وحسدا وانه من انعام الله عليه بحصافة العقل والشهامة التي
يقتضيها التاهيل للنبوه بمعزل انتهى قال ابو حيان ما ذهب اليه
الزمخشري من ان بنعمة ربك متعلق بمجنون وانه في موضع الحال
يحتاج الى تامل وذلك انه اذا تسلط النفي على محكوم به وذلك
له معمول ففي ذلك طريقان احدهما ان النفي يتسلط على ذلك
المعمول فقط والاخر ان يتسلط النفي على المحكوم به فينتفي معموله
لانتفائه بيان ذلك تقول ما زيد قائم مسرعا فالمتبادر الى الذهن

التامل

انه منتف اسراعه دون قيامه ويكون قد قام غير مسرع والوجه
الاخر انه انتفى قيامه فانتفى اسراعه اي لا قيام فلا اسراع وهذا
الذي قررناه لا يتاتى معه قول الزمخشري بوجه بل يودي الى
ما لا يجوز ان ينطق به في حق المعصوم عليه السلام سورة
الحاقه قال ابن عطيه لما نعت صح رفعه انتهى
حيان ولو لم ينعت لصح لان نفخه مصدر محدود ونعته
ليس نعت تخصيص انما هو نعت توكيد قال الزمخشري فان قلت ما
الفرق بين قوله والملك وبين ان يقال والملائكه قلت الملك اعم
من الملائكه الا ترى ان قولك ما من ملك الا وهو شاهد اعم من
قولك ما من ملائكه انتهى قال ابو حيان لا يظهر ان الملك اعم من الملائكه
لان المفرد المحلى بالالف واللام للجنس فمقاراه ان يراد به الجمع
المحلى بهما ولذلك صح الاستثنا منه فمقاراه ان يكون كالجمع المحلى بهما
واما دعواه انه اعم منه بقوله الا ترى الى اخره فليس دليلا على
دعواه لان من ملك نكره مفرده في سياق النفي وقد دخلت عليها
من المخلصه للاستغراق فشملت كل ملك فاندرج تحتها الجمع
لوجود الفرد فيه فانتفى كل فرد فرد بخلاف من ملائكه فان من دخلت
على جمع نكره فتعم في كل جمع جمع من الملائكه ولا يلزم من ذلك
انتفا كل فرد فرد من الملائكه لو قلت ما في الدار من رجال جاز
ان يكون فيها واحد لان النفي انما انسحب على جمع ولا يلزم من انتفاء
الجمع ان ينتفي المفرد والملك في الايه ليس في سياق نفي دخلت عليه
من فيكون اعم من جمع دخلت عليه من وانما جي به مفردا لانه
اخف ولان قوله على ارجائها يدل على الجمع لان الواحد بما هو واحد
لا يمكن ان يكون على ارجائها في وقت واحد بل في اوقات والمراد

والله اعلم ان الملائكة على ارجائها الا انه ملك واحد ينتقل على
ارجائها في اوقات قال الزمخشري هنيا اكلا وشربا هنيا او
هنيتم هنيا على المصدر انتهى قال ابو حيان قوله اكلا وشربا هنيا يظهر
منه انه جعل هنيا صفة للمصدرين ولا يجوز ذلك الا على تقدير
الاضمار عند من يجيز ذلك اي اكلا هنيا وشربا هنيا قال الزمخشري
ثم الجحيم صلوه ثم لا تصلوه الا الجحيم وهي النار العظمى لانه كان سلطانا يتعاظم على
الناس فقال صلى النار وصلاه النار انتهى قال حيان اما قدر
ثم لا تصلوه الا الجحيم لانه يزعم ان تقديم المعمول يدل على
الحصر وقد تكلمنا معه في ذلك في اياك نعبد وليس ما قاله مذهبا
لسيبويه ولا الحذاق النحاة واما قوله لانه كان سلطانا يتعاظم على الناس
فهذا قول ابن زيد وهو مرجوح والراجح قول ابن عباس ومن
ذكر معه ان السلطان هنا هو الحجة التي كان يحتج بها في الدنيا
لان من اوتي كتابه بشماله ليس مختصا بالملوك بل هو عام في جميع
اهل الشقاوة قال الزمخشري والمعنى في تقديم السلسلة
على السلك مثله في تقديم الجحيم على التصلية اي لا يسلكوه الا
في هذه السلسلة كانها افظع من سائر مواضع الارهاق في الجحيم
ومعنى ثم الدلالة على تفاوت ما بين الغل والتصلية بالجحيم وما بينها
وبين السلك في السلسلة لا على تراخي المدة انتهى قال ابو حيان
قد تقدم ان من مذهبه الحصر في تقديم المفعول واما ثم فيمكن
بقاؤها على موضوعها من المهلة وانه اولا يوخذ فيغل ولما
لم يعذب بالعجلة صارت له استراحة ثم جاء تصليه الجحيم
فكان ذلك ابلغ في عذابه اذ جاء ذلك وقد سكنت نفسه قليلا
ثم جاء سلكه بعد ذلك بعد كونه مغلولا معذبا في النار

لكنه كان له انتقال من مكان الى مكان فيجد بذلك بعض
تنفس فلما سلك في السلسلة كان ذلك اشد ما عليه من العذاب
حيث صار لا حراك به ولا انتقال وانه مضيق عليه غاية فهذا
يصح فيه ان يكون ثم على موضوعها من المهلة الزمانية قال حيان
له حميم ليس وقال المهدوي ولا يصح ان يكون هنا ولم يبين ما
المانع من ذلك وتبعه القرطبي في ذلك وقال لان المعنى يصير ليس
هنا طعام الا من غسلين ولا يصح ذلك لان ثم طعاما غيره
وهنا متعلق بما في له من معنى الفعل انتهى واذا كان ثم غيره من
الطعام وكان الاكل عنى اكل اخر صح الحصر بالنسبة الى اختلاف
الاكلين واما ان كان الضريع هو الغسلين كما قال بعضهم فلا
تنافي اذ المحصور في الاثنين هو من شيء واحد وانما يمتنع ذلك
من وجه غير ما ذكره وهو انه اذا جعلنا ههنا الخبر كان له واليوم
متعلقين بما تعلق به الخبر وهو العامل في هاهنا وهو عامل
معنوي فلا يتقدم معموله عليه ولو كان العامل لفظيا جاز كقوله
تعالى ولم يكن له كفوا احد فله متعلق بكفوا وهو خبر ليكن
قال ابن عطيه ونصب قليلا بفعل مضمر يدل عليه
يومنون وما يحتمل ان يكون نافيه فينتفي ايمانهم البته ويحتمل
ان يكون ما مصدرية ويتصف بالقلة فهو الايمان اللغوي لانهم
قد صدقوا باشياء يسيرة لا تغني عنهم شيئا اذ كانوا يصدقون
بان الخير والصلة والعفاف الذي الذي كان يامر به رسول
الله صلى الله عليه وسلم هو حق صواب انتهى قال ابو حيان اما قوله
ونصب قليلا بفعل مضمر يدل عليه يومنون فلا يصح لان ذلك
الفعل الدال عليه يومنون اما ان يكون ما نافية او مصدرية

كما ذهب اليه فان كانت نافية فذلك الفعل المضمر الدال عليه
يومنون المنفي بما يكون منفيا فيكون التقدير ما يومنون قليلا ما
يومنون والفعل المنفي بما لا يجوز حذفه ولا حذف ما لا يجوز
زيدا ما اضربه على تقدير ما اضرب زيدا ما اضربه وان كانت
مصدرية كانت اما في موضع رفع على الفاعلية بقليلا اي
قليلا ايمانكم ويبقى قليلا لا يتقدمه ما يعتمد عليه حتى يعمل
ولا ناصب له واما في موضع رفع على الابتدا فيكون مبتدا
لا خبر له لان ما قبله منصوب لا مرفوع قال الزمخشري
والقلة في معنى العدم اي لا يومنون ولا يكادون البتة والمعنى
ما اكفركم وما اغفلكم انتهى قال ابو حيان لا يراد بقليلا
هنا النفي المحض كما زعم وذلك لا يكون الا في اقل نحو اقل رجل
يقول ذلك الا زيد وفي قل نحو قل رجل يقول ذلك الا زيد
وقد يستعمل في قليل وقليلة اذا كانا مرفوعين نحو ما جوزوا
في قول الشاعر

قليل بها الاصوات الا بغامها

اما اذا كان منصوبا نحو قليلا ضربت او قليلا ما ضربت على ان تكون
ما مصدرية فان ذلك لا يجوز لانه في قليلا ضربت منصوب
بضربت ولم تستعمل العرب قليلا اذا انتصب بالفعل نفيا
بل مقابلا للكثير واما في قليلا ما ضربت على ان تكون ما مصدرية
فتحتاج الى رفع قليل لان ما المصدرية في موضع رفع على الابتدا

سورة سأل قال الزمخشري هي لغة قريش يقولون
سلت تسال وهما يتسايلان انتهى قال ابو حيان ينبغي ان تتثبت في قوله
انها لغة قريش لان ما جاء في القران من باب السوال هو مهموز واصله

229

الهمز لقراءة من قرا واسلوا الله من فضله اذ لا يجوز ان يكون
من سال التي عينها واو اذ كان يكون ذلك واسلوا الله مثل خافوا
الامر فيبعد ان يجي ذلك كله على لغة غير قريش وهم الذين نزل
القران بلغتهم الا يسيرا فيه لغة غيرهم ثم جاء في كلام الزمخشري
وهما يتسايلان بالياء واظنه من الناسخ وانما هو يتساولان
بالواو فان توافقت النسخ بالياء فيكون التحريف من الزمخشري
قال الزمخشري او بالفعل اي دعا للكافرين ثم قال وعلى
الثاني وهو ثاني ما ذكر من توجيهه في للكافرين قال هو كلام
مبتدا جواب للسائل اي هو للكافرين وكان قد قرر ان سال ضمن
معنى دعا فعدي تعديته كانه قال دعا داع بعذاب من
قولك دعا بكذا اذا استدعاه وطلبه ومنه قوله تعالى يدعون
فيها بكل فاكهة انتهى قال ابو حيان فعلى ما قرره انه متعلق بدعا
يعني بسال فكيف يكون كلاما مبتدا جوابا للسائل اي هو للكافرين
هذا لا يصح اخذ قول قتاده والحسن وافسده والاجود ان
يكون من الله متعلقا بقوله واقع وليس له دافع جملة اعتراض
بين العامل والمعمول قال الزمخشري او هو بدل من يوم في
من علقه بواقع انتهى قال ابو حيان لا يجوز هذا لان في يوم وان
كان في موضع نصب لا يبدل منه منصوب لان مثل هذا ليس
من المواضع التي يراعى في التوابع لان حرف الجر فيها ليس بزائد
ولا محكوم له بحكم الزائد كرب وانما يجوز مراعاة المواضع في حرف
الجر الزائد كقوله

يا بني لبنى لستما بيد الا يدا ليست
لها عضد

ولذلك لا يجوز مررت بزيد الخياط على مراعاة موضع بزيد ولا مررت بزيد

وعمرًا ولا غضبت على زيد وجعفرًا ولا مررت بعمرو واخاك على اتباعه
الموضع فان قلت الحركة في يوم يكون حركة بناء لا حركة اعراب
فهو مجرور ومثل في يوم قلت لا يجوز بناؤه على مذهب البصريين فانه
اضيف الى معرب لكنه يجوز على مذهب الكوفيين فيتمشى كلام الزمخشري
على مذهبهم ان كان استحضره وقصده قال الزمخشري ويجوز ان يكون
ضميرًا مبهمًا يترجم عنه الخبر انتهى

سورة نوح

لا ادري ما
هذا المضمر الذي يترجم عنه الخبر وليس هذا من المواضع التي يفسر
فيها المفرد الضمير ولولا انه ذكر بعد هذا او ضمير القصة لحملت كلامه
عليه قال الزمخشري ومعنى ثم الدلالة على تباعد الجهار الاحوال
لان الجهار اغلظ من الاسرار والجمع بين الامرين اغلظ من افراد
احدهما انتهى قال ابن حيان اثر الزمخشري لكن ثم للاستبعاد ولا
نعلمه من كلام غيره قال ابن حيان قرا الاعمش والاشهب العقيلي ولا
يغوثًا ولا يعوقًا بتنوينهما قال صاحب اللوامح جعلهما فعولا
فلذلك صرفهما فاما في العامة فانهما صفتان من الغوث والعوق
يفعل منهما وهما معرفتان فلذلك منع الصرف لاجتماع الثقلين اللذين
هما التعريف ومشابهة الفعل المستقبل انتهى وهذا تخليط اما
اولًا فلا يمكن ان يكونا فعولا لان مادة يغث مفقودة وكذلك
مادة يعق واما ثانيا فليسا بصفتين من الغوث والعوق لان يفعلا
لم يجئ اسما ولا صفة وانما امتنعا من الصرف لما ذكرناه وقال ابن
عطية وقرا الاعمش ولا يغوثا ويعوقا بالصرف وذلك وهم لان التعريف
لازم ووزن الفعل انتهى وليس ذلك بوهم ولم ينفرد الاعمش بذلك
بل قد وافقه الاشهب العقيلي على ذلك وتخريجه على احد وجهين
انه جاء على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف عند عامة العرب

وذلك لغة وقد حكاها الكسائي وغيره والثاني انه صرف
لمناسبة ما قبله وما بعده من المنون اذ قبله ودًا ولا سواعًا
وبعده ونسرًا كما قالوا في صرف سلاسلا وقواريرا وقواريرا ان
صرف ذلك للمناسبة وقال الزمخشري وهذه قراءة مشكلة
لانهما ان كانا عربيين او عجميين ففيهما منع الصرف ولعله قصد
الازدواج فصرفهما لمصادفته اخواتهما منصرفات ودًا وسواعًا ونسرًا
كما قرئ وضحاها بالامالة لوقوعه مع الممالات للازدواج انتهى
والزمخشري لم يذكر ذلك لغة لبعض العرب تصرف كل ما لا ينصرف
عند عامتهم فلذلك استشكلها قال الزمخشري وهو
فيعال من الدور او من الدار انتهى ح والدار ايضا هي من
الدور والفها منقلبة عن واو

سورة الجن

الزمخشري وهو من القلب المطلق جوازه في كل واو مضمومة انتهى
قال ابن حيان ليس كما ذكر بل في ذلك تفصيل وذلك ان الواو
المضمومة قد تكون اولًا وحشوًا واخرًا ولكل منها احكام وفي
بعضها خلاف وتفصيل هو مذكور في النحو قال الزمخشري
وقد اطلقه المازني في المكسورة ايضا كاشاح واساده واعاء
اخيه انتهى قال ابو حيان هذا اكثر وبحث وكان يذكر هذا في وعاء اخيه
في سورة يوسف عليه السلام وعن المازني في ذلك قولان
احدهما القياس كما قال والاخر قصر ذلك على السماع قال
الزمخشري اي السماع كان ذا مذاهب مختلفة او كنا في اختلاف
احوالنا مثل الطرائق المختلفة او كنا في طرائق مختلفة كقوله
كما عسل الطريق الثعلب
او كانت طرائقنا طرائق قددا على حذف المضاف الذي هو

الطريق واقامة الضمير المضاف اليه مقامه انتهى قال ابن حيان في
تقديره الاول ان حذف المضاف من طريق واقامة المضاف
اليه مقامه اذ حذف يروى ومثل واما التقدير الثالث وهو
ان ينتصب على اسقاط في فلا يجوز ذلك الا في الضرورة ونص
سيبويه على ان عسل الطريق شاذ فلا يخرج القرآن عليه قال
الزمخشري فان قلت بم تعلق حتى وجعل ما بعده غاية له قلت
بقوله يكونون عليه لبدا على انهم يتظاهرون عليه بالعداوة
ويستضعفون انصاره ويستقلون عدده حتى اذا راوا ما يوعدون
من يوم بدر واظهار الله له عليهم او من يوم القيمة فسيعلمون
حينئذ انهم اضعف ناصرا واقل عددا ويجوز ان يتعلق بمحذوف
دلت عليه الحال من استضعاف الكفار واستقلالهم لعدده
كانه لا يزالون على ما هم عليه حتى اذا راوا ما يوعدون قال
المشركون متى يكون هذا الموعود انكارا له فقيل قل انه كائن لا ريب
فلا تنكروه فان الله قد وعد ذلك وهو لا يخلف الميعاد واما
وقته فما ادري متى يكون لان الله لم يبينه لما راى من اخفاء وقته من
المصلحة انتهى حيان قوله بم تعلق ان عنى تعلق حرف الجر
فليس بصحيح لانها حرف ابتدا فما بعدها ليس في موضع جر
خلافا للزجاج وابن درستويه فانهما زعما انها اذا كانت حرف
ابتدا فالجملة الابتدائية بعدها في موضع جر وان عنى بالتعلق
اتصال ما بعدها بما قبلها وكون ما بعدها غاية لما قبلها فهو صحيح
واما تقديره انها تتعلق بقوله يكونون عليه لبدا فهو بعيد
جدا لطول الفصل بينهما بالجمل الكثيرة قال ابن حيان قال ابو
عبد الله الرازي واعلم انه لا بد من القطع بانه ليس المراد

من هذه الآية انه لا يطلع احد على شي من المغيبات الا الرسل والذي
يدل عليه وجوه احدها انه ثبت بالاخبار القريبة من التواتر ان
شقا وسطيحا كانا كاهنين يخبران بظهور محمد صلى الله عليه
وسلم قبل زمان ظهوره وكانا في العرب مشهورين بهذا
النوع من العلم حتى رجع اليهما كسرى في تعرف اخبار رسولنا
عليه السلام وثانيها اطباق الامم على صحة علم التعبير فيخبر المعبر
عن ما ياتي في المستقبل ويكون صادقا وثالثها ان الكاهنة البغدادية
التي نقلها السلطان سنجر بن ملكشاه من بغداد الى خراسان
سالها عن اشيا في المستقبل فاخبرت بها ووقعت على وفق كلامها
وقد رايت اناسا محققين في علوم الكلام والحكمة حكوا عنها
انها اخبرت عن الاشيا الغائبة على سبيل التفصيل وجات
كذلك وبالغ ابو البركات صاحب المعتبر في شرح حالها في كتاب التعبير
وقال فحصت عن حالها مدة ثلاثين سنة حتى تيقنت انها كانت
تخبر عن المغيبات اخبارا مطابقة موافقة ورابعها انا نشاهد اصحاب
الالهامات الصادقة وليس مختصا هذا بالاوليا فقد يوجد في
السحرة وفي الاحكام النجومية ما يوافق الصدق وان كان الكذب
يقع منهم كثيرا واذا كان ذلك مشاهدا محسوسا فالقول بان القرآن
يدل على خلافه مما يجر الطعن الى القرآن وذلك باطل فعلمنا ان التاويل
الصحيح ما ذكرناه انتهى وفيه بعض تلخيص وانما اوردنا كلام هذا
الرجل في هذه المسألة لينظر فيما ذكر من تلك الوجوه اما قصة
شق وسطيح فليس فيها شي من الاخبار بالغيب لانه مما يخبرونه
به رئي الكهان من الشياطين مسترقة السمع كما جا في الحديث
انهم يسمعون الكلمة ويكذبون ويلقون الى الكهنة ويزيد الكهنة

الكلمة ما بيّنه لدينه وليس هذا من علم الغيب اذ تكلمت به الملائكة
ويلقفها الجني ويلقفها منه الكافر فهو الكاهن لم يعلم الغيب واما
تعبير المنامات فالمعتبر غير المعصوم لا يعبر بذلك على سبيل البت
والقطع بل على سبيل الجواز والتخمين فقد يقع ما يعبر وقد لا يقع
واما الكهانة البغدادية وما حكي عنها فحسبه عقلا ان يستدل
باحوال امراة لم يشاهدها ولو شاهدها لكان في عقله ما يجوز
انه لبس عليه هذا وهو العالم المصنف الذي طبق ذكره الافاق وهو
الذي يشكك في دلائل الفلاسفة وسماهم الحشف واما ما حكاه عن صاحب
المعتبر فهو يهودي اظهر الاسلام وهو منتحل طريقة الفلاسفة
واما مشاهدة اصحاب الالهامات الصادقة فلي من العمر نحو من ثلث
وسبعين سنة ما صحبت العلماء وازدد الى من ينتمي الى الصلاح فلم
ار احدا منهم صاحب الهام صادق واما الكرامات فاني لا اشك
في صدور شي منها لكن ذلك على سبيل الندرة وذلك فيمن سلف من صلحاء
هذه الامة وربما قد يكون في اعصارنا من يصدر منه الكرامة والله
تعالى ان يخص من يشاء بما يشاء انتهى

سورة المزمل

قال ابو حيان
جوزوا في نصفه ان يكون بدلا من الليل ومن قليلا فاذا كان بدلا
من الليل كان الاستثناء منه فكان المامور بقيامه نصف الليل الا
قليلا منه والضمير في منه وعليه عائد على النصف فيصير المعنى قم
نصف الليل الا قليلا من نصف الليل او انقص من نصف الليل قليلا او
او زد على نصف الليل فيكون قوله او انقص من نصف الليل قليلا تكرارا
لقوله الا قليلا من نصف الليل وذلك تركيب غير فصيح ينزه القران
عنه قال الزمخشري نصفه بدل من الليل والا قليلا استثناء
من النصف كانه قال قم اقل من نصف الليل والضمير في منه وعنه

الحزر

للنصف والمعنى التخيير بين امرين بين ان يقوم اقل من نصف
الليل على البت وبين ان يختار احد الامرين وهما النقصان من
النصف والزيادة عليه انتهى قال ابو حيان لم يتنبه للتكرار
الذي يلزمه في هذا القول لانه على تقديره قم اقل من نصف
الليل كان قوله او انقص من نصف الليل تكرارا واذا كان
نصفه بدلا من قوله الا قليلا فالضمير في نصفه اما ان يعود
على المبدل منه او على المستثنى منه وهو الليل لا جائز ان يعود
على المبدل منه لانه يصير استثناء مجهول من مجهول اذ التقدير
الا قليلا نصف القليل هذا لا يصح له معنى البتة وان عاد الضمير
على الليل فلا فائدة في الاستثناء من الليل اذ كان يكون اخصر واوضح
وابعد عن الالباس ان يكون التركيب قم الليل نصفه وقد ابطلنا
قول من قال الا قليلا استثناء من البدل وهو نصفه وان التقدير
قم الليل نصفه الا قليلا منه اي من النصف وايضا ففي دعوى
ان نصفه بدل من الا قليلا والضمير في نصفه عائد على الليل
اطلاق القليل على النصف ويلزم ايضا ان يصير التقدير الا نصفه
فلا تقمه او انقص من النصف الذي لا تقمه او زد على النصف
الذي لا تقمه وهذا معنى لا يصح وليس المراد من الاية
قطعا قال الزمخشري وان شئت جعلت نصفه بدلا
من قليلا فكان تخييرا بين ثلاث بين قيامه النصف بتمامه
وبين قيام الناقص منه وبين الزائد عليه وانما وصف النصف
من الليل قم اقل من نصف الليل وقع الضمير في منه وعليه الى
الاقل من النصف فكانه قيل قم اقل من نصف الليل او قم انقص

قيام

من ذلك الا قليلا او زد منه قليلا فيكون التخيير فيما وراء النصف بينه
وبين الثلث ويجوز اذا ابدلت نصفه من قليلا وفسرته به ان تجعل
قليلا الثاني بمعنى نصف النصف وهو الربع كأنه قيل او انقص منه
قليلا نصفه وتجعل المزيد على هذا القليل اعني الربع نصف الربع
كأنه قيل او زد عليه نصفه ويجوز ان تجعل الزيادة لكونها مطلقة
تتمة الثلث فيكون تخييرا بين الثلث والنصف والربع انتهى
قال ابو حيان ما اوسع خيال هذا الرجل فانه يجوز ما يقرب
وما يبعد والقرآن لا ينبغي بل لا يجوز ان يحمل الا على احسن الوجوه
التي تأتي في كلام العرب كما ذكرنا في خطبة هذا الكتاب قال
الزمخشري وعن ابن عباس على القسم يعني خفض رب قال باضمار حرف القسم
كقولك الله لافعلن وجوابه لا اله الا هو كما تقول والله لا احد في
الدار الا زيد انتهى قال ابو حيان لعل هذا التخريج لا يصح عن ابن عباس
اذ فيه اضمار الجر في القسم ولا يجوز عند البصريين الا في لفظة الله ولا
يقاس عليه ولان الجملة المنفية في جواب القسم اذا كانت اسمية
فلا تنفى الا بما وحدها ولا تنفى بلا الا الجملة المصدرة بمضارع
كثيرا او بماض في معناه قليلا نحو قول الشاعر

ردوا فوالله لا ذدناكم ابدا ما دام في مائنا ورد
لورّاد

والزمخشري اورد ذلك على سبيل التجويز والتسليم والذي ذكره
النحويون هو نفيها بما نحو قوله

لعمرك ما سعد بخلة آثم ولا نأنأ يوم الحفاظ ولا حصر

قال الزمخشري يوما مفعول به اي فكيف تتقون انفسكم

يوم القيامة وهوله ان بقيتم على الكفر ولم تؤمنوا وتعملوا
صالحا انتهى قال ابو حيان تتقون مضارع اتقى واتقى ليس بمعنى
ونحى تعديه واتقى يتعدى الى واحد ووقى يتعدى الى اثنين
قال تعالى ووقاهم عذاب الجحيم ولذلك قدره الزمخشري
تقون انفسكم يوم القيامة لكنه ليس تتقون بمعنى تقون
فلا يعدى تعديته ودس في قوله ولم تؤمنوا وتعملوا صالحا
الاعتزال قال الزمخشري وتقديم اسمه عز وجل مبتدا
مبنيا عليه تقدر هو الدال على معنى الاختصاص والتقدير انتهى
قال ابو حيان هذا مذهبه وانما استفيد الاختصاص من
سياق الكلام من تقديم المبتدا لو قلت زيد يحفظ القرآن او يتفقه
في كتاب سيبويه لم يدل تقديم المبتدا على الاختصاص قال
الزمخشري وهو فصل وجاز وان لم يقع بين معرفتين لان افعل من
اشبه في امتناعه من حرف التعريف المعرفة انتهى حيان
ليس كما ذكر متفقا عليه ومنهم من اجازه وليس افعل من
واحكام الفصل ومسائله والخلاف الوارد فيها كثيرة جدا وقد جمعنا
فيه كتابا سميناه بالقول الفصل في احكام الفصل واودعنا
معظمه شرح التسهيل من تأليفنا

سورة المدثر

قال الزمخشري واختص ربك بالتكبير وهو الوصف
بالكبرياء وان يقال الله اكبر انتهى قال ابو حيان هذا على مذهبه من
ان تقديم المفعول على الفعل يدل على الاختصاص قال الزمخشري
ويجوز في الرفع ان يحذف ان ويبطل عملها كما روي

الا ايها الزاجري احضر الوغى وان اشهد اللذات
هل انت مخلدي

حيان هذا لا يجوز ان يحمل القران عليه لانه لا يجوز ذلك الا في الشعر
ولنا مندوحة عنه مع صحة معنى الحال اي مستكثرا قال
الزمخشري فيه وجهان احدهما ان يشبه بزبر وعضد فيسكن
تخفيفا والثاني ان يجرى حال الوقف يعني يجرى الوصل مجرى الوقف
انتهى قال ابو حيان هذان لا يجوز ان يحمل القران عليهما مع وجود
ما هو راجح عليهما وهو البدل قال الزمخشري ساصليه سقر بدل
من سارهقه صعودا انتهى قال ابو حيان والظاهر انهما جملتان اعتقبت
كل واحدة منهما على سبيل التوعد لعصيان الذي قبل كل واحد منهما
فتوعد على كونه عنيدا لآيات الله بارهاق صعود وعلى قوله بان القران
سحر يوثر باصلاء سقر قال الزمخشري فان قلت قد جعل افتتان الكافرين
بعدة الزبانية سببا لاستيقان اهل الكتاب وزيادة ايمان المومنين
واستهزاء الكافرين والمنافقين فما وجه صحة ذلك قلت ما جعل
افتتانهم بالعدة سببا لذلك وانما العدة نفسها هي التي جعلت سببا
وذلك ان المراد بقوله وما جعلنا عدتهم الا فتنة للذين كفروا
وما جعلنا عدتهم الا تسعة عشر فوضع فتنة للذين كفروا موضع
تسعة عشر لان حال هذه العدة الناقصة واحدا من عقد العشرين
ان يفتتن بها من لا يومن بالله وبحكمته ويعترض ويستهزئ ولا
يذعن اذعان المومن وان خفي عليه وجه الحكمة كانه قيل
ولقد جعلنا عدتهم عدة من شانها ان يفتتن بها لاجل استيقان
المومنين وحيرة الكافرين انتهى قال ابو حيان هذا سوال عجيب
وجواب فيه تحريف كتاب الله اذ زعم ان معنى الا فتنة للذين كفروا
الا تسعة عشر وهذا لا يذهب اليه عاقل ولا من له ادنى ذكا وفي رد
عليه تحريف كتاب الله ووضع الفاظ مخالفة لالفاظ ومعنى مخالف

لمعنى قال الزمخشري كلا انكار بعد ان جعلها ذكرى ان تكون
لهم ذكرى لانهم لا يتذكرون انتهى قال ابو حيان لا يسوغ هذا في
حق الله تعالى ان يخبر انها ذكرى للبشر ثم ينكر ان تكون لهم ذكرى وانما
قوله للبشر عام مخصوص قال ابن عطية والكبر جمع كبيرة انتهى
قال ابو حيان لعل هذا من وهم الناسخ والكبر انما هو جمع الكبرى طرحت
الف التانيث في الجمع كما طرحت همزته في قاصعاء فقالوا قواصع

سورة القيمة

قال الزمخشري قيل معاذيره
معاذر والمعاذير ليس بجمع معذرة انما هو اسم جمع لها ونحوه
المناكير في المنكر انتهى قال ابو حيان ليس هذا البناء من ابنية
اسماء الجموع وانما هو من ابنية جمع التكسير فهو كذلك ومثله ملامح
والمفرد منها لمحة وذكروا ولم يذهب احد الى انهما من اسماء الجموع بل قيل
هما جمع للمحة وذكر على غير قياس او هما جمع لمفرد لم ينطق به وهو
مذكار وملمحة قال ابن عطية وجوه رفع بالابتدا وابتدا
بالنكرة لانها تخصصت بقوله يومئذ وناظرة خبر وجوه وقوله
الى ربها ناظرة جملة هي في موضع خبر بعد خبر انتهى
حيان ليس يومئذ تخصيصا للنكرة فيسوغ الابتدا بها لانه ظرف
الزمان لا يكون صفة للجثث وانما يومئذ معمول لناظرة وسوغ
جواز الابتدا بالنكرة كون الموضع موضع تفصيل وناضرة الخبر
وناظرة صفة وقيل ناظرة نعت لوجوه والى ربها ناظرة الخبر وهو
قول سائغ

سورة الانسان

قال الزمخشري
لو يكون جواب من عسى يقول ما لهم يريدون ذلك انتهى قال ابو
حيان استعمل عسى صلة لمن وهو لا يجوز واتى بعد عسى بالمضارع
غير مقرون بان وهو قليل او في شعر قال ابو حيان وانا على

حاشية
قوله لو [illegible]
[illegible]

وابن عباس والسلمي والشعبي وابن ابزي وقتاده وزيد بن علي والجحدري
وعبد الله بن عبيد بن عمير وابو حيوه وعباس عن ابان والاصمعي
عن ابي عمرو وابن عبد الخالق عن يعقوب قُدِّروها مبنيا للمفعول
قال ابو علي كان اللفظ قدروا عليها وفي المعنى قلب لان حقيقته
المعنى ان يقال قدرت عليهم فهي مثل قوله ما ان مفاتحه لتنوء
بالعصبة اولي القوه ومثل قول العرب اذا طلعت الجوزا القى العود
على الحربا انتهى قال الزمخشري ويجوز ووجهه ان يكون من قدر
منقولا من قدر تقول قدرت الشي وقدرنيه فلان اذا جعلك
قادرا له ومعناه جعلوا قادرين لها كما شاوا واطلق لهم ان
يقدروا على حسب ما اشتهوا انتهى قال ابو حيان وقال ابو حاتم
قدرت الاواني على قدر ريهم ففسر بعضهم قول ابي حاتم هذا قال
فيه حذف على فصار قدر ريهم ما لم يسم فاعله ثم حذف قدر فصار
ريهم بحذف الري وصار قدرت الواو مفعول ما لم يسم فاعله وانفصل
ضمير المفعول الثاني لتقدير النصب بالفعل بعد الواو التي تحولت
من الهاء والميم حتى اقيمت مقام الفاعل انتهى والاقرب في تخريج
هذه القراءه الشاذه ان يكون الاصل قدر ريهم منها تقديرا
فحذف المضاف وهو الري واقيم الضمير مقامه فصار التقدير
قدروا منها ثم اتسع في الفعل فحذف من ووصل الفعل الى
الضمير بنفسه فصار قدروها فلم يكن فيه الا حذف المضاف
والاتساع في المجرور قال الزمخشري وقد زيدت البا في التركيب
حتى صارت الكلمة خماسيه انتهى قال ابو حيان كان قد ذكر
فقال شراب سلسل وسلسال وسلسبيل فان كان عنى انه زيد
حقيقه فليس بجيد لان البا ليست من حروف الزياده المعهوده

في علم النحو

حذف ووصل او ظرف مقدر زعم الماهر تحرز عنه

٢٢٥

الخوان عنى انها حرف جا في سنخ الكلمه وليس في سلسل ولا في
سلسال فيصح ويكون مما اتفق معناه وكان مختلفا في الماده
قال الزمخشري وعاليهم بالنصب على انه حال من الضمير في يطوف
عليهم او في حسبتهم اي يطوف عليهم ولدان عاليا للمطوف عليهم
ثياب او حسبتهم لولوا عاليا لهم ثياب ويجوز ان يراد اريت
اهل نعيم وملك عاليهم ثياب انتهى قال ابو حيان اما ان يكون حالا
من الضمير في حسبتهم فانه انه لا يعني الا ضمير المفعول
وهو عائد على ولدان ولذلك قدر عاليهم بقوله عاليا لهم ثياب
اي للولدان وهذا لا يصح لان الضماير الاتيه بعد ذلك تدل
على انها للمطوف عليهم من قوله وحلوا وسقاهم وان هذا
كان جزاكم وفك الضماير يجعل هذا لذا وذا لذا مع عدم الاحتياج
والاضطرار الى ذلك لا يجوز واما جعله حالا من محذوف وتقديره
اهل نعيم فلا حاجه الى ادعا الحذف مع صحه الكلام وبراعته
دون تقدير ذلك المحذوف قال ابن عطيه ويجوز في النصب
في القرايتين ان يكون على الظرف لانه بمعنى فوقهم انتهى قال
الزمخشري عال وعاليه اسم فاعل ويحتاج في اثبات كونهما ظرفين
الى ان يكون منقولا من كلام العرب عاليك او عاليك ثوب
قال الزمخشري وقرى استبرق نصبا في موضع الجر
على منع الصرف لانه اعجمي وهو غلط لانه نكره يدخله حرف
التعريف تقول الاستبرق الا ان يزعم ابن محيصن انه قد يجعل
علما لهذا الضرب من الثياب وقرى واستبرق بوصل الهمزه
والفتح على انه مسمى باستفعل من البريق وليس بصحيح ايضا
لانه معرف مشهور تعريبه وان اصله استبره انتهى

قال ابو حيان دل قوله الآن زعم ابن محيصن وقوله بعد
ونرى واستبرق بوصل الالف والفتح ان قراءة ابن محيصن
هو بقطع الهمزة مع فتح القاف والمنقول عنه في كتب القراءات
انه قرأ بوصل الالف وفتح القاف قال ابو حاتم لا يجوز والصواب
انه اسم جنس لا ينبغي ان يحمل ضميرا ويؤيد ذلك دخول لام
المعرفة عليه والصواب قطع الالف واجراؤه على قراءة الجماعة
انتهى ونقول ان ابن محيصن قارئ جليل مشهود بمعرفة العربية
وقد اخذ عن اكابر العلماء ويتطلب لقراءته وجه وذلك
انه يجعل استفعل من البريق تقول برق واستبرق نحو عجب
واستعجب ولما كان قوله خضر يدل على الخضرة وهي لون ذلك
السندس وكانت الخضرة مما يكون فيها لشدتها دهمة وغبش اخبر
ان في ذلك اللون بريقا وحسنا يزيل غبشته فاستبرق
فعل ماض والضمير فيه عائد على السندس او على الاخضرار
الدال عليه قوله خضر وهذا التخريج اولى من تلحين العربية وتوهيم
ضابط ثقة قال الزمخشري وما احسن بالمعصم ان يكون فيه
سواران سوار من ذهب وسوار من فضة انتهى حيان
قوله بالمعصم اما ان يكون معمول لاحسن وان يكون بدلا منه
واما ان يكون معمولا ليكون وقد فصل بينهما بالجار والمجرور
فان كان الاول فلا يجوز لانه لم يعهد زيادة الباء في معمول افعل
التعجب لا تقول ما احسن بزيد تريد ما احسن زيدا وان كان
الثاني ففي مثل هذا الفصل خلاف فالمنقول عن سيبويه انه لا يجوز
والمولد اذا تكلم ينبغي ان يتحرز في كلامه مما فيه الخلاف
الزمخشري فان قلت ما محل ان شاء الله قلت النصب على الظرف

واصله الا وقت مشيئة الله وكذلك قرأ ابن مسعود الا ما يشاء الله
لان ما مع الفعل كان انتهى حيان نصوا على انه لا يقوم مقام
الظرف الا المصدر المصرح به تقول اجيئك صياح الديك ولا
يجيزون اجيئك ان يصيح الديك ولا ما يصيح الديك فعلى هذا لا يجوز
ما قاله الزمخشري

سورة المرسلات

الزمخشري من هلكه بمعنى اهلكه وقال العجاج قال
ومهمه هالك من تعرجا انتهى قال ابو حيان
خرج بعضهم هالك من تعرجا على ان هالكا هو من اللازم
ومن موصول فاستدل به على ان الصفة المشبهة باسم الفاعل
قد يكون معمولها موصولا

سورة النبا

الزمخشري الفافا ملتفة ولا واحد له كالاوزاع والاخياف وقيل
الواحد لف وقال صاحب الاقليد انشدني الحسن بن علي الطوسي
جنة لف وعيش مغدق وندامى كلهم بيض زهر
ولو قيل هو جمع ملتفة بتقدير حذف الزوائد لكان قولا وجيها
انتهى قال ابو حيان لا حاجة الى هذا القول ولا الى وجاهته
فقد ذكر في المفردات ان مفرده لف بكسر اللام وانه قول جمهور اهل
اللغة قال الزمخشري جزاء مصدر مؤكد منصوب بمعنى قوله
ان للمتقين مفازا كانه جازى المتقين بمفاز وعطاء نصب جزاء
نصب المفعول به اي جزاهم عطاء انتهى قال ابو حيان هذا لا يجوز لانه
جعله مصدرا مؤكدا لمضمون الجملة التي هي ان للمتقين مفازا
والمصدر المؤكد لا يعمل لانه ليس ينحل بحرف مصدري والفعل ولا
نعلم في ذلك خلافا

سورة النازعات

قال ابن عطية رفع قلوب بالابتداء وجاز ذلك وهي نكرة

لانها قد تخصصت بقوله يومئذ انتهى قال ابو حيان لا تخصص
الاجرام بظروف الزمان وانما تخصصت بقوله واجفة قال ابن
عطية قول فرعون انا ربكم الاعلى نهاية في المخرقة ونحوها فان
في ملوك مصر واتباعهم انتهى قال ابو حيان انما قال ذلك ابن عطية
لان ملك مصر في زمانه كان اسماعيليا وهو مذهب يعتقدون
فيه الالهية ملوكهم وكان اول من ملكها منهم المعز بن المنصور بن
القايم بن المهدي عبيد الله واخرهم العاضد وطهر الله مصر
من هذا المذهب بظهور الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن
ايوب بن شادي رحمه الله وجزاه عن الاسلام خيرا قال الزمخشري
نكال الاخرة هو مصدر مؤكد كوعد الله وصبغة الله كانه قيل
نكل الله به نكال الاخرة والاولى انتهى قال ابو حيان المصدر المؤكد
لمضمون الجملة السابقة يقدر له عامل من معنى الجملة قال الزمخشري
والمعنى فان الجحيم ماواه كما تقول للرجل غض الطرف
يريد طرفك وليس الالف واللام بدلا من الاضافة ولكن
لما علم ان الطاغي هو صاحب الماوى وانه لا يغض الرجل طرف غيره
تركت الاضافة ودخول حرف التعريف في الماوى والطرف
للتعريف لانهما معروفان انتهى قال ابو حيان هذا كلام لا تحصل منه
الرابط العائد على المبتدا اذ قد نفى مذهب الكوفيين ولم
يقدر ضميرا محذوفا كما قدره البصريون فرام حصول
الربط بلا رابط قال الزمخشري وقرى منذر بالتنوين وهو
الاصل والاضافة تخفيف وكلاهما يصلح للحال والاستقبال
فاذا اريد الماضي فليس الا الاضافة كقولك هو منذر زيد امس
انتهى قال ابو حيان اما قوله وهو الاصل يعني التنوين فهو قوله

قد قاله غيره ممن تقدم وقد قررنا في هذا الكتاب وفيما كتبناه في
هذا العلم ان الاصل الاضافة لان العمل انما هو بالشبه والاضافة هي
اصل في الاسما واما قوله فاذا اريد الماضي فليس الا الاضافة فهذا
فيه تفصيل وخلاف مذكور في علم النحو

سورة عبس

قال ابن عطية فتنفعه بنصب العين في جواب التمني لان
قوله او يذكر في حكم قوله لعله يزكى انتهى قال ابو حيان هذا ليس
تمنيا انما هو ترج وفرق بين التمني والترجي قال الزمخشري
وبالنصب جوابا للعل كقوله فاطلع الى اله موسى انتهى قال ابو
حيان الترجي عند البصريين لا جواب له فينصب باضمار ان بعد
الفا واما الكوفيون فيقولون ينصب في جواب الترجي وقد
تقدم لنا الكلام على ذلك في قوله فاطلع الى اله موسى في قراءة حفص
ووجهنا مذهب البصريين في نصب المضارع

سورة التكوير

قال الزمخشري فان قلت ارتفاع الشمس على
الابتدا او الفاعلية قلت بل على الفاعلية رافعها فعل مضمر
يفسره كورت لان اذا يطلب الفعل لما فيه من معنى الشرط انتهى
قال ابو حيان من ظريفه انه يسمي المفعول الذي لم يسم
فاعله فاعلا ولا مشاحة في الاصطلاح وليس ما ذكر من الاعراب
مجمعا عليه بل يجوز رفع الشمس على الابتدا عند الاخفش
والكوفيين لانهم يجيزون ان تلي الجملة الاسمية بعد اذا
نحو اذا زيد يكرمك فاكرمه قال ابن عطية وذهب قوم
الى ان هذه المذكورة استعارات في حال ابن ادم واحوال له عند
الموت فالشمس نفسه والنجوم عيناه وحواسه وهذا قول
ذاهب الى اثبات الرموز في كتاب الله تعالى انتهى

هذا مذهب الباطنية ومذهب من ينتمي الى الاسلام من غلاة
الصوفية وقد اشار اليهم في خطبة هذا الكتاب وانما هؤلاء
زنادقة تستروا بالانتماء الى ملة الاسلام وكتاب الله جاء بلسان
عربي مبين لا رمز فيه ولا لغز ولا باطن ولا ايماء لشيء مما ينتحله
الفلاسفة ولا اهل الطبائع ولقد ضمن تفسيره ابو عبد الله الرازي
المعروف بابن خطيب الري اشياء مما قاله الحكماء عنده واصحاب
النجوم واصحاب الهيئة وذلك كله بمعزل من تفسير كتاب الله تعالى
وكذلك ما ذكره صاحب التحرير والتحبير في اخر ما يفسر من الايات
من كلام من ينتمي الى الصوفية ويسميه الحقائق وفيها ما لا يحل
كتابته فضلا عن ان يعتقد قال الزمخشري واد يئد مقلوب
من اد يؤد اذا اثقل قال الله تعالى ولا يؤوده حفظهما لانه اثقال
بالتراب انتهى قال ابو حيان لا يدعى في واد انه مقلوب من اد
لان كلا منهما كامل التصرف في الماضي والامر والمضارع والمصدر
واسم الفاعل واسم المفعول وليس فيه شيء من مسوغات
ادعاء القلب والذي يعلم به الاصالة من القلب ان يكون احد النظمين
فيه حكم يشهد له بالاصالة والاخر ليس كذلك او كونه مجردا
من حروف الزيادة والاخر فيه مزيد او كونه اكثر تصرفا والاخر
ليس كذلك او اكثر استعمالا من الاخر وهذا على ما قرروا
في علم التصريف فالاول كيئس وايس والثاني كطامن واطمان
والثالث لشوايع وشواع والرابع كلعمري ورعملي

سورة الانفطار

قال الزمخشري بعثر وبحثر بمعنى وهما
مركبان من البعث والبحث مع راء مضمومة اليهما والمعنى بحثت
واخرج موتاها وقيل لبراءة المبعثرة لانها بعثرت اسرار المنافقين

انتهى قال ابو حيان ظاهر قوله انهما مركبان ان مادتهما ما ذكر وان الرا
ضمت الى هذه المادة والامر ليس كما يقتضيه كلامه لان الرا ليست
من حروف الزيادة بل هما مادتان مختلفتان وان اتفقا من جهة
المعنى واما ان احدهما مركب من كذا فلا ونظيره قولهم دمث ودمثر
وسبط وسبطر

سورة المطففين

قال الزمخشري
ولا يصح ان يكون ضميرا مرفوعا للمطففين لان الكلام يخرج به الى
نظم فاسد وذلك ان المعنى اذا اخذوا من الناس استوفوا واذا
اعطوهم اخسروا وان جعلت الضمير للمطففين انقلب الى قولك اذا
اخذوا من الناس استوفوا واذا تولوا الكيل او الوزن هم على الخصوص
اخسروا وهو كلام متنافر لان الحديث واقع في الفعل لا في الناس انتهى
قال ابو حيان لا تنافر فيه بوجه ولا فرق بين ان يؤكد الضمير او
لا يؤكد والحديث واقع في الفعل غاية ما في هذا ان متعلق الاستيفاء
وهو على الناس مذكور وهو في كالوهم او وزنوهم محذوف للعلم
به لانه معلوم انهم لا يخسرون الكيل والميزان اذا كان لانفسهم انما
يخسرون ذلك لغيرهم قال ابن عطية سجين هو جمع ساجن
على قول الجمهور وعبارة عن الخسار على قول عكرمة ثم قال كتاب مرقوم
من قال بالقول الاول في سجين وكتاب مرتفع عنده على خبر ان
والظرف الذي هو لفي سجين ملغى ومن قال في سجين بالقول
الثاني وكتاب مرتفع على خبر ابتداء مضمر التقدير هو كتاب مرقوم
ويكون هذا الكلام مفسرا للسجين ما هو انتهى قال ابو حيان قوله
والظرف الذي هو لفي سجين ملغى قول لا يصح لان اللام التي في لفي
سجين داخلة على الخبر واذا كانت داخلة على الخبر فلا الغاء في الجار
والمجرور بل هو الخبر ولا جائز ان تكون هذه اللام دخلت في لفي سجين

على فضله هي معموله للخبر او لصفه الخبر فلو كان الجار والمجرور ملغى لا
خبرا لان كان موصوف بمرفوعهم فلا يعمل ولان من كافوما الذي
هو صفه لكتاب لا يجوز ان يدخل اللام في معموله ولا يجوز ان يتقدم
معموله على الموصوف فيتعين بهذا ان قوله لفي سجين هو خبر
ان قال ابن عطيه وكان مرقوم في هذه الايه خبران
والظرف ملغى انتهى قال ابو حيان هذا كما قال في لفي سجين
وقد رددنا عليه ذلك وهذا مثله

سورة الانشقاق

قال ابن عطيه والفا على هذا عاطفه جمله
الكلام على التي قبلها والتقدير فانت ملاقيه قال ابو حيان لا يتعين
ما قاله بل يصح ان يكون معطوفا على كادح عطف المفردات ٥

سورة البروج

قال الزمخشري يجوز ان يريد
بالذين فتنوا اصحاب الاخدود خاصه وبالذين امنوا المطروحين
في الاخدود ومعنى فتنوهم عذبوهم بالنار واحرقوهم فلهم في
الاخره عذاب جهنم بكفرهم ولهم عذاب الحريق وهي نار اخرى
عظيمه تتسع كما يتسع الحريق ولهم عذاب جهنم في الاخره ولهم
عذاب الحريق في الدنيا لما روي ان النار انقلبت عليهم فاحرقتهم
انتهى قال ابو حيان ينبغي ان لا يجوز هذا الذي جوزه لان في
الايه ثم لم يتوبوا واولئك المحرقون لم ينقل لنا ان احدا منهم تاب
بل الظاهر انهم لم يلعنوا الا وهم قد ماتوا على الكفر قال ابن عطيه
ثم لم يتوبوا يقوي ان الايات في قريش لان هذا اللفظ في قريش
احكم منه في اوليك الذين قد علموا انهم ماتوا على كفرهم واما قريش
فكان فيهم وقت نزول الايه من تاب وامن انتهى قال ابن عطيه

وقرا اليماني قران مجيد على الاضافه وان يكون الله تعالى هو المجيد
انتهى قال ابو حيان ويجوز ان يكون من باب اضافه الموصوف لصفته
فيكون مدلوله ومدلول التنوين ورفع مجيد واحدا وهذا
اولى لتوافق القراءتين

سورة الطارق

ابن عطيه والدفق دفع الما بعضه ببعض تدفق الوادي والسيل
اذا جاء يركب بعضه بعضا ويصح ان يكون الما دافقا لان بعضه
يدفع بعضا فمنه دافق ومنه مدفوق انتهى قال ابو حيان ركب
قوله بعد اعلى تدفق وتدفق لازم ودفقته فتدفق نحو كسرته
فتكسر ودفق ليس في اللغه معناه ما فسر من قوله
والدفق دفع الما بعضه ببعض بل المحفوظ انه الصب

سورة الغاشيه

قال الزمخشري لا يسمن
مرفوع المحل او مجروره على وصف طعام او ضريع يعني ان طعامهم
من شي ليس من مطاعم الانس وانما هو شوك والشوك مما ترعاه
الابل وتتولع به وهذا نوع منه تنفر عنه ولا تقربه ومنفعتا
الغذا منتفيتان عنه وهما اماطه الجوع وافاده القوه والسمن
في البدن انتهى قال ابو حيان قوله مرفوع المحل او مجروره على وصف
طعام او ضريع اما جره على وصفه لضريع فيصح لانه مثبت نفي عنه
السمن والاغنا من الجوع واما رفعه على وصفه لطعام فلا يصح لان
الطعام منفي ولا يسمن منفي فلا يصح تركيبه اذ يصير التقدير ليس
لهم طعام لا يسمن ولا يغني من جوع الا من ضريع فيصير المعنى ان لهم
طعاما يسمن ويغني من جوع من غير الضريع كما تقول ليس لزيد مال
لا ينتفع به الا من مال عمرو فمعناه ان له مالا ينتفع به من غير
مال عمرو ولو قيل الجمله في موضع رفع صفه للمحذوف المقدر

في الامن ضريع كان صحيحًا لانه في موضع رفع على انه بدل من اسم ليس
اي ليس لهم طعام الا كاين من ضريع او الاطعام من ضريع غير مسمن
ولا مغني من جوع وهذا تركيب صحيح ومعنى واضح قال الزمخشري
او اريد ان لا طعام لهم اصلا لان الضريع ليس بطعام للبهايم فضلا
عن الانس لان الطعام ما اشبع او اسمن وهو منهما بمعزل
كما تقول ليس لفلان ظل الا الشمس تريد نفي الظل على التوكيد
انتهى قال ابو حيان فعلى هذا يكون استثنا منقطعًا اذ لم يندرج
الكاين من الضريع تحت لفظة طعام اذ ليس بطعام والظاهر
الاتصال فيه وفي قوله ولا طعام الا من غسلين لان الطعام هو
ما يطعمه المرء وهذا قدر مشترك بين المستلذ والمكروه وما لا
يستلذ ولا يستكره قال الزمخشري في قراءة من قرا
ايابهم بالتشديد بدا اصله اواب نحو كذب كذابا ثم قيل ايواب قلبت
الواو الاولى يا لانكسار ما قبلها كديوان في دوان ثم فعل به ما فعل
بسيد قال ابو حيان يعني انه اجتمع يا وواو وسبقت احداهما
بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت اليا في الواو فاما قوله مصدر
اوب فانه لا يجوز لانهم نصوا على ان الواو اذا كانت موضوعة
على الادغام وجا ما قبلها مكسور فلا تقلب الواو الاولى يا موضوعه
لاجل الكسرة ومثلوا باخرواط مصدر اخروط ومثلوا ايضا
بمصدر اوب نحو اوب اوابا فهذه وضعت على الادغام فحصنها
من الابدال ولم تتاثر للكسرة واما تشبيه الزمخشري بديوان
فليس بجيد لانهم لم ينطقوا بها في الوضع مدغمة فلم يقولوا دوان
ولولا الجمع على دواوين لم يعلم ان اصل هذه اليا واو وايضا فنصوا
على شذوذ ديوان فلا يقاس عليه غيره قال ابن عطيه

زيد ويصح ان يكون من اوب فيجي ايوابا سهلت الهمزة وكان اللازم
في الادغام يردها اوابا لكن استحسنت فيه اليا على غير
قياس انتهى قال ابو حيان قوله فكان اللازم في الادغام يردها اوابا
ليس بصحيح بل اللازم اذا اعتبر الادغام ان يكون ايابا لانه قد
اجتمعت يا وهي المبدلة من الهمزة بالتسهيل وواو وهي عين
الكلمة واحداهما ساكنة فتقلب الواو يا وتدغم فيها اليا فيصير
ايابا فاعرفه

سورة والفجر

الزمخشري
واراد بالليالي العشر عشر ذي الحجة فان قلت فما بالها منكرة من
بين ما اقسم به قلت لانها ليال مخصوصة من بين جنس الليالي
العشر بعض منها او مخصوصة بفضيلة ليست لغيرها فان
قلت فهلا عرفت بلام العهد لانها ليال معلومة معهودة
قلت لو فعل ذلك لم تستقل بمعنى الفضيلة الذي في التنكير
ولان الاحسن ان تكون اللامات متجانسة ليكون الكلام ابعد
من الالغاز والتعمية انتهى قال ابو حيان اما السؤالان وظاهران
واما الجواب عنهما فلفظ مختلق ملفق لا يحصل منه معنى فيعقل
او يرد ابن عطيه ويحتمل ان يكون المرصاد في الاية
اسم فاعل كانه قال لبالمرصاد بعنى بنا المبالغة انتهى حيان
لو كان كما زعم لم تدخل اليا لانها ليست في مكان دخولها لا زايدة
ولا غير زايدة

سورة البلد

قال الزمخشري
فان قلت اين نظير قوله وانت حل في معنى الاستقبال قلت
قوله عز وجل انك ميت وانهم ميتون ومثله واسع في كلام العباد
تقول لمن تعده الاكرام والحبا انت مكرم محبو وهو في
كلام الله اوسع لان الاحوال المستقبلة عنده كالحاضرة المشاهدة

وكفاك دليلا قاطعا على انه للاستقبال وان تفسيره بالحال محال
ان السورة بالاتفاق مكية واين الهجرة من وقت نزولها فما بال الفتح
انتهى قال ابو حيان حمله على ان الجملة اعتراضية لا يتعين وقد ذكرنا
اولا انها جملة حالية وبينا حسن موقعها وهو افادة تعظيم
المقسم به وهي حال مقارنة لا مقدرة ولا محكية فليست من
الاخبار بالمستقبل واما سؤاله والجواب فهذا لا يسأله من له ادنى
تعلق بالنحو لان الاخبار قد يكون بالمستقبل وان اسم الفاعل وما
جرى مجراه حالة اسناده او الوصف به لا يتعين حمله على الحال بل
يكون للماضي تارة وللحال اخرى وللمستقبل اخرى وهذا من مبادي
علم النحو واما قوله وكفاك دليلا قاطعا الى اخره فليس بشيء لانا لم نحمل
وانت حل على انه يحل لك ما تصنع في مكة من الاسر والقتل في وقت
نزولها بمكة فتنافيا بل حملناه على انه مقيم بها خاصة وهو
وقت النزول كان مقيما بها ضرورة وايضا فما حكاه من الاتفاق
على انها نزلت بمكة ليس بصحيح وقد حكى الخلاف فيها عن قوم ابن
عطية ولا يدل قوله وانت حل بهذا البلد على ما ذكروه من ان المعنى
تستحل اذ ذاك ولا على انك تستحل فيه اشياء بل الظاهر ما
ذكرناه اولا من انه تعالى اقسم بها لما جمعت من التشريفين شرفها باضافتها
الى الله تعالى وشرفها بحضور رسول الله صلى الله عليه وسلم واقامته
فيها فصارت اهلا ان يقسم بها قال الزمخشري هي يعني
لا مكررة في المعنى لان معنى فلا اقتحم العقبة فلا فك رقبة ولا
اطعم مسكينا الا ترى انه فسر اقتحام العقبة بذلك انتهى
حيان لا يتم له هذا الا على قراءة من قرا فك فعلا اما من

سورة الشمس

قال الزمخشري جعلت مصدرية

وليس بالوجه لقوله فالهمها وما يؤدي اليه من فساد النظم والوجه
ان تكون موصولة وانما اوثرت على من لارادة معنى الوصفية كانه
قيل والسماء والقادر العظيم الذي بناها ونفس والحكيم الباهر
الحكمة الذي سواها وفي كلامهم سبحان ما سخركن لنا انتهى
حيان اما قوله وليس بالوجه لقوله فالهمها يعني من عود الضمير
في فالهمها على الله تعالى فيكون قد عاد على مذكور وهو ما المراد
به الذي ولا يلزم ذلك لانا اذا جعلناها مصدرية عاد الضمير
على ما يفهم من سياق الكلام ففي بناها ضمير عائد على الله اي وبنائها
هو اي الله كما اذا رايت زيدا قد ضرب عمرا فقلت عجبت مما ضرب
عمرا تقديره من ضرب عمرو وهو كان حسنا فصيحا جائزا
وعود الضمير على ما يفهم من سياق الكلام كثير وقوله وما يؤدي
اليه من فساد النظم ليس كذلك ولا يؤدي جعلها مصدرية الى
ما ذكر وقوله وانما اوثرت الى اخره لا تراد بما ولا بمن الموصولتين
معنى الوصفية موجود فيهما لانهما لا يوصف بهما بخلاف
الذي فاشتراكهما في انهما لا يؤديان معنى الوصفية موجود فيهما
فلا ينفرد به ما دون من وقوله وفي كلامهم الى اخره تاوله اصحابنا
على ان سبحان علم وما مصدرية ظرفية

سورة الليل

قال الزمخشري فان قلت الامر في نصب اذا معضل لانك
اما ان تجعل الواوات عاطفة فتنصب بها وتجر فتقع في العطف
على عاملين في نحو قولك مررت امس بزيد واليوم عمرو واما
ان تجعلهن للقسم فتقع فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه
قلت الجواب فيه ان واو القسم مطرح معه ابراز الفعل اطراحا
كليا فكان لها شان خلاف شان الباء حيث ابرز معها الفعل واضمر

فكانت الواو قايمة مقام الفعل والباء سادة مسدهما معا والواوات
العواطف نوايب عن هذه تحققن ان تكن عوامل على الفعل والجار
جميعا كما تقول ضرب زيد عمرا وبكر خالدا فرفع بالواو ونصب لنيابتها
مقام ضرب الذي هو عاملهما انتهى قال ابو حيان اما قوله في واوات
العطف فتنصب بها وتجر فليس هذا بالمختار اعني ان يكون حرف العطف
عاملا لنيابته مقام العامل بل المختار ان العمل انما هو للعامل
في المعطوف عليه ثم انا لا نسامحه في ذلك وقوله فيقع في العطف
على عاملين ليس ما في الاية من العطف على عاملين وانما هو من
باب عطف اسمين مجرور ومنصوب على اسمين مجرور ومنصوب
فحرف العطف لم ينب مناب عاملين وذلك نحو قولك امر بزيد
قايما وعمرو جالسا وقد انشد سيبويه في كتابه

فليس بمعروف لنا ان نردها صحاحا ولا مستنكرا
ان تعقرا

فهذا من عطف مجرور ومرفوع على مجرور ومرفوع والعطف
على عاملين فيه اربعة مذاهب وقد نسب الجواز الى سيبويه
وقوله وفي نحو قولك مررت امس بزيد واليوم عمرو وهذا المثال
مخالف لما في الاية بل وزان ما في الاية مررت بزيد امس وعمرو
اليوم ونحن نجيز هذا واما قوله على استكراه فليس كما ذكر
بل كلام الخليل يدل على المنع قال الخليل في قوله عز وجل والليل اذا
يغشى والنهار اذا تجلى وما خلق الذكر والانثى الواوان الاخريان
ليستا بمنزلة الاولى ولكنهما الواوان اللتان تضمان الاسماء الى الاسماء
في قولك مررت بزيد وعمرو والاولى بمنزلة الباء والتاء انتهى
واما قوله ان واو القسم مطرح معها ابراز الفعل اطراحا كليا فليس

هذا الحكم مجمعا عليه بل قد اجاز ابن كيسان التصريح بفعل القسم مع
الواو فتقول اقسم او احلف والله لزيد قايم واما قوله والواوات
العواطف نوايب عن هذه الى اخره فمبني على ان حرف العطف عامل
لنيابته مناب العامل وليس هذا بالمختار والذي نقوله ان المعضل
هو تعيين العامل في اذا بعد الاقسام في قوله والنجم اذا هوى والليل
اذا ادبر والصبح اذا اسفر والقمر اذا تلاها والليل اذا يغشى وما اشبهها
فاذا ظرف مستقبل لا جايز ان يكون العامل فيه فعل القسم المحذوف
لانه فعل انشاي فهو في الحال فينافي ان يعمل في المستقبل لاختلاف
زمان العامل وزمان المعمول ولا جايز ان يكون ثم مضاف محذوف
اقيم المقسم به مقامه اي وطلوع النجم ومجي الليل لانه معمول لذلك
الفعل فالطلوع حال ولا يعمل في المستقبل ضرورة ان زمان المعمول زمان
العامل ولا جايز ان يعمل فيه نفس المقسم به لانه ليس من قبيل ما يعمل لا سيما
ان كان جرما ولا جايز ان يقدر محذوف قبل الظرف ويكون قد
عمل فيه ويكون ذلك العامل في موضع الحال وتقديره والنجم كاينا اذا هوى
والليل كاينا اذا يغشى لانه يلزم كاينا ان يكون منصوبا بعامل ولا يصح
ان يكون معمولا لشي مما فرضناه ان يكون عاملا وايضا فقد يكون المقسم به
جثة وظروف الزمان لا تكون احوالا عن الجثث كما لا تكون اخبارا
قال الزمخشري فان قلت لم نكرت النفس قلت فيه وجهان
احدهما ان يريد نفسا خاصة من النفوس وهي نفس ادم كانه
قال وواحدة من النفوس انتهى قال ابو حيان هذا فيه بعد للاوصاف
المذكورة بعدها فلا تكون الا للجنس الا ترى الى قوله قد افلح من
زكاها وقد خاب من دساها كيف يقتضي التغاير في المزكي وفي المدسي
قال الزمخشري ويجوز ان يكونوا جماعة لتسويلهم في فعل

التفضيل اذا اضفته بين الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وكان يجوز ان
يقال اشقوها انتهى قال ابو حيان اطلق الاضافة وكان ينبغي ان يقول
الى معرفة لان اضافته الى نكرة لا يجوز فيه اذ ذاك الا ان يكون
مفردا مذكرا الحالة اذا كان بمن

سورة القلم

قال ابن عطية
ولم يختلف احد من المفسرين ان الناهي ابو جهل وان العبد المصلي محمد
صلى الله عليه وسلم انتهى قال ابو حيان في الكشاف قال الحسن هو امية
بن خلف كان ينهى سلمان عن الصلاة قال الزمخشري فان قلت ما
متعلق ارايت قلت الذي ينهى مع الجملة الشرطية وهما في موضع المفعولين
فان قلت فاين جواب الشرط قلت هو محذوف تقديره ان كان على
الهدى او امر بالتقوى الم يعلم بان الله يرى وانما حذف لدلالة ذكره
في جواب الشرط الثاني فان قلت فكيف صح ان يكون الم يعلم جوابا للشرط
قلت كما صح في قولك ان اكرمتك اتكرمني وان احسن اليك زيد هل
تحسن اليه فان قلت فما ارايت الثانية وتوسطها بين مفعولي ارايت
قلت هي زائدة مكررة للتوكيد انتهى قال ابو حيان قد تكلمنا على
احكام ارايت بمعنى اخبرني في غير موضع منها التي في سورة الانعام
واشبعنا الكلام عليها في شرح التسهيل وما قرره الزمخشري هنا ليس
بجار على ما قررناه فمن ذلك انه ادعى ان جملة الشرط في موضع المفعول
الواحد والموصول في الاخر وعندنا ان المفعول الثاني لا يكون الا
جملة استفهامية كقوله ارايت الذي تولى واعطى قليلا واكدى اعنده
علم الغيب افرايتم ما تمنون انتم تخلقونه وهو كثير في القران فتخرج هذه
الاية على ذلك القانون ونجعل مفعول ارايت الاول هو الموصول
وجا بعده ارايت وهي تطلب مفعولين وارايت الثانية كذلك فمفعول
ارايت الثانية والثالثة محذوف يعود على الذي ينهى فيهما او على

عبدا في الثانية وعلى الذي ينهى في الثالثة على الاختلاف السابق
في عود الضمير والجملة الاستفهامية توالى عليها ثلاثة طوالب فيقول
حذف المفعول الثاني لارايت وهو جملة الاستفهام الدال عليه
الاستفهام المتاخر لدلالته عليه وحذف مفعول ارايت الاخير
لدلالة مفعول ارايت الاول عليه وحذفا معا لارايت الثانية
لدلالة الاول على مفعولها الاول ولدلالة الاخر لارايت الثالثة
على مفعولها الاخر وهولا الطوالب ليس طلبها على طريق التنازع
لان الجمل لا يصح اضمارها فان ما ذلك من باب الحذف في غير التنازع
واما تجويز الزمخشري وقوع جملة الاستفهام جوابا للشرط بغير فا
فلا اعلم احدا اجازه بل نصوا على وجوب الفا في كل ما اقتضى طلبا بوجه
ولا يجوز حذفها الا ان كان في ضرورة

سورة لم يكن

قال ابن عطية وهذا
الاشتقاق يجعل الهمز خطا وهو اشتقاق غير مرضي انتهى
حيان يعني اشتقاق البرية بلا همز من البرا وهو التراب ولا تجعله خطا
بل قراءة الهمز مشتقة من برا وغير الهمز من البرا والقراءتان قد
تختلفان في الاشتقاق نحو او ننساها او ننسها فهو

سورة الزلزلة

قال الزمخشري المكسور مصدر والمفتوح اسم
وليس في الابنية فعلال بالفتح الا في المضاعف انتهى حيان
اما قوله والمفتوح اسم فجعله غيره مصدرا جا على فعلال بالفتح
ثم قيل قد يجي صلصال بمعنى اسم الفاعل فتقول فصفاص في معنى
مفصفص وصلصال في معنى مصلصل واما قوله وليس في الابنية
الى قوله فقد وجد فيها فعلال من غير المضاعف قالوا ناقة بها
خزعال بفتح الخاء وليس بمضاعف قال الزمخشري

ويجوز ان يكون المعنى يومئذ تحدث بتحديث ان ربك اوحى لها
اخبارها على ان تحدثيها بان ربك وحى لها تحدث باخبارها
كما تقول نصحتني كل نصيحة بان نصحتني في الدين انتهى قال
ابن عطيه هذا كلام فيه غثاثة ينزه القران عنه قال الزمخشري
ويجوز ان يكون بان ربك بدلا من اخبارها كانه قيل يومئذ تحدث
باخبارها بان ربك اوحى لها لانك تقول حدثته كذا وحدثته بكذا
انتهى قال ابو حيان اذا كان الفعل تارة يتعدى بحرف الجر وتاره
يتعدى بنفسه وحرف الجر ليس بزائد فلا يجوز في تابعه الا الموافقه
في الاعراب ولا يجوز استغفرت الذنب العظيم بنصب الذنب وجر
العظيم لجواز انك تقول من الذنب ولا اخترت زيدا الرجال الكرام
بنصب الرجال وخفض الكرام ولذلك لا يجوز ان تقول استغفرت
من الذنب العظيم بجر الذنب ونصب العظيم ولذلك في اخترت
فلو كان حرف الجر زائدا جاز الاتباع على موضع الاسم بشروطه المحرره
في علم النحو تقول ما رايت من رجل عاقلا لان من زائده ومن رجل
عاقل على اللفظ ولا يجوز نصب رجل وجر عاقل على مراعاة جواز
دخول من وان ورد شيء من ذلك فبابه الشعر

العفوس بالسين المهملة المبتذل

سورة والعاديات

الزمخشري وقرا ابو حيوه بالتشديد بمعنى فوسطن فاثرن
به غبارا لان التاثير فيه معنى الاظهار او قلب ثورن الى وثرن
وقلب الواو همزه وقرئ فوسطن بالتشديد للتعديه والباء مزيده
للتوكيد كقوله واوتوا به وهي مبالغه في وسطن انتهى
قال ابو حيان اما قوله او قلب فمحمل بارد واما ان التشديد للتعديه

فقد نقلوا ان وسط مخففا ومثقلا بمعنى واحد وانهما لغتان
قال الزمخشري او بالعاديات فانه قيل والضابحات لان الضبح
يكون مع العدو انتهى قال ابو حيان واذا كان الضبح مع العدو فلا
يكون معنى والعاديات معنى الضابحات فلا ينبغي ان يفسر به

سورة القارعة

قال ابن عطيه ويوم ظرف العامل فيه القارعه
انتهى قال ابو حيان ان كان عنى القارعه اللفظ الاول فلا يجوز الفصل
بين العامل وهو في صله ال والمعمول بالخبر وهو لا يجوز وكذلك لو
صار القارعه علما للقيامه فلا يجوز ايضا وان كان عنى اللفظ الثاني او
الثالث فلا يلتئم معنى الظرف معه

سورة قريش

الزمخشري واراد رحلتي الشتاء والصيف فافرد لامن الالباس كقوله
كلوا في بعض بطنكم انتهى قال ابو حيان هذا عند سيبويه لا يجوز الا في
الضروره ومثله حمامة بطن الواديين ترنمي يريد
بطني الواديين وانشده اصحابنا على الضروره

سورة الماعون

قال ابو حيان الماعون فاعول من المعن وهو الشيء القليل تقول العرب
ماله معنه اي شيء قليل قاله قطرب وقيل اصله معونه والالف عوض
من الهاء فوزنه مفعل في الاصل على وزن مكرم فتكون الميم زائده ووزنه بعد
زياده الالف عوضا مافعل وقيل هو اسم مفعول من اعان يعين جاء على زنه
مفعول قلب فصارت عينه مكان الفاء فصار موعون ثم قلبت الواو الفا كما قالوا
في توبه تابه فصار ماعون فوزنه على هذا معفول الزمخشري وطريقه
اخرى ان يكون بدلا عطفا على الذي يكذب اما عطف ذات على ذات او صفه
على صفه ويكون جواب ارايت محذوفا لدلاله ما بعده عليه كانه قال اخبرني
وما تقول فيمن يكذب بالجزاء وفيمن يوذي اليتيم ولا يطعم المسكين انعم ما
يصنع ثم قال فويل للمصلين اي اذا علم انه مسيء فويل للمصلين على معنى فويل لهم

فويل لهم الا انه وضع صفتهم موضع ضميرهم لانهم كانوا مع التكذيب
وما اضيف اليهم ساهين عن الصلاة مرائين غير مزكين اموالهم
فان قلت كيف جعلت المصلين قائما مقام ضمير الذي يكذب وهو واحد
قلت معناه الجمع لان المراد به الجنس انتهى قال ابو حيان جعل فذلك في
موضع نصب عطفا على المفعول وهو تركيب غريب كقولك اكرمت
الذي يزورنا فذلك الذي يحسن الينا فالمتبادر الى الذهن ان فذلك
مرفوع بالابتداء وعلى تقدير النصب يكون التقدير اكرمت الذي يزورنا
فاكرمت ذلك الذي يحسن الينا فاسم الاشارة في هذا التقدير غير متمكن تمكن
ما هو فصيح اذ لا حاجة الى ان يشار الى الذي يزورنا بل الفصيح اكرمت الذي
يزورنا فيحسن الينا واما قوله اما عطف ذات على ذات فلا يصح لان فذلك
اشارة الى الذي يكذب فليسا بذاتين لان الذي المشار اليه بقوله فذلك هو
واحد واما قوله ويكون جواب ارايت محذوفا فلا يسمى جوابا بل هو في موضع
المفعول الثاني لارايت واما تقديره انعم ما يصنع فهمزة الاستفهام لا نعلم دخولها
على نعم ولا بئس لانهما انشاء والاستفهام لا يدخل الا على الخبر واما وضعه المصلين
موضع الضمير وان المصلين جمع لان ضمير الذي يكذب معناه الجمع فتكلف واضح
ولا ينبغي ان يحمل القران الا على ما اقتضاه ظاهر التركيب وفصيحه
وهكذا عادة هذا الرجل يتكلف اشياء في فهم القران ليست بواضحة

سورة الكافرون

قال الزمخشري لا اعبد اريد به العبادة فيما يستقبل
لان لا لا تدخل الا على مضارع في معنى الاستقبال كما ان ما لا تدخل الا على
مضارع في معنى الحال والمعنى لا افعل في المستقبل ما تطلبونه مني من عبادة
الهتكم ولا انتم فاعلون فيه ما اطلب منكم من عبادة الهي ولا انا عابد ما
عبدتم اي وما كنت قط عابدا فيما سلف ما عبدتم فيه يعني لم يعهد مني عبادة
صنم في الجاهلية فكيف يرجى مني في الاسلام ولا انتم عابدون ما اعبد

اي وما عبدتم في وقت

في وقت ما انا على عبادته فان قلت فهلا قيل ما عبدت كما قيل ما عبدتم
قلت لانهم كانوا يعبدون الاصنام قبل البعث وهو لم يكن يعبد الله تعالى
في ذلك الوقت انتهى قال ابو حيان اما حصره في قوله لان لا لا تدخل
وفي قوله ما لا تدخل فليس بصحيح بل ذلك غالب فيهما لا متحتم وقد ذكر النحاة
دخول لا على المضارع يراد به الحال ودخول ما على المضارع يراد به الاستقبال
وذلك مذكور في المبسوطات من كتب النحو ولذلك لم يورد سيبويه ذلك باداة
للحصر انما قال وتكون لا نفيا لقوله يفعل ولم يقع الفعل وقال واما ما فهي
نفي لقوله هو يفعل اذا كان في حال الفعل فذكر الغالب فيهما واما قوله
في قوله ولا انا عابد ما عبدتم اي وما كنت قط عابدا فيما سلف ما عبدتم
فيه فلا يستقيم لان عابدا اسم فاعل قد عمل فيه ما عبدتم فلا يفسر بالماضي
انما يفسر بالحال او الاستقبال وليس مذهبه في اسم الفاعل مذهب الكسائي
وهشام من جواز اعماله ماضيا واما قوله ولا انتم عابدون اي وما عبدتم
في وقت ما انا على عبادته فعابدون قد اعمله في ما اعبد فلا يفسر بالماضي
واما قوله وهو لم يكن الى آخره فسوء ادب على منصب النبوة وغير صحيح لانه عليه
السلام لم يزل موحدا لله منزها له عن كل ما لا يليق بجلاله مجتنبا لاصنامهم
يحج بيت الله تعالى ويقف بمشاعر ابرهيم عليه السلام وهذه عبادة واي
عبادة اعظم من توحيد الله ونبذ اصنامهم والمعرفة بالله اعظم العبادات
قال تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون قال المفسرون معناه ليعرفون
فسمى الله تعالى المعرفة به عبادة والذي اختاره في هذه الجمل انه اولا نفى عبادة
في المستقبل لان لا الغالب انها تنفي المستقبل ثم عطف عليه ولا انتم عابدون
ما اعبد نفيا للمستقبل على سبيل المقابلة ثم قال ولا انا عابد ما عبدتم نفيا
للحال لان اسم الفاعل العامل الحقيقة فيه دلالته على الحال ثم عطف
عليه ولا انتم عابدون ما اعبد نفيا للحال على سبيل المقابلة فانتظم المعنى

انه عليه السلام لا يعبد ما يعبدون لا حالا ولا مستقبلا وهم كذلك اذ
قد حتم الله موافاتهم على الكفر

سورة النصر

قال الزمخشري
اذا منصوب بسبح وهو لما يستقبل والاعلام بذلك قبل كونه من اعلام النبوة
انتهى قال ابو حيان لا يصح اعمال فسبح في اذا لاجل الفاء لان
الفاء في جواب الشرط لا يتسلط الفعل الذي بعدها على اسم الشرط فلا يعمل
فيه بل العامل في اذا الفعل الذي بعدها على الصحيح المنصوص في علم
العربية وان كان المشهور غيره قال الزمخشري اما على الحال على ان رايت
بمعنى ابصرت او عرفت انتهى قال ابو حيان لا نعلم رايت جاءت بمعنى عرفت
فيحتاج في ذلك الى استثبات

سورة تبت

قال الزمخشري وهو
من تغيير الاعلام كقولهم شمس بن مالك بالضم انتهى حيان يعني يكون الها
في لهب وضم الشين في شمس ويعني قول الشاعر

اني لمهد من ثنائي فقاصد به لابن عمي شمس بن مالك

فاما في ابي لهب فالمشهور في كنيته فتح الهاء واما شمس بن مالك فلا يتعين ان
يكون من تغيير الاعلام بل يمكن ان يكون مسمى بشمس المنقول من شمس
الجمع كما جاء اذناب خيل شمس

سورة قل هو الله احد

قال الزمخشري فان قلت الكلام العربي الفصيح ان يؤخر الظرف الذي
هو لغو غير مستقر ولا يقدم وقد نص سيبويه على ذلك في كتابه فما باله
مقدما في افصح كلام واعربه قلت هذا الكلام انما سيق لنفي المكافاة عن ذات
الباري سبحانه وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الظرف فكان كذلك
اهم شيء واعناه واحقه بالتقديم واحراه انتهى قال ابو حيان هذه الجملة
ليست من هذا الباب وذلك ان قوله ولم يكن له كفوا احد ليس الجار والمجرور
فيه تاما انما هو ناقص لا يصلح ان يكون خبرا لكان بل هو متعلق بكفوا
وقدم عليه فالتقدير ولم يكن احدا كفوا له اي مكافيه فهو في معنى المفعول

تغيير الصدق

متعلق بكفوا وتقدم على كفوا للاهتمام به اذ فيه ضمير الباري تعالى
وتوسط الخبر وان كان الاصل التاخير لان تاخير الاسم هو فاصله
فحسن ذلك وعلى هذا الذي قررناه يبطل اعراب مكي وغيره ان له الخبر
وكفوا حال من احد لانه ظرف ناقص لا يصلح ان يكون خبرا وبذلك يبطل
سؤال الزمخشري وجوابه وسيبويه انما تكلم في الظرف الذي يصلح ان
يكون خبرا ويصلح ان يكون غير خبر قال سيبويه وتقول ما كان فيها
احد خير منك وما كان احد مثلك فيها وليس احد فيها خير منك اذا
جعلت فيها مستقرا ولم تجعله على قولك فيها زيد قائم اجريت الصفة
على الاسم فان جعلته على فيها زيد قائم نصبت تقول ما كان فيها احد
خيرا منك وما كان احد خيرا منك فيها الا انك اذا اردت الالغاء فكلما
اخرت الملغي كان احسن واذا اردت ان يكون مستقرا فكلما قدمته كان
احسن والتقديم والتاخير والالغاء والاستقرار عربي جيد كثير قال
تعالى ولم يكن له كفوا احد وقال ما دام فيهن فصيل حيا
انتهى ما نقلناه ملخصا وهو بالفاظ سيبويه فانت ترى كلامه وتمثيله
بالظرف الذي يصلح ان يكون خبرا ومعنى قوله مستقرا اي خبرا للمبتدا او
لكان فان قلت فقد مثل بالاية الاية الكريمة قلت هذا الذي اوقع مكيا
والزمخشري وغيرهما فيما وقعوا فيه وانما اراد سيبويه ان الظرف التام
وهو في قوله ما دام فيهن فصيل حيا اجري فضلة لا خبرا كما ان له في
الاية اجري فضلة فجعل الظرف العامل ان يكون خبرا كالظرف الناقص
في كونه لم يستعمل خبرا ولا يشك من له ذهن صحيح انه لا ينعقد كلام من
قوله ولم يكن له احد بل لو تاخر كفوا وارتفع على الصفة وجعل له خبرا
لم ينعقد منه كلام بل انت ترى ان النفي لم يتسلط الا على الخبر الذي هو
كفوا وله متعلق به والمعنى ولم يكن احد مكافيه

سورة الفلق

ابن عطية وقرأ عمرو بن عبيد وبعض المعتزلة القائلين بأن الله
تعالى لم يخلق الشر من شر بالتنوين ما خلق على النفي وهي قراءة
مردودة مبنية على مذهب باطل الله خالق كل شيء انتهى قال ابو
حيان لهذه القراءة وجه غير النفي ولا ينبغي أن ترد وهو أن يكون
ما خلق بدلا من شر على تقدير محذوف أي من شر شر ما خلق فحذف
لدلالة شر الأول عليه أطلق أولا ثم عم ثانيا

سورة الناس

قال ابو حيان الظاهر أن ملك الناس إله الناس صفتان قال الزمخشري
هما عطفا بيان تبين بملك الناس ثم زيد بيانا بإله الناس لأنه قد يقال
لغيره رب الناس كما قال اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله
وقد يقال ملك الناس وأما إله الناس فخاص لا شركة فيه فجعل
غاية البيان انتهى قال ابو حيان عطف البيان المشهور أنه يكون
بالجوامد وظاهر قوله انهما عطفا بيان لواحد ولا أنقل عن
النحاة شيئا في عطف البيان هل يجوز أن يتكرر المعطوف عليه واحد
أم لا يجوز

تم هذا الجزء الملتقط
من البحر المحيط في تفسير القرآن الكريم بتمامه

تم جميع هذا الملتقط المفيد ولله الحمد والمنة وكان
الفراغ من نسخه نهار السبت سادس عشر رجب الفرد
سنة خمس وثلاثين وسبعمائة بطرابلس المحروسة على
يد العبد الفقير إلى الله تعالى خالد بن إسمعيل بن عبد الله
غفر الله له وللمؤمنين ولمن قرأ فيه ولجميع المسلمين والحمد لله